المُخابرات والعالَم

تأليف
سعيد الجزائري

دار الجيل
بيروت

الجاسوسية
The Intelligence
& The World

المُخابَرات وَالعَالِـَم

المُخابَرات وَالعَالَم

تأليف

سَعيد الجزائري

الجزء الرابع

دار الجيل
بيروت

الطبعة الرابعة

١٤١٧هـ - ١٩٩٧م

الإهداء ...

□ الى كل من ساهم ويساهم في طبع ونشر وتوزيع وايصال هذه الكتب المسلسلة من تأليفي عن أعمال المخابرات في العالم وعن المؤآمرات والجاسوسية سواء الامبريالية أو الصهيونية العالمية التي يقدرني الله على كشف أعمالها ودسائسها ضمن صفحات هذه الكتب ليطلع عليها القراء الأعزاء الذين يتابعون اقتناءها وشراءها اولا بأول.

وقد تأكدت من ذلك بوصول رسائل غالية منهم من وطني سوريا ومن السعودية ومصر واليمن والاردن والكويت والإمارات العربية المتحدة والبحرين والجماهيرية العربية الليبية وقطر ومن أوربا أيضا هناك العشرات من القراء العرب الذي تصلهم كتبي هذه من معارض الكتب العديدة.

ويشمل هذا الاهداء وزارات الاعلام في الوطن العربي الكبير التي تفضلت بالموافقة على طباعة وتداول هذه الكتب وأولها وزارة الاعلام في القطر العربي السوري وادارة مكتبة الأسد والناشر دار الجيل في بيروت ودار اسامة في دمشق ومطبعة الحياة في دمشق والحاج محمد حسين النوري وأولاده بدمشق، والسيد محمد أديب التنبكجي في دمشق، وجميع من عمل على ايصالها للقراء لزيادة الفائدة والتنبيه المتواصل

لمواطننا العربي للابتعاد عن التورط والوقوع في براثن المخابرات المعادية مهما كانت المغريات، لأن الوطن اغلى من كل شيء ...

والله ولي التوفيق

المؤلف

الصحفي الكاتب

سعيد الجزائري

المخابرات ما لها وما عليها .. قديمًا وحديثًا

○ في كل جزء من الأجزاء المتسلسلة لكتب المخابرات والعالم نقدم موجزاً عن أعمال المخابرات العالمية ككل لافادة القارئ وهي القصد الأول من وراء تقديم هذه الكتب إلى المكتبة العربية، ونحن نؤكد أن عدداً مماثلاً من الكتب التي أصدرتها عن أعمال المخابرات لا يكفي بل لا تكفي مجلدات عديدة لاحتواء عمل المخابرات وحتى الرجوع بالقارىء في بعض الأحيان لعمل المخابرات في الماضي. وفي الجزء الأول من هذه الموسوعة استفتينا المرحوم والمغفور له سماحة مفتي الجمهورية اللبنانية الشيخ حسن خالد عن عقوبة التجسس في الدين الاسلامي الحنيف وذكرنا في هذا الجزء عن التجسس في أيام الرسول الأعظم ﷺ. وفي هذا الكتاب وهو الجزء الرابع نقدم بعض ما طالعناه في الكتب المختصة عن الجاسوسية والمخابرات قديماً وحديثاً حيث لا تزال المخابرات في العالم تتعامل في تطوير الوسائل والأساليب والاستحداث وحتى في النظرة الشاملة إلى الجاسوس أو العميل وكذلك في نظرة الدولة إلى الجاسوس الذي تقبض عليه وإلى عميلها الذي قبضت عليه مخابرات عدوّها.

التجسس قديم جداً كما ذكرنا ولا يزال مستمراً وعلى تطور رهيب

دون انقطاع. التجسس كان أمراً اهتم به الانسان عبر كل تاريخه المسجل.

في توراة اليهود أمر الله تعالى نبيه موسى بأن يرسل أشخاصاً « للتجسس في أرض الكنعانيين » وتقدير مدى المقاومة التي يمكن أن تتشكل عند محاولته تأسيس بلاد جديدة.

جنكيز خان لم يكن يحارب إلا إذا عرف « مقدماً » كل الأخبار المتعلقة بجيش العدو والأرض التي يرابط عليها وبأحوال أسلحته وتغذيته.

في كل القرون الماضية مارست الأمم والشعوب الكبيرة مهنة « التجسس » للدفاع عن مصالحها أو لدعم تلك المصالح. لكن التجسس كان محصوراً آنذاك بفترات الحرب، باستثناء بعض الدول التي حرصت على المحافظة على دوائر مخابرات كبيرة في جميع الظروف. وعبر العصور، قلما تغيرت فنون التجسس الأساسية كما بقي الجاسوس « القاعدة التحتية » للمجتمع.

مونتيسكيو الكاتب العالمي قال : « من الجائز القبول بالتجسس اذا ما قام به رجال « ذوو شرف وشهامة » لكن العار الذي يلتصق بالعميل هو جزء من عار الممارسة». ومن المعلوم أن النظرة التقليدية الى الجواسيس نابعة من التحقيق وهو الظل المظلم لبعض ما فطر عليه الانسان في الأساس، أي المحافظة على النفس وعدم الثقة بمن يحيطون به.

وإذا كان « التجسس » قديماً فإن جهاز المخابرات الحديث والمنظم والمحول جيداً يعتبر ظاهرة فريدة في أيامنا الحاضرة، والظاهرة الفريدة الأخرى كذلك هي أن الجاسوس المعاصر يعيش مرتاحاً في منزل لائق في ضاحية خاصة في لندن أو باريس أو هونغ كونغ أو بيروت أو القاهرة وحتى في موسكو أو واشنطون.

العصر الحديث « عصر الثمانينات » عاشه إنساننا معلقاً بين الحرب

والسلم. هذا الانسان المعاصر، كلما أنفق من المال من أجل سلامته، وجد نفسه أقل اطمئناناً على مصيره. والدول المعاصرة تسعى الى الحصول على السلاح من أجل حماية نفسها، لكنها تسعى اكثر فأكثر، الى الحصول على المعلومات السرية حتى تطمئن إلى أن حمايتها مؤمنة.

من هذا المنطلق يمكن القول أن الأجهزة الواسعة للمخابرات التي تطورت بصفة خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، استمرت قائمة وأدخلت على أعمالها التعديلات والتطويرات اللازمة والضرورية لتبقى جاهزة للعمل خلال الحرب الباردة. أما الآن فإن المخابرات الحديثة تستطيع أن تقول عن نفسها أنها « الخط الدفاعي الأول » في العصر الذري والنووي. إنها حسب كيفية تفسيراتها للمصالح الوطنية، تؤكد عن نفسها أنها العنصر الأساسي في المحافظة على السلم والهدوء لأنها هي التي تموّن حكوماتها « بالمعرفة المسبقة » عن نوايا العدو أو على الأقل عن استعداداته.

التجسس عبر التاريخ عسكري محض

○ في الماضي وحتى منتصف القرن التاسع عشر كان هم كل دولة قائمة أن تعرف بالدرجة الأولى « ماذا لدى خصمها من سلاح ومن جيوش » وأن تعرف المراكز التي ترابط بها أو عليها تلك الجيوش عند اقتراب نشوب الحرب.

بمعنى أوسع : التجسس في تلك الأزمان كان محصوراً بالشؤون العسكرية الصرفة. طبعاً كان هناك « تجسس » ولكنه شخصي وعلى بعض الأشخاص المنافسين الساعين إلى « استلام الحكم » أو حتى الساعين إلى الزواج أو الشراء أو البيع. هذا التجسس بقي عملاً فردياً واهتماماً شخصياً في أغلب الأوقات ولم يتطور الى الحد الذي أصبح فيه جزءاً من اهتمامات الدولة كنظام وادارة.

في العصور الغابرة كان « الجاسوس » جندياً بثيابه الكاملة يمتطي حصانه ويقف في مكانه متقدماً عن الجيوش الزاحفة، حتى إذا ما رأى الجيوش المعادية أسرع ينهب الأرض على حصانه لابلاغ قائده ما رأى. ذلك الجاسوس كان يسمى في التعابير العسكرية « كشافاً » ومهمته لا تزال قائمة حتى اليوم ولو بوسائل معدّلة يختفي فيها الحصان لتحل محله الأجهزة المرسلة واللاقطة اللاسلكية مع الاشارات الضوئية وبرقيات الشيفرة المموّهة.

الحصان والجمل « في بعض الحالات » كانا العنصر الأول والأساسي في ممارسة التجسس على جيش العدو، والحصان أو الجمل ــ بقي « الآلة » الوحيدة للاعلام في كل الحروب التي وقعت حتى منتصف القرن التاسع عشر. حروب نابليون كلها كان التجسس فيها لا يزال « الحصان » عنصره الأول. وفي النصف الثاني من نفس القرن التاسع عشر استعملت الحمامة التي تحمل الأخبار « معلقة » في رجلها وسميت أسراب الحمام المتجسس بـ « الحمام الزاجل ». وما ان عم استعمال الحمام حتى كان البرق قد تبوأ مركزه مع القطار والمنطاد أيضاً.

منذ بداية القرن العشرين صار للمخابرات شأن آخر. فالقطار والسيارة والطائرة اصبحت عناصر ذات فعالية قصوى، ثم تطورت الأمور إلى حد استعمال التصوير الجوي وكذلك استعمال الآلات الالكترونية في الاستماع، فضلاً عن استعمال واستخدام الأجرام الصناعية التي تدور حالياً ونحن نكتب وأنتم تقرأون هذه الكلمات فوق رؤوسنا في الأجواء العليا ناقلة كل حركة وحتى الهمس. (كل ذلك ذكرناه بالتفصيل في الأجزاء السابقة). والانكليز أيضاً معروفون بالتجسس حتى في القرن السادس عشر، وورد عن الجاسوسية والمخابرات البريطانية الأنتلجانس سرفيس الكثير من المعلومات والأحداث في الأجزاء السابقة أيضاً.

تطوّر الزمان وتطوّر صفة التجسس حتى وصلت للسفارات

○ تطورت الأزمان وتطورت الصفة، حتى انتقل العمل الجاسوسي إلى خلف جدران السفارات. فما هي السفارات وما هو السفير في الواقع والمبدأ ؟

السفير هو رسول أو مندوب الملك أو الرئيس أو الأمير. هكذا بدأت المهمة. مهمة السفير هي أن يفتح اذنيه وعينيه في الدولة المعين بها. من واجباته الأساسية أن يعرف ماذا يجري في الدولة المضيفة حتى يبلّغ دولته بذلك، السفير اذن، هو جاسوس لملكه أو رئيس الجمهورية أو الأمير. هذا الجاسوس محترم ومعترف به وعلني ولا يضايقه أحد، بل يتمتع بحصانة كافية لأنه ممثل دولة تدعى بالعرف الدبلوماسي « دولة صديقة ».

الأمور تطورت. المهمة الأساسية بقيت هي نفسها ولكن الوسائل تغيرت وتطورت.

السفارة أضحت في هذه الأيام أشبه بدولة صغيرة ضمن الدولة المضيفة. أساساً لها حصانتها الاقليمية. لا يدخلها أحد إلا باذن من صاحبها « أي السفير أو من ينوب عنه ».لكن بنفس الوقت أصبحت السفارة « مقراً » لعشرات بل مئات الموظفين الأجانب الذين تتنوع مهماتهم وخاصة في « الاستعلام والتجسس ».

السفارة أصبح فيها الآن ملحق عسكري، وملحق تجاري، وملحق جوي، وملحق صحافي وملحق ثقافي وملحق بحري وعشرات الملحقين الذين تتنوع تسمياتهم بحسب الظروف والمهمات.

تبسيطاً للأمور من حيث المبدأ :

ــ الملحق العسكري يتجسس عسكرياً ويهتم بجميع الأمور العسكرية ويدعى لحضور الاحتفالات العسكرية المختلفة.

ــ الملحق التجاري يتجسس تجارياً ويراقب جميع الأمور التجارية.

ــ الملحق الصحافي يتجسس إعلامياً ويطلع على جميع صحف البلد وخاصة إذا كانت هناك « صحف معارضة ».

ــ الملحق البحري : يتجسس على الشؤون البحرية.

إلى آخر تنوعات أعمال الملحقين. طبعاً تبقى لكل ملحق مهمة أخرى وهي أن يفسر نشاطات بلاده في الحقل الذي يعمل به. وهذا قلما يجري عملياً. للأسف، هذا هو التفسير العملي الواقعي لاحدى المهمات الملقاة على عاتق السفير وأركان السفارة.

○ جمهورية البندقية « فينيسيا حالياً » اشتهرت سفاراتها في الماضي بأنها « مراكز تجسس » فعلية حيثما كانت. السفير البندقي كان جاسوساً بكل معنى الكلمة وكل السفارات في القرون الوسطى كانت مراكز تجسس وكل السفراء كانوا جواسيس لملوكهم أو رؤسائهم ولو أن بعض هذه البلدان لم يكن فيها أجهزة مخابرات بكل معنى الكلمة.

هل يسري القول عن دور السفارات في العهود الماضية على السفارات في الأيام الحاضرة؟. دول كثيرة الآن تستاء من وصف سفاراتها بأنها « مراكز تجسس ». أكثر هذه السفارات أو كلها تدعي أن سفاراتها هي مراكز لتوطيد الصداقة ولخدمة المصالح المشتركة للبلدين .. الخ.

هذا قول ذو معنيين: من الطبيعي أن تكون هنالك مصالح مشتركة تستوجب الملاحقة والانجاز عن طريق موظفي السفارات. فظروف العالم الحديثة توجب وجود مثل هذه الخدمات التي تؤمنها السفارات عن طريق دوائرها المتنوعة حسب الاختصاص. ولكن ما لا يمكن أن يغرب عن البال هو أن السفير، أيّ سفير لأيّ بلد، يبقى الجاسوس الأكبر الشرعي والعلني المحترم وذا الحصانة الديبلوماسية، وإن السفارة، أية سفارة، هي مركز مخابرات بكل الحصانة اللازمة والمطلوبة.

○ إن الانكليز، بالرغم من قباحة عددٍ كبيرٍ من أعمالهم، كانوا أكثر صراحة من أي شعب آخر حول هذه المسألة. وقد ذكرنا في الأجزاء السابقة الأعمال المهمة عن المخابرات البريطانية ولا يحق لنا تكرار أية معلومات عن ذلك. ولكن بالنسبة للسفارات البريطانية فوزارة الخارجية البريطانية هي « سيدة الأنتلجانس سرفيس » والسفارة البريطانية في أية عاصمة من عواصم العالم هي بنت وزارة الخارجية وجزء منها.

استطراداً : كل سفارة بريطانية هي الهيكل الذي يضم فرعاً تابعاً لوزارة الخارجية وبالتالي لأعمال المخابرات اسمه « فرع المخابرات ». وهكذا هي الأمور على حقيقتها بلا مداورة ولا تكذيب.

مَنْ غير الانكليز يتصرف بطمر الرأس في الرمل كالنعامة ؟ مثلاً لو سألت أية سفارة أميركية في العالم : من هو المسؤول عندكم عن فرع المخابرات في السفارة ؟ فماذا يكون الجواب ؟

ــ (أو بعض الجواب بالأحرى): نحن ليس عندنا مخابرات هنا في السفارة مطلقاً. نحن دولة تحافظ على صداقة هذا البلد وليس لنا فيه أي مطمع. المخابرات في بلادنا شيء آخر ولا علاقة لوزارة الخارجية الأميركية بها ؟.

ولو سألت أية سفارة سوفياتية أو فرنسية أو ألمانية غربية أو صينية شيوعية السؤال نفسه فماذا يكون الجواب ؟ كل هذه السفارات لديها الجواب نفسه، ترفقه بلهجة العاتب على من يتوجه إليها بمثل هذا السؤال.

مثل هذه الأجوبة، من حيث الالتزام بالنص القانوني لعلاقة السفارة بالمخابرات، أمر جائز. فالمخابرات الأميركية ليست تابعة قانونياً لوزارة الخارجية الأميركية، والمخابرات الألمانية الاتحادية ليست تابعة لوزارة

الخارجية الألمانية الغربية. والمخابرات السوفياتية الـ (K.G.B.) والمخابرات العسكرية ليست تابعة لوزارة الخارجية السوفياتية أيضاً.

هناك سؤالان معاكسان :

○ **أولاً** : إذا كانت المخابرات في هذا البلد أو ذاك دائرة أو مصلحة أو مديرية أو حتى وكالة مستقلة عن وزاراة الخارجية للبلد، ألا يبقى أنَّ الأمر الأساسي وهو أن السفارة، أية سفارة، هي المركز الرسمي المحصّن للتجسس في الدولة المضيفة ؟

○ **ثانياً** : إذا كانت المخابرات مستقلة عن وزارة الخارجية، فهل يعني ذلك حقاً وحكماً أن أعضاء السفارة الموظفين في وزارة الخارجية، ليسوا أصلاً موظفين في المخابرات غير التابعة لوزارة الخارجية ؟

في جميع الأحوال ومهما كانت الأجوبة التي تغلي بالعتاب، فالأوضاع المستندة إلى الأمثال الحسية هي في ذاتها أبلغ جواب على مدى كون السفارات مراكز للتجسس.

وما من دولة كبرى، إلا وطلبت منها دولة كبرى مماثلة أن تسحب من أراضيها هذا الملحق أو ذاك السكرتير من أعضاء سفارتها. والسبب تصرّفه بشكل مغاير لعمله لذا أصبح « غير مرغوب فيه » . فكيف ينقلب موظف يمثل دولته رسمياً ويخدم الصداقة والمصالح المشتركة، إلى شخص مكروه وصفيق في عدائه للدولة المضيفة ؟ ذلك ان صاحبنا « غير المرغوب فيه » ــ كما دلت الأمثال بالعشرات ــ قد تخطى حدوده في التجسس المعقول وانزلق في تصرفات لم تعد تتحملها الدولة المضيفة. وببساطة أوضح : استمر الضيف الكريم أو استراح ومدّ يده إلى جيب مضيفه أكثر من اللازم.

لهذا تبقى السفارات مراكز تجسس شرعية في هذا العصر والملحقون بها موظفون بالعشرات بل بالمئات: « على سبيل المثال لا الحصر »

السفارة الأميركية في بيروت قبل تفجيرها والسفارة الأميركية في القاهرة الآن والسفارة الأميركية في موسكو... ومن النوادر التي تروى عن « تواضع المخابرات السوفياتية الـ (K.G.B.) » انها اضطرت الى إرسال عقيد « كابتن » من المخابرات في مهمة إلى باريس. ولما لم يكن لدى السفارة السوفياتية في باريس « مجال » لاستيعابه بين موظفي السفارة لعدم وجود أية شواغر، اضطرت لتوظيف هذا العقيد بصفة « سائق سيارة » في السفارة لأنها الوظيفة الوحيدة الشاغرة.



من أعمال المخابرات العالميّة

عندما تسرق المخابرات العالميّة

- المخابرات الفرنسيّة تسرق الوثائق بأمرٍ من رئيس الجمهوريّة .
- سكرتيرة القائد العام لحلف الأطلسي تهرب إلى ألمانيا الشرقيّة .
- بدأت الحرب العالميّة الثالثة ثم أوقفت في آخر لحظة .

المخابرات الفرنسيّة تسرقُ الوثائق بأمرٍ من رئيس الجمهوريّة.

○ لعل المخابرات الفرنسية هي المخابرات الوحيدة التي تكاد تكون من نوعية خاصة بين أجهزة مخابرات العالم لأنها منذ تأسيسها تقوم بعمل (اللامعقول) من أجل بقائها ضمن إطار اختصاصها ومهمتها الأساسية، رغم أن غيرها من مخابرات العالم جرّت بعض حكامها إلى فوضى وفضائح نتيجة لتجاوزاتها، حتى أن بعض هذه التجاوزات كادت أن تؤدي الى صدام دولي. ولكن المخابرات الفرنسية بقيت محافظة على مكانتها بالنسبة للدولة إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية، حيث بدأت تظهر في أفق باريس بعض علامات الاستفهام حولها .

— هل المخابرات الفرنسية مع الحكومة القائمة أم ضدها ؟
— هل المخابرات الفرنسية مع فرنسا أم مع أعدائها؟.

وهكذا إلى أن جاء وقت أصبحت المخابرات الفرنسية تأخذ شكلاً من أشكال « الشرطة السرية »، ولم تكن تقوم بخدمة الدولة، بل كانت تقوم بخدمة الأحزاب السياسية المتنافسة، وحتى المرشحين لعضوية مجلس النواب الفرنسي، وأيضاً خدمة أصحاب أندية القمار والدعارة بما في ذلك خدمة العصابات. لكن الفرنسيين كشعب وكرأي عام كانوا (بالمرصاد)

لمخابراتهم وأظهروا أنهم لا يطيقون تجاوزاتهم للقانون، فاشتكوا « بصوت عال » بواسطة نوابهم في مجلس النواب الفرنسي، فاستُدعي « رئيس المخابرات الفرنسية » إلى المجلس في جلسة مغلقة حيث نوقش في التجاوزات التي ترتكبها المخابرات الفرنسية في حق الشعب، فدافع عن نفسه ورد التهم الموجهة له ولمخابراته: « بأن أي تجاوز كان من قبل المخابرات الفرنسية هو للمصلحة العامة وإن طبيعة مهنة المخابرات « تجيز » بعض التجاوزات ». ولكن معارضي المخابرات والمتضررين من تجاوزاتها « أصروا » على أن هذه التجاوزات لم تعد مقبولة بعد انتهاء الحرب، ولم تعد هذه التجاوزات جائزة لا قانونياً ولا أدبياً، ولا بحجة المصلحة العامة التي تستعمل كقميص عثمان، فانتصروا في النهاية، وسرِّح من سرِّح ونقل من نقل من المخابرات، فقضي على الشكوى في حينه.
ومن المعروف الآن أن المخابرات الفرنسية أصبحت تسمى « مديرية الوثائق ومكافحة الجاسوسية » وتضم رسمياً حوالي ٣٠٠٠ موظف من عسكريين ومدنيين، و ٦٠٠ عميل في مختلف الأقطار حيث لفرنسا مصالح. وميزانيتها تعتبر موازنة متواضعة جداً بالنسبة لميزانيات مخابرات أية دولة أخرى وهي مبلغ (١٠٠ مائة مليون فرنك فرنسي) تقتطع من ميزانية مجلس الوزراء، وليس وزارة الدفاع.

التذكير بتورط المخابرات الفرنسية باغتيال المناضل المهدي بن بركة

○ عندما قررت السلطات المغربية التخلص من المناضل المهدي بن بركة، كلف الجنرال « محمد أوفقير » وزير الداخلية في حينه وقد قتل فيما بعد في القصر الملكي في السادس عشر من شهر آب ١٩٧٢ م أثر محاولة انقلابية فاشلة ضد العاهل المغربي الحسن الثاني ــ كما كلف معه الكولونيل أحمد الدليمي الذي أعتبر اليدّ المثلى للتصفية. وقد حضر

الاثنان معاً إلى باريس والتقيا مع المدعو « أنطوان لوبيز » من مواليد ١٩١٣ وهو عميل ثابت للمخابرات الفرنسية والكولونيل « فانفيل » ولقبه « دونالد »، ومرسيل لوروا رئيس مفرزة مكافحة الجاسوسية في المخابرات الفرنسية، وهو صاحب الفضل في تأسيس « الجهاز رقم ٧ » في المخابرات الفرنسية. ومهمة هذا الجهاز « خاصة جداً » وتتناول عمليات سرية، كاقتحام بعض الأمكنة بحجة المصلحة العامة ولكن بطريقة « الكسر والخلع » أو اقتحام منازل بطريقة اللصوص، أو تحطيم صناديق حديدية مقفلة لسرقة ما فيها أو تصوير الوثائق بالاحتيال والخدعة. ولوروا يعتبر الخبير الأول في فرنسا في هذا المجال، حتى عهد إليه بادارة هذا الجهاز المسمى « جهاز السرقة بعلم الدولة »، حتى وصلت شهرته إلى الولايات المتحدة الأميركية، فاستدعي من قبل معاوني الرئيس الأميركي السابق « ريتشارد نيكسون » فقام بعدة عمليات « سرقة وثائق » أدت جميعها فيما بعد إلى ما سمي بفضيحة « ووترغيت » التي أدت الى استقالة الرئيس نيكسون نفسه. (لم يتطرق التحقيق له في واشنطون لأنه كان قد أدى خدماته وبخفة يد وعاد الى باريس لمتابعة العمل بالكسر والخلع مع جهازه « المخابرات الفرنسية » وليقوم بعمل جديد هو فتح ما بين ٢٠ ــ ٢٥ حقيبة دبلوماسية يومياً بأساليب أغرب من الخيال متخطياً العرف الدبلوماسي وذلك لاطلاع المخابرات الفرنسية على رسائل العديد من السفراء المعتمدين في فرنسا وتحليلها أو على الأقل تصويرها) واستمر لوروا في عمله اللصوصي مع المخابرات الفرنسية حتى استدعي مع آخرين للمشاركة في خطف وتصفية المناضل المهدي بن بركة. فأغدقت المخابرات المغربية عليهم ألوف الفرنكات، بل الملايين ووضعت هذه المخابرات تحت تصرفهم بعض عناصر المخابرات المغربية، حتى استدرجوا المهدي بن بركة إلى فيللا « فونتاي لي فيكونت » وهناك قاموا باستجوابه وتعذيبه بحضور الجنرال أوفقير بالذات وهو المكلف شخصياً بتصفيته، وقد قام الجنرال أوفقير بقتل المهدي

بخنجر ثم أمر بالقاء جثته في بحيرة قريبة بعد أن وضعت في كيس من البلاستيك القوي، ولفت الجثة بقطع من الحديد لئلا تطفو على سطح البحيرة وفعلاً لم تطفو بعد ذلك مطلقاً وليس كما أشيع أن المهدي قد نقل إلى المغرب بعد اختطافه.

○أثر نشر صحيفة « ليتر كونفيدنسييل » الباريسية نبأ اختطاف تصفية المهدي بن بركة « تأكدت » السلطات الفرنسية من تصفية المهدي تصفية جسدية فتحركت النيابة العامة في باريس وأقامت الدعوى القانونية ضد كل من يثبت التحقيق اشتراكه بالخطف والتصفية. وكان من نتيجة التحقيقات الصارمة « إقالة » الجنرال جاكييه، صديق الجنرال الراحل ديغول من منصبه من رئاسة إدارة مكافحة الجاسوسية بتهمة الاهمال في قضية الاختطاف، والتصفية، كما أعفي الكولونيل « فانفيل » من منصبه ثم اعتقل بعد شهر من افتضاح قضية المهدي بتهمة اخفاء معلومات عن رؤسائه. وبعد اخلاء سبيله أبعد نهائياً عن المخابرات الفرنسية. أما بالنسبة للمشاركين من المسؤولين المغاربة، فقد طلبت النيابة العامة الفرنسية من وزارة العدل استدعاء المتهمين محمد أوفقير وزير الداخلية، والكولونيل أحمد الدليمي عن طريق وزارة الخارجية لحضور المحاكمة بما يخصهم ولكن وزير الداخلية لم يحضر لحصانته الدبلوماسية، أما الكولونيل أحمد الدليمي فقد حضر فجأة إلى باريس بعد أن رتب مسرحية تسليم نفسه للسلطات الفرنسية بيد السلطات المختصة في البلدين « في الخفاء » فلم تصدر بحقه أية إدانة أو حكم ...

على أثر إعلان هذه التحقيقات للرأي العام الفرنسي تم الحكم على العناصر الفرنسية المشاركة في الاختطاف والتصفية وإيداعهم السجون رغم انتمائهم إلى المخابرات أو أي جهاز أمن آخر. عند ذلك جدد الشعب الفرنسي « نقمته » على تجاوزات مخابراته. وقد استقامت الأعمال في هذه المخابرات بعد العقوبات والأحكام الرادعة بحق

عناصرها التي شاركت في هذه الجريمة السياسية. بينما انصرف الكولونيل لوروا الذي بلغ من العمر الستين في حينه للمضاربة في بورصة « الكوت دازور ». ثم وضع كتاباً عن « عمله السابق في المخابرات »، وكانت « بدعة » تأليف الكتب عن أعمال المخابرات بعد الاستقالة أو التسريح شائعة بين موظفي ومنتسبي المخابرات المركزية الأميركية، حتى انضم الكولونيل المتقاعد لوروا إلى « جمعية مؤلفي الكتب عن المخابرات »، وقد صدر كتابه الأول في الأسواق خلال شهر آب (أغسطس) ١٩٨٣ وهو بعنوان « **هل أستطيع الدفاع عن نفسي .. ؟** » وقد ضمّن كتابه جميع ما شاهده وعلمه وسمعه خلال سنوات عمله في المخابرات الفرنسية: ومثال على ذلك أنه « حين اتهم في عملية تصفية المهدي بن بركة كان يحضّر نفسه لسرقة صاروخ نووي أميركي من قاعدة عسكرية في فرنكفورت بناء على أوامر من الجنرال ديغول شخصياً، وقد ألغيت هذه العملية قبل أيام من تنفيذها» ولا يأتي لوروا بمعلومات جديدة حول تصفية المهدي بن بركة لكنه يذكّر بالتحذيرات التي وجهها لرؤسائه حول الأخطار التي « كانت » تهدد حياة السياسي المغربي، ويشير لوروا إلى أن الصاق التهمة بعناصر « الجهاز رقم ٧ » أدى الى ضرب هذا الجهاز وتشتيت عناصره.

وينقل لوروا معلومات هامة في كتابه عن المخابرات فيقول :

« إن الرئيس جورج بومبيدو والرئيس فاليري جيسكار ديستان كانت لهما علاقة قوية بالمخابرات خلال السنوات الأولى لحكم الجنرال الراحل ديغول، ويشير إلى أن الرئيس بومبيدو أراد توجيه المخابرات نحو نشاطات سياسية « داخلية » لمحاربة العدو الداخلي على رأيه والمتمثل بالنقابات « بشكل خاص ». ويقول لوروا أنه بحكم موقعه السابق بالمخابرات عارض هذه العمليات أي التدخل والضغط على النقابات غير أن دخول « عناصر » من مكتب العمل المدني إلى جهازه أدى الى خلق

جهاز ديغولي داخل المخابرات بشكل « بوليس سري ». ويعترف لوروا في كتابه الهام بأنه وبأمر من الرئيس بومبيدو « شخصياً » قام بتدريب بعض مفتشي وضباط صف من البوليس للتجسس على الأحزاب والنقابات، وذلك طبقاً لأساليب « الجهاز رقم ٧ ».

وثائق سرية

○ ويتابع لوروا كشف بعض « الفضائح السياسية » فيقول « بأن أحد مستشاري بومبيدو أبلغه « رغبة » رئيس الوزراء في الحصول على نسخ مصوّرة للوثائق المودعة في خزانة سرية تخص (جان فرانسوا دفاي) مدير تحرير مجلة « مينوت » اليمينية المتطرفة، وقال له أنه يمكن الحصول على نسخ صور هذه الوثائق وحتى يمكنه الحصول على الوثائق نفسها ثم اشعال حريق في الخزانة والمكتب لاخفاء عملية سرقة الوثائق هذه».

ويضيف لوروا أنه رفض القيام بهذه المهمة باعتبارها عملية « غير شرعية » ولا تدخل في نطاق عمل جهاز المخابرات.

وجهاز التوثيق الخارجي ومحاربة الجاسوسية « على عكس » جهاز ادارة المراقبة الوطنية (.D.S.T) والمخابرات العامة والأمن العسكري التي تعمل جميعها داخل الحدود القومية لفرنسا. وجهاز التوثيق يوجه نشاطه بشكل رئيسي نحو جمع المعلومات من الخارج وتوثيقها وتقديمها إلى الحكومة التي تختار منها الأنباء عن عملاء القوى الخارجية الذين يمكن أن يخلقوا مشاكل مزعجة للدفاع الوطني أو لأمن الدولة ككل.

من هنا كانت مهمات المخابرات الفرنسية ذات طابع خارجي، ولكن ذلك لم يمنع عدداً من أعضاء هذا الجهاز من الشكوى والتردد بسبب

« تحوّل » مهماتهم إلى التجسس الداخلي تحت غطاء محاربة التخريب والارهاب الدوليين.

يقول لوروا في كتابه أيضاً « أن الرئيس جورج بومبيدو أمره بحضور مستشاره (باتو) بتنظيم عمليات خطف وتصفية لفرنسيين كانوا أعضاء في منظمة الجيش السري الفرنسي التي حاربت منح الجزائر استقلالها. وكان هؤلاء قد لجأوا إلى اسبانيا بعد ملاحقتهم من قبل السلطات الفرنسية، ويضيف لوروا أنه رفض أيضاً القيام بهذا العمل الذي يتعارض مع أساس عمل المخابرات برغم اصرار بومبيدو. مع العرض بأن بعض أجهزة المخابرات في العالم مكلفة بالقيام بعمليات مماثلة وأولها المخابرات الاسرائيلية. وذكر لوروا أن الجنرال موريس شال قائد الجيش الفرنسي جاء إلى مركز المخابرات مرسلاً من قبل رئيس المجلس « غي موليه » ومعه لائحة تضم ٢٩ اسماً لأشخاص مؤيدين لأفكار الثورة الجزائرية، وطلب تصفيتهم، وفي اللائحة أسماء جزائريين وفرنسيين وهؤلاء غير الذين تمكّنوا من الهرب إلى اسبانيا. ولكن لوروا رفض العملية أيضاً مما دفع بالسلطات إلى تكليف بعض القتلة المحترفين لتنفيذها.

علاقات متوترة

○ في وقت سابق احتاجت وزارة المال والشؤون الاقتصادية الفرنسية إلى خدمات خاصة من المخابرات الفرنسية « الجهاز رقم ٧ » بمناسبة المفاوضات التي سميت في حينه « كينيدي راوند » حول التجارة بين الولايات المتحدة الأميركية والسوق الأوروبية المشتركة. وكان وزير المال والاقتصاد في حينه « فاليري جيسكار ديستان » الذي أصبح فيما بعد رئيساً للجمهورية، لذلك قام « الجهاز ٧ » بالتنفيذ بوضع أجهزة استماع في غرفة مساعد وزير الخارجية الأميركية « جورج بول »

الذي كان يرأس الوفد الأميركي والذي كان يقطن في فندق ماجستيك في مدينة كان، كما تم تجهيز غرفة في الفندق المذكور كمختبر سري للتصوير الوثائقي، إضافة إلى وجود طائرة خاصة كانت تنقل الأفلام عن الوثائق من كان إلى باريس فور الحصول عليها. حتى أنه خلال الليل دخل أحد عناصر « الجهاز ٧ » إلى جناح الوزير الأميركي خلال نومه وسرق الملاحظات المكتوبة على ورقة موضوعة داخل جيب سترته. وبعد تصوير الورقة في المختبر أعيدت إلى مكانها. وخلال جلسة مجلس الوزراء الفرنسي عرض ديستان الأفكار الأميركية بالنسبة للمفاوضات وشرح مصدرها.

بعد ذلك دعا الجنرال ديغول لوروا الى قصر الأليزيه للاستفسار منه شخصياً عن صحة الوثيقة.ولما أكد لوروا للرئيس ديغول صحتها وطريقة الوصول إليها، قام بتهنئته على عمله، رغم موقف ديغول غير المؤيد لأعمال المخابرات القذرة. ومن المعلوم أن العلاقات كانت دائماً متوترة بين الرئيس ديغول والمخابرات الفرنسية حيث يكشف لوروا في كتابه كيف أن جهاز التوثيق (المخابرات) أبعد عن المفاوضات التي كانت تجري في ايفيان بين السلطات الفرنسية وأعضاء مهمين من جبهة التحرير الوطني الجزائري (الحكومة المؤقتة في حينه) بعد تدخل الرئيس وقراره. وقد ساهم الرئيس ديغول في إعادة توجيه أجهزة المخابرات الفرنسية نحو أهداف جديدة بعدما كان عملها محصوراً بالكتلة الشرقية، فقد طلب ديغول من المخابرات معلومات عن الدول الحليفة لفرنسا، وبينها اميركا، وقد تولى « الجهاز ٧ » عملية مراقبة الحقائب الدبلوماسية والنشاطات الأميركية في فرنسا. ويضيف لوروا أن أحد مساعديه قام بناء على طلب من الجنرال ديغول بتزويد الصين الشعبية بوسائل القياس الضرورية لتجربتها النووية الأولى.

كتاب لوروا « **هل أستطيع الدفاع عن نفسي ؟** » أحدث بعد صدوره ضجة كبرى في الأوساط الفرنسية خاصة في تلك الأوقات حيث تتساءل بعض المصادر : هل أثر هذا الكتاب بعد اطلاع الشعب الفرنسي عليه على مستقبل الرئيس جيسكار ديستان من جهة إعادة انتخابه وعدم اعادة انتخابه؟

إننا لا نملك الجواب حتى تكشف الأيام حقيقة دور المخابرات الفرنسية. وإنا لمنتظرون.

سكرتيرة القائد العام لحلف الأطلسي تهرب إلى ألمانيا الشرقيّة .

○ في الثمانينات تم انتقال أكثر من مسؤول سوفياتي إلى الغرب سواء من عناصر المخابرات السوفياتية (K.G.B.) أو من الرياضيين والفنانين لأسباب مختلفة منها الحب والفكر وخيرات العم سام عن طريق المخابرات الأميركية أو غيرها من مخابرات الدول الغربية التي تفتح ذراعيها لتستقبل وبالأحضان كل قادم من الدول الشرقية. أما بطلة قصتنا هذه فقد عملت بالعكس تماماً وقد سميناها السكرتيرة الجميلة الهاربة من حلف شمال الأطلسي إلى المانيا الشرقية وهي السيدة « أورسل لورنتس » التي تعمل في المقر العام لحلف شمال الأطلسي في بروكسل، عاصمة بلجيكا. والتي قلبت معايير الهروب من الدول الاشتراكية « بهروبها » المعاكس إلى ألمانيا الشرقية حاملة معها حقيبة مملوءة بالأسرار القيّمة التي اطلعت عليها ونسخت عنها نسخاً اضافية بحكم عملها كسكرتيرة وأمينة سر مقر قيادة حلف شمال الأطلسي والقائد العام للحلف، حيث قدّمت « أورسل » هذه الهدية الغالية التي لا تقدّر بثمن إلى المخابرات الألمانية الشرقية لدى وصولها، طالبة منحها حق اللجوء السياسي. وقدّرت السلطات الألمانية الشرقية لجوءها إليها حق قدره، فمجدت عملها وأشادت بجرأتها وبطولتها، حيث كانت تعمل مع مخابرات المانيا الشرقية منذ سنوات دون أن تكتشف المخابرات الألمانية الغربية تعاونها وأخيراً

« قرّرت » أن تنهي عملها في مقر حلف الأطلسي وتخرج إلى المانيا الشرقية لتستريح.

ظهرت « أورسل » على شاشة تلفزيون برلين الشرقية لتكشف للملايين عن معلومات مذهلة عن أسلحة واستعدادات حلف الأطلسي حيث صرحت وهي تتمتع بمنتهى الثقة بالنفس : «أنا أعلم حسب خبرتي واطلاعي بأن حلف شمال الأطلسي لا يقوم بأية مناورة لا تشتمل برامجها على أسلحة نووية متطوّرة لاستعمالها ضد الدول الاشتراكية حسب تخطيط الحلف ». وشرحت كيف أن قيادة الحلف تترك الحرية للقيادة باستخدام الأسلحة النووية بموجب الخطة المسماة « فينكس ـــ ٧٩ » عند نشوب القتال مع الدول الاشتراكية، وأن الخبراء الأميركيين في الحلف يعطون السيدة « تيرنيس موران » معاونة القائد العام البريطاني في الحلف معلومات خاطئة خصوصاً عن العمليات الدقيقة، وان الجنرال لوتس السكرتير العام للحلف اكتشف بنفسه أن الضباط الأميركيين « لا يثقون« بزملائهم الضباط البريطانيين مما جعلهم يحتجون احتجاجاً شديد اللهجة.

والهاربة الجديدة أورسل كانت تعمل في مقر قيادة الحلف منذ أن أمر الجنرال ديغول بانسحاب فرنسا من حلف الأطلسي ونقل مقر قيادته من باريس إلى بروكسل. وكانت أورسل أكثر من سكرتيرة بعد انقضاء هذه السنين الطويلة على عملها في هذا المركز الحساس، فقد كانت تمرّ من بين يديها يومياً أسرار غاية في الأهمية، ومن هذه الأسرار على سبيل المثال لا الحصر : التقارير الخاصة بالعمليات العسكرية المرتقبة للحلف في حال وقوع حرب عالمية ثالثة، أو هجوم مفاجئ من حلف وارسو، وهذه التقارير اليومية مهمة جداً، عدا عن بريد القائد العام لقوات الأطلسي الذي كانت تطّلع عليه شخصياً لأن عملها كان يسمح لها بذلك بدون تمييز أو تحديد. وكان تحت تصرفها أيضاً جميع المستندات والوثائق والصور عن كافة البرامج الدفاعية والتحركات السياسية التي تقوم بها دول

حلف الأطلسي، ومنها الأعمال التي كشفتها مخابرات الدول الشرقية.

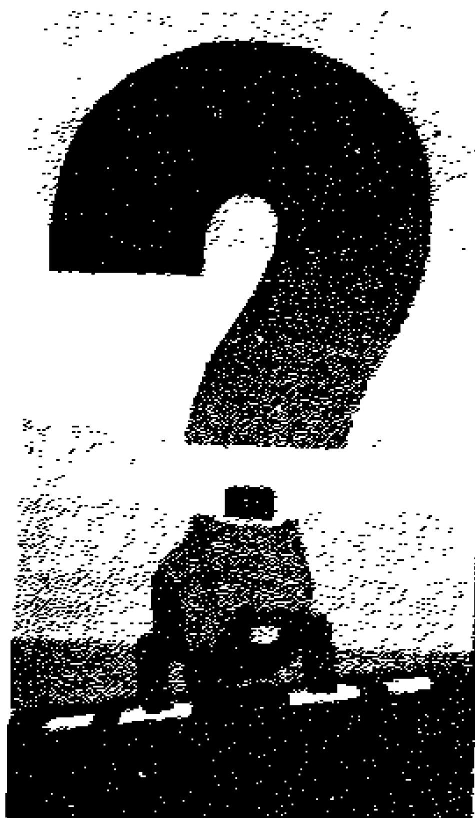
وكانت نتيجة المعلومات الهامة التي قدمتها أورسل لمخابرات المانيا الشرقية أن الدول الشرقية وحلف وارسو بكامله أعدوا ترتيبات مضادة يتم تنفيذها في حال استخدام حلف الأطلسي للأسلحة النووية في أية حرب غادرة ضد الدول الاشتراكية، وهذه أهمّ ميزة تكتسبها أية دولة من خلال التجسس وزرع العملاء مثل أورسل لدى الدول المعادية أو من الهاربين إليها لأسباب متنوعة ومن الطبيعي أيضاً أن الدول الشرقية قد اطلعت بفضل « لجوء » أورسل إليها على نظام الانذار والتعبئة العامة للقوات، وما أعدّه حلف الأطلسي من عمليات مضادة في حال حصول هجوم من حلف وارسو. واستناداً لتقرير خبراء المخابرات والتجسس الغربيين فإن المستندات القيّمة التي حملتها معها أورسل وحصلت عليها الدول الشرقية لا تقدر بثمن لأنها تتضمن الأسس التي تقوم عليها برمجة الجيوش الغربية أيضاً، هذه الأسس التي يصعب اجراء تغييرات جذرية عليها « حتى بعد هروب السكرتيرة الحسناء » للشرق، وذلك بسبب المعطيات السياسية والجغرافية لدى حلف الأطلسي، لذلك أبدى عسكريو الحلف اهتماماً بالغاً بهذا الموضوع ووجهوا نقداً لاذعاً لمخابرات الأطلسي لأنها أهملت صيانة الوثائق الهامة وتركتها بين أيدي المدنيين (القصد هنا بكلمة المدنيين هو أورسل) ..

وبذلك باتت عملية هروب أورسل إلى الشرق هذه المرة « فضيحة جاسوسية ومن أكبر فضائح التجسس في حلف الأطلسي ». ولم يستبعد خبراء المخابرات وجود قصة حب هادئ بين أورسل وأحد ضباط المخابرات الشرقية وهو الذي قام بتجنيدها للعمل معهم أثناء قيامه بمهمة داخل برلين الغربية. وقد انتهت هذه القصة بزواج أورسل من حبيبها وإقامة سعيدة هانئة معه بعد أن أدت واجبها للدولة القوية والرجل القوي الذي حملت اسمه ... سلفاً ...



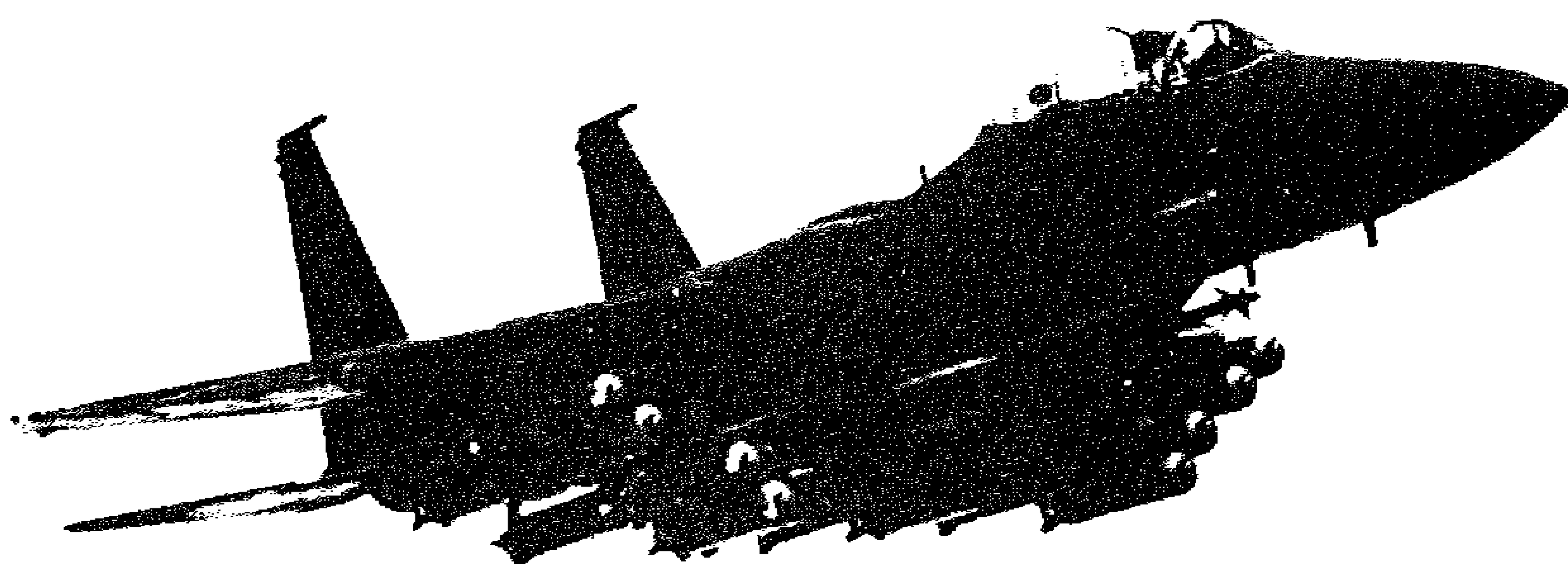
السكرتيرة الجميلة تظهر
على تلفزيون برلين
الشرقية ..

الحقيبة الضائعة ..





الجنرال ديغول أمر
بنقل مخابرات
الحلف من باريس.



بدأت الحرب العالميّة الثالثة
ثم أوقفت في آخر لحظة .

○ في كل لحظة من لحظات العمر التي نمر بها حتى هذه اللحظات التي تقرأ فيها هذه الكلمات هناك وفي أماكن نائية من الولايات المتحدة الأميركية وحلفائها الغربيين في حلف شمال الأطلسي كما في الاتحاد السوفياتي وحلفائه الدول الاشتراكية المشاركة في حلف وارسو، خبراء يجلسون على مقاعد مريحة وأمامهم شاشات ألكترونية وإلى جوانبهم عشرات الأزرار، هذه الأزرار التي ستدمر العالم يوماً ما عند الضغط عليها وعندها فقط « تندلع الحرب العالمية الثالثة ». والمعسكر الذي ينتصر على المعسكر الآخر « مؤقتاً » هو من يقوم بالضغط على هذه الأزرار قبل الآخر بدقيقة، فاذا ضغط خبراء الاتحاد السوفياتي على أزرار الصواريخ عابرة القارات الموجهة كل منها إلى مدينة من مدن الولايات المتحدة فستدمر أميركا عن بكرة أبيها، وتدمّر أية مدينة غربية أخرى تقع في مرمى الصواريخ السوفياتية بحيث لا تنفع الملاجئ النووية ولا كافة أنواع احتياط الدفاع المدني، وقد أدخل البنتاغون (وزارة الدفاع الأميركية) هذا الاحتمال في حسابه، فجرى التخطيط لانقاذ رئيس الولايات بواسطة الطائرات البوينغ العملاقة التي ستطير « هاربة به » من المطار السري الكائن خلف البيت الأبيض بعد بدء الهجوم السوفياتي على الولايات

المتحدة ومحوها من على خارطة الوجود، بحيث يبقى رئيس الولايات المتحدة « معلقاً » بين السماء والأرض لمدة ثلاثة أيام وهي المدة التي باستطاعة اسطول الخلاص أو الانقاذ البقاء فيها في الجو متجولاً، حتى نفاذ وقود هذه الطائرات المعدة للانقاذ مع احتمال تزويدها بالوقود في الجو إذا تمكنت طائرات الصهريج من مواكبتها. ومهما بقي رئيس الولايات المتحدة سابحاً في الجو فسوف تهبط به هذه الطائرات وتنزل الرئيس مع أعوانه المختارين في أرض أميركية أو أرض صديقة أو عدوة لا فرق، حيث من المفروض بعد ذلك أن يعود الرئيس الأميركي لبناء أميركا جديدة ومن الصفر.

○ أما اذا كانت أميركا هي البادئة باشعال نار الحرب العالمية الثالثة بواسطة طائراتها العملاقة وهي قاذفات القنابل النووية (ب ــ ٥٢) التي تحوم حول الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية ليلاً نهاراً، كما يحوم النحل حول خليته، منطلقة من كاليفورنيا ومن تركيا ومن أراضي ضياء الحق الباكستانية وغيرها من الدول الصديقة للولايات المتحدة (؟)، هذه الطائرات التي تحمل كل منها عدة قنابل نووية تكفي الواحدة منها لمحو مدينة سوفياتية أو اشتراكية من الوجود (مثل هيروشيما وناغازاكي المدينتين اليابانيتين اللتين دمرتا بالقنبلة الذرية الأميركية وبواسطة نفس طائرات ب ــ ٥٢ قبل تعديلها).وقد حددت الأهداف داخل الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية بواسطة الأجهزة الحديثة المزودة بها، وربابنة هذه الطائرات لهم اتصال لاسلكي « مباشر » مع غرفة العمليات المركزية في وزارة الدفاع الأميركية التي تتابع توجيههم وتعرف أماكنهم لحظة بلحظة في الجو. ويبقون محلقين بطائراتهم التي تحمل الموت والدمار مشكلين حزاماً من الرعب والنار حول الاتحاد السوفياتي وحلفائه، وحين يأتيهم الأمر بالهجوم من الرئيس الأميركي بالذات فانهم يتركون مداراتهم الجوية ويتوجهون لأقرب مدينة « هدف » تقع في خط سيرهم

ويلقون بحمولتهم المدمرة. وهنا يأتي دور وسائط الدفاع الجوّي في الدول الاشتراكية التي ترصد حركاتهم بأجهزتها الرادارية الحديثة لحظة بلحظة، حيث من المعلوم أنه تتوفر في المعسكر الشرقي (حلف وارسو) مختلف الصواريخ الحديثة المعترضة الموجهة بالأشعة التي باستطاعتها تدمير هذه الطائرات الأميركية وحتى الصواريخ في الجو قبل وصولها إلى أهدافها ... وقبل تفكير الرئيس « السابق » ريغان وبطانته الجهنمية بمشروع « حرب النجوم ».

ومهما بلغت استعدادات الجبارين أميركا وروسيا في هذا المجال فإن الذي يقوم بالضغط على الأزرار قبل الآخر بدقيقة فقط هو الذي يكسب الحرب كما يخططون هم ومؤقتاً على الأقل.

أما نحن عباد الله المطلعين على سباق التسلح هذا بينهم فإننا نعرف مسبقاً بأن نتيجة قيام أميركا بتوجيه ضربة نووية إلى الاتحاد السوفياتي لافنائه حسب اعتقادهم « لا تحمي » أميركا نفسها من التدمير الكلي أيضاً، لأنه لدى الاتحاد السوفياتي كما هو معلوم صواريخ عابرة للقارات وجاهزة ووراءها من يضغط على الأزرار لتنطلق « حتى بعد الدقيقة الأولى » من اطلاق أميركا صواريخها وطائراتها باتجاه الاتحاد السوفياتي، وسيكون رد فعل السوفيات مبنياً على مبدأ (عليّ وعلى أعدائي). عندها ... تتساقط الصواريخ النووية على الطرفين وتتعرض البشرية للفناء والدمار « إلّا » إذا اكثر الطرفان من معاهدات (سالت) ومعاهدات اتلاف بعض الأسلحة النووية التي تنفذ الآن ويتسابق بها الاتحاد السوفياتي في تنفيذ بنودها تأكيداً لحبه وحبّ قادته وعلى رأسهم الرئيس غورباتشوف للسلام قولاً وفعلاً ...

○ اذن متى تبدأ الحرب العالمية الثالثة ؟ وكيف ؟ وأين ؟ ما هو السبب لقيامها والجواب للقارئ على هذا السؤال هو :

من المحتمل أن تبدأ الحرب العالمية الثالثة « نتيجة » خطأ أحد أجهزة

الكمبيوتر الحديثة التي تتحكم بمراكز اطلاق الصواريخ في أميركا وقد صورت شركات السينما العالمية عدداً من الأشرطة السينمائية حول هذا الموضوع بالذات، أما في الواقع فإن اندلاع الحرب كان من المعقول حصوله في الأوقات التالية:

١ ـــ كانت الحرب العالمية الثالثة ستندلع ابان أزمة الصواريخ في كوبا أيام الرئيس الراحل نيكيتا خروشوف.

٢ ـــ كانت هذه الحرب ستندلع إبان حرب تشرين (اكتوبر ١٩٧٣) بعد أن وضع الاتحاد السوفياتي بثقله السياسي والعسكري إلى جانب العرب، ووضعت أميركا بثقلها الكامل إلى جانب اسرائيل التي كانت على وشك الاستسلام ورفع الأعلام البيضاء على المنازل بعد أن تغلغل الجيشان العربي السوري والمصري إلى أعماق الكيان الصهيوني.

٣ ـــ أيضاً كانت هذه الحرب ستقع عندما بدأت الحرب العراقية ـــ الايرانية حيث وضعنا أيدينا على قلوبنا حين جرى التهديد باغلاق مضيق هرمز في وجه الملاحة ومرور الناقلات العملاقة للنفط العربي، وقد جرى التهديد مرة ثانية عام ١٩٨٨ باغلاق هذا المضيق الحيوي.

وقد أشيع لدى التهديد الأول باغلاق مضيق هرمز أن قوات سوفياتية حمراء قوامها بارجات وطائرات (كوبية) قد سيطرت على المضيق للتحكم بالملاحة به فتوقفت الحركة تماماً في الخليج وانقطع تمديد النفط بالغرب.

كان الرئيس الأميركي « جيمي كارتر » وقتها في أوج حملته الانتخابية طالباً التجديد له، وهو منزعج جداً لارتفاع أسهم الممثل القديم الفاشل « رونالد ريغان »، الذي فشل في هوليود فاتجه الى السياسة، وبقدرة قادر أصبح ريغان حاكماً لولاية كبرى، وها هو مرشحاً لرئاسة

الجمهورية[1]، فاكتفى كارتر آنذاك بالاهتمام بمعركته الانتخابية وترك للمجموعة الأوروبية الاهتمام بمشكلة اغلاق مضيق هرمز لأن كل يوم يمر يحرم المجموعة الأوروبية من النفط الضروري لصناعتها، ويشل من حركتها ويدمر الاقتصاد الأوروبي.

لذلك اجتمع زعماء السوق الأوروبية المشتركة وقرروا وجوب القيام بعمل (حربي وسريع) للرد على التدخل الأحمر في مضيق هرمز، وأوكلوا هذا العمل الحربي إلى فرنسا التي تملك القوة الوحيدة التي يعتمد عليها في هذه الأمور الهامة والمصيرية، هذه القوة المسماة « القوة الضاربة » كما أسماها الرئيس الراحل الجنرال ديغول عندما أمر شخصياً بتشكيلها في حينه لتضاهي مثيلاتها في الدول العظمى.

ميراج ٤ + فانتوم ١٦ + ميغ ٢١ = الحرب العالمية الثالثة.

○ إنَّ برقيات واتصالات رجال المخابرات العالميين تؤكد الخبر للعواصم الأوروبية حتى تقرر كما أسلفنا اسناد موضوع الهجوم على مضيق هرمز لفرنسا. قصر الأليزيه في باريس مقر رؤساء الجمهورية كان مضاءً طوال الليل حتى جرى التأكد من الهجوم ووصلت برقيات هامة تشبه التوكيلات أمام كاتب العدل من جميع زعماء ورؤساء دول السوق الأوروبية المشتركة للرئيس الفرنسي (في حينه) فاليري جيسكار ديستان، فأصدر أمره باقلاع الطائرة الميراج ــ ٤ ــ التي تحمل القنبلة النووية الفرنسية، وهذا الأمر وقّع من قبل رئيس الجمهورية بالذات باعتباره « مثل جميع الرؤساء » القائد الأعلى للجيش والقوات المسلحة

---

(١) نجح ريغان بعد ذلك كما هو معلوم بالوصول إلى الرئاسة الأميركية كما أعيد انتخابه مرة ثانية بعد نجاحه بالتمثيل على الشعب الأميركي حتى غادر البيت الأبيض في ١٩٨٩/١/٢٠ ...

الفرنسية، والمسؤول الأول والأوحد عن استعمال السلاح النووي الذي يشكل (القوة الضاربة) الفرنسية. والطائرة الميراج ــ ٤ ــ التي خصصت للقيام بالعملية هي الطائرة المدمرة النووية الأحدث صنعاً في فرنسا، يقودها الطياران : المقدم جوليان والملازم بود وهما ضابطان من السلاح الجوي الفرنسي ومن بين مئات الضباط الطيارين الذين ظلُّوا أشهراً عديدة يتمرنون على الاقلاع السريع والانقضاض بالقنبلة النووية حيث توجههم الأوامر.

لكن المقدم الطيار جوليان شعر أن هذه المرة مختلفة كل الاختلاف عن سابقاتها، فهي ليست تجربة وليست مناورة وليست تمريناً عادياً. إن رئيس الجمهورية القائد الأعلى يأمره أمراً عسكرياً رئاسياً بالقيام بسفرة مميتة سيلقي في أثنائها القنبلة النووية الفرنسية على نقطة معينة في العالم، وكذلك شعر معاونه الملازم الطيّار بود.

لقد تتبعا تطور الأزمة من الاذاعة والتلفزيون والصحف، ولكنهما لم يظنَّا أنها ستكون على علاقة وثيقة بهما أكثر من سواهما وأنه سيوكل إليهما فيها بالضربة القاضية، لأنهما ضابطان تابعان لدولة كبرى، أيّ دولة من الدول التي لا تحارب بل تحل مشاكلها بواسطة خلافات جزئية ومحلية، وحتى أنهما باتا نادمَيْن على كونهما مواطنَيْن من رعايا دولة كبرى، وتمنيا في قرارة نفسيهما أن يكونا من أبناء دولة صغيرة من تلك الدول التي تشترك فعلياً في الصراعات. فيا ليتهما فلسطينيَّيْن ليكون كفاحهما وجهدهما لاقامة وطن، أو يا ليتهما كوريين أو فيتناميين أو حبشيين أو أفغانيين ... وأخيراً تمنيا أن يكونا لبنانيين ليشتركا في إعادة توحيد لبنان وانهاء الحرب والاقتتال بين الأهل.

فمواطنو هذه الدول يحاربون ويحلون الصراعات الوطنية باشتراك فعلي في المعارك، أما جنود الدول الكبرى فلا يحاربون شخصياً « خوفاً » من اشعال نار حرب نووية تكون فتاكة لا تبقي ولا تذر. لكن الوضع يبدو

وكأنه مختلف الآن، فاحتلال مضيق هرمز أقام الدنيا وأقعدها في أوروبا ولا سيما أن المعلومات الهامة والعسكرية التي قدمتها المخابرات الغربية تفيد بأن طائرات الميغ ــ ٢٣ ــ التي تطير فوق هرمز يقودها طيارون كوبيون. وفي تلك الليلة اجتمع كل الضباط والعسكريين في ثكناتهم حيث أجهزة التلفزيون تبث الموسيقى الحماسية لأن رئيس الجمهورية سيوجه رسالة هامة إلى الأمة الفرنسية وصفتها الصحافة الفرنسية والاذاعات العديدة بأنها ستكون خطيرة جداً. وقد فهم الجميع أن رسالة الرئيس ستدور حول الوضع في منطقة هرمز حيث علم من مصادر المخابرات أيضاً أن حاملة طائرات سوفياتية تسير على الطاقة النووية قد توجهت إلى هناك أيضاً.

في الساعة الثامنة مساءً عزف نشيد المارسيلياز (النشيد الوطني لدولة فرنسا) مع ظهور العلم الفرنسي بالألوان الحمراء والبيضاء والزرقاء فوقف الجميع مهابةً واحتراماً، ثم ظهر رئيس الجمهورية الفرنسية ديستان ليقول بصوت مهيب :

« الوضع لم يعد يطاق، العدوان مستفحل، الحكومات الأوروبية على اتصال مع بعضها البعض دائماً، وحدها دولتنا فرنسا تملك القوة التي تستطيع أن توجه ضربة رادعة إلى المعتدين، وقد طلب إلينا الزملاء رؤساء دول السوق الأوروبية المشتركة استعمال (القنبلة النووية) إذا فشلت مساعي السلام المتضافرة من الجميع».

وبعد ساعة انطلقت طائرة الميراج ــ ٤ ــ مثقَّلة بأطنانها الحديدية، وقنبلتها النووية وبالأفكار السوداء التي تجول في رأسي الطيارين جوليان وبود ...

إن طيرانهما في هذه السفرة الفريدة هو على صورة الحياة، كل حياة بشرية، إنها سفرة الحقيقة، يظنان أنهما يسيِّرانها ويقودانها، ولكنها هي

التي تسيّرهما، بل تقودهما على أعصابهما نحو هدف لا مناص من خاتمته.

إنهما ينتظران التأكيد، هذا التثبيت الذي لا تحرك من دونه، فقد قيل لهما قبل الاقلاع « ستنتظران تثبيتاً لأوامر إلقاء القنبلة النووية في آخر دقيقة، عندها تكملان طيرانكما « نحو الهدف » وتقذفان بالقنبلة، أو تعودان أدراجكما لأن المفاوضات السياسية ما زالت مستمرة وقد نجنب العالم الكارثة النووية في حال نجاحها ..»

يسأل جوليان : متى يأتي الأمر النهائي ؟ فيجيب بود دونما انفعال ظاهر : بعد ثلاث وعشرين دقيقة تماماً.

وتمر في رأس جوليان فكرة يراها سخيفة، ولكنها تحوي كل ما في الرأس البشري من انسانية :

ترى كيف كان ينهج الكاميكاز اليابانيون أُصحاب النفوس الالهية عندما كانوا ينطلقون بطائرتهم الصغيرة التي تحمل قنابل وزنها ٢٥٠ كيلوغراماً ؟ وكانت أعمارهم لا تتعدى العشرين سنة، وما كانوا يحسنون الطيران بصورة جيدة أي أنهم ليسوا طيارين بكل معنى الكلمة، فقد تدرّبوا لساعات قليلة « كيف يطيرون فقط » وكيف يتوجهون نحو الهدف (وكانت أغلب أهدافهم قطعاً بحرية أميركية ضخمة) لينفجروا فوقه، ولم يُدرّبوا كيف يحطوا في المطارات[1] أبداً، لأن طيرانهم طيران انتحاري بلا عودة وحسب.

ولكن جوليان تعلم وتدرب كيف يطير وكيف يعود ويحط بطائرته، لأن مهمته تقضي بأن ينطلق بطائرته فيضرب الهدف ثم يعود، وبدا له

(١)« كاميكازي بالرغم منه » : اشترى أميركي يملك طائرة صغيرة خاصة كتاب (**كيف تتعلم الطيران**) وأخذ يطبق التعليمات الواردة في الكتاب ويقود الطائرة حتى أصبح في الجو. ففوجئ بآخر صفحة بوجود جملة تقول : البقيّة في الجزء القادم...

الفرق الشاسع، بل الظلم الفارق بينه وبين رجال الكاميكاز اليابانيين الذين سطروا أروع ملاحم البطولة والفداء أمام القوات الأميركية الغاشمة[1]. وبغتة شاهد الرجلان طائرة حربية تقترب منهما، إنها طائرة ــ فانتوم ــ ١٦ ــ أميركية وتحمل على جوانبها « رمز » السلاح الجوي الأميركي، وقد بدا تحت جناحيها صواريخ من نوع سايدو ندروسبارو الفتاكة...

اذن هي طائرة « معدة للضرب » ولم تضرب، فماذا يجري ؟ مع العلم بأن الأميركيين لا يدعون أحد يتصرف على هواه في هذه المنطقة من العالم. وبدأ الطياران الفرنسيان يستعدان « نفسياً » لاستقبال الصاروخ الذي سيطلقه قائد الطائرة الأميركية عليهما، ولكن الطائرة الأميركية « ظلت » مواكبة لطائرتهما دون أن تقذفها بأي صاروخ.

الشك المميت ظل مهيمناً على الطيارين اكثر من خمس دقائق، فالفانتوم تستطيع ضرب طائرتهما دون أن يبديا أية حركة حتى ولو أصيبت طائرتهما إصابة قاتلة، لأن الأوامر المعطاة لهما لا تسمح باستعمال المدفع الرشاش مهما كانت الظروف. مهمتهما تقضي بحمل القنبلة النووية والقائها فوق المكان الذي سيعين لهما وهما في الجو بعد أن يأتي الأمر النهائي. أما إذا حصل حادث ما ، أثناء الرحلة وقبل انجاز المهمة القاتلة فهما الخاسران حيث لا يحق لهما في هذه السفرة الدفاع عن النفس مطلقاً.

بعد وقت اعتبره الطياران أجيالاً لاح لهما من بعيد وجه الطيار الأميركي وهو يبتسم لهما ثم رفع يده اليسرى وحياهما (هذه الاشارة بين الطيارين دليل الأمان) وابتعدت الفانتوم عنهما دون أن تتعرض لمسيرتها.

---

(١)ننادي ونطالب بكاميكاز عربي لأن الرئيس الراحل جمال عبد الناصر قالها صريحة (ما أُخذ بالقوة لا يسترد سوى بالقوة) وليت العمر يسمح لي بالتدرب على قيادة الطائرة (ميغ ١٧) للصعود بها إلى الجو فقط

قال بود للمقدم جوليان عبر « جهاز اللاسلكي » : « ذلك يدل على أن الأميركيين موافقون على مهمتنا، وانهم يفسحون لنا المجال لنتابع الرحلة وقد أعطونا الضوء الأخضر »..

أجاب جوليان : « هكذا جرت العادة، انها الحرب بواسطة الشعوب الأخرى لأن بين الدول أسياد وعبيد، ونحن « زلم » الأميركيين ونحارب من أجلهم».

ختم بود : « صحيح. زلم وأسياد .. كلنا زلم لأميركا أو لأي أحد ».

وتابع الطياران سفرتهما ...

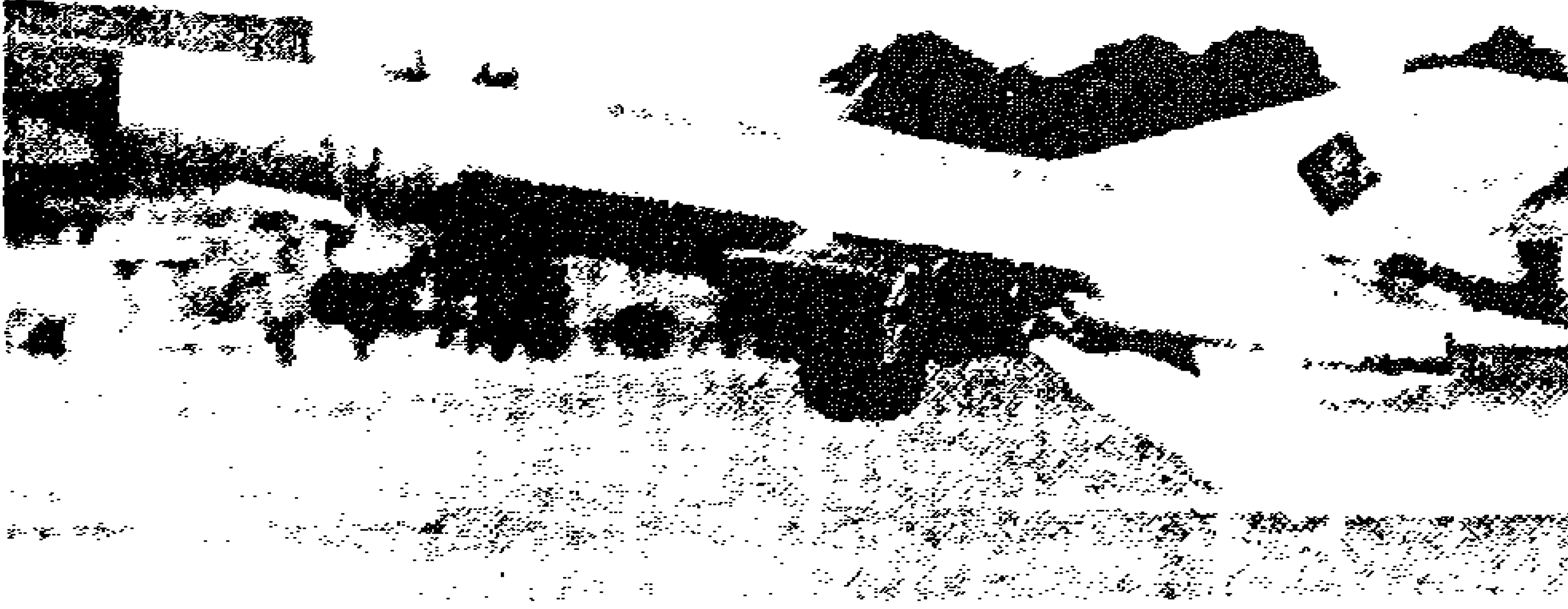
بعد لحظات علا صوت الراديو في الطائرة، إنه قائد القاعدة العسكرية التابعين لها يتوجه إليهما بأوامره الأخيرة.

قلباهما يخفقان بقوة والعرق يتصبب من جبهتيهما، ويسبح جوليان برهة بحلم يذكره بالطيار الذي ألقى القنبلة الذرية « الأولى » على مدينة هيروشيما اليابانية. ولكنه لا يلبث أن تنفس الصعداء وهتف لزميله الطيار بود : الحمدلله. الحمدلله. وجميل جداً أن يحمد الله على عدم الحاق الأذى أو الدمار بأحد. فلقد كانت الأوامر المعطاة لهما « تفيدهما » بالعودة إلى القاعدة دون متابعة مسيرتهما الفتاكة. لقد عادا إلى القاعدة ليعودا إلى العالم المغلق، العالم العجيب، العالم المؤلف من بضعة طيارين مهمتهم الطيران « يوماً » نحو هدف معين بقصد إلقاء قنابلهم النووية إذا رأت دولتهم، أن العالم في خطر. إنها مهمة الافناء الكامل والتدمير الشامل. هذه الرؤيا المخيفة التي تنبأ بها منذ قرون « يوحنا الانجيلي » والتي تبدأ بقنبلة نووية يطلقها طيار إحدى الدول الكبرى التي تملك السلاح النووي المدمر المرعب على دولة أخرى، ولا يعلم سوى الله تعالى « النتيجة »

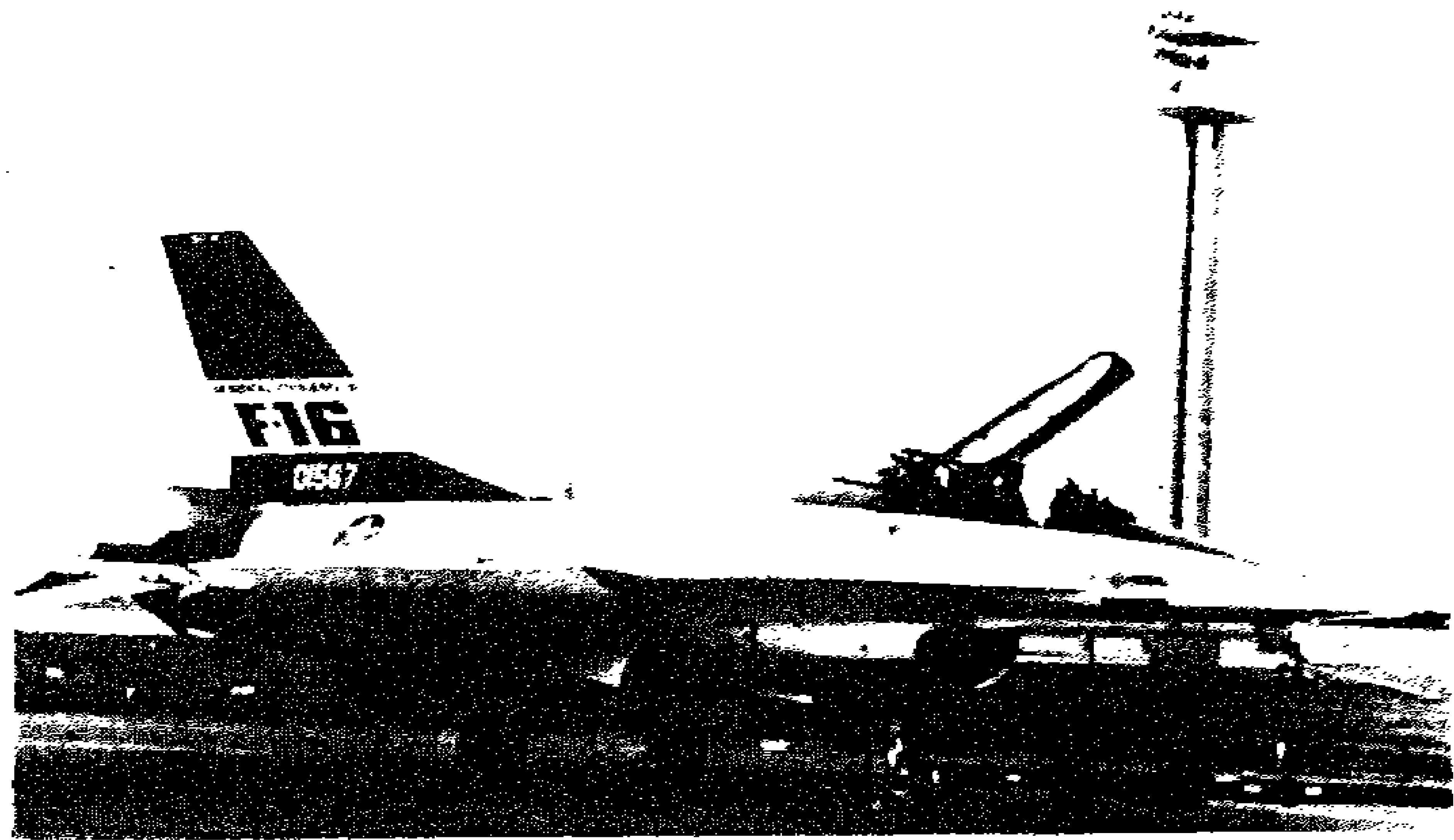
إنهم طيارون كسائر الطيارين، لهم نساء وأولاد، ويحبون ويبغضون ويتألمون ويخافون، لكنهم مهيأون لمهمة لا ترحم، « مهمة إبادة الكرة الأرضية » يوماً ما باشعال نار « الحرب العالمية الثالثة ».



فاليري ديستان الرئيس الفرنسي أعطى الأمر النووي.



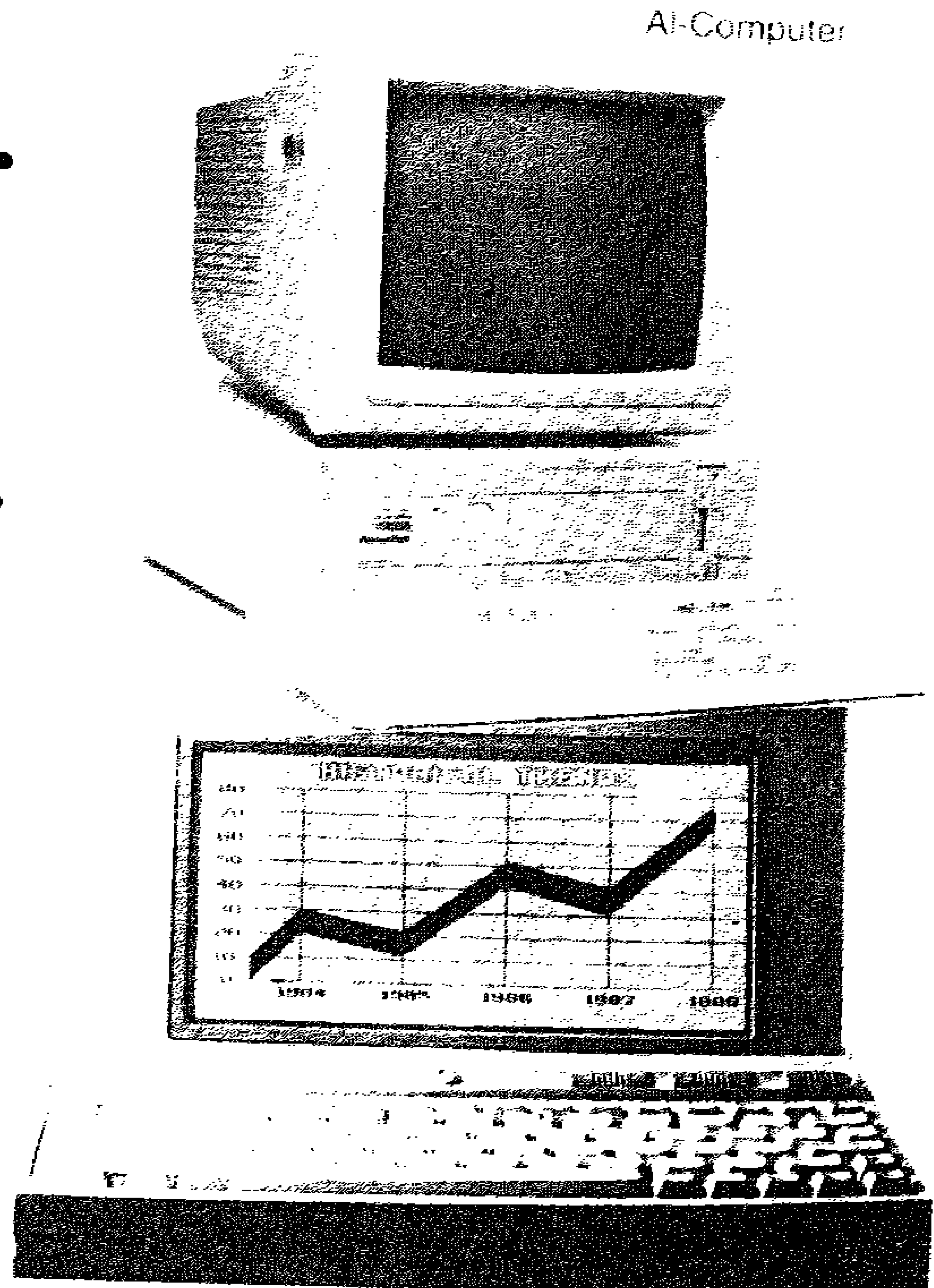
الميغ ٢١ وصعودها الخارق ...



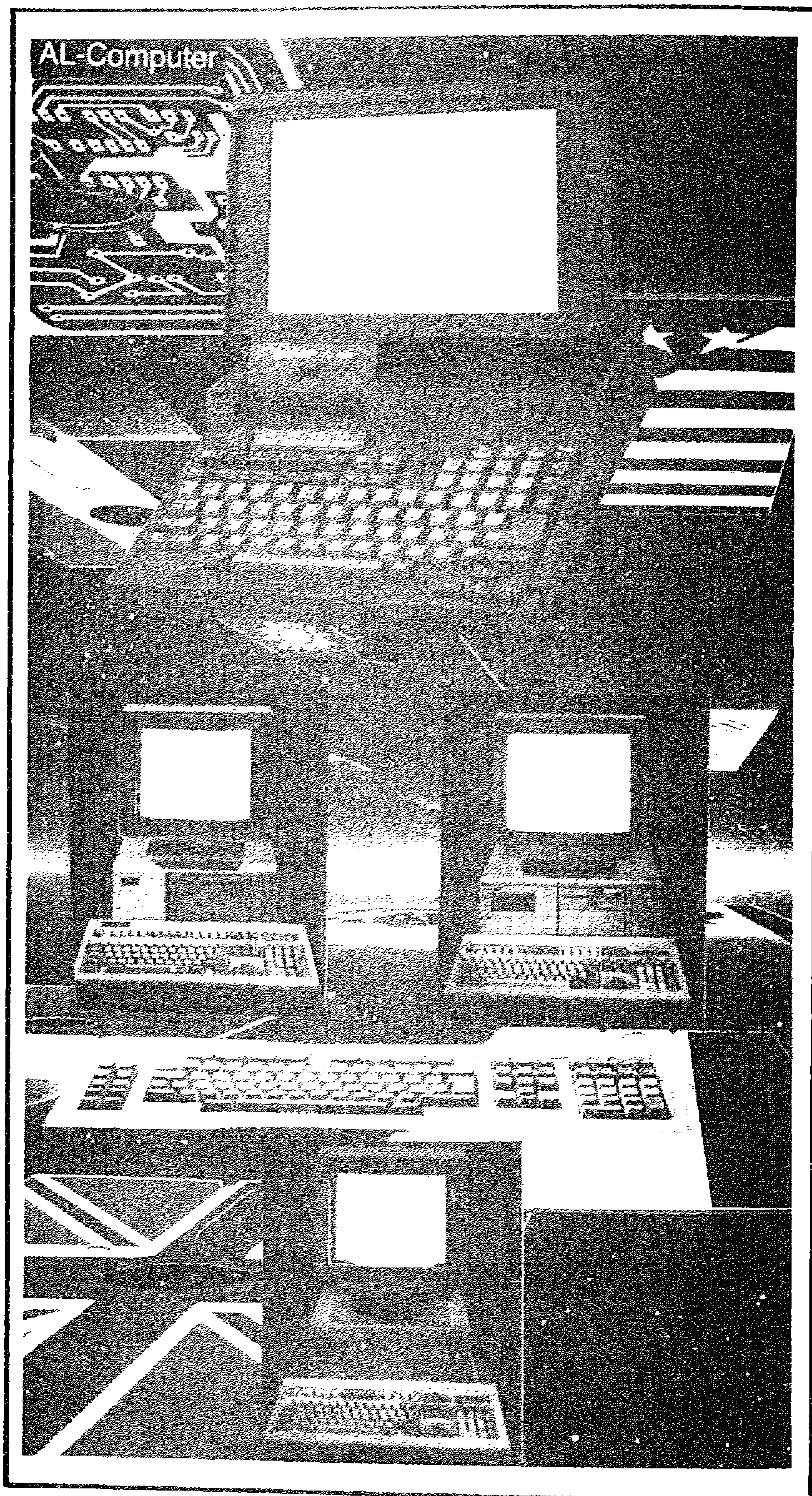
فانتوم ١٦ لم تتدخل ...

الكمبيوتر أصبح الجاسوس

رقم "١"



- الرئيس جونسون والكمبيوتر كانا وراء التخطيط لحرب حزيران ١٩٦٧.
- المعجزات الصغيرة في حرب المخابرات.
- المخابرات السوفياتيّة تسجّل الانتصارات على المخابرات الغربيّة بحرب الكمبيوتر.


AL-Computer

الرئيس الأميركي السابق جونسون خدع الرئيس الراحل جمال عبد الناصر

○ الحرب الخادعة الغادرة التي فاجأتنا بها اسرائيل في ٥ حزيران (يونيو) ١٩٦٧ لا تنسى ولن ننساها حتى نهاية الحياة لأنها كانت حصيلة خداع كبير جداً يجب أن نعود إليه ونراجعه ونمحصه كلما توفرت لنا « معلومات جديدة » عن هذه الحرب. وكنا قد ذكرنا في الجزء الأول من هذه السلسلة من كتب « المخابرات والعالم » صفحات ٤٣٦ الى ٤٥٠ وفي الجزء الثاني والثالث، بعض المعلومات الهامة التي قمنا بترجمتها ونقلها من المصادر الدولية الموثقة، وها نحن نقدم في هذا الجزء الهام من سلسلة هذه الكتب، المعلومات التي حصلنا عليها من مصادر مقربة جداً من وزارة الخارجية الأميركية التي تقول :

« عندما بدأت اسرائيل حرب الأيام الستة في « يونيو»، ١٩٦٧ كانت هذه الحرب بمثابة الاختبار الأخير لكل المشروعات والخطط التي ظلّت أجهزة المخابرات الإسرائيلية تدرسها وتضعها وتعدلها أولاً بأول طوال فترة ثلاث سنوات قبل الحرب، ومع ذلك كله فإن المحللين السياسيين الغربيين يؤمنون إيماناً جازماً بأنه لو لم تقم اسرائيل «بشن الضربة الأولى» في هذه الحرب لاختلفت نتيجتها تماماً.. لأن كل المزايا التي تنسبها اسرائيل لنفسها «ذكرناها في الجزء الأول» في تلك الحرب ترجع بالدرجة

الأولى، إلى حصولها على « ضمان مسبق» من الولايات المتحدة حصلت عليه الأخيرة من مصر بأساليب ملتوية ــ وهذا الضمان هو أن لا تكون مصر هي البادئة بشن الحرب.

جونسون « الرئيس الأميركي » ينسى تعهده لمصر مثل أي رئيس لأميركا

○ كان الرئيس الأميركي « في حينه » جونسون المعروف بتشوقه للوصول إلى الرئاسة الأولى في الولايات المتحدة حتى ولو علم أن المخابرات الأميركية وتجار الأسلحة والمافيا هم الذين قاموا « باغتيال » سلفه الرئيس جون كنيدي. وهو في الواقع الاداة الحقيقية في يد اسرائيل



الرئيس جمال عبد الناصر وعد جونسون بعدم البدء بشن الحرب ضد اسرائيل



الرئيس جونسون نسي ضمانهُ الخادع للرئيس جمال عبد الناصر.

« للاحتيال » على الرئيس الراحل جمال عبد الناصر حيث أقنعه « بالوسائل الديبلوماسية » بأن الأزمة في طريقها الى الحل وأعلمه أن الولايات المتحدة « سوف تتخذ موقفاً حازماً وقوياً ضد الطرف الذي يبدأ بشن الحرب ». وبالطبع وبعد أن قامت باسرائيل بالضربة الأولى الغادرة وانتهت الحرب إلى ما انتهت إليه « نسي جونسون هذا الضمان » الذي أعطاه للرئيس جمال عبد الناصر، لأن كل قيمة ومفعول للضمان كان يكمن فقط في منع مصر من المبادرة بالحرب ... وبالتالي تمكين اسرائيل من الاستفادة إلى آخر مدى من ميّزة الضربة الأولى.

○ وخير شاهد على قيام اسرائيل بالاعتداء والبدء بحرب حزيران هو « تشارلز بوست » ممثل الولايات المتحدة في الأمم المتحدة في حينه الذي صرح بالحرف الواحد :

« إن اسرائيل هي التي دبّرت الأزمة من أولها، لأنه من الصعب رؤية قائد اسرائيلي يمكن أن يفشل في التنبؤ بأن تلك الغارات الانتقامية الضخمة والمتكررة التي قامت بها اسرائيل في الفترة السابقة لحرب حزيران ضد سوريا والاردن، لا بد أن تؤدي في النهاية إلى اجبار الرئيس جمال عبد الناصر « باعتباره قائد التحالف العربي » على التصرف ومواجهة تلك الهجمات العسكرية الاسرائيلية المتزايدة والتي تشكل انتهاكاً للسيادة السورية والاردنية. والواقع أن السفير تشارلز بوست كان بكلماته تلك يشير إلى حادثتين على وجه الخصوص .. كان لهما التأثير الحاسم في جعل حرب « يونيو ــ حزيران » حتمية لا محالة من وقوعها من قبل الدول العربية التي صبرت كثيراً، « لولا » تدخل الرئيس الأميركي جونسون لدى الرئيس الراحل جمال عبد الناصر وخداعه له وهذا « عيب رئاسي لا يغفره التاريخ ولا الأجيال».

أولاً : الغارة الاسرائيلية الوحشية التي قامت بها الطائرات الاسرائيلية على قرية السموع الاردنية في ١٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٦ والتي

أسفرت عن استشهاد وجرح ١٣٤ اردنياً، هذه الغارة الأثيمة وضعت الملك حسين في موقف صعب للغاية أمام شعبه وداخل الوطن العربي.

ثانياً : الغارة الاسرائيلية الثانية ضد سوريا في السابع من نيسان (أبريل) ١٩٦٧، التي اجبرت طائرات الميغ السورية إلى الخروج لمواجهة عشرات الطائرات الاسرائيلية (نوع ميراج) حيث طاردتها فوق السهول في شرق دمشق. وأسفرت المعركة في النهاية عن سقوط ست طائرات سورية وطائرتين اسرائيليتين، وهذا الأمر وضع سوريا في موقف صعب أمام العالم العربي.

○ وكما توقعت الهيئة الحاكمة في اسرائيل فإن الحل الذي اختارته سوريا والاردن كان المزيد من الضغط على الرئيس جمال عبد الناصر، وصل إلى اتهامه بأنه إذا لم يتحرك ضد اسرائيل، فإنه بذلك يناقض « تعهداته السابقة » بالعمل على بناء دفاع عربي مشترك ..

وهكذا عندما عادت اسرائيل لتهديد سوريا على لسان رئيس وزرائها ليفي أشكول، باختراقها الحدود السورية، كانت توجه تلك الانذارات الزائفة ضد جمال عبد الناصر بهدف جرّه إلى حرب « لم يستعد لها » بينما اسرائيل كانت قد استعدت وخططت لهذه الحرب الغادرة منذ مدة طويلة بالتواطؤ مع الوالدة الأم « أميركا ». لذلك كان السر الكبير في حرب حزيران الذي يذاع الآن : هو أن اسرائيل كانت قد اتفقت مع الرئيس الأميركي ليندون جونسون على شنّ تلك الحرب من قبلها « قبل ٥ حزيران ١٩٦٧ بثمانية عشر شهراً ».لقد كان هناك اتفاق كامل بين الرئيس الأميركي جونسون واسرائيل على ضرورة « إصابة جمال عبد الناصر بهزيمة عسكرية مفاجئة وضخمة » تجعل سقوطه حتمياً، أو على الأقل ترغمه على الابتعاد عن القومية العربية والانعزال بنظامه الناصري بعد أن يكون قد ضعف كثيراً داخل مصر « كما تم التخطيط المسبق ».

○ انتقل التخطيط المشترك لجهازي المخابرات الأميركية

والمخابرات الاسرائيلية قبل ٥ حزيران ١٩٦٧ كما ذكرنا ليشمل هذا التخطيط تلك الضربة العسكرية المفاجئة ضد جمال عبد الناصر في مصر وقد أعدّ بعناية وسرية. والجزء الاساسي من تلك الخطة، هو البرنامج المكثف الذي وضعه أهارون باريف مدير المخابرات الاسرائيلية لجمع أكبر قدر من المعلومات — ليس عن المطارات والقوات العسكرية في مصر وسوريا — ولكن الحصول على معلومات — مهما كلّفت — عن أسماء قادة الوحدات العسكرية، وبرنامج العمل اليومي، وكفاءة كل وحدة عسكرية وقوّتها.

استخدام الكمبيوتر والأجهزة الإلكترونيّة الحديثة لأوّل مرّة

○ اضافة الى هذه الاستعدادات فقد استطاع أهارون ياريف رئيس المخابرات الاسرائيلية أن يضمن تعاون المخابرات الأميركية معه (مع اسرائيل) من أجل تطوير قسم البحوث الألكترونية في المخابرات الاسرائيلية وهو القسم الذي كان مسؤولاً عنه « يوفال نيمان ». وكان السبب في ذلك هو ادراك اسرائيل بأن « حرب الالكترونيات » سوف تلعب دوراً حاسماً في حروب اسرائيل المستقبلية مع العرب. لذلك أصبح لا بد من استثمار التعاون الأميركي ــ الاسرائيلي في مجال (المخابرات في ميدان الالكترونيات) على وجه الخصوص، ذلك لأن أعظم عميل مخابرات في العالم سيكون مجرد طفل في مواجهة جيش مسلح بالكمبيوتر ــ أو العقول الألكترونية ومعداتها. ومن المعلوم أنه يمكن تنظيم وتصنيف وفحص ومقارنة المعلومات الواردة، وكيفية استخدامها وأوجه النقص فيها. والمشكلة في استخدام المعدات الألكترونية تكمن في سرعة تطورها والحاجة المستمرة للحصول على أحدث ما يتم صناعته منها قبل أن يتنبّه الطرف الآخر. وهكذا وبواسطة المعدات الالكترونية الدقيقة والصغيرة التي أعطاها الأميركيون لاسرائيل لمساعدتهم بالتجسس على الدول العربية « وخاصة مصر » أمكن لاسرائيل النجاح في تسريب عملاء سريين إلى صحراء سيناء المصرية ــ قبل فترة طويلة من حرب

حزيران ١٩٦٧ ــ حيث تمكنوا من دفن أجهزة الكترونية شديدة التطور في رمال سيناء وفي النقاط الحساسة كمفترق الطرق، لكي تقوم بمهمة « الانذار المبكر » لاسرائيل عن أية تحركات عسكرية مفاجئة. كما قامت اسرائيل بزرع نفس الأجهزة « في حينه » في الخطوط الأمامية السورية حيث كان لنتيجة اكتشافها استشهاد العقيد نديم رسلان من القوات السورية.ورغم ذلك ظلت إسرائيل تشعر بالرعب من احتمال نجاح مصر بشكل أو بآخر حينما تفاجئها بالحرب المخطط لها مسبقاً ولذلك بعد أن نجحت اسرائيل في استدراج جمال عبد الناصر إلى الفخ الذي نصبته لها، ظلّت بحاجة إلى المزيد من الضمانات الأميركية ضد مصر.

وهكذا سافر « مائير أميت » رئيس المخابرات الاسرائيلية الذي خلف الرئيس السابق للمخابرات الاسرائيلية « أهارون ياريف » الى واشنطون واجتمع مع ريتشارد هيلمز رئيس المخابرات الأميركية « في حينه » وروبرت ماكنمارا وزير الدفاع الأميركي. وكان هدف هذه الزيارة الحصول نهائياً على موافقة الولايات المتحدة على شن الحرب بعد خمسة أيام وتنسيق كامل للمعلومات بين الولايات المتحدة واسرائيل عن تحركات القوات المصرية في سيناء. ولقد تم مراجعة الخطة النهائية لضرب مصر للمرة الأخيرة، قبل أن يبدأ القتال الفعلي الوشيك، وكذلك « مناقشة » ما الذي ستفعله الولايات المتحدة فيما لو لم تنجح اسرائيل ــ لسبب أو لآخر ــ في تحقيق الأهداف المقررة للحرب.

○ وزيادة في التأكيد أعطى الرئيس جونسون أوامره الى المخابرات بأن تبحر الى الشواطئ المصرية في البحر الأبيض المتوسط أحدث سفينة للتجسس في العالم وهي « ليبرتي » لكي تساعد اسرائيل في امدادها بالمعلومات العربية أولاً بأول، ولكي تكشف الاتصالات اللاسلكية التي تقوم بها القيادة المصرية مع قواتها في مختلف الأماكن، أو مع دول عربية أخرى. وكانت السرية المطلقة هي الشرط الأساسي الذي طلبه الرئيس

جونسون من ريتشارد هيلمز رئيس المخابرات الأميركية. ولذلك « تقرر » أن لا تتصل سفينة التجسس هذه لا بالمخابرات ولا بأية جهة حكومية حتى الجهة التابعة لها إدارياً وهي مخابرات القوى البحرية. عليها فقط الاتصال بالبيت الأبيض مقر رئيس الجمهورية مباشرة، حتى لا تتسرب المعلومات عن مهمتها إلى وزارة الخارجية أو وزارة الدفاع. ومن هنا فقط استطاعت اسرائيل ومخابراتها أن تكون على معرفة أولاً بأول بكل الوسائل المتبادلة بين القيادة المصرية والتطلعات العسكرية. وبعد ذلك جرى نفس الشيء بالنسبة للجبهتين السورية والاردنية، وبذلك تمكنت هذه السفينة من استقبال رسائل « الشيفرة المصرية » وفك رموزها، وتزييفها واعادة إرسالها بعد أن ضُمِّنَتْ تعليمات وبيانات عكس البيانات الحقيقيّة، بما يتلاءم تماماً مع أهداف اسرائيل من وراء هذه الحرب.

الرسالة الخادعة من ليبرتي إلى جلالة الملك حسين

○ في اليوم الأول من الحرب المفاجئة والغادرة أي في ٥ حزيران (يونيو) ١٩٦٧ أمر الرئيس الراحل جمال عبد الناصر « كعادته في الصراحة السياسية رحمه الله » بامداد الملك حسين بكل البيانات الواقعية عن مجرى الحرب، بما في ذلك نجاح اسرائيل في تدمير الطائرات المصرية وهي رابضة على الأرض، وتمكنها من ضرب الممرات الأخرى للمطارات العسكرية بقنابل عدّلت، بالتعاون مع معامل الأسلحة الفرنسية لتستطيع هذه القنابل المعدّلة احداث فجوات بعمق متر الى ١٥٠ سم وبالتالي تحمي الملك حسين ودولته الفتية من التورّط بالحرب حتى لا تنجح اسرائيل « كما حدث » في احتلال الضفة الغربية للاردن في غياب الطيران المصري. وهكذا بعد نجاح الأجهزة الألكترونية في السفينة ليبرتي في تلقي رسالة الرئيس جمال عبد الناصر وفك رموزها ومعرفة محتواها، قام الخبراء على ظهر السفينة باعادة إرسال هذه الرسالة إلى

الاردن وهي تذكر « العكس » تماماً فطبقاً للرسالة الجديدة التي تم « إعادة فحواها حسب طلب المخابرات الاسرائيلية » فإن الرئيس جمال عبد الناصر يخطر الملك حسين بفشل اسرائيل في تدمير المطارات العسكرية المصرية، واستعداد الطيران المصري للقيام بالضربة المضادة الضخمة ضد جميع الأهداف الحيوية في اسرائيل، وتتمة لهذه الرسالة « المقلوبة » فإن مصر تطلب من الاردن بقيادة الملك حسين « اعلان انضمامه الى الحرب » بالسرعة الممكنة. وهذا ما حدث فعلاً دون أن يعرف أو يدرك أي من الطرفين مصر والاردن، ما هو السر الحقيقي في الموضوع كله. ولكن حدثت تطورات لم تكن بالحسبان: ففي ٧ حزيران احتلت اسرائيل القدس هذه المدينة الدينية العريقة فقامت وزارة الخارجية الأميركية باستدعاء السفير الاسرائيلي في واشنطون وأخبروه أن يعلم دولته أن الولايات المتحدة لديها الدليل الحاسم على الخدعة الحقيقية التي نجحت بها اسرائيل في جعل الاردن يدخل الحرب بواسطة الكذب في الاتصالات السلكية واللاسلكية وتزييف الرسائل الهامة المتبادلة بين القاهرة وعمان، وبالتحديد تبديل رسالة الرئيس جمال عبد الناصر للملك حسين بخصوص دخوله الحرب.

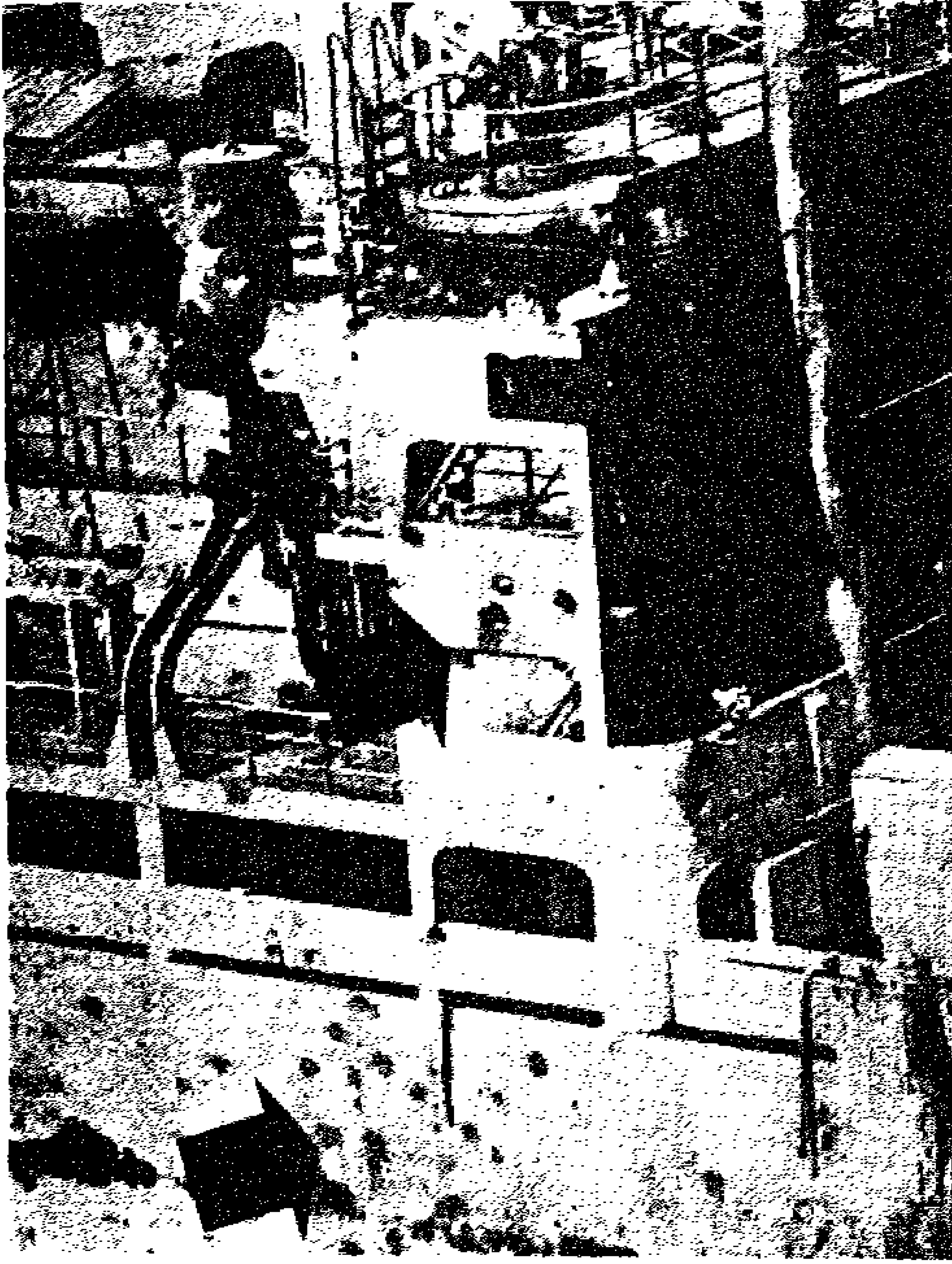
وأدركت اسرائيل على الفور أن استمرار وجود هذا « الدليل الحاسم » أي السفينة ليبرتي في أيدي حلفائها الأميركيين يمكن أن يؤدي بعد انتهاء الحرب إلى انسحابها من الضفة الغربية (بعد أن كانت قد احتلتها مع الأسف) ويدمر حجة اسرائيل بأن الاردن هي التي بادرت اسرائيل بالحرب. وهكذا وبناء على اقتراح المخابرات الاسرائيلية صدرت أوامر مباشرة من موشي دايان وزير الدفاع الاسرائيلي « في حينه »، تأمر الزوارق البحرية الاسرائيلية والطيران الاسرائيلي على الفور بضرب السفينة ليبرتي وتدميرها، خاصة تدمير الأجهزة الالكترونية والاتصال والأفلام والشرائط المسجلة بها، وذلك باطلاق عشرات الطوربيدات البحرية الفتاكة عليها

وذلك بتاريخ الثامن من حزيران وهو اليوم التالي لاستدعاء السفير الاسرائيلي إلى وزارة الخارجية الأميركية، وهو الأمر الذي نتج عنه بعد تدمير السفينة سقوط ٣٤ بحاراً أميركياً قتلى و ٧٥ جريحاً.

بعد أن اطمأنت اسرائيل إلى « محو » آثار جريمتها وخداعها قامت باصدار بيان تزعم فيها أنها ضربت السفينة ليبرتي بهذه القسوة من قبيل الخطأ إذ تصورت أنها سفينة مصرية. وكان مسؤولو المخابرات الأميركية ووزارة الدفاع يعرفون « كذب تلك المزاعم الفاضحة ». ولكن الرئيس جونسون الذي يعرف كل شيء سرعان ما أعلن عن قبول الولايات المتحدة للتفسير والاعتذار الاسرائيلي الذي يحوي دفع التعويضات المادية لذوي الضحايا الـ ٣٤، حتى لا يؤدي الجدل حول الموضوع الى اكتشاف مدى التنسيق في تسيير حرب يونيو بين جهازي المخابرات الأميركي والاسرائيلي ضد مصر وسوريا والاردن، والدليل الهام على تواطؤ الرئيس جونسون بالذات ومن الأول مع اسرائيل المعتدية. وحينما تقرر صرف التعويضات التي قبلت اسرائيل بدفعها إلى اسر القتلى والجرحى الأميركيين من طاقم السفينة ليبرتي، وبلغت مجموعها مليونين وثمانمائة ألف دولار وجدت إسرائيل بأن المبلغ باهظ، عاد الرئيس جونسون شخصياً وأصدر أوامره بأن يتم تسديد هذا المبلغ من معونة اضافية قررها بنفسه لاسرائيل. وبذلك كانت الحكومة الأميركية هي المغلوبة على أمرها تجاه اسرائيل، فأولاً خسرت أحدث سفينة تجسس عالمية وثانياً خسرت عشرات الضحايا الأميركيين وهي التي تقيم الدنيا وتقعدها لأجل أميركي واحد وثالثاً أجبرها رئيسها الصهيوني جونسون بدفع وتسديد التعويضات المالية « عن اسرائيل » إلى قتلى وجرحى سفينة التجسس ليبرتي.

وفي نفس الوقت صدرت تعليمات سرية ورئاسية « أي من البيت الأبيض » إلى البحارة الضباط الخبراء الأفراد الذين انقذوا من ليبرتي بألا

يتحدثوا مطلقاً عن الدور الذي لعبته السفينة في ضمان تعديل مجرى الحرب لصالح اسرائيل[1] لأن تلك العملية بالغة السرية وتتعلق بالمصالح العليا الحيوية للولايات المتحدة. وقد تم توقيعهم على أوراق مطبوعة في المخابرات الأميركية تضعهم تحت المسؤولية والعقوبات الشديدة وتغريم كل من يبوح بكلمة واحدة عما جرى في ليبرتي بمبلغ عشرة آلاف دولار مع سحب المبلغ الذي يكون قد قبضه كتعويض بسبب وجوده أو جرحه على السفينة ليبرتي.



(ليبرتي) ويظهر عليها جليًا ثقوب عشرات الطلقات التي ضربتها بها الطائرات الإسرائيليّة وهي على بعد ١٢ ميلاً من سيناء. لماذا ضربت ؟ ولماذا اعتذر الضاربون وعوَّضوا.. لماذا... ؟

---

(١)وقد تم « ردّ الاعتبار » للأمة العربية من قبل سوريا بقيادة الرئيس حافظ الأسد وجمهورية مصر العربية الشقيقة « قبل كامب ديفيد » بهجوم مباغت على اسرائيل جرى التخطيط له من قبل القيادتين بطرق علمية وفنية وقتالية ومخابرات عجزت جميع الأجهزة الألكترونية في المخابرات الاسرائيلية والأقمار التجسسية الأميركية عن كشف الاستعدادات العربية الضخمة. ولمن يريد الاطلاع على تفاصيل ذلك عليه مراجعة الجزء السابق من هذه الكتب لنفس المؤلف.

فصل جديد عن المخابرات الهندية
لأول مرة
في سلسلة كتب المخابرات والعالم

فضيحة
التجسُّس في الهند
وَالقبض
علىكِبار مُوظّفي الدَّولة



شبكة التجسّس في الهند

لأوّل مرّة "فضيحة تجسّس متعدّدة الجنسيّات" هزّت الهند

○ كانت الهند برئاسة رئيسة الوزراء القوية « أنديرا غاندي » على ما يظهر بعيدة عن عمليات التجسس الكبيرة التي تجري في العواصم الكبيرة مثل موسكو وواشنطون ولندن وباريس وبون ... ولكن لم يكن بالحسبان أن بعض المتهورين من طائفة « السيخ » المعارضة ومن حرس السيدة غاندي بالذات سيقومون وتنفيذاً لأوامر زعمائهم « باغتيال أنديرا غاندي » بتاريخ : ٣١ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٨٤، اغتيالاً سياسياً مقيتاً لم يسبق له مثيل في تاريخ الهند بعد اغتيال « غاندي »، حيث صدم الشعب الهندي والشعوب الصديقة في منظمة عدم الانحياز لهذا الاغتيال البشع. وقد تم تشييع وحرق جثمان الراحلة أنديرا غاندي وتعيين « ابنها » السياسي البارز راجيف غاندي « خلفاً » لوالدته رئيساً لمجلس الوزراء الهندي. وكان أول عمل قام به هو التوسع في التحقيق حول الأسباب المؤدية لاغتيال والدته فشمل التحقيق أولاً الثغرات التي اكتشفت في جهاز الأمن الخاص بحماية رئيسة أو رئيس الوزراء. وفي اطار اكتشاف هذه الثغرات وضعت المخابرات الهندية التي كانت تعمل بِصَمْتٍ يدها على « شبكة تجسس ضخمة » في فضيحة لم تعرف الهند منذ استقلالها عن بريطانيا عام ١٩٤٧ حتى تاريخه أشد منها خطورة. فقد أعلن راجيف غاندي باعتباره رئيس الوزراء الجديد بنفسه أمام البرلمان الهندي عن هذه الفضيحة الكبرى ثم تتالت المعلومات عنها تباعاً.

المخابرات المركزية الأميركية في الهند كما في كل مكان

○ في يوم ١٩٨٥/١/١٨ وعندما أطلق راجيف غاندي نجل زعيمة الهند الراحلة أنديرا غاندي صفارة الانذار ضد اكتشاف الخطر الذي يحيط بالهند، وهو خطر التجسس الامبريالي المتعدد الجنسيات، المتحد استراتيجياً بزعامة تجسس المخابرات المركزية الأميركية (C.I.A). وهو اكتشاف شبكة تجسس عالمية ضالعة في التجسس على الهند مؤلفة من عشرات المتورطين بحيث سميت « اكبر عملية تجسس في تاريخ الهند الحديث ». وقد أثبت التحقيق الذي قامت به المخابرات الهندية أن هناك ما يقرب من ثلاثين شخصاً من كبار الموظفين في مكتب رئيسة الوزراء وفي وزارات الدفاع والتجارة والمالية،كانت لهم علاقة في تسريب الوثائق السرية التي هي على غاية الأهمية إلى « جهات أجنبية ».ومن بين هؤلاء ب. س. الكسندر أمين السر الأول لرئيسة الوزراء ومعاونوه ومعهم ثلاثة من كبار رجال الأعمال في الهند،في مقدمتهم « كومارنارين » وهو رأس الشبكة. وقد تم استجواب ١٥٠٠ شخص في مكاتب قضاة تحقيق المخابرات الهندية، حيث كانوا يواجهون بالمستندات والتسجيلات والوقائع والقرائن « انطلاقاً من الوثائق التي ضبطت لدى عدد من المعتقلين » والتي تتعلق بخطط الهند لانتاج الأسلحة الدفاعية، واستيراد التكنولوجيا المتقدمة من الاتحاد السوفياتي بصورة خاصة، والمعاهدة الدفاعية مع موسكو بتفاصيلها الدقيقة، وتقنية الأقمار الصناعية الهندية بما في ذلك استخدامها للتجسس، ومعلومات هامة عن معامل الأسلحة النووية وانتاج الطائرات الحربية بالاشتراك مع الاتحاد السوفياتي أيضاً، وكذلك أدق المعلومات عن المخابرات الهندية وأعمالها وفروعها داخل البلاد، وعن الأنظمة الدفاعية والأوضاع السياسية والمالية، وحسب الأنباء وأقوال خبراء المخابرات ومسؤولين هنود كبار أكَّد الجميع « أن تسرب هذه الأسرار إلى المخابرات الأميركية وأمثالها قد جعل الهند عارية أمام القوى الأجنبية ».

فلقد امتدّ تشعب شبكة التجسس هذه من مكتب رئاسة مجلس الوزراء ووزارة الدفاع وقصر الرئاسة ومن داخل المخابرات الهندية نفسها وغير ذلك من المؤسسات الاقتصادية والهندسية والصناعية، حيث كانت هذه المعلومات تنقل ولمدة أكثر من عامين بمختلف الوسائل إلى المخابرات المركزية الأميركية. وللقضاء على عصابة أو شبكة التجسس هذه التي تورّط فيها مسؤولون ورجال أعمال هنود ـــ دبلوماسيون منهم أو عسكريّون تابعون لحلف شمال الأطلسي يعملون في إطار الـ(C.I.A.) ـــ تم طرد ستة دبلوماسيين من الهند تابعين للولايات المتحدة وفرنسا والمانيا الاتحادية، أثر اكتشاف عملية التجسس من بينهم نفس الملحق العسكري الفرنسي في السفارة الفرنسية الكولونيل « آلان بوللي ». وبعد إعلان راجيف غاندي رئيس الوزراء عن كشف هذه الشبكة الكبرى للتجسس في بلاده التفت الجماهير الهندية حوله وحول حزب المؤتمر الهندي الحاكم الذي يمثله بعد استشهاد زعيمة الحزب أنديرا غاندي في ظروف كانت سمتها البارزة (تنديد الراحلة غاندي دائماً بالتدخل الأميركي في شؤون الهند الداخلية). وقد سلحت جماهير الهند الزعيم الجديد الشاب رئيس مجلس الوزراء راجيف غاندي بأمضى الأسلحة التي تسلح بها الشعوب زعماءَها وهي الوفاء التام والالتزام بأهداف هؤلاء الزعماء وهي أمضى الأسلحة لمطاردة وكلاء الاحتكارات الأمبريالية والتخريب لمسيرة الأوطان نحو التطور المستقل. وقد باشر راجيف غاندي المعركة مع أعداء الهند وأعوانهم المحليين بنجاح يجسد فيه وفاءه بالعهد لشعبه ووالدته بحيث لا تنفصل معركته ضد التدخل الامبريالي في شؤون بلاده الهند عن معركة يشتعل سعيرها في العالم بأسره، كأخطبوط متعدد الرؤوس والجنسيات للهيمنة على هذا العالم وعرقلة تطوره المتوازن المستقل.

ولا ريب في أن الهزيمة التي ألحقتها الهند بشبكة التجسس الامبريالي على أمنها واقتصادها واستقرارها تشكل فضيحة لسلاح التجسس الذي

ينتظم بنشاط مجموعة القوى الفاشية والارهابية والرجعية، ضد قوى التحرر والديموقراطية والسلم والتقدم والاشتراكية على امتداد العالم. وهكذا فمن المعروف أن هذه الفضيحة وغيرها من الفضائح المماثلة في مختلف دول العالم « لا تُخْجل » الامبريالية الأميركية خاصة فسجلهم مكتظ بالكثير من هذه الفضائح التي ذكرنا أغلبها في هذا الجزء من كتب المخابرات والعالم وما قبله من الأجزاء الثلاثة، ويبقى على « واشنطون المخابرات » أن تستخلص درساً مفيداً من الهند وتستخلص الشعوب التي يقع عليها التعسّف الأمبريالي دروسها أيضاً. فقد عملت المخابرات الأميركية جهدها لتفكيك الهند بالنزاعات القبلية والدينية، وهذه مهمة امبريالية معروفة ومن الدرجة الأولى والممتازة، لما للهند من دور بارز في مؤآزرة « تيار التحرر الوطني » في العالم.

والآن وبعد فضيحة المخابرات الأميركية التي كشفتها حكومة السيد راجيف غاندي، يمكن أن نفهم بوضوح معنى الاحتجاج الذي أطلقته الراحلة غاندي قبل اغتيالها بأسابيع عن نشاط المخابرات الأميركية والاسرائيلية في سيريلانكا باعتبار أن ذلك النشاط كان يهدد الأمن الهندي. فلقد قضت أنديرا غاندي نحبها مثل سلفادور اللنبي وسط ظروف غامضة لن تلبث أن تكشف كما كشف مصرع اللنبي بواسطة شبكة من القتلة المحترفين مرتبطين بالبيت الأبيض ومخابراته في واشنطون ومثل هذه الشبكة تعود وبعد مضي اثني عشر عاماً على الجريمة الأميركية ضد شعب التشيلي بنفس تنظيمها من ممثلي الناتو واسرائيل والرجعية المحلية الهندية، إلى تنفيذ جريمة اغتيال أنديرا غاندي في الهند وستستمر هذه الشبكة بعد ذلك بالعمل في مختلف البلدان المكافحة ضد الامبريالية والصهيونية والرجعية على امتداد العالم.

وفي مجال اغتيال أنديرا غاندي يخشى أن يكون « الكتاب الأزرق » (وهو وثيقة أمنية هامة تتعلق باجراءات الأمن الدقيقة التي تتخذ لحماية

« شخصية » رئيس أو رئيسة الوزراء) قد تسرّب إلى جهات في خارج الهند وان بعض الأوساط الصحفية في الهند كانت قد أشارت إلى مثل هذه المسألة تعقيباً على اشتراك بعض حراس أنديرا غاندي وهم من طائفة السيخ « كما ذكرنا » في عملية الاغتيال.

وكانت هذه الأوساط قد أشارت في حينه إلى تواطؤ المتآمرين على حياة سيدة الهند مع جهات أجنبية وبالتحديد مع المخابرات الأميركية. ومع هذا فإن الرئيس راجيف غاندي قد ترك الموضوع للتحقيق الذي يثق به ليقول بعد ذلك الكلمة الفصل.

تشكيل المخابرات الهندية يشرح لأول مرة

○ بعد تكليف رئيس الوزراء للمخابرات الهندية باجراء التحقيق الكامل عن ملابسات اغتيال والدته مع بعض القضاة الهنود المخضرمين نجد من الحق علينا أن نعرض للقراء بعض المعلومات عن هذه المخابرات كما سمح بذلك الأمن القومي الهندي.

من المعلوم أن المخابرات الهندية تتوزع إلى ثلاثة هيئات تعمل جميعها باشراف وزارة الدفاع وتحت رقابتها :

ـــ الهيئة الأولى : « مكتب المخابرات الداخلي » الذي يتولى بشكل أساسي مكافحة التجسّس ومراقبة الجواسيس داخل الحدود الوطنية للبلاد.

ـــ الهيئة الثانية : « جهاز الأبحاث والتحليلات » وكان قد أنشئً في عام ١٩٦٧ لجمع المعلومات من الخارج مستخدماً في ذلك قدامى رجال المخابرات والشرطة بعد نقلهم للسلك الدبلوماسي والحاقهم في كبريات السفارات الهندية في مختلف أنحاء العالم.

ـــ الهيئة الثالثة : « لجنة تنسيق الأبحاث » وهي الهيئة العليا التي

تتجمع لديها كافة المعلومات من الداخل والخارج، تمهيداً لتوظيفها في المجالات المختلفة لدى دراسة القرارات المنوي اتخاذها للمصلحة العامة وفي أي شأن. وقد تمكن « مكتب المخابرات الداخلي » الذي يتولى مكافحة التجسس من وضع يده على خيوط شبكة التجسس التي نبحث موضوعها في هذا الفصل، عبر الكميات الضخمة من الوثائق التي تم تصويرها من قبل عملاء هذه الشبكة حيث تبين فيما بعد أن عناصر جاسوسية أجنبية هي محور هذه الشبكة. ولم يدم التكتم طويلاً حول جنسية هذه العناصر، ولا حول غاياتها لأنها على حد معلومات المخابرات الهندية مؤلفة من خمس دول أعضاء في حلف شمال الأطلسي من بينها بطبيعة الحال فرنسا والولايات المتحدة الأميركية. وأوضحت المخابرات الهندية أن وكالات التجسس لدى هذه الدول قد أنفقت مبلغ ١٩ مليون دولار لشراء الوثائق وصور لوثائق أخرى من الموظفين الهنود.

وإن مخابرات هذه الدول كانت تتقاسم ما أمكن الحصول عليه، حيث كانت تلك المخابرات تعطي دولها المعلومات عن طلبات الهند فتتسابق هذه الدول وتتنافس فيما بينها للحصول على العقود والصفقات في السوق الهندية. وكان أول من ظهر اسمه من تلك العناصر الأجنبية الملحق العسكري الفرنسي في نيودلهي الكولونيل آلان بوللي الذي وصفته المخابرات الهندية بأنه كان يشكل « الحلقة الحيوية » مع المخابرات الأجنبية الأخرى وأهمها المخابرات الأميركية.واستناداً لذلك قررت وزارة الخارجية الفرنسية استدعاءه للتشاور معه حول تورطه في هذه القضية « وهذا حل إداري يتم بين الدول باعتبار أن الملحق العسكري الفرنسي يتمتع بالحصانة الدبلوماسية أولاً وثانياً من الممكن في أغلب الأحوال طرده من الأراضي الهندية بسبب حصانته هذه ».

ويعلق خبراء المخابرات على هذه القضية بقولهم : إنه لمن الحماقة أن ندفن رؤوسنا في الرمال مثل النعامة الغبية التي تعتقد بدفنها « رأسها فقط

في الرمل بأن الصياد لن يرى بقية جسمها ». وننكر أن لفرنسا جهاز مخابرات تستخدمه مثل جميع دول العالم.فجهاز المخابرات الفرنسي موجود على اختلاف مستوياته، ولمعرفة المزيد عن المخابرات الفرنسية يرجى مراجعة الصفحات من ٣٨٣ الى ٤٠٥ من الجزء الأول من هذه السلسلة من كتب المخابرات والعالم. ولكننا نسأل لمصلحة من تتجسس المخابرات الفرنسية على الهند وهل هي مجرد أدوات في أجهزة مخابرات « متعددة الجنسيات » ترعاها المخابرات الأميركية « الأم »؟

ونتيجة لضلوع المخابرات الفرنسية السافر في هذه الفضيحة فقد قامت الحكومة الهندية بايقاف اتفاقية « الدفعة الثانية من طائرات ميراج ٢٠٠٠ » وشراء ٤٠٠ مدفع ميدان ثقيل حيث بلغت قيمة هذه الصفقة الضخمة « مليار دولار ». مع العلم بأن فرنسا تتبع سياسة « الاغراق » في سوق السلاح لأية دولة تتعامل معها أو تبيعها أسلحة بحيث لا تقبل التعامل مع المشترين إلا بكميات كبيرة من الأسلحة الفرنسية المعروضة ليلاً نهاراً فقط. وفضلاً عن ذلك فإن موجة العداء الشعبي لفرنسا قد تعاظم في الهند مثل قاعدة العداء الهندي للولايات المتحدة بسبب تحالفها مع الباكستان، ولكل من يعمل لمصلحتها بصورة مباشرة أو غير مباشرة. وفي حساب الأرباح والخسائر، فإن الاتحاد السوفياتي الصديق يعتبر في طليعة المستفيدين من اكتشاف هذه الفضيحة، حيث تبين أن هناك اكثر من وجه لفضيحة التجسس هذه. من بينها أن هناك مسلحين من ولاية البنجاب تولت المخابرات العسكرية الباكستانية تدريبهم بهدف وتخطيط اغتيال راجيف غاندي رئيس الوزراء الهندي « بعد والدته » كما أن المخطط يشمل اغتيال رئيس جمهورية الهند « زايل سنغ ». وبذلك تهدف المخابرات الباكستانية لعدة غايات أهمها « إثارة الفوضى » في الهند، تمهيداً لادخالها في أتون الحرب الأهلية، بعدما سلمت من هذا المخطط الرهيب « أثر » اغتيال أنديرا غاندي سابقاً.

دراسة مسبقة عن اغتيال أنديرا غانـدي أعدّتهـا وزارة الخارجية الأميركية

○ ماذا يمكن أن ينتج من انعكاسات عن مقتل أنديرا غاندي ؟ هذا هو موضوع « دراسة » أشرفت وأنفقت على اعدادها وزارة الخارجية الأميركية قبل أربعة أشهر من مقتل واغتيال أنديرا غاندي.

اقترحت هذه الدراسة عدة « سيناريوهات » حول النتائج التي يمكن أن تتسرب عن عملية اغتيال كهذه على مدى خمس سنوات من وقوعها.

هل كان ذلك مجرد قراءة مستقبلية؟

هل كان ذلك حسابات سياسية مبنية على معلومات دقيقة وتحضير لاغتيال الراحلة غاندي ؟

مهما يكن الأمر فإن راجيف غاندي وصف هذه الدراسة الوقحة أمام البرلمان الهندي بكونها « مقيتة بشعة للغاية » وأعلن أن حكومته ستقوم بدراسة الظروف التي مكنت الخارجية الأميركية من إعداد هذه الدراسة وفي الأسباب التي جعلت السلطات الهندية « أيام والدته » لا تضع في الاعتبار هذه الدراسة التي « تسربت » إلى العاصمة نيودلهي منذ آذار ١٩٨٤.

○ في شهر كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٥ نشرت في نيودلهي مقتطفات من هذه الدراسة تؤكد أنها أعدت « بطلب من المخابرات الأميركية » وان الخارجية الأميركية استلمتها قبل « ثمانية أسابيع » من مقتل أنديرا غاندي. وهذا ما اعترفت به وزارة الخارجية الأميركية نفسها، التي اكتفت بالتأكيد على أن ما ورد في الدراسة لا يلزم سوى صاحبها.

وصاحبها أو معدها بطلب من المخابرات الأميركية هو البروفسور : روبرت هارد غرايت من جامعة تكساس. وكنتيجة منطقية عن هذا السيناريو الرهيب « جاءت » عملية التجسس التي شرحناها والتي كشفتها

الحكومة الهندية. وقد بدأ الأمر كما ذكرنا بالدعوة السريعة التي وجهتها باريس إلى ملحقها العسكري الكولونيل الان بوللي في الهند، وبسرعة غير عادية لأن قضية التجسس هذه حركت الهند حكومة وشعباً وأثارت مشاعر الانفعال والقلق وهذا أمر له ما يبرره.ذلك لأنه يتعلق في الواقع باكتشاف « أكبر » شبكة تجسس منذ الاستقلال استطاعت أن تصل إلى قلب جهاز الدولة حتى المخابرات. لأن العملاء كانوا قد اندسوا في مختلف القطاعات الحيوية للدولة وحسبما ما أوردته بعض الأنباء كان العمـــلاء يقومـــون بمهمتهـــم التجسسيـــة منـــذ نحـــو سنتيـــن « ١٩٨٣ ــ ١٩٨٤ » وكان باستطاعتهم الاطلاع « يومياً » على وثائق العمل التي يتم تسليمها يومياً إلى رئيسة الوزراء. لقد كانت قضية تجسس بالغة الخطورة إلى حد أن أعلن عنها راجيف غاندي بنفسه قائلاً : مثلما تعلمون فإنه على كل حكومة أن تكون في منتهى اليقظة في خصوص حماية المعلومات السرية، وعندما كنا بصدد مراقبة المصالح الأمنية، ورد الى مسمع الحكومة بأن بعض الموظفين العاملين في مراكز حساسة صار يشك في كونهم يقومون بنشاطات معادية للمصلحة الوطنية وتبعاً لذلك تم إيقافهم ». وبالفعل فإن اكثر من ١٥٠٠ شخص تم التحقيق معهم واكثر من ٢٠ موظفاً تم توقيفهم ومن هؤلاء اثنان من مكتب رئاسة الجمهورية وأربعة من مكتب رئاسة الحكومة واثنان من وزارة التجارة واثنان من وزارة الدفاع.

ومن بين الوثائق التي عثرت عليها المخابرات أثناء عمليات المداهمة والاعتقال لهؤلاء « مسودات » لاجتماعات الحكومة تخص البنجاب وآسام، وايضاً على تقرير سري حول « سري لانكا » والسياسة الهندية تجاهها. ووثائق اخرى تمَّ العثور عليها وتخص مسائل الدفاع الوطني وصناعات الفضاء المحلية، والصناعات النووية، كما عثر على دراسات مستقبلية تخص حاجات الهند من الأسلحة الهامة والرادارات وتجهيزات

بأشعة الليزر. واهتم العملاء المندسون أيضاً بتفاصيل معاهدة الصداقة السوفياتية ــ الهندية والتعاون في مجال التسلح بين البلدين لاسيما وان الهند كانت ترغب في الحصول من الاتحاد السوفياتي على ما يلي :

ــ دبابات حديثة الطراز « ت ــ ٨٠ ».
ــ طائرات الهليوكوبتر نوع « مي ــ ١٧ ».
ــ طائرات الهليوكوبتر نوع « فوكس تروت ».
ــ طائرات الميغ « ٩ » التي تفوق كثيراً طائرات « اف ــ ١٦ ».

○ وطلب الميغ ٢٩ المتفوقة للهند هو لمواجهة طائرات الفانتوم ١٦ التي زودت بها الولايات المتحدة الباكستان بكثرة.

○ كما أن قتلة أنديرا غاندي من طائفة السيخ كانوا محرّكين من قبل المخابرات الأميركية حسبما راج في ذلك الوقت.أما الدماغ الهندي الذي كان وراء عملية التجسس فهو رجل الأعمال الهندي « كومار ناران » وهو الذي نسج شبكة الاتصال الجاسوسي داخل الأجهزة الرسمية وبايقاف هذا الرجل برز الى السطح ما نسميه « فرانش كونيكشن » أي التورط الفرنسي. ذلك لأن ناران هو الذي كان يمدّ الكولونيل آلان بوللي بالمعلومات والوثائق أو يصوّرها.وقد علم بعد الكشف عن القضية بأن فرنسيين آخرين قد ركبا البحر هرباً من المخابرات الهندية في اللحظات الأخيرة.

○ وتتساءل الأوساط الهندية المطّلعة قائلة : هل كان الكولونيل الان بوللي الذي تم تعيينه في الهند ملحقاً عسكرياً بتاريخ تموز ــ يوليو ــ ١٩٨١ هو الجاسوس الرئيسي للشبكة ؟ إذا كانت الاجابة بـ « نعم » فهل كان يتجسس لحساب حكومته ؟ أم كان يتجسس عبر مخابرات حكومته للمخابرات الأميركية وبالتالي ينتقل مفعول هذا التجسس لصالح الباكستان التي يهمها أن تعرف كل شيء عن تسلح الهند.

هذه التساؤلات دفعت الأوساط الهندية الى القول : « ما من شيء كان يجري أو يقرّ في مكاتب مجلس الوزراء أو وزارة الدفاع، لم يصل الى الحكومة الفرنسية » وأضافت الأوساط نفسها مذكرة بالقول : « إلى هذا الحد تبين أن للفرنسيين نشاطاً كبيراً في هذا البلد خصوصاً وأنهم كانوا يبيعوننا كل أنواع التجهيزات الغالية بدءاً من التلفون الى طائرات الميراج ٢٠٠٠. والكولونيل الجاسوس بوللي نفسه لعب دوراً هاماً في صفقة الميراج، واذا تمت الصفقة فإن نجاح الفرنسيين يعود الى تمكنهم من الحصول على الأسرار الأكثر أهمية لدى حكومة الهند ». والصمت الذي لف باريس في حينه كان أشبه بالاعتراف على نحوٍ يبعث الاستغراب، لا سيما وانه منذ عودة أو دعوة الكولونيل بوللي لم يخرج هذا الأخير خارج جدران الصمت المطبق حتى الآن، وهو الأمر الذي دفع المختصين إلى القول : رغم تأكيدات باريس التي تقول بأنها لم تكن على علم بنشاطات الكولونيل بوللي، تؤكد الأوساط الهندية في نيودلهي بأنه من غير الممكن أن تجهل باريس نشاطات ملحقها العسكري في الهند.

وليس من شأن الصمت الفرنسي « في حينه » أن يتيح فتح باب التأويلات على مصراعيه . ومن غير المجدي الاحتجاب في هذه الحالة، وهو ما فعلته باريس. خصوصاً وان لدى فرنسا جهاز مخابرات وتجسس فعال ودائم الحضور تعتمد عليه الحكومة الفرنسية ومن السذاجة التنكر لذلك. صحيح أن الجواسيس في شبكة الهند كانت لديهم مهمات أخرى من أهمها الاطلاع وتسهيل عمليات شراء المعدات الحربية المتنوعة والضرورية للهند، وإمداد الأطراف الوزارية المعنية بمعلومات التسليح اللازمة. كما أن الملحقين العسكريين دون أن يكونوا كلهم جواسيس فإنهم يحرصون بالطبع على تجميع المعلومات الخاصة بحاجات المشترين وباتصالاتهم مع المنافسين. والسؤال الأكثر جوهرية يطرح نفسه : « ألم تكن الدبلوماسية الفرنسية مهددة بدفع غرامة مكلفة على سياسية بيع الأسلحة التي تنتجها فرنسا » ؟

بعيداً عن قضية التجسس هناك النتائج السياسية الخاصة في فرنسا والتي استحقت التقييم واعادة النظر فيها كلياً حتى ولو أن الرئيس راجيف غاندي لم يشنّ حملة واسعة ضد فرنسا، فإنه مع ذلك من الواضح وكما ظهر في حينه فإن الموقف الفرنسي السياسي قد تأثر كثيراً من هذا الحادث التجسسي خاصة وان الحادث ليس الأول من نوعه وهو يتكرر في بلدان كثيرة.

« من أقوال الراحلة أنديرا غاندي أنها استشهدت بعبارات لجبران خليل جبران من كتاب (النبي) : « أولادكم ليسوا أولادكم .. إنهم أولاد الحياة » وعلقت أنديرا وكذلك « الأوطان » وقبل اسبوعين من اغتيالها قالت : إنني أعيش بالمخاطر، وأعتقد أنه لا فرق بين أن تموت وأنت نائم في سريرك، أو أن تموت واقفاً » وقد ماتت واقفة ...

شبكة التجسّس الغربيّة
فضحت حرب التجسّس ضدّ الهند

○ من المعروف أن الجاسوسيّة شكل من أشكال الحرب وانه من شروط الاعداد للحرب التحضير لها لكشف الخصم، وقد بلغت أعمال الاعداد للحرب درجة عالية من التطور خصوصاً عندما بدأت المخابرات تستعين بالمختصين والعلماء في مختلف فروعها لتطوير قدراتها وأساليبها. وأول هذه المخابرات هي المخابرات الأميركية التي قامت بما يلي :

١ ــ استعملت السموم الفتاكة. ولديها معمل خاص لانتاج وتخزين هذه السموم (راجع صفحة ٣٠٨ من الجزء الأول من سلسلة كتب المخابرات والعالم هذه).

٢ ــ نفذت عمليات قتل جماعي لأعضاء معبد الشعب الديني في منطقة جونستاون (غويانا) حيث سممت ٩١٤ إنساناً بتاريخ ١٩٨٧/١/١٨.

٣ ــ تسببت باسقاط الطائرة الكورية (جامبو 747) بتاريخ ٣١ آب (اغسطس) ١٩٨٣ ومقتل ركابها الأبرياء الـ ٢٦٩.

٤ ــ حسَّنت المخابرات الأميركية أيضاً نوعاً من الحبوب الطبية

تعطى لمن تريد التخلص منه والرجل « التجربة » الذي أعطيت له من هذه الحبوب « قفز » من الطبقة الثانية عشرة في أحد مباني واشنطون و .. طبعاً تحطم وتهشم بل وتمزق شر تمزق.

○ ويعتقد المهتمون بحقل المخابرات أمثالنا أن معظم أجهزة الدول في العالم مخترقة وان الخلاف في النهاية هو في درجة الاختراق. وإن مذكرات العديد من مشاهير الجواسيس أثبتت أن لعبة العميل المزدوج هي الشائعة (راجع صفحة ٢٩٩ من الجزء الأول من هذه السلسلة من كتب المخابرات والعالم للاطلاع على معلومات اكيدة عن العميل المزدوج) وقد تردد قبل شهور مثلاً أن بعض الذين يتخلص منهم كاسترو بطردهم باتجاه الولايات المتحدة يذهبون في مهمات خاصة، وعندما تلجأ المخابرات الأميركية بعد ذلك الى تجنيدهم للعمل ضد النظام القائم في هافانا والذي طردهم حسب زعمها، يبدأون باعطاء المعلومات التجسسية الى المخابرات الكوبية والسوفياتية.

والعالم بأسره يعرف أن أهم انجاز حققه يوري أندروبوف لم يكن الوصول الى زعامة الكرملين بل كان كل ما فعله كان في مكتبه برئاسة المخابرات السوفياتية (K.G.B.) حيث أمضى ١٥ عاماً. فقد تمكن هذا الرجل العظيم من تحويل هذا الجهاز الجبار إلى امبراطورية مترامية الأطراف وصل عدد منتسبيها الى مليون ونصف موظف وعميل ومتعامل. هذه الامبراطورية تموّل صحفاً وجمعيات صداقة وجمعيات ومكاتب علمية وحركات سلمية. وقد استطاعت نقل الحرب إلى داخل بلدان حلف الأطلسي. وان هناك خبراء مطّلعون قالوا ان الكرملين كلف المخابرات السوفياتية بشن « الحرب العالمية الثالثة » وهي حرب زعزعة الاستقرار في الغرب والأنظمة الحليفة له. ويرى خبراء غربيون أن ما حلّ في الأعوام الماضية وبالولايات المتحدة « تحديداً » كان نتيجة إقدام الأجهزة الديموقراطية في هذه البلدان كمجالس النواب والشيوخ على

« تقييد » حرية أجهزة مخابراتها. والمثال على ذلك ان السفارات الأميركية في مختلف أنحاء العالم والأنظمة الدائرة في فلك الولايات المتحدة ما كانت لتتعرض لكل ما تعرضت له من الضغط وتقليص النفقات لو لم يُقدم الكونغرس « مجلس الشيوخ الأميركي » على كبح حرية الـ «.C.I.A» في العمل.

ويعتقد الكثير من العسكريين السابقين الذي عملوا في منظمة حلف شمال الأطلسي، ان الحلف سيعجز عن الوقوف في وجه أي هجوم سوفياتي ليس لأنه لا يمتلك الأسلحة الكافية « بل » لأنه لا يمتلك الأسرار الضرورية. ويقرّ هؤلاء بأن السوفيات استطاعوا الحصول ليس فقط على الخرائط المتعلقة بتمركز قوات الحلف وانتشارها ونوعية اسلحتها، بل أيضاً على الخطط التي وضعها رؤساء الأركان للرد على أيّ هجوم محتمل. وهذا يعني أن المخابرات السوفياتية نجحت في التسلل إلى أعلى المستويات والحصول على تفاصيل دقيقة عن القمم الاوروبية الصناعية والأطلسية. وخير دليل أنه عندما تمكنت الـ .C.I.Aسي.آي.إيه. قبل عدة أعوام من كشف إحدى حلقات التجسس لصالح المخابرات السوفياتية شهد العالم الغربي « موجة » طرد للخبراء السوفيات من فرنسا وبريطانيا وبلجيكا والمانيا الغربية والسويد وغيرها. وإذا كانت بعض قرارات الطرد قد اعلنت، فإن حوادث كثيرة رتبت في إطار من السرية التامة لكي لا تؤدِّي الى تدهور في العلاقات مع الاتحاد السوفياتي وهو الذي يرد غالباً وبعنف على أيّ كشف لاحدى حلقات الـ «.K.G.B»

وما جرى في الهند كشف أن هذه الدولة لا تملك أسراراً لأن هذه الأسرار نقلت فعلاً إلى الغرب والشرق معاً، فقد ذكر أن التحقيقات في فضيحة التجسس التي شهدتها الهند كشفت أن خمس دول على الأقل من حلف شمال الأطلسي متورطة في هذه القضية، وان نحو ٣٠٠ محقق من المخابرات وأمن الدولة يسعون إلى معرفة وكشف كل شيء عن

فضيحة التجسس الهندية وعن المتهمين، وان ضباط المخابرات الفرنسيين والأميركيين « ميالون إلى تبادل المعلومات السرية الهندية » بناء على اتفاق غير رسمي رغم الخلافات السابقة بين المخابرات الأميركية والمخابرات الفرنسية (لمزيد من المعلومات مراجعة الصفحة ٢١٧ الى ٢٢٤ من كتاب الجزء الثاني من هذه السلسلة من كتب المخابرات والعالم).

وقد أكدت أوساط قريبة من هيئة التحقيق الهندية : بأن للمخابرات السوفياتية (K.G.B.) علاقة بشبكة التجسس مشيرة إلى أن الملحق العسكري السوفياتي قد غادر نيودلهي « فجأة » عائداً الى موسكو. وقالت مصادر المخابرات الهندية في حينه أنه تم اعتقال المزيد من المتورطين الذين باعوا أسراراً دفاعية وأمنية ومالية مقابل مبالغ لا تتجاوز أحياناً ثمن زجاجة « مشروب ». وأضافت ان ضابط الاتصال الرئيسي مع الجواسيس الهنود كان رجل الأعمال الفرنسي بومبيدور الذي يمثل شركة دولية في نيودلهي والذي « غادر » البلاد فور اكتشاف الشبكة. وقد أظهرت الفضيحة عمق اهتمام الاتحاد السوفياتي والدول الأطلسية بما يجري في الهند لكنها أظهرت في الوقت نفسه عجز المخابرات الهندية، فتسلل العملاء إلى جهاز أمن رئيسة الوزراء أي أن المخابرات الأجنبية كانت قادرة على قتل أنديرا غاندي قبل مدة طويلة وان هذه المخابرات كانت قادرة على اغتيال رئيس الوزراء راجيف غاندي نفسه لو لم يفتضح أمر العصابة بعد اغتيال أنديرا غاندي. ولعل من شأن هذه المسألة أن تضاعف مخاوف رئيس الوزراء راجيف غاندي.فهجمة المخابرات الأجنبية على الهند تعكس حدة التنافس بين الدول الكبرى على هذه الدولة الفقيرة التي تعتبر أكبر دولة ديموقراطية في العالم، وقد بدا أن فرنسا هي التي خرجت متضررة من هذه الفضيحة التي نسفت كل الجهود الذي بذلتها باريس لاقامة « علاقات خاصة » مع الهند. ولنسأل بعد كل ذلك ، ماذا يفعل

راجيف غاندي ؟ قام قبل كل شيء باعادة « بناء » المخابرات الهندية بعدما تبين أن المخابرات الأجنبية « اخترقت » أماكن كثيرة في بلاده وحصلت على معلومات هامة عن صفقات الأسلحة وغيرها.

وعليه أن ينتبه لأعدائه الداخليين. لكن عليه في الوقت نفسه أن لا يسقط أسير مخاوف وجود أعداء داخليين له لأن انقاذ الهند يستدعي بقاء علاقة وثيقة مع الناس، لاشاعة الطمأنينة في بلد كالهند بلغت المخاوف فيه حداً جنونياً بعد اغتيال الراحلة أنديرا غاندي.

المخابرات الأميركية تحاول توريط الرئيس راجيف غاندي

○ إن العميل رونالد ريوالد، مؤسس شركة « بيشوب بالدوين ريوالد ويلينغهام وونغ الدولية » أشهر ــ كما يقال ــ من نار على علم في خدمة المخابرات الأميركية في كل مجال وفي خدمة السياسة الأميركية ككل بواسطة أو من خلال شركته. وهذه نماذج من الشهادات بعمالته :

١ ــ رسالة من الرئيس الأميركي « السابق » رونالد ريغان وقد وقعها مدير الحملة الانتخابية لريغان في عام ١٩٨٠ لين نوفيزغار « ان الحاكم ريغان يثمّن غالياً المواد التي عملت على تزويدنا بها. وقد وجدها مفيدة بالفعل كما أبلغك ذلك بلا شك ».

وتنتهي الرسالة قائلة : « إذا كان على الحاكم ريغان زيارة هاواي بعد أن ثبت ترشيحه لرئاسة الولايات المتحدة، فإنني على ثقة بأنه سيكون في منتهى السعادة بتلبية عرضك السخي باستضافته لسهرة في منزلك ».

٢ ــ بطاقة دعوة من الرئيس ريغان للمشاركة في العشاء الجمهوري في البيت الأبيض عام ١٩٨٣.

٣ ــ رسائل من « جورج بوش » الرئيس الحالي للولايات المتحدة وكان نائباً لريغان يدعوه فيها أيضاً للعشاء الرئاسي.

٤ ــ رسائل مماثلة من الأعضاء الجمهوريين في مجلسي النواب والشيوخ للمشاركة معهم بحضور العشاء الجمهوري.

وذلك على شرف الناطق الصحفي في البيت الأبيض جيمس برادي الذي أصيب إصابة بالغة أثناء المحاولة التي قام بها الأميركي هينكلي لاغتيال الرئيس ريغان وهي المحاولة الأولى لاغتياله.

٥ ــ رسالة من العضو الديموقراطي في مجلس الشيوخ السيناتور ادوارد كنيدي جاء فيها : « أشكرك على ملاحظاتك العميقة بالنسبة لرحلتك الأخيرة الى كل من الصين واليابان (كان العميل ريوالد يقوم برحلة سياحية ظاهرياً الى الصين واليابان وفي الخفاء كان يصوّر ويتجسس لأولياء نعمته المخابرات الأميركية والمسؤولين الأميركيين). إن تلك الملاحظات العميقة بالنسبة لرحلتك سوف تكون مفيدة جداً بالنسبة لي وأنا أسعى لتحقيق أهدافي الثابتة في تعزيز علاقة الولايات المتحدة وكل من شعبَيْ الصين واليابان ».

٦ ــ وثيقة عمالة أو رسالة أخرى لدى ريوالد وهي رسالة من الرئيس الاداري لمجلس المستشارين في الكونغرس الأميركي « جون فيشر » يقول له فيها : « تغمرنا سعادة كبيرة لقبولك دعوتنا الى حضور أول اجتماع لمستشاري الرئاسة ».

٧ ــ وهناك رسالة من حاكم هاواي عبارة عن دعوة من جورج أريوشي وزوجته الى ريوالد لحضور حفلة كوكتيل وعشاء.

٨ ــ دعوة « وثيقة » من الجنرال أرنولد براسوبل وزوجته، القائد العام لسلاح الطيران الجوي الأميركي في الباسيفيك الى ريوالد لحضور عشاء كوكتيل.

○ هذا قليل من وثائق ودلائل عمالة « ريوالد » للمخابرات الأميركية وعملية « تبييض الوجه أمام المسؤولين الأميركيين لغرضٍ في نفسه » ولكن في النهاية « انقلب السحر على الساحر » وكعادتها المخابرات الأميركية في معاملة عملائها الذين « تستنفذ منهم المعلومات » كان ريوالد رجلهم الأول في محاولة الابتزاز الوقحة التي رتبتها المخابرات الأميركية لراجيف غاندي رئيس وزراء الهند، عقب فضيحة التجسس المار ذكرها تفصيلاً هنا وعقب توليه رئاسة الوزارة بعد اغتيال والدته. فالوثائق التي أرسلت الى المحكمة الأميركية « أثبتت » أن المخابرات الأميركية حاولت الايقاع بالرئيس راجيف غاندي وتحويله إلى ورقة في يدها، لأن المخابرات الأميركية تستعمل هذه الأساليب مع مختلف المسؤولين في العالم الذين تجد أن لها مصلحة معهم بسبب صعودهم السريع إلى المراكز الحساسة في الدولة، كما حصل مع راجيف غاندي وأنها أي المخابرات الأميركية لا تعرف متى تحتاج التعامل بهذه الورقة أو تلك على المدى الطويل « حسب شهادة بطل قصتنا الحقيقية هذه عن أعمال المخابرات الأميركية الجديدة أي رونالد ريوالد وهو الشاهد الرئيسي » الذي تحاول هذه المخابرات « تصفيته » داخل سجنه « لأنه يعرف أكثر مما يجب وقد نَفَذَ كل ما لديه ليقدمه لهم ». وقصته الحقيقية التي نقدم ترجمتها حرفياً قد تكون مفتاحاً في حال الكشف على بقية جوانبها، إلى حل جزء من الأسرار التي « أدت » لاغتيال أنديرا غاندي. وربما تكون في الوقت نفسه، وهذا هو المهم، اشارة باتجاه مستقبل العلاقة بين الولايات المتحدة والهند في ظل حكم راجيف غاندي. وتبقى ملاحظة لا بد منها وهي أن « مصادر » هذه القصة من أولها لآخرها هي مجلة « كاونتر سباي » المتخصصة في ملاحقة وكشف عمليات المخابرات الأميركية في جميع أنحاء العالم. بالاضافة الى عدد من الكتب الصادرة خلال ولاية الرئيس ريغان حول علاقته شخصياً مع رونالد الجاسوس وقد ذكرت هذه الكتب أثناء التحقيق.

إفادة العميل رونالد ريوالد عن تعامله مع المخابرات الأميركية

○ تبدأ إفادة رونالد أمام المحكمة (وهي إفادة مُنِعَ معظمها من النشر بناء لطلب المخابرات الأميركية) علناً من المحكمة بحجة « قميص عثمان لديهم » .لأن نشرها يمس الأمن القومي . حيث يقول رونالد : « إنني وخلال السبع سنوات الماضية « كنت عميلاً » للمخابرات الأميركية.والهدف من افادتي هذه هو تفصيل علاقتي معهم التي بدأت منذ كنت طالباً بالكلية وكذلك تفصيل العلاقة حول صلتي مع المخابرات الأميركية وبين نقود المستثمرين في الشركة، إن هذه العلاقة وخلال السنوات الأخيرة، شغلت وقتي وبدوام كامل، بالاضافة الى ذلك فإن هناك ما يزيد عن عشرة موظفين في شركة « بيشوب » قد عملوا بدوام كامل ودوام جزئي في خدمة المخابرات الأميركية وعن طريقي شخصياً ». اذاً من هو رونالد الذي قدمنا بالصفحات السابقة موجزاً عن أعماله واتصالاته، وما هي قيمة إفادته واعترافاته؟ ولماذا تحاول المخابرات الأميركية تصفيته داخل سجنه؟.

○ رونالد ريوالد مؤسس شركة بيشوب بالدوين ريوالد ويلينغهام وونغ العالمية كما ذكرنا وهذه الشركة تقدمت إلى المحكمة التجارية الأميركية بطلب إعلان إفلاسها « فجأة ».فتم بعد ذلك القاء القبض على رونالد بعد محاولة انتحار فاشلة وأودع السجن المركزي واشترطت المحكمة دفعة عشرة ملايين دولار كفالة لاطلاق سراحه الى حين محاكمته.(وهذا المبلغ هو نفس المبلغ الذي دفعه رجل الأعمال السعودي عدنان الخاشقجي كفالة خروجه من التوقيف بعد اتهامه بالتآمر مع رئيس الفيليبين ماركوس بمواضيع مالية ضخمة). وهو أعلى مبلغ تطلبه المحاكم الأميركية، فلم يستطع رونالد الدفع فبقي في السجن. أمّا عدنان الخاشقجي فقد دفع العشرة ملايين دولار وغنَّى مع الزمن « أعطني حريتي

أطلق يديَّ » (وعلى مَن يحب الاطّلاع على القصّة الكاملة للمليونير عدنان الخاشقجي مراجعة كتاب « مشاهير حرّكوا العالم »).

وأثناء بقاء أو وجود رونالد في السجن تمكنت شبكة التلفزيون الأميركية « إي.بي.سي » من مقابلته فأعلن لها أن المخابرات الأميركية تحاول تصفيته وهو داخل السجن.

○ إن إفلاس هذه الشركة « المدعومة » التي كانت تستعين بأسطول ضخم من الطائرات ومن السيارات الفخمة. (التي يقول رونالد أنها كانت واجهة مدنية للمخابرات الأميركية) وسقوطها أو اسقاطها وافلاسها أحدث فضيحة مدوِّية في طول الولايات المتحدة وعرضها، حيث نشرت عنها تفاصيل مثيرة خاصة وان رئيس محطة المخابرات الأميركية في هاواي جاك كيندشتي كان « مساهماً » في الشركة مع عشرة أشخاص على الأقل وجميعهم لهم علاقات مع المخابرات الأميركية، بالاضافة الى القائد العام لسلاح الجو الأميركي في منطقة الباسيفيكي الليوتنانت جنرال أرنولد براسويل. وقد نشرت تفاصيل الفضيحة « في حينه » وهو ما دفع ٤٠٠ مستثمر في الشركة إلى إقامة الدعاوي بالجملة ضد المخابرات الأميركية باسمها الصريح باعتبارها المسؤولة عن افلاس الشركة وبالتالي خسارتهم الملايين التي أودعوها الشركة لاستثمارها. وبعد أن نجحت المخابرات الأميركية في منع نشر افادات الشهود « بحجة » أنها تمس الأمن القومي للولايات المتحدة الأميركية، وكذلك نجاح هذه المخابرات « بتعيين » قاض معروف بعلاقته الوثيقة معها للنظر في هذه القضية بالذات، مرّ بعض الوقت كاد النسيان أن يطوي أوراق القضية بالذات إلى أن تم منذ وقت قريب القبض على مواطن أميركي فور عودته من اليابان « بتهمة التجسس لحساب المخابرات السوفياتية ك.ج.ب. ». وتبين أن الجاسوس الجديد كان على علاقة وثيقة بشركة بيشوب بالدوين المفلسة مما أدى إلى كشف المزيد

من التفاصيل حول نشاطات الشركة. ومن هذه التفاصيل الصفقة « الهندية » موضوع هذا البحث. وقد جاء في افادة رونالد :

« لقد تم الاتصال بنا كي نقوم وعبر المخابرات الأميركية بدور الوسيط لتزويد أنديرا غاندي بصفقة من الأسلحة الثقيلة وبناء على توجيهاتي وتوجيهات جاك راردين قائد محطة المخابرات الأميركية الجديد في هونولولو، وبالتعاون مع كل من فاني وانغ وديف مالدوين الموظفين في شركتنا. كنا نعمل جميعاً عبر كل من شاونا وتشان باسيرتش « في الهند » لاستلام قوائم المعدات العسكرية الثقيلة المطلوبة من قبل أنديرا غاندي للهند. ومن المعروف أن « تشان باسيرتش » هو صديق مقرّب جداً من راجيف غاندي وهو ذو خلفية استخبارية قد تم تقديمه لي عبر صديقي دايفيد بالدوين ». وتضيف المعلومات أن نسخة من اتفاقية سرية للمخابرات الأميركية وقعها بالدوين في تشرين الثاني — نوفمبر ١٩٨٢ قد كشفت وطفت على السطح. ويعود رونالد للقول أن بالدوين كان يعرف أن الشركة كانت للمخابرات الأميركية قبل أن يدخل شريكاً فيها. وبالنتيجة فقد كان مطالباً بأن يوقع على اتفاقية سرية مع المخابرات الأميركية لأنه كان يتعيّن علينا أن نتركه يعرف ويطّلع على الكثير من المعلومات.

○ لقد تم تقديم باسيرتش إلى رونالد باعتباره ممثلاً لراجيف غاندي الذي كان يرغب في الحصول على معدات عسكرية. ويقول رونالد : « لذلك فقد عدت إلى المخابرات الأميركية وأخبرتهم مبدئياً عن الصفقة. عندئذٍ عادوا إليَّ وكانوا متحمسين وقالوا : إننا بالتأكيد سننجح بترتيب شيء ما ». ويضيف رونالد : وهكذا أحضرت نيد أفاري وراجعت جميع التفاصيل معه. ولقد قام بالاتصالات الضرورية وسافر عدة مرات بين ميامي وباريس. كما قام باجراءات أخرى لتزويدهم بالمعدات التي يحتاجها « الهنود » عبر باريس. وكدليل على صحة هذه الواقعة قدم

رونالد فيما بعد شريطاً مسجلاً عن محادثة مع قائد فرع المخابرات الأميركية جاك راردين. وفي الشريط يتم التعامل مع الصفقة الهندية على أساس أنها مشروع تابع للمخابرات الأميركية حيث أخبر رونالد مسؤول المخابرات الأميركية خلال الشريط بأن راجيف غاندي كان يسعى للحصول على معدات عسكرية متطوّرة بما فيها طائرات من طراز (إل ــ ١٠١١) وظهر في الشريط أيضاً بعد مراقبته من قبل المخابرات الأميركية الحوار التالي :

ــ مدير فرع المخابرات الأميركية في هونولولو راردين : « ولكن على أية حال إن باسيرتش تم استخدامه كوسيط ».

ــ رونالد : كوسيط بين راجيف غاندي ... »

ــ راردين : بين راجيف وبين ... ؟ »

ــ رونالد : « وبيننا ».

○ وبعد كل هذا التآمر دخل الجنرالات الأميركيون في الصورة. القائد العام لسلاح الجو الأميركي في الباسيفيكي الجنرال أرنولد براسويل لم يكن أحد المساهمين في شركة بيشوب كما ذكرنا فحسب، بل كانت تربطه علاقة خاصة مع رونالد الذي جعله يتلقى علاجاً خاصاً حول ادمانه على الكحول على نفقته، حيث نقلته إحدى طائرات الشركة الخاصة الى إحدى المصحات لاستكمال علاجه، وقال رونالد في إفادته : « إن الجنرال كان يشارك شخصياً في صفقات السلاح « الهندية »، ويضيف : « ان من أبرز المسائل التي كان الجنرال يساعدنا فيها هو معلوماتنا من الهند للحصول على معدات عسكرية لسلاح الجو الهندي. لقد كنا نتصل مباشرة بعدد من الشركات مثل بوينغ، ماكدونالد، دوغلاس، وهيوز وكان الجنرال يقوم باتصالات على مستوى رفيع. وعموماً فإن الرؤساء في هذه الشركات كانوا من الجنرالات المتقاعدين. وكان الجنرال أرنولد يرتب الاتصالات مع هؤلاء الزملاء القدامى». وهكذا يقول رونالد « فإن الجنرال

عمل معنا وكان يعرف تماماً ومن الداخل المشاريع التي كانوا يرتبونها في حينه.

وقد قدّم رونالد مستندات تثبت دخول الجنرالات طرفاً في الصفقة ومن بين هذه المستندات قائمة مطبوعة على الأوراق الخاصة لسلاح الجو الأميركي في الباسيفيكي مؤرخة بتاريخ ١١ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٤ وتضم هذه القائمة أسماء وأرقام الهواتف الخاصة لكل من :

ـــ الجنرال جاك كوتن ـــ هاتف خاص : ٨٥٧٣٤٢.
ـــ الليوتنانت جنرال جي. جي. بيزنر.هاتف خاص : ٢٩٢٣٦١.
ـــ تشارلز كوزاد رئيس قسم التسويق الدولي في شركة ماكدونالد هاتف : ٢٨٥٧٣٣.
ـــ تشاك ديدتس رئيس قسم التسويق الدولي في شركة لوكهيد هاتف : ٧٤٢٨٦٦.
ـــ جي.آي.تود رئيس قسم التسويق الدولي في شركة هيوز هاتف : ٨٢٨٧٣٩.

كما تشمل المستندات أوراقاً مكتوبة حول العمليات الداخلية ووساطات الشراء وعروضاً من الجنرال براسويل للمساعدة. وأضاف رونالد : « إن الجنرال براسويل قام بالجانب المكلف به من المهمة « بشكل كامل ». وليس هناك أيّة نقطة في أية مرحلة من المراحل لم يكن الجنرال يعمل معنا فيها عن كثب. لقد كان الجنرال دائماً جزءاً من شركة « بيشوب » وطرفاً مهماً في ما كانوا يقومون به ويتعلق بالهند وبعدد آخر من المناطق أيضاً وكانت هذه العمليات تتم كلها تحت أمرته ».

إن الجنرال براسويل لم يكن يتقاضى تعويضاً أو رشوة عن جهوده هذه. بل يتقاضاها كتعويضات « مضاعفة » عبر استثماراته في الشركة. وقد وصلت هذه العوائد إلى ٢٠٠ ألف دولار خلال سنتين وكان الجنرال

براسويل قائد سلاح الجو الأميركي في الباسيفيكي في تلك الفترة من الزمن « يستعد » للمشاركة علناً في هذه الشركة لدى تقاعده وقد اعترف محاميه فيما بعد بأن الجنرال كان يخطط بالفعل للانضمام الى الشركة والعمل بها بشكل علني « بعد تقاعده ».

ويدخل العميل رونالد في إفادته بتفاصيل الصفقة الهندية من منظور المخابرات الأميركية فيقول : إن باسيرتش جاء اليَّ وطرح أمامي بصورة غير محددة تماماً حقائق الحياة، بحيث أن نفقات السلاح المطلوب لا بد أن تأتي ضمن فاتورة تحمل أرقاماً « أعلى » من كلفتها الواقعية، وبالتالي يمكن تقاسم « النقود الزائدة » بين عدد من الأشخاص في الحكومة والقطاع العام والخاص بالهند، وأنه لا بد من القيام بترتيبات من أجل ذلك. وكان باسيرتش يعرف أن الشركات وبسبب فضائح الرشوة والمترتبات القانونية عليها، كانت مترددة في أن تقوم بذلك. ولكن، وعلى أية حال، إذا كان باستطاعتنا أن ندبّر شخصاً من قِبَلهم كممثّلٍ للهند في شركة بيشوب أو في شركة ماكدونالد أو أية شركة أخرى تتولى الصفقة، فإنهم يستطيعون في هذه الحالة « تقاسم العمولة » عن هذا التمثيل. وبهذه الطريقة يمكن أن تتم الصفقة ».

ولكن .. ؟ لماذا لم يعمل باسيرتش وراجيف غاندي على شراء صفقة السلاح علناً ؟. والاجابة عليه: لم تكن هناك أية طريقة لتقاسم النقود في ما بينهما « حسب ادعاء معد المقال الأصلي » لأنه من المعروف للجميع انه إذا كانت الصفقة علنية فلا بد أن تتم عبر « مناقصة ». ولكنَّ اهتمامهما الوحيد كان الحصول على أي شيء، أي رغبتهما بالحصول على قدر كبير من النقود تحت الطاولة « أي بدون مناقصة » أو بأيَّة طريقة خفية ، ويضيف رونالد : « لقد أعطوني أسماء شخصيات رئيسية في حكومة الهند التي لا بد ان تقبض حصتها كي تصبح الصفقة ممكنة».

وهنا يسأل القاضي المحقق المتهم رونالد :

ـــ هل تعتقد أن راجيف غاندي كان في موقع يسمح له بالحصول على النقود عبر الصفقة ؟

ـــ جواب رونالد للقاضي : حسناً أنت تعلم يا سيدي القاضي أن ما سأقوله الآن هو ممنوع من النشر تماماً.

ـــ القاضي : نحب أن نسمع جوابك ولا يهمنا بعد ذلك إن تم النشر أم لا ؟

ـــ رونالد : بالطبع لقد كان راجيف في موقع يسمح له بذلك.

○ كان رئيس مكتب التحقيقات القانونية في شركة بيشوب يقول : « عندما كان يتم الوصول إلى اتفاق حول صفقة أسلحة ضخمة مثل صفقة « الهند »، فإن شركة بيشوب كانت تقوم بدور الوسيط أو الطرف الثالث عبر المخابرات الأميركية. وعندما تتم الصفقة فإن الشركة كانت تتقاضى عمولاتها ونحن هنا نتحدث بالطبع عن ملايين الدولارات ».

ويضيف غاندرسون رئيس مكتب تحقيقات شركة بيشوب : « لقد التقى رونالد مع جماعة المخابرات الأميركية « وهو منهم » ليطمئن إلى أن الصفقة كانت تتمتع بجميع المواصفات القانونية شكلياً وحسب طلب الحكومة الأميركية ». بينما يوضح هنا رونالد : « لقد كنت أشعر ببعض القلق لطريقة الرقابة التي ستخضع لها هذه الاجراءات في الفترة الأخيرة. وقد أبلغت المخابرات بذلك من دون أن أحصل على إجابات شافية. وذكرت هذا أمام بيل آردين من المخابرات الأميركية في هاواي. وقلت له مواجهة : انظر أنا لا أريد أن أنتهي باعتباري « الفضيحة المقبلة » لشركة لوكهيد أو سواها. أفدني كيف أستطيع حماية نفسي ؟ ». وهكذا توجه بيل إلى المدعي العام « النيابة العامة » وحصل على استشارة منه حول الخطوات التي لا بد من اتخاذها، وانتهينا إلى أن أفضل طريقة هي أن نقوم بدور الطرف الثالث دون أن نتولى تسلم أو تسليم أية كميات من النقد بأنفسنا. والطريقة الوحيدة لذلك كانت أن لا يتم تسليم النقود داخل

الولايات المتحدة الأميركية، بل عبر شخص آخر وفي بلاد أخرى ». وينتهي رونالد قائلاً : « لقد انهارت الشركة واضطررنا لاعلان الافلاس بعد سحب جميع مستلزمات النجاح والاستمرار لنا، ولا أعرف اذا تمت صفقة الأسلحة للهند بواسطة شركة أخرى أم لا .. ؟ ».

سؤال جانبي لرونالد : لماذا تسعى المخابرات الأميركية للتورط في مثل هذه الأعمال. هل بهدف الاتصال مع أولئك الأشخاص المهمين فقط للتعامل معهم ؟

ــ **رونالد** : لكي تضع شخصاً مثل راجيف غاندي في موقف حيث تستطيع أن تتعامل معه على ذلك المستوى ... ألا تعرف الاجابة ؟

ــ **السائل** : لا. لا أعرف الإجابة على ذلك. هل تسعى لابتزازه فيما بعد؟

ــ **رونالد** : ليس ابتزازه، ولكن بالتأكيد سوف نكون في موقف نعرف فيه كل ما يجري ... كأن نطلب منه خدمة، أن نقوم بأعمال كثيرة ليس أقلها أن نستحوذ على ثقته. إنك لن تعرف أبداً متى سوف تحتاج إلى تلك الورقة مع شخصية هامة كرئيس وزراء.

تعريف ضروري

○ إن شركة بيشوب لصاحبها عميل المخابرات الأميركية في مدينة هونولولو رونالد ريوالد ووفق التحقيقات، قامت بعدد من الصفقات السرية لبيع أسلحة ومعدات حربية وتخريبية إلى دول مختلفة وميليشيات غير محدودة في لبنان وجهات غير معروفة بالاضافة إلى تايوان. وقد تقاضى عميل المخابرات الأميركية أفاري مبلغ عشرة ملايين دولار عن صفقة تايوان فقط، وكان يمكن لهذه التحقيقات حول نشاطات الشركة أن تستمر لسنوات عديدة غير أن شبكة « إي.بي.سي. » التلفزيونية قامت

بفتح تحقيق حول الصفقات المشبوهة، وكلفت فريقاً من العاملين لديها وعبر مهمة خاصة بالبحث عن التفاصيل الغامضة التي تحيط بأعمال الشركة. مما دعا المخابرات الأميركية إلى الاستعجال بمحاولة تصفية صاحب الشركة بالذات رونالد. يقول رونالد : « في البداية لم أصدق أن المخابرات الأميركية ورغم خدماتي الكبيرة لها تحاول قتلي للتخلص مني، لقد حسبت الأمر هراء وقد استغرقت المسألة الكثير من الأدلة والبراهين لأقتنع بأنني في الواقع كنت هدفاً لهم ».

ولنعد إلى محاولة تصفيته داخل السجن المركزي في هونولولو بعد محاولته الانتحار. فقد أدخلت المخابرات الأميركية عميلها الجديد « فان سكوت بارن » إلى السجن بعد أن حصلت له على وظيفة مؤقتة لمدة شهر كحارس. وفي مقابلة لاحقة مع شبكة تلفزيون « إي.بي.سي. » التي تحقق بالموضوع قال الحارس المؤقت بارن : « إن المخابرات الأميركية أرسلتني إلى السجن لمراقبة عميلهم السابق رونالد (المخابرات الأميركية مثل القطة التي تأكل أولادها) ومعرفة إتصالاته ومع من يتحدث ومن يزوره وما هو موضوع الأحاديث.فقمت بعملي خير قيام إلى أن استدعيت من السجن إلى أحد الفنادق واجتمعت مع المسؤول عني بالمخابرات الأميركية حيث طلب مني تصفية رونالد بقوله : « عليك أن تخرجه الآن »

ــ ماذا تقصد ... ؟

ــ أقصد تقتله بصراحة.

ويُوَجهً سؤال الى بارن: هل أخبروك لماذا يريدون التخلص منه ؟

ــ قالوا إنه أصبح خطراً عليهم لأنه يعرف أشياء تتعلق بالأمن القومي ويجب التخلص منه.

○ اكد العميل بارن أنه رفض تنفيذ أمر القتل وغادر هاواي هرباً منهم. علّق فرنز غارو « محامي الدفاع » في قضية الدعـاوي ضد

المخابرات الأميركية في هاواي قائلاً : هذه القصة عن ايعاز المخابرات الأميركية بقتل أحد عملائها السابقين لا تفاجئنا على الاطلاق ». ويؤكد المحامي غارو ذلك بمحادثة له جرت مع أحد محامي المخابرات الأميركية وقد شارك في محاكمة رونالد حيث يقول المحامي : لقد أبلغوني أنه وتحت أية ظروف، سوف يتخذون جميع الخطوات الضرورية لحماية عملاء معينين كما يقومون بتغطية أشخاص معينين أيضاً وبعد ذلك يلاحقون « رونالد » وحده.

ـ المحامي غارو : من هم ... ؟

ـ المخابرات الأميركية التي « نفت » أنها حاولت يوماً قتل رونالد لأنه « سبب » قيام ٤٠٠ شخص برفع دعاوي ضد المخابرات الأميركية لاستعادة نقودهم من شركة بيشوب التي كانت تسيّرها.

○ تيد فرايغارد أحد المساهمين الذي فقد ٢٨٠ ألف دولار هو واحد من الذين رفعوا دعوى على المخابرات الأميركية وقد صرح :« ان الحكومة عرضت تعويضه بمبلغ ٣٥٠ ألف دولار « عوضاً عن مساهمته بـ ٢٨٠ ألف بشرط أن يسحب دعواه ضد المخابرات الأميركية » وقال تيد هذا إن ضابط المخابرات الذي عرض عليه هذا العرض قال له عندما كان يغادر بناء المخابرات المؤلف من خمس طبقات في هونولولو : « تعلم يا تيد أنك إذا تحوّلت إلى ألم كبير في المؤخرة (هذا أدب المخابرات الأميركية) فإنهم سوف يطلقون عليك النار في القلب وسوف يسجلون بالقوة في تقرير المستشفى أنها نوبة قلبية. وان جسدك سوف يزال بطريق الخطأ كما أن جميع الدلائل تشير الى أنك توفيت بالسكتة القلبية » وأكّد تيد أن المخابرات الأميركية لم تأت له بالنقود وأنه ما زال يقاضيها رغم تهديدها.

وأخيراً نتساءل :

ـ لماذا تقلق المخابرات الأميركية إلى هذا الحد من الشركة؟

ـــ **الجواب** : إن شركة رونالد قد قامت بتغطية بعض العمليات السرية الحساسة للمخابرات الأميركية وأهمها « الصفقة الهندية » ومنها صفقات أخرى مثيرة للدهشة. إن رونالد نفسه لم يكن يشارك فقط في بيع الأسلحة لتايوان والهند وتشجيع الغليان المالي في هونغ كونغ، بل كان يقوم بأشياء كثيرة أخرى لهم ». وأخيراً وبانتظار تفاصيل جديدة فإنه من الواضح أن المخابرات الأميركية كانت تسعى إلى استخدام راجيف غاندي كورقة في يدها « عبر محاولة رشوته » وإذا لم تصح الرشوة، فإنها ستكون محاولة لتلطيخ سمعته، وهذه ربما ستكون البداية فقط في حملة المخابرات الأميركية « ضد الهند ». وفي الحالتين فإنها ليست المرة الأولى، وبالتأكيد ليست المرة الأخيرة التي تتدخل فيها المخابرات الأميركية في شؤون شبه القارة المعذبة سواء عن طريق عملائها المستقرين بشركات وهمية أو عن طريق مؤامراتها المكشوفة ... إنها المخابرات الأميركية (.C.I.A).

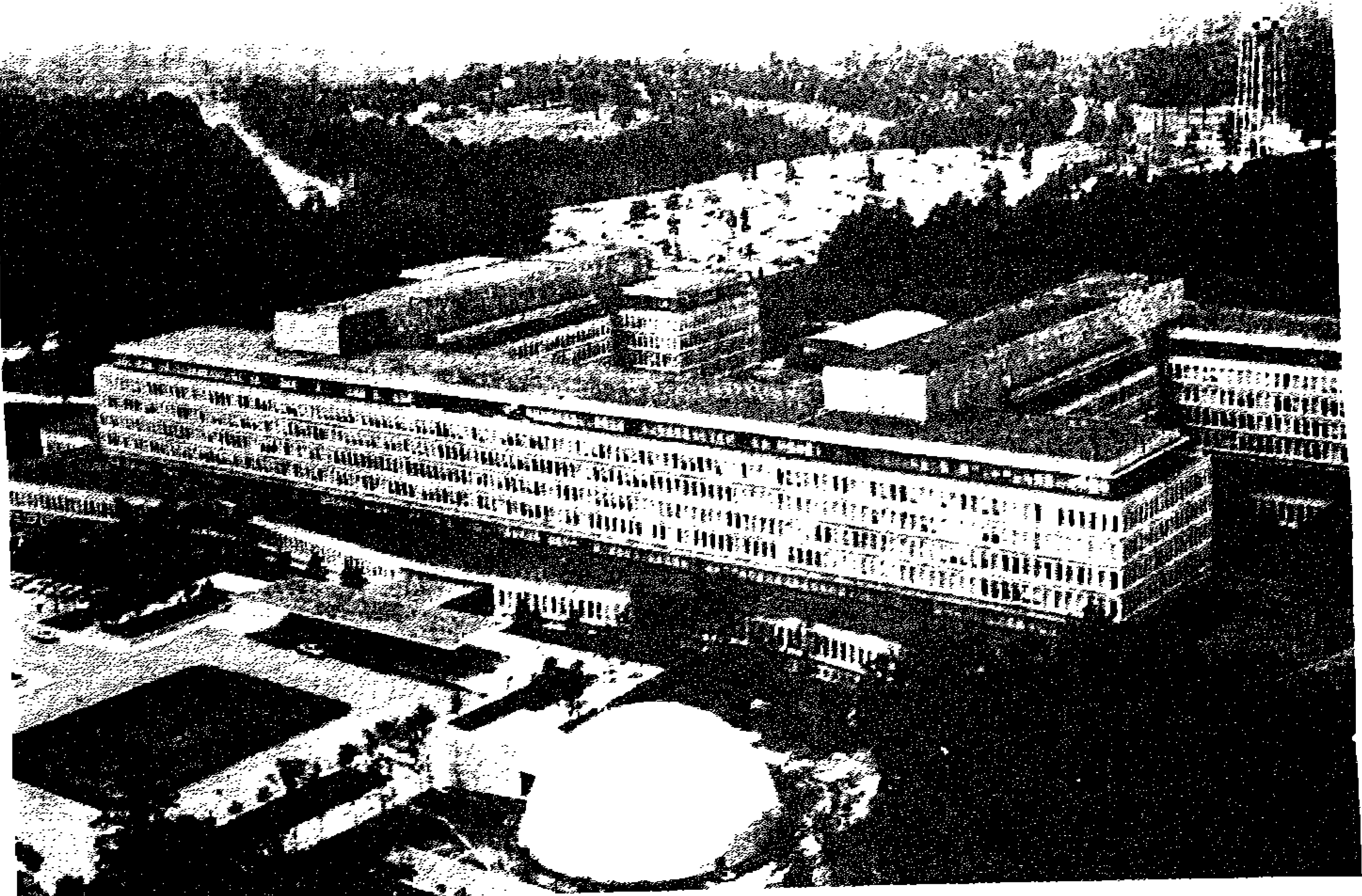
وأخيراً أين أخفت المخابرات الأميركية البنادق الاوتوماتيكية

○ أين اختفت البنادق الهندية ؟ قصة أخرى غامضة من قصص تدخل المخابرات الأميركية تجاه الهند. ففي عام ١٩٨٣ قررت وزارة الدفاع الهندية أن تشتري من بريطانيا ٧٢٤٠٤ بنادق آلية. وقد تعهدت بالشراء وتأمين هذه الصفقة شركة « ميسيرس أورانيوس » الهندية للتوريدات العالمية التي تقع مكاتبها الضخمة في العاصمة « دلهي » وهناك فروع لهذه الشركة لكن بأسماء محوّرة قليلاً. ففي لندن ـــ « ميسيرس كوين ». وفي الولايات المتحدة ـــ « ميسيرس شيرفورد » وبالطبع لم يشك أحد حينما قامت « شركة ميسيرس أورانيوس » بادخال « ميسيرس كوين » كطرف وسيط بين وزارة الدفاع الهندية والسلطات

البريطانية، وكان مديرا كلتا الشركتين من الهنود. وافقت السلطات البريطانية على السماح ببيع البنادق الرشاشة المطلوبة للهند، وتمّ شراء الكمية، ودفعت الشركة ثمناً لها مبلغ (١,٣) مليون دولار. وكان من المفروض أن ترسل شركة « ميسيرس كوين » شحنة البنادق التي استلمتها إلى شركة « ميسيرس أورانيوس » الأم في الهند، لكن تبين أن الشركة اللندنية لم تفعل ذلك بل قامت ببيع البنادق المخصصة للهند إلى الشركة الأميركية « ميسيرس شيرفورد » بمبلغ ٣,٥ مليون دولار أي بزيادة ٢,٢ مليون دولار. وتبين أيضاً أن كمية كبيرة من الأسلحة المشتراة من انكلترا، وبشكل خاص كمية ٦٠ ألف بندقية رشاشة، لم ترسل إلى الهند بل أرسلت إلى البرتغال. ولكن لماذا ؟ والجواب : نقلت البنادق الآلية من البرتغال الى لوس انجلوس، ومن ثم إلى ميناء كراتشي بالباكستان ولم تدخل السفينة المحملة بالبنادق إلى الميناء، بل توقفت وأنزلت مراسيها في عرض البحر، وهناك اختفت الأسلحة بكاملها . حيث تم بيعها في عرض البحر ونقلت بعدها إلى موانئ أخرى. وقد أعلن تاجر السلاح المعروف « فرانك تورينر » الذي يؤمن عادة وبشكل مباشر الطلبات الهندية من الأسلحة أن البنادق لم تصل إلى الهند مطلقاً، وادعى أن سبب ذلك هو حدوث سوء تفاهم بين الحكومة البريطانية ووزارة التجارة والصناعة البريطانية.

ولكن.. أين اختفت البنادق ؟ لقد أرسلت بخط سير خفيّ. فقد نقلت عبر الباكستان إلى المقاتلين الافغان، وكان لانفصالي البنجاب نصيب منها أيضاً. وهذه العملية المعقدة نفذتها المخابرات البريطانية وزميلتها بالتآمر المخابرات الأميركية حيث استغلتا حاجة وطلب الهند لهذه البنادق الآلية. وقد عُلِمَ أن الشركتين البريطانية والأميركية عملتا بتنسيق وثيق مع المخابرات الأميركية والبريطانية. ففي الوقت الذي ترتبط به الشركة البريطانية بعلاقات مشبوهة عن طريق صندوق البريد رقم

٥٠٠ ـــ لندن مع إرهابيين في انكلترا نفسها وفي الخارج، وإن شركة ميسيرس شيرفورد ترتبط بطبيعة الحال بعلاقات وثيقة مع المخابرات الأميركية. وبعد ذلك تأكد أن الأجهزة السرية للمخابرات الأميركية بقيامها بعملية الاحتيال هذه قد خرقت قوانين أربع دول، بما فيها الهند، ولكن عندما يكون الحديث عن شحنات الأسلحة للأفغان فإن المخابرات الغربية وأجهزتها السرية أبعد ما تكون اهتماماً بالقوانين والأعراف الدولية وتقوم بشكل سافر بخرق سيادة البلدان الأخرى. وفي هذا الخصوص اتضحت حقيقة « كرم » شركة ميسيرس شيرفورد. فمبلغ الـ ٢,٢ مليون دولار التي دفعتها الشركة بسهولة كفرق ثمن للبنادق البريطانية لشركة « ميسيرس كوين » البريطانية لم تدفعها من ميزانيتها (من جيوبها) بل حصلت عليها بمثابة « أجور وأتعاب » من المخابرات الأميركية.



مقر المخابرات الأميركية حيث تطبخ المؤآمرات على الهند وغيرها.



راجيف غاندي أقوى من المخابرات
الأميركية.



لقطة تذكارية لرونالد مع رئيس
فرع المخابرات الأميركية في
هاواي (جاك كيندشتي).

فصل خاص ... عن تآمر المخابرات
الأميركيّة المتواصل على الجماهيريّة

على الجماهيريّة اليقظة الدّائمة



- على المخابرات الليبيّة الاستعداد الدائم للطوارئ .
- المخابرات الأميركيّة تتحرّك دائمًا.
- المخابرات الأميركيّة والصّهيونيّة المعادية ترصد الأوضاع في ليبيا.
- العقيد مُعمّر القذّافي دائمًا ضدّ الاستعمار الأميركي والصّهيوني .

الرئيس السابق ريغان ومخابراته اشتركا بالتخطيط لإسقاط القذافي

○ أوعزت إدارة الرئيس ريغان في أيامه الأخيرة بشن حملة واسعة النطاق للاطراء على نشاط المؤسسات التخريبية التجسسية التي تعتبر الأداة الاساسية لسياسة الارهاب الدولي والارهاب المسبق الصنع[1] التي ينتهجها البيت الأبيض وساكنيه. وكانت الفقرة التالية من برنامج الاطراء المنظم والمدار بدقة هي « الندوة » التي عقدها كبار ضباط « رابطة ضباط المخابرات الأميركية المتقاعدين » في مدينة لنغراوف (ولاية فيرمونت).

لقد كان هؤلاء الضباط القدامى للمخابرات الأميركية والذين يعتبرون « أساتذة الأعمال القذرة » يعملون في كل من :

— المخابرات المركزية الأميركية.
— وكالة الأمن القومي.
— مكتب التحقيقات الفيدرالي.

---

(١)موضوع الارهاب الأميركي مسبق الصنع من مواد الجزء الثالث السابق صفحة (٩٩).

وُجِّهت آيات المديح للإدارة الأميركية بسبب رفعها كل القيود التي كانت مفروضة على القيام بالعمليات السرية في الخارج، الأمر الذي أدى إلى بلوغ نشاط مؤسسات التخريب المذكورة أعلاه أبعاداً لم يسبق لها مثيل. وعُلِمَ أن تجمع المخابرات الأميركية « أيام ريغان » كان ينفذ ما يربو على ٥٠ عملية تخريبية واسعة النطاق في مختلف البلدان. ومن بين هذه العمليات أعمال شبه عسكرية وارهاب وتخريب واغتيالات سياسية عادت على المخابرات الأميركية بـ « شهرة » قائمة في العالم أجمع. فقد أخذت هذه المخابرات مبالغ ضخمة كالسيل الجبار من ملايين الدولارات الحرام حيث أخذت تشتد عوداً بعد فضائح أواسط عقد السبعينات. فقد نشط مجندوها في البحث داخل الجامعات الأميركية عن شباب يستطيعون القيام بأعمال قذرة لصالح هذه المخابرات[1]. فانخرط ١٥٠٠ عميل جديد في عهد ريغان في عداد منتسبي المخابرات الأميركية الذين بلغ عدد الرسميين منهم ٢٠ ألفاً فضلاً عن العملاء المستترين والمخبرين في بلدان العالم كافة.

اعتراف رئاسي : أعلن الرئيس الأميركي (السابق) رونالد ريغان في مؤتمر صحفي عام ١٩٨٤ أن العمليات السرية للمخابرات وأجهزة الأمن « تعتبر » جزءاً هاماً من نشاط السلطات الأميركية.

وتفيد التقارير الأميركية أنه إذا كانت لجنة مجلس النواب لشؤون المخابرات قد أبلغت عن قيام المخابرات، خلال ١٩٨٠ ــ ١٩٨٧ بعمليتين أو ثلاث سريّة كبرى سنوياً، كشفت المعلومات أن المخابرات غير صادقة في إعلامها، فقد بلغ عدد مثل هذه العمليات في عهد كاسي رئيس المخابرات أي في عهد ريغان ١٢ الى ١٣ عملية سنوياً ».

(١) كانت هذه المخابرات تعلن في الصحف عن وجود وظائف مخابراتية حيث تستقطب العديد من المثقفين. وللاطلاع على القديم من هذه المعلومات الشيقة مراجعة صفحة ٢٨٩ من الجزء الأول.

ويعزو الكونغرس الأميركي إلى أن المخابرات الأميركية تسمى العملية السرية بـ (الكبرى) ومعنى ذلك أن العملية تكلف المخابرات مبلغاً يتراوح بين ٥ و ٧ ملايين دولار، أو العمليات التي ترمي إلى إسقاط حكومة دولة أجنبية بإحداث انقلاب فيها. وسبق أن أُعْلِنَ عن عمليّة واسعة وباهظة التكاليف متعددة المراحل وضعتها المخابرات الأميركية « ترمي » إلى الاطاحة بنظام العقيد معمر القذافي مع احتمال « تصفيته » لا سمح الله.

وكانت هذه العملية تبدو بمثابة حملة كلاسيكية لزعزعة الاستقرار في الجماهيرية على الأقل، وكان من جملة أهداف هذه الحملة برنامج تضليل يهدف إلى نسف الثقة بالقذافي. والعنصر الآخر في الحملة هو تشكيل حكومة مضادة أو ما يسمى بـ (حكومة بالمنفى) ربما في المهجر من شأنها أن تحتج على امكانية القيادة القذافية في إدارة البلد. والعنصر الثالث ولعله الأكثر خطورة هو تشديد الحملة التخريبية شبه العسكرية التي روعي في سياقها القيام بنسف الجسور والقيام بأعمال تخريبية صغيرة واثبات وجود « معارضة » للعقيد القذافي من قبل القوى السياسية في البلد. كل ذلك من اعداد مخابرات الرئيس ريغان وترتيبها بموافقته وموافقة لجنة مختصة كما سنذكر في هذا البحث. فما هو السبب لتصميم الرئيس ريغان ومخابراته على الحاق الأذى بالثورة الليبية ؟

عرض مسلسل مؤامرات الرئيس ريغان للاطاحة بالقذافي

○ كانت إدارة الرئيس السابق ريغان قد بدأت تعاملها مع الجماهيرية كما يلي :

« ان أول دراسة حول السياسة الخارجية شاركت فيها دوائر حكومية أميركية عدة بأمر من ريغان بعد تسلمه السلطة، قد تناولت الاجراءات التي

يجب أن تقوم بها الولايات المتحدة « لمقاومة ليبيا » وزعيمها العقيد معمر القذافي ... وقد شارك في وضع الدراسة المطلوبة المخابرات ومجلس الأمن القومي ومكتب التحقيق الفيدرالي والبنتاغون وسواها ...

وظهر منذ بداية تشكيل إدارة ريغان تأسيس هيئة سمّيت « هيئة سياسة التخطيط » تدعو إلى المواجهة وترى القذافي « تابعاً لموسكو، ويزرع بذور التخريب في منطقة تمتد من المغرب الى السعودية » وقد رفض وزير الخارجية الكسندر هيج في تلك المرحلة المبكرة تقريراً أولياً من داخل وزارة الخارجية نفسها، نوقشت فيه المخاطر الرئيسية على الرعايا الأميركيين وعلى المصالح الأميركية نتيجة عملية عسكرية أميركية مباشرة ضد ليبيا. وكان هيج يرغب بدور أميركي قوي وبعد ذلك أصبح مهووساً باطاحة القذافي ... حيث يرى هيج في القذافي « عميلاً للمؤآمرة الارهابية العالمية التي يدعمها الاتحاد السوفياتي ». ووفقاً للتقارير الواردة من واشنطون فقد وصف هيج في حينه ليبيا بأنها « سرطان يجب التخلص منه » واعترف علناً بأن هذا الوصف منه بالذات وقد وضع هيج (الجنرال) وفقاً لهذه الغاية، استراتيجية مستعجلة أطلق عليها « مثلث الضغوط » وهي مؤلفة من أنواع من العمليات العسكرية المباشرة ضد ليبيا وهي :

١ ــ عملية عسكرية مباشرة تقوم بها قطع الاسطول البحري الأميركي.

٢ ــ عملية عسكرية مباشرة تقوم بها قوات المارينز.

٣ ــ عملية ثالثة (شبه عسكرية) تقوم بها قوات المنفيين والمعارضين.

٤ ــ عملية احتياطية يتم تحضيرها بسرية تامة لتحييد الاتحاد السوفياتي عبر ضغط المخزون النووي الأميركي في كل من تركيا واليونان والقابل للانتشار حول المنطقة القريبة للبحر المتوسط ...

لذلك ومنذ بداية عهد ريغان باتت هذه الخطة الاستراتيجية تناقش علناً بين الكسندر هيج والمخابرات الأميركية ومن دون أية تحفظات ناتجة عن أهوال مواجهة نووية بين العملاقين. ونظراً لافتقاد ووجود معارضة داخلية، فقد اعتبرت إدارة ريغان أن التركيز على « العمليات السرية » هي أبرز درس يمكن الاستفادة منه عبر سقوط شاه إيران. ولكن الرأي العام الأميركي، ومنذ حرب فيتنام لم يكن مهيأ لاستيعاب مثل هذه العمليات، وباعتراف مدير المخابرات الأميركية وليام كاسي (في تلك الفترة) فإن مناقشة هذه العمليات السرية « علناً » ترعب الشعب الأميركي الذي لم يتخط بعد عقد فيتنام ».

تحضير الرأي العام الأميركي للقبول بخطة اغتيال القذافي

○ نشرت إدارة المخابرات الأميركية الـ .C.I.A في شهر حزيران ــ يونيو ــ ١٩٨١ وثيقة مركزية هي التقرير السنوي الجديد حول « الارهاب العالمي » وقد اتهم هذا التقرير كما كان متوقعاً ليبيا بأنها « الدولة الأكثر رعاية للارهاب العالمي ». وقد اضطرت المخابرات الأميركية لتغيير مضمون التقرير ثلاث مرات كي يتناسب مع تصور رئيس المخابرات كاسي ووزير الخارجية هيج للدور الليبي والسوفياتي والفلسطيني في « نشر الارهاب العالمي ». وبعد هذا التمهيد بدأ التحضير لعملية اغتيال القذافي وانتزاع السرطان الليبي « كما يدّعون ».

ففي ١٧ أيار (مايو) ١٩٨١ نشر عن إدارة ريغان تقرير كتبه لاري نيلسون جاء فيه :

« إن إدارة ريغان تقوم باعداد استراتيجية سرية لاستخدام مصر وسواها من الدول العربية المعتدلة للاطاحة بالعقيد القذافي، وقد أصر مسؤول كبير في وزارة الخارجية على أن الجهود المبذولة لتصفية القذافي لن

تأخذ شكل « الاغتيال السياسي ».، بل ستقوم المخابرات وإدارة ريغان « بتشجيع » الدول التي تشعر بأنها مهددة من قبل القذافي، وفي طليعتها « مصر » في حينه، على أن تأخذ المبادرة بنفسها، إما عبر عملية غزو مباشر وإما رعاية انقلاب. وإذا ما تبين أن المحاولة العربية باتت تشارف على الفشل، عندئذٍ تقوم الولايات المتحدة بتوفير مساعدة مباشرة، وفقاً لما قاله المسؤولون. وسوف يتم تنفيذ العملية المضادة للقذافي بطريقة تساعد الولايات المتحدة على الادعاء بأنها لم تكن متورطة بها مباشرة، ولكن المسؤولين الأميركيين كانوا يضيفون في جلساتهم الخاصة أن الولايات المتحدة سوف تقدم مساعدات مباشرة للدول العربية المعنية كي تضمن نجاح العملية. وفي ٢٥ تموز ــ يوليو ــ ١٩٨١ صدر تقرير منسوب الى مصادر مطلعة جاء فيه ان أعضاء في لجنة المخابرات في مجلس النواب الأميركي رفعوا إلى ريغان رسالة « اعترضوا فيها على خطة أعدتها المخابرات الأميركية للقيام بعملية سرية في أفريقيا. وأضافت المصادر المطلعة أن عدداً من الأعضاء الجمهوريين والديموقراطيين في لجنة المخابرات النيابية « كانوا قلقين بسبب الخطة ذاتها التي شعروا بأنها لم تكن مدروسة بشكل كاف، وهي العملية السرية المقترحة ».وأضافوا أيضاً أنه « عندما قام المسؤول عن العمليات السرية في الـ .C.I.A . ماكس هيوغل مع نائب مساعد الوزير في إدارة المخابرات والأبحاث في وزارة الخارجية هيرمان كوهن للمرة الأولى باطلاع أعضاء اللجنة على الخطة، عبَّر عدد منهم عن شكوكه حول الخطة نفسها لكل من هيوغل وكوهن. ووفقاً للمصادر المطّلعة فقد « دفعت » الرسالة الى الرئيس ريغان شخصياً لأن أعضاء اللجنة لم يثقوا بأن اعتراضاتهم سوف يتم نقلها إلى مدير المخابرات الأميركية والى الرئيس ريغان. وأعطيت لعدم الثقة لثلاثة أسباب وهي :

أولاً : كان مدير المخابرات الأميركية السابق ستانفيلد تيرنر عادةً يقوم

شخصياً بالادلاء بشهادته أمام لجان المراقبة في الكونغرس الأميركي، على عكس ما يفعله كاسي الذي لم يمارس الاسلوب نفسه، بل قام بتحويل هذه المسؤولية الى ماكس هيوغل أو نائبه بوبي إينمان.

ثانياً : الشعور السائد بأن ماكس هيوغل لا يتمتع بالكفاءة.

ثالثاً : الشعور السائد بأن الخطة كانت طائشة إلى حدّ أن أعضاء لجنة المخابرات طرحوا شكوكهم، ليس حول كفاءة هيوغل فحسب بل كفاءة رئيس المخابرات كاسي نفسه.

○ وقد وصفت التقارير في ذلك الوقت رسالة أعضاء لجنة المخابرات في الكونغرس إلى الرئيس ريغان شخصياً بأنها « رسالة غير عادية » وهي « الأولى من نوعها » منذ أن تم تشكيل لجنة المخابرات في الكونغرس. خاصة وان الرسالة حملت وجهة نظر الأعضاء كتابياً حول عملية سرية للمخابرات الأميركية، وقد أكدت مصادر البيت الأبيض ولجنة المخابرات في حينه « ان الرسالة وصلت إلى الرئيس ريغان فعلاً ».

○ وكشف فيما بعد أن هدف العملية السرية التي ناقشتها رسالة أعضاء لجنة المخابرات في الكونغرس إلى الرئيس « هو ليبيا . والغرض منها إزاحة القذافي نهائياً من السلطة »، وأوضحت التقارير أنه فيما يتعلق بأعضاء لجنة المخابرات الذين اطلعوا على الخطة « فإن هذه الحملة بدت وكأنها تقتضي ضمناً، اغتيال القذافي. ولكن مدير المخابرات كاسي « نفى » فيما بعد أن تكون المخابرات قد خططت لاغتيال القذافي. وقال أحد أعضاء اللجنة أنهم لا يثقون بكاسي، مما أدى بهم الى الاحتجاج « عبر رسالتهم الى الرئيس ريغان بالذات. كما وصفت العملية السرية بأنها « حملة كلاسيكية للمخابرات تهدف إلى خلق الاضطرابات وترتكز على ثلاثة عناصر :

ـــ العنصر الأول : شن حملة تمويه ونشر معلومات مضللة لاحراج القذافي.

ـ العنصر الثاني : الايعاز بتشكيل « حكومة مضادة » تتحدى شرعية قيادته.

ـ العنصر الثالث : وهو الأكثر خطورة، هو تصعيد حملة عسكرية تنفذها عناصر ليبية معارضة لنسف الجسور، والقيام بعمليات فدائية عسكرية محدودة بهدف اثبات وجود « معارضة » ليبية داخلية قوية ضد القذافي ».

وأشارت التقارير إلى أن نفقات تنفيذ بعض مراحل الخطة كانت عالية جداً إلى حد أن المخابرات الأميركية كانت في حاجة الى موافقة الكونغرس لسحب مبالغ مالية كبيرة من حساب احتياطي خاص. وهنا لا بد من الاشارة إلى أن مثل هذه العمليات السرية لا تحتاج الى موافقة الكونغرس ويكفي أن يقول الرئيس أنها « ضرورية للأمن القومي » حتى يبدأ تنفيذها. ولكن بعد ذلك « أنكر » البيت الأبيض رسمياً وقال نائب المتحدث الرسمي باسم البيت الأبيض لاري سبيكس : « ان الشهادة التي زعم أن هيوغل قد أدلى بها (أمام لجنة المخابرات) غير صحيحة فهو لم يدل بأيّة افادة »، وأضاف « ان معلومات التقارير خاطئة، فالرسالة المرفوعة الى الرئيس لا تتعلق لا بليبيا ولا بالقذافي ». ونحن نعلم أن إنكار البيت الأبيض هذا هو كذب فاضح على المستوى الرئاسي لانقاذ المخابرات من هذا المأزق.

ورفض سبيكس اعطاء أية توضيحات واكتفى بالقول : « نحن لا نناقش مسائل وأعمال مخابراتنا ». ومع ذلك فقد جاء رد البيت الأبيض الفوري ليشكل خروجاً على التقليد السائد لدى الادارة حيث كان الرد التقليدي في مثل هذه المناسبات هو : « لا تعليق » مما دفع بالمختصين إلى الاستنتاج بأن الرد هو محاولة واضحة لمساعدة مدير المخابرات المحاصر كما ذكرنا .

○ وفي اليوم التالي نقلت الأخبار الموثوقة عن الرئاسة قولها : « إن

مورتيانيا وليس ليبيا كانت موضوع رسالة لجنة المخابرات ».

وفي اليوم الثالث ذكرت نفس المصادر أن « السبب الحقيقي الذي أدى ببعض أعضاء الكونغرس إلى المطالبة باستقالة وليام كاسي هو موافقته على خطة موريتانيا التي دفعت بأعضاء الكونغرس إلى طرح تساؤلات حول مدى قدرته على اتخاذ القرارات السليمة وحده ». وأضاف التقرير : « إن لجنة المخابرات في المجلس لم تعتبر أن موريتانيا هي « دولة ذات أهمية بالغة ... فقد وقع فيها انقلاب سياسي كانت نتيجته التقارب مع ليبيا ... والابتعاد عن المغرب الملكي، وقد تكون هناك رغبة في مساعدة الملك الحسن الثاني ملك المغرب .. ولكن هل تستحق هذه المساعدة عملية سرية خطيرة كما يدعي مكتب الرئيس ؟ ».

وبعد اسبوع من تاريخ نشر التقرير أو الادعاء بأن العملية السرية كانت موجهة ضد موريتانيا ذكرت الأخبار حول زيارة الرئيس المصري أنور السادات الذي لقي جزاءه فيما بعد، للولايات المتحدة. وجاء في هذه الأخبار أن قلق الادارة الأميركية من القذافي كبير إلى درجة أنه تم اطلاع عدد من النواب والشيوخ البارزين على خطة سرية أميركية تضع حداً للنفوذ الليبي في « موريشيوس » وهي جزيرة في المحيط الهندي تخشى الولايات المتحدة أن تتحول إلى قاعدة بحرية روسية ».

وفي اليوم نفسه صدرت تعليقات هامة تضمنت تقريراً عن المؤآمرة، اكدت بوجود مؤآمرة أعدتها المخابرات الأميركية هدفها النهائي هو الاطاحة بالقذافي ».

ولكنها استنتجت أن هذه التقارير غير صحيحة وان مصادر معنية من الـ .C.I.A سربت هذه المعلومات غير الصحيحة[1] إلى الصحف لغرض

(١) مثل المخابرات الأميركية في تسريب معلومات خاطئة ثم تصديقها مثل أشعب الذي كذب على بني قومه بوجود وليمة لدى أحدهم فتوجهوا مصدقين باتجاه المنزل الموعود. ولما رآهم أشعب كذلك لحق بهم وقد ظهر أن هناك وليمة حقيقية ...

في نفسها، كما اتضح أن قصة موريتانيا هي من اختراع المخابرات الأميركية، وأن أعضاء لجنة المخابرات في المجلس كانوا قد اعترضوا على « عملية مقترحة واسعة جداً الـ .C.I.A لا تتضمن أي تصفيات جسدية ضد أي قائد قومي وذلك بهدف تقوية وحماية المصالح الأميركية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ».واستناداً الى الشيخ باري غولد ووتر الذي صرح : « كانت العملية غير مدروسة ولا أستطيع أن أراقب بصمت مجموعة من الهواة تقوم بادارة مثل هذه العمليات » ودعا كاسي الى الاستقالة. غير أن التقارير أكدت وأضافت « ان بعض المسؤولين في البيت الأيض حاولوا مساعدة كاسي من خلال انكار قصة غزو ليبيا. ومن ثم تسريب معلومات تقول أن الدولة المستهدفة كانت موريتانيا وليست ليبيا. وأهمية الفقرة الأخيرة هي في اشارتها الى أن تسريب أنباء المؤآمرة لم يكن هدفه الدفاع عن القذافي ومحاولة اغتياله، مع أن « بعضهم ظن أن الرسالة كانت تشير إلى ليبيا ». وفي الشهر نفسه سربت معلومات جديدة نسبت الى مصادر مطلعة قولها : إن هدف المخابرات الأميركية في العملية السرية كان جزيرة موريشيوس وليس موريتانيا وان الخطة المتعلقة بموريشيوس لا تتضمن عمليات سرية خطيرة بل جهوداً تبذلها المخابرات بهدوء عبر تقديم مساعدات مالية لحكومة الجزيرة، تعينها في التصدّي للقوى المعارضة التي تتسلم مساعدات مالية من معمر القذافي ». وكانت حجة المخابرات الأميركية ما أسمته بـ « حرب القذافي غير المعلنة ضد المصالح الأميركية » كخلفية للمواجهة، وذكر أن حكومة الرئيس ريغان مصممة على فرض ضغوط على القذافي بطرق مختلفة تتضمن من الدول الصديقة مساعدة الولايات المتحدة في محاولاتها لعزل وادانة القذافي وتقوية الدول المحيطة بليبيا واطلاق يد المخابرات الأميركية فيها ..

وفي هذا التاريخ تغيّرت الرواية عن خطة اغتيال القذافي ورسالة أعضاء لجنة المخابرات إلى ريغان، وقالت أن العملية السرية « لا تتضمن خطة غير مدروسة، كما ذكر، بل خطة بعيدة المدى تهدف الى « خلق حالة



الرئيس ريغان وافق على خطة غزو الجماهيرية

اضطراب وفي النهاية الاطاحة بالقذافي ». ولكن بسبب « سيطرة القذافي القوية على السلطة » وبسبب عدم وجود « قوة سياسية معارضة ومهمة » في ليبيا يمكن أن تتعامل المخابرات الأميركية معها، فإن اسلوب ريغان الذي أخذ بعين الاعتبار الاخفاق التام للعملية (مثل الاخفاق بعملية خليج الخنازير المماثلة ضد كوبا في عهد الرئيس الراحل الكندي) قرَّر البدء بمجهود غير عنيف ومتواضع لتجنيد عملاء موثوق بهم من بين الجاليات الليبية في المنفى والمباشرة ببطء بالمهمة الصعبة لبناء معارضة جديّة ضد القذافي ». وغابت عن هذه المؤآمرة أية اشارة تشير إلى الاغتيال . ومع ذلك صرح المسؤولون في لجنة الاعداد للعملية السرية ضد القذافي بأن الأعمال العسكرية أصبحت ممكنة، خاصة إذا تم تبريرها كضرورة لحماية الأمن والشرف القوميين ». وهو ما دفع المراقبين السياسيين الى طرح علامة تساؤل حول ما إذا كانت هذه الأخبار التي يتم تسريبها « تمثل محاولات اختبارية وتجريبية -لقياس ردود فعل القذافي والرأي العام الأميركي « معاً ». وتضيف التقارير « أن المناورات البحرية الأميركية في خليج سرت، حظيت بتغطية اعلامية واسعة قبل وبعد المعركة الجوية الغادرة، لتحقيق هدفين : ـــ التهديد....

ـــ قياس واختبار ردود الفعل.

وهكذا في نفس الوقت الذي كانت الادارة الأميركية تقوم فيه باختبار القذافي فإنها كانت تقوم أيضاً باختبار الرأي العام الأميركي المسمى دافع الضرائب. وقد نجحت هذه الادارة في تجاوز المعارضة التي برزت بعد حرب فيتنام والتي كانت تعارض اللجوء الى الأعمال العسكرية.

ونستنتج من ذلك أن لادارة ريغان مصلحة في تسريب تقارير حول عمليات سرية لتحضير الرأي العام ودفعه للقبول بمفهوم واسع للمصالح القومية . وهو ما ذهب إليه أيضاً الأدميرال المتقاعد يوجين كارول عندما قال : « ان هذه الأنباء جرى تسريبها من البيت الأبيض عن عمد لاستفزاز الليبيين ودفعهم إلى المواجهة في سرت ». وان المؤآمرة الأولى تلقي الضوء على المؤآمرة الأخيرة بكامل تفصيلاتها لأن الهدف في كل الحالات ما زال قائماً وهو الاطاحة بالقذافي « عبر اغتياله » ووفقاً للقاموس السياسي الأميركي البشع. فإن القتل عندما يستهدف قائداً في العالم الثالث لا يمكن أن يحمل صفة « الإرهاب » بل تكون صفته دوافع الأمن القومي الأميركي، ولو كانت هذه الدوافع عبر البحار والمحيطات والقارات لأنها من اختصاص المخابرات.

[الرئيس ريغان يكلف المخابرات الأميركية بالاطاحة بنظام نورييغا]
وكالة سانا للأنباء : أكدت أخبار رسمية من واشنطون أن الرئيس ريغان خوّل المخابرات الأميركية تقديم أية مساعدة للمعارضة البنمية للاطاحة بقائد الجيش الجنرال مانويل نورييغا وأن ريغان أمر في مذكرة رئاسية قيام المخابرات بعمليات سرية لقلب نظام نورييغا والموافقة على تدريب وتجهيز قوة للمعارضة تناط بها مهمة الاطاحة بالجنرال نورييغا. ورفض ريغان التعليق على الأنباء التي ذكرت أنه وقّع الموافقة على الاطاحة بنورييغا. فهل نصدق الأقوال أم الأفعال؟

الخطة الخطيرة التي وضعتها المخابرات الأميركية بموافقة الرئيس السابق ريغان لغزو ليبيا وإسقاط حكم العقيد معمر القذافي.

○ نشرت صحيفة واشنطون بوست الوثيقة الصلة بالمخابرات الأميركية والتي لعبت دوراً رئيسياً في إسقاط الرئيس نيكسون بعد إثارتها فضيحة « ووترغيت » تفاصيل الخطة التي أعدتها المخابرات الأميركية ووافق عليها الرئيس ريغان للاطاحة بالعقيد القذافي قائد ثورة الفاتح.ونقدم فيما يلي الترجمة الحرفية لأبرز ما ورد في هذه الخطة الوثيقة، كما أن البيت الأبيض « اعترف بشكل مباشر » بصحة ما ورد فيها إذ قيل على لسان الناطق الرئاسي بأن « التحقيق جاء لمعرفة كيفية تسريب المعلومات التي يجب أن تبقى سرية ».

وتتابع الواشنطون قولها : « اكدت مصادر حكومية مطلعة أن الرئيس ريغان سمح أو صرّح للمخابرات الأميركية القيام بعملية سرية للاطاحة بنظام الرئيس الليبي معمر القذافي. والخطة التي تتضمن مساعدات من المخابرات الأميركية لبلد آخر أو بلدان أخرى في شمال أفريقيا والشرق الأوسط « تعارض القذافي » واجهة، كما ذكرنا معارضة أولية من لجنتي المخابرات في مجلس النواب ومجلس الشيوخ اللتين تشرفان على أعمال المخابرات الأميركية. وقالت مصادر في الادارة الأميركية أن اللجنتين وافقتا على العملية السرية بأغلبية ضئيلة. وكان وزير الخارجية في حينه جورج شولتز قد مثل أمام لجنة مجلس النواب لدعم الخطة، وكانت العملية التي صرح لها في قرار رئاسي رسمي مصممة أولاً ــ كما جاء في الخطة ــ « لتمزيق واحباط خطط القذافي الارهابية ». وثانياً، « لاغرائه بالقيام بمغامرة خارجية تعطي معارضي القذافي الفرصة للاستيلاء على السلطة أو أن مغامرة خارجية كهذه ربما تعطي أحد جيران القذافي، مثل الجزائر أو مصر، مبرراً للرد على القذافي عسكرياً. أضافت الصحيفة :

« بعد أربع سنوات من العقوبات الاقتصادية غير الفعالة، وربما بعد الدعم المالي المحدود وتشجيع المنشقين الليبيين في المنفى، قررت الادارة بأن القذافي أصبح خطراً على مصالح الولايات المتحدة الأميركية وأنه يجب القيام بعملية سرية كما قال المسؤولون الأميركيـون. وحسب هذه المصادر فإن الوزير شولتز ومدير المخابرات قد أصرّا على أن الخطة السرية الجديدة مصممة من أجل ايقاف الارهاب وليست لدعم اغتيال القذافي. والمعروف أن هناك أمراً تنفيذياً موقعاً من قبل الرئيس ريغان يمنع المخابرات الأميركية أو أية وكالة حكومية أخرى، من التورط مباشرة أو غير مباشرة في أية خطة اغتيال خارجية.

وقالت الصحيفة ان هذه المسألة كانت موضع اهتمام رئيس ونائب رئيس لجنة المخابرات في الكونغرس السيناتور دايفيد دور نبرغر (وهو جمهوري من ولاية مينيسوتا) وباتريك ليهي وهو (ديموقراطي من فيرمونت) اللذين بعثا بمعارضتهما للخطة ضد القذافي في رسالة البيت الأبيض المار ذكرها. وقد سألا في رسالتهما : كيف ستتجنب الوسيلة قرار حظر محاولات الاغتيال وما هي الخطط لذلك ؟ أجاب البيت الأبيض حسب الاصول على رسالتهما بالاصرار على أنه لا وجود لخطة لاغتيال القذافي وطلب الرئيس منهما إسقاط كلمـة « اغتيـال » من رسالتهما.

لكن عضوي الكونغرس رفضا ذلك لقناعتهما بأن عملية الاطاحة بالقذافي كانت تحوي ضمناً الاغتيال أو القتل نتيجة الهجوم الجوي الغادر. ونحن مع الرئيس القذافي باعتقاده الراسخ بأن الأعمال بيد الله سبحانه وتعالى وأنهم لن يصيبوه بشيء ما كتبه الله له. ونقلت الصحيفة عن مصادر في الادارة الأميركية قولها بأن ريغان وشولتز وكـاسي « يشتركون في الرغبة العميقة بلا شك في رؤية القذافي وقد أُطيح به، ويعتقدون بأن عملية دعم بلد ثالث تكلف عدداً من ملايين الدولارات هي

النوع المطلوب من العمليات المضادة للارهاب التي يمكن القيام بها شرعياً وأمنياً ».

أضافت : « ان تقارير للمخابرات الأميركية تقول بأن القذافي يقدم الدعم لثلاثين مجموعة متطرفة وارهابية في العالم تتوزع بين مناطق متوترة مثل نيكاراغوا، والفيليبين، ومجموعات في لبنان والباكستان وأوروبا وأميركا الجنوبية والكاريبي وأفريقيا. ولهذه المجموعات حسب المخابرات الأميركية أهداف مناوئة للمصالح الأميركية. وقد ذكر تقرير سري جداً يقع في ٢٩ صفحة وضعته المخابرات الأميركية ومصادر مخابرات أخرى تحت عنوان « تقييم الثغرات » أن أي عمل لا يؤدي إلى اسقاط القذافي لن يحدث تغييرات جذرية ومهمة في السياسة الليبية. وهذا التقييم هو جزء من التحليل الذي أدى الى القرار ببدء العمل السري في حينه.

ومن المعروف أنه على ضوء القرار التنفيذي الرئاسي الذي يحظر التورط الأميركي في عمليات الاغتيال أعربت العديد من المصادر عن استهجانها لأن كلمة « اغتيال » استعملت في تقرير « تقييم الثغرات » الذي يتم تحضيره تحت اشراف مسؤولين من المخابرات منهم مسؤول من (NIO) مخابرات الشرق الأدنى وجنوب آسيا. وحسب هذا التقييم فإن نقاط ضعف حكومة القذافي يمكن استغلالها، تبعاً لبرنامج واسع بالتعاون مع بلدان رئيسية دامجين أعمالاً سياسية وعسكرية واقتصادية وشبه عسكرية، وبامكان المجموعات المنفية أن تبدأ عملها إذا تم دعمها بقوة، كحملة متقطعة من العنف التي تؤدي الى المزيد من التحديات لسلطة القذافي ». وسجل التقرير ان فرع المخابرات التابع لوزارة الخارجية اختلف عن « تقييم الثغرات ». وذكر في تقرير ملحق أن التقييم يرتكز بشدة على تقارير متفرقة غير مدعومة تفشل في إعطاء وزن كاف لشعبية القذافي داخلياً. ويذكر التقرير أنه منذ عام ١٩٨١ « السنة الأولى لرئاسة

ريغان » اتهم القذافي بارسال « فرقة ضاربة » لاغتياله مع بعض المسؤولين الأميركيين الآخرين ومنذ ذلك الحين يعتبر نظام القذافي شوكة في جنب الادارة الأميركية الريغانية.

وقد أوضحت الأمور ومجرياتها أن لدى الرئيس ريغان السلطة لبدء عمليات سرية يعتبرها ضرورية « للأمن القومي ». وحسب القانون فإن لجان الكونغرس المختصة يجب أن يتم اعلامها بشكل كامل وفي الوقت المناسب. فإذا عارض الكونغرس العملية فإن العمل الوحيد هو قطع المصادر المالية كما حدث مع نيكاراغوا سابقاً وقيل في هذا الصدد : « ان البديل لمحاولة حقيقية للاطاحة بالقذافي، حسب المصادر والوثائق، ربما يكون دعماً شبه عسكري لمصر أو للجزائر البلدين الرئيسين اللّذَين يمكن أن يمارسا الضغط على ليبيا، مع انّه كانت لكل منهما تحفّظات جدية حول التعاون مع الولايات المتحدة في الماضي عندما تمت مناقشة اقتراحات عمليات مضادة للقذافي ».

وكشفت المصادر المطلعة أنه « قد تم إيقاف خطة سرية ضد القذافي من قبل نائب مدير المخابرات الأميركية جون ماكماهون على أساس أن المنفيين كانوا مجرد « كشافة » وضعفاء لدرجة تؤمن لهم حظاً كافياً للنجاح.

يجدر التنويه الى أن اسم الجزائر ذكر في النص الأصلي. بينما حقيقةً لم تشترك الجزائر ولم تفسح لنفسها أو لأحد المجال بالحديث عن مشاركتها في خطة للاطاحة بالرئيس القذافي).

وقد دعم كاسي هذا القرار في عدم التحرك للأمام بالعملية السرية لأن أياً من حلفاء واشنطون لم يقبل دعمها. رغم أن بعض المصادر أكدت أن القذافي يحرك المشاكل في جميع أنحاء العالم عبر استمرار التدخل في التشاد والسودان وتونس « في حينه » وهو يعمل لتنفيذ أهداف مشتركة مع دولة « متطرفة » حسب منطق المخابرات الأميركية مثل إيران، سوريا،

أثيوبيا، نيكاراغوا، وعبر استمرار الدعم لمجموعات في الفيليبين وكالدونيا الجديدة وباكستان وزائير ». وإنه أي القذافي يدعم المجموعات الارهابية أيضاً في بلدان مثل غواتيمالا، السلفادور، تشيلي، كولومبيا، جمهورية الدومينيكان، ولبنان، والعراق. اضافة الى ذلك تذكر المصادر الأميركية أن القذافي يقدم مساعدات مالية أيضاً للمعارضة السياسية أو للسياسيين اليساريين في كوستاريكا وسان لوسيان ودومينيكا. وأكدت المصادر أن القذافي « حاسبة سياسية حكيمة مبرمجة » وأنه سيبقى « خطراً » على المصالح الأميركية والغربية. وهكذا تثبت الادارة الأميركية استمرار حقدها على الحكم الجماهيري الأول في العالم بقيادة العقيد معمر القذافي. ونحن ككتاب وباحثين في أعمال وتخطيطات المخابرات المعادية للأمة وخاصة مخابرات العم سام (C.I.A.) نؤكد أن هذه المخابرات وربيبتها المخابرات الاسرائيلية تبقى بالمرصاد لأيةدولة تعتقد أنها تهدد مصالحها وأهدافها مثل الجماهيرية، لذلك نعيد ما سبق أن ذكرناه في مراسلات صحفية واعلامية سابقة بأن على الجماهيرية اليقظة ليلاً نهاراً وعلى المخابرات الليبية بالذات فتح العين على الوافدين الجدد الذين يفدون بأشكال مختلفة والمرور بالمراجعة والكشف تحت المجهر على الوافدين السابقين، خشية زرع العملاء بين الجماهير الليبية وتغذيتهم بالعمالة والمكر والخداع والأموال القذرة لغرض في نفس المخابرات المعادية. (اللهم اني قد بلغت. اللهم أشهد).

ردود فعل الدول الصديقة للجماهيرية

○ كانت ردود الفعل العفوية عن خطة ريغان ومخابراته للاطاحة بالعقيد معمر القذافي واسقاط حكمه الجماهيري، ادانة دولية وعربية للارهاب الأميركي كان أولها من دمشق قلب العروبة.



○ في دمشق أصدرت وزارة الخارجية السورية بياناً جاء فيه: «إن ما تسرب من أنباء وجود خطة أميركية سرية تستهدف زعزعة أمن واستقرار الجماهيرية يؤكد مجدداً النزعة الامبريالية العدوانية التي تنتجها الولايات المتحدة الأميركية ضد الشعب العربي عموماً والدول التقدمية بشكل خاص.
إننا في الوقت الذي ندين فيه هذه المحاولات الأميركية الشريرة والمعادية لمصالح شعوب العالم وحقها، نؤكد وقوفنا الحازم إلى جانب الجماهيرية وتضامننا التام مع الشعب العربي الليبي الشقيق في مواجهة المخططات الأمبريالية والصهيونيّة». وقد اتصل السيد الرئيس حافظ الأسد بأخيه العقيد معمر القذافي مؤكداً وقوف سوريا شعباً وحكومة إلى جانب الثورة الليبية.



○ وفي دمشق أيضاً بعثت جبهة الانقاذ الوطني الفلسطيني برئاسة الاستاذ خالد الفاهوم برقية إلى العقيد معمر القذافي استنكرت فيها المؤآمرة الأميركية.

وأعلنت جبهة الانقاذ وقوفها الى جانب الشعب العربي الليبي وثورته وانجازاته الحضارية العملاقة ضد زعيمة الارهاب الدولي وانتهاكاتها الصارخة لكافة القوانين والأعراف الدولية وأعمال القرصنة ضد الشعوب الآمنة.



○ وفي الكويت أعلنت الحكومة الكويتية برئاسة سمو الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح ــ ولي العهد ــ رئيس مجلس الوزراء، وقوفها ومساندتها وتضامنها مع الجماهيرية في مواجهة المخططات التآمرية الامبريالية التي تستهدف زعزعة أمنها واستقرارها.

وأكد سمو ولي العهد أثناء استقباله لأمير بعثة الجماهيرية لدى الكويت موقف الكويت الثابت في مساندة الشعب العربي الليبي في مواجهة استفزازات الحكومة الأميركية وفي تصديه لحماقاتها.

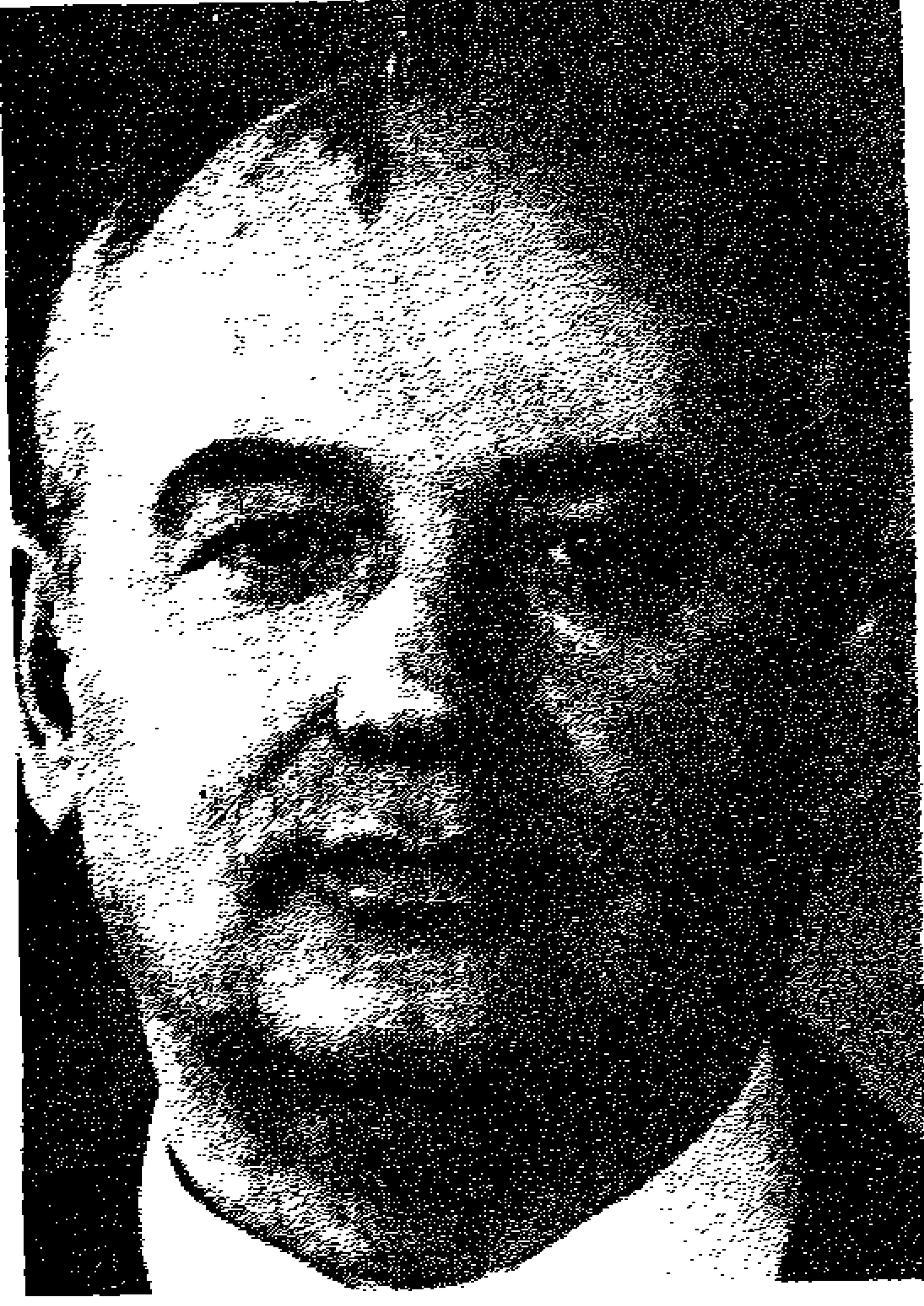
وأشاد سمو ولي العهد بالعلاقات بين الجماهيرية والكويت ووصفها بأنها ممتازة.



○ في الجزائر بلد المليون شهيد برئاسة الرئيس الشاذلي بن جديد اكدت الحكومة الجزائرية على التضامن المستمر مع الجماهيرية الليبية. ونددت وكالة الأنباء الجزائرية بالمؤآمرة المكشوفة من الولايات المتحدة الأميركية وقالت « إن الجزائر ظلت متضامنة دوماً مع ليبيا الشقيقة وصمودها أمام الاعتداءات التي تشن عليها من الخارج والتي يعتقد البعض

أنها يمكن أن تضرب انجازات الشعب الليبي ومكتسباته الوطنية ».

وهذه المبادرة الطيبة من الحكومة الجزائرية تدحض جميع الافتراءات التي أطلقتها المخابرات الأميركية عن اشتراك الجزائر بالخطة التي أعدتها لغزو ليبيا.

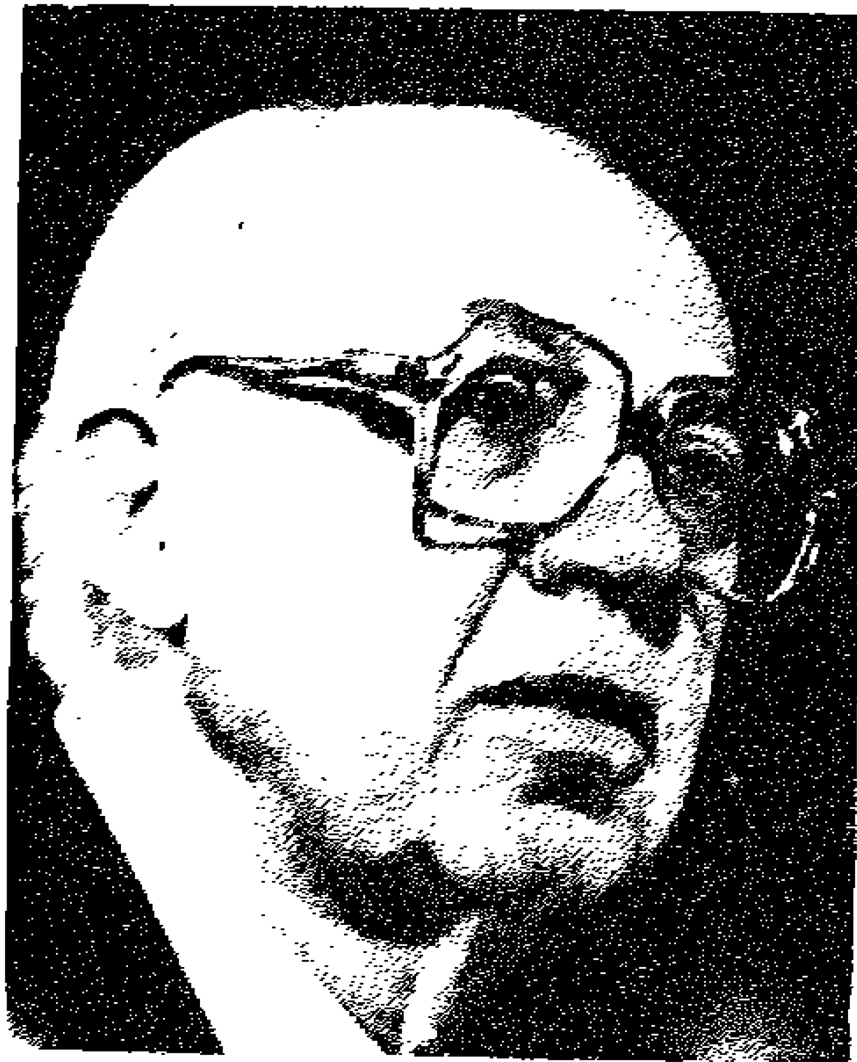


○ على الصعيد الدولي ذكرت وكالة « تاس » للأنباء وهي الوكالة الرسمية الناطقة بلسان الاتحاد السوفياتي « ان موافقة الرئيس ريغان للمخابرات الأميركية لتنفيذ عملية سرية ضد الجماهيرية هي مثال صارخ على الارهاب الأسمي الأميركي ضد الدول المستقلة ومنها الجماهيرية«.

واكدت تاس « ان الضغوط السياسية والعسكرية والاقتصادية ضد الجماهيرية ومحاولة زعزعة الوضع بداخلها إلى جانب محاولة ضرب نظامها الجماهيري، أصبحت منذ زمن بعيد أحد اتجاهات مخططات الادارة الأميركية بقيادة ريغان ومخابراته المركزية ».



هيج الاستراتيجية القديمة ؟



وليام كاسي، خطة جديدة للاغتيال ؟



شولتز وافق على خطة الاطاحة



Ohio St. Beats No. 1 Iowa; Proud Truth Wins Breeders' Cup—B1

The Washington Post

CIA Anti-Qaddafi Plan Backed

Reagan Authorizes Covert Operation to Undermine Libyan Regime

European Arms Pact Possible, Shultz Says

Weinberger Opposed U.S. Arms Proposal

U.S. Protests Moves On Kabul Embassy

فضيحة المخطط الارهابي صنع المخابرات الأميركية كما نشر في الواشنطون بوست ...

عمليّة غادرة من الدّاخل ضدّ الجماهيريّة كما تقرّر في واشنطون

○ في الساعة الثامنة من صباح الأحد ٦ أيار ــ مايو ــ عبرت الحدود التونسية الليبية مجموعة تضم ثلاثة أشخاص تم اعتقالهم فور تخطيهم الحدود. فتبين أن بحوزتهم كميات من الأسلحة والمتفجرات ووثائق بأهداف اقتصادية حيوية كانوا ينوون القيام بعمليات تخريب فيها.

كان أحد أفراد هذه المجموعة يحمل جواز سفر دبلوماسياً رقمه ٤٢٥٠ صادراً في الخرطوم بتاريخ ١٩٨٣/٤/٢٧ وقد ثبت دخوله من وإلى تونس في التواريخ التالية :

ــ دخول مطار تونس قرطاج في ٢٠ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٣.

ــ خروج من مطار تونس قرطاج في ٤ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٤.

وقد تكررت عملية الدخول من المطار نفسه ثلاث مرات فيما بعد في ٢٠ كانون الثاني ــ يناير و ٢٠ آذار ــ مارس و ٢ أيار ــ مايو، في حين لم يخرج من هذا المطار سوى مرتين : الأولى في ١٠ شباط ــ فبراير ــ والثانية في ٢٢ آذار ــ مارس ــ أما في المرة الثالثة فكان خروجه بشكل مغاير للقانون براً مع المجموعة المتسللة التي ألقي القبض عليها. وبعد القبض على هذه المجموعة بأقل من ٤٨ ساعة ألقي القبض أيضاً على ثلاثة مسلحين دخلوا الأراضي الليبية بدون تصاريح دخول

وكانوا يحملون بنادق قنص حديثة مع كاتم للصوت وذخائر أخرى. وكان التحقيق مع أفراد المجموعة الأولى القادمين من تونس كافياً لكشف المؤآمرة التي يتم الاعداد لها، إذ اعترف أحدهم عن مجموعة أخرى سبقتهم وهي مختبئة في إحدى العمارات في طرابلس بانتظار الاتصال معها للقيام بأعمال التخريب كما دربت على يد عناصر المخابرات الأميركية على الأراضي التونسية في حينه مع الأسف. وقد تحركت اللجان الثورية المسلحة لمداهمة مقر هذه المجموعة، غير أنها لم تستخدم القوة نظراً لوجود المجموعة المجرمة في مبنى سكني يشغله عدد كبير من السكان ومعظمهم من الأجانب. لذلك، وتحسباً لأية أضرار أو اصابات خاطئة يمكن أن تلحق بالسكان الأبرياء، فقد تم تكليف العضو الذي اعترف عن المجموعة بالاتصال بهم واعلامهم أن الخطة كشفت من قبل المخابرات الليبية، وأن عليهم تسليم أنفسهم بدون مقاومة. لكن تلك المجموعة الغادرة التي كانت تنتظر في الظلام لتنقض على الأبرياء لم ترضَ الاستسلام فأطلقت النار على زميلهم المفاوض كما بدأت باطلاق النار على المخابرات الليبية واللجان الشعبية التي كانت تحاصر المبنى وحولوا السكان الأبرياء إلى « رهائن » في أيديهم.

(المخابرات الأميركية تدرّب المعارضين لليبيا على طائرات ميغ سوفياتية)

ــ اكدت معلومات وثيقة أن مجموعة من الليبيين ممن يوصفون بالمعارضين لثورة الفاتح يتم تدريبهم في معسكرات خاصة في الولايات المتحدة الأميركية على طائرات سوفياتية الصنع مثل الأنواع المتوفرة في ليبيا. وقامت المخابرات الأميركية بتعديل وتجهيز هذه الطائرات بالشكل الليبي، لتتمكن من التسلل إلى الأجواء الليبية وضرب الأهداف الحيوية فيها. وقد نشر مؤخراً خبر سقوط واحتراق إحدى طائرات الميغ ٢١ السوفياتية بميدان التدريب باحدى القواعد الجوية الأميركية وفيها طيار أميركي وطيار ليبي متدرب وهذه الطائرة هي من بين الطائرات التي يتم التدريب عليها.



كان قرار اقتحام المبنى هو القرار الوحيد المتروك أمام المخابرات واللجان الثورية لكن موضوع المحافظة على أرواح السكان الذين أصبحوا رهائن أخرت تنفيذ هذا القرار بحيث أعطيت القوة المداهمة الوقت الكافي للقضاء على عدد من أفراد المجموعة والقبض على بعضهم، من دون أن يتعرض أي من السكان لأية إصابة. وبنهاية هذا الفصل الميداني الاجرامي الذي وقع في بناية بعيدة عن باب العزيزية أو أي مكان آخر من تلك التي قيل ان العقيد القذافي يقيم فيها (وقد شاهد الصحافيون الغربيون ومراسلو وكالات الأنباء بأنفسهم العمارة التي وقعت فيها المعركة القصيرة وتأكدوا من موقعها) ... بدأ الفصل الثاني من التحقيق لمعرفة الجهة التي كانت تقف وراء هذه المؤآمرة، والقوى الخارجية التي تساندها بالمال والسلاح والتدريب. وما إذا كان لها أية امدادات داخلية لتسهيل التسلل إلى داخل الأراضي الليبية.

وقد بدأت الحقائق تتكشف بسرعة نظراً لأن عناصر المجموعة، وقد فوجئوا بكشفهم ومداهمتهم، كانوا ما زالوا يحتفظون بالكثير من وثائقهم. ومن تلك الوثائق : ان المجموعة الأولى تنتمي إلى الاخوان المسلمين، وقد تم تجميع عناصر هذه المجموعة من المانيا الغربية (التي ينشط فيها تنظيم الاخوان المسلمين بتشجيع ومعرفة حكومة المانيا الغربية والولايات المتحدة وبريطانيا معاً)، وقد تم نقلهم الى السودان حيث جرى تدريبهم في معسكر أعد خصيصاً لهذا الغرض في منطقة « مندرة » وتولى عملية التدريب ضباط اميركيون وبريطانيون وسودانيون متعاطفين مع الاخوان المسلمين. أما الأسلحة والذخائر فقد حصل عليها أفراد المجموعة أثناء اقامتهم بعد التدريب في تونس تمهيداً للتسلل إلى الجماهيرية، من أحد ضباط المخابرات الأميركية الملحقين بالسفارة الأميركية هناك. وكانت الخطة تقضي طبقاً للتكليف الصادر عن المخابرات الأميركية والبريطانية بقيام أفراد المجموعة « باغتيال عدد من

أعضاء اللجان الثورية وامناء وأعضاء المؤتمرات الشعبية، وبعض الدبلوماسيين الأجانب وكذلك اغتيال بعض الأجانب العاملين في مجالات التنمية ».

كما كانت الخطة الجهنمية ضد الجماهيرية تقضي بتسميم مرافق مياه الشرب، وتدمير العديد من المنشآت الاقتصادية الحيوية كالمصانع الهامة والمزارع وأسواق الشعب الاشتراكية.

أما التمويل فقامت المخابرات الأميركية بتفويض من الادراة الريغانية بتغطية القسم الأكبر منه عن طريق حساب خاص أودع في مصرف « تكساس أميركان ».

على هذا المستوى المحدود كانت الحادثة بنفسها وإن كانت في أبعادها أكبر بكثير لكونها تمثل مؤشراً خطيراً على الاسلوب الذي باتت المخابرات الأميركية وحليفاتها تعتمده في مواجهتها لثورة الفاتح وقائدها. لذلك فإن الرد الذي صدر عن جماهير هذه الثورة كان اكثر شمولاً من

(المخابرات الأميركية تدرّس اللغة العربية باللهجة الليبية لعملائها)

« بدأت مؤسسة (C.A.C.I) الأميركية المتخصصة في شؤون الترجمة العالمية والتكنولوجية بوضع منهاج دراسي خاص لتعليم اللغة العربية باللهجة الليبية.

يشترك في المنهاج عدد من الخبراء والفنيين الأميركيين والعرب، ويستعان ببعض المتخصصين من رجال الاعلام والدبلوماسيين الذين سبق لهم أن خدموا في عواصم الشرق الأوسط العربية وخصوصاً ليبيا. كما يستعان بعدد من « اللاجئين السياسيين » الذين يتعاونون مع المخابرات الأميركية. والمشروع ينفذ بسرية كاملة وقد رصدت له ميزانية كبيرة منفصلة عن ميزانية المخابرات الأميركية لتحسين الالمام باللغات الأجنبية بين طواقمها.

يعد هذا المنهاج « لتعليم اللغة العربية باللهجة الليبية » مؤشراً الى تكثيف النشاطات الأميركية في مجالات التجسس ضد الجماهيرية الليبية بدءاً بمحاولة التغلغل في أوساط الليبيين في الخارج.

الحادثة نفسها. ففي حين تكفلت القوى الثورية بسرعة قياسية بالقبض أو تصفية كل من كانت لهم، بشكل أو بآخر، علاقة بالمجموعة الارهابية، فإن هذه الجماهير خرجت الى المواجهة مع العدو الرئيسي : الولايات المتحدة الأميركية، والمتحالفين معها. لأن الحادثة انتهت بأسرع ما تصور المخططون، ولم تتخذ طابع «« شرارة انقلاب » أو « حركة تمرد » أو « عصيان مسلح » أو غير ذلك من العبارات التي توصف بها أمثال هذه الحادثة. فقد سقط المتآمرون إما قتلى أو أسرى لدى قوى الثورة، ليدلوا باعترافات كاملة مما أتاح القبض على جميع أفراد القلة الأخرى المتواطئة معهم لينالوا عقابهم عما اقترفت أيديهم من أثم بحق الشعب العربي الليبي.

المخابرات البريطانيّة
تشترك بالتآمر ضدّ الجماهيريّة



○ علمت المخابرات الأميركية بطرقها الخاصة ومن عملائها بأن هناك « تخطيطاً — وإيعازاً » للقيام بمظاهرة عنيفة ضد مقر المكتب الشعبي للجماهيرية الليبية (السفارة الليبية) في لندن. كما اطلعت وحسب ادعائها على نص برقية موجهة من طرابلس إلى المكتب الشعبي بلندن بطريقة (التنصت) فقامت هذه المخابرات حسب العادة والاتفاق بتبادل مثل هذه المعلومات الهامة مع المخابرات البريطانية بارسال برقية سرية الى وزارة الخارجية الأميركية ومنها إلى السفارة الأميركية في لندن، ومن هذه السفارة إلى الادارة المسؤولة في وزارة الخارجية البريطانية والمخابرات البريطانية.

مضمون هذه البرقية يفضح معرفة المخابرات الأميركية « مسبقاً »، وقبل ٢٤ ساعة بأمر المظاهرة التي نظمت ضد المكتب الشعبي للجماهيرية الليبية في لندن. والبرقية تشير إلى أن ثمة حادثة من نوع عنيف، ستقع أثناء مظاهرة تنظمها عناصر « مناهضة لليبيا » أمام سفارتها في لندن. وتطلب البرقية من الجهات الأميركية الرسمية التي وجهت إليها، أن تطلب تعاون السلطات البريطانية مع المخابرات الأميركية لتحديد خط سير الأحداث التي ستلي المظاهرة والاطلاع عليها. وعلم أن انتقال البرقية بين جميع هذه الجهات من واشنطون الى لندن والعكس لم يستغرق اكثر من ساعة واحدة فقط، فالتعاون بين أجهزة المخابرات الأميركية والبريطانية يجري على أساس خطوط مفتوحة على مدى ٢٤ ساعة باليوم وتستخدم أحدث وسائل الاتصال السرية بالعالم. وفي واشنطون في الوقت نفسه الذي صدرت فيه برقية المخابرات الأميركية، صدرت أوامر من البنتاغون « وزارة الدفاع الأميركية » إلى حاملة الطائرات الأميركية (ساراتوغا) ومجموعة السفن المساعدة لها، للابحار باتجاه خليج سرت الليبي وهو الاجراء المعتاد نفسه الذي تلجأ إليه حكومة ريغان في بداية كل أزمة وحسب تقديرها للتحرش بليبيا. وكان ذلك بحد ذاته تأكيداً غير مباشر، بأن واشنطون تستعد لاحداث أزمة بينها وبين طرابلس. وقام مكتب وزير الدفاع الأميركي « بعد لحظات من تحريك حاملة الطائرات باتجاه ليبيا » بتسليم جون ماكويكي المراسل المقيم في البنتاغون لمحطة تلفزيون (آي.بي.سي.) معلومات لاذاعتها في نشرة الثلاثاء المسائية وتفيد هذه المعلومات أن المخابرات الدفاعية (نفس المخابرات الأميركية) وإن تعددت الأسماء والفروع، التقطت برقية هامة صادرة من طرابلس، إلى المكتب الشعبي للجماهيرية الليبية في لندن (قبل المظاهرة) تحتوي على أمر رسمي باستخدام القوة، لمواجهة أية مظاهر تنظم ضد المكتب أو تهاجمه (مراجعة صفحة ٥٠٥ من الجزء الثالث من هذه الموسوعة).

وعلى الرغم من أن المخابرات الأميركية بتسريبها هذا النبأ، قد قدمت تضحية بأحد أهم أسرارها (وهو أنها تراقب المراسلات والبرقيات الدبلوماسية للدول، وحتى تلك المتجهة إلى عواصم دول حليفة لها) إلا أن « التضحية » الظاهرة « كانت عملاً مقصوداً ». والقصد من ورائه هو التمويه على برقية المخابرات التي تحدثت عن عملية لندن قبل وقوعها بـ ٢٤ ساعة.

في واشنطون أيضاً وقبل ٢٤ ساعة من وقوع مظاهرة لندن ضد المكتب الشعبي الليبي، نظم مركز الأمن الدولي، الوثيق الصلة بالحكومة الأميركية والذي يرأسه أحد مستشاري البنتاغون، ما أسماه بـ « مؤتمر مائدة مستديرة » ومؤتمر صحفي يعقد في بناية « هايبرن » وهو أحد المباني الملحقة بالكونغرس الأميركي وتقع فيها مكاتب عدد كبير من لجان مجلس النواب، ومنها لجنة القوات المسلحة، ولجنة الشؤون الخارجية. والمثير في هذا المؤتمر أنه دُعي إليه على عجل وبصورة لم يسبق لها مثيل، وقد أُعطيَ المؤتمر عنوان « تهديد القذافي ». ونحن نعلم أن أي مؤتمر من هذه المؤتمرات توجه إليه الدعوات قبل شهر، وأحياناً اكثر. ولكن المركز عمد إلى توجيه الدعوات بالاتصال هاتفياً بالصحافيين، وللتأكيد أرسلت دعوات كتابية إلى منازلهم وسلمت إليهم باليد، لأنه لم يكن من الممكن أن تصلهم بالبريد قبل موعد المؤتمر. وعندما وقعت حادثة لندن، كان السؤال عن سبب العجلة لعقد هذا المؤتمر عن تهديد « القذافي » قد وجد اجابته لدى الصحافيين الذين فاجأتهم الطريقة التي نظم بها. وكانت قائمة المشتركين في هذا المؤتمر مدعاة لدهشة الكثيرين، فعندما يدعو أحد المراكز إلى مؤتمر مائدة مستديرة[1] فإن المشتركين عادة يكونون ممثلين لآراء متباينة فيما يتعلق

---

(١) المائدة المستديرة تعبير اصطلاحي يستخدم في المجال السياسي بمعنى المفاوضات التي تجري بين الأطراف المعنية على مستوى متكافئ أي دون أن يكون لأحد =

بالموضوع المطروح للمناقشة وإلا فهي ليست مناقشة، وإنما عملية تلقين.
والذين اشتركوا في مؤتمر المائدة المستديرة لمركز الأمن الدولي والذين عبّروا عن آراء مختلفة هم :

ــ أولاً : رئيس المركز جوزف شوربا، الذي كان قبل ذلك « كبير محللي المخابرات الأميركية لشؤون الشرق الأوسط. كما كان مستشاراً للشؤون الاستراتيجية والشرق الأوسط في حملة ريغان الانتخابية، وقبلها كان استاذاً لدراسات الشرق الأوسط في جامعة السلاح الجوي الأميركي. وهو يهودي أميركي يعدّ واحداً من أوثق الأميركيين « علاقة باسرائيل » والمخابرات الاسرائيلية بالذات وأشدّهم تطرفاً ضد العرب ». وللدلالة والتأكيد على تطرفه أنه استقال من وظيفته في البنتاغون بسبب اعتدال حكومة ريغان في سياستها تجاه العرب « حسب زعمه » وعدم تقديمها التأييد الكافي لاسرائيل. وقد وصف سياسة حكومة ريغان في الشرق الأوسط، بأنها سياسة انهزامية، لأنها لا تعتمد على اسرائيل بالقدر

= الأطراف ما يميّزه عن غيره، ويبرز هذا المعنى بصفة خاصة في حالة اجراء مباحثات بين دولة كبرى وصغرى أو بين دولة حامية ومحميّة أو مع دولة تمثلها عدة أحزاب متصارعة. من أمثلة مفاوضات المائدة المستديرة المؤتمر الذي عقد في لندن خلال شهر اكتوبر ١٩٣٠ برئاسة ماكدونالد رئيس الوزراء واشترك فيه ممثلو الأحزاب والطوائف الهندية لبحث مستقبل الهند، ثم مؤتمر المائدة المستديرة الذي عقد كذلك في لندن ١٩٣١ واشترك فيه غاندي ومحمد علي جناح الذي أصر أن يتضمن الدستور المقترح كفالة حقوق المسلمين. ومن أمثلة مفاوضات المائدة المستديرة المؤتمر الذي عقد في لاهاي في أغسطس ١٩٤٩ بين الحكومة الهولندية والوطنيين الأندونيسيين برئاسة سوكارنو وانتهى باعلان استقلال أندونيسيا، ومن ذلك مؤتمر المائدة المستديرة الذي عقد في بروكسل عام ١٩٦٠ بين الحكومة البلجيكية وزعماء الكونغو. وانتهى أيضاً باعلان استقلال الكونغو، اشتق اسم المائدة المستديرة من حدث تاريخي أو اسطوري عن الملك الانجليزي آرثر الذي أعدّ « مائدة مستديرة » جلس حولها مائة من الفرسان الذين يمثلون زعماء المملكة دون أن يكون لواحد منهم ما يميّزه عن غيره

الكافي. (**المؤلف:** هذه منتهى الوقاحة منه لأن الجميع يعرفون ما تقدمه اميركا للكيان الصهيوني وأبسط عون يمكن ذكره في هذا المجال هو الفيتو الأميركي الجاهز دوماً لخدمة المصالح الاسرائيلية).

ـــ ثانياً : رئيس تجمع المحافظين هاورد فيليبس (تجمع حزبي وثيق الصلة بمجمرعة ريغان التي كانت تحكم) وهو بدوره من العاملين في ميادين المخابرات ويملك مؤسسة خاصة للاستشارات لشؤون المخابرات والأمن تصدر عنها نشرة تحمل اسم « قضايا واستراتيجية ».

ـــ ثالثاً : نائب الأدميرال آرثر غرالا، وهو متقاعد، وكان قد شغل قبل تقاعده مناصب قائد قيادة الجسر الجوي والبحري لاسرائيل أيام محنتها، وقائد قوة جنوب الأطلسي، وقائد اسطول المدمرات الأميركي الثاني، وقائد الاسطول السادس الأميركي في البحر الأبيض المتوسط، كما كان رئيساً لمجموعة الدراسات الخاصة، التابعة لهيئة رئاسة الأركان الأميركية.

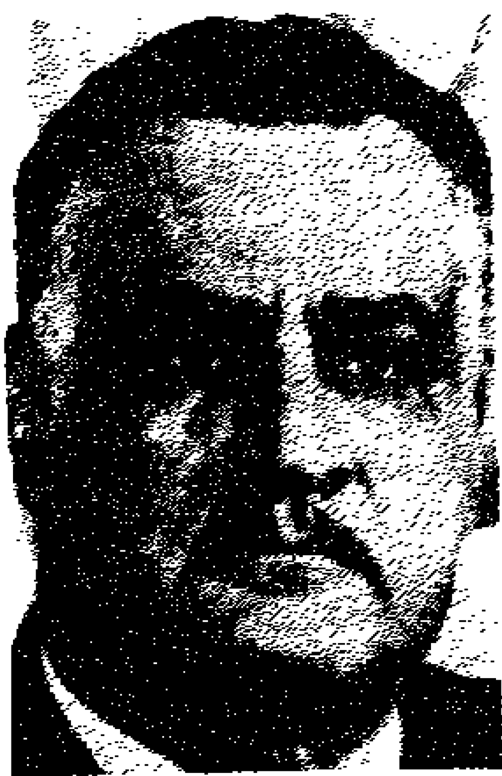
ـــ رابعاً : نائب رئيس مركز الأمن الدولي وليم مازوكو وهو أيضاً ممن خدموا في مناصب المخابرات الأميركية في نحو ٣٥ دولة في أوروبا وأميركا الجنوبية وأفريقيا وآسيا، وكان آخر مناصبه « عضو مجلس السياسة الاقتصادية الدولية التابع للبيت الأبيض ».

ـــ خامساً : نائب رئيس مركز الأمن أيضاً وهو مساعد لجوزف شوربا، ويعتبر المؤلف الحقيقي لكتابات شوربا السياسية والاستراتيجية المختلفة، وهو أيضاً من العناصر المحافظة الموالية لاسرائيل، وتعبّر كتاباته عن عداء مرير وصبغة عنصرية ضد العرب.

وقد تركزت دعاوى المشاركين في هذا المؤتمر وآراؤهم كما تحدد في الدعوة إليه مقدماً على « طبيعة ومدى تهديد القذافي والخيارات المتاحة للولايات المتحدة لمواجهته ». وكما علم فإن مركز الأمن الدولي الأميركي، كان قد شرع باصدار نشرة شهرية خاصة عن ليبيا، وهو اجراء

لم يسبق له مثيل، بتركيز الجهد الدعائي لمركز يضم عشرات المحللين والاستراتيجيين العسكريين والمدنيين، على دولة واحدة. وقد كان واضحاً أن هدف المؤتمر، هو اشعال الجو المحيط بحادثة لندن، على الرغم من أنه قد دعي إليه قبلها بـ ٢٤ ساعة، وقد عمل منظموه على أن يعقد داخل الكونغرس، وأن تدعى إليه الصحافة الأميركية والأجنبية، وان لم يوفق في ذلك لأن الذين تمكنوا من تلبية الدعوة من الصحافيين لم يتجاوز عددهم العشرة أفراد من مائتي مدعو. وينبغي لنا أن « نقارن » هذا العدد مثلاً بعدد الصحافيين الذين حضروا قبل ذلك المؤتمر بأيام، مؤتمراً صحافياً دعا إليه في واشنطون « لويس فرقان » زعيم المسلمين السود، حيث حضره ٧٠٠ من الصحافيين.

وقد وزعت على العشرة الحاضرين من الصحافيين وبعض المرتزقة الذين حضروا بايعاز من المخابرات الأميركية خلال المؤتمر، مجموعة من الأوراق والنشرات، كان من الواضح أنها معدة قبل وقوع حادثة لندن، منها مقتطفات من نصوص برقيات وكالة أنباء الجماهيرية الليبية، حول عدد من الحوادث والتصرفات البريطانية، تجاه المواطنين الليبيين، وموقف الجماهيرية منها. كما كان من بين الأوراق تلخيص لمؤتمر المائدة المستديرة الذي مرّ ذكره « قبل أن يبدأ » بالاضافة إلى نسخ من النشرة الجديدة التي يصدرها المركز، وعدد منها يحمل عنوان « حرب القذافي على الولايات المتحدة » والعدد الثاني كان بعنوان « حلم القذافي أن يصبح امبراطوراً » وفي مجموع ما ردّده المشتركون وما احتوته هذه الأوراق لم يخرج عن « الاتهامات الجزافية ضد ليبيا » وترديد الأكاذيب القديمة عن سياسات ليبيا وأهدافها، التي أدعو أنها ترمي إلى إعادة ما



أسموه بـ « الامبريالية المصرية » التي كان يعمل لاقامتها الرئيس الراحل جمال عبد الناصر. ويظهر هنا جلياً أن المخابرات الأميركية والادارة الأميركية في كل زمان لا تزال تخشى الأعمال العظيمة التي قدمها الرئيس الراحل عبد الناصر للأمة العربية رغم مضي هذه السنين الطويلة على رحيله عنا وتبقى الامبريالية تحسب الحسابات « لطيفة » من وراء السحب وهذه عظمة عبد الناصر رحمه الله.

وقد ردّد المشاركون الخمسة « الآراء نفسها » دون أي تباين ولو تفصيلي. وفي النهاية قرأ رئيس مركز الأمن الدولي الأميركي « مجموعة توصيات صادرة حسب قوله من مجموعة المشاركين » أهمها :

ــ دعوة الرئيس الأميركي والكونغرس والرأي العام إلى الادراك أن حكومة القذافي « تشكل خطراً » على الاستقرار الدولي، ينبغي مواجهته عن طريق دعم ايجابي لليبيين ليقفوا مستعدين للحلول محل القذافي.

ــ منع ليبيا من أن تصبح قاعدة سوفياتية متقدمة على البحر الأبيض المتوسط.

ــ ضرورة الضغط على دول أوروبا الغربية، لكي تعترف بخطر القذافي كتهديد لأمنها، ولكي تتخذ اجراءآت قوية ضد ليبيا، باعتبارها تهديداً لأمن حلف شمال الأطلسي، والأمن الأميركي، في جميع أنحاء العالم، وتهديداً لخطوط المواصلات الأطلسية ولمقدرة الغرب على العمل في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

ــ ممارسة الضغط الاقتصادي على ليبيا، باعتبار أن ذلك من أحسن الوسائل فعالية لكسر شوكتها « حسب زعمهم ».

ــ مطالبة الدول الأوروبية باتخاذ اجراءآت مقاطعة ضد النفط الليبي كتلك التي اتخذتها حكومة ريغان من قبل، وهي إجراءآت لم تحقق التأثير المطلوب لها، بسبب عدم مشاركة الدول الأوروبية فيها في حينه.

○ وهكذا فإن هذا المؤتمر قد فشل في احداث الضجة التي كان يرمي اليها المخططون له ولكنه لم يفشل قطعاً في تقديم دليل اضافي على أن السلطات الأميركية، وبعض الهيئات المساعدة التابعة لها، كانت تتهيأ لحادثة لندن قبل وقوعها، أي أنها شاركت في تفجيرها وحضّرت لاستغلالها قبل أن تحدث. ولكي يتصل خيط الأحداث، فإن الحكومة الأميركية أعلنت على لسان المتحدث الرسمي باسم البيت الأبيض، لاري سبيكس، ثم بعد ساعات على لسان المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية، جون هيوز، أن الولايات المتحدة ستبحث في القيام بأعمال عسكرية ضد بلدان خطرة مثل ليبيا، إذا توفرت لديها معلومات كافية عن تهديد ارهابي وشيك. وعقد وزير الخارجية جورج شولتز مؤتمره الصحافي الذي فهم رسمياً انه يتعلق برحلة ريغان إلى الصين ولكنه استغله لتوجيه تهديدات مماثلة حيث قال « انه من الضروري أن نتخذ كل الاجراءات الدفاعية التي نستطيع القيام بها، ولكنني لا اعتقد أن الوضع الدفاعي البحت كاف ».، ومن هذه التصريحات الرسمية الأميركية وعلى هذا المستوى، بدأت تتضح حقيقة وجود علاقة أخطر بين الولايات المتحدة وحادثة لندن.

إن تصريحات كبار المسؤولين الأميركيين بمن فيهم وزير الخارجية شولتز، هي نفسها التي كشفت علاقة حادثة لندن، بصدور القرار الجمهوري الرئاسي رقم ١٣٨ بشأن الأمن القومي (يرجى مراجعة الصفحة ٩٩ من الجزء الثالث من هذه الكتب المسلسلة لمعرفة تفصيل هذا القرار الرئاسي الأميركي). وهذا القرار هو الذي أعطت فيه الحكومة الأميركية لنفسها حق شن هجوم عسكري على أيّ بلد في العالم « بحجة مواجهة الأرهاب أو ما سموه بالارهاب المعاكس ».

لقد صدر هذا القرار الرئاسي يوم ٣ نيسان ابريل ـــ ١٩٨٤ أي قبل اسبوعين فقط من حادثة لندن، ولا يمكن أن يخطئ في ادراك وجود صلة

ما، بين القرار الأميركي وبين اشعال الجو العام العدائي ضد ليبيا في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية بالذات، إلّا من تفوته ملاحظة تكرار اسم ليبيا، في كل المرات التي تعرّض فيها الاعلام الأميركي، والمسؤولون الأميركيون، للقرار الجمهوري رقم ١٣٨، وقبل أن تقع حادثة ميدان سان جيمس، في العاصمة البريطانية.

وعلى أي حال فإن لاري سبكس الناطق الرسمي الرئاسي أكّد فيما يعتبر معلومة غير قابلة للنشر: أن حادثة لندن هي أول تطوّر من نوعه، يجعل الحكومة الأميركية تفكّر بوضع القرار الرئاسي ١٣٨، موضع التنفيذ. غير أن ثمة خلافات عميقة وحادة ظهرت بين الرئيس ريغان وحكومته حول تفصيلات تتعلق بتنفيذ هذا القرار، وخطورته، وردود الفعل المحتملة له، داخل الولايات المتحدة وخارجها. خصوصاً بعدما طالت التهديدات الأميركية الرسمية كل من المانيا الشرقية وبلغاريا وتشيكوسلوفاكيا والمجر ورومانيا. وذكرت مصادر موثوق بها في البنتاغون، أن الخلاف في حكومة ريغن، فيما يتعلق بتفسير وتنفيذ القرار الرئاسي يصل إلى حد يمكن القول معه أن وجود القرار لا ينفي أن الحكومة الأميركية بعيدة كثيراً من أن تكون لها سياسة فعلية ممكنة التنفيذ في هذا المجال. والصورة التي ترسمها تصريحات مسؤوليين أميركيين عن هذا الخلاف، تكرر الصورة نفسها، التي كانت منعكسة إبان أزمة وجود المارينز في لبنان، فإن وزير الدفاع الأميركي الأسبق كاسبار واينبرغر كان يقف في طرف، ووزير الخارجية شولتز يقف في طرف آخر: فشولتز يؤيد انتهاج سياسة عدوانية جسورة لتطبيق التوجيه الرئاسي المتعلق بمكافحة الارهاب، ويؤيد البدء فوراً بالقيام بأعمال عسكرية ضد عدد من الأهداف، وعند أول حادثة تعد مبرراً للتحرك لاستخدام الفرق العسكرية الخاصة لتوجيه ضربات وقائية، أو اجهاضية، في أي مكان ما من العالم.

ويرى شولتز ومؤيدوه، أنه إذا ترددت الولايات المتحدة، في تنفيذ سياستها، بعد أن أصبحت معلنة بفعل هذا القرار فإنها ستفقد مصداقيتها تماماً لدى حلفائها وخصومها على السواء. أما وينبرغر وزير الدفاع ووفقاً لما قالته مصادر البنتاغون، فإنه كان يتحفظ كثيراً على هذا التفكير، ويرى الاحجام عن الاندفاع في تنفيذ هذه السياسة، لأن هيئة رئاسة الأركان الأميركية ترى أن الحالة الراهنة للمخابرات الأميركية لا تبعث على الثقة في قدرتها على تزويد القوات المسلحة الأميركية «بتقديرات سليمة» ودقيقة عن أهداف يبعد بعضها عن الولايات المتحدة بما يوازي نصف قطر الكرة الأرضية. وتقول بعض المصادر، أن القوات الأميركية لم تستطع أن تتخلص حتى الآن من العقدة التي سببها لها فشل عملية تخليص الرهائن الأميركيين في إيران، وتخشى أن تتعرض لفشل مماثل، في أية عملية تقوم بها خاصة وأن ذلك أصبح متوقعاً لدى كثير من الدول. وترى غالبية جنرالات البنتاغون الاكتفاء بما هو متبع دائماً، وهو قيام قوات اميركية بشكل سري، بمساعدة الحكومات الصديقة، بمهاجمة جماعات معارضة لها. وهو أمر لم يكشف عن حدوثه حتى الآن، أي أن سره لم يتسرب لأحد حتى بالرغم من وقوع قتلى وجرحى بين القوات الأميركية في اكثر من واحدة من هذه العمليات السرية، وبطبيعة الحال لا يزال أمر هذه العمليات سراً، وأمر اشتراك القوات الأميركية في عمليات أمنية داخل بلادها. على أن هذه التصريحات عن الخلاف داخل حكومة ريغان بين العسكريين الذي يلعبون دور الحمائم، والدبلوماسيين، الذين يلعبون دور الصقور، لا تنفي، بل تؤكد أن حكومة ريغان بحثت القيام بعمل عسكري، كنتيجة سريعة لحادثة لندن. وبالإضافة إلى الخلاف، الذي يقسم موقف الحكومة الريغانيّة، فإن بين التفصيلات التي أثيرت في المناقشات، أنه في حالة ليبيا بالذات، ليس من قوّة داخليّة ليبيّة يمكن الاعتماد عليها سواء من ناحية المخابرات أو المساندة لقوة مهاجمة. وتعتبر هذه مشكلة بالغة التعقيد، في مواجهة أي تخطيط أو تنفيذ لعملية

هجومية أميركية ضد ليبيا، مهما كانت محدودة، ولهذا فإن الحكومة الأميركية كانت مشغولة في ضوء حادثة لندن، بالبحث عن حل لغياب العنصر المساند ضد الجماهيرية، وتركز بحثها على هذا العنصر بالتنسيق مع عدد من المخابرات الأوروبية، بالاضافة إلى بعض دول الشرق أوسطية وخاصة مصر. لهذا فإن سياسة حكومة واشنطون ومخابراتها بقيت حائرة بين البحث عن وسائل للضغط الاقتصادي، وطريقة للتدخل العسكري والمخابراتي ضد ليبيا، في غياب قوة مساندة داخلية. وهذه الحيرة ستطول باعترافهم بعدم وجود أي ليبي يرضى أن يكون[1] معارضاً أو يرضى التعاون معهم ضد بلده لكن هذا الوقت الحائر ستشغله حكومة واشنطون ومخابراتها بأعنف الحملات الدعائية المستمرة ضد الجماهيرية الليبية وثورتها وضد العقيد معمر القذافي وذلك جنباً إلى جنب مع استمرار مراقبة المخابرات الأميركية بالذات لجميع التطورات في الجماهيرية على مدى الـ ٢٤ ساعة في الـ ٢٤ ساعة. ويفيد ما ذكرناه ضمن هذا البحث وهذا الموضوع السياسي التنبيهي : ان على الجماهيرية اليقظة الدائمة، وعلى المخابرات الليبية السهر والاستعداد الدائم للطوارئ ؟ ...

(١)وكنا قد ذكرنا تفاصيل سابقة عن الخطط العسكرية لمهاجمة ليبيا كما ترجمناها في حينه وهي مسجلة في الصفحات من ٨٧ إلى ٩١ من الجزء السابق « الجزء الثالث » من هذه السلسلة من كتب المخابرات والعالم لمن يهمه ربط المواضيع مع بعضها والاطلاع.

إحباط عمليّة تجسُّس

ضدّ

الجماهيريّة

!

المخابرات الاسرائيليّة تستخدم الطائرات المدنيّة للتجسّس على الجماهيريّة

من المعروف دولياً عن المخابرات الاسرائيلية أنها لا تترك وسيلة من الوسائل غير الشرعية واللامعقولة إلا وتستغلها للتجسس على الدول العربية حتى وصل بها الأمر للتشبّه بالمخابرات المركزية الأميركية (الأم). فلطالما أسست المخابرات الأميركية شركات طيران وهمية باسمها وافتتحت مكاتب تجارية وشركات وهمية لصالحها ومولتها من أموالها فأخذت المخابرات الاسرائيلية تقلدها ...

المليونير الاسرائيلي « شول آيزنبرغ » من مواليد ميونيخ ١٩٢٦ بألمانيا الغربية. نشأ فيها حتى أيام هتلر زعيم الحزب النازي الذي أمر بمطاردة اليهود لثبوت أذاهم وتآمرهم. فسافر شول إلى اليابان هرباً من بطش هتلر حين قام بالايعاز إلى الجنرال آيخن بحرق جميع اليهود. وفي اليابان تزوج ابنة أحد الرسامين النمساويين واستغل الحرب العالمية الثانية فقام بشراء وتصدير الفائض من الأسلحة. فكبرت تجارته وأصابه الثراء والرخاء فاشترى العديد من الفيلات في طوكيو ولندن وزوريخ وفي ضاحية (سافيئون) في تل أبيب. كبرت بناته من زوجته النمساوية فزوجهم الى رجال أعمال اسرائيليين. أما ولده أورين فهو يقطن في الطابق الثاني من عمارة يملكها والده شول في أرقى أحياء تل أبيب. وبصورة

عامة فإن عائلة آيزنبرغ تكره الأضواء وتتهرب من المقابلات الصحفية والصحفيين لتضمن عدم نشر أسرارها على القراء.

ابتداء التجسس على الجماهيرية الليبية

○ كان آيزنبرغ يتعامل بصورة رسمية مع المخابرات الاسرائيلية « الموساد » ولمّا كانت هذه المخابرات بحاجة دائمة لمعلومات عن الجماهيرية الليبية جرى التنسيق معه لايجاد الطريقة المناسبة للتجسس على ليبيا مهما كانت التكاليف

وبما أن ليبيا تسمح كسائر دول العالم للطائرات المدنية بالهبوط في مطاراتها لتبادل الركاب والتزوّد بالوقود. وكانت شركة خطوط أوغندا للطيران من جملة هذه الشركات حيث تهبط طائراتها الأوغندية في مطار بنغازي الدولي. وكان المليونير الاسرائيلي آيزنبرغ قد باع هذه الشركة طائرتين معدلتين من طراز بوينغ ٧٠٧. وكان للمخابرات الاسرائيلية اليد الطولى في هذه العملية لأن الطائرتين قد أضيفت إليهما أجهزة مخابرات حديثة للتنصت اللاسلكي والتقاط المخابرات الدولية والمحلية أي التقاط مخابرات ليبية محلية أثناء بقاء أيّ من الطائرتين في مطار بنغازي. وفعلاً بدأت نتائج هذه العمليات الجاسوسية تظهر للمخابرات الليبية حيث ثبت أن هذه المعلومات التي وصلت للمخابرات الاسرائيلية بهذه الطريقة معروفة لديها. وحين بحثت المخابرات الليبية بما لديها من خبراء مختصين وأجهزة تقنية حديثة مضادة لأية عمليات تجسس، ثبت لديها أن سبب انتقال هذه المعلومات للمخابرات الاسرائيلية هو أن الطائرات الأوغندية وغيرها من الطائرات المدنية التي تتعاون مع المخابرات الاسرائيلية تسجل وتتنصت على اجهزة المخابرات السلكية واللاسلكية الليبية. وحتى التلفون العادي للدوائر الرسمية الليبية كانت تلتقط منها المكالمات حيناً ويجري التشويش عليها حيناً آخر. فقامت المخابرات

الليبية بالايعاز إلى كافة المراكز الهامة والقطاعات العسكرية المتواجدة حول مطار بنغازي الدولي لبث معلومات محددة وخطيرة. بنفس الوقت جرى ترتيبها في مقر المخابرات الليبية، وما هي إلّا ساعات حتى ظهرت نتيجة هذه المعلومات المغلوطة في اسرائيل (اذاعة وصحف)، ومن هذه المعلومات على سبيل المثال أن الجماهيرية تنشئ عشرات المعسكرات الهامة لتدريب الفدائيين من جميع المنظمات كما أذيعت معلومات بأن الجماهيرية حصلت على عقد دولي لبناء ثلاث مفاعلات نووية حيث ستتمكن الجماهيرية من انتاج القنابل النووية « وليس الذرية ». ويقول الخبر أيضاً أن الجماهيرية سوف تتمكن من تزويد الدول العربية الشقيقة بهذه القنابل أيضاً.

بعد انقضاء بعض الوقت على هذه الخدعة الليبية للمخابرات الاسرائيلية شعرت هذه المخابرات بخيبة الأمل لوقوعها بهذه الفخ الاستخباري الليبي وبنفس الوقت منعت الطائرات الأوغندية « في حينه » من الهبوط في مطار بنغازي.

هذا من جهة التجسس الاسرائيلي على الجماهيرية. أما العميل الاسرائيلي آيزنبرغ فقد تحسنت أحواله كثيراً وأصبح يملك نحواً من ٥٠ شركة تتعاطى الأعمال التجارية والبيع والشراء. ومن هذه الشركات شركة (أتاسكو) للطائرات والخدمات التجارية وهذه الشركة هي التي باعت بالأصل طائرات التجسس إلى أوغندا. وقد تم دمج هذه الشركة عام ١٩٧٩ مع هيئة صناعة الطائرات في اسرائيل (هيئة متفرعة من وزارة الدفاع الاسرائيلية) مهمتها صناعة الطائرات الحربية والصواريخ (هذه الهيئة تسرق التصاميم لأية طائرة أو صاروخ أوروبي وتصنع مثيله في اسرائيل أو تعدّله)[1]. وكان الرأسمال الذي شارك به آيزنبرغ هو مبلغ

---

(١) للتأكد من عملية سرقة صناعة الطائرات الاسرائيلية لتصاميم الطائرات الغربية يرجى مراجعة الصفحات من (٤٤٦ إلى ٤٥٣) من كتاب (ملف الثمانينات عن حرب المخابرات)

« ٥٠٠,٠٠٠ دولار » نقداً. واستمر الحظ بجانبه حيث حصلت بعض الفضائح والرشاوى عقب حرب يوم الغفران ١٩٧٣ فاشترى المشروع بكامله من وزارة الدفاع الاسرائيلية وباشراف المخابرات الاسرائيلية هذه المرة وقد تعهد باستمرار التعاون مع متطلبات المخابرات الاسرائيلية. وهكذا ضمن استمرار مصرف التصدير والاستيراد الأميركي بتغطية رأسمال المؤسسة كما ضمن إيعاز المخابرات الأميركية الوالدة للمخابرات الاسرائيلية لشركة بان أميركان لتستمر في بيع الفائض لديها من طائراتها البوينغ ٧٠٧ إليه. وهكذا نجد في مرآب شركة (أتاسكو) في تل أبيب العديد من الطائرات المستعملة حيث تقوم الورشات الفنية بادخال الاصلاحات والتحسينات عليها بما يتلائم وعمل المخابرات الاسرائيلية كالتجسس المار ذكره على الجماهيرية وغيرها.

وقد باعت هذه الشركة عدة طائرات فيها أدوات تجسس لايران قبل الثورة وقد كتب عليها بالخط الفارسي (إيران إير) كما باعت عدة طائرات مماثلة الى الخطوط الجوية (تاروم) .كل هذا وآيزنبرغ يزيد ويضاعف من سيطرته وصلاته مع المخابرات الاسرائيلية ومع الدولة العنصرية ككل. فعندما علم أن مستشفى يافا الحكومي بحاجة إلى مساعدة مالية لاتمام تجهيزه وانجازه قام بالتبرع بعشرين مليون ليرة اسرائيلية أمام مصوري الصحف وبحضور وزير الصحة، مما ساعده على الحصول على دعم ومناخ سياسي مشجع من الدولة التي فتحت أمامه بقية الأبواب لكي يحصل على مكافأة من الحكومة الاسرائيلية باصدارها « عفو » يعفي الشركات التي لها فروع في الخارج من الضرائب. ونظراً لأن الجميع يعرفون وبما فيهم وزير المالية (سابير) الذي وقّع قانون العفو الضريبي بأن قانون العفو هذا صدر خصيصاً ليناسب آيزنبرغ ويوفر له « أضعاف » الملايين التي تبرع بها للمستشفى والرشاوي التي يقدمها على أعلى المستويات، فقد سمي هذا القانون الخاص بقانون « آيزنبرغ ».

وأخيراً ما هي جنسية الجاسوس آيزنبرغ

○ حتى الآن لم تعرف جنسية آيزنبرغ الحقيقة: فمن قائل أنه يحمل عدة جنسيات حيث يحمل جواء سفر نمساوي وجواز آخر أرجنتيني. ومن المعروف أنه منح الجنسية الاسرائيلية استناداً لقانون اسرائيلي يسمح بمنح الجنسية الاسرائيلية لكل من يقدم خدمات جليلة لاسرائيل. كما أنه يحتفظ بجواز سفر بنامي باعتباره (القنصل الفخري العام) لبنما في تل أبيب عاصمة الكيان الصهيوني. بالرغم من أنه لا يجد الوقت الكافي لتوقيع جوازات سفر الجالية البانامية في اسرائيل، فإنه خصص لنفسه طائرة (بوينغ ٧٠٧) لاستعماله الخاص حيث اعتبرها مكتباً متنقلاً له يحمل في خزائنها جميع ملفات شركاته ويتنقل بها ما بين تل أبيب وهونغ كونغ وطوكيو وأميركا الوسطى حيث تزدهر أعماله وشركاته هناك. وقد دأب أخيراً على توظيف كبار ضباط الجيش والشرطة في اسرائيل في شركاته وأعماله (بعد إحالتهم على التقاعد) لضمان الاستفادة من خدمات ضباط آخرين لا يزالون على رأس عملهم. وفي المدة الأخيرة أخذ آيزنبرغ يعد الدبلوماسيين للعمل لديه أيضاً عند خروجهم من السلك الدبلوماسي ليضمن منهم تقديم المعلومات لاسياده في المخابرات الاسرائيلية.



نشاط المخابرات السوفياتية

K.G.B

هذه الأيام

- عمل المخابرات السوفياتية بين الماضي والحاضر
- عملاء الـ K.G.B في كل زمانٍ ومكان
- أندروبوف وتجديده للمخابرات السوفياتية

ما نكتبه عن المخابرات السوفياتيّة ومنجزاتها

○ من المعروف للجميع سواء من المسؤولين أو القراء وحتى المخابرات الغربية بأن المخابرات السوفياتية (K.G.B.) أصبحت تملك الامكانيات الضخمة علمياً وبشرياً وذلك لحفظ الأمن في الاتحاد السوفياتي بالتعاون مع مخابرات الدول الشرقية والصديقة.

وإن جميع ما أذكره عن هذه المخابرات في هذه السلسلة من كتبي هو منشور سابقاً في موسوعات عالمية نقوم بالترجمة عنها، والبعض من هذه المعلومات يتضمن شرح بعض أخطاء هذه المخابرات. كما نورده بعد نشره في صحف عالمية وبعد اطلاع المخابرات السوفياتية نفسها عليه (سبق أن نشرنا في الصفحة (٢٣٩) من الجزء الثاني من كتب المخابرات والعالم هذه موضوعاً بعنوان أخطاء المخابرات السوفياتية من قبيل تسليط الضوء على بعض مقررات نفس المخابرات السوفياتية لتلافي هذه الأخطاء). وإن ما ننشره هو من باب النقد والروح الرياضية ولصالح هذه المخابرات، وللفت نظرها إلى « أخطاء » بعض عملائها، ونحن الآن لا نقوم بدعاية لهذه المخابرات التي لم تتدخل في أعمال اجرامية ولا في الشؤون الداخلية حتى للدول المعادية لها وللعقيدة الشيوعية. فكل ما تفعله الـ (K.G.B.) هو حماية المواطنين السوفيات من مؤآمرات ودسائس المخابرات الغربية كما لدينا معلومات اكيدة عن معونة الاتحاد السوفياتي

للدول العربية في مختلف الأوقات والظروف. ونحن نعرض هذه المقدمة الهامة لأن بعض القراء والمسؤولين انتقدوا بعض ما ننشره عن هذه المخابرات قبل التأكد من نوعية المعلومات التي ننشرها بروح رياضية وبصدق روائي، أيضاً لأننا ننشر جرائم ومؤآمرات المخابرات الأميركية والاسرائيلية والبريطانية من جهة، كما ننشر انجازات المخابرات السوفياتية الحقيقية وليس كما تنشرها المخابرات والصحف الغربية. وخير دليل على صدق قولنا هو هذا الموضوع « المترجم » عن مجلة التايم الأميركية ننشره بعنوان (K.G.B. TODAY) المخابرات السوفياتية هذا اليوم

جواسيس الكرملين

○ لم يكن قد مضى على انتهاء مراسم جنازة الرئيس السوفياتي القائد ليونيد بريجنيف سوى أربع ساعات عندما انتشرت في الغرفة الخضراء في الكرملين حادثة لا يمكن أن تصدق، تعتبر احدى القصص المثيرة عن الجاسوسية. فقد كان رئيس الوفد الأميركي الذي شارك في تشييع الرئيس السوفياتي الراحل نائب رئيس الولايات المتحدة في حينه « جورج بوش » الذي أصبح الآن الرئيس الواحد والأربعين للولايات المتحدة وهو يستعد لحضور اجتماع خاص مع رئيس الحزب الشيوعي الجديد « يوري أندروبوف ».

استقبله الرفيق اندروبوف بدبلوماسيته المعروفة. وبما ان الجو كان رسمياً وجافاً، فقد حاول بوش الذي كان قد شغل سابقاً منصب « رئيس المخابرات المركزية الأميركية » من عام ١٩٧٦ إلى عام ١٩٧٧، أن يكسر الجليد « بدعابة » صغيرة وجهها للرئيس السوفياتي بقوله : أشعر يا سيدي الرئيس أندروبوف وكأني أعرفك من زمان بعيد ؟ منذ أن خدمنا سوياً في وظائف مماثلة. أي أن جورج بوش كان يرأس المخابرات الأميركية والرفيق أندروبوف كان يرأس المخابرات السوفياتية.

قدّر أندروبوف حجم مضيفه من خلال مقصده وابتسم ابتسامة تدل على لغز لأنه مختلف، ولأول مرة في التاريخ يزور رئيس المخابرات الأميركية (C.I.A) رئيس لجنة الأمن القومي الحكومية السوفياتية والتي تعرف عالمياً برمزها المؤلف من ثلاثة أحرف هي (K.G.B.) أي المخابرات السوفياتية. ويعرف الرفيق أندروبوف تماماً أنه لا شيء متشابه لوضع بوش أي شغله لمنصب رئيس المخابرات الأميركية مدة سنة، والقوى التي كان يشغلها ويستخدمها القائد السوفياتي مدة ١٥ سنة كقائد لأكبر عمل جاسوسي عالمي لآلة الأمن السوفياتية الحكومية، من مكتبه الخاص في مركز القيادة للـ (K.G.B.) في ساحة ديرشنسكي وعلى بعد ميل تقريباً من بناء الكرملين.

يشرف رئيس الـ (K.G.B.) على شبكة معقدة من العمليات الجاسوسية تتضمن جمع المعلومات التي تعزز الأهداف السياسية للحزب الشيوعي بخلاف الـ (C.I.A.) فإن أعمال الـ (K.G.B.) سواء في الخارج أو الداخل هي لصالح أمن الاتحاد السوفياتي.

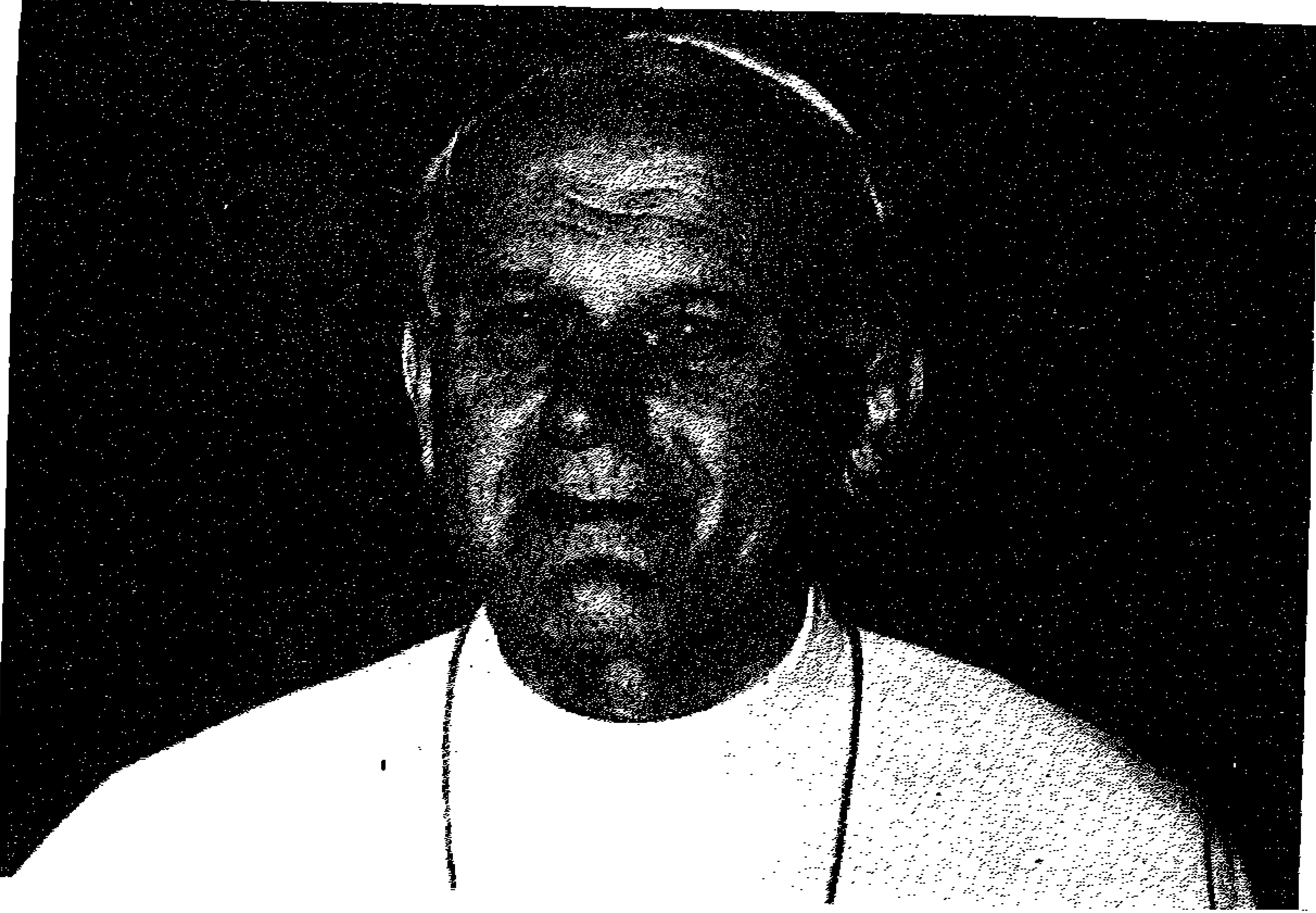
ماذا فعلت المخابرات السوفياتيّة K.G.B لخدمة أمن الاتحاد السوفياتي

○ الـ (.K.G.B) عبارة عن جيش مؤلف من ٧٠٠,٠٠٠ سبعماية ألف شخص أو يزيد يراقب معظمهم المواطنين في الاتحاد السوفياتي .

وحتى قبل قيام اندروبوف باستلام رئاسة الـ .K.G.B وإلى اليوم، ورغم انقضاء اكثر من أربعة عقود من أوج حكم « ستالين » المرعب، ما زال كثير من السوفيات يرفضون تسمية المخابرات السوفياتية بالاسم فيقولون « المنظمة ».اما خارج الاتحاد السوفياتي فتبدو الـ .K.G.B وكأنها تجسم الخوف الغربي مذكرة بأن النظام السوفياتي في ابتدائه كان أداة للعدالة الثورية حتى الفترة الستالينية المترادفة مع الخوف والقسر،وهي فترة يعرفها الجمهور بالمحاكمات وانتزاع الاعترافات بمختلف طرق التعذيب والاعتقالات العشوائية ثم تنفيذ حكم الاعدام ليلاً في سجن « لوبيانكا ».

أما اليوم فقد تسلل رجال الـ (.K.G.B) إلى مختلف دول العالم وخاصة في دوائر الاستخبارات الغربية وهم الآن قوام « قصة حلم » عن حقيقة الجاسوسية المعاصرة. ان التقارير التي ساعد بها الوكلاء البلغاريون في روما محاولة الارهابي التركي « علي أقجا » لاغتيال البابا جون بول الثاني

في أيار ١٩٨١ أعطت الغربيين انطباعاً أن الـ (K.G.B.) هي وراء المؤآمرة البلغارية لاغتيال هذا القائد الروحي العالمي لـ ٨٦٠ مليون كاثوليكي في مختلفِ انحاءِ العالم.



البابا المتسامح الذي زار علي اقجا الذي حاول اغتياله في سجنه.

إن إعطاء الـ (K.G.B.) سمعة ذائعة الصيت عن القوة والقسوة والأعمال الوحشية من نسج خيال المخابرات الغربية وقد افترضوا ولوقت طويل أن الرجال الذين يحكمون الاتحاد السوفياتي لا يسمحون لرئيس البوليس السري « المخابرات » أن يتولى أعلى منصب في الدولة. حتى تغلب يوري فلاديمير أندروبوف البالغ من العمر في حينه ٦٨ سنة على تلك المصاعب، عندما اختير من قبل لجنة الحزب الشيوعي المركزية بأن يخلف بريجنيف. وكان قد نقل أندروبوف من منصبه كرئيس لـ (K.G.B.) إلى سكرتارية الحزب خلال الثلاثة أشهر الأولى وعمل بهدوء في مكتبه وخطط بعمل مرتب ليهزّ الـ (K.G.B.) بقوة، ضمن حملة الاشاعات التي بدأت قبل وفاة بريجنيف. وصُوِّرَ أندروبوف في الغرب

كرجل حساس سريع التقلب مغرم بالويسكي الاسكتلندي وصوت جلين ميلر. وبعد تمحيص المعلومات أي غربلتها وهي المعلومات الخاطئة ونصف الحقائق بقي أندروبوف مجهولاً إلى حد كبير. ما هو واضح فقط هو تزامن وصوله للسلطة مع التطور التدريجي للاتحاد السوفياتي كدولة سياسية حديثة حيث استبدل الخوف المادي في عهد ستالين إلى اشكال حاذقة في السيطرة.

تطورت الـ (.K.G.B) إلى وسيلة سفسطائية اكثر فأكثر لتقدم وتطوير أهداف الأمة حول العالم. وكرئيس للـ (.K.G.B) كان لدى أندروبوف عمل كثير لهذه التغييرات وهكذا تسلم أعلى مهام الحزب. وكان يعطي كل الدلائل التي يريدها ليحفظ الأشياء بهذه الطريقة. وامام إصدار سلسلة عرض الأسلحة النووية المخصصة لتروق للجمهور الأجنبي، فقد نشّط أندروبوف بشكل فعال الدعاية السوفياتية ضد الهجوم المتطور لقذائف الناتو الجديدة في أوروبا. كان انجاز أندروبوف بارعاً جداً لدرجة أن الجنرال ادوارد روني وهو مفاوض أميركي قال ساخراً : إن الغرب يخضع لتجربة يوري. ؟

بينما كان أندروبوف يبدو رجلاً مسالماً في الخارج، أعلن الحرب فعليًّا في الوطن على الكسل والفساد أو أي شكل من أشكال اللانسجامية.وضم جهوده في غرس أعظم المبادئ في مكاتب العمل السوفياتية. وأمر رجال البوليس فقاموا بحركة كاسحة للأماكن العامة الموبوءة وكان من نتيجتها التحقيق مع الكثير من شاربي الخمر والعمال والموظفين الذين من المفروض أن يكونوا على رأس عملهم.

وذهب أندروبوف إلى سيرجو ليزور مصنع الأدوات والآلات الميكانيكية وهناك عقد اجتماعاً قال فيه للموظفين والمستخدمين « بصوت جهوري يشبه التهديد » ما معناه: أنه بدون مبادئ الشيوعية لا يمكننا أن نتقدم بسرعة. واستمرت هذه الزيارات حتى بدأ بعض المفكرين

يشعرون بضغوط وضمن موجة هذه الاجتماعات « أُنّذِر » الفنانون والكتّاب نظراً لوجود انحرافات إيديولوجية وذكرهم أيضاً بخدمتهم للحزب.

فطالب المؤرخ روي مدفيليف رسمياً القبض على من يقوم بنشاطات معادية للنظام السوفياتي وهدد الكاتب جورجي فلاديمف بطلب مقاضاة جنائية للمتخاذلين بواسطة ممثلي الـ (K.G.B.).وكان يظهر للجميع أن أندروبوف ملأ وظائف الـ (K.G.B.) بخطة تامة لتعزيز قوة اضافية للمخابرات السوفياتية.ففي احدى المرات رفّع رئيس فرع الـ (K.G.B.) في آذربيجان إلى النائب الأول الرئيسي وأرسل فيتالي فنيدوشوك وهو من مواليد ١٩٢١ إلى وزارة الشؤون الداخلية التي تسيطر على البوليس التقليدي. وهكذا بدت هذه الحركة كتسوية للانفصالات المنهجية بين البوليس وسلك الأمن العسكري « المخابرات » التي وجدت أو ابتدأ عملها الرسمي عام ١٩٥٤.

أما الرئيس الجديد للـ (K.G.B.) بعد أندروبوف هو « فيكتور تشيبريكوف مواليد ١٩٢٥ وقد خدم مدة ١٣ سنة كنائب لأندروبوف. ويتأمل بعض خبراء المخابرات الغربيين أن يعكس انتخاب أندروبوف كرئيس للحزب الجاذبية التدريجية للقوة السياسية في الأقطار الشيوعية تجاه قطاعات عسكرية وأمنية. وأول جولة وظيفية قام بها أندروبوف اقترح فيها بالتأكيد أنه عزم أن يستعمل رجال الـ (K.G.B.) ووسائلها لإدارة الاتحاد السوفياتي. لكن فلاديمير كوزيشيكن الممثّل الأول لفرع الـ (K.G.B.) في إيران « في حينه »، ألح أنه كان وما يزال أندروبوف رجل الحزب المخلص. قال كوزيشين وهو يوجه حديثه للناس عن الـ (K.G.B.) وكأنهم « جسم مستقل » واداة طيِّعة في ايدي الحزب الشيوعي السوفياتي. ومهما تفعل الـ (K.G.B.) داخل الوطن أو في ما وراء البحار فإنها تفعل ذلك بأمر من اللجنة المركزية للحزب وضمن دورها الشعاري

كسيف وترس[1] الحزب. إن الـ (K.G.B.) هي الكفيل الوحيد الجوهري للدور الشيوعي، إنها التعبير المعاصر لاستحواذ هاجس التقاليد الروسية مع البحث عن الأعداء « الحقيقيين » للدولة. أو بصراحة قد يكون أندروبوف مديناً بتفوقه إلى أعمال « بيريا » وهو أحد رؤساء البوليس السري السوفياتي بكونه رديء السمعة.

بعد موت ستالين عام ١٩٥٣ حاول الصغير جورجيان المعروف بنظارته الأنفية أن يتصرف على طريقته الخاصة بأن يدمج وزارة الشؤون الداخلية مع امبراطوريته الضخمة. مثل هذه الخطة القليلة الحذر أثارت ثائرة المسؤولين السوفيات وحولتها إلى عمل طائش فاعتقلوا بيريا وحكموا عليه بالاعدام ونفذ الحكم. وفي حديث سري شهير صرح السكرتير الأول للحزب الشيوعي السوفياتي « في حينه » نيكيتا خروشوف : إن سلطات أمن الدولة ستكون خاضعة لمبادئ ثورية، اشتراكية، قانونية، وستدار الـ (K.G.B.) بواسطة المسؤولين السياسيين المعنيين كرؤساء الحزب أي رجال مثل أندروبوف. ومن المعروف أن أندروبوف اختير عام ١٩٦٧ من قبل بريجينف ليواصل السياسة التدريجية للـ (K.G.B.) فتولى سلطة سلك الأمن التي كانت فاسدة الأخلاق حتى بعد مدة من إعادة التنظيم.

عين أندروبوف أصدقاء فائزين ضمن جماعات القوى العدائية للسلك الأمني مثل :

ـــ في الجيش هناك منافسون تقليديون للـ (K.G.B.) فطهرهم لأنهم يحملون الأفكار والأوامر في مختلف سلطات الجيش العليا وهي أوامر ستالين منذ عام ١٩٣٦.

---

(١) لعبة السيف والترس هي لعبة شهيرة في القطر العربي السوري تمارس في الأعياد وفي المناسبات والأفراح وأعياد الطلائع. كان لها فريق خاص من قوى الأمن الداخلي ...

ـــ طهّر شرطة الأمن.

ـــ جعل ممثلي الـ (K.G.B.) بشكل منظمة. وما زالت لغزاً للسلطات المسلحة على كل المستويات، وقوة حتى لأنفسهم بالذات. إنه تدبير من سياسة أندروبوف الماهرة بنجاحه في تشكيل حلف مع الوزير المحمي « ديمتري آستينوف ».

○ تقول هيلين كاريردي تكوز الفرنسية السوفياتية: أتى اندروبوف إلى الـ (K.G.B.) ومعه مهمتان:

الأولى : أن يعيد بناء جهاز بوليسي فعال.

الثانية : بأن يحوّل هذا الجهاز إلى أداة فعالة حديثة تخدم مصالح الحزب.

ولقد نجح في كلا المهمتين. أما الذي خسره فهو جعل الأمن قوة بوهيمية أكثر ممَّا عوَّض في القوة السياسية. وإبان سلطته منح عضوية كاملة في الـ بوليتبور عام ١٩٧٣ بينما بقيت اللجنة المركزية تحكم الدائرة الداخلية. ولقد عزز الوضع الجديد للـ (K.G.B.) بحملة شعبية مصممة لمساعدة الشعب السوفياتي في نسيان جرائم وأذى وخوف الفترة الستالينية التي هلك خلالها الملايين (التقدير هذا لمجلة تايم الأميركية). ولقد خدم ممثلو الـ (K.G.B.)المثاليون الشعب السوفياتي في الكتب والسينما والمسلسلات التلفزيونية على خلاف نظرائهم في المخابرات الغربية. هؤلاء أي رجال المخابرات السوفياتية لا يتدحرجون في فيلات مع شقراواتهم، ولا ينغمسون في أساليب غير لائقة أو رذيلة. وهم نادراً ما يستعملون مسدساتهم لقتل أعدائهم، بدلاً من ذلك كله يستعملون العقل والتفكير في أعلى مراتبه والذكاء الرفيع لخداع قوى الشر.

○ ان الشبيبة السوفياتي لجيمس بوند البطل الأسطوري الذي لا يفرغ مسدسه ويبدل ملابسه هو ماكسيم إزاييف. كان وكيلاً سرياً

يخطط لدخول النازية في المراكز الرئيسية للمؤسسات وذلك ضمن مسلسل تلفزيوني شعبي يدعى « سبع عشرة دقيقة »



○ لمساعدة بناء الـ (.K.G.B) الحديثة شجع أندروبوف المجندين أن يلتحقوا بأفضل وأحسن الجامعات السوفياتية. يقول ليونار شابيرو وهو اختصاصي سوفياتي في مدرسة علم الاقتصاد اللينية في عام ١٩٣٠ كانت الـ (.K.G.B) مليئة بقطاع الطرق ولكنهم في رئاسة أندروبوف للمخابرات السوفياتية أصبحوا من صفوة الناس يقشدون القشدة من الجامعات « أي يأخذون صفوة خريجي الجامعات ». والمجندون متلهفون لتجنيد شبابهم في خدمة الـ (.K.G.B) بحيث أخذوا يجيدون التكلم بلغات أجنبية في الخارج. يقول مهاجر سوفياتي حديث بأن المخابرات السوفياتية تقدم « منح » مدهشة كأجور عالية، وشقق سكنية فخمة، وقضاء أفضل العطل بعملة أجنبية. يصرف موظف المخابرات السوفياتي بمعدل سخي يُمْنَح له. والمرشحون منهم يجرون مقابلة في احدى المدارس المتخصصة ويركزون على المثل العليا التي تحملها المنظمة، ويحافظون على الواجب الوطني الا وهو الدفاع عن الوطن الأم ضد الجواسيس وعملاء الامبريالية. حتى ان رجلاً من « مزرعة تعاونية » يفتخر بكون ابنه او ابنة منتسباً الى الـ (.K.G.B).

○ إن رسالة الـ (.K.G.B)الأكثر أهمية هي وطنية بالدرجة الأولى لضمان تطبيق مبادئ الحزب باخلاص من كالينغراد إلى كامشاتكا. ومن مركز القيادة في موسكو تراقب الـ (.K.G.B)نشاطات السائحين الأجانب، الصحافيين، رجال الأعمال، الدبلوماسيين في الاتحاد السوفياتي. وأعظم أداة للسيطرة الوطنية على المخابرات وضمان عدم ارتكابها التجاوزات هي سلوك ضباطها الحسن لأنها شبكة أعمال وطنية تعرف باسم

« السلك ». وبالمقابل يشعر المواطن السوفياتي بوجود الـ (K.G.B.) وبشكل مباشر من خلال مصلحته الشخصية في مكان عمله بما في ذلك حجب إظهار عمل الذين يعملون بها قدر الامكان للمحافظة على الأمن.

إن مضاعفة عمل الـ (K.G.B.) كمجموعة من موظفي الحكومة تكون بفصحى أي إشارة لها سمة غير شيوعية في العمل. فهم يذهبون عادة الى مناطق بعيدة جداً ليراقبوا التجمعات الاجتماعية وليضمنوا القول السليم للجميع: إن مجموعة الصخور التي تؤدي حفلة موسيقية في مصنع الأخشاب بشكل غنائي لبق هي تحت المراقبة. إذا خطا السوفياتي خطوة واحدة بعيدة عن الخط الوطني العام وقد يدعى الى مركز من مراكز الـ (K.G.B.) لاجتماع أو محادثة وربما لوضع بعض الملاحظات في تقاريرهم عن تصرفاته.

○ من أهم الابتكارات إيجاد ما يشبه « مجلس الادارة » للـ (K.G.B.) للسيطرة على المعارضة السياسية القديمة والدينية. لقد حقق مجلس الادارة نتائج باهرة بدون احداث أي ضرر اجتماعي كبير. ويقدر قيمته رفاق أندروبوف المحافظون في الـ بوليتبور: فالحركة الديموقراطية في الاتحاد السوفياتي التي ظهرت أولاً في عام ١٩٦٠ واكتسبت واقعاً عن مؤتمر هلسنكي عام ١٩٧٥ لحقوق الانسان، قد تعثرت. وكان عقاب المنشقين متبايناً: فبعضهم طرد كالروائي الكسندر سولخنتسين في عام ١٩٧٤ وآخرون من أمثال أندريه ساخاروف الحائز على جائزة نوبل للسلام قد أرسل إلى منفى داخلي « في حينه ». أما سيرجي باتوفرين الناطق بلسان جماعة تنادي بالسلم فقد حُبس بعيداً في مستشفى للأمراض العقلية. وبقي غيرهم ينقلون إلى مثل هذه المصحات حتى بلغ عددهم (١٠٠٠) ممن أصبحوا يعرفون بالسجناء السياسيين حسب حقوق الانسان.



○ قامت الـ (K.G.B.) بجهد مدبر لمباغتة خدمات المخابرات الغربية في عملها التجسّسي. ولكن السوفيات ما زالوا متأخرين عن الولايات المتحدة في تطوير الأقمار الصناعية التجسسية. فقد طار إلى الفضاء الجاسوس السوفياتي « كوزموز ١٤٠٢ » وقد أحرزت موسكو تقدماً رائعاً في « استراق السمع » الألكتروني. وهناك عمال ميكانيكيون مهرة من الـ (K.G.B.) يشرفون روتينياً على الاتصالات الغربية من منافذ السفارة أو من الصيادين الجاسوسيين على الشاطئ البعيد. وقد استفاد السوفيات بدون عناد من دورات الاتصالات عن بعد في الغرب.

إن فائدة الأقمار الصناعيّة التجسّسيّة والموجات الدقيقة لإرسال المحادثات الهاتفية اللاسلكية أصبحت سهلة لمسترقي السمع الاختصاصيين من موظفي الـ (K.G.B.) ليعرفوا عمل وأنباء الحكومات الأخرى ذات السرية العالية.

○ احد أهم التطورات في نشاط الـ (K.G.B.) هذه الأيام الاهتمام التام بما يسمى خط الجاسوسية (X) اكس. (لصوص التكنولوجيا العالية المستوى). يقول ضابط سابق وسع أهدافه الاستخبارية: إن تركيز المخابرات السوفياتية هو على التكنولوجيا.

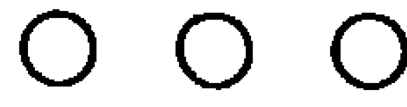
وتعتبر الأهداف الأميركية الأولى الساحل الشرقي الممتد من بوسطن في بالتيمور، كاليفورنيا الجنوبية ووادي السيلكون بالقرب من ساحل سان فرنسيسكو. وللعلم فإن للقنصلية السوفياتية في سان فرانسيسكو اكثر من ٣٠ وكيلاً للـ (K.G.B.) والـ (G.R.U.) معظمهم خبراء علميون وفنيون.

○ يستطيع الكرملين في بعض الأحيان أن يأمر بشراء التكنولوجيا من خلال الوسطاء بعمليات مزيفة، والقيود تمنع في أميركا بيع المعدات الحساسة للخبراء مباشرة خاصة إلى حلف وارسو. لكن السوفيات وجدوا مصادر مستعدة لتأمينها لهم في الخارج. فرجال الأعمال في أوروبا الغربية

يشترون الخرداوات المطلوبة ويصدرونها إلى شركات أوروبية « زائفة » ثم يعاد تصديرها من جديد إلى الاتحاد السوفياتي.

إن معظم الأعمال الاستخبارية في الوقت الحاضر لا تقتصر فقط على الخطط العسكرية أو المشاريع الصناعية بل على الأنباء والمعلومات السياسيّة التي تستطيع مساعدة الكرملين في الأهداف المناسبة في الخارج.

○ إذا تخلفت الـ (K.G.B.) في بناء الطائرة الجاسوسية فإنها تتفوق على الجميع في مخابراتها البشرية التي هي مصدر قوتها العظمى.



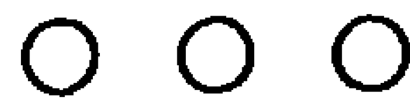
○ يقول أحد أعضاء الـ (K.G.B.) البارزين « ألكسي ماياخوف » أنه بين عامي ١٩٦٩ و ١٩٧٥ جندت المخابرات السوفياتية « ١٥٠٠ » ألماني غربي كجواسيس ولا أحد يعرف اسم واحد من الأميركيين الذي يعملون لصالح هذه المخابرات إلا حين كشف أحدهم.ولكن المخابرات الأميركية وموظفي الـ (F.B.I.) متأكدون من شيء واحد فقط، هو أن نشاط الـ (K.G.B.) في أميركا كان في أوجّه.ويقول « أومالي » من ضباط الـ (F.B.I.) أنه من الواضح أن الموارد المتزايدة دائماً التي تنتشر ضدّنا ضمن الجهود القاسية للـ (K.G.B.) في تجنيد ممثلين من الحكومة يتسمون بالعمل الجاد والمعرفة. وهناك تهم متزايدة لشهوة السوفياتي للعلم والتكنولوجيا. في الثلاثينات والأربعينات من هذا القرن عندما كان التعاطف مع التجربة السوفياتية عالياً، كان باستطاعة السلك السري السوفياتي أن يخمّن جاذبية المجندين الأجانب المتورطين إيديولوجياً. كان إحدى المؤمنين موظفاً لدى المخابرات البريطانية (H.A.R.) فقام بتمرير أسرار إلى السوفيات عندما كان يخدم كطالب انكليزي في صف التخرج في مكتب المخابرات وكوسيط متبادل مع المخابرات الأميركية لفترة وجيزة.

○ تدير الـ (K.G.B.) عملاً جاسوسياً متوازناً بما يسمى « غير قانوني » كانتحال الوكلاء والمخبرين هويات مزيفة ويسمحون فيها باسم شخص مزيف، أو اسطورة. وهكذا يستطيعون أن يتخللوا وبحق في المحيط الأجنبي. وهؤلاء ويبقون عادة في حالة خمول لسنين عديدة قبل أن يستقبلوا مهمات عمل من موسكو. كالممثل غير الشرعي رادولف هيرمان الذي تسلّل إلى الولايات المتحدة عن طريق كندا في عام ١٩٦٩ وبينما هو يجلس لكي يرسمه « فنان » كان يرتّب في مخيّلته طريقة لسقوط جواسيس آخرين، لحق به وكلاء الـ (F.B.I.) لخطأه الفادح أثناء اتصاله بالـ (K.G.B.) بمناسبة تهنئة ولده بالتجارة.

○ خلال عهد أندروبوف تحرك مجلس إدارة الـ (K.G.B.) الأجنبي خارج دائرة مركز القيادة في دير خنسكي إلى مبنى مكتب كبير وحديث بشكل نصف القمر على طريق موسكو ــ ريبخ. لقد وسع المجلس أعمال المراقبة من خلال مشاركتهم بمهمات مع الـ (G.R.U.) (رئيس مركز قيادة الاستخبارات للجيش السوفياتي ــ الأمن العسكري).

○ يخمّن المحللون للاستخبارات أنه هناك على الأقل ٣٥٠ ممثلاً عن الـ (K.G.B.) والـ (C.I.A.) في الولايات المتحدة. وهم موجودون في السفارات السوفياتية والقنصليات حول الكرة الأرضية. على الأقل « ثلث » الهيئة الدبلوماسية قُيِّموا للعمل في خدمة الـ (K.G.B.). هؤلاء الشرعيون أو القانونيون الذين يعملون تحت إطار الدبلوماسية يتلقون إعانة من ممثلين آخرين منتشرين ضمن السلك الدبلوماسي نفسه أو من هيئة الوكالات السوفياتية أو من خلال الصحافة مع مكاتب المراقبة. إن اكبر كثافة للوكلاء في الولايات المتحدة هو في مدينة نيويورك حيث مؤتمرات الأمم المتحدة الخصوصية التي يمكن أن تضم حجم التوكيل السوفياتي لأكثر من (١٠٠٠ شخص).

○ سرقت من مكتب رجل الكونغرس « دافيد إيمري » قذائف (M.X.) خلال مناقشة حامية في الكونغرس عندما دخل عميل سوفياتي للبحث عن وثائق متعلقة بالأسلحة. وإن أي من المعلومات أو الحقائق التي أحرزت بهذه الطرق المكشوفة تؤدي الى الحاق الأذى بالأمن الوطني الأميركي.



○ إن المجال الواسع في حرية الاختيار متاح وبشكل واضح في الـ (K.G.B.) وفي تحكمهم بالجماعات الدينية. وكانت اعتقالات الكهنة الأرثوذوكس الروس نادرة لأن الحزب الشيوعي يمسك وباحكام شديد « هيئة الكهنوت » والكنيسة التي هي سهلة الانقياد على الأغلب. المؤمنون البروتستانت هم الذين رفضوا أن يسجلوا ضمن الدولة فاعتقلوا روتينياً وأرسلوا إلى معسكرات للعمل في جمهورية ليتوانيا الرومانية الكاثوليكية. غالباً ما تثير اعتقالات رجال الدين المشاعر الوطنية. ومع ذلك قتل ثلاثة كهنة منذ تشرين الأول ١٩٨٠ تحت ظروف تثير الشك « مثل وقوع أحدهم تحت عجلات شاحنة مسرعة ».

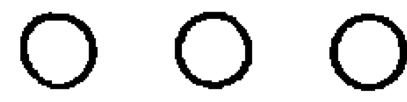
○ آلاف من اليهود السوفيات الذين لم يسمح لهم بالذهاب إلى الكيان الصهيوني « اسرائيل » هم أيضاً تحت رقابة الـ (K.G.B.).

○ بافليل موروزوف كان عمره ثلاث عشرة سنة عندما قتله قرويون ساخطون خلال التجمع العشري للمزارعين في أوائل عام ١٩٣٠ بعد أن أعلم السلطات الشيوعية بأن والده كان يحمي الريفيين الأغنياء. قليل من السوفيات اليوم يتبعون الشاب القدوة لكن هناك عدداً من المواطنين الاكفاء والمستعدين لأن يلعبوا دور ستوكاشي خلال عهد أندروبوف. فقد زال خوف معظم الشعب السوفياتي من القرع على الباب في منتصف

الليل والاعتقال العشوائي. لكن المخابرات السوفياتية ما زالت تتحرّك بسرعة واهتمام عال « لقمع » العروض الخطرة وغير الملائمة.

○ نجحت الـ (K.G.B.) بدعم الوهم بكونها قوية على نطاق واسع لأن المواطنين السوفيات والشرطة يكملون بعضهم البعض. والجميع يعلمون أطفال المدارس بأن يبجلوا الحكام.

○ إن الانتشار الكبير للـ (K.G.B.) كان واضحاً في تشرين الثاني ١٩٨٤ عندما أرسل اثنا عشر شخصاً من تشيرنوجورسك وسيبيريا لزيارة أهلهم الذين يعيشون في الطابق الأرضي للسفارة الأميركية في موسكو. عند وصولهم لمحطة ياروسلاخك حييوا من قبل ممثلي الـ (K.G.B.) الذين أرسلوا للعمل في مكتب تسجيل تأشيرات الخروج بعد ذلك. وبينما كان السيبيريون يتبادلون القبلات والعناق مع أفراد عائلاتهم من خلال قضبان النوافذ الحديدية التي تحيط بمبنى السفارة، جثم شاب من الـ (K.G.B.) مرتدياً سترته الجلدية السوداء بالقرب من الحائط وأخذ يلتقط لهم عدة صور.



○ يقول طالب في هيئة المخابرات: إذا كنت تتكلم مع أشخاص من الـ (K.G.B.) وهم على بعد ميل منك، كانوا يبدون كصورٍ كاريكاتورية. أما الآن فهم على درجة كبيرة من الدراسة، مهذبون وأنيقون بشكل رائع. وهناك الكثير منهم بهذا الشكل.

○ يقول خبير انكليزي عن الـ (K.G.B.): « يعرف الناس تماماً أنّهم إذا قالوا شيئاً خطأً فلن يسجنوا فوراً كما كان في زمن ستالين بل ينبه عليهم بعدم الذهاب الى أي مكان ».

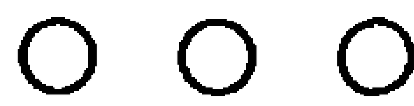
○ قال دبلوماسي أميركي : إن المخابرات السوفياتية تحمل رخصة صيد للذهاب لأي مكان في النظام.

○ تقول مصادر الـ (F.B.I) الأميركية أن الاتحاد السوفياتي يلتقط حوالي ثلاثة أرباع حصاد استخباراته وذلك عن طريق الوثائق والنشرات ومصادر أخرى متاحة مجاناً للجمهور.

○ تقول مصادر المخابرات الأميركية أن للدبلوماسيين السوفيات منظراً مألوفاً في قمة مجلس الشيوخ والبرلمان الأميركي في واشنطون حيث يجلسون كمراقبين في دورات مجلس اللجان المنعقدة الحساسة.

○ ظهر خوف سلطات المخابرات الغربية من أن الـ(K.G.B.) التي تؤمن بنفس القواعد والأحكام وهي التي قادتها للنجاح في الوطن « أي داخل الاتحاد السوفياتي » تعمل للنجاح في الخارج.

○ مازال موظفو الاستخبارات الغربيين يخشون من ترتيب المعلومات في قطع مموهة بشكل فسيفسائي لأن المخابرات السوفياتية سبقتهم وأتت بنتائج حساسة، بينما يدعي النقاد حرية صنع الأنباء.ولكن احتياطات المخابرات السوفياتية واسعة حتى أن أندروبوف يستطيع أن يطلب نفس أنواع المعلومات المصنفة في الولايات المتحدة كأي أميركي. ويقول أدوار. ج. أومالي مساعد قائد الـ (F.B.I.) ومسؤول مكتب قسم المخابرات: ان المشكلة متأصلة في مجتمع منفتح. وهو ليس بمكانٍ نرسم فيه خططنا تحت توجيه أندروبوف.



○ إن ما يهم الولايات المتحدة هو أن لا يكون للاتحاد السوفياتي « هدف » في إثارة ثورات في دول أميركا اللاتينية مركزاً على زيادة الشحنات العسكرية السوفياتية الى كوبا مثلاً حيث قفزت هذه الشحنات من « ٢١,٠٠٠ طن عام ١٩٨٠ إلى ٤٠,٠٠٠ طن في الستة أشهر الأولى فقط من عام ١٩٨١ » ويوحي هذا الارتفاع الهام المثير بأن موسكو

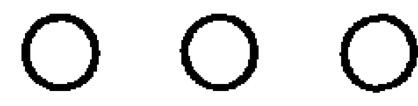
كانت تسلح ليس فقط القوة العسكرية الكوبية انما أيضاً كانت تسلح الماركسيين المتمردين في الأقاليم الأخرى عن طريق كوبا.

○ لقد لاحظ خبراء المخابرات الأميركية انحرافاً في طبيعة تزوير الأمور من قبل الـ (.K.G.B) في اللغة الانكليزية لأن جاذبية مثل هذه الأعمال الخيانية متعددة الأشكال. وفي زمن الأباحية لم يعد الوقوع في فخ الشرك الجنسي فعالاً كما كان في السابق لكن لم يزل هناك مجال لحفظ عمليات الابتزاز وخاصة التهديد بالفضيحة لتلعب دوراً في أعمال الـ (.K.G.B).

في أواخر السبعينات كان هناك الماني غربي شهواني معروف بطموحه السياسي نفذ عدة عمليات اخضاع جنسية في معرض لايبزغ التجاري. عُلِم فيما بعد أنه كان النجم غير المقصود في السينما الموجهة من قبل عمل شقيقته الـ (.K.G.B) في المانيا الشرقية الـ (.M.F.S) وهذا الألماني لم يظهر حماساً كبيراً في الصعود إلى السرير للتصوير الشائن الجنسي وبأمر من البوليس السري، فانقلب عليه عملاؤه وهددوه بنشر بعض انجازاته الجنسية المأجورة في صحافة المانيا الغربية، حيث أقل صورة محفوظة عنه لديهم هي صورته وهو مرتدي جواربه فقط. ولكن المخابرات المعاكسة أحبطت الخطة بانتزاع وعد من الصحف بعدم نشر تلك الصور.

○ حاولت الـ (.K.G.B) أن توقع في شركها « أي للعمل لمصلحتها » الملحق العسكري الأميركي « جيمس هولبروك » بواسطة فخ من العسل، بواسطة امرأة فاتنة روسية خلال زيارة الى مدينة أوكرانيا عام ١٩٨١. ولكنه أسرع بابلاغ موظفي المخابرات الأميركية حالاً فأعيد إلى بلده (هكذا ومن المفروض في عالم المخابرات والجاسوسية على كل ضابط أن يخبر رؤساءه فوراً لدى تعرضه لأي اغراء من امرأة جميلة أو اغراء مادي فينقذ نفسه وبلده). والعبرة من الماضي القريب هي قصة

النقيب الطيار العراقي شاكر يوسف (راجع الجزء الأول من هذه الموسوعة عن المخابرات) الذي تعرَّف أو وضعت في طريقه الجاسوسة الأميركية الاسرائيلية كروثر هيلكر فانغمس معها بالجنس الحرام وعاد إلى بغداد ولم يُعلم المخابرات العراقية. فلحقت به الجاسوسة إلى بغداد وأيضاً أخفى علاقته بها وكانت النتيجة أن اشتركت في قتله مع بعض العملاء بعد أن رفض رحمه الله التعاون معهم ضد وطنه.



○ يبدو أن للـ (K.G.B.) نجاحاً أكبر خارج الاتحاد السوفياتي حيث تدفع أموالاً للتجسس وغالباً ما يكون السعر منخفضاً يصاحبه الولاء المدهش للشيوعية .

○ إن خبراء المخابرات البريطانية مهتمون بمعرفة العدد المتزايد من الأميركيين الذين أخذوا مبادرة تزويد المخابرات السوفياتية بالمعلومات مقابل كسب مادي « بحت ». هل يتم ذلك مع عدم الايمان بالشيوعية أم بقليل من الايمان بالشيوعية أو الاقتناع السياسي؟.

○ يقول أومالي ضابط المخابرات الأميركية عن كتيب للـ (K.G.B.) : أنه يمكن شراء أي أميركي ليعمل للمخابرات السوفياتية. وهذا الشيء صحيح للأسف وخاصة في الأوقات الاقتصادية الصعبة ففي عام ١٩٧٤ حصل طالب شاب يدعى كريستوفر بويس في الواحد والعشرين من عمره على عمل ككاتب للاتصالات في مشروع (T.R.W.) مع متعهد حماية كاليفورنيا الذي كان يعمل كمشرف على مشروع الأقمار الصناعية التجسسية لصالح الـ (C.I.A.). وهذا الأخير تحرر من وهم حرب فيتنام ووترغيت. في حفلة عامة في عام ١٩٧٥ ابتكر هو وصديقه « صديق الطفولة » أندرو دولتون لي وعمره ٢٢ سنة في حينه، خطة حديثة لبيع المعلومات الهامة للسوفيات. قام أندرو بأول اتصال له

بالسفارة السوفياتية في مدينة مكسيكو حيث بدأ باعطائهم المعلومات الهامة عن الأقمار التجسسية الأميركية. وبعد مرور سنة ونصف تقريباً كان قد جمع من الدفعات المغرية من المخابرات السوفياتية حوالي ٦٠٠,٠٠٠ دولار مقابل عمالته لهم. أما زميله بويس فقد جمع ١٥,٠٠٠ دولار فقط بسبب عدم وجود وثائق هامة معه. ومع هذا قبض عليهما عندما كان أندرو يحاول أن يتصل بصندوق العمال بموجب برقية أو رسالة من خلال بوابة السفارة فلفت نظر المخابرات في مدينة مكسيكو. وهنا نذصر أن سبب قلة المبلغ الذي جمعه بويس من المخابرات السوفياتية هو أنه أعطاهم معلومات خاصة فقط حول قمر تجسسي أميركي واحد هو « بيرامايدر » كان تحت التطوير في أوتاوا. وقد واظب الاثنان على الاتصال والسعي وراء أحد موظّفي المخابرات الكندية الذي كان يبدو مثالياً. وقد مرت تفاصيل الاجتماعات السرية داخل علبة مارلبورو مصممة خصيصاً لهذا الغرض. وكانت شريطة حريرية ملونة موضوعة بفن على عمود لمركز بيع هي الأخرى اشارة على موعد جاسوسي.

○ كان الموظف السرّي السابق للمخابرات الأميركية دافيد بارنيت واقعاً في مشكلة جمع الأموال من شركة تصدير للآثار القديمة عندما تقرَّب ممثلو الـ (K.G.B.) منه في جاكارتا عاصمة أندونيسيا في أوائل عام ١٩٧٠ وأفهموه أنهم على استعداد لمساعدته بمبلغ ١٠٠,٠٠٠ دولار « مقابل » أن يسمعوا منه قصة سرقة المخابرات الأميركية لأسلحة وخرداوات الجيش العسكري السوفياتي من موظفي وجنود البحرية الأندونيسة في الستينات (١٩٦٠).اضافة الى طلبهم أرادوا الاطلاع على شرح واف عن العمليات الأميركية المبتذلة في عام ١٩٧٧ وأفهموه كيفية التقدم بطلب إلى هيئة مخابرات البيت الأبيض للعمل لديهم. لكنه لم يقبل كل ذل وفي عام ١٩٨٠ اعتقله عملاء الـ (F.B.I.).« إنها المخابرات ».

○ كان جيوفري آرثر برايم يخدم لدى القوى الجوية الملكية

البريطانية في برلين الغربية عندما « تقدم بعرض خدماته » إلى الـ (K.G.B.) عام ١٩٦٨. وبعد مضي أكثر من ١٣ سنة عمل كمترجم روسي في مركز المخابرات الألكترونية السرية في بريطانيا ـــ شلتنغهام وقد نجح في تمرير معلومات هامة حول الجهود البريطانية والأميركية ضد التجسس. وبعد أن اعتقل برايم بسبب جريمة جنسية حيث تورّط مع فتاة في الرابعة عشرة من عمرها. عند ذلك تحركت « الغيرة القاتلة » لدى زوجته فتوجهت إلى المخابرات البريطانية حاملة جميع أوائل التسجس وقدمتها مع اعترافها الكامل عن جميع عمليات التجسس التي قام بها زوجها. وهنا ننقل هذه الحادثة عن مجلة (التايم). أما معلوماتنا الموثوقة فتقول أن الزوجة هي التي أعلمت المخابرات البريطانية عن تجسّس زوجها (ويمكن الرجوع إلى ما نشرناه عن هذا الموضوع في الصفحة ١٨٠ من كتاب المخابرات والعالم الجزء الثاني من هذه السلسلة).

○ يعيش وليام هولدن بل وماريان زافايسكي كجارين جيدين وصديقين حميمين ولكن الحقيقة غير ذلك. كان زافايسكي عقيداً في المخابرات البولندية ودفع مبلغ ١١,٠٠٠ دولار إلى وليام طوال ثلاث سنوات مقابل حصوله منه على معلومات هامة وسرية عن رادار طائرة « هوفس » وعن أنظمة الأسلحة. لكن بعد وقت كشفت الـ (F.B.I.) الصفقة عام ١٩٨٠.

○ قبض البوليس الأفريقي على العميد البحري ديتر جيزهارت سنة ١٩٨٥ واتهمه بالتجسس لصالح الاتحاد السوفياتي. عميد البحرية البرليني المولد جندته الـ (K.G.B.) بينما كان يتدرب في بريطانيا على الأمور البحرية لتعيينه في القاعدة البحرية المقامة على الطرق التجارية الحيوية حول رأس الرجاء الصالح. وكان لدى جيرهارث اذن بالدخول والاطلاع على الشؤون الاستراتيجية السرية والدولية.



○ لن يكون السوفيات هم المبادرون في الاضطراب العالمي. لكنهم يعملون جهدهم في أن يستغلوه. فقد أرسل وكلاء الـ (K.G.B.) في العالم الثالث ينذرون موسكو بعلامات الاضطراب السياسي التي يمكن أن تثار في « حروب التحرير الوطنية ».

○ من الصعب تحديد كم كان الدور النقدي الذي لعبته الـ (K.G.B.) عندما قرر الحزب السياسي المنافس « البوليتبور » الذي عاد إلى الظهور. لكن قد يكون ذلك بسبب الجهد الدقيق الذي كان بمقدور الكرملين تقديمه وهو أن يفحص صراع أنغولا من أجل الاستقلال والتنبؤ بالفائز أي « الجماعة الوطنية .M.P.L.A ».

○ في إحدى المرات قرر الكرملين تبني الجماعة الأفضل التي تستطيع أن تخدم مصالحه فطلب من الـ (K.G.B.) أن تعمل على تزويد الفرق الحربية الخاصة بالأسلحة « المشاركة في حرب العصابات » وبعضهم قليلو الخبرة. ولكن مثل هذه المساعدة يؤمنها الوسطاء.

○ كانت الأسلحة السوفياتية « حاسمة » في تحويل منظمة التحرير الفلسطينية إلى قوة قادرة على إنهاك وتحدي قوة اسرائيل. منذ أن اعترف الاتحاد السوفياتي بمنظمة التحرير رسمياً عام ١٩٧٤ ارتفع عدد الفدائيين الفلسطينيين الذين يتدربون في الاتحاد السوفياتي إلى اكثر من ١٠٠٠ مقاتل وربما ٣٠٠٠ في السنوات اللاحقة. والمنظمة بدورها قامت بتدريب عناصر من عدة بلدان ضمن شبكة من معسكرات التدريب في اليمن الجنوبي ولبنان وسوريا وحتى في مناطق بعيدة جداً مثل المحيط الهندي.

○ هناك دليل مادي يربط الاتحاد السوفياتي بالجماعات المسلحة في أوروبا الغربية مثل الألوية الحمراء في إيطاليا، وجماعة بادر ماينهوف (انكليزي) في المانيا الغربية. فعندما ضعف أفراد من جيش الجمهورية الايرلندية المؤقتة بسبب ضربة جوع في ايرلندا الشمالية وفي سجن

« ميز » في ربيع ١٩٨١ مثلاً، لاحظ ممثلو المخابرات البريطانية أن موظفي الـ (.K.G.B) ذوي المراتب العالية قد عقدوا عدة اجتماعات من زعماء بروفو (انكليزي) في دبلن للمساهمة بمساعدتهم.

ولاية أندروبوف ورئاستة للـ (.K.G.B) :

○ خلال مدة ولاية أندروبوف وفي ساحة ذيرشنسكي ازدادت جهود الـ (.K.G.B) لكي تؤثر على أحداث العالم لصالح الاتحاد السوفياتي من خلال الدعاية وما يسمى بالتدابير العملية، حيث عمل البعض من ممثلي الـ (.K.G.B) المهذبين في الخارج عدة سنوات ليرعوا موظفي حكوماتهم ويزيلوا أنباء جريمة الأطعمة من خلال ثرثرة في حفلة كوكتيل. وقد أصبح من الصعب تسمية النفوذ السوفياتي عندما حاول خبراء الجاسوسية تعرية صلات الـ (.K.G.B) مع الحركة غير النووية في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية. حسب تقدير المخابرات الأميركية ينفق السوفيات تقريباً من ٣ بلايين إلى ٤ بلايين دولار سنوياً على نشاطات الدعاية العلنية والصريحة. ووفقاً لقسم الموظفين الحكوميين عُلِم أن مبلغ ٦٠٠ مليون دولار قد أنفق في سبيل انجاح هجوم السلم باستخدام الأحزاب الشيوعية الوطنية أو المنظمات الشيوعية المعترف بها من قبل « مجلس السلم العالمي »، وانه باستطاعة الكرملين اعتماد وصرف الاعتمادات المالية الضخمة للمنظمات السلمية المضيفة التي ترفض في حالات كثيرة المساعدة المالية هذه اذا « عرفت مصدرها ». ويعتقد الخبراء الغربيون للمخابرات أن حركة الجماهير المعارضة لصواريخ الناتو الجديدة في أوروبا من المحتمل أن لا تكون « من الهام سوفياتي » لكنهم يخشون أن تكون اجراءآت الكرملين الفعالة قد أعطت الحركة زخماً أكبر. وقبل انتخاب اللجنة الدائمة للمجلس التشريعي للمخابرات قال الضابط أومالي من مكتب (.F.B.I) أن موظفي الـ (.K.G.B) قد أعلموا منذ وقت قريب المحتكين معهم مباشرة « أي من يتعاملون معهم » ليكرسوا

اهتماماً حاداً بحركة السلم في الولايات المتحدة. وأشار إلى أن جماعة الجبهة الأمامية الشيوعية للمجلس الأميركي كانت من بين منظمي احتجاج السلم الضخم في حزيران ١٩٨٥ في مدينة نيويورك. وحاولت إحدى المراسلات أن توجه النقد بعيداً عن الاتحاد السوفياتي. ويقول دبلوماسي سوفياتي معين في واشنطون عن اجتماعات نزع السلاح عبر البلاد انها قوية ومتكاملة. لكن حتى الآن وعلى رأي أومالي : لم تعالج الـ (K.G.B.) الحركة الأميركية ببراعة واهتمام.

○ حاولت موسكو أن تستغل المشاعر الشعبية ضد الأسلحة النووية في أوروبا الغربية من أجل أهدافها الخاصة. بعد أن قامت مظاهرات الجماهير في المانيا الغربية عام ١٩٨١، أظهر التحقيق الرسمي دليلاً مادياً لكنه لم يكن برهاناً مطلقاً عن توريط الـ (K.G.B.).من ناحية ثانية لقد شاع وعلى نطاق واسع أن المبالغ التي صرفتها جماعات السلام قد أتت من المانيا الشرقية وان الوريقات والبيانات قد تكون طبعت أيضاً في الاتحاد السوفياتي.

○ ان اكثر من ٤٨,٠٠٠ الماني غربي هم أعضاء في الحزب الشيوعي الألماني ولهم تأثير كبير على حركة السلام غير المتكافئة مع حجمها.

○ خلال الاجتماع الذي عقد في بادجاد سبيرج في نيسان ١٩٨٥ لتخطيط اجتماع لاثارة الحماسة الجماعية تصادفاً مع زيارة الرئيس ريغان إلى بون « في حينه »، صاح الشعب واكثريته من الشيوعيين والمندوبين منادياً بسقوط الزعماء البروتستانيين والجماعات المتطرفة التي كانت في طليعة الحركة السلمية.

○ أظهر ممثلو « محاربة الجاسوسية » دليلاً اضافياً آخر عن دور الـ (K.G.B.) في هجوم السلم السوفياتي لعدة سنوات.

○ رتبت المخابرات الدانمركية كثيراً من الاجتماعات السرية بين « آرن باترسون » وهو كاتب دانمركي نشيط وثلاثة من ممثلي الـ (K.G.B.) « حسب تصريح وزارة العدل الدانمركية ». فوعدت الـ (K.G.B.) بمساعدة الاعلانات المالية رسمياً بكفالة من قبل باترسون. ووقَّع الاعلانات فنانون دانمركيون مشهورون وهم الذين يريدون إعلان سكندنافيا منظمة نووية حرة.

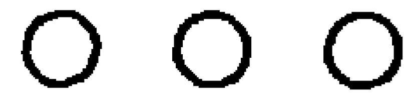
○ في تشرين الثاني ١٩٨١ طردت حكومة النروج ممثلاً مشبوهاً للـ (K.G.B.) كان قد عرض تقديم رشاوي للنرويجيين ليجعلهم يكتبون رسائل الى الصحف « يعارضون فيها » نشر صواريخ حلف الناتو النووية الجديدة.

○ حاول الكرملين في بعض الأحيان أن يؤثر على الرأي العام بواسطة طريقة عملية في محاولة لتحطيم العلاقات الأميركية المصرية وخرق جهود حكومة كارتر في الشرق الأوسط.

○ في أواخر السبعينات نشرت الـ (K.G.B.) عدداً من التقارير المزوّرة. بعضها عن الولايات المتحدة وجذورها في ايران وعن الخطط الأيرانية الأميركية والسعودية وعن إسقاط السادات « قبل اغتياله ».كما نشر ممثلون للمخابرات السوفياتية رسائل مثيرة من سفير الولايات المتحدة في مصر « هيرمان إيلتس » ومقابلة صحفية زائفة عبّر من خلالها نائب الرئيس الأميركي في حينه « والتر مونديل » عن قلقه الشخصي حول نظام السادات.

○ استطاعت الـ (K.G.B.) أن تقدم المساعدات المالية الضخمة إلى منظمات الأمن في جبهة الشرق. بعد الحرب العالمية الثانية « نظمت » الـ (K.G.B.) شبكة أعمال استخبارية في كل الدول التابعة لها. وكان ارتباط موظفي الـ (K.G.B.) ما يزال مدعوماً من دول وشعوب حلف

وارسو ويعتقد بعض خبراء الاستخبارات أن الـ (.K.G.B) قد أخذت دوراً مباشراً في جهاز الأمن الكوبي.



○ يشرح موظف مخابرات أميركي كبير لم يذكر اسمه ما يلي : يعقد رئيس فرع الـ (.K.G.B) في واشنطون اجتماعات منتظمة مع رؤساء فروع مخابرات الدول التابعة لهم والمرتكزين في واشنطون. وغالباً ما يقسمون مهمات الاستخبارات فيما بينهم.

○ قيل على لسان خبراء مخابرات غربيين أن المانيا الشرقية تتفوق في اشرافها الألكتروني ومعدات كشف الجاسوسية لديها.

○ قدمت بولنده أفضل طريقة للتأثير على الرأي في الغرب.ففي أميركا وحدها تستطيع بولنده أن تزوّر حوالي ٢٠٠ مندوب تجاري ظاهرياً وهم بالأصل من المخابرات البولندية.

○ إن لرومانيا مخابرات سرية ضخمة خاصة. ويعتقد بعض الخبراء أن الثلث تقريباً من البالغين قد خدموا في سلك المخابرات الرومانية أو تعاونوا معها.

○ تكتسب المخابرات البلغارية التقدير لاخلاصها الشديد. يقول خبير أوروبي شرقي في لندن شارحاً : حسب الرأي السوفياتي فإن السلك الأمني البلغاري لا يحمل خطر الارتداد، الذي يحمله السلك الأمني البولندي (المخابرات البولندية) وتشيكوسلوفاكيا. وهذا مهم في العمليات التي تتعرض للفضيحة.

○ إن محاولة الاغتيال أتت في لحظة حرجة في حياة بولندة. ففي خلال الستة عشر شهراً الحرجة التي نُودِي فيها للاصلاح في حياة بولنده أدت محاولة اغتيال الاسقف البولندي « كاردينا » الى موته، وهو رمز

المعارضة للنظام الشيوعي. فبدأ القوّاد المتكافئون يشعرون بضرورة سحب عدد من المحاربين، خاصة بعد الاصطدام مع المخابرات في آذار ١٩٨١ في « بيدغوسك ». وحتى الرتب والطوابير الشيوعية أخذت تنادي بالتغييرات الديموقراطية في منظمة الحزب فاستطاع الكرملين وبضربة واحدة أن يضعف معنويات المجتمع البولندي وأن يحوّل الميزان المتزعزع لصالح الحكومة.

○ يقول موظف فاتيكاني : لقد كان العمل واحداً بعنفه عندما قام السوفيات بغزو هنغاريا عام ١٩٥٦ وتشيكوسلوفاكيا عام ١٩٦٨. لقد قاموا بالأعمال الهجومية بينما كان العالم كله واقفاً يراقب عن كثب.

○ في عهد أندروبوف كانت الـ (K.G.B.) حذرة بشكل واضح من أن تكون قد لوثت يديها بحوادث قتل انتقامية أو اغتيالات سياسية أو أية شؤون أو أعمال متعلقة باراقة الدماء.

○ إن المؤامرة التي حيكت ضد جون بون تتطلب حذراً شديداً خاصة وإنه كان من الممكن أن تعرض للخطر امكانات أندروبوف السياسية وأن تحطم هجوم الأمن الأوروبي للكرملين. تقول هيلين كاريردو : إذا اقتنع الغرب بتوريط أندروبوف بهذه القصة فإنه لن ينقص من سلطته الدولية شيئاً وإنما سيحطم الصورة الحديثة والجيدة التي كان أندروبوف ينشد أن يعطيها للـ (K.G.B.) أثناء رئاسته لها. قد يكون للكرملين الحافز والباعث لكن كثير من خبراء المخابرات الغربية يتساءلون فيما إذا كانت الـ (K.G.B.) قد دربت كذلك الهواة على محاولة قتل لأن الجدال عن المؤآمرة التي حيكت ضد جون بون كانت غير متقنة الصنع لكي تكون عملاً من أعمال المخابرات السوفياتية وقد تغالي في تقدير الـ (K.G.B.) السوفسطائية ...

○ إن ممثلي الـ (K.G.B.) حول الكرة الأرضية بمثابة أسنان

العجلات في البيروقراطية المركزة في موسكو، حتى تبدو كأنها في كثير من النقاط مماثلة لغيرها في الاتحاد السوفياتي، « ملتزمة » بخطتها الخمسية الخاصة بها. ولكن الـ (K.G.B.) كانت قد أسست على الصراحة والقساوة. والمقياس العمودي للسلطة هي الصداقة الواسعة الانتشار وإن كثيراً من موظفيها ليسوا متقدمين في الاستحواذ على تأييد وعطف المتفوقين من زملائهم. وغالباً ما يضاعفون أخطاءهم بمحاولة طمسها وتخبئتها حسب رأي فلاديمير كوزيشكين :

« إن (K.G.B.) هي أكثر المنظمات سرية ». هناك حادثة جعلت أندروبوف يحمر خجلاً لأن أحد أعضاء المجموعة المضيفة كان قد أتى الى رئيس الـ (K.G.B.) للتشاور معه فيكتشف حين مغادرته مكتبه أن قبعته الفرو قد سرقت من غرفة الانتظار[1].

○ قد يكون من الخطأ على حد سواء أن نستخف بآلة التجسس التي بناها الرجل الجديد في الكرملين خلال سنوات في ذيرشنسكي سكوير. فقد تلقى أندروبوف معلومات اكبر عن أشياء تحدث في الوطن وفي الخارج ولديه إذن مفتوح بالدخول إلى مقرّ ملفّات الـ (K.G.B.) التي يحوي بعضها معلومات عن زملائه. إن لجأ إلى القمع كأداة اصلاح اجتماعية في البلاد أظهر خدمة في استقلالية الانقسام في الاتحاد الغربي علاوة على المصالح السوفياتية في الخارج.

وسيثبت أندروبوف أنه مُركب خطر من القساوة الاستراتيجية والليونة اللبقة. هذا ما تنبأ به الخبير الأوروبي الشرقي ليوبولد لابيرز :

« إن مثل هذا المزيج المربك من التنظيم سيطرح المشاكل للغرب. ولا يستطيع أندروبوف أن يخرج من الكبح المفروض عليه من قبل نظام

---

(١)موضوع سرقة القبعة هذا منقول عن مسؤولية مجلة التايم الأميركية وعنا لمن يهمه الأمر.

المخابرات الذي ساعدهم بالمحافظة على الوطن. وقد يظهر الاتحاد السوفياتي كواجهة مبنى هائل للغرباء لكنه سيبقى أمة تخيف الأعداء المعروفين وغير المعروفين. يعتقد أندروبوف بالتأكيد ولسنوات عديدة أنه من الصعب حكم اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية « بخوف » ولكن من المستحيل حكمها « بدونه ».



رعاية أندروبوف للكتّاب

○ في احدى ضواحي موسكو وفي شقة صغيرة في الطابق الخامس انحنى الكاتب جورج فلاديموف ٥١ سنة في عام ١٩٨٤ ليلتقط فنجان الشاي من على طاولة مكتبه. كانت الشمس في الخارج تشرق كئيبة في يوم شتوي شديد البرودة وفي الفناء أب يلعب مع طفلة بين شجر الصنوبر. كان هذا المنظر يفيض بالبهجة والحيوية لكن حياة فلاديموف لم تكن كذلك وكما هي بالنسبة لآلاف المواطنين السوفيات، لأنه كان

يعلم أولاً بالطرق التي كانت الـ (K.G.B.) تستعملها لتلمح لأولئك الذين ينحرفون عن القواعد المفروضة بالتفكير أو بالتصرف.

في ٢٨ ديسمبر ١٩٨٤ فتش فريق من المخابرات شقته واستجوبوه لمدة يومين حيث صادروا من مكتبه مذكرات بحث، كتب، مجلات، قصص، وأهم الكتب والقصص كان قد كتبها عن الحرب العالمية الثانية كما أخذوا آلتيه الكاتبتين. عاد الى منزله حائراً واتصل بإيراك هاتروف (مدير مكتب مجلة التايم في موسكو) وأعلمه بأنه من الصعب جداً العمل معه بعد ذلك لأنهم (أي المخابرات) يستطيعون تفتيشه في أي وقت.

لم ينشر فلاديموف أية كلمة بعد ذلك في الاتحاد السوفياتي حيث كانت رواياته ترسم صورة دقيقة وصحيحة عن ظل ستالين الذي كان ما يزال معلّقاً من وقت لآخر في النظام السوفياتي. قصّته المشهورة في الغرب « المخلص » كانت عن كلب حراسة معسكر العمال الذي وجد أنه لن يستطيع العيش في العالم بدون مساجين.

شبكة التجاعيد حول عيني فلاديموف تسطع وتعني هموم السنين للناظر إليه. وعندما حققت معه المخابرات أخبره مستجوبه الملازم الأول كرياكوف عن الخبراء الذين وظفتهم الـ (K.G.B.) ليفحصوا ويدققوا الأعمال الأوروبية للأدباء. وأعطاه نسخة من التقرير الكبير للدلالة على الثقة به لأن المخابرات تستلم وتأخذ التقارير ونادراً ما تعطي نسخة عن تقاريرها لأحد. لكن البقية كانت غير مشجعة لأن فلاديموف لم يكتب رسالة شكر لهم ولا حتى رسالة اعتذار عن كتاباته غير الرسمية (غير الحكومية). كما أن الملازم الأول المحقق في المخابرات كرياكوف كان قد طلب منه قبل إعادته لمنزله « محترماً » تقريراً يتضمن سرد جميع مقابلاته مع الدبلوماسيين والصحافيّين الغربيين الذين قابلهم سراً في موسكو.وأيضاً لم يرسل له هذا التقرير وقد انقضى الموعد الذي حدده له

فكتب له اعلاماً بأنه إذا لم يتجاوب معه بما طلب فسوف يرسل أوراقه إلى النائب العام. الموعد الأخير الذي أعطي له قد انقضى أيضاً. شعر فلاديموف بالخوف فبعث برسالة إلى يوري أندروبوف رئيس الـ (K.G.B.) بالذات يشرح له فيها قصته مع المخابرات ويطلب منه السماح له بالهجرة من الاتحاد السوفياتي. وقد أخبر القائد السوفياتي بصراحة الكتّاب أنه على استعداد لأن يمشي في سراديب سجن « ليفور توفو » لكنه يرغب أن يغادر من أجل عائلته كما ذكر لرئيس المخابرات السوفياتية ما حصل معه منهياً رسالته بقوله :

« إنه من المؤلم والمعيب أن أخضع لذلك النوع من الضغط والاضطهاد رغم أنني « أثبتت » حبي العظيم لروسيا بالصبر الذي تحملته وأنا لم أفعل شيئاً منافياً للعقيدة الشيوعية ... »

لم يكن فلاديموف متوقعاً أن تصل الرسالة إلى أندروبوف شخصياً وأن يرد عليه بنفسه. فقد قرأ الرفيق أندروبوف الرسالة جيداً ثم كان رده بأن أوعز إلى مدير مكتب الجوازات بالموافقة لفلاديموف على الحصول على جواز سفر ومغادرة الاتحاد السوفياتي متى شاء وعندما يشاء. وهذا يعني أنه محرر من الاتهامات الجنائية التي هدده بها المحقق، فعدل عن مغادرة الاتحاد السوفياتي عندما أتاه العدل من أندروبوف. ويعتبر فلاديموف الآن أفضل كاتب للجيل الجديد في الاتحاد السوفياتي.

من أعمال المخابرات السوفياتية ك. ج. ب

المخابَرات السُّوفياتيَّة

في

فرنسا

١

أحداث مغمورة
عن المخابرات السوفياتيّة وعملها في فرنسا

من المعروف أن جميع أجهزة المخابرات في الدول الكبيرة أم الصغيرة تسير على نمط واحد سواء في الأساليب أو في الغايات أو في ازدواجية الشخصيات والمبادئ أو في غير ذلك من أمور كثيرة لا تعد ولا تحصى. ونحن نذكر في هذه السلسلة من كتب البحث عن أعمال المخابرات بعض أسماء أجهزة وأسماء موظفين وأسماء عملاء، تتحدث جميعها عن حوادث تجسس جرت في أمكنة وأزمنة مختلفة وهذه المرة داخل الأراضي الفرنسية. ومهما يكن من صحة الحدث فإننا نسوق فقط ما يعتبر فكرة أصيلة يراد ابلاغها إلى من يهمه الشأن. وهذه الفكرة تعتني بأحوال تجسس الدول الشرقية على الأراضي الفرنسية دون الاشارة أبداً إلى نوع أحوال أخرى تقوم في دول أسيوية أم أميركية أم أفريقية، لذلك يجدر بأي قارئ أن يتنبه للموضوع مباشرة، وألا يُحمّل نفسه أكثر مما يشعر به من الحقائق وألا يتحمس لجانب على حساب الجانب الآخر.

وفي هذا الفصل نروي قصة شبكة « كارامان » الجاسوسية التي أضحت نوعاً من الدروس التطبيقية في فن وطرق وأشكال تطويع المتجسسين (تجنيدهم)، لكونها نجحت في الوصول إلى الأشخاص بالنظر إلى مراكزهم والى المعلومات المنوي استقصاؤها. وقد سميت الشبكة باسم « ميخاي كارامان » وهو أحد الرومانيين العاملين في

مخابرات بلاده ووراء ستار « سكرتير السفارة الرومانية الأول في باريس ». وبأبسط قدر من التفاصيل، نجح كارامان في إحدى حفلات « الكوكتيل » السياسية في أن يتعرف إلى المدعو روبرت. ب. ويعمل كمنسق للملفات والوثائق في منظمة حلف شمال الأطلسي. فيما بعد تظاهر الروماني بالصداقة والاخلاص وراح يتصل بالفرنسي روبرت حتى عرف منه جميع ميوله السياسية، إلى أن أبدى له رأياً بحتمية المجابهة بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة اللذين يعملان على اقتسام العالم حتى لا يبقى منه ما يستوجب القسمة. وعندها لا بد من التزاحم الذي يؤدي إلى حتمية وقوع الحرب. وانسجاماً مع قناعة الفرنسي بضرورة العمل على بقاء « السلام » سائداً في العالم أخذ روبرت يسلم الوثائق الواحدة تلو الأخرى بقصد أن تصل إلى الأجهزة المعنيّة في رومانيا، كي تعمل هذه الأجهزة « حسب اعتقاده » أي شيء للحيلولة دون بلوغ الحتمية البشعة. خلال خمسة أشهر فقط سلم روبرت ستين ملفاً سياسياً وسرياً جداً بينها ستة عشر ملفاً تعتبر « ملفات كونية » فائقة السرية.

وبعد وصوله لأقصى درجات الاستنزاف صادف خروجه من الوظيفة. عند ذلك توقف الروماني عن لقاء صديقه روبرت « إلّا » ليطلب منه أن يُعرّفه بآخرين مثله يعملون في حلف شمال الأطلسي. عندما كان مقره الرسمي في باريس قبل نقله إلى بروكسل عاصمة بلجيكا، أعطاه عنوان تاجر من أصل يوناني يعمل داخل الحلف. زاره كارامان « بحجة » طلب كمية من اللحوم منه حسب اختصاصه. وكان الروماني (المخابرات) يأخذ كمية من اللحم تلو الكمية ويوزعها بين أعضاء السفارة الأمر الذي أظهره « زبوناً » مهماً لتجارة فرانسيس. د باللحوم مع الحلف. لكنه استدرجه رويداً رويداً بطلب تقرير عن كيفية حفظ اللحوم والأطعمة في مستودعات الحلف. ثم تلاه تقرير اكثر أهمية كي يحافظ على « الزبون » ورأى الفرنسي نفسه غارقاً حتى أذنيه بحيث لا يمكنه أن ينجو من قبضة

الروماني. وخلال تعاونه سلم فرنسيس « تقارير سرية » حول كيفية عمل قواعد الحلف بكاملها. وأخيراً شعر الروماني أن الأمر سيفضحه فأوكل أمر الاتصال بالفرنسي واستلام الوثائق منه إلى معاون له من المخابرات الرومانية فرع السفارة بباريس، ولكن هذا المعاون لم يتعامل مع الفرنسي كزبون لشراء اللحوم بل بكل برودة يتعامل معه كعميل أصبح بين فكي الكماشة.

استغلت أجهزة الاستعلام في الدول الشرقية سياسة فرنسا الانفتاحية فوسعت رومانيا شبكة كارامان تحت ستار اللقاء المتبادل بين الحركات والشخصيات الشرقية والفرنسية ونجحت المخابرات الرومانية في تطويع العملاء بكل الوسائل والظروف، إذ لم تترك فرصة واحدة إلا وأفادت منها، حتى ولو على حساب العوز والمشاعر الانسانية كالصداقة والحب وغيرهما. وفي ظل هذه التوجهات طوّع أحدهم وكان موظفاً في السفارة الفرنسية في واشنطون، ثم أجبر على الاستمرار في العمل التجسسي بعد تركه الوظيفة الديبلوماسية والتحاقه بالعمل الاقتصادي، كما طُوّع أحد العاملين في الشيفرة لوزارة الخارجية وأحد الموظفين الكبار في السوق الأوروبية المشتركة، واحدى العاملات في وزارة الاقتصاد والمال بعدما أوقعها أحد ضباط المخابرات الرومانية بحبّ مزيّف حين كان يعمل كسكرتير ثان لوفد بلاده في منظمة اليونسكو. كما طوّع آخرون كثر على مختلف الاصعدة في مجالات كثيرة وقدموا جميعهم معلومات قيمة وهامة حول سياسة فرنسا الخارجية والداخلية إلى المخابرات الرومانية ومن ثم الى الـ (K.G.B.) وأصبح شائعاً لدى أجهزة التجسس ومكافحته في العالم بأن هناك عملاء متعدّدي العمالة، أي أنهم يعملون لحساب اكثر من جهاز مخابرات وباتجاهات متناقضة ومتعاكسة (راجع صفحة ٢٩٩ ــ ٣٠٠ ــ من الجزء الأول من هذه السلسلة من كتب المخابرات والعالم). كما أصبح شائعاً أن تفيد أجهزة المخابرات من أي عمل يؤدي

الى زرع الشك والحيرة لشل القدرات على اتخاذ القرار والمبادرة إلى العمل الفعال لتحقيق الأهداف الوطنية أم الاقليمية لكتلة ما. وما يجدر ذكره في هذا الصدد أن المعلومات المتناقلة على لسان العملاء « المزدوجين » لا توحي على الدوام بالثقة لوجوب مقارنتها دائماً بغيرها ومطابقتها على معلومات آتية من مصادر اخرى ومختلفة. وفي مطلق الأحوال يعتبر التجسس المزدوج عملاً مرهقاً جداً ومحفوفاً بالمخاطر، نادراً ما يسلم منه صاحبه إلّا باللجوء السياسي للبلد الذي يثق به أكثر أو أن يكون قد خدمه اكثر.

وعلى الجبهة الأوروبية الشرقية عادة يبقى الضابط « المخابراتي » في البلدان الغربية خمس سنوات، بعدها عليه العودة إلى بلده أو الانتقال إلى بلد آخر، أو عليه وقف العمل التجسسي المزدوج المكلف به والاستقرار بالغرب. أما اذا كشف أمره من قبل المخابرات السوفياتية أو الشرقية أي انه أصبح عميلاً مزدوجاً دون اعلام رؤسائه، عند ذلك يكون « الاعدام فوراً » بانتظاره.

عملاء في قاعدة بحرية سرية بريطانية

○ البولوني العميل ميخائيل غولينافسكي سلم المخابرات البريطانية ثلاثمائة صفحة من الوثائق، وهي تشتمل على أسماء وتنظيمات ومعلومات خوّلت هذه المخابرات أن تكتشف جاسوسين يعملان لحساب السوفيات في أهم قاعدة بريطانية وهما : هاري هافتون، وايتيل جي، تحت اشراف كونون مولودي. كما كشفت معلومات هذا البولوني عن عميل مزدوج يعمل ضمن الأجهزة البريطانية هو جورج بلاك. المهم أن غولينافسكي انتهى باعترافاته إلى حد توزيع التهم جزافاً وزرع الشك عن وجود عملاء للمخابرات السوفياتية في كل مكان، حتى أنه اتهم صراحة اليهودي هنري

كيسنجر « وزير خارجية الولايات سابقاً » بأنه جاسوس سوفياتي.

وبالمقابل تتعطش المخابرات الغربية إلى تجميع المعلومات عن المخابرات السوفياتية (K.G.B.) وطريقة عملها وكيفية تغلغلها داخل الديموقراطيات الغربية، وإلى بحث أسباب ودوافع هروب أي عميل أو عنصر مخابرات سوفياتي إلى الغرب ومنهم ضابط الـ (K.G.B.) في « فيينا » بيوترديريانين الذي أعطى على الفور اسم أناتولي غوليتسين كعميل قد ينقلب يوماً على المخابرات التي يعمل لها. ثم مضت الأيام وعين هذا الأخير في السفارة السوفياتية في فنلندا دون أن تنتبه المخابرات الأميركية له، أو تبادر إلى الاتصال به حتى سئم من مرور الوقت بطيئاً عليه وهو يخطط ويمهد للهرب إلى الغرب،إلى أن أخذ المبادرة وتقدم في أحد الأيام إلى رئيس فرع المخابرات الأميركية في هلسنكي وبحوزته « رزمة من الوثائق والملفات تحت اسم كليموف ».وقد قامت المخابرات الأميركية بنقله فوراً إلى واشنطون بعد التأكد من أهمية الوثائق التي يحملها، حيث امتنع عن التحدث إلّا إلى « جيمس أنكلتون » لمعرفته بوجود عملاء كثيرين يعملون للمخابرات السوفياتية داخل المخابرات الأميركية.

لقد كشف غوليتسين عن وجود شبكة في بريطانيا مؤلفة من خمسة أشخاص ومعهم ثلاثة عملاء اكتشفوا بفضل اعتراف السوفياتي غوليتسين الذي زعم أن هناك عميلاً للسوفيات داخل المخابرات الأميركية يعمل تحت اسم « ساشا » ويطلعهم على جميع العمليات المقررة خارج الاتحاد السوفياتي. كما أعطى معلومات كثيرة حول كيفية عمل أجهزة الـ (K.G.B.) لكن هذه المعلومات ليست دقيقة ومحددة، لكونه كان محللاً تنقل إليه الملفات من مختلف المصادر دون أن تذكر أسماء العملاء أصحابها. ونتيجة اعترافه بوجود عميل مهم للمخابرات السوفياتية في قلب المخابرات الأميركية جرى استنفار الفرع الاداري واستنبشت الملفات

وحللت الشخصيات واستعيد تاريخها وتفاصيل حياتها، حتى بات الجميع يشكون في أي عميل ويقولون لعله العميل المزدوج المخفي وراء ألف ستار، مما أوقع إدارة المخابرات الأميركية في شلل مخافة معرفة الـ (K.G.B.) بتفاصيل ما تنوي عمله بفضل ازدواجية العمالة التي يقوم بها احد مسؤوليها وهو في قمة المسؤوليات. وحسب أقوال واعترافات غولستين نجحت الـ (K.G.B.) ليس في الاستعلام وتجميع المعلومات التي تريد، بل وفي إيصال عملائها إلى داخل الحكومات والادارات العليا ومراكز الأجهزة التي تملك القرارات في غالبية الدول الغربية وأولها أميركا.

وبناء لمعلومات غولستين بعث الرئيس كنيدي في حينه برسالة هامة إلى الرئيس ديغول ينبهه إلى وجود عملاء للمخابرات السوفياتية في أجهزته الحكومية، الأمر الذي تطور إلى رحلات سرية وعلنية لمسؤولين فرنسيين في مختلف الأجهزة والادارات إلى واشنطون « لحضور » عملية استجواب غولستين الضابط السابق في الـ (K.G.B.).

وازاء الفشل في اكتشاف العملاء التابعين للمخابرات السوفياتية داخل فرنسا تراجعت الثقة بين الحكومتين، الفرنسية والأميركية، ونمت القطيعة إلى حد انسحاب فرنسا من حلف شمال الأطلسي باصرار الرئيس الراحل ديغول على هذا الانسحاب.

ازاء المعلومات غير الدقيقة هل يعتبر غولستين المنقلب على الـ (K.G.B.) « عميلاً مزدوجاً » هدفت من ورائه تسميم العلاقات بين الدول وشل قدرات الأجهزة والحكومات ؟ نحن لا نملك الجواب لأن الموضوع بقي غير معلن ولا سيما بعد سريان شائعات وتهم غير رسمية بأن جيمس أنغلتون الذي كان خبيراً بالشؤون السوفياتية والشيوعية هو أيضاً مزدوج العمالة واستطاع أن ينسق مع غولستين ويصل معه إلى ما قصدته الـ (K.G.B.) ورغبت في تحقيقه.

على صعيد حلف شمال الأطلسي تبين أن هاف جورج هامبلتون الحائز على دكتوراه في الاقتصاد والموظف في مجال تحليل نقط الضعف والقوة في الاقتصاديات الغربية، هو عميل للمخابرات السوفياتيّة أيضاً (وقد شرحنا قصته الكاملة في كتاب ملف الثمانينات عن أعمال المخابرات صفحة ١٨١ إلى ٢٠٤).

وفي مجال الأبحاث العملية أشار غولستين دون أن يسمي شخصاً معيناً، إلى وجود عالم عميل هو من أصل أسيوي طوّع لصالح الـ (K.G.B.) أثناء مؤتمر علمي في لندن. ولم تتوقف أقواله عند هذا الحد بل تعدته إلى القول أن وزيراً فرنسياً سابقاً وأحد أنسباء ديغول وثلاثة أعضاء في جهاز الدولة والبرلمان الفرنسي يعملون جميعاً للمخابرات السوفياتية.وباختصار اتهم غولستين جاك فوكار، بالعمالة أيضاً لكن التهمة كانت تعوزها صحّة الإثبات. كما اتهم شخصيّات عديدة، الأمر الذي أزعج كثيراً أعضاء الحكومة وانعكس سلباً على العلاقات بين الوزراء والنواب، دون أن يصل جهاز مكافحة التجسس الفرنسي (المخابرات) إلى أية نتيجة حاسمة.

ونمضي مع أقوال واعترافات الهارب غولستين فقد تأكد للجهاز الفرنسي المضاد للتجسس أن العميل غولستين كان يعرف تماماً تفاصيل إعادة تكوين الجهاز وأسماء أشخاص وتحديد المسؤوليات مما يعني أن واحداً من داخل الجهاز هو المسؤول عن تسريب المعلومات المذكورة لكونه عميلاً مزدوجاً. واسمه الحركي حسب غولستين هو « سافير » الذي على ما يبدو سلم تفاصيل عمليتين سريتين كان المنشقون والمناهضون للأنظمة الأوروبية الشرقية سيقومون بها وراء حدود تلك الأنظمة. وبرأي الخبير تياري فولتون أن غولستين هو أهم المنقلبين على المخابرات السوفياتية لأنه حمل معه معلومات ضخمة وخبرة طويلة وهامة جعلت المخابرات الأميركية تستعين به كخبير محلل للمعلومات

المجموعة لديها،عن الأشخاص والمواضيع السوفياتية والشرقية، وليس فقط كمخبر، لكن ما يجب ذكره أيضاً أنه « شكك » بأشخاص كثيرين اعتبروا فيما بعد من ضحاياه.

إن عدم قيام الحكومة الفرنسية بردات فعل على توقيف وكشف عملاء (K.G.B.) وعدم اعتبار التجسس تدخلاً في الشؤون الداخلية يستوجب رداً وعملاً حاسماً لوقف هذا التدخل غير المشروع. يسوق تياري فولتون أعذاراً كثيرة من بينها، ان مبدأ التضامن هو السائد في العالم السياسي لعزوف أفراده عن اتهام بعضهم البعض، أو التغاضي المتبادل عن المساوئ ومن بين هذه الأعذار أيضاً « سمعة فرنسا » لدى حلفائها، لكن هذا الأمر لم يقنع الأميركيين كثيراً ليثقوا بالفرنسيين، اضافة إلى عذر ثالث هو « حسن النية » الذي تتصرف فرنسا من خلاله تجاه الاتحاد السوفياتي. ويقدم تياري فولتون دليله على حجته الأخيرة: إن الاتحاد السوفياتي فهم جيداً مضمون الرسالة التي وجهها الرئيس ميتران باعادته سبعة وأربعين ديبلوماسياً سوفياتياً.

خلال هذا السّياق ننتهي إلى نوع من الاتهام العقائدي والشحن النفسي بالقول ان أحداً لا يمكنه الوقوف على أسباب ودوافع التجسس السوفياتي إلا إذا وقف على حقيقة ميول قيادي ومسؤولي الاتحاد السوفياتي التي تتلخص بوجوب العمل على انتصار الشيوعية على غيرها، لأنها الحتمية التاريخية التي لا مفر منها أبداً. لذا فإن مهمتهم كما هي علة وجودهم كشيوعيين تقوم على تحقيق تلك الحتمية بكل الوسائل. من هنا اعتبار (K.G.B.) نوعاً من آلة حربية تهدف إلى الاندساس وراء العدو لتهديم مرتكزات مجتمعه واقتصاده (هذا الكلام لتياري فولتون). ثم ينتقل تياري إلى مقارنة بسيطة مع الديموقراطيات الغربية التي على عكس الشيوعية تفسح المجال واسعاً أمام أعدائها. وهي تعلم علم اليقين أنهم يقومون « بتهديمها »، مع العلم بأن أي سوفياتي لا يلتقي أي أجنبي غربي

إلّا وعليه بعد ذلك أن يقدم تقريراً مفصلاً عن أسباب اللقاء وموضوع وطبيعة الحوار . هل هو عن الوضع السياسي أم عن الوضع الاجتماعي والعائلي أم النفسي؟ كما يجب عليه أن يضمّن التقرير وصف السمات الخارجية للشخص الملتقى به.

كيف يتم التطويع للعمل لصالح الـ (K.G.B.)

○ لقد شرحنا عملية تدريب الجواسيس للمخابرات السوفياتية كمخابرات عالمية ويستوجب أن يكون لها « جواسيس » في مختلف أنحاء العالم (وذلك في الصفحات ١٤٢ إلى ١٥٠ في الجزء الأول من هذه السلسلة من كتب المخابرات والعالم). لكي لا نتهم بالتكرار لبعض المواد نلفت النظر فقط إلى مرور « شرح كاف عن هذه المادة سابقاً وننوه عن مكانه فإذا وجدت أية رغبة للقارئ للمراجعة أو المعرفة بحيث ويجوز انه لم يحصل على الجزء الأول ... ألخ. والمعلومات الجديدة التي ترجمناها عن أعمال هذه المخابرات تدل على أن كل عملية تطويع لجاسوس جديد تمر في ثلاث مراحل وهي :

١ ـــ تحديد الشخص المرغوب به.
٢ ـــ إقامة العلاقات والاتصالات الشخصية معه.
٣ ـــ إقامة العلاقات السرية.

أما بالنسبة للمرحلة الأولى فهي الأهم بنظر أحد خبراء المخابرات الفرنسية لأنها سرعان ما توقع الشخص المعني في الفخ التجسسي، لكونه اختير ممن يشكون من نقطة ضعف ما، تورطه احياناً كثيرة على الرغم من إرادته العمل لصالح المخابرات السوفياتية أو غيرها. لأن طريقة الايقاع بالعميل « موحدة » من قبل المخابرات العالمية.

وقد لخّص « لا فتشنكو » أحد المنقلبين على الـ (K.G.B.) (من يريد

معرفة القصة الكاملة لهروب لافتشنكو عليه مراجعة الصفحات من ٢٥٥ إلى ٢٧٨ من كتاب ملف الثمانينات ـــ عن حرب المخابرات ـــ للمؤلف) عمل اساتذة المخابرات السوفياتية في مدارس التجسس الاكاديمية بكونهم يركّزون على أربع كلمات هي المحطات الأهم في اصطياد العملاء واجبارهم على العمل لصالحهم :

ـــ المال .. (وقد بدلت المخابرات السوفياتية نهج عملها السابق من التهديد في بعض الحالات إلى إغداق المال الوفير ..)

ـــ العقيدة.

ـــ المساومة مع العميل بروح رياضية.

ـــ حب الذات.

ولا يستبعد الخبير الهارب لجوء الـ (K.G.B.) لاستعمال الأربع دفعة واحدة، إذا ما تبين أن ذلك ضروري لتطويع الشخص المنوي تطويعه « من أجل بعض المال » : ويستعرض الخبير فولتون حادثتي تجسس وقعتا لأجل حفنة من المال. واحدة بدأت مع المدعو فولوكوف. وهو فرنسي من أصل روسي، يعمل مهندساً في إحدى المحطات النووية التي كانت تعمل لانتاج اولى القنابل النووية الفرنسية. والحادثة الثانية اكتملت مع طبيب عمل سابقاً في فيتنام الجنوبية. ولا مجال لايراد الكثير من المعلومات سوى أن فولوكوف هو شخص متعدد الكفاآت كونه في حينه كان ذا سبعة وثلاثين ربيعاً وقد حاز على دبلوم من مدرسة العلوم واللغات الشرقية ومجاز في العلوم العالية « دراسات عليا » وقدّم أطروحة الدكتوراه عندما استدعي لقضاء الخدمة العسكرية في إحدى وحدات الهندسة في مدينة « آبخرز » الفرنسية. وفي زيارة له لباريس وهو في الخدمة العسكرية اتصل به أحد ضباط المخابرات السوفياتية. وأقام معه صداقة وأخذ يشاطره آراءه حتى أوهمه أنه متفق معه على ضرورة تغيير الالحاد وقلب الشيوعية واعادة الايمان إلى الناس وفسح المجال أمام حرية رجال

الدين بالتبشير، وغير ذلك من مواقف ومواضيع. فكسب الضابط ثقته وطلب إليه القيام ببعض الترجمات لقاء « بعض المال » لأنه تأكد أنه فولوكوف هو بأمس الحاجة إليه.

رويداً. رويداً .. استدرج فولوكوف وجرى استبدال الملتقين به من المخابرات السوفياتية. فحل لديه الشعور بأنه أصبح « عميلاً » (محل الشعور بالصداقة) مع الضابط الذي أدخله الى عالم الجاسوسية إلى أن اعتقل. أما ما نقله وأعطاه فولوكوف الى المخابرات السوفياتية من معلومات قيمة وهامة هو ما يتعلق بقياس الاشعاع الذري للقنبلة النووية الفرنسية، وبمشروع ٦٠ الذي خوّل السوفيات تقدير كمية الاورانيوم التي يمكن تكثيفها وتنشيطها في المصنع النووي الذي كان يعمل به، وبالتالي تقدير كمية أو عدد القنابل النووية التي يمكن أن تنتج لصالح قوة الردع الفرنسية الاستراتيجية.

يضاف إلى ذلك أن فولوكوف « صوّر » مستندات عديدة في مكتبة سكلاي الشديدة السرية لتعلقها بالاكتشافات العلمية الفرنسية، وفي اللجنة الفرنسية للطاقة النووية. ولا ننسى أن المخابرات السوفياتية بعدما طوّعت فولوكوف للعمل معها زودته بآلة تصوير حديثة جداً تشبه حقيبة رجال الأعمال، قادرة على تصوير أي مستند أو شريط وثائقي على ساحة « سنتمتر مربع واحد فقط ». كما أن اسلوب الالتقاء كان بسيطاً بحيث لا يشك به أحد، إذا استعمل لايداع الوثائق ثلاثة أمكنة بالاتفاق مع ضباط الاتصال من الـ (K.G.B.):

١ ــ صندوق بريد طبيعي هو جذع شجرة في غابة فريار.

٢ ــ صندوق بريد طبيعي تحت حجر كبير في غابة كلامار.

٣ ــ صندوق بريد طبيعي هو جذع شجرة ثلاثي في غابة مادون.

أما طريقة التأكيد أن هذه الصناديق البريدية التجسسية ملأى أم لا، فقد

استعمل ثلاثة مقاعد. إنْ خَطَّ خطاً عمودياً على المقعد الأول أو الثاني أو الثالث فيكون ذلك « دليلٌ » على وجود بريد على التتالي بالأولى أو الثانية أو الثالثة. واذا خطّ أفقياً على المقعد الرابع (أيضاً متفق عليه) فهذا يعني طلب لقاء الضابط المشرف عليه لابلاغه أمراً مستجداً أو لتسليمه مغلفاً سرياً أو غير ذلك من الأمور الخطيرة المتعلقة بعمالته.

○ ولا تختلف أساليب الحادثة التجسسية الثانية عن الأولى كثيراً، لأنها تهدف جميعاً الى التخفي واستبعاد الشبهات والريبة وأنظار العيون المراقبة من مختلف الأجهزة الأمنية ولمختلف الصلاحيات.

بعد اندلاع أحداث هنغاريا ارتد بعض ضعاف النفوس عن الشيوعية، وعلى الأقل عن إيمانهم بأن الاتحاد السوفياتي هو الدولة الاشتراكية المثالية، كما تراجع بعض المتطوعون للعمل لصالح المخابرات السوفياتية بسبب تراجعهم عن حب الاشتراكية ورسالتها. وأصبح من المتعذر كثيراً على المخابرات السوفياتية أن تجد لها عملاء جدد بين المعتقدين بكلام ماركس وآنجلز ولينين. ومع ذلك لم تعدم الـ (K.G.B.) الوسيلة لاستقطاب الأشخاص والرأي العام وتطويع العملاء، فلجأت إلى شعارات السلام العالمي ومعاداة الأميركيين لتطلعهم على أمبريالية عالمية تستهدف أولاً إخضاع واذلال الأوروبيين. كما لجأت تلك المخابرات الى استغلال الاصول والجذور الثقافية التي ما زالت تربط أوساط المهاجرين الروس بروسيا، والترويج أمامهم أن الاتحاد السوفياتي وروسيا ليسا سوى وحدة واحدة، الهيمنة فيها للعنصر الروسي على ما عداه من عناصر كالقوميات والثقافات الأخرى.

ويضاف إلى كل ما سبق : عنصر الحقد والتأفف والتذمر من الوضع المهني أو الوظيفي، للشعور بعدم التكافؤ أو بسائر مركبات الضعف عند الانسان الفرد، الذي يدفع على الدوام إلى التعاون مع ما هو خارجي يتوافق وإياه على التدمير كنوع من تعويض ذاتي عما يلحق به من ضيم

وعدم انصاف، دون أن يدري بخيانته إلا لاحقاً « حيث لا ينفع الندم » ولا تفلح نية الكف عنها، نظراً لوجوده وسط شبكة لا يمكن الخروج منها سليماً.

توقيف :

○ أوقف في مطار أورلي بباريس المدعو سرج فابيو، وهو فرنسي من أصل روسي ومن مواليد ١٩٤٢ من قبل المخابرات الفرنسية، اعترف مباشرة وبسهولة تامة « بخيانته » وبادارته لشبكة تضم كل من الجواسيس :

— جيوفاني فيرار — فرنسي من مواليد ١٩٣٢.
— روجيه لافال — فرنسي من مواليد ١٩٢١.
— مارك لافابر — فرنسي من مواليد ١٩٣٦.
— ريموند — الملقب بـ (X) اكس.

بعد أن وضع تحت المراقبة الدقيقة نتيجة الشك به. وما عمل سرج فابيو إلا بعد تأثير ضابط المخابرات المسؤول عليه، تأثيراً نفسياً لتطويعه « عميلاً » وذلك بحثّه على حب وطنه الأم الذي يتمثل بالدم الذي جرى فيه وراثياً من أبيه وأمه الروسيين، وعلى الانتقام من فرنسا لرفضها مراراً وتكراراً أن تعطيه الجنسية الفرنسية لكونه « ولد » في يوغوسلافيا من أبوين غير فرنسيين وخدم فيما بعد تحت لواء النازية في مركز القيادة في سانت كلود.

بالمقابل أعطته المخابرات السوفياتية جنسيته كما جرى منحه رتبة ضابط في الجيش الأحمر، مما ساعده كثيراً على ارتفاع معنوياته والثأر من تاريخه غير المشرف ونسيان تعاونه مع النازيين.

وقد رفض سرج فابيو تهمة الخيانة التي وجهت إليه لقوله أنه روسي أولاً، ولم يصبح فرنسياً إلّا في عام ١٩٦٧ حيث رفض في حينه أن يصبح جاسوساً مزدوجاً، مع العلم بأن ميوله إلى السعي وراء السلام دفعته الى الدفاع عن وجوب التوازن العسكري وبالتالي إلى تضييق الهوة بين تقدم السلاح الغربي وتخلف السلاح الشرقي « حسب الادعاء » عن اللحاق بذلك التقدم. وهكذا دواليك طُوّع الآخرون حسب ميولهم ولحسن تصرف ضابط المخابرات معهم ووقوفه على نقطة الضعف لديهم، مع التشديد على أن سرج فابيو « لم يعط معلومات هامة » بقدر ما عمل على تطويع غيره واقناعهم بمحاسن العمل لصالح المخابرات السوفياتية، التي أصبحت لا يهمّها المال المهدور بآلاف الدولارات بقدر الوصول إلى أهدافها بشتّى الوسائل المستعملة. وتفصيلاً لذلك روى أحد العملاء المنقلبين على المخابرات الروسيّة وهو يوري كرونكوف أن عمليّة جرت ضد السفير الفرنسي في موسكو « موريس ديجان ». ومن سرد هذه العملية نعرف تفاصيل وكيفية أعمال التطويع التي تلجأ لها المخابرات السوفياتية خصوصاً المساومة التي ترتكز على فضائح منوّعة. وهي بالطبع تشوّه سمعة صاحبها، تماماً كما جرى مع السفير الفرنسي المذكور كما نستعرض « حالة خاصة » من التجسس على عكس ما سبق من حكايات وحالات لا ترتكز على استغلال العقيدة الماركسية أو على العوز للمساومة، بل على الغرور الذاتي الذي يفرض على صاحبه لعب دور أكبر من مؤهلاته ومن الظروف التي هيئتها. وهنا حالة أخيرة تخص المدعو جورج باك الذي عمل كمدير عام لوزارات كثيرة منها البحرية ووزارة شؤون المسلمين ثم مساعداً لرئيس الوزراء وغيرها من المواقع والمسؤوليات. لذلك لم يجرؤ جهاز مكافحة التجسس الفرنسي (المخابرات) على اتهامه، أولاً لماضيه العريق وثانيا لتنوع اتصالاته بالشخصيات الفرنسية السياسية الفاعلة على الأرض الفرنسية.

○ المهم : لماذا « خان » جورج باك بلاده فرنسا وهو بهذه العظمة وقَبِلَ بدور العمالة للمخابرات السوفياتية ؟ أمن أجل المال ؟ أبداً فهو يعيش ميسور الحال رغيد العيش لامتلاكه عقارات عديدة وأموال طائلة . إذا من أجل العقيدة الشيوعية ؟. أبداً للمرة الثانية لأنه مؤمن بالأفكار الليبرالية .

إذا ما هو السبب الحقيقي لانغماسه في العمل لصالح الـ (K.G.B.) وخيانته لبلده فرنسا ؟ الجواب :

○ إن السبب الحقيقي لخيانة باك يكمن في كبريائه وزعمه في داخل نفسه أنه خلق ليلعب دوراً تاريخياً مميزاً، كما جاء في دفاع محاميه عند محاكمته بعد توقيفه، حيث اعترف أن المخابرات السوفياتية اقنعته عندما كان يعمل كأستاذ في جامعات الجزائر، بضرورة العمل على المحافظة على السلام العالمي، وعلى تكييف العالم لحالة فضلى دون اللجوء إلى الحرب أو أعمال العنف. وحسب اعترافاته أيضاً إنه رجل مسالم لا يحب السوفيات كما هو مقتنع كلياً بأن الأميركيين هم ذوو ميول حربية، مما دعاه إلى التفكير بوجوب اجتناب الصراعات الدولية، التي قد تؤدي إلى كارثة عالمية. لذا فإن حرصه على السلام العالمي دفعه الى العمل على تثبيت توازن القوى، وإلى تسليم مسؤول المخابرات في السفارة السوفياتية بباريس ، المخطط العربي الهام لحماية برلين الغربية، الذي أقنع خروشوف في حينه وعلى حد رأيه، بتليين موقفه وبالتالي الوصول إلى السلام الذي بدا على شفير الحرب أثر بناء جدار برلين وانقطاع المواصلات البرية والجوية « في حينه ». المهم أن جورج باك اقتنع بينه وبين نفسه بأنه « رجل ضروري للتوازن في العالم » واقتنع بأنه يقوم بمجهود ويتعرض لمخاطر في سبيل هدفه المنشود أو الهدف الذي اقتنع به. قال باك أثناء محاكمته ما يشبه أقوال أولئك الذين يواجهون الموت وهم مؤمنون بالرسالة التي يموتون من أجلها، كمثل سقراط الذي

أنّب أحدهم لحزنه على اعدامه بالقول له، « أوتريدني أن أموت لذنب ؟ » أي أنه يرفض اقتراف الذنب أم الخطأ مهما كانت القضية التي سيواجهها. « إذا كنت مخطئاً في نظركم فقرروا ذلك، لكني أعتقد أن الجهود التي بذلت لتخليص الناس تستحق شيئاً آخر غير تقديمي إلى حبل المشنقة. تستحق الاعتراف بخدماتي للسلام ومنحي وساماً رفيعاً لذلك »... ومع ذلك لم يمنح الوسام ولم يعدم على حبل المشنقة بل اكتفت محكمة جنايات باريس الأولى بالحكم عليه بالسجن لعشر سنوات. وقد علمنا أنه لم يقضيها في السجن نظراً لتدخل أصدقائه رغم تورطه بالتجسس، لأنهم اعتبروا تجسسه من النوع الراقي. فالتمسوا له الأسباب التخفيفية ونظراً لتدهور صحته أيضاً أخلي سبيله بعفو خاص من الرئيس ديستان وبعد خروجه من السجن لم يشاهد مطلقاً في أوساطه الاجتماعية ونحن نعرف كباحثين في أعمال المخابرات أن سبب اختفائه يعود لسببين :

الأول : سفره للاتحاد السوفياتي بجواز سفر « مزوّر » ليقضي هناك بقية حياته في ضيافة الـ (K.G.B.) اسوة بالجواسيس السابقين ــ فيلبي ــ بيرجيس وغيرهم ... ؟

الثاني : وفاته ودفنه بصورة سرية ونتيجة لوصيته بالذات وحسب معتقداته التي تجسس لأجلها أيضاً.



عامل مرآب في الظاهر وهو
جاسوس سوفياتي بالحقيقة

كلّ جديد في الجزء الرابع
عن أعمال المخابرات الأميركيّة



الإيدز

هـذا الـدّاء القـاتِـل..!

مِن صُنع المخَابَرات الأميركيّة

الإيدز .. مرض خطير
انتشر بادئ الأمر بين الشاذّين
ولم يعرف أحد مصدر هذا المرض وأصله

○ هذا المرض الخطير الذي انتقل من الشاذين جنسياً إلى الناس العاديين ويجتاح الآن البلدان الغربية الصناعية دون أن يقدر أحد على تحديد السرعة التي ينتشر بها، مع العرض بأن تطوير انتاج الأدوية الشافية لهذا المرض لا يزال يتقدم ببطء شديد حيث يموت الآلاف سنوياً. وقد طرحت أمصال ضد هذا المرض ولكنها أخفقت. وهكذا أصبح اكتشاف فيروس الايدز رحمة ولعنة في الوقت ذاته: أصبح اكتشاف فيروس الايدز رحمة لأنه لم يسبق قط من قبل في تاريخ الطب كله أن تم التعرف بمثل هذه السرعة على مسبب مرض قاتل تحت الميكروسكوب. فقد جرى تصوير وتعيين فيروس مرض انعدام المناعة بعد ثلاثة أعوام من قيام العلماء الأميركيين بتقديم وصف كامل للمرض الذي كان غامضاً ومحيّراً.

ألوف من العلماء في مئات المختبرات استخلصوا شهراً بعد شهر منذ ذلك الحين معلومات ومعارف تفصيلية تتعلق بالبنية البيو ـــ كيميائية والطرق السلوكية لمسبب هذا المرض. ويقول روبرت غالو أحد مكتشفي فيروس الايدز : « إننا نعرف الآن تركيبة هذا الفيروس، كما نعرف أين

وكيف يخترق الخلية البشرية » والأساس الذي تقوم عليه كل المحاولات الآن هو اكتشاف مصل واق من هذا المرض أو تطوير دواء شاف منه.

أما لماذا تحوّل اكتشاف فيروس الايدز الى « لعنة » فهو أنه قد تمكننا من تطوير فحوصات تسمح بالتفريق بين من يحملون الفيروس وبين من لا يحملونه. وكان هدف فحص الايدز في الأساس التأكد من أن المتبرعين بالدم لا يحملون معهم الفيروس. ولكن ذلك أدى بصورة جانبية إلى تقسيم جديد سمي طبياً: الايدز موجب، الايدز سالب.

وفي فترة قصيرة أيضاً جلبت هذه الفحوصات جميع أسئلة الشك الموجودة في العالم. وهي الأسئلة التي حوّلت مشكلة الايدز من قضية طبية مجرّدة أو قضية علاجية إلى موضوع اجتماعي أخلاقي وسياسي يصل مدى نشأته ونتائجه للمخابرات. وقد ضم هذا الموضوع عدة جبهات إيديولوجية متصارعة.

« من هو الذي يجب أن تجري عليه الفحوصات؟ وهل ينبغي على الطبيب أن يبلّغ الخاضع للفحص بالنتيجة إذا كان المرض موجباً؟ وهل ينبغي على الطبيب أيضاً أن يبلغ الأقارب والزوج أو الزوجة بنتيجة الفحص حتى ضد رغبة المريض؟ هل ينبغي على الأطباء القائمين بالعلاج ابلاغ السلطات المسؤولة وشركات التأمين على الحياة؟ هل ينبغي اخضاع مجموعات شعبية بكاملها للفحص وارغامها على ذلك؟ هل ينبغي ايجاد معسكرات شفاء لحجز المرضى؟.

الايدز مشكلة عالمية

○ منذ بداية هذا العقد من السنين تضاعف عدد المصابين بالايدز ألوف المرات في مختلف أنحاء العالم. وكان معهد الأوبئة الأميركي في أطلنطا (سي. دي. سي) قد سجل في عام ١٩٨٣ ـــ ٨٠ اصابة

فقط. أما العدد الذي أعلنته منظمة الصحة العالمية في بداية شهر شباط (فبراير) ١٩٨٨ فقد بلغ على المستوى العالمي (٧٧ ألف حالة مرضية مسجلة رسمياً) أي أنه سجل رسمياً إصابة ٧٧ ألف إنسان بمرض الايدز اللعين. ولكن هذا الرقم لا يمثل « الحقيقة » لأن هناك كثيراً من الحالات غير المسجلة. فالمنظمة نفسها تقدر حالات الاصابة الفعلية « بضعف هذا الرقم » بالاضافة الى ما يتراوح بين خمسة إلى عشرة ملايين شخص آخرين مصابين بمرض الايدز دون أن تظهر عليهم أعراض المرض. ويسمى هؤلاء طبياً بـ « حاملي الفيروس » الذين سيصابون بالمرض « في وقت ما.. لاحقاً » وهم يستطيعون نقل المرض للآخرين. أما عدد المصابين بمرض نقص المناعة المكتسب (الايدز) في الولايات المتحدة الأميركية بلد الاكتشافات والانجازات والأخلاق وحدها، فقد تجاوز الخمسين إلى سبعين ألفاً. وقد ارتفعت الاصابات خلال عام ١٩٨٧ ــ١٩٨٨ بنسبة تزيد عن ٤٣ بالمئة. أما من بقي على قيد الحياة من المصابين بالمرض فبلغ ٤٤ بالمئة فقط. اذ توفي منذ عام ١٩٨٣ وحتى الآن ونحن في عام ١٩٨٨ (٢٨,١٤٩) مريضاً. أشهرهم الممثل العالمي المعروف روك هدسون الذي توفي نتيجة اصابته بالايدز مثل بعض الممثلين والراقصين الأميركيين. وكان بين المتوفين بالايدز ٤٥٨ طفلاً، ويقدر المركز الطبي الأميركي عدد حاملي الفيروس بين الأميركيين بمليوني شخص. وتأتي فرنسا في المرتبة الثانية بعدد حاملي الفيروس القاتل ثم أوغندا أو البرازيل. ومما يشير إلى خطورة مرض الايدز الذي تحوّل إلى « مشكلة عالمية » هو انعقاد أضخم مؤتمر دولي للايدز في العاصمة البريطانية « لندن » ما بين ٢٨/٢٦ كانون الثاني (يناير) من عام ١٩٨٨ حضره وزراء صحة من ١٣٠ دولة في العالم لمناقشة سبل مكافحة هذا المرض المرعب فعلاً.

وعلى أية حال، فإن هناك أفكار شائعة خاطئة تقول أن الايدز مرض يقتصر ظهوره على الفئات الهامشية في المجتمع (الشاذين جنسياً ومدمني

المخدرات والعاهرات ومحترفي ومحترفات تصوير أفلام الجنس للسينما والفيديو). لكن هذه الأفكار تعبر في الحقيقة عن الأمل في أن يظل المرض محصوراً بين هذه الفئات رغم أنه أمل خادع ومضلل. كيف يسقط الايدز على الفئات الشعبية والفئات المذكورة أعلاه من الشاذين والعاهرات.. الخ؟. وللجواب على هذا السؤال علينا بالرجوع الى تقارير قدمها ثلاثة علماء كبار بمناسبة انعقاد مؤتمر هام في برلين الغربية تحت عنوان « الايدز عند النساء والأطفال ».

المجموعة الرئيسية المهددة بمرض الايدزكما صرح البروفيسور « هانز ديتر بوهله » في ذلك المؤتمر ، اعتماداً على تقارير المستشفيات ودور الصحة العامة في برلين الغربية هنّ « العاهرات المدمنات على تعاطي الهيروين ». وقد ذكر بوهله أن ٤٠٪ في المانيا الغربية و ٦٠٪ في برلين الغربية هم من مدمني المخدرات ويحملون فيروس الايدز. وهناك الالوف من العاهرات، غير المسجلات رسمياً[1] يقمن بنشر الفيروس، حيث يقبّلن أيّ عابر سبيل من السياح أو من أبناء المدن التي يقمن بها ويمارسن الدعارة فيها وينتقلن من شخص لآخر، بدون أية احتياطات صحية أو طبية. أما مانغريد بروس، وهو محام ضليع في الشؤون الاجتماعية فقد ذكر أمام المؤتمر أن الخطر الآخر يكمن في العلاقات القائمة بين الشاذين جنسياً ويرتكبون الشذوذ خارج منازلهم، إذ أن ٥٠٪ من هؤلاء متزوجون ويعيشون داخل عائلات عادية وهم بممارستهم

---

(١) العاهرات في أوروبا يسجلن رسمياً لدى دوائر الشرطة والأخلاق وتسمى في البلاد العربية « بوليس الآداب » كما يخضعن للفحوص الطبية والمخبرية أسبوعياً ولهن نقابات تدافع عنهن ومجالس إدارة.ويوعز إليهن بالاضراب عن العمل الجنسي لدى تعرضهن لأية مضايقة من الشرطة أو من قلة حماية الشرطة لهن، أو حين المطالبة برفع أجورهن (ما حدا أحسن من حدا). وإن أكثرهن يعملن مرشدات للمخابرات أو للمباحث الجنائية بواسطة بوليس الآداب.

الشذوذ الجنسي ينقلون خطر مرض الايدز إلى زوجاتهم وأطفالهم.

ويرى « رولف غوندروف » وهو من الجمعية الألمانية للبحوث العلمية الاجتماعية، أن الضغوط الاجتماعية هي التي تدفع هؤلاء « الشاذين جنسياً » الى الزواج. وهو يعتقد أن عدد « الشاذين لبعض الوقت » هو أكبر بكثير من الشاذين كلياً والذين لا يمكن ردعهم عن شذوذهم.

ونتيجة لما ذكر فإن السياسة هي التي تحدد إلى حد كبير الموقف العام من مرض الايدز، حتى أن الكثيرين يعتبرون الايدز مرضاً سياسياً، أو بالأحرى منتوجاً رأسمالياً. ففي مدينة مثل « نيويورك » لا يمكن أن يكون الأمر مفاجئاً، إذ أن عدد المدمنين على تعاطي مادتي الهيرويين والكوكايين يزيد عن « ١٠٠ ألف » شخص. وأكثر المجموعات عرضة للخطر هم « الصبيان » فثمة عشرات الألوف من هؤلاء يبيعون أنفسهم للشاذين الذين يغررون بهم ويرغبونهم بسبب الفقر الشديد.

- دعارة الأطفال في نيويورك وشوارعها من أبشع ما يوصف في قاموس الشذوذ.
- بنات « صبايا » بعمر الورود ولم يبلغن الثانية عشرة من العمر يرتدين الملابس الضيقة أو القصيرة وينتعلن الأحذية العالية، يقبلن بثمانية أو عشرة دولارات لقاء الليلة مع الراغبين.
- أولاد « صبيان » لم تنبت لحاهم يصعدون إلى سيارات الأغنياء الشاذين جنسياً. هؤلاء الأغنياء الشاذين، الأغنياء الذين لهم زوجات وأطفال في بيوتهم ويمارسون الشذوذ الجنسي في فيلّات خاصة استأجروها.

كما أشير في مؤتمر وزراء الصحة الذي عقد في لندن إلى أن السبب الأول لموت النساء ما بين الخامسة والعشرين والرابعة والثلاثين في نيويورك هو « الايدز ».

أما في بلدان العالم الثالث فيوضح الدكتور « جوناثان مان » المدير المسؤول عن مكافحة الايدز في منظمة الصحة العالمية، ان ثلاثة أرباع هم من غير الشاذين. وفي البلدان الصناعية أيضاً بدأ المرض ينتقل إلى الفئات الشعبية العادية، وتشير أحدث الأرقام القادمة من الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا إلى أن ٤٠٪ من النساء المصابات قد حملن الفيروس عن طريق العلاقات الجنسية العادية أيّ من أزواجهن المصابين بالايدز.

في نهاية عام ١٩٨٨ قامت الدوائر الصحية في ولاية نيويورك باجراء فحوصات الايدز على الأطفال المولودين حديثاً، فكانت النتيجة مأساة: ما بين ١٩١٥٧ طفلاً ولدوا خلال هذا العام كان هناك ٢٣٣ طفلاً مصاباً بالايدز، أي طفل واحد من بين ٦١ طفلاً مصاب بالايدز. وطبقاً لمعلومات المستشفيات الأميركية فإن ٩٠٠ طفل يموتون كل عام، بسبب وجود فيروس الايدز في دمائهم منقولاً لهم من ذويهم.

على أية حال يمكن تقديم الملاحظات التالية عن « قنبلة الايدز » التي أصبحت تخيف البشرية الآن، مثل وحش خرافي يكتسح البلاد والعباد. وهناك إحصاءآت عن تزايد الاصابات بالايدز منذ عام ١٩٨٧ على المستوى العالمي بنسبة ٥٦٪ وسوف يظل الأمر كذلك حتى التسعينات كما تشير إلى ذلك تقارير الأطباء، أي أن المرض سوف يظل يتزايد بنفس هذه النسبة. أما منظمة الصحة العالمية فترى أن عدد الاصابات في السنوات الأربع القادمة « لغاية ١٩٩٣ » فسوف يتضاعف خمس مرات عما هو عليه الآن — أي سوف يبلغ عدد المرضى حوالي مليون إنسان. هذه النبوءة قدمتها منظمة الصحة العالمية في مؤتمر لندن. وهذه بعض المعطيات الحديثة عن هذا المرض الخطير:

○ بدأ مرض الايدز ينتشر أفقياً بين المجموعات الأكثر عرضة للخطر،

حيث أن ٢٠ إلى ٥٠ بالمئة من الشاذين جنسياً في مدينة مثل نيويورك يحملون معهم لعنة وباء الايدز.

- إن عدداً محدوداً حتى الآن من الذين يمارسون علاقات جنسية طبيعية في الولايات المتحدة الأميركية « مصابين بالايدز » وعدد هؤلاء في بلدان أوروبا الصناعية أقل مما هو عليه في أميركا. وهذا يعني أن الخطر يتركّز حتى الآن على مجموعات الشاذين جنسياً أكثر من غيرهم، وهو خطر أقل من خطر حوادث المرور مثلاً.
- يقول خبراء مرض الايدز الأميركيون أنه خلال « ١٣ عاماً » سوف يصبح نصف المصابين بالايدز من غير الشاذين جنسياً. والنتيجة هي انتقال المرض على نطاق واسع الى المجموعات الشعبية. وهناك سببان لذلك وهو أنّ المرء يمكن أن يصاب بالايدز « دون أن يعرف أنه مصاب به » ويظل ينقل المرض للآخرين طيلة حياته. أما السبب الآخر فهو أن انتقال مرض الايدز من الفئات الهامشية إلى الفئات العادية سوف يظل مستمراً.

المخابرات الأميركية صنعت مرض الايدز ليخدم مؤامراتها

- مهما شرحنا وأوضحنا عن مرض الايدز الخبيث وأسبابه وأخطاره هناك أقوال متزايدة بالأمس واليوم وغداً. وهذه الأقوال تثبت أن مرض الايدز في الأساس هو مرض مستحدث « صنعته » المخابرات الأميركية وهناك ثوابت كثيرة تؤكد ذلك. وربما كان من المهم أن نقدم لقرائنا في هذا الصدد ملاحظتين على قدر كبير من الأهمية :

- إن مرض الايدز ظهر في بداية الثمانينات مع وصول رونالد

ريغان إلى البيت الأبيض، ومع ريغان بدأت حملة « المحافظة » الرجعية التي تقوم على أساس هو أن المجتمع الأميركي قد « تحرر » أكثر مما ينبغي وأنه لا بد من سبب خارجي يضع حداً للحرية الجنسية والخيانة الزوجية التي تكاد تكون « عامة » في المجتمع الأميركي. وكان من التيار المحافظ الذي ينتمي إليه رونالد ريغان أناس مهووسون دينياً، يؤمنون بضرورة انزال اللعنة على مرتكبي « الخطايا » الفاحشة ومجتمع الرذائل عامة. ولذلك فإن توقيت انتشار المرض تناسب مع هذا التيار التوراتي المتطرف الذي يؤمن بضرورة « العقاب الالهي » ووجود رادع خارجي ضد الحرية الجنسية. وليس من المستبعد أن تكون لهذا التيار المتطرف علاقة بانتشار هذا الفيروس، وبخاصة أنه بدأ زحفه قبل كل شيء في أوساط الشاذين جنسياً والعاهرات الذين توجههم المخابرات الأميركية أصلاً.

○ هناك معلومات كثيرة تشير إلى أن هذا الفيروس جاء عن طريق الأسلحة الجرثومية التي كانت القوات المسلحة الأميركية تقوم بتطويرها. بل وهناك علماء أميركيون آخرون يقولون أن السلطات الأميركية بضغط من المخابرات جرّبت مفعول هذا الفيروس أولاً على السجناء الذين يُرغمون على اجراء التجارب الطبية عليهم، وأحياناً حتى بدون علمهم[1]. ولذلك فإن اسطورة انتقال المرض من أفريقيا ليست مضللة فحسب وإنما تعكس رغبةً أميركية في إخفاء المصدر الحقيقي لهذا الفيروس. وعلى أية حال فإن الايدز مرض يتضمن « جوانب سياسية » وأخلاقية في الوقت ذاته. فعلى الرغم من أن بعض العلماء الأميركيين يحاولون ارجاع تاريخ المرض إلى حقبة ماضية فإن ثمة حقائق، تدحض تلك الافتراءآت. مثلاً يقول هؤلاء العلماء أن أول حالة إيدز اكتشفها

---

(١) قتلت المخابرات الأميركية ٩١٤ إنساناً في غويانا منطقة جونستاون نتيجة تجاربها — راجع صفحة ٢٧٣ من كتاب الجزء الثاني من هذه السلسلة.

الأطباء الهولنديون « بدون أن يعرفوا « السبب » في بداية الستينات في قرى أفريقيا الوسطى. وهم يدعون أن الفيروس لم ينتقل بسرعة، بسبب عزلة هذه القرى بل إنهم يقولون أن هذا الفيروس ربما كان موجوداً منذ مئات السنين.

هل تساهم المخابرات الأميركية في امكانيات نجاح العلاج من مرض الايدز

○ لقد أجريت حتى الآن بحوث كثيرة للتعرف على هذا الفيروس. والمخابرات الأميركية بما لديها من امكانيات مالية وسطوة وقوة لم تقدم أيّة مساعدة على الاطلاق لبلادها الولايات المتحدة الأميركية بل على العكس استمرت في التعامل مع العديد من عملائها وعميلاتها المزودين بفيروس الايدز. وهي تدري أنهم يقومون حتى الآن بنقل الفيروس للعشرات والمئات من المواطنين الأميركيين حتى كانت النتيجة امتلاك الفيروس القاتل لقدرة لا نهاية لها للتحوّل. وهذا هو الاشكال الأكبر الذي يواجه كل البحوث الجارية الآن. وليس هناك فيروس إيدز واحد وإنما تشكيلات لا نهائية من الفيروس، ذات تأثيرات مختلفة. وكما يقول العالم « غالو » فإن ثمة مجموعات من فيروس الايدز، تؤدي إلى إصابة المخ.

والحقيقة المعروفة الآن هي أن فيروس الايدز يتسلل إلى داخل الخلايا البشرية ويظل هناك حتى النهاية، واضعاً الباحثين في حيرة من أمرهم. وقد ذكر بعض العلماء البريطانيين في مؤتمر لندن الأخير حول الايدز أنه « من المحتمل جداً ألا يتم التوصل إلى علاج أو دواء قادر على طرد الفيروس إلى خارج الجسم البشري ». والأكثر غرابة في هذا الفيروس هو أنه يدخل الخلية البشرية ويغيّر تركيبتها البيو ـــ كيميائية

مصدراً إليها الأوامر لاعادة انتاج الفيروس نفسه. وجميع الأدوية التي تعبّر عن الأمل في مقاومة الفيروس تمتلك خواصاً مشتركة : هي أن يُحقن المريض كل يوم حتى النهاية، كما هو الأمر بالنسبة للأنسولين في معالجة المصابين بمرض السكري. والعلماء غير متأكدين حتى الآن من امكانية التوصل إلى مصل واق من هذا الفيروس.

في عام ١٩٨٤ وبعد ان مضى على اكتشاف الفيروس أربع سنوات ذكرت وزيرة الصحة الأميركية « مارغريت هيكلر » : « خلال عامين سوف نتوصل إلى اكتشاف مصل ضد الايدز ». ولقد ذكرت الوزيرة ذلك بعد فترة قصيرة من التوصل إلى « عزل الفيروس » وفي عام ١٩٨٥ قام العلماء الفرنسيون بتجربة أول مصل ولكن التجربة باءت بالفشل. وبعد ذلك أجريت تجارب على الشامبانزي « القرود » بالاضافة الى ٣٥ متطوعاً من الشاذين جنسياً في أميركا (في معهد الصحة القومي في مدينة بتيسدا) حيث جرى استخدام مصلين مختلفين. وكذلك انتهت هذه التجارب جميعها أيضاً إلى الفشل، ممّا دفع المسؤولين إلى التساؤل عما اذا كان الخطأ يكمن في اتجاه هذه البحوث أساساً. ومن المعروف أنه في كل الأمصال للأمراض الأخرى يكتسب الجسم مناعة، بحيث يكون قادراً على مواجهة المرض. وقد حدث الأمر نفسه عندما جرى حقن شمبانزي (قرد) بمصل الايدز، حيث قام الجسم بانتاج المضادات. ولكن عندما جرى تعريض المضادات للفيروس بعد ذلك، اخترق الفيروس الجسم بنفس السهولة التي يخترق فيها الأجسام التي لم تزوّد بالأمصال. فالمضادات عجزت عن تحييد الفيروس. وهذه المضادات تتشكل أيضاً في أجسام المصابين ولكنها تظل عاجزة أمام الفيروس. وهكذا نعود لنسأل هل من الممكن إيجاد مصل مضاد للأيدز؟ وهذا ما لا يمكن أن يجيب عليه أحد حتى الآن. وعلى أية حال، فإن هناك وسيلة واحدة للعلاج حتى الآن، تقوم على محاصرة الفيروس

وعزله بطرق كيميائية، دون القضاء عليه. ومن الممكن الآن محاصرة حوالي ٩٠ بالمئة من هذه الفيروسات. ويحاول العلماء حتى الآن إيجاد دواء يطلق عليه اسم (أ. ز. ت) يكون قادراً على قتل الفيروس بعد محاصرته. وهم يخططون للتوصل إلى ذلك خلال عام أو عامين فقط. ومع ذلك فإنه من الصعب التأكد من نجاح هذه الخطوة، مع أخطر فيروس عرفه الانسان في التاريخ حتى اليوم. وستبقى البشرية تلعن مرض الايدز ومن أطلقه في هذا العصر لغايات في الأنفس حتى أصبح هذا المرض لا رادع له حسبما جاء في هذا المقـال، حتى المخابرات الأميركية التي أطلقته لا تقدر على إيقافه. ولن يقضَ على هذا المرض حتى يأتي العلماء الشرفاء الذين يغارون على البشرية والانسان بمصل أو دواء مضاد له ولفيروسه اللعين.

اسرائيل بعد الولايات المتحدة تصدّر الايدز إلى مصر العربية

○ تعرّضت جميع القطاعات المصرية لعملية مسح سياسي وثقافي واجتماعي من قبل السلطات الاسرائيلية. حيث شهدت مصر بكاملها وخلال الأعوام السابقة « بعد توقيع معاهدة كامب ديفيد المشؤومة » موجة من الغزو والنشاط الاجرامي الاسرائيلي بكامل أنواع النشاط الضار من تجسس وغزو ثقافي. وأهم من ذلك كله « زرع بعض حالات مرض الايدز المخيف طاعون العصر الفتاك ». وبطبيعة الحال ما كان صعباً على اسرائيل أصبح ممكناً طالما أن هناك معاهدة سلام وتطبيع وأعلام اسرائيلية ذات النجمة السداسية ترفرف فوق رؤوس المصريين الشرفاء الاسلامبولية. وقد انتشرت في مصر بعد كامب ديفيد وحتى اليوم عملية تجسس كاملة الأدوار والحلقات يكمل بعضها البعض، ومعها مؤسسات أميركية مشبوهة مثل :

ـــ الفورد فونديشن.
ـــ راندا كروش.

○ ومن الجانب الاسرائيلي :
ـــ السفارة الاسرائيلية بالقاهرة.
ـــ المركز الأكاديمي الاسرائيلي في القاهرة.
ـــ المكتب السياحي الاسرائيلي أيضاً. « وغيرها ».

○ إلى جانب هذه المؤسسات هناك محاولة دؤوبة من قبل المخابرات الاسرائيلية « الموساد » لتوظيف الوجود والاجرام الصهيوني في عملية اختراق « العقل المصري ». والدليل على ذلك ما كشفت عنه أجهزة الأمن المصرية من أن ٧٦٪ من جرائم التهريب وتزوير العملات الأجنبية في مصر، تتم بأيدي اسرائيلية حيث تعددت أشكال وألوان الجرائم التي يمارسها الاسرائيليون في مصر ومنها :

١ ـــ تهريب المخدرات بأشكالها ـــ حشيش ـــ هيروبين ـــ كوكايين.
٢ ـــ إدخال وبيع العملات المزيفة في اسرائيل وأهمها « الدولار المزوّر ».
٣ ـــ زرع شبكات تجسس بالتعاون مع المخابرات الأميركية.
٤ ـــ نقل عدوى فيروس الايدز إلى الشباب المصري عبر الاسرائيليات.

وقد تأكد أن هذه الحرب المنظمة تتم ضد مصر بالتنسيق بين السفارة الاسرائيلية والمركز الأكاديمي الاسرائيلي في القاهرة، تحت اشراف المخابرات الاسرائيلية « الموساد ».

المخابرات الاسرائيلية
تقود عمليات التهريب إلى مصر

○ اضطرّ البنك المركزي المصري في شهر حزيران (يونيو) ١٩٨٧ لاصدار تعليمات مشددة للبنوك المصرية بضرورة التأكد الدقيق من سلامة العملات الأجنبية، التي يستبدلها السياح الأجانب بالعملة المصرية وخاصة « الاسرائيليين » بعد أن تبين وجود عصابات اسرائيلية منظّمة نشطت لترويج الدولارات المزيفة من فئة المائة بمصر.. بعد أن قبضت سلطات الأمن المصرية على عدد من هذه العصابات والشبكات ومع ان بعضها لم يعلن عنه نظراً لتدخل السفارة الاسرائيلية السريع ودفعها كافة متطلبات التعويض عن مواطنيها الاسرائيليين ومساعدتهم في التخلص من قبضة المباحث المصرية التي تأتيها أوامر « من فوق » فتضطر لاخلاء سبيل أفراد العصابات الاسرائيلية تباعاً.

والوقائع الثابتة كثيرة، ومنها على سبيل المثال، شبكة اسرائيلية تم ضبطها في منتصف عام ١٩٨٨ تتكون من ١١ فرداً ضمن أحد الوفود السياحية حيث ضبط بحوزتهم مبلغ (٤ ملايين دولار مزيف). وقد اعترف أعضاء العصابة بأنهم يعملون ضمن شبكة تهريب دولية مركزها تل أبيب ويتزعمها أحد الضباط القادة المتقاعدين من الجيش الاسرائيلي ويدعى (روفائيل منشاه). وأهم سبق أنهم تمكنوا من دخول مصر عدة مرات ضمن أفواج سياحية « كروبات » قبل القبض عليهم. وقد قاموا بتصريف عشرات الوف الدولارات المزيّفة وهم يقومون بتهريب

« الهيروين » أيضاً، وقد ابتدأوا نشاطهم في نهاية عام ١٩٨٦. ثم تبين من التحقيقات بعد ذلك أن جميع عمليات هذه الشبكة كانت تتم بمساعدة المدعو « حاييم بن أهارون » أحد مسؤولي المخابرات الاسرائيلية في القاهرة الذي كان يتولى استقبالهم على الحدود المصرية الاسرائيلية وتسهيل دخولهم ومن ثم يكمل صفقاتهم بالقاهرة. وكانت ادارة العمليات والتسليم والاستلام للعملات المزيفة والمخدرات تتم في شقة خاصة بالمعادي يملكها أحد الأميركيين العاملين بهيئة « المعونة الأميركية » في القاهرة.

ولم يقتصر نشاط هذه الشبكة على القاهرة فقط. فقد تمّ ضبط ٦٨ اسرائيلياً في عام ١٩٨٦ وهم أعضاء في شبكة تزوير وترويج العملات الأجنبية المزوّرة في المحافظات الساحلية من بينهم ٦٨ اسرائيلياً كانوا يروجون الدولارات المزيّفة لدى صيارفة وتجار العملة في محافظة بور سعيد. بل انه وفي نفس العام وحسب تأكيدات أمنية مصرية دقيقة قد تم القبض على ٦٠ اسرائيلياً من بينهم أحد كبار زعماء العصابات الاسرائيلية، الذي اكتشف أنه اتفق مع بعض المهربين في مصر على اغراق سوق العملات الأجنبية في مصر بمبلغ عشرة ملايين دولار أميركي « مزيّف ». وان الشبكة الاسرائيلية التي كانت تتولى إدخال هذه الصفقة من الدولارات المزوّرة الى مصر « تضم » عدداً من كبار العسكريين الاسرائيليين السابقين. وقد صرح أحد كبار ضباط الأمن المصريين المغلوبين على أمرهم إلى حين، بأن جرائم الاسرائيليين في هذا الاطار بلغت حداً مفزعاً، وان مصر تتعرض « لاختراق سافر » من قبل الاسرائيليين. وقد بلغت جملة الأموال المزيفة التي تم ادخالها وتهريبها إلى مصر وتم ضبطها خلال عام ١٩٨٧ مبلغ ٣ ملايين دولار وقد ضمت ملفات التهريب الاسرائيلي إلى مصر العديد من القضايا منها على سبيل المثال :

ـــ القضية الجنائية رقم ٣١٨ لسنة ١٩٨٧ الخاصة بالمتهم الاسرائيلي « ألتينافاين » والذي ألقي القبض عليه من قبل مباحث الأموال العامة أثناء محاولته بيع الـ ٢٠٠ ورقة مزوّرة من فئة المائة دولار.

ـــ القضية الجنائية رقم ٥٦ جنايات الاسماعيلية التي ضبط فيها السائح الاسرائيلي « شالوم ميتان » وهو يحاول بيع ٤ آلاف دولار مزوّرة لأحد صيارفة الاسماعيلية.

ـــ القضية الجنائية رقم ٩٤ المتهم فيها « عدلي براهام » الذي ألقي القبض عليه أثناء محاولته استبدال مبلغ خمسة آلاف دولار مزوّرة من بنك مصر فرع مينا هاوس. وقد ذكر أثناء التحقيق معه من قبل مباحث الأموال أنه كان يأتي من تل أبيب الى القاهرة كل ثلاثة أشهر مرة للقيام بالمهمة نفسها. وقد كشف تقرير أبحاث التزييف بمصلحة الطب الشرعي أن الأوراق المضبوطة مع المتهم من فئة المئة دولار قد زيّفت بعناية فائقة وأنها من نوع الأوراق النقدية المزيّفة المضبوطة بالقضيتين السابقتين، مما يؤكد أن المتهمَيْن الاسرائيليَيْن « حصلا » على الدولارات المزوّرة في اسرائيل من نفس المصدر في تل أبيب.

ـــ القضية الجنائية رقم ١٠٧ التي ألقي القبض فيها على الاسرائيليين « فرويس تكفو » و « ساهار روسان » وهما يحاولات بيع ٧ آلاف دولار مزوّرة في مطار القاهرة.

○ والى جانب شبكات تهريب الدولارات المزوّرة هناك شبكات تهريب الهيرويين لاغراق مصر بالمخدرات. وأخطر هذه الشبكات الاسرائيلية التي تم ضبطها، شبكة دولية لتهريب الهيرويين بداخل معجون الأسنان. وأعضاؤها بعض العاملين في المركز الأكاديمي الاسرائيلي بالقاهرة ويبلغ عددهم خمسة أفراد. وكان المدعو « ابراهيم شالوم » نائب مدير المركز الأكاديمي الاسرائيلي ومجموعة من العاملين معه قد ضبطوا وهم يهربون ٢,٢٥ كيلوغراماً من الهيرويين « داخل أنابيب

معجون الأسنان » حيث اعتقلتهم السلطات المصرية الجمركية في مطار القاهرة الدولي أثناء رحلة لهم مع « السفير الاسرائيلي للكيان الصهيوني في مصر موشيه ساسون » بتاريخ ١٩٨٧/٨/٢٤. وبتفتيشهم من قبل موظفي الجمارك الشرفاء الذين لم يؤخذوا بمظاهر الاسرائيليين المهربين، بسبب انتمائهم للمركز الأكاديمي الاسرائيلي، ولا بمظاهر مرافقتهم للسفير الاسرائيلي، وايحائهم للسلطات المصرية بأنهم بسيرهم الى جانب السفير إنما تشملهم « الحصانة الديبلوماسية » التي يتمتع بها السفير أصولاً.

ولكن ومع جرأة موظفي الجمارك المصريين « تدخّل » السفير الاسرائيلي لصالح هذه في العصابة تدخلاً شخصياً لدى السلطات المصرية متخطياً الأعراف الدبلوماسية المتعارف عليها دولياً. وأنقذ العصابة من الاعتقال ووعد السلطات المسؤولة بأنه سيقوم بترحيل هؤلاء الموظفين في العصابة بعد عدة أيام، ولكنهم ظلوا في أماكنهم بالمركز الأكاديمي الاسرائيلي بالقاهرة.

شبكات تجسس داخل السفارة الاسرائيلية بالقاهرة

○ ولكي تكتمل حلقات الاختراق الاسرائيلي للمجتمع المصري « عادت » المخابرات الاسرائيلية لزرع شبكات التجسس في مصر بعد انتقاء الحاجة إليها، بعد توقيع اتفاقيات الكامب، وتوقف المخابرات الحربية المصرية عن القيام بأعمال التجسس وزرع العملاء في اسرائيل بعد زيارة السادات للقدس عام ١٩٧٧. فقد حدثت عمليات تجسس مشابهة للعمليات السابقة حيث استطاعت السفارة الاسرائيلية وفرع المخابرات الملحق بها « الموساد »، التي باتت تتحرك بحرية تامة داخل القاهرة تكوين عدة شبكات تجسس كاملة بالقاهرة. وكنموذج لهذه

الشبكات ما اكتشفته المخابرات المصرية بتاريخ ١٩٨٥/٨/١ من شبكة تجسس واسعة النطاق، كان أطرافها بعض الاسرائيليين الموظفين في السفارة والمركز الأكاديمي الاسرائيلي بالقاهرة وبعض الديبلوماسيين الأميركيين في القاهرة، بالاضافة الى عدد من اليهود المصريين الذين لهم إتصال وثيق بالسفارة الاسرائيلية في مصر. وتحت ضغوط أميركية اسرائيلية تم التكتم على أعمال وأسماء أعضاء هذه الشبكة ثم ترحيلهم من مصر بعد تسريبهم لأسرار عسكرية وسياسية دقيقة من مصر عن الأحوال في مصر عسكرياً ومدنياً. ولم يقتصر نشاط الاسرائيليين في مصر على القيام بأعمال التزييف والتهريب والتجسس بل انتقل نشاطهم الهدام وبايعاز من أعلى المستويات في اسرائيل الى القيام « بادخال ونشر مرض الايدز الفتاك وهو مرض العصر » بين المصريين، حيث كشفت وزارة الصحة في مصر في منتصف عام ١٩٨٧ عن « خطة اسرائيلية منظمة لنشر الايدز بين الشباب المصري ». واستطاعت السلطات المصرية كشف هذه العملية التخريبية للصحة العامة بعد أن اتسع نشاطها في هذا الاطار حيث قامت السلطات الاسرائيلية بارسال بعض الساقطات « مومسات » محترفات ومصابات بمرض الايدز ضمن وفود سياحية



مندوبات المخابرات الاسرائيلية في القاهرة حاملات الايدز.

منظمة تأتي لزيارة مصر لعدة أسابيع. فيقوم بعض أفراد هذه الشبكة النسائية الموجهة بالتعرف على الشبان المصريين المتهورين المائعين الذين يلاحقون السائحات. فيقعون على رؤوسهم بقبول « السائحات الاسرائيليات حاملات الايدز » صحبة هؤلاء الشبان وممارسة الجنس معهم في الفنادق المصرية التي تسهل قيام مثل هذه العلاقات الفاضحة. وفي صبيحة اليوم التالي سرعان ما يكتشف الشباب المصري .أنه قد وقع ضحية للاصابة بفيروس مرض الايدز، وذلك عن طريق رسائل تتركها المومسات الاسرائيليات مكتوب فيها جملة واحدة فقط وهي : « أهلاً بك في نادي الايدز العالمي ».

ومع استمرار نشاط شبكات المومسات الاسرائيليات المدربات وحاملات الايدز في مصر، فقد استطاعت السلطات الأمنية أن تمسك بعدد كبير منهن بل والتعرف منهن على خطتهم بايقاع الآلاف من الشبان المصريين ضحايا لمرض الايدز. وذلك لأن الشباب المصري الذي يلتقط فيروس الايدز من مومس اسرائيلية أتت إليه على طبق من الجنس والشهوة، سوف يقوم بنقل هذا الفيروس القاتل إلى أية سيدة يمارس معها الجنس في بلده مصر مع الأسف. وقد اعترفت هؤلاء النسوة اعترافاً صريحاً عن الجهة التي قامت بتدريبهن وإرسالهن لتنفيذ هذه المهمة القذرة في مصر. فقامت السلطات المصرية بترحيلهن الى خارج مصر بعد التحقيق معهن، وفرضت بعدها هذه السلطات رقابة مشددة على السائحات الاسرائيليات في المطارات والموانئ المصرية وأخضعت جميع الأفواج والكروبات السياحية التي تأتي من اسرائيل « خاصة » للفحص المخبري والرقابة الصحية والوضع في الحجر الصحي لمن تظهر عليها أية علامة من علامات المرض اللعين. ومن ثم ترحيلها من مصر حالاً بعد تصويرها لتعميم أوصافها الايدزية على الجميع ومنع عودتها إلى مصر مرة أخرى. ورداً على هذه الهجمة الشرسة الاسرائيلية قامت بعض الجميعات والصحف والأفراد بكشف هذا المخطط الصهيوني

على الأرض المصرية، حيث يقول الأستاذ حلمي شعراوي الباحث الاجتماعي المعروف وسكرتير « لجنة الدفاع عن الثقافة المصرية القومية والصحة العامة »، ان مصر شهدت خلال الأعوام الماضية موجة من الأعمال الصهيونية الهدامة قد تغلغلت في عمق المجتمع المصري وبين مختلف فئاته، وبشتى أنواع الجرائم من تزوير وتهريب وتجسس وتحليل لعناصر المجتمع المصري العريق ومفرداته. وخير دليل على ذلك « شبكات الايدز » الشهيرة التي غزت مصر لنشر مرض وفيروس الايدز القاتل الذي لا دواء له حتى الآن، وما سببته من رعب بين أفراد المجتمع المصري والاسر المصرية، وغيرها من السموم التي أوعزت المخابرات الاسرائيلية « الموساد » ببثها في مصر كل يوم. فالاسرائيليون حوّلوا الاجرام الى سلاح يشهرونه في وجه المصريين تماماً كما يحدث من خلال حرب المخدرات التي تسجل التقارير الرسمية أنها تأتي من الشرق من الحدود المصرية المتاخمة للكيان الصهيوني. ومن المعروف أن المخابرات الاسرائيلية كانت تصدر المخدرات إلى مصر قبل معاهدة الذل معاهدة كامب ديفيد الساداتية (وقد قدمت عن عملية إدخال المخدرات إلى مصر في الجزء الأول من سلسلة كتب المخابرات والعالم هذه في الصفحات ٤٩ ـــ ٥٠ ـــ ٥١ ـــ ٥٢ لمن يهمه الأمر والاطلاع).

○ وقد حاولت السلطات الاسرائيلية أيضاً خلق سوق اقتصادي مصري تابع للسوق الاقتصادي الاسرائيلي.وساهمت الادارة الأميركية من خلال وكالة التنمية الدولية الأميركية منذ السنوات الأولى للعلاقات بين الحكومتين المصرية والاسرائيلية في تذليل العقبات خاصة الجانب المتصل بمخاوف الجانب المصري.وإن هذا الخوف وفق تقرير بروتون ـــ بروكنز يمكنه أن يزول من خلال مشاريع مشتركة يكون لليهود المصريين الأثرياء دور فيها، بالاضافة الى نسج شبكة واسعة من

الاتصالات والعلاقات بفئات اجتماعية متنوعة ومؤثرة. وهو ما تم بالفعل وبخطوات سريعة الايقاع ولعبت أسماء شهيرة دوراً مؤثراً في اكمال شبكة الاختراق الاقتصادي وهؤلاء ليسوا من اليهود ومنهم :

- عصمت السادات، شقيق أنور السادات.
- عثمان أحمد عثمان، مقاول مصري كبير من أيام الملكية.
- كامل الكفراوي، مقاول مصري معروف.
- محسن التونسي، مقاول مصري معروف.

وهؤلاء كانوا الأسرع في إقامة علاقات اقتصادية مع الكيان الصهيوني حيث أصبحوا أخطر على الشعب المصري من « الخواجات » أيام الاستعمار البريطاني لمصر.

أما الأستاذ محسن عوض « عضو لجنة الدفاع عن الثقافة القومية » فيرى أن الوجود الصهيوني في مصر يمثل اختراقاً وغزواً منظماً للعقل المصري وللجامعات والهيئات العلمية المصرية. تمثل ذلك في أبحاثهم الميدانية المشتركة في زيارات بعض الصحف الاسرائيلية إلى مصر، وهي عملية تعد مقدمة طويلة المدى تسبق عادة الغزو الاقتصادي المباشر. وقد لعب المركز الأكاديمي الاسرائيلي برئاسة كل من البروفسور شيمون شامير وجبرائيل واربوج دوراً مهماً في عملية التجسس العلمي بالاضافة إلى أعمال التجسس والتلصص الأخرى. دون أن ننسى نشاط شبكات إدخال المخدرات الاسرائيلية الذي أثار فضيحة داخل اسرائيل نفسها، فاتضح أن وراء هذه الشبكة « هيئات رسمية عليا في اسرائيل ». وكذلك ما أعلن عنه واعترفت به الحكومة المصرية عن ممارسة أعمال اجرامية مختلفة من قبل موظفي وعناصر المركز الأكاديمي الاسرائيلي بالقاهرة حيث اتضح بالتحقيق أن للمركز (٥٠) شكلاً من النشاط القذر داخل مصر. وكذلك سلسلة المؤتمرات المشبوهة التي عقدت في مصر ولم يسمع أحد عنها إلّا بعد عدة أشهر. وكذلك مؤتمرات الطب النفسي

وما يحدث فيها من دراسة اسرائيلية مخابراتية للواقع المصري. وأخيراً يبقى سؤال : هل هي « مصادفة » أن يصبح رئيس المركز الأكاديمي الاسرائيلي المشبوه « سفيراً للكيان الصهيوني في القاهرة »؟.

نحن في الأقطار العربية ندعو الله من القلب أن تعود مصر إلى مكانها الطبيعي بين الدول العربية الشقيقة قبل معاهدة الذل وبشكل كامل حيث تختفي الأعلام الاسرائيلية التي ترفرف على السفارة الاسرائيلية وملحقاتها في مصر إلى الأبد.

« الايدز » ضحاياه وتكاليفه ومرضاه

○ وفي آخر الأخبار عن ضحايا الايدز أنه توفي ٤٧ شخصاً بالايدز في التشيلي منذ عام ١٩٨٦ وحتى ١٩٨٨ وأن هناك ٤٠٠ شخص يحملون فيروس المرض و ١١٨ آخرون ظهرت عليهم علاماته. وقد ارتفع عدد ضحايا هذا المرض بالتدريج من قتيلين عام ١٩٨٤ وأربعة عام ١٩٨٥ وثمانية عام ١٩٨٦ و ١٨ عام ١٩٨٧ لينخفض إلى ١٥ عام ١٩٨٨ وهذا الاحصاء مترجم عن مجلة « الحياة الطبية » الصادرة في سانتياجو. كما أكد مكتب الصحة العامة السويسري أن عدد حاملي فيروس الايدز في سويسرا هو ثلاثين ألف، كما أن عدد المصابين سيكون بين ٣٣٠٠ و ٣٤٠٠ في عام ١٩٩١ وبين ١٣ ألف و ١٥ ألف عام ١٩٩٥ في حال لم يتم اكتشاف أي دواء أو لقاح قبل هذين التاريخين. وقد توفي ثلث المصابين بالايدز في كانتون زوريخ وسط سويسرا حيث يعيش سدس السكان المقدر عددهم (سكان سويسرا) بـ ستة ملايين ونصف مليون نسمة. اما أعلى نسبة إصابات بمرض الايدز فهي في كانتون جنيف. وقد تضمن تقرير وصفه مكتب الميزانية والمال التابع للبيت الأبيض « مقر رئيس الولايات المتحدة »

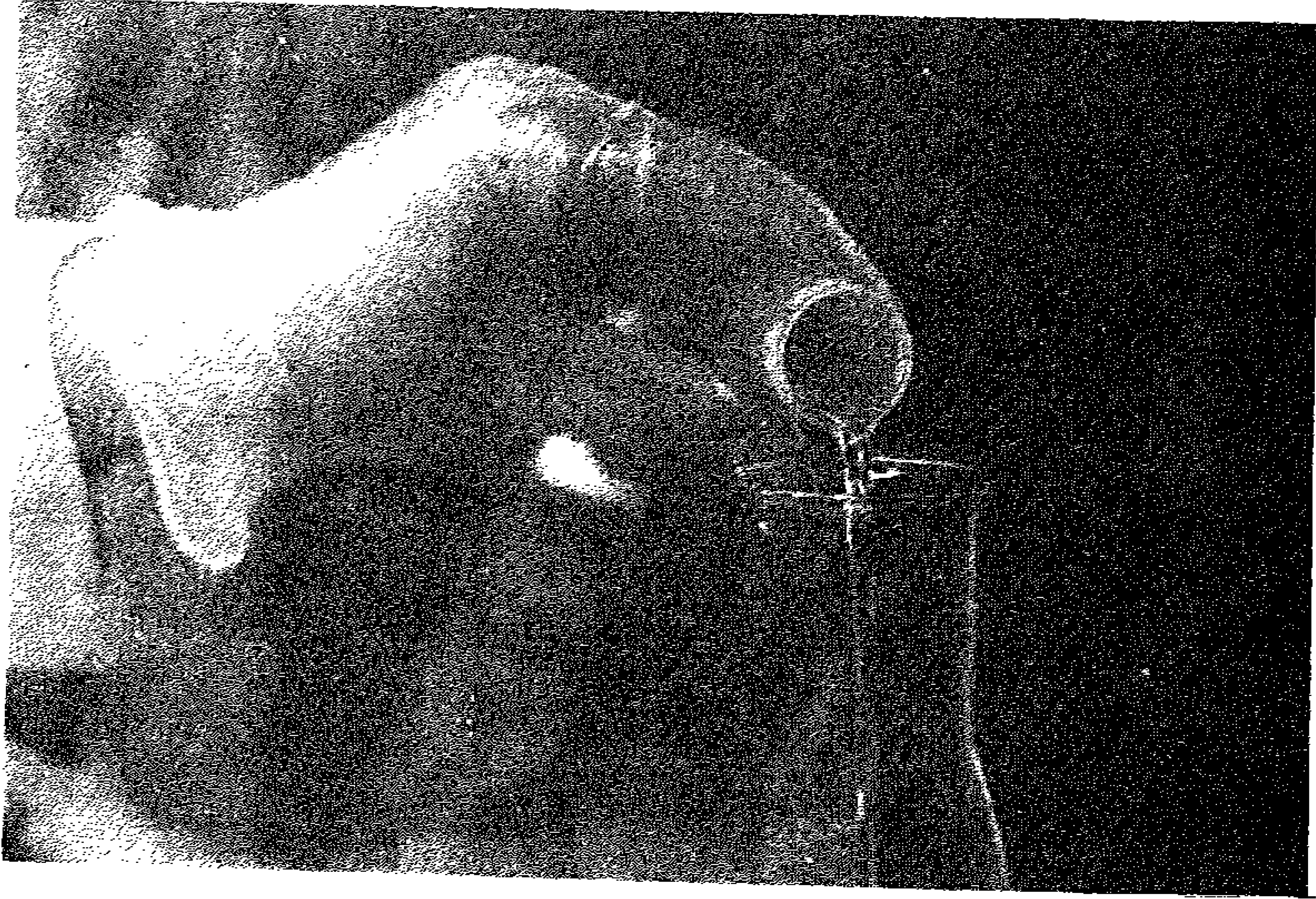
الجديد جورج بوش أن نفقات علاج مرض الايدز للأميركيين سترتفع من ١٤٦٧ مليون دولار في الميزانية الاتحادية الأميركية إلى ٥ مليارات في عام ١٩٩٢. وجاء في هذا التقرير أن النفقات سترتفع إلى حد ١٣ مليار دولار اذا ارتفع عدد مرضى « الايدز » في الولايات المتحدة خلال السنوات الثلاث المقبلة إلى ١٧٢ ألف شخص... وعلى الرغم من أن عدد الذين سيقضي المرض على حياتهم من بين هؤلاء سيبلغ في عام ١٩٩٢ وحده ٦٦ ألف أميركي. وتشير التقديرات نفسها إلى أن اجمالي نفقات علاج مرض الايدز حتى الآن (١٩٨٨) وحتى نهاية عام ١٩٩١ ستكون قد بلغت ٤٥ مليار دولار... وان نفقات الفرد الواحد بلغت ٨٠ ألف دولار، مقابل ٤٨ ألف دولار في بريطانيا. أما الخسائر المادية الناجمة عن « الوفاة المبكرة » لمرضى الايدز الأميركيين خلال الفترة من عام ١٩٨١ إلى ١٩٩١ فقدرها مكتب الميزانية الرئاسية بـ ١٦٠ مليار دولار. وهذا المكتب ورئيسه بوش أو غيره لا يدرون أن مخابراتهم هي التي أطلقت هذا المرض الخبيث ولن تستطيع هذه المخابرات ايقافه قبل أن يقضي على الكثير من الشعب الأميركي المغلوب على أمره.



تظاهرة أطفال بريئة ضد مرض الايدز...



مريض الايدز يطالع كتاباً عن الايدز



الأبحاث مستمرة على الفيروس القاتل.

ملف دعم وتحريض المخابرات الاميركية
للكنائس والطوائف الدينية

الـ (C.I.A)
تتبنّى وترعى:

- طائفة "أبناء الله" المشبوهة .
- كنيسة التوحيد ومؤسسها المشبوه سن مينغ موف .
- جيمس جونز راعي "معبد الشمس" الذي قتل ٩٠٠ من أتباعه .
- الحملة الإرهابيّة ضدّ الاتجاه التقدّمي في الكنائس .
- جمعيّة "شهود يهوه" السريّة ... وغيرها !



أول بحث ديني كامل عن تدخّل المخابرات الأميركيّة بالدين

طائفة «أبناء الله» المشبوهة.

○ من هم طائفة أبناء الله وما هي أهدافهم؟ ولماذا سمّوا بطائفة « أبناء الشيطان » ؟

هذه الطائفة المدعية تأسست في كاليفورنيا عام ١٩٦٨، على يد القس دافيد برغ المسمى « مويز دافيد » الذي أسس فروعاً لطائفته في جميع أنحاء أميركا ثم فرنسا ثم بلجيكا، تقوم جميعها على مذهب ثورة الجنس حيث ادعى (أن المسيح يجسد المحبة، اذن فالحب ميزان الحياة، لذا يجب علينا ممارسته حتى الانهيار). ولذلك فهو يختار أتباعه من الشبان الوسيمين، ليقوموا ببيع أجسادهم « حباً بالمسيح »، بينما يسخر الصبايا الجميلات جداً لاصطياد الأتباع من الرجال الذين هم على جانب كبير من النضج والجاه والمال. وحسب اعتقاده انه ممثل المسيح على الأرض.

ويعتبر العنصر النسائي هو الغالب في هذه الطائفة ويشاهدهن المرء في مدينة فلورنسا بايطاليا، يتعلمن فنون التبرج والاثارة ثم ينطلقون الى مدن أوروبا الكبيرة، يعزفون للسياح على الغيتار، ويغنون (لنعد أطفالاً) ثم يقدمون أنفسهن حباً بنظامهن وتعاليمه. وما ذلك إلا مجرد تغطية للفعل الحقيقي الذي يقوم به « مويز ». إذ بالأعمال الاجرامية كالسطو والتزوير وافساد أخلاق الشباب تسير أمور المنظمة المشبوهة.

كما أن هناك ارتباطات غامضة تربطه بالمخابرات الأميركية. فشكت فيه فرنسا وبلجيكا بعد أن وقعت حوادث اغتيال لبعض أنصاره الذين أدلوا بمعلومات تفضح اتجاهات المنظمة « الشبكة » التي مدّت نفوذها إلى مصر مؤخراً.

وطائفة أبناء الله ليست الجماعة الوحيدة في أميركا وأوروبا، والمرء يمكن أن يرى في مدن أوروبا عصابات من الشباب الوسيم والفتيات الجميلات ومن ورائها تظهر المخابرات الأميركية والمخابرات الاسرائيلية « الموساد » وقد بلغ عدد هذه الطوائف في فرنسا وحدها ١٤٧ طائفة... وخمسة من هذه الطوائف تتمتع بشهرة واسعة إذ بالاضافة الى طائفة « أبناء الله » موضوع هذا البحث هناك أتباع (سون مينغ مون) الكوري الجنوبي الذي أسس (الكنيسة التوحيدية) في كوريا الجنوبية وارتبط بالجنرال (بارك) رئيس الجمهورية في كوريا الجنوبية، الذي يعتبر الرئيس الفخري لفرع المخابرات الأميركية في « شرق آسيا ».

وبلغ من تشجيع السلطات الكورية الجنوبية أنها سمحت له باصدار كتاباً بعنوان : (شروحات المبادئ الالهية) ودعاه بأنجيل مون (أي أنجيله). وبعد ذلك أسس ثلاثين فرعاً لكنيسته في كوريا الجنوبية وحدها. ثم قام مون بجولة دينية في اليابان وأميركا للتبشير بدعوته وتعريف العالم على « حواء الجديدة » التي جاء بها وهي زوجته « هاند هانك جان » والتي أطلق عليها اسم « أم العالم ــ حواء الجديدة » التي اصطحبها معه في هذه الجولة فساعدته بجمالها وأنوثتها الطاغية واختلاطها مع الأتباع الجدد مما سبب زيادة هؤلاء الأتباع إلى ثلاثة ملايين نسمة. وتشرح تعاليم مون أن حواء ارتكبت الخطيئة مع الشيطان منذ أربعة آلاف سنة قبل المسيح، حيث أصبح الانسان حفيداً للشيطان « حسب ادعائه ». ثم عادت حواء وأغوت آدم، فأرسل الله المسيح لتطهير الانسان من الخطيئة لكنه فشل، وكان لا بد من مبعوث جديد

فكان هذا الرسول « المدعي » سون مينغ مون (المدعوم مادياً ومعنوياً من المخابرات الأميركية والمخابرات الكورية الجنوبية).وحين تم زواجه من « هاند ــ حواء الجديدة » اندثرت الخطيئة، حيث يقول في انجيله « إنِ العقيدة اليسارية بدأت من اللص الذي كان يقف على يسار المسيح عند صلبه، وإن السلام لا يمكن أن يأتي إلاّ من النصف اليميني الذي يمثله العالم الحر » وقد قامت صداقة متينة بين مينغ وبين الرئيس الأميركي السابق « ريتشارد نيكسون » بعد تقديمه له من قبل المخابرات الأميركية فأنعم عليه ببعض المنح المادية والهدايا القيّمة. ولذلك قام مينغ برَد الجميل والمعروف للرئيس نيكسون إبان تورطه في فضيحة ووترغيت بأن أرسل المئات من أتباعه للتظاهر أمام البيت الأبيض وهم يحملون لافتات كتب عليها شعارات (نيكسون للجميع) و (الله مع نيكسون).

وقبل حادثة ووترغيت أوعز الرئيس نيكسون بمنح مينغ لقب « مواطن شرف » كما أتيح له أن ويحاضر أمام ١٨٠ عضواً في الكونغرس الأميركي ويحاضر أيضاً أمام المؤتمر العالمي الرابع للعلوم الذي عقد في الولايات المتحدة.

امتداد نفوذ مينغ من أميركا وكوريا الجنوبية إلى فلسطين المحتلة

○ أثر حصول مدعي نفسه أنه المسيح « الأب سون، أو صن مينغ مون » على ميزات قوية من المخابرات الأميركية ورئاسة الجمهورية نقل مركز عمل « الكنيسة التوحيدية » من سيوول عاصمة كوريا الجنوبية إلى الولايات المتحدة وبقوة عظيمة متمثلة بدعم الرئيس الأميركي ومخابراته العتيدة. فأصبح له ما سمّي « امبراطورية مون » فأوعزت إليه المخابرات الأميركية بمدّ نشاطه إلى « العالم الثالث » وتأسيس ما

يسمى باسم « كنائس التوحيد ». فطار مون إلى قبرص وأسس كنيسة توحيد، ثم انتقل الى لبنان وأخيراً توجه الى الكيان الصهيوني بمباركة من المخابرات الأميركية، حيث قرر بناء جامعة توحيد في اسرائيل وبالقدس بالذات امعاناً في العمالة. فقامت السلطات الاسرائيلية بمصادرة قطعة أرض من أصحابها الفلسطينيين العرب بالقدس وسبَّب ترحيب السلطات الاسرائيلية ببناء مثل هذه الكنيسة بالقدس هو أن هذه السلطات تعمل على تهويد المدينة ضمن سياسة مدروسة منذ أن جعلت اسرائيل من القدس عاصمة لها متخطية جميع الأعراف المدنية والدينية والسياسية. وهكذا امتدت امبراطورية كنائس التوحيد برئاسة الأب صن مينغ مون على اتساع العالم وعبر شبكة من رجال المخابرات ورجال الأعمال والسياسيين وحتى بعض رؤساء الجمهوريات ابتداء بنيكسون ومخابراته العتيدة التي أوجدت لنفسها كنيسة خاصة في العالم الثالث.

انتقال نشاط الكنيسة التوحيدية إلى الأرغواي

○ كانت الأورغواي إحدى « الديموقراطيات التقدمية النادرة » في أميركا اللاتينية. ومع أن عدد سكانها في حينه كان ثلاثة ملايين نسمة، الا أنها استطاعت أن تشكل نموذجاً تقدمياً أمام جاراتها من دول أميركا اللاتينية. وبدءاً من العام ١٩١١ كانت الأرغواي محكومة بنظام اشتراكي يؤمن للمواطنين جميع الضمانات الصحية والتعليمية « مجاناً ». وكان القطاع العام التابع للدولة قادراً باستمرار على استخدام وتوظيف ما يتراوح بين ٣٥ و ٥٠ بالمئة من طاقة الأيدي العاملة في البلاد. وكان هذا القطاع يضم مصانع الطاقة، وسائل المواصلات، الاتصالات السلكية واللاسلكية، مصانع تعليب اللحوم، مصانع الاسمنت، انشاءآت مصفاة النفط وسواها. وكان دخل البلاد يزيد عن « ٣ آلاف دولار للفرد الواحد ».

ومنذ مطلع الستينات، بدأت الشركات الكبرى في الولايات المتحدة « اجتياحاً » اقتصادياً وسياسياً للأورغواي رافقته موجات من التخريب للقطاع العام والافساد لرجال السلطة وقادة الأحزاب. ممَّا أدى إلى غليان اجتماعي خاصة على صعيد العمال فاتخذ شكل الاضرابات الجماعية والتظاهرات الصاخبة التي قمعتها السلطة بالقوة. وفي عام ١٩٧٠ نجحت الأوضاع الاجتماعية السيئة باطلاق حركة « التوباماروس » أو « ثوار المدن » تمكنت هذه الحركة خلال ثلاث سنوات من السيطرة على الشارع وتوجيه ضربات موجعة للمصالح الأميركية ولحمايتها من الداخل، وباتت عملية تسلم الحركة الثورية للسلطة مسألة وقت لا أكثر. وهنا « تدخلت » الولايات المتحدة الأميركية وضغطت على الرئيس المدني «خوان ماريا بودابري » فتنازل عن السلطة للعسكريين الذين حلّوا المجلس الوطني وفرضوا مجلساً عسكرياً تولى إعلان « حالة الطوارئ ».وعبر أساليب وحشية للقمع طالت تصفية واعتقال الآلاف من الطلبة وأساتذة الجامعة والنقابيين والأحزاب، نجحت السلطة العسكرية في تقليل نشاطات ثوار « التوباماروس » بواسطة اعتقال معظم قادتهم ثم نفيهم خارج الأورغواي بشكل تعسفي. ومنذ العام ١٩٧٥ خلت الساحة أمام النشاطات الأميركية سياسياً واقتصادياً وبواسطة المخابرات الأميركية وهنا تدخلت « كنيسة التوحيد » المشبوهة موضوع هذا البحث في الصورة، لأنه من المعروف أن الأورغواي بلد كاثوليكي في معظمه، وبما أن الكنيسة في أميركا اللاتينية معظمها ليبرالية وترعى نشاطات انسانية، فقد اضطرت في أغلب الأحيان إلى اتخاذ موقف من انتهاك حقوق الانسان ومن القهر الاجتماعي والاقتصادي. وهذا ما أفرز أبطالاً شعبيين ظهروا من خلال الكنيسة وكان يطلق عليهم اسم « الآباء الحمر ». ومن هنا كان لا بد من إيجاد تيار صلب في هذه الكنيسة قادر على اقناع الرعية بأن ثوار « التوباماروس » ومعظم الحركات الأخرى المعادية للأمبريالية هم شيوعيون ملحدون وضد الكنيسة. ولم يكن هناك مَنْ يحمل مثل

هذه الصفات مثل « كنيسة التوحيد » التي ترفع شعار « التوحيد لمواجهة الشيوعية ». وتدفع هذه الكنيسة رعاياها المشبوهين للايمان بأنهم يعيشون العصر الأخير حيث يشرح لهم ما يلي : « ينتصب مون « المسيح الجديد » في مواجهة الشيطان الشيوعي الأحمر فيتغلب عليه بقوة السماء ويبني مملكة الرب على أرض خالية من الشيوعية ».

وخلال عشر سنوات فقط نجح الأب المسيح المدعي مينغ في اقامة جمهورية التوحيد في الأورغواي وقضى على القطاع العام، ودفع الخزينة للافلاس بعد استنزاف ثروات البلاد، وألقى في السجون والمعتقلات بأفراد التوباماروس وفتح جميع بوابات الأورغواي على الاستثمارات الأميركية الحرة، وطرح نظرية اقتصادية فريدة في نوعها وهي أنه بمقدار ما تستدين الأورغواي من الولايات المتحدة والمنظمات الدولية فإن واشنطون وهذه المنظمات ستصبح أكثر التزاماً بتعويم الاقتصاد في الأورغواي. وإذا كانت الديون على جمهورية التوحيد لا تزيد عن ٥ مليارات دولار، أي حوالي ١٦٠ مليار « بيزوس » (وهي العملة المحلية للبلاد) فإن طموحات « مينغ » لم تبلغ مداها. بيد أن الطموحات لا تقتصر على الأورغواي وحدها بل تمتد إلى ١٨ دولة في أميركا الوسطى والجنوبية. ولأن وجود كنيسة التوحيد في هذه البلدان بات « كثيفاً » فقد قررت الكنيسة ومنذ عام ١٩٨٠ إنشاء ما يعرف الآن باسم «كاوزا» أي « كونفيدرالية المؤسسات من أجل توحيد المجتمعات الأميركية ». وتقيم كاوزا في كل عام مؤتمراً سنوياً تحت شعار « التوحيد للخلاص من الشيوعية ». وقد أقيمت مؤتمرات في كل من الأرجنتين وتشيلي والباراغواي حضرها عشرات من السياسيين والعسكريين ورجال الثورة المضادة وكان آخر مؤتمر في هندوراس.

ولا يقتصر نشاط « كنيسة التوحيد » المخابراتية على أميركا اللاتينية وحدها إذ أنه وفي عام ١٩٨٣ دعت وتحت رعاية الأب « مينغ »

إلى مؤتمر الصحافة الدولية في مدينة سيوول عاصمة كوريا الجنوبية ومركز انطلاقه. وقد استقطب هذا المؤتمر مئات من الدبلوماسيين والصحافيين والمفكرين « اليمنيين » في معظم أنحاء العالم، وتولت كنيسة مينغ التوحيديّة الأم دفع جميع نفقات هؤلاء ذهاباً وإياباً والاقامة في أفخم فنادق سيوول. وهذه المؤتمرات التي تهدف إلى توثيق العلاقات بين كوريا الجنوبية والديكتاتوريات العسكرية المماثلة في أميركا الوسطى واللاتينية، باتت شبه ثانوية ولا تقتصر فقط على رجال الأعلام بل تتعداهم إلى رجال الأعمال والقادة العسكريين. وقد عرض ممثل الأب مينغ على صحافي أميركي شارك في مؤتمر هندوراس الأخير أن يتوسط مع أحد قادة الكونتراس فرناندو شامورو الملقب بـ « الزنجي » ليقوموا بتمويل حركته، بالاضافة إلى تقديمه لعدد من المعنيين في كوريا الجنوبية نظراً للقاعدة الرسمية الصلبة التي تتمتع بها الكنيسة في تلك البلاد. على اعتبار أن مينغ هو أصلاً من أميركا الجنوبية ومن خلال التدقيق في هذه العلاقة يبرز أسم بوهي باك.

وإذا عدنا إلى ما فعلته كنيسة التوحيد في دولة الأورغواي فقط نجد أن هذه الكنيسة امتلكت أو اشترت ما يلي :

١ ــ فندق بلازا ويضم ٥٠٠ غرفة وهو ذو خمس نجوم.
٢ ــ صحيفتين يوميتين.
٣ ــ محطة إذاعة محلية.
٤ ــ أكبر مؤسسة للنشر في الأورغواي.
٥ ــ مصنع لتعليب اللحوم.
٦ ــ عشرات المزارع.

هذا الأخطبوط الاقتصادي يملك أسلحة سياسية تمتد من قمة المجلس العسكري الحاكم بالبلاد وصولاً إلى الأحزاب الشرعية المعترف بها. وقوته لا تنبع من الوضع الداخلي فقط بل من امتداداته الخارجية وخاصة

في الولايات المتحدة الأميركية ومخابراتها. وإن ديون الأورغواي التي ذكرناها وهي خمس مليارات دولار جاءت معظمها نتيجة لعمليات سمسرة ووساطة فاشلة قامت بها كنيسة مينغ أو كنيسة التوحيد (لا فرق) داخل الولايات المتحدة الأميركية وفي عدد من بلدان أميركا اللاتينية، واستطاعت عبر شبكات من هذه العلاقات التأثير على البنك الدولي وصندوق التنمية لمنح الأورغواي قروضاً لم تكن تحلم بالحصول عليها. ولكن ما إن تحقق الحلم حتى تحول إلى كابوس إلى حد اضطرت معه البلاد إثر مؤتمر شارك فيه اقتصاديون يمثلون الأحزاب الثلاثة في الأورغواي إلى وضع خيارين أمام الدائنين :

ــ إما تغيير شروط التسديد وقيمة الفوائد التي تحصد ٨٧٪ من دخل البلاد.

ــ أو اشهاد إفلاس دولة الأورغواي بصورة عامة.

ورغم أن المشكلة تبدو في ظاهرها اقتصادية، فإن خلفياتها الغريبة تكشف عن القدرات المذهلة لـ « كنيسة التوحيد » ومن يقف خلفها من شبكات مثل المخابرات الأميركية وبيوت المال الدولية التي تسير في فلك المخابرات الأميركية.

انقلاب السحر على الساحر وتخلي المخابرات الأميركية عن الأب مينغ

○ بعد كل ما ذكرنا عن علاقة الأب مينغ بالمخابرات الأميركية وتسكعه على أبوابها نجد أن هذه المخابرات تتخلى عنه بعد أن أوصلته إلى مكانة لا ينالها أحد ومنها صداقته لرؤساء الجمهورية وجَنِيه عشرات الملايين بالاستثمارات المشبوهة باسم كنيسة التوحيد... الخ. وتخلي المخابرات الأميركية عن أي عميل لها أو متعاون في وزن الأب مينغ

أو رجل الأعمال السعودي عدنان الخاشقجي الذي أدارت له ظهر المجن، فدخل السجن في سويسرا أو الولايات المتحدة بجريمة جاهزة لدى هذه المخابرات التي تتفق أو توعز من طرف خفي للسلطات المسؤولة فتقوم هذه السلطات بمراجعة سجله المالي لجهة « دفع الضرائب » وهي حجة قديمة طالما أدخل فيها كبار الأشخاص الى السجن[1]. أما الأب مينغ قائد كنيسة التوحيد ورغم العظمة التي يحيط نفسه بها فقد فوجئ الآلاف من أتباعه في ١٢٠ دولة (كما كان يدعي) وبتاريخ ٢٠ تموز (يوليو) ١٩٨٦ باعتقاله من قبل مباحث ولاية كونتيكت وسوقه إلى سجن الولاية المركزي ليمضي فيه ١٨ شهراً بعد أن أدين بتهمة « عدم دفع الضرائب » عن أمواله الخاصة. وقبل يومين من دخوله « عظمته » السجن انفجرت في العاصمة الأميركية فضيحة اعلامية احتلت الصفحات الأولى من الصحف الأميركية. وقد كشفت هذه الفضيحة أن المسألة تتجاوز الاعلام وترسم شبكة من العلاقات السرية بين كنيسة الأب مينغ « المعتقل » التي قررت بناء جامعة لها في مدينة القدس فوق أراضي صادرها « الاحتلال » من أصحابها العرب كما ذكرنا في هذا البحث.

وقد بدأت تفاصيل الفضيحة تخرج إلى العلن عندما دعا الناشر ورئيس تحرير صحيفة واشنطون تايمز الى مؤتمر صحفي كشف خلاله بالوثائق والأرقام ومصادر الاجتماعات والجلسات، جوانب هامة من الأسرار التي تحيط بـ « كنيسة التوحيد » والأهـداف المخابراتية التي تعمل لأجلها. قال جيمس ويلان أنه طرد من عمله في الصحيفة بعد أن قررت « كنيسة التوحيد » السيطرة على الصحيفة سيطرة تامة. وروى ويلان أن مساعد

(١) لمن يهمه الاطلاع على الملف الكامل والقصة الحقيقية للمليونير عدنان الخاشقجي عليه الحصول أو الاطلاع على كتاب (مشاهير حركوا العالم) وهذا الكتاب الوثائقي من تأليفي أيضاً سوف يصدر الى الأسواق.

القس مينغ ورئيس الشركة العالمية للنشر المعروفة باسم « نيوز وورد كومنيكيشن » وهو الكولونيل بوهي باك الضابط السابق في المخابرات الكورية الجنوبية كان يحتل جناحاً كاملاً في مبنى الصحيفة، وأنه في البداية لم يكن يتدخل في سياسة الصحيفة اليمينية المحافظة ولا في شؤونها المالية، ولكنه بدأ فيما بعد يشكو من أن الصحيفة « لا تغطي كما يجب » أنباء الأب مينغ وخاصة محاضرته الأخيرة في الكونغرس. وأخيراً وصل إلى قرار يطالب بالحل والربط في كل ما يتعلق بشؤون الصحيفة. ويذكر أن الكولونيل باك كان قد حاول « شراء » رجال الكونغرس الأميركي عبر الهدايا والرشاوي والاحتفالات الباذخة لمصلحة كوريا الجنوبية. ولكي يحكم قبضته على الصحيفة، وظف فيها دبلوماسياً كان يعمل في سفارة كوريا الجنوبية في واشنطون بمنصب مفتش عام. وبعد ذلك بدأت الأسرار تنكشف أولاً بأول فقال ويلان ان كنيسة التوحيد هي المالك لشركة « نيوز وورد » التي تتولى اصدار الصحيفة وقد انفقت منذ إنشاء الصحيفة عام ١٩٨٣ فقط مبلغ ١٥٠ مليون دولار بينما لا يتجاوز عدد المشتركين في الواشنطون تايمز ٦١ ألفاً، وإن هذا التمويل كان يأتي من مشاريع اقامتها الكنيسة في مختلف أنحاء العالم. بينها مصنع للذخيرة وشركة للشاي في كوريا الجنوبية، ومصرف في الأورغواي هو الثالث من حيث الحجم في تلك البلاد بالاضافة الى فندق ضخم وانشاءآت للصيد والتعليف في ألاسكا مع حوض لانشاء السفن في ألاسكا أيضاً، وسلسلة من محلات السوبرماركت موزعة في كاليفورنيا، ومستودعات للطعام في واشنطون وملكيات عقارات ضخمة في منطقة مانهاتن المعروفة في نيويورك، وعدد من الصحف تصدر في كل من نيويورك، طوكيو وقبرص.

وكانت الـ « واشنطون تايمز » قد تحولت من صحيفة اقليمية على الساحل الشرقي، إلى صحيفة توزع في جميع الولايات المتحدة الأميركية،

ثم بدأت العمل على إصدار طبعة دولية لترويج شعار قيادة جيوش السماء لتطهير الأرض من الشيوعية، بعد موت القس الكوري مينع (الذي أنجب ١٤ طفلا). وهنا تقع المفاجأة عندما يكشف رئيس التحرير « المطرود » بأن الصحيفة قد تعاقدت مع مستشار الرئيس السابق للأمن القومي « ريتشارد ألن » كي يتولى التفاوض مع عدد من رجال الأعمال اليابانيين على اصدار الطبعة الدولية من الصحيفة في طوكيو. وهنا نذكر أن من بين أسباب استقالة ألن، أنه تلقى هدية من مجلة يابانية قيمتها عشرة آلاف دولار « لقاء » منح المجلة مقابلة صحفية مع السيدة الأولى (في حينه) نانسي ريغان. كما يذكر أن ألن هو أول مستشار للرئيس ريغان بعد انتخابه، كذلك كان ألن أول من أطلق الشعار الشهير وهو « إن من حق اسرائيل مطاردة الفدائيين داخل لبنان ». وبعد ذلك قفز سؤال هام: « من أين تأتي الكنيسة بالأموال ولماذا ينبغي أن تصرف مبلغ ٧٥ مليون دولار سنوياً خسارة على صحيفة لا تملك أكثر من ٦٠ ألف مشترك؟» مصادر كنيسة التوحيد تقول أن لديها دخلاً يصل إلى ٥٠٠ مليون دولار في كل عام، وأن لديها في الولايات المتحدة وحدها ما يزيد عن ٨٦٠٠ أبرشية.ويقدر أتباع الكنيسة في الولايات المتحدة ٨٥ ألف عضو فقط وأن للكنيسة وحسب ادعاءآت مينغ ١٢٠ فرعاً في دول العالم. وكتتمة للموضوع ومتابعته من قبل بعض الصحافيين وتعقيباً على مؤتمر جيمس ويلان رئيس التحرير السابق،أجاب سميث هامبسون رئيس التحرير الجديد عن مصادر الصحيفة المالية لتغطية النفقات والخسارة انَّ المخابرات الأميركية هي التي تغطي النقص فأجاب : ليس لديّ أيّة فكرة على الاطلاق عن « مصدر التمويل ». ثم قال مازحاً ربما كان يأتي من « أميرة الثلج البيضاء » أو من « الأقزام السبعة » وأضاف : إن ما أعرفه هو أنهم يريدوننا أن نشكل مركز قوة ليس في واشنطون وحدها بل في العالم كله وأعتقد أن هذا طموح صحي. وفي محاولة للاجابة

على أسرار هذا الطموح ينقل ويلان في مؤتمره عبارة يقولها الكولونيل باك إذ يتساءل هل أن الأشخاص الايديولوجيين البارزين الذي نرسلهم إلى الخارج للعمل الصحفي هم يعملون لنا أم للمخابرات؟ هذه العبارة قالها الكولونيل باك بمناسبة الاحتفال بارسال أحد المحررين كمراسل لافتتاح مكتب للصحيفة في الصين .

المؤلف: هل تم التأكد من خلفيات هؤلاء المراسلين ؟ ولا مانع من الدعوة الصريحة لوضع بعضهم تحت المراقبة الدقيقة المدروسة لجهة المصاريف والحفلات الباذخة وأنا متأكد من أن هذه السلطات ستكشف « شيئاً ما » ولكيلا نخرج عن موضوع تخلي المخابرات الأميركية عن عميلها الأب مينغ نعود بالقارئ إلى قضية اعتقاله وادخاله السجن (كما يقول مثل دمشقي: السجن للرجال). فقد تبين أن الأب مينغ أدين بتهمة التهرب عمداً من دفع الضريبة للخزينة الأميركية على فوائد مالية ضخمة حصل عليها نتيجة امتلاك مبلغ مليوني دولار. وإن تنفيذ الحكم تم تأجيله عدة مرات. وجرت آخر المحاولات عندما وقف مينغ أمام اللجنة الفرعية لشؤون العدل في مجلس الشيوخ الأميركي ليبلغ أعضاء اللجنة بأن الحكم صدر ضده « ليس » بسبب التهرب من دفع الضرائب « بل » لأنه قائد ومؤسس كنائس التوحيد. وزعم مينغ بأن المبلغ الذي عُيِّن غيابياً لأجل الضريبة عنه، ليس ملكه الشخصي كما قال الادعاء، ولكنه ملك الكنيسة وأملاك الكنائس « معفاة » من الضريبة حسب القانون الأميركي. ولكن قانون المخابرات الأميركية الخاص جعل مصلحة الضرائب الداخلية تثبت بأن فوائد المبلغ المذكور تعود إليه شخصياً. قال مينغ أمام اللجنة : « لقد تمت إدانتي بسبب معتقداتي الدينية وتخلي الأصدقاء عني وليس لأي سبب آخر. لقد حكم علي بسبب ما أنا عليه وليس بسبب التهرب من الضرائب ». وطلب مينغ من اللجنة أن تساعده في الحصول على مذكرة قانونية صادرة

عن وزارة العدل تطالب المحكمة بعدم محاكمته لأن القضية ضده باطلة. وقال ان المذكرة ألغيت بسبب تدخل سياسي على مستوى رفيع. وأضاف مينغ: « إن نشر المذكرة سوف يمنح مصداقيةً لما يقوله المجتمع الديني من أن الحكومة الفيدرالية تخرق التعديل الأول للدستور، الذي يقضي بفصل الدين عن الدولة. أكثر من ذلك ان نشر هذه الوثيقة سوف يظهر للعالم ان ادانتي تخفي وراءها دوافع سياسية وانه كان هناك مؤآمرة نظمها عدد من المسؤولين في الادارة للايقاع بي ».

يضيف الأب مينغ أن ادانته تمت لأن المحكمة رفضت محاكمته أمام قاض بدون محلفين وهو ما طلبه محاميه. ويوضح مينغ أن هذا الطلب ناتج عن اعتقاده بأن محاكمته لا يمكن أن تكون عادلة مع وجود هؤلاء المحلفين « لأنني أعرف عدم شعبيتي في أوساط الرأي العام ».

المؤلف: هناك مثل مصري يقول « من فمّك أدينك » وهذا المثل ينطبق على القس مينغ الذي يعترف صراحة بعدم وجود شعبية له بين الرأي العام وهو المدعي أن له عشرات ألوف الرعايا في ١٢٠ بلداً، إذن ثبت أن شعبيته المزيفة هي مع صنع المخابرات الأميركية ».

وعدم شعبية مينغ تنبع من مصادر متعددة أحدها أن كنيسة التوحيد تعاملت في عام واحد بمبالغ وصلت إلى ٧٠ مليون دولار، وبالطبع دون أن تدفع دولاراً واحداً لمصلحة الضرائب الأميركية، مع أن من بين مشاريعها أعمالاً تجارية ناجحة مثل صحيفة « واشنطون تايمز » التي توزع على نطاق جميع الولايات المتحدة كلها. وقد بررت الصحيفة حملة التوسيع بأنها نتيجة ما يراه القس مينغ من أن الصحافة في الولايات المتحدة الأميركية يقودها يساريون وليبراليون يمهدون الطريق أمام « الشيطان الأحمر » وأنه لا بد من مجابهته بقوة. ويتفق المحافظون

الجمهوريون مع مينغ تماماً. وفي طليعة هؤلاء الرئيس السابق رونالد ريغان شخصياً الذي تبنى شعار مينغ مع بعض التعديل فأطلق على الاتحاد السوفياتي اسم « امبراطورية الشر » بينما ريغان نفسه كان مثل النعامة التي تغمس رأسها في الرمل وهي تظن أن الصياد لم يعد يراها...؟ وكان ريغان هو الرابح بطبيعة الحال لأن الواشنطون تايمز التي تموّلها كنيسة التوحيد « لعبت » دوراً بارزاً في اعادة انتخابات الرئيس ريغان للرئاسة الثانية.

مع ذلك فان عدم شعبية مينغ هي بشكل رئيسي نتيجة لارتباطه بالمخابرات الأميركية وكذلك بنشاط المخابرات الكورية الجنوبية وهو ما كشفت عنه القضية التي عرفت باسم فضيحة « كوريا غيت » تيمناً بووتر غيت وايران غيت. ومن خلال هذه الفضيحة بدأ تسليط الأضواء على بطلها وهو « بوهي باك ».وملخصها أن باك وهو من أبرز مساعدي مينغ حاول مع عدد من المساعدين الأميركيين وشركات العلاقات العامة وأجهزة المخابرات، وعبر حفلات بذخ نادرة، وكذلك عبر دفوعات نقدية، رشوة الأعضاء النافذين في الكونغرس الأميركي « أي شرائهم ». احتلت تفاصيل الفضيحة مانشيّات الصحف وتسابقت شركات التلفزيون على عرض ورواية تفاصيلها وانتهت بتقرير نادر وضعته اللجنة الفرعية للعلاقات الدوليةّ في الكونغرس تحت عنوان « التحقيق في العلاقة بين المخابرات الأميركية والمخابرات الكورية الجنوبية».

كانت نتيجة التقرير أن « البطل » على طريقة السينما في هوليود، خرج بريئاً رغم اعترافه بأن الأموال المرصودة لرشوة رجال الكونغرس هي من مخصصات المخابرات الكورية الجنوبية. ولكن هذه البراءة كانت مرتفعة الثمن اذ أن التحقيق فتح ملف « بوهي باك » فاذا هو حافل بالمؤامرات الدولية. إذ يكشف المحقق الأميركي فريد كلاركسون

في تقرير له أن باك قد لعب دوراً رئيسياً في تأسيس كنيسة التوحيد منذ قيامها. فهو منذ دخوله سلك العسكرية في كوريا الجنوبية شارك في الانقلاب الذي سلم مقاليد السلطة إلى الديكتاتور السابق « بارك شونغ هي » باشراف ودعم من الـ « C.I.A. ». كما شارك باك في تأسيس وكالة المخابرات الكورية الجنوبية حيث استلم فيها منصباً مهماً برتبة مقدم .وقبل أن يتقاعد من هذا المنصب ويتفرغ لكنيسة التوحيد شغل منصب الملحق العسكري في سفارة كوريا الجنوبية بواشنطون. وكان « صلة الوصل الوثيقة » بين المخابرات الأميركية والمخابرات الكورية الجنوبية. وبسبب اتساع نشاطاته بعد ذلك في كنيسة التوحيد فقد توصل الى الحصول على منصب « رئيس مجلس ادارة الكنيسة التوحيدية العالمية ». ويذكر أن الكنائس في الولايات المتحدة يتم تسجيلها وفقاً لقانون خاص. وما يميّزها عن الشركات هو أنها تعتبر مؤسسات « غير ذات ريع » وتشير التقارير إلى أن « باك » كان يقوم بجولات تغطي دول أميركا اللاتينية وصولاً إلى كوريا الجنوبية « المنشأ » والفيليبين كما تشير هذه التقارير إلى أن علاقات باك الوثيقة مع القيادة العسكرية في هندوراس هيأت لـ « كنيسة التوحيد » أرضاً خصبة تنشر فيها تعاليمها وتكتسب الآلاف من الأعضاء الذين يعتبرون أن انتمائهم لكنيسة مينغ « سوف يقرّبهم من مراكز السلطة ». وهو ما دفع الكنيسة الكاثوليكية في البلاد إلى القيام « بردّة فعل » عنيفة تمثلت على مستويين :

ــ الأول : عندما أبلغ البابا من الفاتيكان القيادات الدينية عدم رضاه عن كنيسة التوحيد. كما تولى الفاتيكان التعميم على كنائسه الخلفية التي قامت فوقها كنائس مينغ بأن أهداف كنيسة التوحيد « تتعارض مع أهداف المسيحية الواضحة ».

ــ الثاني : عندما وصلت رسالة رعوية إلى قادة الكنيسة الكاثوليكية

في هندوراس تفيد بأن الكنيسة التوحيدية هي « معادية للمسيحية ».

○ وثبت أن موقف الكنيسة الكاثوليكية هذا لقيَ دعماً من القادة الديموقراطيين في هندوراس الذين اعتبروا أن أهداف باك هي مساعدة الـ « C.I.A. » على اقامة حكومة عسكرية بدلاً من الحكومة المدنية الحالية تتولى إعلان الحرب على نيكاراغوا. وانتقل باك إلى غواتيمالا ليتولى الدعوة لمؤتمر على شرف حاكم فيتنام السابق الجنرال نفوين الذي اعتبر أن هزيمة فيتنام الجنوبية وهزيمة الأميركيين فيها، سببها الرئيسي هو الدور الذي لعبته الصحافة والمفكرون الليبراليون ضد الأهداف الأميركية في فيتنام. ويصف المتابعون لنشاطات كنيسة التوحيد المشبوهة « باك » بأنه العقل المدبّر لهذه الكنيسة بينما مينغ هو « الوحي » فيها والمخابرات الأميركية تسيّر الأثنين وفق مصالحها.

انتقال كنيسة التوحيد إلى قبرص ولبنان استمراراً لتآمرها

○ قفز رئيس مجلس إدارة كنيسة التوحيد بوهي باك من الشرق الأقصى وأميركا اللاتينية إلى الشرق الأوسط. فظهر في عام ١٩٨٧ في قبرص ليتولى باسم شركتهم « نيوز وورد كومنيكيشن » إصدار مجلة « ميدل إيست تايم » الناطقة باللغة الانكليزية في الجزيرة الصغيرة بالتعاون مع ثلاثة من الكتاب المشبوهين، بكونهم ذات خلفية عسكرية أو مخابراتية وهم :

١ ــ جيريميا أوليري ــ المسؤول السابق في مجلس الأمن القومي الأميركي ويعمل أيضاً في صحيفة « واشنطون تايمز » التي تصدرها الكنيسة في واشنطون كما ذكرنا. وكان سابقاً ضابطاً في قوات المارينز ثم تحوّل بعد تسريحه إلى صحافي متخصص في شؤون

أميركا اللاتينية وعمل فترة في كوبا. وشخصية أوليري لا تقل إثارة عن كل من مينغ وباك: إذ أنه وفي سياق الوثائق التي كشف عنها التحقيق الفيدرالي وبموجب قانون حرية المعلومات، ظهر اسم « أوليري » بوصفه صحافياً أدى عدداً من الخدمات لمجتمع المخابرات الأميركية. إذ أنه وفي أثناء عمله في كوبا وفي دول أخرى من أميركا اللاتينية لم يكن يبخل بالمعلومات ولا بتقديم المساعدات لأجهزة المخابرات الأميركية كما أنه كان يروّج معلومات أخرى تزوّده بها هذه المخابرات. وجاءت المفاجأة في عام ١٩٨٢ عندما تم تعينه مساعداً خاصاً لصديق الرئيس رونالد ريغان الشخصي وليم كلارك نائب وزير الخارجية يومئذ قبل أن ينتقل إلى البيت الأبيض ليحتل منصب مستشار الأمن القومي للرئيس رونالد ريغان ثم « يتحوّل » بعد ذلك إلى وزير للداخلية في إدارة ريغان.

٢ ــ « راسل دارين » الكاتب الثاني البارز في مجلة ميدل إيست تايم وهو أحد الصحافيين المتخصصين في الشؤون الدبلوماسية، وهو من المحرّرين البارزين في شركة « نيوز وورد كومنيكيشن ». ويبدو راسل أنه أكثر تأهيلاً للتعامل مع شؤون الشرق الأوسط وحوض المتوسط، فهو يتمتع بعلاقات وثيقة مع المجلس العسكري الحاكم في تركيا (في حينه). وعندما كانت « منظمة التحرير الفلسطينية » هي الشغل الشاغل للمخابرات الأميركية، حاول راسل إقامة علاقات مع قادة المنظمة بحجة انتاج فيلم يخدم الفلسطينيين.

وتروي مصادر مطّلعة أن علاقات راسل مع الـ « C.I.A. » كُشِفت في مناسبتين على الأقل :

الأولى : عندما بدأ حملة لتجريد أحد الصحافيين اليونانيين المنفيين في واشنطون من مصداقيته وتشويه سمعته. والسبب أن

الصحافي اليوناني كان من المعارضين بشدة وفاعلية للحكم العسكري الذي قام في اليونان والذي كان مدعوماً من المخابرات الأميركية.

الثانية : كشف في لندن عندما عمل في مؤسسة اعلامية تتولى المخابرات الأميركية تمويلها بالكامل.

٣ ــ أما ثالث الكُتّاب فهو « أندرو برويك » وهو الوحيد من بين الكُتّاب الثلاثة الذي يقيم في قبرص فعلاً. بينما يقيم الاثنان الباقيان في واشنطون. كان برويك قد وصل إلى قبرص في السبعينات واشترى منزلاً في قرية « بيلابياس » شمال الجزيرة، ويعرف عنه أنه أحد الأقنية الاعلامية لوزير الخارجية الأسبق الدكتور هنري كيسنجر، وأنه حصل من كيسنجر شخصياً على تفاصيل الخطة التركية لغزو جزيرة قبرص. ويؤكد أحد المصادر الوثيقة أن برويك هذا كان قد حضر الى قبرص خصيصاً لتنفيذ بعض المهمات عندما بدأت مخابرات حلف شمال الأطلسي نشاطاً واسعاً « لاسقاط » الزعيم القبرصي الراحل الأسقف مكاريوس ــ صديق العرب.

○ ومن قبرص انتقل نشاط الكنيسة التوحيدية إلى لبنان ورغم أن نشاط الكنيسة اقتصر في مراحله الأولى على توزيع كتيبات فخمة في العاصمة بيروت عن دور الكنيسة التوحيدية « المزعوم » في مكافحة الشيوعية، إلا أن المراقبين في واشنطون فوجئوا أنه أثناء زيارة قائد « القوات اللبنانية » فادي افرام إلى واشنطون، فان صحافية « واشنطون تايمز » التي تملكها « كنيسة التوحيد » كانت هي الصحيفة الوحيدة التي نشرت مقابلة صحافية هامة مع فادي افرام. وقالت الصحيفة أن هيئة التحرير فيها التقت فادي أفرام وناقشته في موضوع الاضطرابات الدائرة في الشرق الأوسط. وبالتالي تأكد أن أوليري وراسل كانا من



مينغ بين أتباعه في كوريا الجنوبية.





أحد أتباع مينغ.



مبشر أميركي للمارينز.

عداد الصحافيين في هيئة تحرير الصحيفة التي اجتمعت مع قائد القوات اللبنانية قبل أن ينتقل فادي أفرام في اليوم التالي للاجتماع مع مجلس قيادة التنظيمات اليهودية الرئيسية في نيويورك ». ولعل العلاقة القبرصية ـ اللبنانية كانت التمهيد للتعاون بين « كنيسة التوحيد » وبين اسرائيل. ورغم أن عدداً من المراقبين العرب الأميركيين في واشنطون اعتبروا أن العلاقة بين كنيسة التوحيد واسرائيل ليست جديدة، بدليل أن صحيفة واشنطون تايمز منذ قيامها تعتبر من أشد المدافعين عن « اسرائيل ». فإن ترحيب « اسرائيل » بقيام جامعة بشكل كنيسة التوحيد وهي غير يهودية في القدس المحتلة، هو بداية تعاون علني ومكشوف ترعاه كعادتها المخابرات الأميركية. وهكذا نجد أن أخطبوط مينغ أخذ يتسلل إلى الشرق الأوسط رغم تمثيلية اعتقاله لأجل الضرائب في الولايات المتحدة، حيث دخل من باب السجن ليخرج من الشباك ويتابع نشاطه الديني المشبوه.

جمعيات دينية مشبوهة بعلاقاتها مع المخابرات الأميركية

○ ومن الجمعيّات الدينيّة السريّة « شهود يهوه » أو « جهونا » أو « شهود الله » وهي أقدم الجمعيات. إذ بدأت قبل قرن من الزمن بادارة مؤسسة شارل روسل، الذي أسس أول كنيسة تدعى (أدفنتيست) أي الذين يعبدون الاله يهوه « يوم السبت ». وتقوم دعواهم على أن نهاية العالم قريبة وان شعب الله المختار سوف يقابل قوى الشيطان. وأسس شارل لطرح هذه الأفكار صحيفة بدعم من المخابرات الأميركية مادياً وسماها « برج صهيون » يحررها مجموعة من طلاب التوراة حيث تبين بالنهاية أنها مؤسسة صهيونية صرف.

○ وهناك فئة من أدعياء « النبوّة » أو الأنبياء المزيفين أو المبعوثين

السماويين « المدعين » أمثال الأميركي « رونا لدهوبار » وهو ضابط سابق في البحرية الأميركية، ويستخدم مع أتباعه أساليب كتلك التي تتبعها المخابرات الأميركية بالترغيب والترهيب حتى وصل عددهم إلى ثلاثة ملايين.

○ ويذكر القراء فضيحة (غويانا) البلد الأميركي الواقع بين فنزويلا والبرازيل، حين أرادت المخابرات الأميركية التأكد من السيطرة على أكثر من ٩٠٠ عضو من أعضاء « معبد الشمس ». فأوعزت إلى عميلها « جيمس جونز » راعي كنيسة معبد الشمس والذي كان يزعم أنه (رسول الله المرسل) افتراء وكفراً، بأن يأمرهم بجرع سم « السيانيد » الفتاك فجرعوا السم طائعين وهم مسلوبو الارادة « نتيجة » عشرات التجارب التي أجريت عليهم. وكانت النتيجة أكبر مجزرة جماعية ترتكبها المخابرات الأميركية باسم « الدين » بينما هي بالأصل تجارب لصالحها، وبات ثابتاً أن المخابرات الأميركية هي التي تقف دائماً وراء هذه البدع[1] والطوائف بغية إفساد شبيبة الدول التي يهمها أن تبقى تحت لوائها وسيطرتها وبالايعاز لمن يتعاملون معها لتعويد الشباب على الإدمان على تعاطي المخدرات حتى الانهيار، ودفع الشباب والشابات إلى فراش الخطيئة بحجة إرضاء أنبياء أميركا المزعومين. ومن ثم تبعتها المخابرات الاسرائيلية على نفس الطريق. ويبدو أن الدور قد وقع على جمهورية مصر العربية لاتلاف شبيبتها بعد معاهدة كامب ديفيد وسياسة الانفتاح الاستهلاكي والانتاجي. فأخذت هذه المخابرات المعادية « تعطي » المخدرات لعملائها المصريين وهم بعض ذوي النفوس الضعيفة وتطلب

---

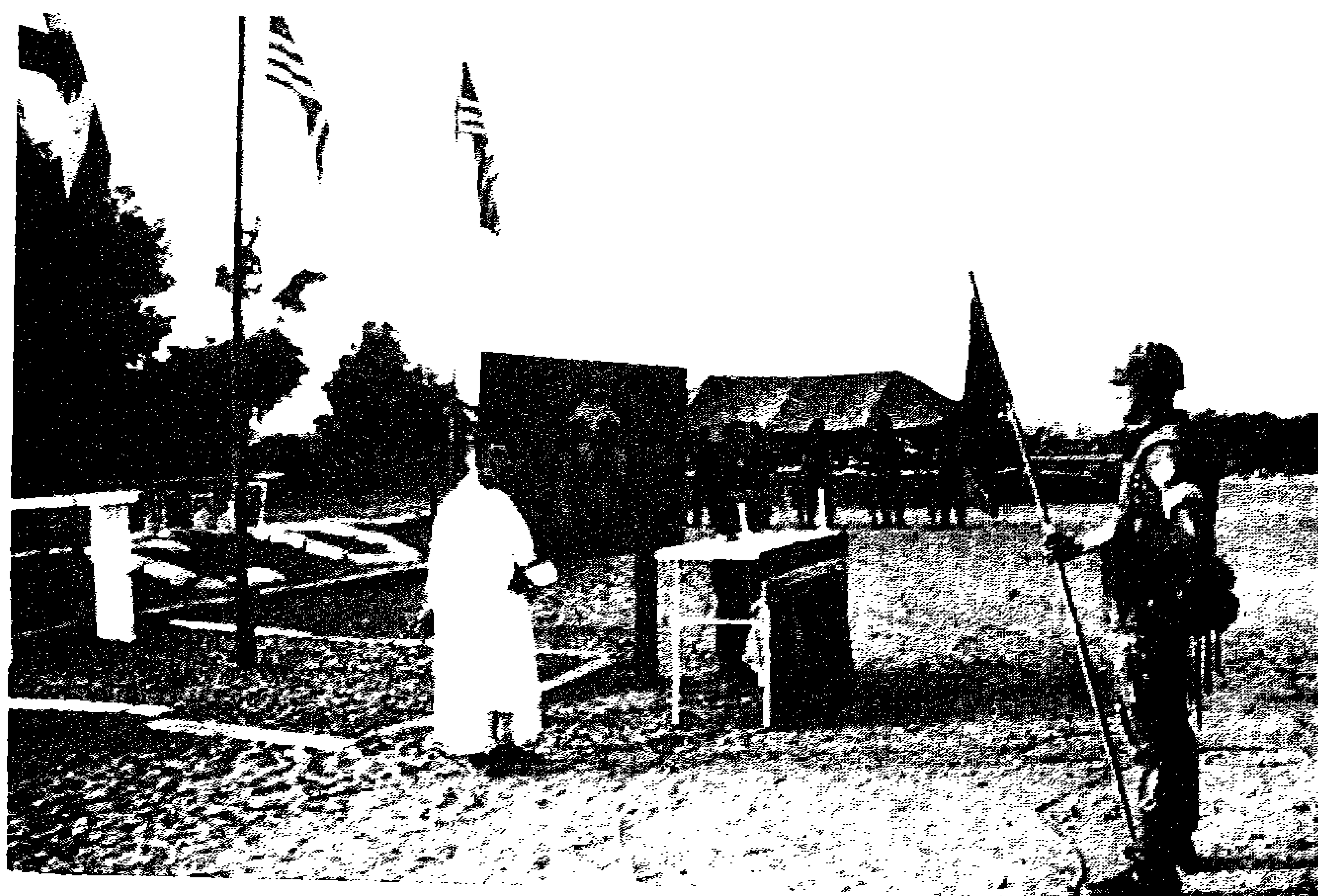
(١) للاطلاع على التفصيلات الدقيقة والكاملة عن موضوع القتل الجماعي في مستعمرة غويانا التي ارتكبتها المخابرات الأميركية عليكم مراجعة الصفحة ٢٧١ وما بعدها من كتاب الجزء الأول من هذه الكتب المسلسلة عن أعمال المخابرات المعادية.

عوضاً عنها « معلومات هامة » تضر بأمن مصر القومي، وقد اعترفت السلطات المصرية المختصة بارتفاع معدلات جرائم ادخال المخدرات في السنوات الأخيرة. وأخيراً ما ذكرناه عن قيام المخابرات الاسرائيلية أيضاً وبتخطيط مدروس وجهنمي على ادخال وزرع « فيروس مرض الايدز الفتاك » إلى مصر (التفصيلات الكاملة عن هذا الموضوع الخطير موجودة في فصل منفصل ضمن هذا الكتاب). وللتأكد من صحة هذه المعلومات عن ارتكاب الاسرائيليين مختلف الجرائم والمخالفات في مصر وهو أن السلطات المصرية ألقت القبض في شهر تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٨٥ على خمسة من الأميركيين وفرنسيين وزوجاتهم « بتهمة التجسس لصالح الكيان الاسرائيلي ». وتم توقيف المتهمين في سجن الاستئناف بالقاهرة، وأودعت زوجاتهم سجن النساء بالقناطر.

وقد اضطرت المخابرات العامة المصرية لتوقيف هذه الشبكة بعد أن انتشرت أنباء فضائحها التجسسية وكثرة شكاوي المواطنين المصريين من ممارساتها الخطرة. والمخابرات الأميركية التي ترعى الكنائس والطوائف المشبوهة كما جاء في هذا البحث سارعت للتدخل لدى السلطات المصرية للافراج عن أعضاء هذه الشبكة عن طريق الخارجية المصرية، حيث قدمت « وثائق » للسلطات المصرية تثبت أن المتهمين بالتجسس هؤلاء هم من أفراد طائفة دينية تطلق على نفسها اسم « أبناء الله » ولا علاقة لهذه الطائفة بالتجسس أو أية مخالفات ثانية. وقد تمكنت المخابرات الأميركية من تخليصهم من السلطات المصرية. ولسان حال هذه السلطات يقول « أروح لمين » ومن المعلوم أنه بعد التقارب الأخوي الذي حصل بين الرئيس حسني مبارك والملوك والرؤساء العرب في مؤتمر القمة بالجزائر أخذت المخابرات المصرية تلقي القبض على أي جاسوس أو متهور وتقدمه للقضاء المصري العريق. فهل ستعود لمصر أمجادها ولمخابراتها سمعتها العظيمة؟ إن غداً لناظره لقريب.

* * *

المعركة
بين المخابرات الأميركية والاتجاه التقدمي
داخل الكنائس



قلق المخابرات الأميركيّة من نموّ القطاعات التقدّميّة داخل الكنيسة

○ منذ عام ١٩٧٨ أخذت الولايات المتحدة ومخابراتها تبدي قلقاً لنمو القطاعات التقدمية داخل الكنيسة اللاتينية الأميركية. فهناك وثيقة صادرة عن مكتب الاعلام في القوات البوليفية، توضح بصراحة السياسة الجديدة التي بدأت تتبعها الولايات المتحدة ومخابراتها ازاء الكنائس في البلدان التي تعتمد فيها واشنطون على نظام الحكم المطلق العسكري والمدني، أي جميع بلدان المخروط الجنوبي من أميركا اللاتينية. وهذه الوثيقة وزعها مركز نشر المعلومات في أميركا اللاتينية (ديال) وهي خلاصة تقارير ومنشورات دورية صادرة عن « المخابرات البوليفية » تكشف الاستراتيجية البارعة المعدة لازالة القطاعات « التقدمية » من الكنيسة. وهي القطاعات التي أثارها ما لمسته من بؤس واستغلال متزايد لعمال المناجم والهنود الأصليين والفلاحين البوليفيين، والتي أخذت تشجب ما تشاهده من وقائع الظلم وخرق الحقوق الأساسية للانسان، وهي مظالم أصبحت شائعة في بلدان العالم النامي التي تزداد خضوعاً للرأسمالية المتعددة الجنسيات. وصحة الوثيقة لا يرقى اليها الشك، كما أن لا مجال للشك بالجهة التي أوصت بها وهي المخابرات الأميركية التي تبرز دورها هنا كهيئة صممت الخطط الاستراتيجية والتكتيكية

لتطبقها الحكومات والطبقات البورجوازية من أجل ضمان مصالح الرأسمالية. والاستراتيجية المقترحة لتصفية القطاعات (المسيحية التقدمية) تعتمد أولاً على الخلافات الداخلية في الكنائس، وهي نفسها خلافات تعكس ما هناك من تناقضات موروثة في المجتمع البوليفي.

○ وفي هذا تقول الوثيقة : « يجب عدم مهاجمة « الكنيسة » كمؤسسة، ولا الأساقفة في مجموعهم، بل يجب التركيز على الفئة الأكثر تقدماً » وخصوصاً رئيس أساقفة لاباز المونسنيور مانريك. وتضيف الوثيقة « ان الهجمات التي تشن عليه يجب أن تكون ذات طابع شخصي. كما يجب التوصل إلى عزله عن جسم الكنيسة، واثارة المتاعب بينه وبين الاكليروس الأهلي ». وهكذا يعمل العسكريون والمخابرات الأميركية من منطلق الخلافات الأولية بين الأساقفة والأكليروس. ثم يستغلون المشاعر الوطنية في اذكاء الانقسام داخل الكنيسة، (يجب على الأخص مهاجمة رجال الأكليروس الأجانب ذوي الصلة المباشرة بالكهنة الأجانب، المتصلين بحركة « العدالة والسلام)، والأحزاب اليسارية السياسية، لا سيما « جيش التحرير الوطني ». ونقطة التناقض الثانية التي يجب استغلالها، هي الخلاف بين الأكليروس المحلي والأكليروس الأجنبي، واللعب على هذا الخلاف. وأخيراً عليهم استغلال ما هناك من خلافات بين العلمانيين والأكليروس. وفي ذلك تقول الوثيقة « يجب استخدام بعض وسائل الاتصال ومنها الصحف لنشر رسائل بعض القراء في مهاجمة المونسنيور مانريك والقسس والراهبات الذين يمثلون الاتجاه التقدمي في الكنيسة ». وفي الوقت نفسه تقول الوثيقة أنه يجب اتباع سياسة تقارب مع القطاعات الأكليركية المناصرة للحكومة والأمبريالية، (يجب المحافظة على علاقات وديّة مع بعض الأساقفة وأعضاء الكنيسة والقسس البوليفين، بحيث لا يظن الرأي العام أن هناك حملة منظمة ضد الكنيسة، وإنما ضد أعضائها. كما يجب التأكيد على الوجه الصحيح للكنيسة الأهلية). ومن وسائل مقاومة رجال الدين

التقدميين، اتهامهم بالتدخل في السياسة على الرغم من اعلان الكنيسة الكاثوليكية تبرؤها من كل عمل سياسي. وعلى ذلك فعندما نشر القسم البوليفي من « حركة العدالة والسلام » وثيقة هامة عن مذبحة فلاحي كوشامبامبا ودافعت الاذاعات الكاثوليكية عن المطالب النقابية لعمال مناجم التبلانو، وقدم مائة ألف مواطن عريضة تعبر عن احتجاجهم على احتلال محطة اذاعة « بيوس الثاني عشر » وتدميرها وطرد قسس « العدالة والسلام ». وقد وصف وزير داخلية بوليفيا « المسيحي » تلك الأعمال بأنها « خطة تحريض وإثارة ». ويذكر أن معاونة المخابرات المركزية الأميركية للسلطة الحاكمة مكفولة على وجه فعال، وتقول الوثيقة في ذلك : « قررت الـ .C.I.A بواسطة فريدي فارغاس (وكيل وزارة الداخلية) تولي المشكلة مباشرة. وأخذت على عاتقها تقديم كل المعلومات الضرورية عن بعض القسس الأميركيين الشماليين، ووضعت بين يدي وزير الداخلية ملفاً كاملاً عن بعض القسس مثل (السوابق الشخصية، الدراسات، العلاقات الودية، العناوين، والمطبوعات والاتصالات بالخارج) كما قدمت أيضاً معلومات أخرى عن القسس والراهبات غير الأميركيين الشماليين ».

وجرى تنفيذ التكتيك المعدّ بالتعاون مع الـ .C.I.A ومشاركتها على عدة مراحل :

المرحلة الأولى : تتضمن مراقبة بعض أصحاب المناصب الدينية عن كثب، والاشراف على اتصالاتهم بالنشاطات الدينية على المستويات العليا، ومع عمال مزارع القطن وعمال المناجم بوجه خاص ».

المرحلة الثانية : تتضمن اتهام الأبرياء بأدلة مزيفة. فقد صدرت التعليمات بأنه حالما يقبض على أحد القسس، على عملاء المخابرات المبادرة الى وضع منشورات ثورية معادية وسلاح ناري (الأقل أن يدس له مسدس من نوع جيد وحديث) في حقيبة أوراقه وإن أمكن في غرفته.

وعليهم أيضاً أن يقدموا فوراً نبذة عن حياته السابقة تساعد على الطعن في سلوكه أمام أسقفه الرئيسي وأمام الرأي العام. والهدف من ذلك هو توريط القس في جرائم التحريض على الثورة التي تروّجها قوى سياسية أجنبية، « يجب تجنب التفتيش في منازل رجال الدين، لأن هذا يثير دعاية واسعة سهلة ». وتقول الوثيقة موضوع البحث : « إن القسس المعروفة أسماؤهم على قائمة المخابرات، سوف يقبض عليهم في الشوارع (في حينه). والأفضل أن يكون ذلك في أماكن خالية من المارة، أو على الطرق الريفية. وعلى رجال المخابرات أن يموّهوا أنفسهم قدر الامكان ويقوموا باعتقال القسيس واحضارهم للتحقيق بسيارات أجرة (تكسي) لأن سيارات المخابرات مكشوفة ومعروفة للجميع.

المرحلة الثالثة : هي طرد رجال الدين الذين يتم اعتقالهم من البلاد بسرية تامة. « يجب وضع المؤسسة الأكليركية أمام الأمر الواقع، ورجال الدين الذين يتم اعتقالهم بموجب هذه الخطط وسراً،يجب ألّا ينقلوا إلى مكاتب المخابرات أو البوليس السياسي. وعلى رجال المخابرات الاتصال بالرؤساء لتلقي التعليمات لذلك، بينما تقوم وزارة الداخلية باعداد التدابير اللازمة. ويفضل أن ينقل الموقوفون بالسيارة خارج الحدود، ولا يخطر الأساقفة بما يهِّيئ لهم إلا بعد اتمام الطرد.

وهكذا نجد أن طرد الأجانب من قسس ورعاة، ممن يطلق عليهم اسم « الانقلابيين » هو الهدف النهائي لهذا التكتيك المعد لتحكيم الكنائس.

وبذلك تحرم هذه الكنائس من عناصرها الأكثر حيوية. ولا بد أن يكون هناك حوافز منشطة لرجال المخابرات. « فقد وعد رجال المخابرات الذين يعملون على أفضل وجه في تنفيذ هذا المخطط بمكافأتهم ببعض الممتلكات المصادرة أثناء الحملة التفتيشية على منازل

بعض رجال الدين التقدميين وطردهم من البلاد ». وقد عزل الكولونيل ليكر قدور العربي الأصل (وهذا يفسر موقفه وسبب عزله) من منصبه كرئيس لدائرة الاعلام، لأنه عارض الهجوم المباشر على الكنيسة. أما الكولونيل الذي عيّن بدلاً عنه فهو فاكافلور، وهو رجل شديد القسوة ذو ميول نحو السادية، اشترك فعلاً في عدة جلسات تعذيب، وهو مستعد لتنفيذ الخطة الموضوعة بكل دقة ».

أما ردة الفعل من الأساقفة البوليفيين فكانت ضعيفة جداً ومترددة. وحتى التقدميون منهم، لم يدركوا الصفة القارية الشاملة للاستراتيجية المطبقة ضد المسيحيين المخلصين. وعندما اجتمعت اللجنة الدائمة للأسقفية عقب تدمير راديو بيوس الثاني عشر وما أثاره من اضراب عمال المناجم، فقد استمعت إلى وزير الداخلية ولم تسمع أقوال القسس وعمال المناجم المعنيين، حيث أعرب الكاردينال موريز عن « ارتياحه التام للحوار مع الدولة، التي يأمل بالاتفاق معها على ما فيه خير الوطن ».

وقد نظم « المؤتمر الأسقفي الأميركي اللاتيني » مؤتمراً اتخذ موقفاً انتقادياً من الرأسمالية والاستعمار الجديد، ونادى بتحرير شعوب أميركا اللاتينية. أما اليوم، وقد سيطرت على هذا المؤتمر القطاعات التقليدية من الكنيسة، فقد أصبح يلتزم الصمت أمام أعمال القمع، والتعذيب، والحركات الانقلابية الدامية مثل « التشيلي ».

○ وأخيراً إذا استمرت الرأسمالية تتفاقم، واشتدت أعمال القمع بالتالي في بلدان ما يسمى بـ « العالم الثالث » فيمكن التساؤل، إلى أي مدى يمكن أن يتصاعد التوتر في العلاقات بين الدول الديكتاتورية والكنائس المعهدية؟ هذه الكنائس التي تتناسى رسالتها الانجيلية التي تدعوها الى الاندفاع في الدفاع عن حقوق الانسان المعتدى عليها — هل تقرر في النهاية الكفاح ضد الدول الديكتاتورية من أجل بقائها هي، بعد أن تجد نفسها (وليس الجناح التقدمي منها) مهددة في حياتها؟

إذا كانت هذه هي الحال، فإن الأديان المسيحية التي ساعدت كثيراً على نشر الايديولوجية البورجوازية المتحررة، لن تعتبر بعد الآن في رأي التكنوقراطية القائمة، كأحد أعمدة المجتمع الرأسمالي الصناعي. وفي البلدان النامية، لا تدع الخطة الإيديولوجية للرأسمالية المتعددة الجنسيات مكاناً يذكر « للدين » ولا لدور « الأمم المتحدة ». غير أن الدين والكنائس ما زالت قوية في كثير من البلدان النامية، حيث تقوم أعمال القمع واستغلال التناقضات القائمة واستحداث تناقضات جديدة لا تستفيد منها بالآخر سوى المخابرات الأميركية التي لا تترك شيئاً إلّا وتتدخل به حتى وصل بها التدخل إلى داخل الكنائس في العالم.

المخابرات الأميركيّة والإسرائيليّة والدّين الإسلامي الحنيف

○ بالرغم من أن المخابرات الأميركية تمتلك امكانات هائلة، وخبرة لا يستهان بها، فهي لا تستطيع النفوذ أو الوصول لأهدافها وتنفيذ مشاريعها في الدول التي لها بها مصالح استراتيجية إلا اذا وجدت الأرض الخصبة والمناخ الملائم المناسب لعملها. وهكذا فهي تدرس نفسية الشعوب، وعاداتها وتقاليدها، ومرحلة النمو الاقتصادي والتطوّر الذي وصلت اليه، ثم بعد ذلك ترمي بشباكها على ضوء ما تراه مناسباً من خلال السلبيات والمشكلات التي تعاني منها هذه الشعوب سواء كانت مشكلات اقتصادية أم اجتماعية أم قومية أم مادية وهي الأهم. وتعمل المخابرات الأميركية حالياً على تأجيج نار التطرف الديني في العالم، بحيث تسخر لخدمة مصالحها رجال الدين المشبوهين كما مر معنا في هذا البحث عن تدخلها بالدين. ولو استثنينا الدعم الأمبريالي للصهاينة في فلسطين ضد المسلمين العرب، لوجدنا على سبيل المثال ان المخابرات الأميركية تقوم بدورين متناقضين يصبّان في بوتقة واحدة. فهي تدعم وتمد بالسلاح « المتمردين » ضد نظام الحكم التقدمي في أفغانستان. وفي الوقت نفسه تقدم نفس السلاح والمال للقضاء على المسلمين في الفيليبين عن طريق نظام الحكم هناك.

○ وفي منطقتنا العربية والتي تعتبر أهم المناطق الحيوية الاستراتيجية

والفتية في العالم، لعبت المخابرات الأميركية الأمبريالية بشقيها الأوروبي الغربي والأميركي، بالتعاون مع المخابرات الصهيونية دوراً أساسياً وهاماً لاستكمال خطة السيطرة على المنطقة. ولم يقتصر دور المخابرات الأمبريالية الصهوينية على محاولتها النفوذ إلى المؤسسات الاقتصادية والعسكرية والثقافية والاعلامية من أجل تخريبها، بل ومن خلال الدين الاسلامي، نظراً لما لهذا الدين من حساسية وتأثير عظيمين في قلوب الجماهير المؤمنة. فحاولت عن طريق عملائها تحويل مجرى الدين من محرض للمسلمين على الجهاد لتحرير فلسطين وحسب الأوطان والتآخي والتفاني في خدمة الأمة، إلى دور المثبط للعزيمة والمستسلم للأمر الواقع، والمفرّق بين أبناء البلد الواحد بحيث تبتعد أنظار الجماهير المؤمنة عن عدوّها الحقيقي والجاثم والمحتل لأرضها والمدنّس لمقدساتها، وبذلك تضمن الأمبريالية شل قدرات هذه الجماهير وتوظيفها في مهمات لا تخدم في النهاية آمالها وطموحاتها في التحرر والتحرير.

○ ونحن نعيش اليوم في ظروف مصيرية تستدعي المزيد من الحذر واليقظة، خاصة وان الأمة العربية على اختلاف طوائفها ومللها الدينية تواجه خصماً لا يرحم. بل ليس في سيرته عبر التاريخ، إلا مؤشرات التآمر والتجسس عن طريق عملائه الذين اندسوا في صفوف المسلمين « ورعاً » بالظاهر و « حقداً » في القلوب. فالكثير مما عشناه ونعيشه من أحداث دامية، ومآسي وكوارث هي صورة عاكسة لتلك الجاسوسية التي لا تخفي عدائها للاسلام والمسيحية معاً. وهناك الكثير من الشواهد والبراهين، حيث لا مجال للشك من أن المخابرات الأمبريالية والصهيونية كانت وراءها تحركها وتغذيها وتجني الفوائد من خلالها.

ومن الدراسة الموجزة السابقة واللاحقة نلقي الضوء على شواهد تاريخية حقيقية لدور المخابرات الأمبريالية ــ الصهيونية، علها توضح وتفضح القالب والشكل الجديد الذي طلعت به علينا هذه الأيام ومن

حرصها المزيف على الاسلام واستعدادها لتقديم الحماية والمساعدة للمسلمين (وهنا بيت القصيد) بحيث تضمن الهيمنة على المنطقة العربية، بما يوافق استراتيجيتها. وبالتالي تشكل حزاماً ضاغطاً على الأنظمة الوطنية والتقدمية في المنطقة مما يعيق المحاولات الجادة للخروج من دائرة النفوذ الأمبريالي والاستغلال السياسي والاقتصادي. وما يهمنا هو انجراف البعض — شاءوا أو لم يشاءوا — وراء المخططات الأمبريالية والصهيونية حتى أصبحوا أداة منفذة لهذه المخططات بشكل لا يتناسب مع تاريخ وأخلاقية هذه الأمة النضالي، المعادي للاستبداد والظلم والقهر والاستغلال.

○ وهذه نماذج نقدمها للقارئ عن تغلغل بعض العملاء الصهاينة ومخابراتها بين المسلمين بأشكال وصفات يعجز أذكى الأذكياء عن كشفها وهي :

١ — يهودي يصل إلى مرتبة إمام مسجد وقاضي شرعي :

○ الشيخ موسى الطبري (لقب بالطبري لأنه من طبريا) أصلاً هو أستاذ أجيال في مدينة عكا في فلسطين قبل عام ١٩٤٨. علم الدين الاسلامي في الصفوف الابتدائية والاعدادية، والفقه الاسلامي في الصفوف الثانوية. كان الأستاذ والشيخ الوحيد الذي درّس الدين والفقه في مدارس عكا الأميركية، آخر مرحلة علّم فيها الصفوف الثانوية، ودرّس الدين في الصفوف الابتدائية أيضاً. أول حضور له إلى عكا كان في العشرينات ليتعلم في المدرسة الأحمدية التابعة إدارياً لجامع الجزار الشهير في عكا. وجامع الجزار بناه في عام ١٧٨٢ ميلادية وعام ١١٩٦ هجرية أحمد باشا الجزار (البشناقي الأصل) والجزار هو الذي « خلف » ظاهر العمر على ولاية عكا، وهو الذي « ردّ » نابوليون عن عكا. وعندها قال نابوليون : « لولا هذا المملوك البشناقي لغيّرت وجه العالم ». وفي

مسجد الجزار هذا كانت المدرسة الأحمدية التي كانت تخرج الأئمة والوُّعاظ في فلسطين « وهي مصغر عن الأزهرِ الشريف بالقاهرة » وهي ملحقة لمديرية أوقاف اللواء الشمالي في فلسطين، ومن هذه المدرسة تخرج الشيخ « اليهودي » موسى الطبري» ليعلم اصول الدين ويئم المصلين في المساجد، حتى أصبح وجيهاً من وجهاء عكا.

وبعد سقوط عكا بيد الاسرائيليين بتاريخ ١٩٤٨/٥/١٩ « بقي » فيها ليصبح إماماً لجامع الجزار ومن ثم قاضي عكا الشرعي، وشاخ وكبر ومات. طبعاً كانت عكا اسرائيلية فنعته الاذاعة الاسرائيلية في السبعينات و « أعلنت » هذه الاذاعة بتعليق لها أن الشيخ موسى الطبري قد أوصى بدفنه على الطريقة الموسوية « اليهودية » لأنه احتفظ بيهوديته لنفسه ولآخر العمر. وهكذا عاش الشيخ المسلم — ظاهرياً — التقي الورع أكثر من خمسة وأربعين عاماً في مدينة عكا « يهودياً » دون أن ينازعه أحد على تدريب الدين والفقه الاسلامي ودون أن يشعر أحد بيهوديته. ونذكر هنا أن هذا اليهودي كان أثناء عمله إماماً وقاضياً شرعياً وعندما يغضب من أحد تلاميذه أو موظفيه المسلمين طبعاً كان يشتمه بقوله (يلعن زنزك) أي (يلعن جنسك). ربما في ذلك الوقت ما كان ليدور في ذهن أحد ماذا يعني هذا الذم، أما الآن وبعد مضي هذه السنين الطوال وبعد طرح هذا الموضوع فقد انكشف لنا الطابع العنصري للحركة الصهيونية التي عبأت أدعياءها بالأفكار المتعصبة والشوفونية حتى غدا اليهود والصهاينة أعداء مكشوفين للعرب. أما عداء اليهود للعرب فليس بغريب لأنه مذكور في القرآن الكريم.

وعلى ذلك فليس غريباً أن تتخذ الجمعية العامة للأمم المتحدة في ختام أعمالها بتاريخ ١٩٧٥/١١/١٠ قراراً برقم (٣٣٧٩) باعتبار الصهيونية « حركة عنصرية » لا تختلف من حيث المبدأ عن عنصرية جنوب أفريقيا أو النازية الفاشية سابقاً. والآن وبعد معرفة وكشف موضوع

هذا الشيخ المزيّف موسى الطبري، تأكد أن الحركة الصهيونية أوفدت الطبري « شاباً » إلى عكا من مدينة طبريا، ليدرس المدينة ويرصد تطور أحوالها وظروفها مع مهمات قد كلف بها ينفذها مع آخرين على شاكلته وسويته. والآن يحق لنا السؤال بتعجب : إلى أي مدى ساهم هذا الشيخ المدّعي في سقوط مدينة عكا بيد الصهاينة؟ أما الجواب فلا نملكه انما المؤكد أنَّ هذا الشيخ المدسوس كان جاسوساً للصهيونيّة وهو يرتدي لبوس الدين...

٢ ــ مفتي المسلمين في تونس يهودي أيضاً :

○ في الخمسينات كشف الصحافي المرحوم سعيد التلاوي في جريدته الدمشقية في حينه « الفيحاء » أن مفتي المسلمين في تونس وقتئذٍ « محمد المقرّي » لسنوات عديدة قد أعلن من الاذاعة الاسرائيلية، أنه بعد قيام دولة اسرائيل، غادر تونس إلى إيطاليا ومنها إلى اسرائيل حيث أعلن من اذاعتها رسمياً « عودته إلى دينه الأصلي وهو اليهودية ــ وأنه إنسان موسوي أباً عن جد ». وقيل في الخبر أن الافتاء الاسلامي في تونس « دار الفتوى » كان منحصراً في « آل المقري » منذ مدة بعيدة جداً. وهنا نسأل أيضاً أية خدمات قدّم هذا المفتي للصهيونية ــ أو آباؤه من قبله ــ لبناء الكيان الصهيوني؟ وكيف استطاع أن يوفق بين عمله كمفتي للمسلمين شكلاً وخادم للصهيونية موضوعاً ومضموناً؟ لأنه كمفتي للمسلمين يفترض فيه حث الناس على الجهاد واسترجاع فلسطين. بينما كان في الواقع يزرع في نفوس الناس، روح الهزيمة واليأس الكامل، لتحويل أنظار الناس إلى المشاكل التي يجب حلها، في وقت يتوجب فيه حشد كل الطاقات نحو العدو الأساسي وهو الصهيونية المشاهدة بالعين الملموسة المجردة للجميع.

وأثناء تولي هذا المفتي المزيف منصبه، كان كل اعتراض على

فتاويه يعتبر كفراً والحاداً، وبذلك تتحول الجماهير الفقيرة المؤمنة والصادقة فعلاً في عدائها للصهيونية ولاسرائيل إلى مجرد كتل بشرية مشلولة لا حول ولا قوة لها في تغيير الواقع المرّ الذي وصلت إليه الأمة العربية، بوجود أمثال هذا المفتي وغيره في خدمة الأهداف الصهيونية العميلة المطيعة للأمبريالية.

٣ ــ شيخ مجهول في مسجد خان يونس بفلسطين :

○ ألقت القوات المصرية في عام ١٩٤٨ القبض على اثنين من اليهود يرتديان ثياب البدو بينما كانا يقومون بالقاء « ميكروبات » الكوليرا وغيرها من الجراثيم الوبائية الفتاكة في آبار منطقة غزة بقصد تسميم وإبادة سكانها والقوات المصرية المتواجدة فيها.

○ أيضاً قبضت دورية مصرية على رجل يرتدي ثياب بدو فلسطيني بينما كان خارجاً من مستعمرة « كفارداروم » ومتجهاً الى « مدينة خان يونس ». وعند سؤاله زعم أنه ينتمي إلى عشيرة النواعمة المجاورة، فلما سئل شيوخ العشيرة عنه « أنكروه ».ولما ضيّق المحققون عليه « اعترف » أنه جاسوس يهودي وأنه يتجه إلى خان يونس ليقابل زميلاً له. فلما رافقته المخابرات المصرية ليدلهم على زميله كانت دهشتهم بالغة عندما دلهم على شيخ معمم مقيم في مسجد البلد ويلبس الملابس الفلسطينية، وكان هذا الشيخ يتظاهر بالورع ويصلي في الصف الأول، ويقيم في المسجد معززاً مكرماً. وفي نهاية التحقيق الرسمي اعترف هذا الشيخ المعمم بأنه يهودي « ديناً وجنسية » وأن مهمته القيام بالتجسس على حركات القوات المصرية، وأنه تظاهر بأنه مسلم فيما مضى بعد طلب المخابرات الصهيونية منه، وانخرط طالباً في مسجد الأزهر بالقاهرة درس خلال ذلك دروس الدين الاسلامي واللغة العربية ». وهنا يجدر بنا أن نذكر أن هذا الجاسوس كان يمارس نشاطه التجسسي

في مكان مقدس بحيث لا يثير أدنى شك في نفوس الناس ولا يترك في نفوسهم إلّا الانطباع الحسن عن شيخ ورع تقي يقوم بالعبادة والصلاة وتخفي ملابسه شخصيته الحقيقية وهي (الجاسوس بصفة الشيخ).

وما قصدناه من رواية مثل هذه الواقعة هو أن الضرورة الدينية تفرض أن تؤدي مساجدنا وأماكن العبادة، دورها المناسب على أكمل وجه تماماً كما كانت في السابق وفي الأوقات العصيبة التي تمر بالأمة الاسلامية كمحرض لها على العمل لصالح وحب الوطن. فكم هو غريب إن تحوّلت مساجد القاهرة الخالدة في ظلّ محمد أنور السادات، إلى منابر دعاية للسلام المنشود مع الصهيونية والامبريالية. أما الأزهر الشريف الذي تخرج منه المئات من العلماء والمشايخ والأئمة كما بالسابق تحركت منه في السابق جحافل المسلمين لطرد الصليبيين نهائياً من فلسطين عام ١٢٩١، فيقوم باصدار صكاً أو فتوى « مع الأسف » بجواز الصلح مع اليهود وهم أشد الناس عداوة للذين آمنوا. في حين تأتينا دعوات الجهاد ضد الصهيونية والامبريالية من مساجد طشقند في الاتحاد السوفياتي الصديق.

٤ ـ إمام مسجد عكا أيضاً يهودي :

○ جاء في تقرير لجنة الأمم المتحدة ــ المترجم ــ عن فلسطين في المجلد ٣ صفحة ١٣٠ على لسان الحاخام ج.ل. فيشمن، « بأن اليهودي اذا ما ارتدّ عن دينه واذا كتب له أن يرتكب هذه الخطيئة فانه يبقى يهودياً إلى الأبد لأنه لا يستطيع تحرير نفسه من الأسر اليهودي » ومثال على ذلك فإن حاخام اليهود السابق في اليمن توفي وترك وراءه ولداً بالسادسة من العمر، وقد تبناه ورباه إمام اليمن الراحل أحمد واطلق عليه اسم عبد العزيز المهتدي من مواليد ١٩٣٦. وحين كبر وعلّمه الامام أصبح مدرساً للدين الاسلامي في مدينة كفر وقد

فر إلى عدن (كانت ما تزال محمية بريطانية) وفيها تعرف إلى عدد من اليهود الذين يعرفون والده الحاخام. فطلبوا منه أن يعود إلى ديانته اليهودية فاستجاب لطلبهم وأوفدوه الى فلسطين المحتلة. وفي فلسطين رتبت له المخابرات الصهيونية أن يبقى « مدعياً » للاسلام حيث جرى تعيينه إماماً لمسجد الجزار في عكا. ولكن المسلمين عارضوا تعيينه بحجة أنه غير مؤهل دينياً وعلمياً. ولكن مع ضغط السلطات بقي إماماً لمسجد الجزار أيضاً.

وإذا بحثنا عن سبب مقاومة المسلمين في عكا لهذا الشيخ المزيف. وهل هذه المقاومة نابعة عن كونه غير مؤهل علمياً فقط؟ أم أن وطأة الاحتلال الصهيوني على صدر أهلنا في الأرض المحتلة، جعلتهم يميّزون بين الغث والسمين، فليس كل كلام يطلى بطلاء الدين يقبل ويجب طاعته وتنفيذه، وهم لا يقبلون أبداً بشيخ مسلم يقوم بالدعاء لاحلال السلام بين العرب والصهاينة من جهة وللأخوّة العربيّة الصهيونية من جهة ثانية، في حين يلاقي من المستعمرين الصهاينة شتى أنواع التفرقة العنصرية والاضطهاد القومي والاجتماعي، والتضييق على مصادر رزقهم. وكان هذا الشيخ (عبد العزيز المهتدي) اليهودي الأصل يشرح للمصلين أنهم كانوا يشاهدون (أخوتهم الطيارين الصهاينة) كما يصورهم أو يسميهم هذا الشيخ المدعي، وهم يتوجهون لضرب اخوتهم الحقيقيين خارج فلسطين على الحدود في سوريا والأردن ولبنان ومصر. وقد أصرّ المصلون بعد فترة ثانية على عدم الصلاة وراء هذا الشيخ المزعوم وذلك بالهام رباني. فانفصل عن المسجد واختفى عن الأنظار ليلاً لأنه عاد إلى المؤسسة التي زرعته وهي المخابرات الاسرائيلية.

٥ ــ أميركي عميل يتظاهر بحبه للاسلام :

○ قبيل حرب حزيران الغادرة عام ١٩٦٧ وفد إلى الخليل مواطن

أميركي يحب الأعمال الحرة. فقام بانشاء مزرعة للدواجن بقصد تربية الدجاج وبيع البيض. وكان جميع العاملين في هذه المزرعة من العرب. وبين الفينة والفينة كان يزور مزرعته ليتفقدها ويتفقد أحوال العمل فيها، متظاهراً بحبه للاسلام وقد صرح لرئيس عماله المدعو عبد الله أنه يود إشهاد اسلامه... وجاءت الحرب الغادرة وانتهت الحرب... واحتلت اسرائيل كامل الضفة الغربية مع الأسف والنتيجة كانت أن هذا المواطن الأميركي انقلب فجأة الى ضابط مخابرات اسرائيلي كبير، وزار مزرعته بعد الحرب ولكن هذه المرة لم يكن مرتدياً اللباس المدني، بل حضر بكامل لباسه العسكري المزيّن برتبة « مقدم في المخابرات الاسرائيلية » ويحمل على كتفه بندقية أوتوماتيكة ماركة « عوزي ». ترى ما هي المهمة المكلف بها من وراء تأسيس مزرعة وقيامه بتربية الدواجن... طيلة فترة ليست قليلة من الزمن؟ ألا تدعونا مثل هذه القصص لاعادة حساباتنا مع الولايات المتحدة الأميركية ومشاريعها وشركاتها التي تدخل الى البلاد العربية بأشكال وأشكال، وجميعها ذات صلة وثيقة بدوائر المخابرات الاسرائيلية والأميركية. وعني لمن يهمه الأمر.

٦ ـ جاسوس صهيوني ماكر اسمه « كوهين »:

○ في عام ١٩٦٥ كشفت المخابرات السورية في دمشق الجاسوس الصهيوني «الياهو بن شاؤول كوهين» الذي دخل سوريا باسم (كامل أمين ثابت) مغترب مسلم سوري عائد من الأرجنتين بعد الاغتراب إلى وطنه. وقد تبين للمخابرات السورية أنه من أخطر عناصر المخابرات الاسرائيلية في هذا العصر. ودون بيان التفاصيل عن هذا الجاسوس الفاشل نعرض أنه ألقى محاضرة في المركز الثقافي طالب فيها بتحرير (عربستان) و (لواء اسكندرون) ونسيَ من حقده أن يأتي على ذكر (فلسطين) وكوهين كان من الذين يتعاونون مع المخابرات الاسرائيلية

والذين اشتركوا في عمليات تخريب في القاهرة في عام ١٩٥٤ مما سمّي بـ « فضيحة لافون » في حينه. وقد ألقي القبض عليه من قبل المخابرات المصرية في حينه ثم أخلي سبيله لعدم ثبوت شيء عليه... هذا ما حصل بالقاهرة. أما في دمشق فالموضوع يختلف اذ تم تنفيذ حكم الاعدام به بعد محاكمة علنية. وقد عرضت اسرائيل في حينه على الحكومة السورية مبادلته بعشرات الجواسيس والفدائيين وملايين الدولارات والاغراءات. ولكن سوريا رفضت كل ذلك وأعدمته « عقاباً » لتجسسه على الأسرار السورية.

تنويه :

☐ في نهاية هذا البحث تأكد لنا أن المخابرات الأميركية والاسرائيلية اقتنعت أن سلاح الدين حاد والمفروض بالجماهير المؤمنة أن تهتدي بهدي الدين ارشاداً ووعظاً وأن توجه هذا السلاح إلى أعداء الأمة العربية :

- الامبريالية.
- الصهيونية.
- العناصر الرجعية المستبدة الباغية المتعاملة مع القوى الاستعمارية عموماً.

☐ تابع العالم بأسره في عام ١٩٧٩ تطورات ونجاح الثورة الاسلامية الايرانية بقيادة الامام الراحل آية الله الخميني وعرف الجميع أن الخطوات الأولى للثورة، كانت « إعدام » الحاخام اليهودي للطائفة الموسوية في طهران بعد أن ضبطت لديه وثائق تجسس وخيانة لا تتعلق بعمله كرجل دين، والخطوة الثانية كانت « طرد » السفير الاسرائيلي من إيران مع جميع أعضاء سفارته وتحويل مبنى السفارة الاسرائيلية في طهران إلى « مقر لمنظمة التحرير الفلسطينية » ورفع العلم العربي الفلسطيني بعد

انزال العلم الاسرائيلي وهذا ما سيحدث إن شاء الله في الأرض العربية الفلسطينية المحتلة.

□ نشرت وزارة الخارجية الأميركية وثائقها السرية الخاصة بسياستها التي كانت متبعة عام ١٩٤٣ في الشرق الأوسط مؤخراً، وكان من ضمن هذه الوثائق، تقرير سري رفعه (الجنرال باتريك هارلي) إلى رئيس الولايات المتحدة الأميركية في حينه روزفلت بتاريخ ١٩٤٣/٥/٥، بعد أن زار هذا الجنرال المغرب العربي ومصر وفلسطين وسوريا ولبنان والعراق في شهر نيسان ١٩٤٣، ومقابلته لعدد من زعماء العرب والصهاينة في المنطقة، وقد جاء في هذا التقرير المترجم حرفياً: « إن زعماء الوكالة اليهودية قالوا لباتريك، أنهم مصممون على تنفيذ خطتهم التي تتضمن ما يلي:

١ ـــ إنشاء دولة يهودية على أرض فلسطين.
٢ ـــ إبعاد وترحيل عرب فلسطين « السكان الأصليين » إلى العراق.
٣ ـــ بعد تأسيس وإقامة دولة اسرائيل « إنطلاق اليهود » في منطقة الشرق الأوسط وتطوير سياستهم بما يتفق مع البرنامج الصهيوني التوسعي.

وحينما نطّلع على ما جاء في هذا التقرير لا نجد شيئاً غريباً أو جديداً في نظرة الصهيونية نحو منطقة الشرق الأوسط، ولكن في هذا التقرير ضوء كاشف لكل ما يجري من أحداث دموية في هذه المنطقة من تاريخه وحتى الآن.

□ وهكذا وباسم الدين تحوّل المخابرات الأميركية الجهاد الأكبر عند المسلمين ضد الصهيونية، إلى جهاد ضد الثورة الاسلامية الايرانية ذات المضامين الاجتماعية الثورية القائمة على مناهضة الاستغلال والعبودية ومناصرة الطبقات المضطهدة في إيران والعالم.

□ وأخيراً ثبت بما عرضنا أن المخابرات الأميركية وربيبتها الموساد لها تاريخ عريق في اشعال الفتن والحروب والمنازعات وها هي كعادتها تستغل كل شيء لتنفيذ مشاريعها التآمرية. وقد حاولت هذه المخابرات المعادية استغلال الدين الاسلامي الحنيف والدين المسيحي وحتى الكنائس كما مرّ معنا في هذا البحث، لبسط سيطرتها على دول العالم الثالث أو الدول النامية. فهل تأخذ هذه الدول أسباب الحيطة والحذر لاتقاء شرّ هذه المخابرات.



المتدينون الصهاينة يتآمرون على ربوع القدس...

من أعمال المخابرات الأميركيّة

حراسة رؤساء الولايات المتحدة

المهمّة الدائمة والصّعبة

للمخابرات الأميركيّة (C.I.A)



حماية الرؤساء الأميركيين
أقسى المهمّات عند المخابرات الأميركيّة

○ عندما زار الرئيس الأميركي السابق « ريتشارد نيكسون » موسكو إبان حكمه، سافرت طائرة خاصة من طائرات سلاح الجو الأميركي التابع للبيت الأبيض « قبله بعشرة أيام ». وحطت هذه الطائرة في مكان ناء من مطار موسكو الدولي وكان باستقبالها بعض كبار ضباط المخابرات السوفياتية حيث قاموا باستقبال « زملائهم » كبار ضباط المخابرات الأميركية الذين حضروا على متن هذه الطائرة خصيصاً للتنسيق مع الزملاء في الـ K.G.B. في موضوع « حماية حياة الرئيس نيكسون » خلال زيارته المقبلة لموسكو، رغم أن المخابرات السوفياتية لديها من المقدرة التقنية والبشرية ما يكفي لحماية عشرة رؤساء جمهورية فيما لو زاروا موسكو معاً. ولكن الروتين والعرف بين الدول يقضي بحضور رجال أمن تابعين لأية دولة ينوي ملكها أو رئيسها زيارة أي بلد آخر مسبقاً للتنسيق مع الأجهزة الأمنية في ذلك البلد. وهكذا وضعت المخابرات السوفياتية بعثة كاملة من ضباطها « تحت تصرف ضباط المخابرات الأميركية الذين حضروا إلى موسكو لهذا الغرض » مع بعض السيارات حيث قاموا مع مضيفيهم باجراء تمشيط الشوارع التي سيمر فيها موكب الرئيس الأميركي نيكسون (في حينه) في موسكو والأماكن

المحتمل زيارته لها، كما جرى اعتقال بعض الأشخاص المشتبه بهم ووضعهم في أماكن بعيدة عن موسكو تحت الاقامة الجبرية حتى انتهاء الزيارة التي تمت بعد ذلك وفي موعدها المحدد بدون أيّ حادث يذكر. وكذلك أثناء زيارة الرئيس نيكسون للصين بعد ذلك جرى نفس التنسيق بين المخابرات الصينية والأميركية لضمانة حماية الرئيس وهذه الاجراءات أصبحت تجرى وتتخذ بعد أن أصبح الاغتيال السياسي شائعاً في العالم.

ولا تعتبر الاجراءات المتخذة في روسيا والصين أثناء زيارة الرئيس نيكسون ذات أهمية بالنسبة اذا ما قورنت بالاجراءات التي اتخذت خلال زيارته لبلدان الشرق الأوسط، فقد استخدمت جميع الوسائل والأجهزة الأمنية لابعاد أي احتمال لوقوع أي حادث مهما كان صغيراً والشيء الذي ساعد على انجاح الأجراءات الأمنية هو رحلات وزير الخارجية الأميركية في حينه الدكتور هنري كيسنجر المكوكية إلى عواصم الشرق الأوسط التي وفرت إلى حد كبير الأنماط المثالية لحماية الرئيس نيكسون فيما بعد ذلك. وعلاوة على ذلك فقد اتخذت اجراءات إضافية لم تتخذ من قبل. وبما أن وزير الخارجية كيسنجر كان يرافقه الرئيس نيكسون فقد خصصت المخابرات الأميركية فرقتان للأمن لكل منهما فرقة تضم عشرات العيون الساهرة. كما أن ترتيبات لاسلكية هائلة اتخذت على نطاق واسع قبل أسابيع من بدء الرحلة التاريخية لنيكسون للشرق الأوسط. ويقول المسؤولون عن سلامة الرئيس الأميركي (أي رئيس) ان دراسات دقيقة وضعت لكل عاصمة حيث حددت فيها الشوارع التي سيخترقها الموكب الرئاسي بالاضافة الى تحديد « شوارع بديلة » تم اختيارها للحالات الطارئة. كما حددت الطرقات الطارئة المؤدية للمستشفيات وعينت الفرق الطبية والتسهيلات لكل مستشفى قد يمكن استخدامه في الحالات القصوى والطارئة. وحتى

خبراء تفكيك المتفجرات والقنابل والصواريخ كانوا من ضمن رجال المخابرات المرفقين للموكب الرئاسي في جميع تنقلاته. كما تضمن اجراءات الأمن مشروعاً للحماية يشتمل على فرقة عازلة من شأنها أن تجعل من أولئك الأشخاص المحيطين بالرئيس كالصحافيين ورجال الأمن « كدرع » يتلقى عن الرئيس أي اصابة أو أذى. وقد تدرب الجميع على استخدام السلاح بطبيعة الحال في جميع الظروف والأحوال.

أما الطائرات التي تنقل وترافق الرئيس فقد أعطيت التعليمات الضرورية لملاحيها للاقلاع والهبوط في زوايا منحدرة بغية تجنب الصواريخ المضادة للطائرات التي من الممكن أن يستعملها من يتربصون الأذى بالرئيس الأميركي لسبب أو لآخر... وفي هذا الوقت ظلت الاتصالات قائمة بين عناصر المخابرات السوريين على الأرض وزملائهم على متن الطائرات الرئاسية خلال كل عملية هبوط أو اقلاع. كما جرى تفتيش كل حقيبة ادخلت لهذه الطائرات « مهما كان حاملها » خوفاً من وجود ضعاف النفوس الذين تفترض المخابرات أنهم سيدخلون قنبلة الى الطائرة الرئاسية أثناء توقف طائرة الرئيس الأميركي في إحدى العواصم، وكان الجميع يتصلون ببعضهم لاسلكياً بواسطة أزرار هي ميكروفونات مصغرة ولم يكن بامكان أي شخص غريب أن يتسلل الى صفوفهم حتى ولو كان مجهزاً بأجهزة مماثلة، لأن كلمات السر التي كانوا يستعملونها كانت أغرب من الخيال. ولم تكن رحلة الرئيس نيكسون جديدة على رجال المخابرات هؤلاء لأنهم اعتادوا على مثل هذه الاجراءات أثناء مرافقتهم السابقة للدكتور هنري كيسنجر، خلال خمس رحلات مماثلة إلى الدول العربية واسرائيل. ونتيجة لذلك كان التعاون وثيقاً بين المخابرات الأميركية والمخابرات العربية في سوريا ومصر.

زيارة الرئيس ريتشارد نيكسون الى سوريا بدعوة من الرئيس حافظ الأسد

○ بدعوة من السيد الرئيس حافظ الأسد تقرر أن يقوم الرئيس ريتشارد نيكسون رئيس الولايات المتحدة الأميركية بزيارة ودية إلى سوريا.

○ في دمشق تم التنسيق حسب الأصول بين رجال المخابرات الأميركية الذين وصلوا على طائرة خاصة قبل أيام من زيارة الرئيس نيكسون لدمشق وبين رجال المخابرات السورية، حيث وضعت المخابرات السورية تحت تصرفهم عدداً من السيارات الحديثة ووضعت خطة شاملة للزيارة الرئاسية. فقامت المخابرات السورية بالتعاون مع عناصر المخابرات الأميركية لأول مرة باتخاذ احتياطات أمن لم تشهدها دمشق لدى زيارة أي ملك أو رئيس لسوريا. فقد انتشر المئات من رجال المخابرات السورية وبينهم بعض العناصر من المخابرات الأميركية على طول الشوارع التي سيجتازها الموكب الرئاسي من مطار دمشق الدولي الذي يبعد عن مدينة دمشق حوالي ٣٠ كيلومتراً. بينما اتخذ عشرات من رجال المخابرات السورية أماكن لهم في المناطق الحساسة ومنعطفات الطرق في الطريق الى دمشق، بما في ذلك نوم العديد من رجال المخابرات السورية على سقف سوق الحميدية المشهور الذي سيمر من تحته موكب الرئيسين تحسباً لأي طارئ، كما اتخذت اجراءات أمن مشددة في موقع المسجد الأموي الكبير.

وحين حطت الطائرة الأميركية الجامبو الرئاسية على أرض مطار دمشق كان الرئيس حافظ الأسد على رأس المستقبلين ورافقه بموكب رئاسي إلى دمشق. وكان لاستقبال نيكسون والحفاوة به في سوريا من قبل السيد الرئيس حافظ الأسد أطيب الأثر لدى الشعب الأميركي


الرئيس حافظ الأسد استقبل الرئيس نيكسون في مطار دمشق.


الرئيس نيكسون أثناء زيارته لسورية.

بينما بذل رجال المخابرات السورية ورجال قوى الأمن الداخلي الذين شاركوا مشاركة فعالة زملائهم في المخابرات، قصارى جهدهم (بشهادة رجال بعثة المخابرات الأميركية الذين شاركوهم مهمتهم) حتى تمت الزيارة بدون أيّ حادث مهما كان نوعه. وفي مصر اتخذت نفس الاجراءات الأمنية المشددة. وحين انتقل نيكسون لزيارة الكيان الصهيوني ونحن نعلم أن اسرائيل « مدللة » أميركا كانت تخاف عليه أكثر مما تخاف على رئيسها. فأركبته سيارة رئاسية « مصفحة » ضد الرصاص والقنابل استوردتها خصيصاً بمناسبة هذه الزيارة، بينما شاهدنا الرئيس نيكسون يركب مع مضيفه الرئيس حافظ الأسد في سيارة الرئاسة العادية ويسير معه بين مئات المواطنين في دمشق. ومثل هذا التعاون المخابراتي يعتبر عاملاً حيوياً في ضمان وحماية حياة الرؤساء والشخصيات الزائرة.

وقد دلت التجارب السابقة على أن نشاط رجال المخابرات المحليين في حماية حياة الرئيس أو الضيف الزائر هي جزء لا يتجزأ من نشاط رجال المخابرات والأمن الأميركيين. وقد قامت جميع الدول التي زارها نيكسون بالتشديد ومراقبة العناصر المشبوهة والمعروفة بعدائها للولايات

المتحدة الأميركية. وقد اعتقل بعض هؤلاء ضماناً لعدم قياسهم بأي نشاط كما جرى التشديد على معرفة القادمين لأي بلد كان مقرراً أن يزوره الرئيس لأن الارهاب ليس له وطن. إذ من المحتمل إرسال أي مسلم للقيام بعمل عدائي أو تنفيذ اغتيال في الدولة التي يعلن عن زيارة أي مسؤول لها، كما جرى عند المحاولة الآثمة لاغتيال السيّد عبد الحليم خدام نائب الرئيس حافظ الأسد عندما كان وزيراً للخارجية في سوريا أثناء زيارته للامارات العربية المتحدة. لذلك « منع » عدد كبير من القادمين من الدخول أثناء وقبل الزيارة (أي يجري التدقيق مع القادمين ومنع المشتبه بهم من الدخول إلى البلد الذي سيزوره أي ملك أو رئيس بدءاً من تاريخ الاعلان في وسائل الاعلام عن هذه الزيارة رسمياً) ممن اشتبه بهم أو ممن لم يتمكنوا من إعطاء « مبرر » معقول لحضورهم في هذا الوقت بالذات أي أثناء أو قبل زيارة الرئيس للمنطقة. وكان الخوف كما صرح أحد ضباط المخابرات الأميركية لا ينحصر في أعمال الارهاب التي كان من المحتمل أقدام بعض الفئات العربية القيام بها، بل يتعداه إلى الخوف من اليهود أنفسهم الذين توجه منهم الكثير إلى اسرائيل كزوار وسياح إلى بلدهم حسب اعتقاد اسرائيل. ومنهم الكثيرين الحاقدين على نيكسون بالذات ومنهم من لا يحبذ ما يقوم به ومنهم من لا يقرّ حتى أعمال كيسنجر اليهودي، حتى أن أحد تقارير الأمن التي رفعت إلى الرئيس نيكسون نفسه قبل سفره للشرق الأوسط جاء فيه ما يلي : « السيد الرئيس لضرورة الأمن وحمايتكم « نجد » أن تتجنبوا الازدحام وحشود الناس ومواكب السيارات ».

ولكن الرئيس نيكسون كان يعتقد وبضمان منجمته الخاصة بأن لكل إنسان أجل محتوم، ولذلك ضرب بنصيحة تقرير رئيس مخابراته عرض الحائط واختار أن يظهر في العواصم التي زارها في سيارة مكشوفة ليكون أقرب إلى الجماهير لأنه بأشد الحاجة لهذا الشعور وطلب الشعبية.

أما الرئيس جيمي كارتر فقد اتفق مستشاروه « في حينه » مع رجال المخابرات على خطة أمنية لدى زيارته الانتخابية لكل من مدن كارولينا وبنسلفانيا وأوهايو، حيث رافقه العشرات من رجال المخابرات والبوليس السري التابع لمكتب التحقيق الفيدرالي، وذلك مخافة أن يحدث له ما حدث للرئيس الراحل جون كنيدي رئيس الولايات المتحدة الأميركية (الذي اشتركت نفس المخابرات الأميركية المكلفة بحمايته مع المافيا الأميركية وتجار الأسلحة في جريمة اغتياله بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٣، وهو في موكب رئاسي في مدينة دالاس)[1] حيث جرى تفتيش كافة الطرق التي سيمر بها موكب الرئيس كارتر وكذلك الأماكن التي يحتمل أن يختبئ فيها « قاتل محترف » مثل قاتل كنيدي أوزوالد يحمل بندقية قنص يسلطها عن بعد إلى رأس الرئيس كارتر. حتى أن ضباط المخابرات الأميركية استعانوا بوحدات من الجيش الأميركي العامل، جرى توزيعها في الأماكن الحساسة بالاضافة الى طلب المزيد من رجال المخابرات والأمن من واشنطون العاصمة. وأحيطت سيارة كارتر الرئاسية بسيارات تحمل ضباطاً من المخابرات بالاضافة الى مرافقة الموكب الرئاسي بسيارة تحمل أسلحة ثقيلة ومعدات حديثة لتخليص سيارة الرئيس في حالة تدهورها أو وقوعها في أيّ كمين. رجال المخابرات المكلفون بالحراسة كان يضعون أيديهم على أسلحتهم وقلوبهم لدى اختلاط الرئيس بالمواطنين ولا يتنفسون الصعداء إلى حين يعود الرئيس من زيارته سالماً.

---

(١) كان اغتيال الرئيس الأميركي جون كنيدي من قبل تحالف المخابرات الأميركية نفسها والمافيا وتجار الأسلحة الأميركيين أبشع اغتيال في التاريخ الحديث لجهة تدخل أجهزة رسمية مهمتها حراسة الرئيس كنيدي باغتياله وقد سجلت هذه القصة الرهيبة بعنوان (الجريمة التي لا تنسى) في الصفحات من ٢٧٧ إلى ٣٠٠ من الجزء الثاني من هذه الكتب المسلسلة عن المخابرات.

○ ورجال المخابرات الذين يحرسون الرئيس يضعون في احتمالهم دائماً بروز خطر ما ولا يعرفون متى يبرز هذا الخطر. ومن النادر أن تخلو أية زيارة لأي رئيس من حادثة تدعو للشك والريبة. وعندما قام الرئيس كارتر بزيارة كولومبيا وأمضى بعض الوقت في يومينغ أفادت التقارير الأمنية للمخابرات أنه كان هناك محاولة لاغتياله من المكان الذي كان ينوي السفر منه بالطائرة عائداً إلى واشنطون. واعتقل الشخص المسلح بدون أن يعرف الرئيس كارتر نفسه بالحادثة، حيث صرح أحد ضباط المخابرات الذين كانوا يرافقون كارتر في زياراته « إننا لا نحاول عدم تشجيع الرئيس للذهاب إلى المكان المحدد لكننا نكشف له الأسرار والمعلومات التي عرفناها بطرقنا المخابراتية ونترك له الأمر للتصرف ».

وفي سنوات حكم الرئيس كارتر عززت الاجراءات الأمنية بأحدث الأساليب أثناء تنقلاته وحتى في البيت الأبيض. فقد قوّيت الأسوار المحيطة به وضوعفت الأبواب الكهربائية الألكترونية. ومع ذلك فقد تمكن ١١ أميركيًّا من اختراق حرم البيت الأبيض ووقفوا أمام الرئيس كارتر وجهاً لوجه وهم يحملون لافتة شجب لاستخدام الأسلحة النووية وهذه العملية بحد ذاتها هي « تهديد » للرئيس، ومع كل هذه التعزيزات وزيادة عدد الرجال المكلفين بالحراسة فإن ضباطهم يعترفون دائماً بأن قدراتهم محدودة وأنهم يجهلون ما يخطط وراء الأبواب ضد حياة أيّ رئيس للولايات المتحدة. ومنذ اغتيال الرئيس الأميركي لينكولن وحتى نهاية رئاسة كارتر جرى التحقيق بـ ٣٨ ألف محاولة اغتيال. وخلال عهد كارتر فقط جرت ٢٠٠ مكالمة تهديد للرئيس (بطبيعة الحال كان القسم المختص من المخابرات الذي يتولى مراقبة خطوط الهاتف للبيت الأبيض يكشف مصدر هذه المخابرات الهاتفية حيث كان يجري التحقيق مع المتصلين الذين فاتهم الانتباه إلى أن جميع خطوط البيت الأبيض موضوعة تحت المراقبة الألكترونية ٢٤ ساعة).

كما استلم بريد البيت الأبيض في السنتين الأخيرتين أكثر من ١٥٠ رسالة تهديد للرئيس الأميركي.وأجرت المخابرات الأميركية والبوليس السري الأميركي ١٤٦٢٣ استقصاء عن أشخاص مشبوهين لهم علاقة بهذه التهديدات لمقام الرئاسة الأولى. كانت النتيجة القاء القبض على ٢٣٠ شخصاً اتهموا بتهديد الرئيس رسمياً وقضائياً وقدموا للقضاء الأميركي حيث تم الحكم عليهم بما يتناسب وتهديدهم واشغالهم السلطات المختصة.

○ أما الرئيس رونالد ريغان ورغم أنه « ممثل سينمائي سابق » ليس له أعداء سياسيين تقليديين، فقد جرت المحاولة الأولى لاغتياله بعد أن أمضى ٥٩ يوماً في البيت الأبيض وبعد أن أعلن حربه دفعة واحدة على الاتحاد السوفياتي بكلمات وقحة حيث اتهمه بالنذالة والجبن وفتح مدافعه الرئاسية على حركات التحرر في العالم فوصفها « بالحركات الارهابية »، كما هاجم الجمهورية الاسلامية الايرانية التي قال أنه سيلقنها درساً أقوى من التاريخ. واتجه الى السلفادور فأعلن أنه لا يسمح بأن يفرط في حقوق أميركا باسم حقوق الانسان. أما اتفاقيات السالت، فقال « انها لا تخدم مصالح الغرب وتحاول عرقلته. أما ميزانية الدفاع والمخابرات فقد دعمها بأرقام اضافية من ملايين الدولارات بل عشرات ومئات ملايين الدولارات وتوجه إلى أوروبا فطمأنها بضرورة زرع السلاح الاستراتيجي للتصدي للزحف الشيوعي وإلى بعض الأنظمة العربية فباعها السلاح « مقابل قواعد عسكرية » والى قوة التدخل السريع فعجّل من انتشارها السريع في المناطق الحيوية للمصالح الأميركية. وكل ذلك جاء على لسانه وبعضه على لسان وزير خارجيته الأول الكسندر هيج. ولكن الرئيس ريغان الذي فتح كل هذه الهجمات ربما لم يكن يعلم أن « رصاصة واحدة » قادرة على ارجاعه إلى حجمه الطبيعي ورشده ولم يكن يعلم أيضاً أن من يفتح الحروب الكبيرة قد لا يموت إلا في حروب صغيرة.

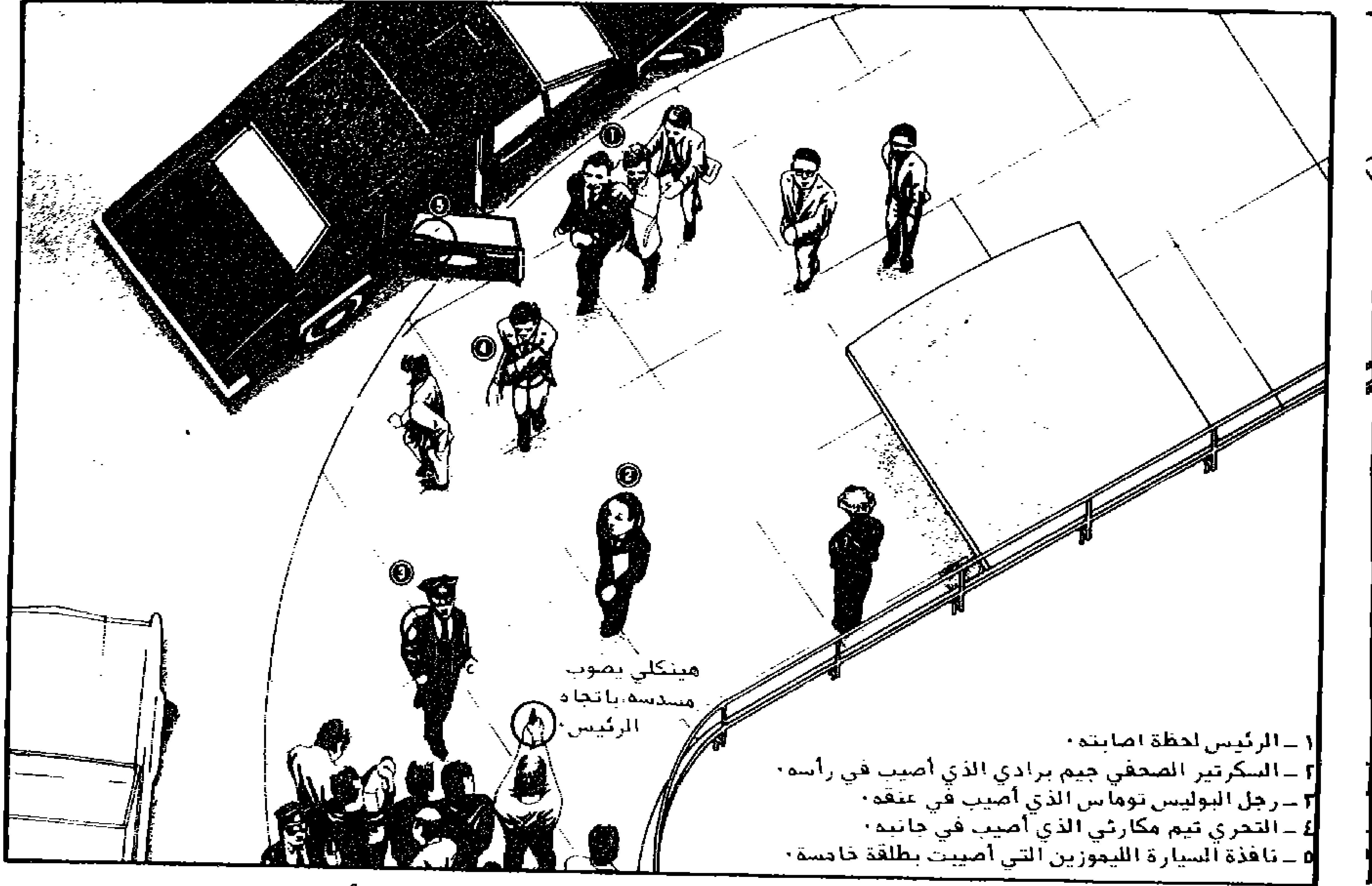
محاولة اغتيال الرئيس الأميركي رونالد ريغان

○ في الساعة الثانية والنصف بعد ظهر يوم الاثنين من شهر آذار (مارس) البارد وأثناء خروج الرئيس الأميركي ريغان من فندق « واشنطن هيلتون » وهو يلوّح إلى بعض الصحافيين الذين كانوا ينتظرونه، اخترق الجمهور شاب يحمل مسدس ماغنوم وبدأ باطلاق رصاصاته الستة باتجاه الرئيس ريغان وصحبه.

— الرصاصة الأولى استقرت في رأس سكرتيره الصحافي جيمس برادي.
— الرصاصتين الثانية والرابعة استقرتا في جسدي رجلين من رجال الشرطة.
— الرصاصة الثالثة هي التي اخترقت صدر الرئيس ريغان عمودياً حيث كانت هذه الرصاصة بعيدة سنتمترين فقط عن القلب.
— الرصاصة الخامسة أصابت نافذة السيارة الرئاسية « ليموزين » المصفحة ضد الرصاص فانزلقت.
— الرصاصة السادسة طاشت في الهواء فوق الرؤوس.

وفي هذه الأثناء ارتمى بعض رجال المخابرات المرافقين للرئيس عليه وأحاطوا به لينجو من بقية الرصاصات وأدخلوه إلى سيارته المصفحة. كما ارتمى آخرون من رجال البوليس المرافقين له أيضاً على مطلق النار واختطفوا المسدس من يده وألقوه أرضاً حيث أصيب ببعض الكدمات نتيجة انفعال رجال الحرس الرئاسي. وفي لحظات تم الهروب بالرئيس ريغان في سيارته الى مستشفى واشنطون. أما مطلق النار وقد تبين أن اسمه (جون هينكلي ٢٥ سنة) وقد نقل أيضاً إلى المستشفى. وقد تمكن الأطباء من اخراج الرصاصة من صدر الرئيس ريغان وتماثل للشفاء بعد ذلك خلال شهر واحد وعاد لممارسة صلاحياته في البيت الأبيض. ومن بعدها سوف تكتشف المخابرات العديد من التهديدات

التي تطلق لتهديد حياته وسوف يهدّد سلفه الرئيس جورج بوش أيضاً... إنها ضريبة الرئاسة في الولايات المتحدة الأميركية. وحماية الرؤساء تكون أقسى المهمات على رجال المخابرات والأمن.



مخطط محاولة اغتيال الرئيس ريغان الأولى.



كيسنجر وتجربة الحراسات عليه.



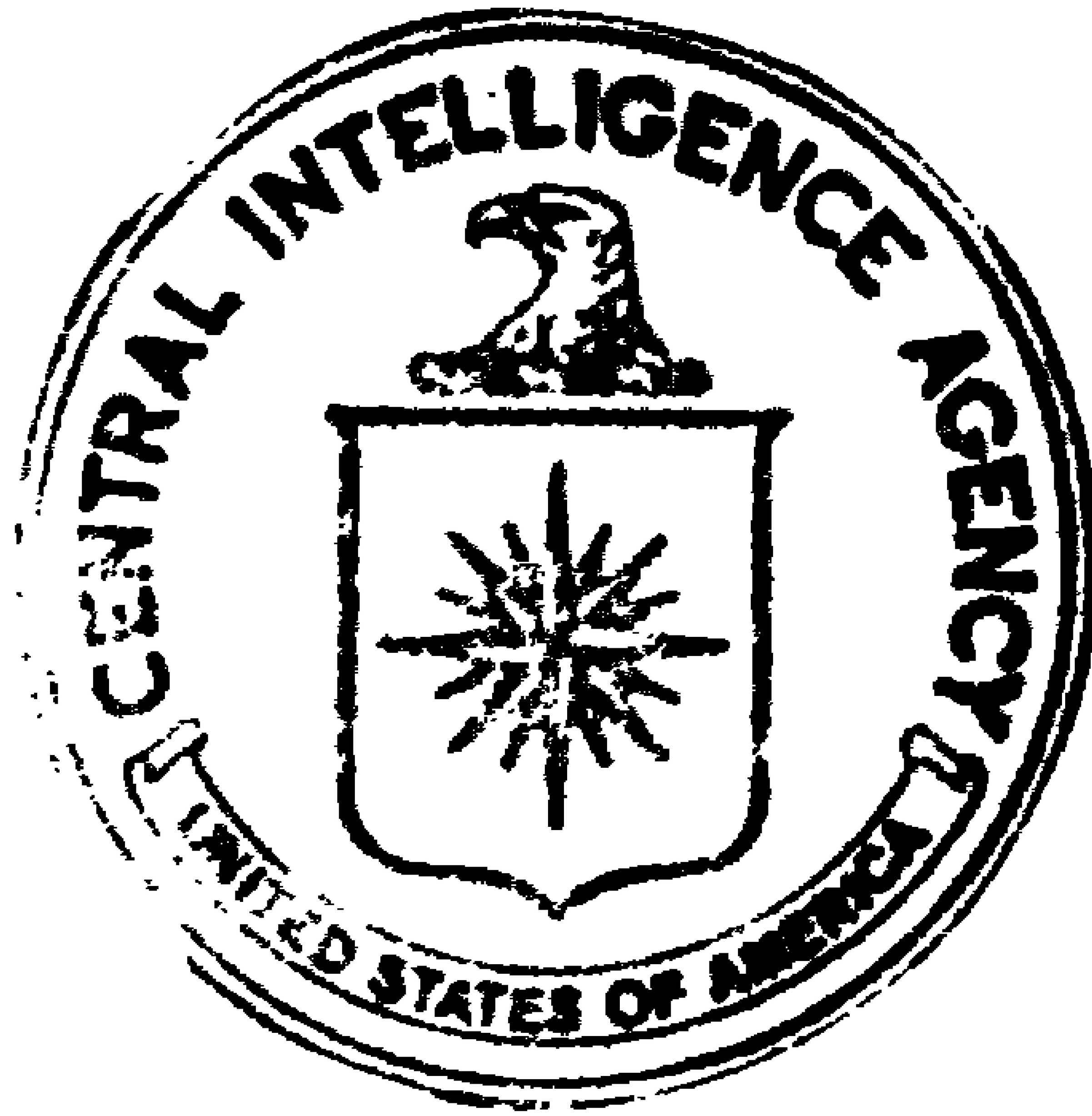
الرئيس كارتر عزز الحراسات حوله.



الكسندر هيج الناطق بلسان سيده.



الرئيس كنيدي وزوجته قبل اغتياله في مدينة دالاس بلحظات ولم تنفعه الحراسة لأن المكلف بحراسته تآمر على قتله. ويظهر نائبه جونسون الذي قفز الى الرئاسة الأولى.





الرئيس ريغان ودع الرئاسة وترك التهديد لغيره.

كيف تتجسس المخابرات الأميركية على تلميذتها المخابرات الإسرائيلية

secret
noforn-nocontract-orcon

March 1979

Israel

Foreign Intelligence and Security Services



secret

وثيقة سرّية أميركيّة
تكشف حقيقة المخابرات الاسرائيليّة

○ في كل كتاب وفي كل جزء من هذه الكتب المتسلسلة عن أعمال المخابرات في العالم نجد الجديد دائماً عن أعمال وتآمر المخابرات الأميركية على مختلف دول العالم وحتى على الدول الصديقة للولايات المتحدة، ما عدا الكيان الصهيوني (اسرائيل) بسبب وجود معاهدات عدم اعتداء مخابراتي بين الطرفين. ومع هذا فإن اسرائيل تخرق هذه المعاهدات وتتمرد على (ولية نعمتها) الولايات المتحدة كما حدث في قضية الجاسوس الاسرائيلي الأميركي الجنسية (جوناثان بولارد) الذي ذكرنا قصة تجسسه كاملة في الصفحات ٣٥٨ إلى ٣٨٤ في كتاب ملف الثمانينات عن حرب المخابرات الذي صدر للمكتبات العربية عام ١٩٨٨. ونذكر ذلك عنه كيلا نقع في التكرار الذي يتهمنا فيه البعض من قرائنا. كما أن للمخابرات الأميركية نفسها وهي الأم المثالية للمخابرات الاسرائيلية عشرات العملاء في اسرائيل بالذات وفي أعلى المستويات. ونحن في هذا الموضوع نقدم مجموعة من الوثائق السرية جداً الصادرة عن المخابرات الأميركية وهي تشرح تخطيط المخابرات الاسرائيلية. واكتشفت هذه الوثائق في بون، وشوّهت في واشنطون. وهذه الوثـائق تحكي وتقول « كيف يعد عدوّك نفسه لقتلك، ثم كيف يقتلك »؟ وقد صدرت محاولات عديدة لمنع وصول هذه

الوثائق للعرب، بمصادرتها أو إخفائها، وعندما أصبح لا بد من نشرها باللغة العربية شوّهت حتى لا تصل الحقيقة إلينا.

فاذا كان عدونا رقم (١) هو اسرائيل ومن ورائها الولايات المتحدة الأميركية تحميها وتحقنها بالأموال وتزودها بأحدث السلاح لقتلنا، فإن الطريقة الوحيدة للمواجهة العالمية الصحيحة يبدأ بالتسلح لمعرفة « العدو » أولاً و « العراب » ثانياً، فإذا كانت اسرائيل تدعي أن جيش الدفاع الاسرائيلي هو سلاح المواجهة المباشر لنا، فإن أجهزة المخابرات الاسرائيلية المتنوعة هي التي تمهد لهذا الجيش العدواني الطريق عسكرياً وسياسياً ونفسياً ضدّنا.

وَمْن أفضل من المخابرات المركزية الأميركية « ليكتب » دراسة تفصيلية عن أجهزة المخابرات الاسرائيلية؟ ونحن نقدم هذه الدراسة للقارئ لأنها دراسة عميقة عن « مخابرات العدو » بقلم إدارة مخابرات « العراب ». وهذه الدراسة أول وثيقة سرية عن أجهزة المخابرات الاسرائيلية وقد اكتشفت هذه الدراسة الهامة مع وثائق عديدة بالثمانينات. وحين تم كشف هذه الوثائق كان رد فعل المسؤولين السياسيين والصحافة الاسرائيلية « عنيفاً » كالمعتاد، فقد اعتبرت اسرائيل أن ظهور هذه الوثائق يمثل كابوساً مخيفاً، وقال ايسير هاريل « رئيس سابق للمخابرات الاسرائيلية والرئيس الحالي للمعهد الأكاديمي والوثائق في اسرائيل » ان ما جاء في هذه الدراسة الأميركية عن المخابرات الاسرائيلية ماكر وخبيث ومشوّه... لكن ربما كان حقيقياً... ثم قال : « إن الدراسة خبيثة وحيادية الجانب وتتجاهل الوضع الخاص لاسرائيل في صراعها من أجل البقاء » ثم وصف الأسلوب الذي كتبت به المخابرات الأميركية هذه الدراسة عن المخابرات الاسرائيلية بأنه « معاد للسامية ». فماذا في هذه الدراسة السرية التي اعتبرتها اسرائيل كابوساً لها؟

○ تقول الدراسة : إن الهيئة المسؤولة عن المخابرات والأمن في

اسرائيل هي « لجنة رؤساء الأجهزة » المعروفة تحت اسم يهودي وهو « فاعدات راشيل هاثيروتيم » والتي يختصر اسمها تحت كلمة « فاعدات » وهذه الهيئة هي التي تنسق بين عمليات وأنشطة جميع أجهزة الأمن والمخابرات في الكيان الصهيوني. أما جهاز المخابرات السرية المعروف باسم « موساد ليتافكريم ميوشاديم » ويختصر باسم « الموساد » فمسؤوليته العمليات الخارجية، وهو يتبع رئيس الوزراء بالذات ومباشرة. أما جهاز « شيروت بيتاشون طلالي » المعروف باسم « الشين بيت » أو مكافحة الجاسوسية والأمن الداخلي فهو المسؤول عن الأمن وأيضاً يتبع رئيس الوزاراء مباشرة بدوره. ثم هناك جهاز « أجاف مودين » أي جهاز المخابرات العسكرية، وهو المسؤول أساساً عن التجسس العسكري الاستراتيجي واتصالات المخابرات وهو تحت أمرة رئيس أركان جيش الدفاع الاسرائيلي وليس وزير الدفاع.

وتزود وزارة الخارجية أجهزة الأمن والمخابرات الاسرائيلية وتساعدها في مجال البحوث والتخطيط السياسي. كذلك تساعد وزارة الداخلية البوليس في التحقيقات والحفاظ على أمن الحدود.

ويحدد العدو الصهيوني الأهداف الأساسية لأجهزة الأمن والمخابرات الاسرائيلية في النقاط الآتية :

١ ــ الدول العربية... قدراتها... امكانياتها... وما تضمره هذه الدول تجاه اسرائيل، خصوصاً علاقاتها بالاتحاد السوفياتي والقوى الأخرى، ومؤسساتها الرسمية وممثلوها في العالم أجمع، وزعماؤها وسياستها الداخلية من ناحية، وسياستها تجاه الدول العربية الأخرى من ناحية ثانية، ثم المعنويات العامة للشعب والاستعدادات العسكرية للدولة ونظام دفاعها.

٢ ــ جمع المعلومات عن السياسة الأميركية وقراراتها السرية فيما لو

كان هناك فيها ما يخص اسرائيل من قريب أو بعيد (هذا الكلام صادر عن نفس المخابرات الأميركية).

٣ ــ جمع المعلومات العالمية والتقنية عن الولايات المتحدة الأميركية والدول المتقدمة الأخرى.

٤ ــ تحديد سياسة حكومة الاتحاد السوفياتي تجاه اسرائيل ودول أوروبا الشرقية ومشكلة الهجرة اليهودية إلى اسرائيل من هذه المناطق.

٥ ــ المراقبة الوثيقة للنشاط المعادي للصهيونية في كل أنحاء العالم.

٦ ــ جمع المعلومات السياسية والاقتصادية في مناطق العالم الأخرى التي تهم اسرائيل « مثل أفريقيا ».

وتبذل أجهزة المخابرات والأمن الاسرائيلية « جهوداً خاصة » ضد جميع أنواع ما يذاع من الدعاية العربية، ولتحييد النشاط المعادي للصهيونية.

وخلال السنوات الأخيرة كرّس الاسرائيليون معظم نشاط عملياتهم لمقاومة ما يسمونه بالارهاب العربي (هكذا وردت الجملة في الدراسة السرية، والمقصود بالارهاب العربي هو المقاومة العربية الباسلة التي نمت على مرّ السنوات من غارات عبر الحدود يقوم بها الفدائيون الفلسطينيون، إلى هجمات جريئة مميتة ذات أصداء دولية على أشخاص وممتلكات اسرائيلية... المؤلف).

وفاعدات هي الهيئة المركزية لأجهزة المخابرات والأمن الكثيرة ووظيفتها الأولى هي التنسيق بين جميع أنشطة الأمن والمخابرات في الداخل والخارج. وتتكّون فاعدات من :

ــ مدير الموساد.

ــ مدير المخابرات العسكرية.

- مدير « الشين بيت ».
- المفتش العام للشرطة.
- المدير العام لوزارة الخارجية.
- مدير « مركز البحوث والتخطيط السياسي » التابع لوزارة الخارجية.
- مستشار رئيس الوزراء للشؤون السياسية والعسكرية والمخابرات والارهاب.
- رئيس قسم المهمات الخاصة التابع لادارة التحقيقات في الشرطة « أحياناً يحل مكان المفتش العام للشرطة بالوكالة... ».

وتعقد اجتماعات « فاعدات » مرة كل اسبوعين. وقد يتطلب الأمر انعقاد الاجتماع بوقت أقرب من ذلك وعلى كل مدير يحضر هذه الاجتماعات أن يقدم ملخصاً حول النقاط الأساسية لنشاط جهازه خلال الأسبوعين المنصرمين أو خلال المدّة المنصرمة.

ويرأس مدير « الموساد » اجتماعات « فاعدات » وهو بهذا يصبح مسؤولاً مباشرة أمام رئيس الوزراء. وأعضاء « فاعدات » متساوون ظاهرياً في وضعهم والهدف من لقب « ميمون » الذي يشير الى رئيس الموساد كرئيس للجلسات، هو اعطاء مفهوم « سمو المكانة المخابراتية » بين مدراء متساوين. وحقيقة الأمر، أنه فيما يخص هذه القضية فإن مدير المخابرات العسكرية « يعادل » موقعه موقع مدير « الموساد » سلطة وأهمية. وقد نتج عن هذا التطوّر « اعتماد » اسرائيل الدائم على الأمور والاستعدادات العسكرية. ليستمر بقاؤها القومي... كما تدعي..؟

ويعمل في جهاز الموساد من ٢٥٠٠ الى ٣٠٠٠ شخص منهم ٥٠٠ ضابط. ويعمل في جهاز « الشين بيت » حوالي ١٠٠٠ شخص منهم ٤٥٠ من الضباط. وفي المخابرات العسكرية يعمل حوالى ٧٠٠٠ شخص منهم ٥٥٠ ضابطاً، أما الباقون فمن الكتبة والسكرتارية. ويصل

عدد المسؤولين في مركز البحوث والتخطيط السياسي التابع لوزارة الخارجية، بين ٧٥ إلى ١٠٠ شخص.

كيف تعمل هذه الأجهزة المرعبة ضد المواطن العربي؟

○ والآن، ماذا عن تفصيلات عمل هذا الجهاز. جهاز أمن ومخابرات العدو « الموجه » أساساً ضدك أنت؟

ــ أولاً : الموساد... ؟

الموساد هو جهاز المخابرات السرية، وهي المسؤولة عن جمع المعلومات الخارجية، والعمل السياسي لاتخاذ القرارات ومكافحة الارهاب... ولكي تقوم بعملها في مهمة جمع المعلومات الايجابية الناقصة، فإن هدفها الأساسي أن تقوم بالعمليات عن طريق عملائها ضد الدول العربية ومؤسساتها وممثليها الرسميين في العالم أجمع وخاصة في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأميركية حيث تتصادم مصالح العرب القومية مع المصالح الاسرائيلية هناك.

وتجمع الموساد المعلومات عن حالة كل جيش عربي على حدة، تنظيمه، معنوياته، تسليحه، معداته، وقيادته أي كل المعلومات التي تفيد عند حدوث جولة أخرى من القتال (هكذا يخططون ويعملون على هذا الأساس فهل نحن فاعلون؟). وكل المعلومات التي تلقي الأضواء على السياسة العربية الداخلية، والعلاقات بين الزعماء العرب والنشاط الدبلوماسي لكل دول العالم وخاصة الدول العربية. كما ترصد الموساد النشاط التجاري العربي، وخاصة في مجال مشتريات الأسلحة من الغرب، وتقوم بمجهود لمواجهة تعاقد الدول العربية مع الخبراء العسكريين والاقتصاديين والسياسيين. وفي هذه الحالة فإن الهدف الأساسي يكون

محاولة تجنيد هؤلاء الخبراء كعملاء لها[1]. وفي حالة فشلها في هذا فإنها إما تثنيهم عن مساعدة العرب أو تكشف عملهم بالضبط. وتهتم الموساد بالتحريض على الاضطرابات والقلاقل التي تخلق عدم الثقة بين العرب بعضهم البعض وحتى تبعد أيّ تعاطف « غربي » مع القضية العربية.

وبالاضافة الى القيام بعمليات ضد العرب تقوم « الموساد » بجمع المعلومات السياسية والاقتصادية والعلمية في كل من الدول الشرقية والغربية لحماية الكيان (دولة اسرائيل) والصهيونية واليهود بصورة عامة. وتتركز عمليات جمع المعلومات التي تقوم بها الموساد في الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة على وجه الخصوص، وفي الأمم المتحدة.

○ وتتكون الموساد في تنظيمها من ثمانية أقسام وهي :

١ ــ قسم تخطيط وتنسيق العمليات.
٢ ــ قسم جمع المعلومات.
٣ ــ قسم العمل السياسي والخارجي.
٤ ــ قسم شؤون الأفراد والمالية والتحركات والأمن.
٥ ــ قسم التدريب.
٦ ــ قسم البحوث.
٧ ــ قسم العمليات التقنية.
٨ ــ قسم التكنولوجيا.

---

(١) المواطن الألماني الغربي لوتز تم تجنيده لصالح المخابرات الاسرائيلية وتم زرعه في القاهرة بشكل « هاوٍ للخيول العربية ». فأخذ يرسل الرسائل المتفجرة إلى العلماء الألمان الذين كانوا يعملون لدى مصر. تم اكتشافه وجرى الحكم عليه بالسجن المؤبد « ٢٥ سنة » وتم استبداله بعد حرب حزيران الغادرة بخمسة آلاف جندي مصري كانوا في الأسر الاسرائيلي...

كان الاسرائيليون يعتبرون « مصر » هدفهم الرئيسي في المنطقة من ناحية إنشاء شبكات التجسس فيها وفي عام ١٩٧٠ قرر الاسرائيليون أن حوالي ٥٪ من مجهود مخابراتهم كان موجهاً ضد مصر (حتى قام أنور السادات برحلته المشؤومة إلى القدس ومن ثم وقّع معاهدات كامب ديفيد بالصلح مع العدو الاسرائيلي. فاستراحت المخابرات الاسرائيلية بكامل فروعها حيث التفتت إلى باقي الدول العربية لتضاعف تجسسها عليها... المؤلف).

ومما يساعد المخابرات الاسرائيلية « الموساد » على القيام بعملية في البلاد العربية أنه يعتبر من الأهداف الرئيسية له أن يجيد كل ضابط من ضباطها « اللغة العربية » بطلاقة ولذا تقام دورة لتعليم اللغة العربية لمدة تسعة أشهر في كل عام بتل أبيب لبعض ضباط كل جهاز من أجهزة المخابرات الاسرائيلية الثلاثة.

وللموساد علاقة بعدة أجهزة أمن ومخابرات في جميع أنحاء العالم. وتقوم حالياً مع الشين بيت باقامة علاقات مع أجهزة الأمن والمخابرات الأجنبية من خلال عضويتها في مجموعة « كيلودات » وهو التنظيم الذي يكافح الارهاب العربي « كما يدّعون » ويضم هذا التنظيم : المانيا الغربية، بلجيكا، إيطاليا، بريطانيا، اللوكسمبورغ، هولندا، سويسرا، الدانمارك، فرنسا، كندا، إيرلندا، السويد، النروج، البرتغال، اسبانيا، النمسا، واسرائيل.

وقد بذل الاسرائيليون طوال السنوات الماضية جهوداً كبيرة لكسر الطوق. العربي الذي يحيط باسرائيل حتى بعد خروج مصر من هذا الطوق فاشتركوا بالأعمال المخابراتية مع دول مسلحة « غير عربية » خلال تشكيل منظمة تدعو « تريدنت » وبواسطة الموساد فكانت لهم علاقة مع « المنظمة القومية للأمن والمخابرات » في إيران ما قبل الثورة

الاسلامية حيث كان اسم هذه المنظمة البشع «السافاك»[1] ومع جهاز الأمن القومي في تركيا المعروف باسم « التنس ».

○ **ثانياً : الشين بيت.**

وهو الجهاز المسؤول في اسرائيل عن مكافحة الجاسوسية والأمن الداخلي. وهي مسؤولة مبدئياً عن جمع المعلومات عن أجهزة المخابرات الأجنبية الصديقة والمعادية ونشاطها. وهي تقوم كذلك بحماية المسؤولين الاسرائيليين والمؤسسات الاسرائيلية في الخارج كما تقوم أيضاً برصد جميع أشكال التخريب الموجهة بواسطة قوى اسرائيلية داخلية وهي كثيرة، أو خارجية بما في ذلك عمليات التخريب والارهاب في اسرائيل والخارج. وتعمل الشين بيت على مقاتلة عدوين أساسيين لاسرائيل كما تدعي وهما :

١ ـــ الأجهزة الأمنية والمخابرات في الدول العربية.
٢ ـــ الأجهزة الأمنية والمخابرات في الاتحاد السوفياتي والدول الشرقية.

والشين بيت هي الجهة الحكومية المسؤولة عن حماية الأشخاص وأمنهم. وهي بذلك مسؤولة عن الأمن الشخصي لرئيس الجمهورية (رئيس الدولة) لأن اسرائيل ليست جمهورية ولا تتشبه بأية جمهورية. كما أنها مسؤولة عن أمن وحماية رئيس الوزراء ووزير الدفاع. وتضم الشين بيت ثمانية أقسام للعمل والتنفيذ وهي :

١ ـــ الشؤون العربية.
٢ ـــ الشؤون غير العربية.

---

(١) لمعرفة نشاط جهاز المخابرات الايراني « سابقاً » السافاك يمكن مراجعة الصفحات من ٦٣ إلى ٨١ من كتاب الجزء الثاني ـــ من المخابرات والعالم ـــ هذه السلسلة عن أعمال المخابرات والجاسوسية.

٣ ــ أمن الحماية.
٤ ــ العمليات المساعدة.
٥ ــ التكنولوجيا.
٦ ــ التحقيقات والاستشارات القانونية.
٧ ــ التنسيق والتخطيط.
٨ ــ الادارة.

وتقع العمليات التي تقوم بها مخابرات الشين بيت داخل اسرائيل ضمن الأقسام الأربعة :

١ ــ عمليات ضد الأجانب « عموماً ».
٢ ــ عمليات ضد العرب.
٣ ــ عمليات ضد الشيوعيين.
٤ ــ عمليات ضد الاسرائيليين المشبوهين وهم كثر.

وينصبَ الاهتمام الأول للشين بيت على نشاط الدبلوماسيين وآرائهم داخل مباني السفارات أو خارجها في اسرائيل وتميل الحكومة الاسرائيلية إلى اعتبار أن الدبلوماسيين الأجانب يتواجدون في اسرائيل « للبحث » عن المعلومات اكثر من تطوير علاقات أخوية معها. ولأن كل الأجانب تعتبرهم الشين بيت أنهم يشكلون خطراً وتهديداً لدولة اسرائيل ــ بغض النظر عن الجنسية ــ وبما في ذلك اليهود فقد قامت بتجنيد عدد كبير من المخبرين من بين الاسرائيليين الذين لهم ارتباطات وصلات بالأجانب، اما لسبب نشاطهم أو طبيعة عملهم. ومن بين هؤلاء سقاة البارات وكتبة الفنادق، وعمال التلفون، والسكرتيرات، وسائقو التكسيات، ومتعهدو توزيع الطعام، والخدمات، والمومسات، وحتى السائقين الخصوصيين، وجرسونات المطاعم، وموظفي السياحة والادلاء، وتضم هذه القائمة أيضاً النقابيين والعلماء وآخرين في المجال التعليمي.

○ **ثالثاً : آجاف مودين.**

وهو جهاز المخابرات العسكرية الاسرائيلية المسؤول عن جمع وانتاج المعلومات العسكرية والجغرافية والاقتصادية، وعلى وجه الخصوص حول الدول العربية، وهي مسؤولة كذلك عن أمن القوات المسلحة والمناطق المحتلة التي تديرها اسرائيل. والجهاز عنصر من عناصر وزارة الدفاع الاسرائيلية وجزء من الأركان العامة لقوات جيش الدفاع الاسرائيلي.

وتتكون هيئة رئاسة « المخابرات العسكرية » من حيث تنظيمها من الأقسام الآتية :

١ ــ الانتاج.
٢ ــ فيلق التجسس.
٣ ــ العلاقات الخارجية.
٤ ــ أمن الميدان والرقابة العسكرية.

و « المخابرات العسكرية » توجه كذلك وحدات أمن الميدان ومخابرات قيادة القتال في الأراضي ومخابرات الطيران ومخابرات البحرية من خلال التعاون مع قياداتها.

وأهم أقسام المخابرات العسكرية الاسرائيلية هو قسم « الانتاج » لأنه هو المسؤول عن تحضير التقديرات القومية للمخابرات. ويعمل بهذا القسم ما يزيد عن ٢٨٠٠ فرد يشكلون ٤٠٪ ممن يعملون في المخابرات العسكرية. ويقوم حوالي ستمائة منهم بعملية انتاج المعلومات، ويرأس هذا القسم نائب مدير المخابرات العسكرية، ويتفرع القسم إلى ثلاث وحدات مختصة هي :

١ ــ الوحدة الجغرافية.
٢ ــ الوحدة الوظيفية.
٣ ــ وحدة التوثيق.

وتقوم « الوحدة الجغرافية » بتقييم المعلومات والدراسات حول الدول العربية وهي تنقسم الى ثلاثة مكاتب :

- مكتب المنطقة الغربية وتتكون من مصر والسودان وليبيا.
- مكتب المنطقة الشرقية وتتكون من سوريا ولبنان والعراق.
- مكتب المنطقة الجنوبية وتتكون من المملكة العربية السعودية والأردن.

وتقدم المعلومات داخل المخابرات العسكرية عن طريق ثلاثة اجتماعات منتظمة بين ضباط المخابرات الأساسيين، أما المعلومات التي تقدم لمدير الجهاز فتكون جاهزة حيث يتم تلخيص الموضوع الواحد فيما لا يزيد عن نصف صفحة وتكون المعلومات مقسمة إلى أقسام ثلاثة هي الحقائق والتعليقات والتقييم.

وتوضع هذه المعلومات معاً في نصف صفحة أيضاً لعدد من المسؤولين الكبار في الحكومة الاسرائيلية مع تعليقات هامشية دقيقة من المخابرات العسكرية. وبالاضافة الى هذا هناك ملخص يومي، وملخص اسبوعي، وملخص شهري للمعلومات هدفه تقديم نظرة مستمرة على تطور الأحداث أو الاتجاهات التي تهم الحكومة.

○ رابعاً : المخابرات الجوية والبحرية.

وهذه المخابرات قد تكون صغيرة العدد ولكنها وحدات عالية التخصص وتركز بشكل مباشر على الموضوعات التي تهمها أي تهم القيادات الجوية والبحرية فقط.

ويشترك مدير المخابرات الجوية والمخابرات البحرية في اجتماعات مدير المخابرات العسكرية ويشارك ضباط مخابرات هذين الجهازين في الاجتماعات الدورية لقسم البحوث حيث يمكن تنسيق مسؤولية تقديم التقارير. وجهاز مخابرات الطيران الاسرائيلي جهاز صغير إلى

حد ما وإن كان كفئاً في بعض الأمور لأن وظيفته الأساسية هي مساندة نشاط الطيران والتنسيق مع مدير المخابرات العسكرية بخصوص جمع المعلومات.

ويهتم جهاز مخابرات الطيران على الأغلب بطريقة إدارة الأسلحة الجوية العربية للمعارك وجمع المعلومات عن أهداف الأسلحة الجوية العربية وتجمع هذه المعلومات من خلال عمليات الاستطلاع الجوي بواسطة الطائرات « بدون طيار »، مع معلومات من تقارير العملاء والجواسيس ومن التحقيقات التي تجري مع الأسرى خلال الحرب.

وتعتمد قوات جيش الدفاع الاسرائيلي بشكل مكثف على الصور التي تجمع من عمليات الاستطلاع الجوي للمعلومات عن المعارك، ويمتلك سلاح الجو الاسرائيلي مركزين لتفسير صور الاستطلاع الجوي.

أما المخابرات البحرية فهي جهاز صغير لا يعمل به سوى ١١٠ أشخاص لمساعدة وحدات البحرية الاسرائيلية. ويهتم هذا الجهاز بالنظام البحري للمعارك والقدرات البحرية العربية والتهديدات الآتية من البحر وتعمل المخابرات البحرية كوحدة ذات استقلال شبه ذاتي داخل « المخابرات العسكرية ». والتدريب على عمل « المخابرات العسكرية » مسألة مَهَنية مكثفة تتم من خلال « مدرسة المخابرات العسكرية » التي تقع مبانيها شمال تل أبيب على الطريق المؤدي الى مطار « سدى دوف » وتقوم هذه المدرسة بتدريب ما بين ألفين وثلاثة آلاف طالب سنوياً.

○ خامساً : مركز التخطيط والبحث السياسي.

يقوم هذا المركز بتحضير التحليلات المبنية على المعلومات الخام، ويقدمها لصانعي السياسة في الحكومة ويعمل بالمركز حالياً (١٩٨٩) أقل من مائة شخص من المحللين والمساعدين وهم مختارون إما من

وزارة الخارجية أو من الجامعات الاسرائيلية. ويقسم المركز الى ستة أقسام هي :

١ ــ قسم شمال أفريقيا.
٢ ــ قسم الهلال الخصيب.
٣ ــ قسم شبه الجزيرة العربية.
٤ ــ قسم المناطق الجغرافية الأخرى.
٥ ــ القسم الاقتصادي.
٦ ــ القسم الاستراتيجي.

ويعمل ٦٠٪ من الموظفين بالمركز بالأقسام العربية الثلاثة. ومهمة المركز هي تحضير تحليلاته حول أساس المعلومات الخام المتوفرة لأجهزة المخابرات الاسرائيلية كلها. ويستخدم وزير الخارجية المركز كالعقل الذي يفكر به لِيزوّده بوسائل مستقلة للحكم على المنشورات الصادرة عن المخابرات العسكرية أو الموساد.

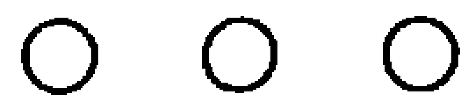
○ سادساً : البوليس الاسرائيلي.

قوات البوليس الاسرائيلية هي تنظيم على المستوى القومي يرأسها « مفتش عام » مسؤول أمام وزير الداخلية. ونصف قوات الشرطة هم يهود من أصل شرقي. وحقيقة الأمر أن قوات البوليس هي فرع من الحكومة. ومنذ إنشاء اسرائيل كان هناك تشجيع بنوع خاص على قبول اليهود الشرقيين بالبوليس.

وهناك فرقة خاصة من رجال البوليس الاسرائيليين أنفسهم هي « حرس الحدود » ومهمتها هي حراسة خطوط وقف اطلاق النار وصّد التسلل العربي وتحديد مكان دخول الارهابيين (حسب تسميتهم) وإيقافهم. وتعمل هذه الفرقة بشكل وثيق مع الجيش والمخابرات ويصل عدد

أفراد هذه الفرقة إلى ٦ آلاف جندي وعند اشتعال الحرب يصبح حرس الحدود جزءاً من الجيش.

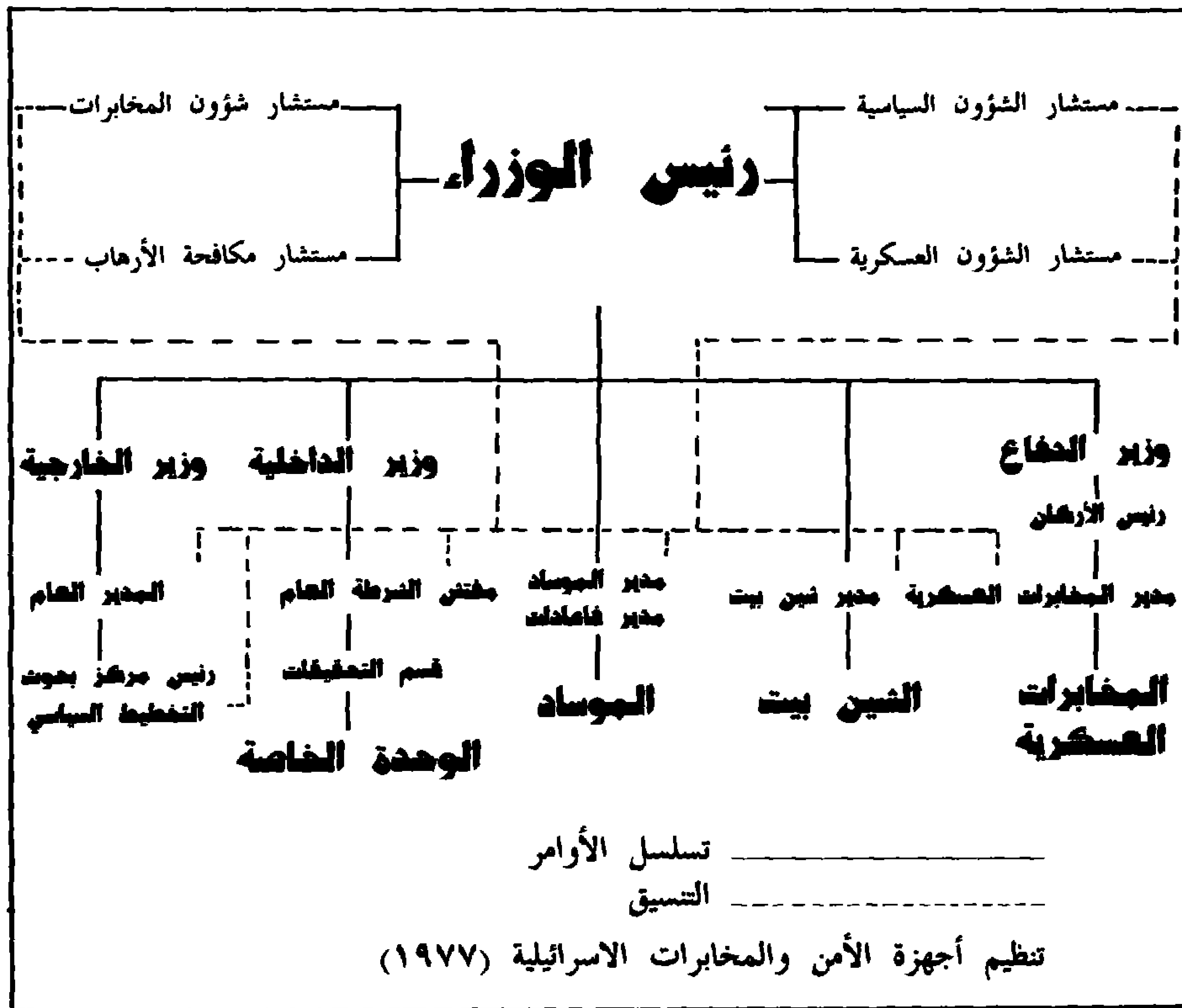
وتعمل قوات البوليس كمساعد هام للغاية « للشين بيت » في الحفاظ على الأمن الداخلي في كل أنحاء البلاد. فالبوليس يساعد الشين بيت في التحقيقات التي يقوم بها بتقديم « المبررات الوهمية » بشكل قانوني لالقاء القبض على المشبوهين والمتهمين بالتنسيق الكامل بينهما.



○ **أعرف عدوك** : هذه الدراسة الكاملة السرية عن مخابرات العدو الإسرائيلي، كتبتها المخابرات الأميركية (التي لا تقل عداوة عنها) وقد وجدت طريقها إلى الباحثين العرب عن خفايا المخابرات المعادية. وقد وصفت اسرائيل نشر هذه الدراسة بأنه كان كابوساً. ولكن هذا الكابوس لا يمكن أن يكون مقالاً ضد اسرائيل ما لم يقرأه جميع العرب وبعناية تامة خاصة قراء هذه السلسلة من الكتب التي تبحث عن أعمال المخابرات المعادية لتقديمها لهم ليستخرجوا منها ما يدعم نضالنا ضد اسرائيل. لأن اسرائيل تعرف عنّا كل شيء من خلال هذه الأجهزة الأخطبوطية وبواسطة العملاء ضعاف النفوس. والمطلوب منا أن نعرف عنها أكثر بكثير مما تعرفه عنا ولدينا الامكانيات الهائلة. والمخابرات العربية هي الآن من حيث القوة أقوى من أي وقت مضى، لذلك يجب أن لا يخيفنا أو يرهبنا حجم أجهزة المخابرات الاسرائيلية ولا الأميركية التي أعدت هذه الدراسة بواسطة مخبريها المزروعين في مختلف الأجهزة والدوائر الرسمية الاسرائيلية حتى مكاتب « مجلس الوزراء ». بامكاننا ونحن هنا أن نشير باصبع الاتهام إلى أكثر من جاسوس للمخابرات الأميركية. ونؤكد أن الارادة العربية إذا أرادت فعلت وستفعل الكثير حتى النصر إن شاء الله. وأبسط ما يقال عن كامل أجهزة المخابرات الاسرائيلية هو خديعتها من قبل المخابرات العربية السورية والمصرية. وتغيرت

سمعتها في السادس من تشرين (اكتوبر) ١٩٧٣ حيث لحقت أول هزيمة باسرائيل دون أن يملك هذا الجهاز أو غيره من الأجهزة الفطرية التي مرّ ذكرها في هذا البحث نفعاً لاسرائيل.

نحن كباحثين في علم المخابرات العالمية ندعو الجميع لقراءة مثل هذه الوثائق بل ندعو لتعميمها باعادة طبعها منفصلة لنتسلح بالمعرفة لمواجهة عدو استطاع أن يستخدم معرفته بنا خير استخدام طوال أكثر من ثلث قرن من الزمن ومن الصراع... إننا لمنتظرون[1].



تنظيم أجهزة الأمن والمخابرات الاسرائيلية (١٩٧٧)

---

(١) نعود للتذكير بأننا عرضنا في الجزء الثاني من هذه السلسلة من الكتب عن أعمال المخابرات في العالم موضوعاً هاماً بعنوان « الحرب الاعلامية مع الكيان الصهيوني... توازي حرب المخابرات معه » في الصفحات ٢٥ إلى الصفحة ٥٣ فنلفت النظر إلى ذلك.

التعاون الدائم بين المخابرات الأميركية والاسرائيلية رغم التجاوزات

○ سبق أن كتبنا الكثير في الكتب المتسلسلة السابقة عن تعاون المخابرات الأميركية والمخابرات الاسرائيلية (البنت المدللة للمخابرات الأميركية « وحبيبة أمها »... بالأذن من صباح) ولكي لا يكون هناك تكرار لا سمح الله لأية معلومات مخابراتية من هذا القبيل فإنني أقدم دائماً الأنباء والمعلومات « الجديدة » عن استمرار التآمر والتعاون بين المخابرات الأميركية والاسرائيلية، رغم التجاوزات التي تحصل من قِبَل كل منهما ضد الأخرى. وعلى سبيل المثال لا الحصر عملية تجسس اليهودي الأميركي جوناثان بولارد لصالح المخابرات الاسرائيلية من وراء ظهر المخابرات الأميركية. وللاطلاع على قصته الكاملة مراجعة الصفحات من ٣٤٥ إلى ٣٧٠ من كتاب ــ ملف الثمانينات عن حرب المخابرات ــ من تأليفي أيضاً، والآن نؤكد وجود اتفاقية سرية عقدت بين المخابرات الأميركية والمخابرات الاسرائيلية للتعاون الهدام بينهما بدون علم الكونغرس الأميركي « حامي الديموقراطية والحرية في أميركا كما يدّعون » أو موافقته المسبقة. وقد نفذت مخابرات الجانبين عدة عمليات مشتركة ضد الشعوب الآمنة في عامي ١٩٨٦ ــ ١٩٨٧، وقد كشف النقاب عن هذه الاتفاقية السرية إثر مقتل (أميران نير) الوسيط الاسرائيلي في فضيحة تهريب الأسلحة والأموال الى متمردي الكونترا في نيكاراغوا، في حادث تحطم الطائرة التي كان يستقلها في الأراضي المكسيكية. وكان هذا الوسيط الاسرائيلي يعمل مع الكولونيل (أوليفر نورث) أحد كبار الموظفين والمستشارين السابقين في البيت الأبيض وبطل فضيحة (كونترا ــ غيت). وقد رفض البيت الأبيض ووزارة الخارجية الأميركية إعطاء أية معلومات أو تفصيلات عن العمليات المشتركة التي نفذتها المخابرات الأميركية بالتعاون مع المخابرات

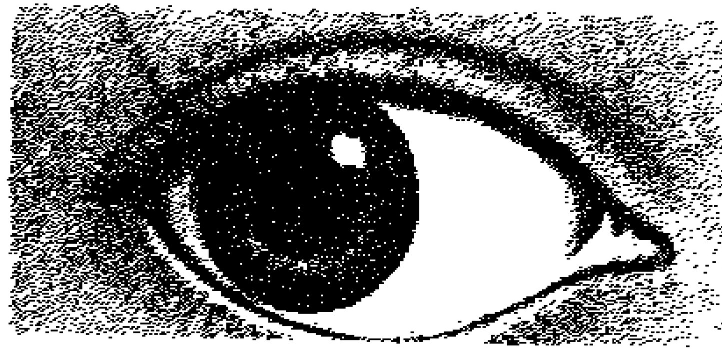
الاسرائيلية، رغم اعتراف المسؤولين الأميركيين قبل ذلك بوجود هذه الاتفاقية السرية. حيث سبق للاسرائيلي الوسيط أميران نير قبل مصرعه أن اعترف بأن عدة عمليات أميركية اسرائيلية مشتركة قد نفذت بموجب الاتفاقية و « دون علم الكونغرس » ولكن بموافقة شخصية من الرئيس السابق ريغان ورئيس الحكومة الاسرائيلية آنذاك «شمعون بيريز ». ومن هذه العمليات التي اعترف بها « نير » تهريب الأسلحة والأموال إلى متمردي الكونترا في نيكاراغوا، والتدخل في الشؤون الداخلية للبنان وعدد من دول أميركا اللاتينية.

ووفقاً لأقوال المسؤولين في المكسيك، فإنه ليس هناك حتى الآن أي دليل على وجود عمل تخريبي في حادث الطائرة التي كان يستقلها الاسرائيلي نير والتي تحطمت بعد ثلاثين دقيقة من اقلاعها من مطار مدينة (أورابان) بمقاطعة (ميثواكان) المكسيكية في الثلاثين من شهر تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٨. ولم تصدر في حينه أية بيانات مكسيكية أو اسرائيلية تفسر أسباب وجود هذا الوسيط الاسرائيلي في المكسيك (وهي معروفة).

وذكر أن أميران نير سبق أن أبلغ جورج بوش (عندما كان نائباً للرئيس الأسبق ريغان في تموز ١٩٨٦) عن تفاصيل عملية تهريب الأسلحة والأموال إلى متمردي الكونترا في نيكاراغوا، غير أنه رفض الادلاء بشهادته خلال تلك الفضيحة أمام الكونغرس الأميركي. وقد استقال (نير) من عمله في المخابرات الاسرائيلية في مطلع عام ١٩٨٨ ثم افتتح مكتباً له في لندن بوصفه ممثلاً لأحدى شركات الأسلحة الاسرائيلية بالاتفاق التام مع المخابرات الاسرائيلية التي قدم له فرعها في لندن كافة التسهيلات اللازمة للحصول على المكتب أولاً ثم الحصول على الترخيص القانوني وبقية الثبوتيات اللازمة.

وفي مقابلة ثانية حول نفس الموضوع قال نير إن نصف قصة وفضيحة

كونترا ــ غيت فقط قد نشر، وإن النصف الثاني والأهم لا يزال طي الكتمان داخل سراديب المخابرات. وذلك أن الوسيط الاسرائيلي سبق أن وافق على الاعتراف ولكنه اشترط عدم نشر اعترافه على حد تعبيره لأنه كان حديثاً خاصاً وليس اعترافاً. وهذا الشرط قد زال « الآن » بسبب وفاة نير في حادث الطائرة الغامض. وقد ذكر (نير) في هذا الاعتراف أنه والكولونيل (أوليفر نورث) خططا وأشرفا على تنفيذ العديد من العمليات المشتركة التي لم يكشف النقاب عنها حتى الآن. ووصف الوسيط الاسرائيلي تلك العمليات بأنها ذات طابع تكتيكي مشترك بالنسبة للولايات المتحدة واسرائيل. وقال ان الاتصالات السرية التي تمت بين الجانبين والمتعلقة بفضيحة (كونترا ــ غيت) تعتبر جزءاً من اتفاقيات سرية أخرى عقدت بين واشنطون وتل أبيب دون علم الكونغرس الأميركي المغلوب على أمره أمام المخابرات الأميركية أيضاً. وعنا نوصله لأمر الرئيس الحالي « جورج بوش » لكي لا تمشي المياه من تحت قدميه كما يقول المثل العربي.



عمل جديد للمخابرات الإسرائيليّة

كشفُ عصابة في الجَيش الإسرائيلي
لمساعدة
الجنُود والاحتياط الإسرائيليّين
على
التهرّب من الخدمة العسكريّة



عناصر مختلطة من الجيش الاسرائيلي والعودة للحياة المدنية... لها ثمن؟

فضيحة جديدة في الجيش الاسرائيلي تكشفها المخابرات الاسرائيليّة

○ عام ١٩٨٨ كان عام « الفضائح » بالنسبة للجيش الاسرائيلي هذا الجيش الذي لم يعد اسطورة ولا الجيش الذي لا يقهر، كما حاولت آلة الدعاية الاسرائيلية الصهيونية تصويره وكما اجتهدت عبثاً طوال عدة أعوام لبيع وتسويق هذه الصورة عربياً وعالمياً. ففي أعقاب حرب تشرين (اكتوبر) ١٩٧٣ اهتزت صورة هذا الجيش كثيراً في أنظار العالم حين استطاع الجيشان السوري والمصري أن يوقعا فيه أكبر الخسائر خلال الأيام الثلاثة الأولى لبدء القتال. والآن ونحن في عام ١٩٨٩ وقد مضى على الانتفاضة الفلسطينية الباسلة سبعة عشر شهراً أيضاً سقطت الادعاءات التي كان يتشدّق بها قادة العدو عن طهارة السلاح حيث زعموا « كاذبين » أن سلاح جيش اسرائيل هو للدفاع والقتال وليس للقتل. وقد شهد العالم عبر شاشات التلفزيون كيف يمارس الجنود الاسرائيليون « جرائم القتل » بدم بارد وأمام عدسات مصوّري التلفزيون (وأغلبهم أميركيون) ضد الأطفال الفلسطينيين العزل والمواطنين الذين خرجوا بغير سلاح مطالبين بحقهم في انهاء الاحتلال للأرض الفلسطينية. وإن مناظر الاعتداء بالضرب والركل والاعتقال للنساء العربيّات الفلسطينيات هي أصعب وأبشع من جرائم القتل لأن المرأة العربية لها مكانتها وكرامتها حتى أن السلطات البريطانية التي كانت تحتل فلسطين قبل اسرائيل « لم تجرؤ » على إيذاء أو اعتقال أية امرأة.

لن تغيب عن أعيننا كل هذه الصور البشعة الناطقة عن همجية اسرائيل وجيشها ولن ننسى أبداً « منظر » الجنود الاسرائيليين وهم يقومون « بتكسير » أيدي وأرجل الشبان الفلسطينيين.وإننا نطالب على صفحات هذا الكتاب المتواضع المسؤولين في المنظمات الفلسطينية وأولهم الرفيق أحمد جبريل بعرض لقطات عملية التكسير البشعة هذه بالسرعة البطيئة الممكنة لأجل « التقاط صور للجنود الاسرائيليين الذين قاموا بعملية تكسير أطراف الشبان الفلسطينيين من شاشة التلفزيون » وتكبير هذه الصور (اظهارها) وإرسالها للداخل للتعرف عليهم واحداً واحداً ومعرفة أسمائهم وعناوينهم لملاحقتهم، مهما كلفت هذه الملاحقة حتى يكونوا « عبرة » لباقي أفراد جيش العدو الاسرائيلي. وهكذا باتت صورة الجيش الاسرائيلي ومؤسسته العسكرية « مهلهلة » حتى في أعين الصحافة الصهيونية نفسها. وقد انعكس ذلك على الانضباط العام في الجيش الاسرائيلي فتفشت حالات الهرب والتهرب من أداء الخدمة العسكرية الالزامية بدفع الرشوة ووجود عدد كبير من جنود هذا الجيش يتعاطون شرب المخدرات وحتى الضباط.

تكاليف الانتفاضة

○ توصلت وزارتا الدفاع والمالية الاسرائيليتان إلى اتفاق بعد الجدال الذي دام عدة أشهر حول طلب الأولى ميزانية اضافية بمبلغ ٢٦٢ مليون شيكل على الميزانية المخصصة للعام ١٩٨٩/٨٨. وذلك في أعقاب النشاطات التي قام بها الجيش الاسرائيلي في المناطق المحتلة منذ بداية الانتفاضة والتي كلفته كثيراً.

وتمثل الحل بتقديم ١٨٠ مليون شيكل اضافة للميزانية، تقدم على مرحلتين، الأولى ١٠٠ مليون اضافة للميزانية في العام ١٩٨٩/٨٨.

و ٨٠ مليون شيكل تضاف إلى ميزانية العام الذي يليه أي ١٩٩٠/٨٩. وطالبت وزارة الدفاع بزيادة ميزانيتها للسنة المالية القادمة ١٩٩٠/٨٩ وذلك بسبب « المصروفات » المترتبة من جراء الانتفاضة. أما هذه الزيادة فتبلغ مئات ملايين الشيكلات. وذلك بسبب التطورات الاستراتيجية المختلفة في المنطقة، والتي ستفرض على اسرائيل اعادة تقييم الأوضاع واستثمار مبالغ كبيرة في مجالات مختلفة. ومن هذه التطورات، انتهاء الحرب العراقية/الايرانية ونتائج ذلك على اسرائيل وتسلح دول عربية بصواريخ أرض/أرض مخيفة، والاستعدادات الهامة في مجال الحرب الكيماوية وأيضاً المصاريف المستمرة في اطار النشاطات التي تقوم بها القوات الاسرائيلية في المناطق المحتلة منذ بداية الانتفاضة وحتى شهر آذار (مارس) ١٩٨٩ التي بلغت ٤١٢ مليون شيكل.

ويتضح بعد التوصل الى حل بين وزارتي الدفاع والمالية أن الجيش الاسرائيلي دفع من ميزانيته أقل من النصف وذلك من جراء التوفير بالمصاريف المخصصة للتدريب العسكري الذي تم الغاؤه نتيجة أحداث الانتفاضة. وتكاليف التدريبات العسكرية أعلى من مصاريف الانتفاضة. وذلك بسبب الأموال التي تصرف على العتاد واستنزاف المعدات العسكرية. أما بالمصاريف الأخرى فتتعلق بأيام خدمة الاحتياط في المناطق المحتلة، واستهلاك ذخيرة من أنواع مختلفة. والمصاريف المتعلقة بشراء أسلحة ومعدات خاصة لم تكن متوفرة للجيش « قبل نشوب الانتفاضة » كمصاريف صيانة وأغذية ومصاريف أخرى للجنود ولآلاف المعتقلين في المناطق المحتلة. كذلك هناك مصاريف أخرى على المواصلات وتحريك القوات واستخدام الطائرات العمودية للمساعدة على تفريق المظاهرات.

ويبلغ عدد المعتقلين في السجون الاسرائيلية بالنصف الأول من عام ١٩٨٩ ــ ٥٦٤٠ معتقلاً يقسمون كالتالي :

ـ المعتقلون الاداريون (٢٤٦١) معتقلاً.
ـ المحكومون (٥١٩) معتقلا.
ـ المعتقلون حسب مزاج وتعليمات الشرطة (٩٨٧) معتقلا.
ـ المعتقلون حتى انتهاء الاجراءات القضائية ضدهم (١٦٤٣)معتقلا.

هذا ومن المعلوم أن المخابرات والشرطة العسكرية الاسرائيلية منذ بداية الانتفاضة «في حالة طوارئ قصوى». وقد تم تجنيد مئات من أفراد قوات الاحتياط للقيام بحراسة المعتقلات، كما تمت مضاعفة حجم أجهزة التحقيق في الأشهر الأخيرة. وتلقت الشرطة العسكرية والمخابرات الاسرائيلية تعزيزات مضاعفة.

○ ويقول البريغادير جنرال (رتبة عقيد) أميل بملخ قائد قوات الشرطة العسكرية الاسرائيلية «لقد شعرنا أن هناك اتفاقاً على الصمت أثناء التحقيق في القضايا المتعلقة بأحداث المناطق المحتلة «للانتفاضة» ونحاول تحطيم هذا الصمت».

وكشف العقيد بملخ النقاب على أنه منذ بداية الانتفاضة فتحت الشرطة العسكرية ٢٥٤ ملفاً متعلقاً بأحداث غاية في الأهمية منها ١٩٦ ملفاً متعلقاً بقتل مواطنين عرب فلسطينيين سواء بالقنص أو الاصابة مباشرة بطلقات الرصاص أو الموت بعد الاصابة بالطلقات المطاطية التي يدعون أنها لا تقتل، أو الموت في الغرف نتيجة الاختناق بالغازات التي يطلقها الجنود الاسرائيليون. وفتحت الشرطة العسكرية أيضاً ٧١ ملفاً ضد عسكريين بتهمة الاصابة بجراح لمواطنين عرب أيضاً. و ١٤٢ ملفاً بتهمة الحاق اضرار بالممتلكات العربية. وما يزال التحقيق جارياً بحوالي ٨٠٪ من مجموع هذه الملفات. وحكمت المحاكم العسكرية منذ بداية الانتفاضة على ٣٥ عسكرياً بالسجن بسبب رفضهم تأدية الخدمة العسكرية بالمناطق المحتلة «لأسباب ضميرية» منهم ستة ضباط و ٣٧ جندياً.

○ ولدى سجل الهاربين من الخدمة العسكرية ألفا اسم تبحث المباحث العسكرية لفروع الشرطة العسكرية عنهم كما تعالج القيادات العسكرية قضايا متعلقة بثلاثة آلاف عسكري آخرين متهربين من خدمة الجيش الاسرائيلي. ويقول مدير الشرطة العسكرية أن حوالي ٧٠٪ من « التجاوزات في الجيش الاسرائيلي » متعلقة بالتهرب من تأدية الخدمة العسكرية في المناطق المحتلة بصورة خاصة. ووفقاً لأقواله تتحول معالجة التهرب من الخدمة العسكرية إلى مشكلة متصاعدة التعقيد. وذلك لأن الذين يلقون القبض عليهم (والمطلوب إلقاء القبض عليهم من قبل المخابرات والشرطة العسكرية والمباحث العسكريّة ويعدّون بالآلاف كما ذكرنا) « يستخدمون العنف بصورة متزايدة » بما في ذلك استخدام الأسلحة. ويذكر مدير الشرطة العسكرية الاسرائيلية الجنرال بلمخ أن سبب وجود الأسلحة الرشاشة يكثر بين يدي الهاربين من الجندية وهو بطبيعة الحال اصطحاب هؤلاء لأسلحتهم معهم حين فرارهم من الجيش الاسرائيلي. والمصدر الآخر لوجود الأسلحة بين أيدي المدنيين هو التسيب بمنح « رخص السلاح » لمن هب ودب ولمختلف الفئات وبعض حاملي السلاح المرخص يدعون للخدمة العسكرية ويمتنعون عن الالتحاق بوحداتهم فيشكلون « الفرار الداخلي » ويكون لديهم استعداد فطري لمقاومة الشرطة العسكرية أو المباحث العسكرية بالسلاح لدى أول محاولة القاء القبض عليهم. والمصدر الأخير لوجود الأسلحة مع العسكريين « الاحتياط » الذين يفرون ويرفضون الالتحاق بالخدمة الاحتياطية هو أن العسكري المجند الاسرائيلي « يعرف مسبقاً » أن ثمن الرشاش الاسرائيلي ماركة « عوزي » بطريقة التفريم هو /١٥٠٠ شيكل اسرائيلي/ أي أن أي عسكري « يفقد » سلاحه يجري التحقيق معه. وحتى أن الشرطة العسكرية الاسرائيلية تستعمل منتهى القسوة والعنف والاهانة وهدر الكرامة والتوقيف بأماكن غير صحية وحتى أنهم لا يسمحون للموقوفين وهم يهود مثلهم بالتبوّل. ومع ذلك يستمر العسكري

الاسرائيلي بالنكران فيحكم عليه بالسجن ١٥ يوماً وغرامة ١٥٠٠ شيكل كما ذكرنا. ويخرج من الخدمة العسكرية ويتوجه رأساً إلى حديقة منزله فيستخرج الرشاش المخبئ في كيس من النايلون، ويأخذ باستخدامه إما للسلب والنهب أو « مفاوضة ارجاعه » للجيش.

ويقول، قائد الشرطة العسكرية نفسه إن الشرطة العسكرية تلقي القبض يومياً على ٣٠ متهرباً من هذه الأنواع.. لكنها تتلقى في نفس اليوم قائمة جديدة بأسماء ٣٠ شخصاً آخرين وهكذا.

سرقات الأسلحة والمخدرات

○ كما شرحنا اعترف الجنرال بلمخ قائد الشرطة العسكرية الاسرائيلية بأن عدد حالات الاحتفاظ بالأسلحة وسرقتها آخذ بالتزايد كما أنه في عام ١٩٨٧ فتحت الشرطة العسكرية (٩١٥ ملفاً) حول تعاطي المخدرات ووصل منها الى المحاكم العسكرية فقط ٣٨٨ حالة. وأغلقت الملفات الباقية لعدم توفر الاثبات. وفتح في النصف من عام ١٩٨٨ (٢٤٢ ملفاً) أيضاً عن تعاطي المخدرات وصلت للمحاكم العسكرية فقط ٦٥ حالة منها. ويقول الجنرال نفسه بأن الذين يتعاطون المخدرات في الجيش يحاولون تطوير أساليب التعاطي والهروب، الأمر الذي يدعو الشرطة العسكرية لاستخدام أساليب أكثر « تطوراً » لوضع حد لهذه الظاهرة، ولكن جميع الأساليب باءت بالفشل فالمخدرات تباع علناً في معسكرات الجيش الاسرائيلي على مبدأ.. (دوّرها ـــ دوّرْ).

وقد تم التحقيق في النصف الأول من عام ١٩٨٨ في ٢٣ حالة وفاة غير طبيعية، منها ملفات قتل وثماني حالات انتحار أو نحر، وعدة حالات وفاة نتيجة حوادث تدريب حيث يشيع المسؤولون عن التدريب

في الجيش الاسرائيلي : أنه مسموح بقتل ٢٪ من الجنود أثناء التدريب، وهناك أربعة حوادث وفاة نتيجة الخطأ في استخدام الأسلحة وحالتا غرق بين القوات البحرية الاسرائيلية. كما طرأ ارتفاع بنسبة ٥٪ على حوادث السير في الجيش لعام ١٩٨٧ كما تشير المعطيات إلى زيادة أخرى في النسبة لعام ١٩٨٨ حيث وقع ٢٥٤ حادث سير لغاية شهر أيلول ١٩٨٨ وقد قتل فيها ٢٥ جندياً. واعتقلت الشرطة العسكرية بمساعدة مباشرة من المخابرات العسكرية منذ بداية عام ١٩٨٧ حتى الآن (شباط/فبراير ١٩٨٩) — ٢٥١٣ عسكرياً بسبب تجاوزهم للانضباط حيث أفلت الزمام. فلم تعد ترى أي جندي يؤدي التحية العسكرية لمن هو أعلى منه رتبة وعند تأسيس جيش الدفاع الاسرائيلي كان الجندي يؤدي التحية العسكرية للسيرجنت « رقيب ».أما الآن فإن أي عسكري إسرائيلي لم يعد يؤدي التحية لمن هو أعلى منه رتبة حسب الأصول العسكرية .كما ان الضباط اطالوا شعورهم كالخنافس ولم يعودوا ليهتموا باللباس العسكري أو العمرات المخصصة لهم بل أصبحوا يأنفون من وضع هذه العمرات على رؤوسهم. وقد أبدى المسؤولون عن النظام والانضباط بالجيش الاسرائيلي اهتماماً ملحوظاً بهذا الجانب من الفوضى وعدم الانضباط.

الرشاوى في جيش الدفاع الاسرائيلي

○ مشكلة خطيرة تمزق كيان الجيش الصهيوني وهذه المشكلة تتمثل في الرشاوى التي يتلقاها كبار المسؤولين في جيش العدو لاعفاء بعض الشبان الاسرائيليين من الخدمة العسكرية الالزامية بمختلف السبل. وقد كشف النقاب عن وجود شبكة في صفوف القوات الاسرائيلية يقبض أفرادها الرشاوى الضخمة من جنود قوات الاحتياط أو الذين يطلبون لاداء الخدمة الالزامية ويودون التهرب من هذه الخدمة. وقد

حدد تكلفة التهرب من الاحتياط (للذين أدوا الخدمة الالزامية) مبلغ ألفي دولار وللذين يودون إداء الخدمة العسكرية (اسماً) فقط أي أنهم يدعون للخدمة ويسلمون أوراقهم المدنية ويصبحون من عداد القوات الاسرائيلية بالاسم فقط لقاء مبلغ ستة آلاف دولار حتى تنتهي مدة خدمتهم فيسرحون وهم مسرحون فعلاً من أول يوم في الخدمة الالزامية. أما الذين يودون اعفاءهم من الخدمة العسكرية نهائياً وبصورة غير قانونية طبعاً فيتم تحديد المبلغ وفقاً لحالة طالب الاعفاء « التهرب » وأوضاعه الاجتماعية وغالباً ما يكون السعر عشرة آلاف دولار.

كشف النقاب عن قضية الرشاوى المدمرة هذه وبدأ التحقيق في القضية فتبين أن هذه الشبكة كانت تمارس عملها من خلال « وسطاء مدنيين » كانوا يحضرون الزبون للضابط المختص وهو من كبار الضباط فيتم التسريح من خلال شهادات طبية مزوّرة يقدمها طبيب مدني (شريك في الشبكة) أو من خلال تقديم وثائق عسكرية مزيفة أيضاً يقدمها ضابط (شريك أيضاً في الشبكة). وقد صدرت الأوامر من قبل وزير الدفاع رابين، الى قسم القوى البشرية في الجيش الاسرائيلي لبحث طابع الاعفاءات التي شملت ١٢٠٠ شاب. كما أوعز إلى لجنة التحقيق إعادة دراسة اجراءات التسريح التي تمت في الجيش الاسرائيلي منذ عام ١٩٨٠ حتى الآن. وسيتم بحث كافة الاعفاءات التي قدمت للشبان الذين سرحوا لأسباب طبية أو من جراء عدم ملاءمتهم للخدمة الالزامية (وليس لأسباب دينية). وبعد تحديد ماهية التسريح سيتم إعادة فحص عدد كبير من الشبان « دافعي الرشاوى ».

وقد صرح الجنرال دان شومرون رئيس هيئة أركان الجيش الاسرائيلي عن قضية الرشاوى هذه بقوله : هذه حالة خطيرة جداً وسنقوم بالتحقيق في كل ما جاء فيها بصورة دقيقة وسوف نقدم جميع المتهمين للمحاكمة ». وأضاف شومرون.

« نعتمد على المخابرات والشرطة العسكرية كي تقوما بالتحقيق بهذه القضية بصورة ملائمة لأنها حالة شاذة (حسب قوله) لا تمثل الأعراف السائدة بالجيش الاسرائيلي وسيتم معالجتها بالصورة الملائمة دون استثناءات وذلك بهدف القضاء على هذه الجرثومة في قلب الجيش » كما قال شومرون. وقد اعتقل ١٦ عضواً من هذه الشبكة ثمانية عسكريين ومثلهم مدنيين ومن العسكريين ستة ضباط اثنان برتبة عقيد واثنان برتبة رائد وواحد برتبة ملازم أول أما السادس فبرتبة ملازم ثان وأكّدت الشبهات إلى أنّ هؤلاء هم رأس الشبكة التي عملت على تسريح المئات من الخدمة الالزامية والاحتياطية. وعلم أن احدى الشخصيات الرئيسية في هذه الشبكة ضابط مرموق في قيادة السلاح الطبي سنذكر قصته فيما بعد مفصلاً. ومن المعتقلين ضابط من أشدود سرح مؤخراً من الخدمة كذلك ضابطة برتبة (رائد) وبقية الضباط في هذه الشبكة هم من سلاح الصيانة ومنهم مساعد الضابط الرئيسي في السلاح الطبي. وحتى كتابة هذه السطور لم تصلنا معلومات جديدة عن انتهاء التحقيق ومعرفة عدد الجنود الذين تم تسريحهم بالأساليب المذكورة. وقالت مصادر عسكرية بأن عدد الجنود الذين تم تسريحهم وصل إلى المئات أو أنه قد تم تسريحهم من الجيش الاسرائيلي وفقاً لشهادات مزوّرة. وقد صدرت قرارات بمنع سفر عدد كبير من الأشخاص الذين يشتبه بوجود علاقة لهم بهذه القضية.

مداهمات سريّة للمخابرات ومباحث الشرطة العسكرية

○ بعد استكمال التحقيق والمعلومات عن هذه الشبكة الاسرائيلية الخطيرة عقد رئيس هيئة الأركان والقائد العام للجيش الاسرائيلي وقائد الشرطة العسكرية ومدير المخابرات العسكرية اجتماعاً قرروا على أثره اصدار الأمر باقتحام منازل أعضاء الشبكة بما فيهم الضباط وقد حصلوا

على موافقة زميلهم رئيس قسم القوى البشرية في الجيش الاسرائيلي[1]. فتوجهت طواقم مشتركة من المخابرات والشرطة العسكرية لبيوت المتهمين واعتقلتهم. وقد تم هذا الاعتقال المفاجئ بشكل سرّي جداً حتى أن قائد سلاح الصيانة والضابط الرئيسي في السلاح الطبي لم يأخذا علماً بذلك وقد فوجئ هؤلاء من هول الصدمة.

وتم التحقيق مع المعتقلين فيما بعد من قبل أعضاء الوحدة المركزية للتحقيقات الخاصة، المشكلة من ضباط تحقيق من الشرطة العسكرية وضباط من قسم التحقيق في الجرائم الخطيرة في الشرطة المدنية الاسرائيلية وضباط تحقيق من المخابرات العسكرية. وكانت التحقيقات الضخمة هذه بعنوان « معلومات خطيرة من داخل الجيش ـــ أي عملاء ـــ تؤكد بأن عسكريين اسرائيليين يتخذون قرارات بالاعفاء من الخدمة العسكرية وذلك بناء على شهادات مزوّرة ومقابل رشاوى ضخمة».

عمل ضباط وحدة التحقيق الخاصة مدة ثلاثة أشهر ونصف بصورة سرية ومتطوّرة جداً وجمعوا معلومات واثباتات ضد المتورطين في هذه القضية مع اعترافات كاملة منهم. ولزيادة الاثبات فقد أدخل أثناء التحقيق من أفراد الوحدة الخاصة هذه الى الوحدات التي يعمل بها المتهمون، مخبرون كجنود عاديين يطلبون التسريح بالرشوة فجمعوا اثباتات عن المتهمين. كما استخدمت « أساليب مساعدة للتحقيق » مثل التنصت على هواتف المتهمين وذويهم ومتابعة تحركاتهم حتى عدة أشهر سابقة. وبعد أن تم العثور على حقائق واتضح أن هناك « مدنيين » في هذه الشبكة لهم دور كبير في القضية جرى « نقل » ملفاتها وفقاً لاقتراح رئيس هيئة أركان الجيش الاسرائيلي إلى الشرطة المدنية لمتابعة التحقيق،

(١) من المفروض في أي بلد يحترم نفسه ويحترم القانون أن تكون « موافقة المداهمة » والاعتقال موقّعة من النائب العام المدني أو العسكري وليس من رئيس قسم في الجيش ليس له علاقة بالقانون أو الاعتقال...

مع بقاء بعض ضباط التحقيق من المخابرات والشرطة العسكرية تحت اسم « طاقم مشترك من ضباط التحقيق ».فتم كشف النقاب عن وجود أساليب متطورة للتزوير والاعفاء بالجملة من الخدمتين الالزامية والاحتياطية. وعلم أن المخبر (X) عميل الشرطة الاسرائيلية في قضية أبو حصيرة[1] كان أحد العملاء السريين الذين استخدموا للكشف عن هذه القضية. وقد تم تجنيده لهذه المهمة وانتحل صفة أحد أفراد قوات الاحتياط واستطاع التهرب « فعلاً » من الاستدعاء للاحتياط بعد أن قدم رشاوى لأعضاء في هذه الشبكة. وبهذا « الطعم » توصل التحقيق للاثبات الفعلي على المرتشين المتهمين. حيث تبين أن هذه الشبكة يرأسها الضابطان الكبيران وهما المتورطان في قضية تنفيذ القرارات المزوّرة، وكانا يتلقيان معلومات عن طالبي التسريح ويحددان مكانة المرشح في المجتمع الاسرائيلي (يكفي مثلاً أن يكون ابن عائلة راقية فيجب أن يدفع عشرة آلاف دولار أميركي عداً ونقداً) وهما اللذان كانا يقبضان هذه المبالغ التي كانت توزع فيما بعد بين أفراد الشبكة كل حسب دوره فيها.

وبعد أن تراكمت الحقائق لدى طاقم التحقيق المشترك وأصبحت كافية لادانة المتهمين « تقرر » الانتقال من التحقيق السري للتحقيق العلني. فأعيد اقتحام بيوت المتهمين المقبوض عليهم ثم انتقل المحققون إلى مكاتبهم في الجيش حيث تم تفتيشها ايضاً. وقسّم المحققون أعضاء الشبكة المتهمين لثلاث مجموعات :

١ ــ المجموعة الرئيسية من ناحية خطورة هذه الجريمة وهم المنفذون

---

(١) يظهر أن عائلة أبو حصيرة معروفة في اسرائيل بالعمالة أو الاحتيال والاختلاس حيث سبق انه كان هناك وزيراً للأديان في اسرائيل من عائلة أبو حصيرة تمت إقالته من الوزارة بسبب ثبوت اختلاسه أموال وزارته...

والذين أصدروا قرارات الاعفاء من الخدمة وعلى رأس هؤلاء الضابطان الكبيران.

٢ ــ المجموعة الثانية وهي مجموعة « الوسطاء » الذين كانوا « يحضرون » الزبائن طالبي التهرب من الجيش.

٣ ــ المجموعة الثالثة وهم المرشحون أنفسهم للتسريح والتهرب من الجيش.

ومعظم الذين تم تسريحهم من الخدمة من قوات الاحتياط وعدد عادي من الشبان الذين استدعوا للخدمة الالزامية، وجرى التسريح من قواعد بوسط البلاد والمناطق المحتلة. وقال الجنرال بلمخ قائد الشرطة العسكرية أنه « ليس في هذه المرحلة ــ أثناء التحقيق ــ أرقام دقيقة حول الذين تهربوا من الخدمة العسكرية عن طرق أو بواسطة أعضاء هذه الشبكة » ويعتقد في حينه أن الحديث يدور حول وجود عشرات المتهمين وليس من الواضح كمية المبالغ التي كانت تقدم لأعضاء الشبكة لأن الأسعار تختلف من شخص لآخر وقد قدم البعض من المتهربين أموالاً نقدية بينما قدم آخرون هدايا غالية تقدر بما يقارب الطلب « أي التسعيرة ».

أول المتهمين

○ كان الميجر في الجيش الاسرائيلي (زفاي ماهاراباني) يعيش حياة ضابط عادية وهادئة، وقد انتقل مع عائلته المؤلفة من أربعة أشخاص إلى منزل كبير وجديد في إحدى ضواحي تل أبيب. واشترى سيارة رياضية فخمة من طراز « ب ــ أم ــ دبليو » الغالية الثمن. وكثيراً ما كان زملاؤه من الضباط وجيرانه المقربون يتساءلون.. كيف يستطيع تغطية نفقات الحياة المترفة التي يعيشها براتبه الشهري المحدود.

المحققون في وحدة التحقيق المشتركة يعتقد أنهم يعرفون « سر » حياة الرفاهية التي يعيشها ماهاراباني. فقد اتهموه بأنه يبيع بطاقات تأجيل الخدمة العسكرية أو الاعفاء أو الاستثناء من الخدمة إلى المدنيين الذين يطلبون التهرب من الخدمة العسكرية بكافة أنواعها. ويقول المحققون أنه كان العضو الأساسي في شبكة الرشاوى والتهرب من الخدمة العسكرية بالغش والتزوير وبيع بطاقات الاعفاء من الخدمة العسكرية بمبلغ يتراوح بين ألفي دولار وعشرة آلاف دولار للبطاقة الواحدة وقد تم اعتقاله كما أسلفنا مع أعضاء الشبكة العسكريين والمدنيين فيما يبدو أنه أكبر وأخطر فضيحة عسكرية في اسرائيل بعد أن وضعوا أيديهم على المستندات.

كانت ردّة الفعل الأولية على هذه الفضيحة عنيفة، وأثارت موجة استنكار فورية وقوية. وصرح اسحق رابين وزير الدفاع الاسرائيلي أنه تحرك فوراً « لاستئصال هذا السرطان من جسم الجيش الاسرائيلي »... ولكن هل يستطيع رابين فعلاً تنفيذ هذه العملية، وانقاذ سمعة الجيش الاسرائيلي من فضائح أكثر تنهال عليه من كل حدب وصوب؟ هذا ما لا يستطيع أحد أن يتنبأ به.

كذلك الأمر في منزل ضابط الاحتياط (يهودا يتسحاقي)، عثر المحققون المختصون على وثائق عسكرية مزيفة وجاهزة للاستعمال، كما عثروا على أذونات سفر مزيفة تتيح لحامليها مغادرة اسرائيل إلى الخارج رغم وجود مانع قانوني من السفر. ولكن يتسحاقي قال إنه بريء، وانه ضحية مؤآمرة أعدّتها له زوجته بسبب اصراره على الانفصال عنها لعلة في أخلاقها. غير أن المحققين لم يأخذوا بأقوال يتسحاقي وأصروا على مواصلة التحقيق معه بتهمة الاشتراك في عصابة التزوير والتعاون لترويج المزوّر مع كل من الطبيبين :

١ ــ الدكتور المختص جدعون بياليستوك من تل أبيب.

٢ ــ الدكتور يوسف بلات الاخصائي في تجبير العظام.

وذلك لبيع البطاقات التي يصدرونها ويصدقونها من السلطات المختصة للاعفاء من الخدمة العسكرية وبأسعار مرتفعة للطالبين.

ووصف المسؤولون الاسرائيليون المطلعون على التحقيق بأن الضابط زفاي ماهاراباني شخص واسع الحيلة. وأنه كان يتمتع بسلطات تتيح له فرصة نقل المجندين الاسرائيليين من مراكز يمكن أن « تشكل خطراً على حياتهم كالمناطق المحتلة » إلى مراكز بعيدة خلف خطوط اطلاق الحجارة والنار، أو اختصار مدة خدمتهم العسكرية.

وقال مسؤول عسكري رفيع المستوى : « إن ماهاراباني كان قادراً على اجراء تنقلات بين المجندين الاسرائيليين من أقصى اسرائيل لأقصاها كما يحرك قطعة الشطرنج ».

○ أما الرجل الثاني في حلقة تزوير بطاقات الخدمة العسكرية في الجيش الاسرائيلي فهو الميجر (شوشانا غولدشتاين) المسؤول عن أعمال اللجان الطبية التابعة لمركز التجنيد الرئيسي للجيش الاسرائيلي. وقد صرح مصدر مسؤول أثناء التحقيق في هذه الفضيخة أن تسعة عشر من المجندين الاسرائيليين اعتقلوا لصلتهم بحلقة تزوير بطاقات « التخلص » من الخدمة العسكرية. وأكد مصدر مختص في لجنة التحقيق أن ما لا يقل عن مائتين من الاسرائيليين متورطون في نشاطات هذه العصابة التي ذكرنا أنها كانت تبيع بطاقة الاعفاء النهائي من الخدمتين الالزامية والاحتياطية بسعر مقطوع وهو عشرة آلاف دولار أميركي مقدماً. ويهبط هذا المبلغ إلى ألفي دولار عندما تكون البطاقة المزورة صادرة عن أطباء الشبكة بحجة أن المدعوين الى الخدمة العسكرية يعانون من آلام في العمود الفقري بشكل مزمن أذ أنهم مصابون « بأقدام طبش » أو « فلات فيت ».

وقد قال البريغادير جنرال بلمخ أنه ستتم اعتقالات أخرى من العسكريين والمدنيين المتورطين في نشاطات هذه العصابة. وتنظر المخابرات وسلطات التحقيق الاسرائيلية المسؤولة إلى هذه الفضيحة، على أنها نتيجة مباشرة لاستمرار استخدام الجيش الاسرائيلي « كقوة بوليسية » لقمع المظاهرات والاضطرابات والانتفاضة التي أنهكت الكيان الصهيوني. وقد قال (ران كوهين) عضو مجلس الكنيست الاسرائيلي « ان أساليب القمع والعنف التي تتبعها القوات الاسرائيلية في المناطق المحتلة أدت إلى اضعاف معنويات الجنود الاسرائيليين وانعدام القيمة الفردية لديهم ». كما صرح « زيف إيتان » وهو ضابط سابق في الجيش الاسرائيلي وعضو بارز حالياً ١٩٨٩ في (مركز جافي للدراسات الاستراتيجية) في جامعة تل أبيب، ان العمليات العسكرية التي نفذها الجيش الاسرائيلي في السنوات الأخيرة، كغزو لبنان في عام ١٩٨٢، وأساليب العنف والارهاب التي يتبعها في مواجهة مظاهرات الفلسطينيين وانتفاضتهم في الضفة والقطاع « شوّهت » إلى درجة كبيرة صورة الجيش الاسرائيلي داخل اسرائيل وخارجها على حد سواء ».

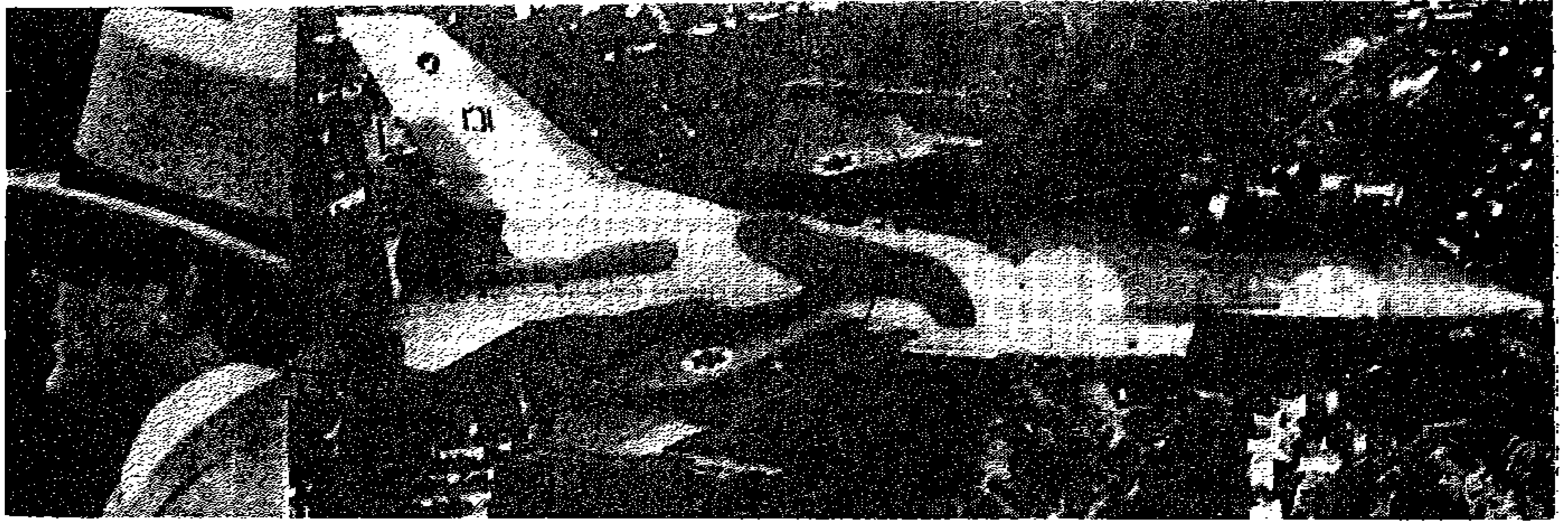
إن عدداً كبيراً من الاسرائيليين يشارك زيف إيتان وجهة نظره هذه ولكن كبار المسؤولين العسكريين يؤكدون أنه ليس هناك أي ارتباط حقيقي بين هذه الفضيحة وانتفاضة الفلسطينيين ضد الاحتلال الاسرائيلي. كما صرح الجنرال (دان شومرون) رئيس الأركان الاسرائيلي أنه يعتقد أن عدداً قليلاً من ضباط الجيش الاسرائيلي متورط في هذه الفضيحة. كما أشار عدد من الضباط الاسرائيليين إلى أن معظم الاسرائيليين يرفضون التهرب من الخدمة العسكرية (كلام للاستهلاك المحلي لديهم) رغم أن أكثر من ألف وتسعماية من جنود الاحتياط يحصلون على بطاقات اعفاء حقيقية من الخدمة العسكرية كل عام.

ملحق ومعلومات عامة عن الموضوع

○ من المعلوم لدينا كباحثين عن أعمال الجيش الاسرائيلي ومخابراته وتجاوزاته أن عدد أفراد الجيش الاسرائيلي النظامي يبلغ مائة وواحد وخمسين ألف جندي عامل بالاضافة إلى جنود الاحتياط. وتقضي قوانين الخدمة العسكرية الاسرائيلية بدعوة جنود الاحتياط الاسرائيليين إلى الخدمة لمدة شهر من كل عام حتى يبلغ عمر جندي الاحتياط الخامسة والخمسين. وكثيراً ما يقدم جنود الاحتياط طلبات رسمية لاعفائهم من الخدمة السنوية الالزامية. وقال رئيس الأركان الاسرائيلي: « إن جنود الاحتياط يطالبون بالاعفاء من الخدمة لأسباب عائلية أو مرضية « شكلية » واذا استجبنا لهم ولبينا طلباتهم فلن نجد بعد فترة قصيرة من ندعوه منهم إلى خدمة الاحتياط ».

وبعد هذا الاكتشاف لهذه الشبكة الاسرائيلية لتهريب الراغبين من الخدمة العسكرية في جيش الكيان الصهيوني، قام رئيس هيئة الطاقة البشرية في أركان الجيش الاسرائيلي بتعيين طواقم خاصة لتطبيق اجراءات المراقبة على الأجهزة التي تقوم باستدعاء جنود الاحتياط، وباصدار الاعفاءات من خدمة الاحتياط. وقد شكلت هذه الطواقم المحلفة بعد فضيحة اكتشاف الشبكة موضوع البحث السابق التي كانت تقوم « بتزوير » هذه الاعفاءات لتهريب بعض المجندين الميسورين من الخدمة العسكرية.

مُتابعة المخابرات الإسرائيليّة لأعمالها التجسُّسيّة وعلينا الحذر؟



- المخابرات الإسرائيليّة ونشاطها المستمرّ على الساحة الدوليّة.
- الموساد تقتل في اليونان وتتّهم العرب.
- أعمال الموساد في قبرص.
- إيطاليا تتّهم "الموساد" بنسف طائرة عسكريّة إيطاليّة.
- إغتيال عالم ذرّة فلسطيني.
- الخدمة السرّيّة للمخابرات الإسرائيليّة.
- مفتّش وكالة الطّاقة النوويّة عميل للمخابرات الإسرائيليّة.
- إغلاق شركات الرقيوح الأبيض.
- زائير قاعدة تجسّس للمخابرات الإسرائيليّة.

المخابرات الاسرائيلية ونشاطها المستمر على الساحة الدولية.

○ بعد النصف الثاني من عام ١٩٨٩ بدأت تتسرب معلومات جديدة عن نشاطات ارهابية وتخريبية وتجسسية تقوم بها المخابرات الاسرائيلية في عدد من دول العالم وبشكل خاص في أوروبا والأميركيتين وقبرص. وتأخذ هذه الأعمال طابع السرية على وجه العموم، ويتستر عملاء الموساد بشكل دائم إما خلف واجهة الشركات التجارية، أو خلف جدران السفارات الاسرائيلية، التي أكّدت تقارير خبراء المخابرات الغربية أنها أوكار حقيقية لرجال « الموساد » منذ نشأتها. ففي قبرص على سبيل المثال تفيد معلومات نشرت في نيقوسيا بأن عملاء المخابرات الاسرائيلية كثفوا من نشاطاتهم في الموانئ والدوائر القبرصية، وان هؤلاء العملاء اخترقوا أكثر الدوائر والأجهزة حساسية مثل جهاز « الأمن القومي » و « الحرس الوطني » حيث يجري تحت غطائهما مراقبة المواطنين القبارصة المؤيدين للعرب وقضاياهم العادلة. ويبدو أن التعاون بين المخابرات البريطانية والاسرائيلية في قبرص بات متقدمًا ومن المعروف أن بريطانيا عززت مؤخراً من تواجد قواتها في جزيرة قبرص بنسبة ٢٠ بالمئة كما أدخلت أجهزة تجسس وتنصت حديثة ومتطورة إلى قاعدة أكروتيري البريطانية.

وتربط الأوساط المخابراتية الغربية المطلعة بين تعزيز الوجود العسكري

ونشاط المخابرات البريطانية في قبرص وبين القفزة الجديدة التي قفزتها العلاقات البريطانية الاسرائيلية في مجال المخابرات وبشكل خاص في أوائل عام ١٩٨٩. وحسب معلومات المطلعين فإن اثنين من رجال المخابرات الاسرائيلية « الموساد » أعاد متابعة نشاطهما في لندن بشكل مكشوف، الأمر الذي اعتبره المراقبون مؤشراً على رغبة الادارة البريطانية باعادة التعاون مع الموساد.

وكنا قد ذكرنا في الصفحات ٤٤٩ الى ٤٥٦ من الجزء الثالث من هذه الكتب المسلسلة عن أعمال المخابرات أن السلطات البريطانية قد نفذت « تمثيلية » ناجحة أعدت السيناريو لها رئيسة الوزراء البريطانية نفسها مارغريت تاتشر (كان الله في عون زوجها) وهي أيضاً رئيسة جمعية الصداقة البريطانية ــ الاسرائيلية. عندما تم طرد أحد الدبلوماسيين الاسرائيليين من لندن مع خمسة آخرين من عناصر المخابرات الاسرائيلية، بينما حكم على بريطاني بالسجن احد عشر عاماً لتعامله مع « الموساد ». والآن تقول المصادر البريطانية وبعد أن توقف التعاون بين المخابرات البريطانية والمخابرات الاسرائيلية لأول مرة منذ ثلاثين عاماً « حسب التمثيلية التاتشرية » عاد هذا التعاون بشكل أعمق وأكثر تنسيقاً.. لأن البريطانيين كانوا يأخذون على أصدقائهم الاسرائيليين أنهم يعملون ويزاولون نشاطهم المخابراتي دون علم السلطات البريطانية (المخابرات). ويبدو أن هذه المشكلة قد حلت وعاد التنسيق بين الجهازين بشكل تام ليس على الساحة البريطانية وحسب بل على الساحة الدولية.

وإذا كانت المياه قد عادت إلى مجاريها بين جهازي المخابرات البريطاني والاسرائيلي فإن الموساد لا تقف عند حدود التعامل المباشر مع أجهزة المخابرات « الصديقة » في نشاطها الهدام وأعمالها التخريبية والارهابية لتشويه سمعة وصورة العرب بصورة عامة والقيام بأعمال

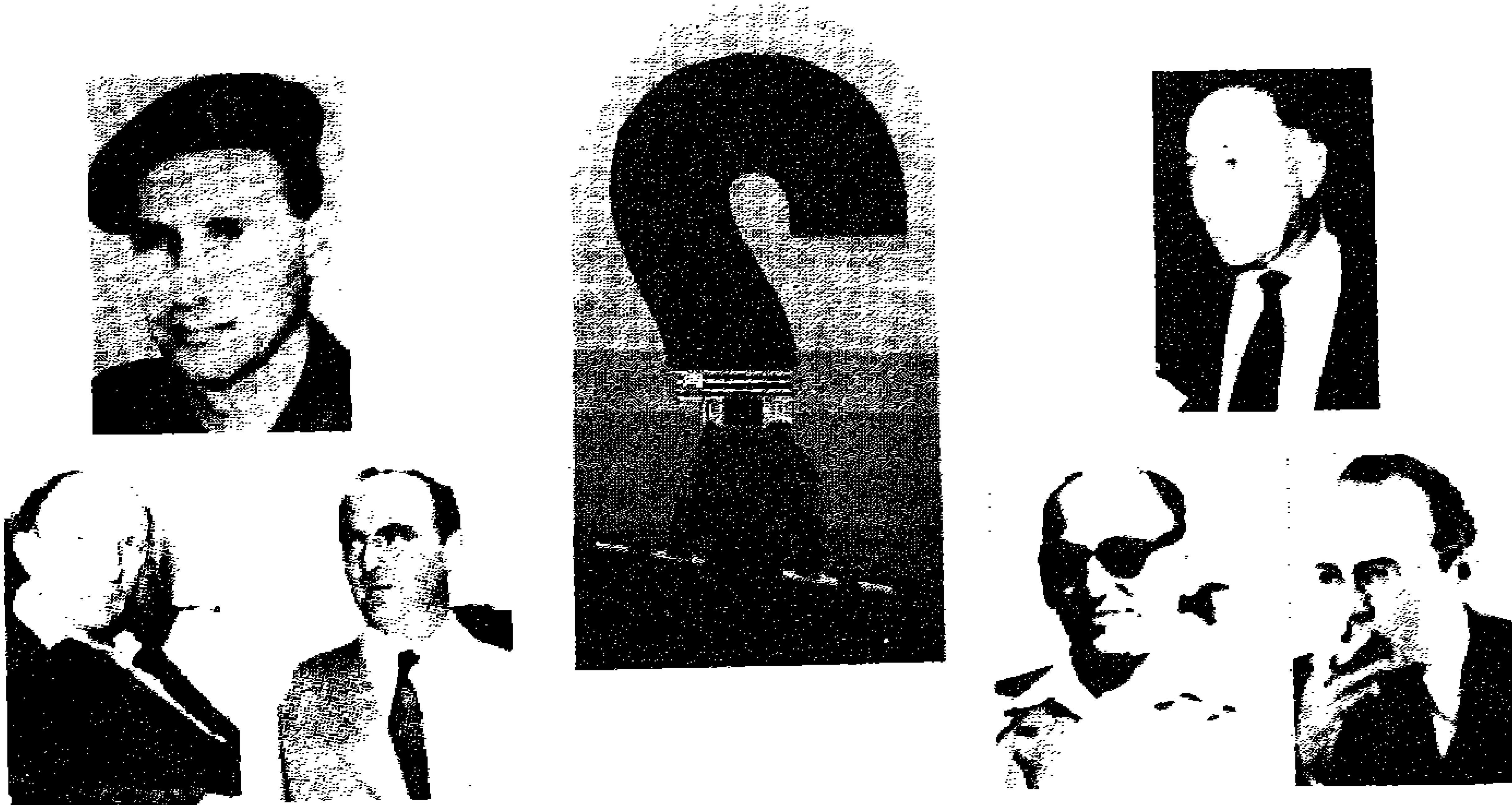
تجسسية عليهم لصالح كيانها الصهيوني وأعداءهم.. بل أن الموساد تلجأ إلى أساليب متنوعة وعديدة في عملياتها الارهابية. وقد كشفت مصادر مطلعة على أعمال المخابرات الاسرائيلية أحد أساليب الموساد في أوروبا والأميركيتين. وهذا الأسلوب هو التستر تحت غطاء شركات وهمية متخصصة بشؤون الأمن ومكافحة الارهاب وحماية الأشخاص المهمين والمؤسسات. وقد لاحظ مراقبو نشاط الموساد انتشار مثل هذه الشركات بشكل سريع ورصد وجود شركات صهيونية من هذا النوع في خمس عشرة دولة في أوروبا والأميركيتين وقد نشرت إحدى المجلات الاسبانية « تيمبو » تصريحات مثيرة لمدير إحدى هذه الشركات المدعو ليو غليسير يعترف فيها قبل كل شيء بأنه ينتمي إلى « الجيش الاسرائيلي » وأنه يقضي شهراً على الأقل في « اسرائيل » سنوياً يتدرب خلاله في إحدى الوحدات الخاصة الصهيونية في ضواحي تل أبيب. وأنه فضلاً عن ذلك يستخدم نفس فلسفة الجيش الصهيوني لدى تقديم خدماته ضمن الشركة الدولية الوهمية في اسبانيا، كما ينفذ جميع طلبات المخابرات الاسرائيلية إليه في مركز عمله. بهذه التصريحات الواضحة فضح غليسيز الدور الارهابي الذي تمارسه هذه الشركات في اسبانيا والعالم أجمع. لأن الرأي العام العالمي أخذ يدرك أن الفلسفة والنهج اللذين يستخدمهما الجيش الاسرائيلي والمخابرات الاسرائيلية هما فلسفة الارهاب ونهج العدوان والجريمة وان الكيان الصهيوني في اسرائيل يمارس الارهاب على اعتباره سياسة اسرائيلية رسمية.

ويعترف مدير الشركة الصهيونية الرأسمال والادارة كذلك بالدور التجسسي الذي تقوم به مثل هذه الشركات عندما قال : ان شركته أعدت تقارير « أمنية » مفصلة عن الدول العربية في الشرق العربي « لحساب دول غربية » أي ان هذه الشركات الاسرائيلية تبيع عمالتها لمن يطلب وليس للمخابرات الاسرائيلية فقط. كما أن شركته سبق

أن أعدت تقارير عديدة عن ممثلي منظمة التحرير الفلسطينية في العديد من دول العالم للمخابرات الاسرائيلية وللدول التي لها مصالح في الشرق الأوسط وعن القضية الفلسطينية.

ويرى المراقبون أن مثل هذه الشركات تعتبر وسائل متطورة ومضمونة الفعالية والنتائج تستخدمها المخابرات الاسرائيلية في حربها الارهابية ضد الأمة العربية على الساحة الدولية، اضافة الى اعتماد هذا الجهاز على السفارات الاسرائيلية في العالم والتي أكدت التقارير الغربية أنها تحولت إلى أعشاش للتجسس. فالدبلوماسيون الصهاينة ينتمون إلى جهاز المخابرات، وهم يستغلون « الحصانة الدبلوماسية الدولية » للقيام بأعمال التجسس المتضمنة التخريب والارهاب وحتى الاغتيال في الدول التي يتواجدون فيها كما ذكرنا في الكتب السابقة فهل آن لنا أن نعتبر باستغلال اسرائيل وتخطيها لجميع الأعراف الدولية والدبلوماسية ونقوم برصد أعمال المخابرات الاسرائيلية وتعاملها على مبدأ « العين بالعين ».

* * *



(رؤساء المخابرات الاسرائيلية... يخططون للأهداف الصهيونية).

ملف المخابرات الاسرائيلية في اليونان[7]

الموساد تقتل في اليونان وتتهم العرب

○ من المعروف دبلوماسياً أن اليونان لم يعترف بالكيان الصهيوني « اسرائيل » حتى الآن رغم جميع الاتصالات والاغراءات الاسرائيلية ومع ذلك فقد بدأت أجهزة المخابرات الاسرائيلية « الموساد » بممارسة نشاطها السري والعلني، دون أن تعترف اليونان باسرائيل كما ذكرنا. وقد تصاعدت حدة هذه النشاطات، بشكل أثار قلق الرأي العام اليوناني، وحفيظة الحكومة اليونانية، والأحزاب السياسية على مختلف اتجاهاتها في اليونان، وأصبح من الضروري فتح ملف المخابرات الاسرائيلية — الموساد الصهيوني والجرائم التي ارتكبها ويرتكبها على الساحة اليونانية على مر الأيام.

وكما يقال كانت « القشة التي قصمت ظهر البعير » الحادثة التي تعرض لها الصحافي اليوناني « بانايوتس يورغوديس » المحرر في صحيفة طولمي التي تصدر في جزيرة « كريت » على يد « صاموئيل فيلوسوف » الملحق البحري بالممثلية الصهيونية في أثينا. هذه الحادثة العدوانية أثارت ردود فعل واسعة على كافة المستويات، وقد استمرت فترة طويلة من الزمن، حيث سحبت جميع الأغطية المختلفة التي درجت أجهزة المخابرات الاسرائيلية على التستر وراءها عنها. ولم يعد الرأي العام اليوناني يؤخذ بهذه الأكاذيب، خصوصاً بعد أن بدأت ممارسات تدخل

المخابرات الاسرائيلية في الموانئ البحرية والمطارات اليونانية تقترب من تلك التي تمارسها ضد المواطنين العرب في فلسطين المحتلة وقبرص.

إنَّ المعلومات التي توفرت لدى المخابرات اليونانية حول الحادثة التي تعرض لها الصحافي تفيد أنه لدى وصول الباخرة اليونانية « سيلفر بالوما » (التي تعمل على خط بحري يمتد من كريت إلى حيفا بالأراضي المحتلة « مروراً » بليماسول). الى ميناء « هيرا كليوس »، صعد على ظهرها عدد من عناصر المخابرات الاسرائيلية يرأسهم الملحق البحري فيلوسوف، حيث قاموا بالتدقيق في جوازات سفر الركاب وتفتيش أمتعتهم، الأمر الذي أثار ريبة وشكوك أحد الصحافيين الموجودين مصادفة في ذلك الميناء. فأجرى اتصالات بعدد من زملائه الصحافيين العاملين في الصحافة المحلية في جزيرة كريت للحضور حالاً والاطلاع على ممارسات ونشاط المخابرات الاسرائيلية المخالف للعرف والقانون في الميناء. ولدى وصول هؤلاء الصحافيين منعهم عملاء الموساد من الصعود على ظهر الباخرة للاطلاع وتصوير عملية التفتيش وفرز المسافرين حسب جنسياتهم، وعرض الأسماء على دفتر فيش يحمل أسماء المطلوبين للمخابرات الاسرائيلية من جميع الجنسيات، رغم حصول الصحافيين على تصاريح قانونية مسبقة من الدوائر المختصة في الميناء تسمح لهم بذلك الاطلاع. ورغم محاولات طاقم السفينة برئاسة قبطانها لاقناع رجال الموساد بالسماح للصحفايين بتأدية واجبهم الصحفي، رفض الاسرائيليون ذلك بشدة وأنهالوا فوراً على طاقم السفينة والصحفيين بالشتائم البشعة والألفاظ القذرة. وفي غفلة من الجميع تأكد المدعو فيلوسوف أن الصحافي اليوناني يورغوديس هو الذي دعا زملاءه لفضح أعمال الموساد. فانقضّ عليه وأخذ يضربه بآلة حادة سقط على أثرها الصحافي فاقد الوعي على أرضية سطح الباخرة الحديدية. وحاول القضاء عليه رغم سقوطه واغمائه وذلك حسب الطريقة الأميركية السينمائية.

ولكن وصول رجال خفر السواحل اليونانيين حال بينه وبين متابعة الاعتداء عليه فألقوا القبض عليه بجرم الايذاء والضرب والشتم. ولكن فيلوسوف أبرز لهم بطاقته محتمياً بالحصانة الدبلوماسية وهرب من بين أيديهم.

في ضوء المعلومات الآنفة فإن القراءة الأولية لوقائع هذه الحادثة تكشف عن **ثلاث حقائق لا يمكن تجاهلها** :

○ الأولى : تتمثل في أن جهاز « الموساد » الصهيوني، أكبر الأجهزة الارهابية في العالم، لم يقدم على تفتيش الركاب وأمتعتهم والاطلاع على جوازات سفرهم دون أن يستند في ذلك الى اتفاقية مبرمة مع اليونان، يُسْمح فيها للموساد بالقيام بذلك. خصوصاً أن فريق الموساد في ميناء هيراكليوس موجود على أرض الميناء بشكل دائم وليس على ظهر السفينة فقط. بل والأدهى من ذلك أن مفرزة المخابرات الاسرائيلية هذه تتخذ لها مكتباً مؤجراً بين المكاتب الأمنية التابعة لوزارة الأمن العام اليونانية.

○ الثانية : تتعلق بالضوء الأخضر المعطى لضباط المخابرات الاسرائيلية من قبل الحكومة الاسرائيلية وهو يخولهم الاعتداء على المواطنين والزائرين، الذين يحاولون ولو بطرق مشروعة تلمس ممارساتهم المشبوهة.

○ الثالثة : عجز سلاح خفر السواحل والمخابرات وأجهزة الأمن اليونانية عن اتخاذ أية مبادرة تتيح لها « رد الاعتداء » والقاء القبض على أي مرتكب مهما كانت هويته أو صفته. فالدفاع عن النفس حق مشروع كفلته جمع الأعراف والقوانين والشرائع الدولية. رفاق الصحافي المعتدى عليه يورغوديس من الصحافيين اليونانيين أوضحوا أن اجراءات التفتيش التي يقوم بها جهاز المخابرات الاسرائيلية على ظهر السفن المتجهة إلى موانئ فلسطين المحتلة لا تحمل جديداً بالنسبة إليهم،

وإنما الجديد هو اجراءات تفتيش الركاب التي تقوم بها المخابرات الاسرائيلية بدون حق للقادمين إلى الموانئ اليونانية بالذات. وهو ما سبق أن نفته الحكومة اليونانية في وقت سابق من عام ١٩٨٦، عندما نشر نبأ مفاده أن عملاء الموساد الموجودين في جميع الموانئ اليونانية يتولون مهمة الاشراف على الاجراءات الأمنية المتعلقة بحمولة السفن والركاب المغادرين والقادمين من أي مكان في العالم، وأياً كانت الشركة الناقلة. وبعد ذلك طالب الصحافيون اليونانيون في إفاداتهم أمام السلطات وعلى صفحات مطبوعاتهم التي يعملون فيها، الحكومة اليونانية الاشتراكية بفتح الملف المشبوه لأجهزة المخابرات الاسرائيلية، والكشف عن الجرائم التي ارتكبتها هذه الأجهزة على الساحة اليونانية حتى حينه لوضع حدّ لها.

ثم إن فتح ملف اعتداءات المخابرات الاسرائيلية في اليونان لم يبق مجرد مطلب للصحافيين اليونانيين بل تحول إلى « مطلب عام » لاتحاد الصحافيين ووراءه الرأي العام اليوناني. وعلى الصعيد السياسي، فقد اتخذ الحزب الشيوعي اليوناني من هذا المطلب الحق « شعاراً له » وربطه بشعار الأمن القومي اليوناني، وتبنّى طرحه في جلسة البرلمان اليوناني التي انعقدت يوم الجمعة الموافق بتاريخ ١٠ أيلول (سبتمبر) ١٩٨٧. وقد لقي الطرح تجاوباً ملموساً من كافة المجموعات البرلمانية بما فيها مجموعة البرلمانيين المستقلين، باستثناء « حزب اليمين المتطرف » الذي رأى في حادثة الاعتداء على الصحافي اليوناني « حادثة فردية ».

كما توجه السيد خاريلافلوراكس زعيم الحزب الشيوعي اليوناني بسؤال إلى بانوبولوس « وزير الملاحة اليوناني » بشأن طلب تبيان ما حدث، وردّ عليه الوزير في الجلسة البرلمانية « ذاتها » بتفاصيل الحادثة، مضيفاً « أنه يحق لرجال الأمن الاسرائيليين مرافقة السفن السياحية التي تتجه لزيارة الموانئ الاسرائيلية وذلك لحماية الركاب » لكنه لا يحق لهم تفتيش الركاب أو الحقائب « في الموانئ اليونانية » احتراماً للسيادة

اليونانية، كما لا يحق لهم حمل أسلحة نارية حسب الاتفاق الموقع مع الحكومة الاسرائيلية لهذا الغرض. وقد علم فيما بعد أن نشاط المخابرات الاسرائيلية كانت تغطي جميع الموانئ اليونانية، خصوصاً ميناء « بيريه » حيث يوجد عدد كبير منهم يصعب حصره، يترأسهم ضابط اسرائيلي برتبة كولونيل يدعى « حاييم مردخاي ». وتأكد أن عميلين تابعين للموساد يحملان اسم « روزنول » و « كوهين خباي » كانا على متن السفينة السياحية « سيتي أوف بوروس » التي سبق أن تعرضت لهجوم مسلح من قبل مجهولين عندما وصلت إلى ميناء « هيراكليون » بالرغم من أن هذه السفينة لا تذهب إلى « الموانئ الاسرائيلية »، بل تقوم بجولات سياحية بين جزر بحر ايجه والسواحل التركية. وأوضحت المصادر أن صداماً حاداً وقع في حينه بين قبطان السفينة سيتي أوف بدروس وبين عميلي الموساد لأنهما كانا يتصرفان تصرفات استفزازية للركاب المدنيين وهم من السياح، ويصدران الأوامر إلى أفراد طاقم السفينة ويحملان الأسلحة بشكل ظاهر. وتساءلت المصادر الأمنية اليونانية عما إذا كان هناك « عملاء للموساد » على متن السفينة عندما تعرضت للهجوم، وعما إذا كانوا هم الذين أطلقوا النار بشكل عشوائي على الركاب.

○ ومما يذكر في هذا التحقيق في ملف المخابرات الاسرائيلية في اليونان أن القانون الصادر عن وزارة الملاحة اليونانية « يسمح » لأصحاب السفن السياحية بتعيين أشخاص أجانب لحماية سفنهم، وهو ما يشجع أجهزة المخابرات الأجنبية وأولها المخابرات الاسرائيلية على تصعيد نشاطها في اليونان، ويمنحها غطاءً شرعياً لممارسة نشاطها المشبوه والسيِّئ الصيت.

○ ويرى بعض المطلعين أن نقمة الرأي العام اليوناني التي أثارتها حادثة الاعتداء على الصحافي اليوناني والتي عكست مدى تغلغل النفوذ الصهيوني في اليونان، موجهة ضد وزير الأمن العام في الحكومة

الاشتراكية، نظراً لمنحه أجهزة المخابرات الاسرائيلية صلاحيات واسعة على الأراضي اليونانية وسماحه بوصول عدد كبير من عناصر الموساد الصهيونية الى اليونان، لممارسة نشاطاً مشبوهاً ضد العرب تحت غطاء حماية المصالح الاسرائيلية في العاصمة أثينا والموانئ اليونانية وحتى المطارات وتسوق أوساط المطلعين نفسها دلائل على ذلك، بالكشف عن وصول فرقة تابعة لجهاز الموساد الاسرائيلي إلى أثينا مؤلفة من سبعة من كبار ضباطها المتخصصين في شؤون اليونان وقبرص، في وقت سابق بدعوى حماية الكنيس اليهودي الواقع في شارع « أخارنون » وسط العاصمة اليونانية، وكذلك وصول عدد من عناصر المخابرات الاسرائيلية المدرّبة تدريباً خاصاً لمساعدة السلطات اليونانية في الكشف عن المنظمات المحلية اليونانية التي تتخذ من العنف المسلح أسلوباً لها، مثل « منظمة ١٧ نوفمبر » ومنظمة « كاسيمس » اليساريتين، كل ذلك من دون أن يوضح وزير الأمن اليوناني « المقابل الذي ستقدمه اليونان تجاه اغراء السلطات الاسرائيلية » وتقايض على أساسه. وتضيف هذه الأوساط بأن الاعتقاد الذي رجح « ان اليونان قامت بتقديم تسهيلات للمخابرات الاسرائيلية في الموانئ والمطارات اليونانية، ومراقبة نشاطات الجالية العربية على الأراضي اليونانية».

هذا هو الثمن الباهظ الذي تدفعه دولة اليونان منذ مطلع عام ١٩٨٦، والذي كان محصلة الزيارة التي قام بها « ديفيد كمحي » مدير عام وزارة الخارجية الاسرائيلية إلى أثينا في مطلع عام ١٩٨٦ حيث أعلن « في حينها » وعقب محادثاته مع المسؤولين اليونانيين، أن زيارته تأتي في اطار التعاون في ذلك الوقت ولأهدافه. فقد ساد الاعتقاد أن الأمر يتعلق بحملة الارهاب على الطريقة الأميركية « أي القيام بارهاب مسبق الصنع ضد من تعتقد المخابرات الأميركية أنه يحضر لأية عملية ارهابية ضد المصالح الأميركية... هكذا ». إلا أن نشر تفصيلات ملف المخابرات

الاسرائيلية أدى إلى كشف ما جرى عند حضور كمحي إلى اليونان وهو أنه تم توقيع اتفاقية أمنية كاملة البنود والجوانب بين المخابرات الاسرائيلية « الموساد » وجهاز المخابرات اليونانية « الأينب ». والمعروف أن « كمحي » عراب الاتفاقية الأمينة بين اليونان والكيان الصهيوني كان يترأس أهم فروع المخابرات الاسرائيلية خلال ستة عشر عاماً قبل أن يتولى منصبه بالخارجية الاسرائيلية.

ووسط التفاعلات التي أفرزتها عملية وجود المخابرات الصهيونية في اليونان، بدأت البعثات الديبلوماسية العربية في اليونان تعرب عن قلقها ازاء التزايد الملحوظ لعناصر « الموساد » خصوصاً أن الجالية العربية هي الطرف المتضرر بشكل مباشر من جراء تفشي النفوذ الصهيوني، الذي كان من أبرز نتائجه تنفيذ عدد من جرائم الاغتيال السياسي ضد شخصيات عربية، والصاق التهمة بالمخابرات العربية بهدف تشويه سمعة هذه المخابرات والاساءة الى صورة العرب في نظر اليونانيين وأصدقائهم.

وعلمنا قبل اتمام هذا البحث عن تغلغل الموساد في اليونان بوجود سبب جوهري وهدّام للمخابرات الاسرائيلية وهو اتخاذ هذه المخابرات الموانئ اليونانية موانئ لتصدير تجارتهم المحرمة من المخدرات إلى الأقطار العربية وخاصة « مصر ». وقد علمنا أن البعثة الدبلوماسية لجامعة الدول العربية طلبت تفسيراً رسمياً من وزارة الخارجية اليونانية حول نشاط الموساد على الأراضي اليونانية، وذلك لتطمين الدول العربية التي لها جاليات في اليونان. وأمام هذا المأزق السياسي والجوّ الذي فرضته حادثة الاعتداء على الصحافي اليوناني لم يبقَ أمام الحكومة اليونانية سوى إعادة النظر في طبيعة العلاقات، الأمنية بينها وبين الكيان الصهيوني مع احتمال كبير بتقليص هذه العلاقات والغاء الاتفاق الأمني المعقود بين البلدين بعد ثبوت ضرره البالغ ضد سيادة اليونان بصورة عامة.

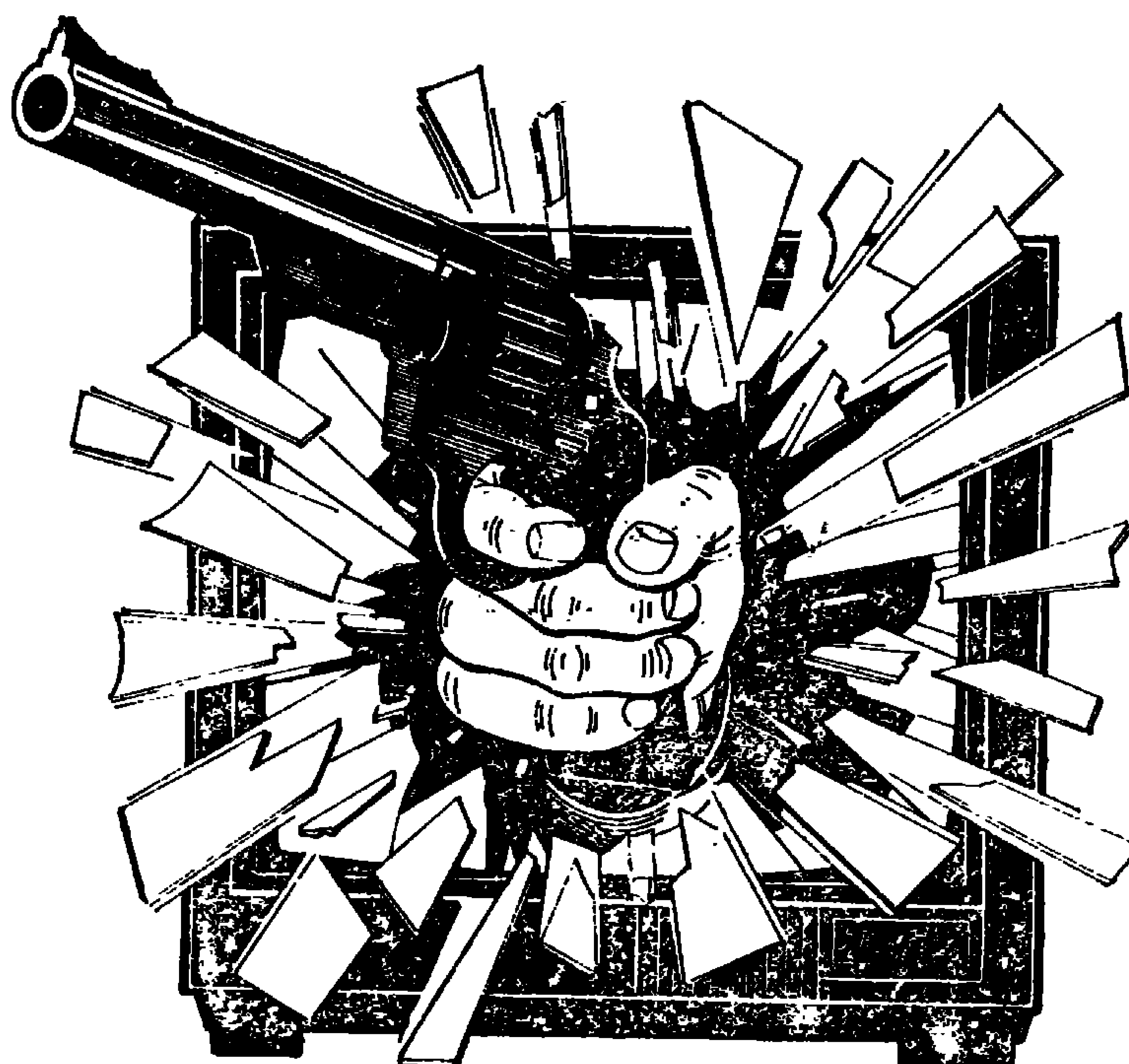
أعمال الموساد في قبرص .

○ تعودت المخابرات الاسرائيلية منذ سنوات عديدة على التواجد في قبرص للاطلاع ومراقبة نشاط المناضلين الفلسطينيين عن كثب كما تحيط هذه الجزيرة بعشرات الزوارق الحربية المسلحة التي تعمل على اعتراض كافة السفن السياحية والتجارية والقادمة إلى قبرص أو المغادرة منها للبحث أيضاً عن المناضلين الفلسطينيين وقد قامت هذه المخابرات بالتعاون مع القوات البحرية الاسرائيلية باعتقال الكثيرين من على ظهر المراكب والسفن المدنية وهم في « المياه الدولية » ونقلتهم إلى مراكز المخابرات داخل اسرائيل للتحقيق معهم. وإن بعضهم لا يزال قيد الاعتقال الاداري في اسرائيل بدون أن يكونوا تابعين لأي تنظيم مسلح أو ثوري كما تدعي اسرائيل. وهذا التصرف بل هذه القرصنة البحرية تتخطى جميع الأعراف الدولية وقوانين الملاحة والبحار، كما أن عملاء المخابرات الاسرائيلية المتمركزين في قبرص يتصرفون على مزاجهم دون أن يقيموا للسيادة الوطنية للحكومة القبرصية أية قيمة ففي ميناء ليماسول يتصرفون كسادة ومديرين للميناء، وقد نشرت صحيفة « هرافكي » مقالاً جاء فيه : إن عملاء المخابرات الاسرائيلية الموساد العاملين في قبرص قد تسللوا إلى كافة المرافق الحيوية في الجزيرة. ورجال الموساد هؤلاء

استطاعوا أن يضموا إليهم بعض القبارصة خلال السنوات الماضية واستخدموهم في موانئ الجزيرة ومطاراتها بعد شراء ضمائرهم بعشرات ألوف الدولارات الحرام. وأضافت الصحيفة أن الدليل على التعاون بين رجال المخابرات الاسرائيلية وعملائهم من القبارصة يكمن في لفت نظر المسؤولين القبارصة باتجاه يخدمهم ويخدم مصالحهم التجسسية. ونوهت الصحيفة إلى حادث انفجار السيارة المفخخة في العاصمة « نيقوسيا » في شهر أيار (مايو) ١٩٨٨، وقيام عملاء المخابرات الاسرائيلية بالصاق التهمة بالعرب عن طريق توريط عناصر عربية فيها، في الوقت الذي أصبح عملاء الموساد يسيطرون على كل شيء تقريباً في الجزيرة. وأضافت محذرة الرأي العام القبرصي أن عملاء الموساد أصبحوا يتصرفون وكأنهم يحملون حصانة دبلوماسية، ويحرضون بأعمالهم واستفزازاتهم العمال في ميناء ليماسول وهم بهذه الأعمال يقوضون السيادة القبرصية. واختتمت الصحيفة المذكورة مقالها بمطالبة الحكومة القبرصية بالعمل على وضع حدّ للأعمال الاستفزازية التي يقوم بها عملاء الموساد في قبرص.

وعلى أية حال فقد نجحت المخابرات الاسرائيلية بما تنفقه من الدولارات الحرام على تجنيد عدد من القبارصة الذين يحتلون « مناصب حكومية رفيعة المستوى » للعمل لصالحها، في تتبع ومراقبة النشاط العربي في الجزيرة وابلاغها بأوجه هذا النشاط وتحركات الجاليات العربية على أرض الجزيرة. وعدد من هؤلاء المتعاونين مع المخابرات الاسرائيلية يحتلون مناصب هامة وحساسة في بعض الدوائر الأمنية والحكومية وخاصة في المطارات والموانئ ودوائر الهجرة والجوازات والاقامة والاعلام وهذه الدوائر الهامة هي الدوائر المعنية بمراقبة الوجود الأجنبي في الجزيرة. والمهمة التي يضطلع بها هؤلاء تتركز في جمع كافة التفاصيل والمعلومات المتعلقة بأوجه الوجود والنشاط العربي، لا

سيما النشاط السوري والفلسطيني واللبناني على كافة المستويات حتى السياحية منها وهذه المعلومات عن النشاط الاسرائيلي في قبرص ثابتة ومعروفة من قبل السلطات القبرصية.



إيطاليا تتّهم "الموساد" بنسف طائرة عسكريّة إيطاليّة •

○ تفعل المخابرات الاسرائيلية دائماً المستحيل للانتقام من أي إنسان أو أية دولة ساعدت أو تساعد أنشطة ضد أهدافها الاجرامية ومنذ مدة وجيزة وجهت محكمة جنايات فينيسيا الايطالية اتهاماً رسمياً إلى أبرز قادة جهاز المخابرات الاسرائيلية « الموساد » بتهمة القيام باعداد عملية نسف الطائرة العسكرية الايطالية عام ١٩٧٣ قرب فينيسيا. ونقلت معلومات « سربتها » النيابة العامة في فينيسيا أن قاضي التحقيق في المدينة « كارلو ماشيللوني » قد وجه اتهاماً صريحاً ورسمياً إلى رئيس جهاز المخابرات الاسرائيلية في مركزها العام الرئيسي في تل أبيب باعتباره كان مسؤولاً ورئيساً لهذا الجهاز في عام ١٩٧٣ وبالتالي كان بنفسه رئيساً لرئيس فرع المخابرات الاسرائيلية في روما آنذاك (ليس للدعاية لا سمح الله بل هو واقع مؤلم وهو وجود فروع للمخابرات الاسرائيلية في أغلب دول أوروبا) وكان الاتهام المباشر يتعلق باعداد وتنفيذ عملية نسف طائرة عسكرية إيطالية وهي من طراز (آر غو — ١٦ — س) حيث سقطت في مياه مارغيرا قرب مدينة فينيسيا بتاريخ ٢٣ تشرين الثاني (نوفمبر) عام ١٩٧٣ وقتل طاقمها المكون من أربعة ضباط من سلاح الطيران الايطالي. وقد فتح القاضي ماستيللوني التحقيق في هذه

الحادثة الرهيبة مؤخراً بعد أن اعترف أحد كبار ضباط المخابرات الايطالية السابقين وهو (الجنرال أميرجو فيفاني) بأن المخابرات الاسرائيلية هي التي قامت بنسف الطائرة الايطالية... واتضح للمحكمة أن المخابرات الاسرائيلية أسقطت الطائرة الايطالية « ثأراً » من الحكومة الايطالية التي سمحت للطائرة العسكرية بنقل اثنين من الليبيين من أحد السجون الايطالية إلى الجماهيرية الليبية، وذلك تنفيذاً لاتفاق على عملية اطلاق سراح سجناء سياسيين معدّة بين إيطاليا وليبيا... وقالت المعلومات التي تسربت أن قاضي التحقيق في فينيسيا دوّن كل القرائن والأدلة والمعلومات التي تخوّله توجيه الاتهام الرسمي إلى قادة الموساد الاسرائيلية بالأسماء التي يحتفظ بها في ملف الدعوى الجنائية عن هذه العملية الارهابية، التي نفذتها المخابرات الاسرائيلية ضد دولة تعتبر من الدول التي تسهل عمليات الموساد على أراضيها...

إغتيال عالم ذرّة فلسطيني.

○ دأبت المخابرات الاسرائيلية على مطاردة المناضلين الفلسطينيين واغتيالهم عملاً بالسياسة الاسرائيلية الاجرامية المتبعة في محاربة جميع أنواع الفداء والثورة الفلسطينية ولكن أن يصل الاجرام الاسرائيلي لاغتيال العلماء الفلسطينيين فهذا منتهى الغرور والتسلط الاسرائيليين، فقد ذكرت مصادر اعلامية مطلعة في الولايات المتحدة الأميركية أن عملاء الموساد المخابرات الاسرائيلية كانوا يلاحقون ويتابعون حركات عالم الذرة الفلسطيني المعروف عمر محمود أبو خضير منذ فترة طويلة بقصد تصفيته، وحرمان بلاده في المستقبل من خبرته النووية. فانتهزوا فرصة

(المخابرات الاسرائيلية تفجر سيارة ملغومة بالقاهرة رغم كامب ديفيد)

○ رغم معاهدة الذل والاستسلام التي وقعتها مصر السادات مع اسرائيل فقد كشف النقاب عن قيام عملاء الموساد بتفجير سيارة ملغومة في القاهرة بهدف قتل فنيِّين أجانب يعملون في مشروع انتاج صاروخ مصري ـــ عراقي ـــ أرجنتيني يصل مداه إلى ألف كيلومتر. ونقلت المعلومات من القاهرة أن بعض هؤلاء العلماء غادروا مصر فعلاً تخوّفاً من الوصول اليهم في المرة القادمة من قبل الموساد. في حين تولت المخابرات الحربية المصرية «تأمين» حماية مشددة لبقية الفنيين الذين بقوا في القاهرة.

زيارته لأحد أصدقائه في مدينة تامبا بولاية فلوريدا الأميركية فأطلقوا عليه النار من مسدسات كاتمة للصوت وأردوه قتيلاً. وأكّدت هذه المصادر أن سلطات التحقيق الأميركية لم تتدخل في حادث اغتيال هذا العالم الكبير الذي سجل ضد مجهول. ويذكر أن العالم الفلسطيني الذري عمر أبو خضير حاصل على درجة دكتوراه في الهندسة الذرية من إحدى الجامعات الايطالية الكبرى ويعمل ويعيش في إيطاليا التي يحمل أيضاً جنسيتها. ومن المعروف أن المخابرات الأميركية هي بالأصل أول المساهمين في حرمان الدول العربية من علماء الذرة حيث أقدمت على اغتيال عالمة الذرة المصرية سميرة موسى (قصتها في الصفحة ٢٨٥ من الجزء الأول من هذه الموسوعة عن المخابرات). وعلى العلماء العرب والمسؤولين الأمنيين الاعتبار وأخذ الحيطة والحذر.

الخدمة السرّية للمخابرات الإسرائيلية .

○ الحرب النفسية التي استمرت اسرائيل ومخابراتها تستخدمها في الحرب مع الدول العربية، هي في ادعائها « بقوة مخابراتها » مع أن فشل هذه المخابرات في العديد من العمليات قد فاق نجاحها في بعضها الآخر، ولكن الاخراج الذكي لبعض العمليات المفاجئة بالاضافة إلى عوامل أخرى ــ أعطى هذه المخابرات صورتها القوية في نظر البعض. فما هي حقيقة هذه المخابرات وكيف تعمل..؟

ونؤكد إن هذه المعلومات عن الخدمة السرية للمخابرات الاسرائيلية هي معلومات « جديدة » عن أعمال هذه المخابرات وليس فيها شيء مما سبق أن نشرناه في الصفحات ٤٠٦ الى ٤٦٩ من الجزء الأول من هذه الكتب المتسلسلة.

○ يتميز العمل في الخدمة السرية للمخابرات عموماً بأنه « صراع عقول متضادة » وليس « صراع قوى متضادة » فالسيطرة على أعمال العقل والخداع والتدبير المحكم، ثم الاقدام على التنفيذ بجسارة لا تعرف التردد مع القدرة على مرونة القرار ليتناسب مع الظروف المتغيرة، هي أسس العمل في عالم المخابرات والجاسوسية العالمية. فسياسة الدول تتم على مستويين :

ــ السياسة العلنية أو المكشوفة.
ــ السياسة الخفية أو المستورة.

وهذه هي السياسة الحقيقية للدولة، فما يقال شيء، وما يتم شيء آخر، سواء كان ذلك بين الأصدقاء أو الأعداء. وحسب مصالح هذه الدولة.

ونظراً للظروف الاستراتيجية الصعبة التي وضعت « اسرائيل » نفسها فيها، فقد ركّزت على انشاء جهاز مخابرات قوي وذي كفاءة جيدة، وسخرت له كل الامكانيات، وجندت له كثيراً من الكفاءات والخبرات وصرفت عليه ملايين الدولارات التي تغرفها من خزينة الولايات المتحدة الأميركية. ولذلك يمكن اعتباره أحد الأسلحة الاستراتيجية للدولة، الذي يعمل جنباً الى جنب مع القوات البرية والجوية والبحرية والجيش الاسرائيلي ككل.

○ أما المخابرات الاسرائيلية فقد نشأت قبل نشوء الدولة الصهيونية شأنها في ذلك شأن الأحزاب والجيش الذي تشكل في ذلك الوقت من عدة عصابات متعدّدة مثل :

ــ عصابة « ليهي » الاجرامية.
ــ عصابة « شيترن » الاجرامية المتخصصة بالاغتيالات.
ــ عصابة « ليومي » المتخصصة بالتهريب.
ــ عصابة « الهاجاناه » التي كان عمودها الفقري اللواء اليهودي الذي عمل مع الحلفاء في الحرب العالمية الثانية.

○ وكان جهاز المخابرات الاسرائيلي يعمل في أول نشأته في حضن الوكالة اليهودية، بتمويل وتوجيه منها، ثم بعد أن نشأت عصابة الهاجاناه عمل كجزء منها. وبذلك تكونت « الهاجاناه » في ذلك الوقت من وحدات مقاتلة ضد العرب وضد الانتداب البريطاني بنفس الوقت،

ومن « البالماخ » التي خصصت للقيام بالعمليات الخاصة والتخريب. ثم تأسست المخابرات كمخابرات باسم « الموساد » والموساد اختصار لكلمة « موساد ليتافيآلديم ميوشاريم » أي خدمة المعلومات أو خدمة المخابرات. وأسند إلى هذه المخابرات الحديثة (أي في فترة ما قبل تأسيس الدولة) المهام التالية :

١ ــ الحصول على معلومات عن العرب بوجه عام، وعرب فلسطين بوجه خاص.
٢ ــ الحصول على معلومات عن قوات الانتداب البريطانية وعملياتها.
٣ ــ تهريب اليهود من أوروبا والأقطار العربية في حركة الهجرة غير الشرعية، وكذلك تهريب ثرواتهم وأموالهم.
٤ ــ تهريب السلاح إلى داخل فلسطين ووضعه في مخازن متفرقة[1] لاستخدامه وقت الحاجة.

وقد اكتشفت « للعلم » أول شبكة جاسوسية يهودية في أرض فلسطين عام ١٩٠٧ م ــ أي أيام الحكم التركي « الحكم العثماني »، وكانت هذه الشبكة اليهودية تعمل لصالح القوات والمخابرات البريطانية لكسب رضاهم.

ثم اكتشفت شبكة جاسوسية أخرى عام ١٩١٧ م علم في حينه أنها قد تأسست في عام ١٩١٤ م لدى بداية الحرب العالمية الأولى، تحت رئاسة « هارون آهرونسون » وابنته الجاسوسة الفاتنة « سارة » في مستعمرة زخارون يعقوب وعتليت لجمع معلومات عن القوات التركية والألمانية لصالح القوات البريطانية، وكانت إحدى وسائل نقل الملعومات

---

(١) شاهدت بنفسي هذه الأسلحة المخبأة لدى الاسرائيليين وفي خيامهم المتفرقة بالقرب من القدس يوم كانوا يخططون لقيام دولة اسرائيل وذلك في عام ١٩٤٧ أثناء زيارتي لمدينة القدس والصلاة في المسجد الأقصى في حينه...

لهذه الشبكة اقتراب الغواصات البريطانية من السواحل الفلسطينية لالتقاط الرسائل من عملاء الشبكة اليهود، لنقلها بعد ذلك إلى مقرّ المخابرات البريطانية في الاسكندرية، ومن ثم تحويلها الى مقر المخابرات البريطانية في القاهرة. وكان من أهم ما حققته هذه الشبكة سرقة أسرار صناعة الخردل، وبعض الأسلحة الألمانية وإعطائها للمخابرات البريطانية.

○ ومن أهم الشخصيات التي عملت في أجهزة المخابرات الاسرائيلية « ريفين شيلوه » « وتيدي كوليك » رئيس بلدية القدس ١٩٨٨، « وأبا إيبان » تحت ستار عمله كنائب لرئيس مجلس الوزراء... في حينه. ومما يذكر أن أبا إيبان كان من أشهر رجال الجاسوسية البريطانية فرع (M.I.6) الذي كاد أن يرأسه الجاسوس العالمي المعروف كيم فيلبي. وكذلك عمل في المخابرات الاسرائيلية كل من بنيامين جبيلي، يهوشفاط، هاي كابي، حاييم هرتزوغ الذي أصبح رئيساً للكيان الصهيوني، مائير عميت الذي وصل إلى رئاسة هذه المخابرات، أهارون ياريف الذي وصل أيضاً إلى رئاستها.

○ وهناك تضارب في تفاصيل تنظيم جهاز الخدمة السرية الاسرائيلية في أغلب المراجع التي تتحدث عن هذا الموضوع، مما يجعل من الصعب الوصول بدقة إلى تفاصيل تنظيم هذه الأجهزة. ويرجع ذلك إلى رغبة اسرائيل في اضفاء السرية على أجهزة مخابراتها من جانب، وإلى الطبيعة النفسية للشعب الاسرائيلي من جانب آخر، إذ يميل في حياته أن يعيش حائراً بين الشك واليقين، وبذلك فهو يوقع المتعاملين في حيرة تامة. ولنأخذ مثلاً مشكلة الحدود، فقد رأى بن غوريون عند إنشاء الدولة أن لا تحدد لها حدود كباقي الدول، حتى يترك لغيره بعده « تعديل » وتحديد حدود « اسرائيل » بأبعد نقطة يمكن لجيش الدفاع الاسرائيلي الوصول إليها ويثبت أقدامه فيها. وحتى الآن يدور خلاف بين الحكام والأحزاب الاسرائيلية عن طبيعة هذه الحدود،

وكيف تتداخل السياسة في الحدود الآمنة؟ وهل تكون الحدود داخل الخط الأخضر أم تندفع شرقاً لتشمل « الضفة الغربية وغزة » (يهودا والسامرة) كما يسمونها في اسرائيل، والضفّة الشمالية لاسرائيل (أي جنوب لبنان)؟ وعنا لأمر السلطات اللبنانية.

○ والمخابرات الاسرائيلية « متعصبة » دائمة البحث لاقرار القرارات اللازمة عمن هو اليهودي؟ هل هو المولود لأبوين يهوديين أم المولود من أم يهودية؟ وهناك اهتمامها بالخلاف على الأعياد اليهودية.

○ كما تهتم هذه المخابرات بالعمل على الكشف أن اسرائيل دولة نووية أم هي دولة غير نووية « رغم ثبوت انتاجها لسلاح نووي بالتعاون مع جنوب أفريقيا العنصرية » وغير ذلك كثير..؟؟

وعلى أي حال فلتبسيط الموضوع كعادتنا في الكتب السابقة في أجزائها الثلاثة، فإن أي نشاط للمخابرات الاسرائيلية ككل ينحصر ويشمل المجالات الآتية :

ـ مجال الحصول على معلومات عن الأعداء والأصدقاء على حد سواء...
ـ مجال الحيلولة دون حصول الغير على معلومات معاكسة مِنْ وعَنْ اسرائيل...
ـ مجال حماية أفراد الدولة ومنشآتها والعمل ضد الجواسيس.
ـ مجال العمليات الخاصة أو الأعمال الهامة « القذرة » للمخابرات الاسرائيلية.

○ ونظراً لتعدد الأجهزة التي تعمل في مجال المخابرات في اسرائيل شكل مجلس أمن الدولة الاسرائيلي من رؤساء هذه الأجهزة ومستشاري رئيس الوزراء لأعمال المخابرات وسمي هذا المجلس « قاعادات » والكلمة اختصار للاسم الحقيقي وهو « قاعادات راشيل هاشيروتيم »

ويرأس هذا المجلس رئيس جهاز الموساد وهو يتبع رئيس الوزراء بالذات.

○ المخابرات العسكرية « أمان » وهي المسؤولة عن القطاع الحربي في الداخل والخارج، تعيش تنافساً بين رئيسها ورئيس الموساد. وقد ارتفع قدر المخابرات العسكرية « أمان » بعد حرب ١٩٦٧ وأصبحت تقديراتها تجد اهتماماً خاصاً لدى المسؤولين الاسرائيليين، إلا أنّها أصيبت بضربة حقيقية في عام ١٩٧٣، إذ أنها على الرغم من كل الشواهد المعاكسة ــ كانت تصرّ إلى آخر لحظة بأن العرب لن يشنوا حرباً ضد اسرائيل، بينما كانت الموساد تؤكد أن الحرب قادمة وقد أفاضت لجنة « اجرانات » التي شكّلت للتحقيق في أسباب عدم استعداد الجيش الاسرائيلي لصد الهجوم العسكري الكبير من قبل القوات السورية والقوات المصرية في الساعات الأولى من حرب رمضان (التي يسمونها حرب يوم الغفران).

○ الموساد : تعمل في المجال الخارجي، وهي التي تقابل المخابرات الأميركية أو المخابرات البريطانية، وهي التي تقوم بالأعمال القذرة، مثل الاغتيال، الخطف، والعمليات الايجابية الأخرى، كما تقوم بانشاء شبكات التجسس في جميع أنحاء العالم.

○ « الشين بيت » أو هيئة خدمات الأمن : عملها في داخل اسرائيل لحماية المسؤولين والمنشآت، مثل المطارات والموانئ والمصانع الاستراتيجية ومصادر الطاقة، كما تقوم بمراقبة الارهاب وأعمال التخريب بواسطة ثلاثة فروع :

ــ الفرع العربي.
ــ فرع أوروبا الشرقية.
ــ الفرع المضاد للارهاب، واسمه « ريشود ».

ومن أهم واجبات الشين بيت الرئيسية « مقاومة التجسس » عن طريق

جهاز شاباك وهو اختصار لكلمة (Kiali. Sheruth. Bitachou) والشين بيت من المخابرات الاسرائيلية تقابل جهاز (FBI) للأمن الأميركي وجهاز (MI5) للأمن الأميركي.

○ وفي وزارة الخارجية الاسرائيلية هناك قسم أبحاث الخارجية، وهو يقوم أساساً باجراء التحليلات السياسية للمعلومات التي يتلقاها من جميع أجهزة المخابرات الاسرائيلية المار ذكرها. ويعتمد أيضاً هذا الجهاز على المعلومات التي يتلقاها من تقارير السفارات الاسرائيلية والقنصليات والمكاتب الفنية في الخارج ومن السفارات الأجنبية في اسرائيل.

كيف تعمل المخابرات الاسرائيلية الآن

○ هناك عاملان مهمان يسهلان عمل أجهزة المخابرات الاسرائيلية في مجال جمع المعلومات والتجنيد :

العامل الأول : انتشار اليهودية في جميع بلدان العالم، ويهود الكتلة الشرقية لهم أهمية خاصة في هذا المجال، إذ يمكن عن طريقهم قيام الموساد بامداد الدول الغربية بمعلومات تفصيلية عما يجري في تلك الدول. ولكن من جانب آخر فإن إدارة مكافحة الجاسوسية « الشاباك » تضع في اعتبارها انه يمكن لهؤلاء اليهود القادمين من دول الكتلة الشرقية قيامهم بـ « التجسس » على اسرائيل، أي أن يكونوا قد درّبوا وهيئوا لكي يكونوا جواسيس لدول الكتلة الشرقية أو للـ (K.G.B.)ك.ج.ب. لدى نزولهم إلى اسرائيل. ولذلك فهناك فرع لمراقبة يهود الكتلة الشرقية بالذات نظراً لعدم الثقة بهم ومحاولة تحطيم أية شبكات تجسس يمكن تصديرها إلى اسرائيل بين وقت وآخر. وهكذا نرى أن المخابرات الاسرائيلية تحسب لكل احتمال حساب.

العامل الثاني : وهو التعاون المخابراتي مع الدول الغربية بوجه عام والمخابرات الأميركية بشكل خاص. أما في مجال الحصول على معلومات، أو بالعمليات المشتركة، فهي تحصل من المخابرات الأميركية (الأم الروحية للمخابرات الاسرائيلية) على معلومات عن طريق طائرات الاستطلاع والأقمار الصناعية للتجسس والتنصت والاستطلاع الألكتروني والاستماع إلى الترددات العربية. وهي بالمقابل تمدّ المخابرات الأميركية بمعلومات عن دول الكتلة الشرقة، وعن الأقطار العربية، خاصة تلك التي تستورد سلاحها من الكتلة الشرقية. وفي هذا المجال « تدّعي » اسرائيل أنها « توفّر » للولايات المتحدة بلايين الدولارات من ميزانية الأبحاث والتطوير عن طريق امدادها بنماذج من الأسلحة الشرقية « لفحصها » ومن ثم العمل لمقاومتها أو ضدها، مثل امداد الولايات المتحدة بنموذج كامل « لطائرة حقيقية ـــ ميغ ٢١ »[1] التي طار بها الطيار الخائن منير روفا بعد عملية اغرائه من قبل الموساد عام ١٩٦٥ بعد « تجنيده » لهذه العملية الخيانية أثناء وجوده في الولايات المتحدة في دورة « قائد سرب » باحدى القواعد الجوية الأميركية في ولاية تكساس.

ومثل هروب طيار خائن آخر بطائرة ميغ ٢٣ الى اسرائيل نتيجة اصابته في عقله مع الأسف. ومثل إمداد الولايات بالرادار الكامل الذي استولت عليه القوات الاسرائيلية من موقعه في « جبل عتاقة » غرب قناة السويس بالجمهورية العربية المتحدة أثناء حرب الاستنزاف، علاوة على الدبابات والصواريخ ومدافع الهاون وغيرها من الأسلحة التي استولت عليها اسرائيل في حروبها مع العرب.

---

(١) قصة الطيار الخائن منير روفا يمكن الاطلاع عليها كاملة في الصفحات ٤٢٨ ـــ ٤٣٤ من الجزء الأول من هذه الموسوعة عن أعمال المبخابرات في العالم.

وتعمل أجهزة الخدمة السرية أيضاً عن طريق ما يسمى بالواجهات التي تتستر المخابرات الاسرائيلية خلفها لممارسة نشاطها، مثل السفارات والقنصليات والمكاتب التجارية ومكاتب السياحة والطيران والملاحة وهذا نموذج من هذه الستائر لعمل هذه المخابرات وعنّا لمن يهمه الأمر خاصة في مصر العربية :

- شركة سوليل بونيه للمقاولات العامة.
- شركة زيم للملاحة البحرية.
- شركة العال للطيران.
- شركة أنكودا للمواد الزراعية والحيوانية.
- شركة زيفيت للاستثمارات الهندسية.
- شركة يوهافيت لصيد الأسماك.
- شركة شن أفيون لتجارة المواد الاستهلاكية.
- شركة ديزنجوف للتصدير والاستيراد.
- شركة فيدرمان للمقاولات... الخ.

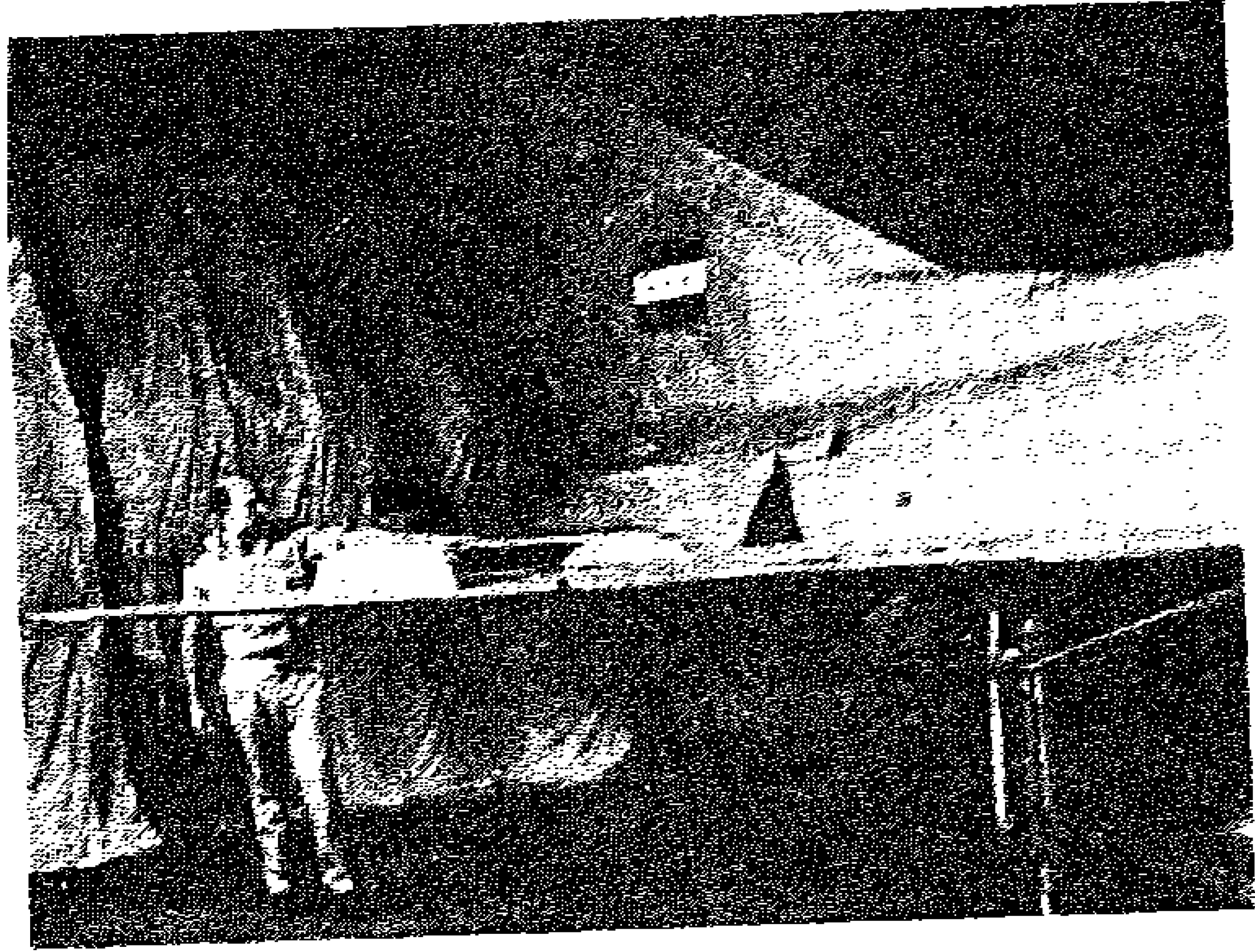
والموساد في مجال عملها بالخارج كما ذكرنا ــ تحاول إنشاء مكاتب وواجهات مختلفة في أكبر عدد من البلدان المتفرقة للحصول على المعلومات التي تريدها. وهي تسعى لتجنيد عملائها في البلاد المختلفة، تبعاً لأسبقيتها، عن طريق كون العميل من نفس البلد الذي سينشط فيه، أو عن طريق طرف ثالث.

معلومات جديدة عن كيفية تجنيد العملاء للمخابرات الاسرائيلية

○ فيما عدا كل ما ذكرنا في الكتب السابقة عن أعمال المخابرات الاسرائيلية أصبحت الآن عملية تجنيد العملاء لصالح هذه المخابرات

تمر في أربعة مراحل :

١ ــ **مرحلة الفرز والاختبار** : والغرض من هذه العملية انتقال المرشحين كعملاء، بناء على ما يراه المتخصصون في هذه العملية، ويسمون « الفرازون » وواجبهم الاحتكاك بالأماكن العامة كالنوادي والمطاعم والملاهي، لمراقبة الموجودين من الرجال والنساء. ويمكن أن تقوم واجهاتهم في البلاد المختلفة بهذا العمل مباشرة أو عن طريق طرف ثالث للبحث عن « جواسيس المستقبل ».



الميغ ٢١ ــ في مطار النقب الاسرائيلي هرب بها الطيار الخائن منير روفا عام ١٩٦٥.



الميغ ٢٣ ــ في مطار مجدو الاسرائيلي المدني بعد فرار خائن جديد بها إلى اسرائيل.

٢ ــ **مرحلة الاقتراب وتنمية العلاقات وبناء الدوافع** : فإذا أثبتت المراقبة الدقيقة « للفريسة المنتقاة للعمالة » أنه صالح للعمل التجسسي وهم يسمونه « القيام بالواجب » يتم الاقتراب منه بواسطة آخرين متفرغين لهذا العمل، وتحتاج مرحلة الاقتراب وتنمية العلاقات إلى صبر وجسارة لاجراء مزيد من التعارف، والوقوف على « نقاط الضعف » التي يمكن استغلالها، وتنمية الدافع حسب التعامل. وقد يكون الدافع مثلاً الانخراط في عقيدة معيّنة، كالادعاء بمكافحة الشيوعية، أو العمل من اجل حقوق الانسان، أو الميل للخمر والنساء، أو لعب الميسر « القمار »، أو الحاجة الى المال. وقد يكتشف العميل أنه يعمل في إحدى شبكات التجسس الاسرائيلية « بعد فوات الأوان » وبعد التورط بطريقة تجعل طريق عودته عما تورّط به[1] محاطاً بالمخاطرة.

٣ ــ **مرحلة تدريب العميل** : بعد السيطرة الكاملة على العميل (حتى ولو كانت سيطرة ناعمة غير محسوسة) ينال قسطاً من التدريب الجاسوسي على كيفية الاتصال مع الآخرين، واستخدام اللاسلكي، و « الشيفرة » والكتابة بالحبر السري... الخ. وبعد أن يصبح على درجة يمكن أن يعتمد عليها يرسل ليقوم بزيارة البلد الذي سيعمل فيه أكثر من مرة زيارات سياحية بأي شكل أو صفة وعلى فترات.

٤ ــ **مرحلة التشغيل والعمالة** : وهي المرحلة التي يبدأ العميل فيها

---

(١) للعلم ولمن يهمه الأمر ورجاء اعتباره نداء إلى كل من تورط أو بدأ الخطوة الأولى في التورط بالتجسس لصالح اسرائيل أو أية دولة معادية للأمة العربية بالعودة عن تورطه حالاً. بالاعلام فوراً للمخابرات العربية بدون خوف أو وجل عما تورط به لأي سبب سابق لأن القوانين والأعراف المخابراتية تقضي بالاعفاء التام وحتى تكريمه وطنياً...

بالعمل بتوجيه من المركز الذي سيخصص لذلك، وأصعب اجراء في هذه المرحلة هو التحويل والاتصال به بعد زرعه في البلد المراد التجسس عليه.

شرح بعض أعمال الموساد القذرة

○ ونذكر هنا بعضاً من العمليات الايجابية التي تقوم بها المخابرات الاسرائيلية مما يدخل في تسمية « العمليات القذرة » من أعمالها مثل القتل والخطف والارهاب والتدمير. وهذه العمليات تعتمد على ما يلي :

١ ــ معلومات تفصيلية عن مسرح العملية، والأشخاص، وعاداتهم، والمنشآت وحالتها. ومن المعتاد القيام بمثل هذه العمليات ضد الأهداف المكشوفة، مثل الأشخاص المهمين الذين لا يهتمون بتأمين أنفسهم رغم أنهم مستهدفون[١] أو المنشآت غير المدافع عنها[٢] أو سرقة الوثائق غير المؤمنة في الدوائر المختلفة.

٢ ــ التخطيط الجيد مع مراعاة التفاصيل « غير المتوقعة » مع ترك الحرية لقائد العملية في اتخاذ التعديلات التي يقتضيها الموقف، ويمكن الاستعانة بالخرائط ذات المقياس الكبير، والنماذج المجسمة لمسرح العملية، حتى يعرف القائمون بالتنفيذ واجباتهم بالتفصيل.

---

(١) مثل اغتيال الشهيد خليل الوزير « أبو جهاد » في تونس من قبل المخابرات الاسرائيلية (الشرح الوافي عن هذه العملية الغادرة تطالعونه في الصفحات ٤٦٣ الى ٤٨٧ من الجزء الثالث من هذه الموسوعة).

(٢) كان المفاعل الذري العراقي غير محروس جوياً أي أنه لم يكن في حسبان السلطات العراقية قيام اسرائيل بضرب هذا المفاعل لأنه مفاعل مدني للقيام بالأبحاث لتحديث توليد الطاقة والكهرباء... الخ.

٣ ــ التنفيذ ويشترط أن يتم بواسطة أقل عدد من الأفراد، وفي سرعة خاطفة، مع تجنب الاشتباك بقدر الامكان. وعادة ما يحتفظون بخطط جاهزة ضد أهداف وأغراض مختلفة « تحت القفل والمفتاح » لتنفيذها بسرعة عند الحاجة ولدى عدم نجاح الخطة الأصلية لأي سبب طارئ.

ويجب أن نلاحظ أنه إن كانت أجهزة الخدمة السرية الاسرائيلية « المخابرات » موضوع هذا البحث قد حققت بعض الأعمال، فإن هذا لا يرجع الى مستواها أبداً، بل يرجع لتهاون وظروف الأهداف التي تستهدفها في الوطن العربي. ولكن لا ينفع الندم بعد فوات الأوان.

كما علينا أن نلاحظ أن المخابرات الاسرائيلية نفسها قد عجزت في كثير من الأحيان عن تحقيق أهدافها مما عرَّض اسرائيل لمواقف صعبة كادت أن تودي بها. فقد عجزت جميع أجهزة المخابرات والأمن الاسرائيلية عن توقع أو كشف التحضير والاستعداد ومن ثم حرب رمضان التي جعلت مستقبل اسرائيل في كفة الميزان في الأيام الأولى من الحرب، حيث تأكد المراقبون من داخل اسرائيل أن الأعلام البيضاء قد جهزت من قبل الدفاع المدني الاسرائيلي « لولا » الجسر الجوي الأميركي الذي « أنقذ » اسرائيل من مصير اطباق سوريا ومصر عليها. كما أخفقت هذه المخابرات حديثاً في « معرفة » النار المتأججة تحت الرماد لدى الشعب الفلسطيني، داخل الكيان الصهيوني قبل انفجار الانتفاضة الرائعة من قبل الشباب الفلسطيني والتي مضى على انطلاقتها الباسلة حتى الآن حوالي سنتين لم تستطع اسرائيل ومخابراتها إيقافها. ثم أخفقت هذه المخابرات أيضاً في مواجهة الكثير من العمليات الايجابية الناجحة التي قامت وتقوم بها (المخابرات العربية) في كثير من المجالات لا يسمح الأمن القومي بنشرها الآن، وقد ذكرنا الكثير من الانجازات السابقة للمخابرات العربية في كتبنا الصادرة بأرقام ١ و ٢ و ٣ لمن يهمه الاطلاع.

مفتّش وكالة الطّاقة النوويّة عميل للمخابرات الاسرائيليّة .

○ على أثر قيام الطيران الاسرائيلي المعادي بقصف المفاعل النووي المدني العراقي المسمى « الأوزاريك » مساء السابع من حزيران (يونيو) ١٩٨١، استدعي المفتش العام الدولي التابع لوكالة الطاقة الدولية من فيينا الى واشنطون حيث أدلى بشهادته بصدد المفاعل النووي العراقي « حسب خبرته نظراً لكونه المفتش العام للوكالة » حيث قام بالدفاع عن اسرائيل وقرصنتها بقصف المفاعل العراقي المخصص للأعمال المدنية والعلمية وتوفير الطاقة...، « متهماً » العراق بأنه كان على وشك انتاج قنبلته النووية الأولى « في ذلك الحين ». وقد نشرت صحيفة كوريير النمساوية المختصة بالكتابة عن الشؤون العسكرية بعد ذلك معلومات أكيدة مفادها أن المفتش « روجر ريختر » هو عميل للمخابرات الاسرائيلية. وأنه بالأصل مواطن أميركي ولكنه يهودي الأصل. ولذلك استغلت المخابرات الاسرائيلية العنصرية « يهوديته » وزرعته جاسوساً لها داخل وكالة الطاقة الذرية الدولية ذات المعلومات الحساسة. وأضافت الصحيفة أن هذا المفتش الجاسوس سبق له أن سافر إلى اسرائيل مع خطيبته الاسرائيلية « نزرا هافير » وتزوجها هناك في كنيس يهودي حسب طقوسهم في تل أبيب. وبعد زواجه من اسرائيلية جميلة اضطر لزيادة

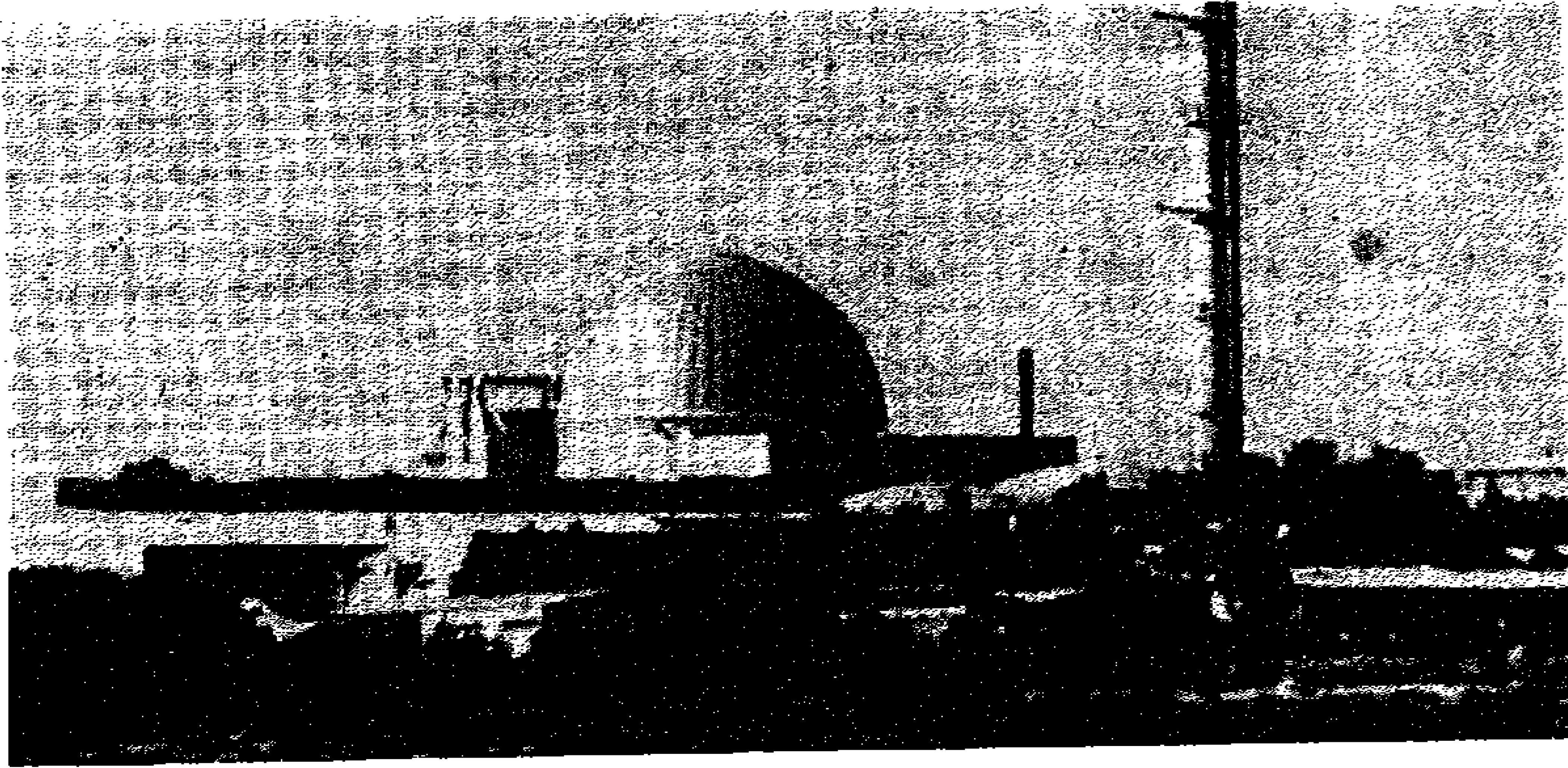
دخله ومورده فالتجأ بخبرته الذرية والجاسوسية الى المخابرات الأميركية وأصبح « عميلاً مزدوجاً » يغرف الدولارات من الجانبين. والجانبان يغرفان الدولارات من الشعب الأميركي المسمى دافع الضرائب. وأشارت الصحيفة إلى أنه بالرغم من عدم ادراك إدارة الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن وجوده يعد بمثابة « مخاطرة أمنية » إلا أن المراقبين اعتبروا أن تعيينه في منطقة الجنوب والجنوب الشرقي التي تضم الشرق الأوسط هو « قصر نظر ». وصرح المدير العام لهذه الوكالة الدولية « بأن هذه الوكالة في ضوء الثقة التي تتمتع بها من الدول الأعضاء فيها، قد توقفت عن نشاطاتها الدورية الخاصة بالتفتيش بعد الهجوم الاسرائيلي على المفاعل النووي العراقي. واكتفى نشاطها بالكشف على الدول التي تطلب منها الكشف فقط». ولم تترك السفارة الأميركية في فيينا ما نشرته الصحيفة النمساوية يمر مرور الكرام بل أصدرت بياناً من الملحق الصحافي الأميركي « نفت » أن المفتش روجر ريختر جاسوس أميركي أو اسرائيلي. لكن الملحق الصحافي « تشارلز لاهي » عاد وأبلغ الصحيفة قوله : « لم نصف أبداً أنباء اطلاع ريختر على معلومات حساسة بأنها غير صحيحة ».

وأشار القائم بأعمال السفارة الاسرائيلية في النمسا « يعقوب هس » أنه لا يعرف مفتش الطاقة النووية مطلقاً.

أما السفير العراقي « في حينه » الدكتور محمد سعيد المشاط فقد أكد أن العراق لم يجرِ أية استعدادات لانتاج أية أسلحة ذرية أو نووية وأن مزاعم الجاسوس ريختر « ليست صحيحة » ولكنه أدلى بها بصفته « صهيونياً » أولاً، وثانياً يعمل « مخبراً » لدى الـ « C.I.A. » والمخابرات الاسرائيلية مقابل مضاعفة دخله الشهري، وقد طلبت الحكومة العراقية من الوكالة الدولية للطاقة أن تلاحقه « قانونياً » بتهمة إفشاء أسرار هذه المؤسسة الدولية المحصنة ولا تكتفي بفصله من العمل

ضمن مكاتبها لأن المخابرات الاسرائيلية والأميركية سوف تعوضان عليه جميع الأضرار التي لحقت به نتيجة تعامله السابق معهما.

ونذكر هنا أن ريختر أدلى بشهادته أمام لجنة المخابرات التابعة لمجلس الشيوخ الأميركي. وقد أكد في شهادته على أنه بمقدور المفاعل العراقي أن ينتج قنبلة نووية خلال عام أي بعد قصف هذا المفاعل بسنة واحدة حسب ادعائه. وهل في هذه الشهادة أبلغ من اعترافه بالعمالة والتجسس من داخل وكالة الطاقة النووية مما يستدعي معه إعادة النظر في خلفيات جميع موظفي وكالات الأمم المتحدة والطاقة لأن المخابرات الأميركية ومن ورائها ربيبتها المخابرات الاسرائيلية لا تدخران وسعاً في تجنيد مثل مفتش الطاقة ريختر فهل نفعل؟...



المفاعل الذري الاسرائيلي في ديمونا يجب أن يقصف على مبدأ « العين بالعين »...

لأوّل مرة المعلومات الدقيقة عن عملية قصف المفاعل النووي العراقي

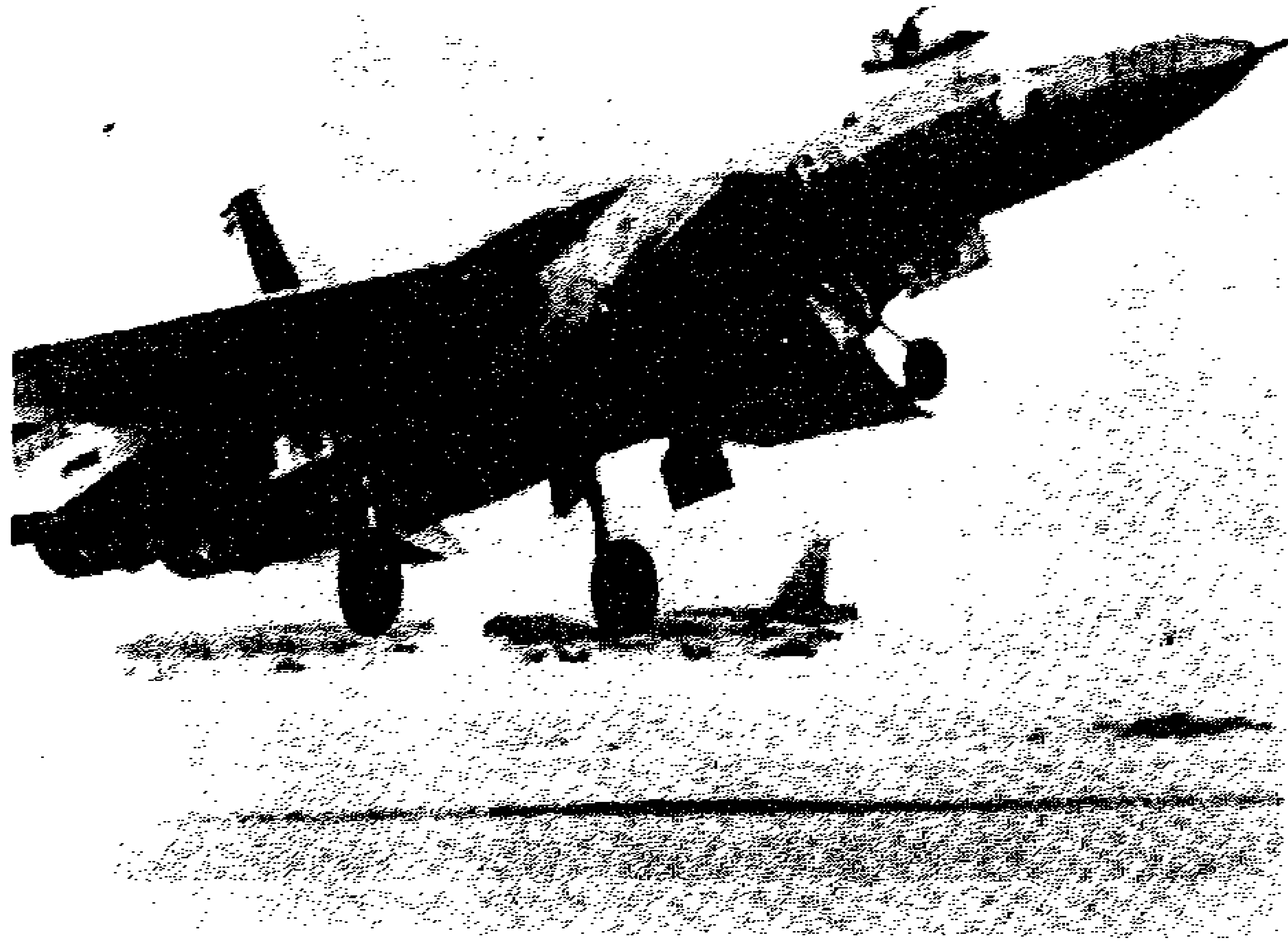
○ بعد مرور هذه السنوات سمحت الرقابة العسكرية بتداول كتاب « دقيقتان فوق بغداد » الذي يروي طرفاً من الأسرار التي سُمِحَ بالاطلاع عليها عن قصة قيام الطيران الاسرائيلي بقصف المفاعل الذري العراقي المسمى « الأوزاريك ــ أو مفاعل تموز » مساء السابع من شهر حزيران (يونيو) ١٩٨١. ومع أن الكتاب قام بنشره صحافي صهيوني هو على صلة وثقى بالحكام الاسرائيليين في فلسطين المحتلة، فإن التفصيلات التي وردت فيه لا تضيف شيئاً جديداً الى الوقائع التي جسدتها « عملية بابل » وهو الاسم الرمزي للخطة الاسرائيلية لتدمير مفاعل تموز العراقي. وقد حاولت السلطات الاسرائيلية وعلى رأسها « الموساد » تنفيذ العملية قبل ذلك وبتاريخ الثالث من تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٨٠، بعد المحاولة التي قام بها سلاح الجو الايراني للتحليق فوق منطقة المفاعل العراقي فلم تستطع. ولكنها ثابرت على التحضير لهذه العملية وانتظار الفرصة حيث أرسلت فيما بعد طائراتها الأميركية الصنع ذات المدى البعيد ال « إف ١٦ وإف ١٥ » وتسللت إلى الأجواء العراقية على ارتفاع منخفض لم تستطع معه أجهزة الرادار العراقية اكتشافها ورصد حركتها ودخولها الى الأجواء العراقية حيث قامت بقصف المفاعل الذري وعادت أدراجها. وبدعوى أو حجة أن العراق بات على وشك انتاج أول قنبلة نووية تمهيداً لامتلاك أول دولة عربية لهذا السلاح الذي لم يسبق أن عرفته المنطقة، أو دخلها إلا على يد اسرائيل حيث أقامت مفاعلها النووي « ديونا » بعد الاعتداء على مصر العربية عام ١٩٥٦، ودون خضوع لرقابة وكالة الطاقة الدولية كما هو الحال لمعظم المفاعلات النووية في العالم. وادعت فيما بعد أيضاً انتاجها لقنبلة ذرية ورؤوس نووية لتظل اسرائيل وحدها هي التي تحتكر هذا السلاح الرادع بالاضافة

الى حرصها على أن تظل كفتها هي الراجحة دائماً في ميدان التفوق العسكري على الدول العربية كافة.



(F - 16)

طائرة ــ ف ــ ١٦ ــ التي أغارت على المفاعل ــ
بلد المنشأ : الولايات المتحدة الأميركية.
الشركة المنتجة : « جنرال ديناميكس ».
الصفة : مقاتلة ــ المواصفات : ذات مقعد واحد.
المحرك : واحد « برات أندوثني تيربوفان ».
قوة الدفع : ١٠٦٥٠ كلغ. السرعة : ٢٣٣٣ كلم/ساعة.
الارتفاع : ٣٦٠٠٠ قدم فوق مستوى البحر وبسرعة ١٣٤٤ كلم/ساعة.
الوزن : فارغة ٦٠٠٠ كلغ، مع الحمولة القصوى ١٢٢٥٠ كلغ.
السلاح : مدفع عيار ٢٠ مم، قنابل، صواريخ جو ــ جو، وصواريخ جو ــ أرض.
شعاع الطيران الأقصى : ٣٧٠٠ كلم مع خزان وقود اضافي.
الثمن : هدية من الولايات المتحدة الأميركية لاسرائيل.



(F - 15)

طائرة ــ ف ــ ١٥ ــ التي اشتركت مع ف ــ ١٦ ــ بالاغارة على المفاعل ــ
بلد المنشأ : الولايات المتحدة الأميركية.
الشركة المنتجة : « ماكدونالد دوغلاس ».
الصفة : مقاتلة ــ المواصفات : ذات مقعد واحد.
المحرك : اثنان « برات أندوثني تيربوفان ».
قوة الدفع : ٨٦١٨ كلغ مع حراق خلفي ١٢٢٤٧ كلغ.
السرعة : ٢٤٤٦ كلم/ساعة.
الارتفاع : ٣٦٠٠٠ قدم فوق مستوى البحر.
الوزن : فارغة ١١٠٠٠ كلغ، مع الحمولة ١٨١٤٤ كلغ، مع حمولة قصوى من الدمار ٢٥٤٠٠ كلغ.
حمولتها من الذخيرة فقط : ٦٨٠٠ كلغ.
السلاح : مدفع من عيار ٢٠ مم، قنابل، صواريخ جو ــ جو، وصواريخ جو ــ أرض.
الثمن : هدية من الولايات المتحدة الأميركية ومن أموال الشعب الأميركي المغلوب على أمره، لاسرائيل.
أول طيرانها : قامت الـ ف ــ ١٥ بطيرانها الأول في شهر تموز (يوليو) ١٩٧٢ ومدة تحليقها مع استعمال الخزان الاضافي ٥ ساعات ونصف.

المفاعل المهاجم كان معداً للأبحاث السلمية

○ بدأ العراق برنامجه النووي بتاريخ ٢٠ تموز (يوليو) ١٩٦٠ وكان هدفه الاكتفاء بالأبحاث السلمية التي توفر له التكنولوجيا الحديثة في تحقيق تطوره وازدهاره الصناعي، حيث أجريت مباحثات مع المسؤولين الفرنسيين انتهت بتزويده بمفاعل يدار بالتعاون بين الدولتين. وكان العراق قد طلب تزويده بمفاعل يعمل بالطاقة الكهربائية بقوة خمسمائة ميغاواط لاستخدامه في الأغراض السلمية. لكن المفاوضين الفرنسيين « رفضوا » الطلب وقدموا عوضاً عن ذلك مفاعلاً لبرامج الأبحاث النووية العلمية. وفي إطار هذا الاتفاق أرسل عدد من الطلبة العراقيين يتراوح عددهم بين ٥٠ و ١٠٠ الى فرنسا لدراسة التكنولوجيا النووية المتقدمة لتعمل فيما بعد ضمن طاقم العمل في المفاعل النووي، الذي جرى تركيبه في ضاحية من ضواحي بغداد بالتعاون مع المهندسين والخبراء الفرنسيين. كما أرسل ٥٠ مهندساً وتقنياً إلى ايطاليا لاجراء دراسات مماثلة. وكان معروفاً أن العراق يتجه لاستخدام الطاقة النووية بقصد احياء الصحراء الغربية التي تؤلف امتداداً قاحلاً من الصحارى المترامية على حدود العراق مع سوريا والأردن والمملكة العربية السعودية، وتحويلها إلى أرض خضراء تنعكس آثار إحيائها في إحداث تحولات جذرية في الانتاج الزراعي، مما يؤدي بالتالي إلى انهاء مشكلة الاكتظاظ السكاني الذي يعاني منه العراق، مع تحقيق معالجة فعالة للمتاعب الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على ذلك الاكتظاظ، فضلاً عن التحولات التي يمكن أن يفرزها هذا التطور حضارياً واقتصادياً. بالاضافة الى شمول مشروعات المفاعل النووي نواحي الزراعة والصناعة حيث وضعت الخطط لاستخدام الذرة في مضاعفة الغلة الزراعية وتحسين الانتاج الزراعي بنوعيات ذات جودة عالية، والتحكم في شكل الانتاج الزراعي كزراعة القطن الملوّن، واستخدام الطاقة في تحلية المياه والاستفادة منها واستخدام النظائر المشعة النووية للأغراض الطبية ومعالجة الأمراض الخبيثة

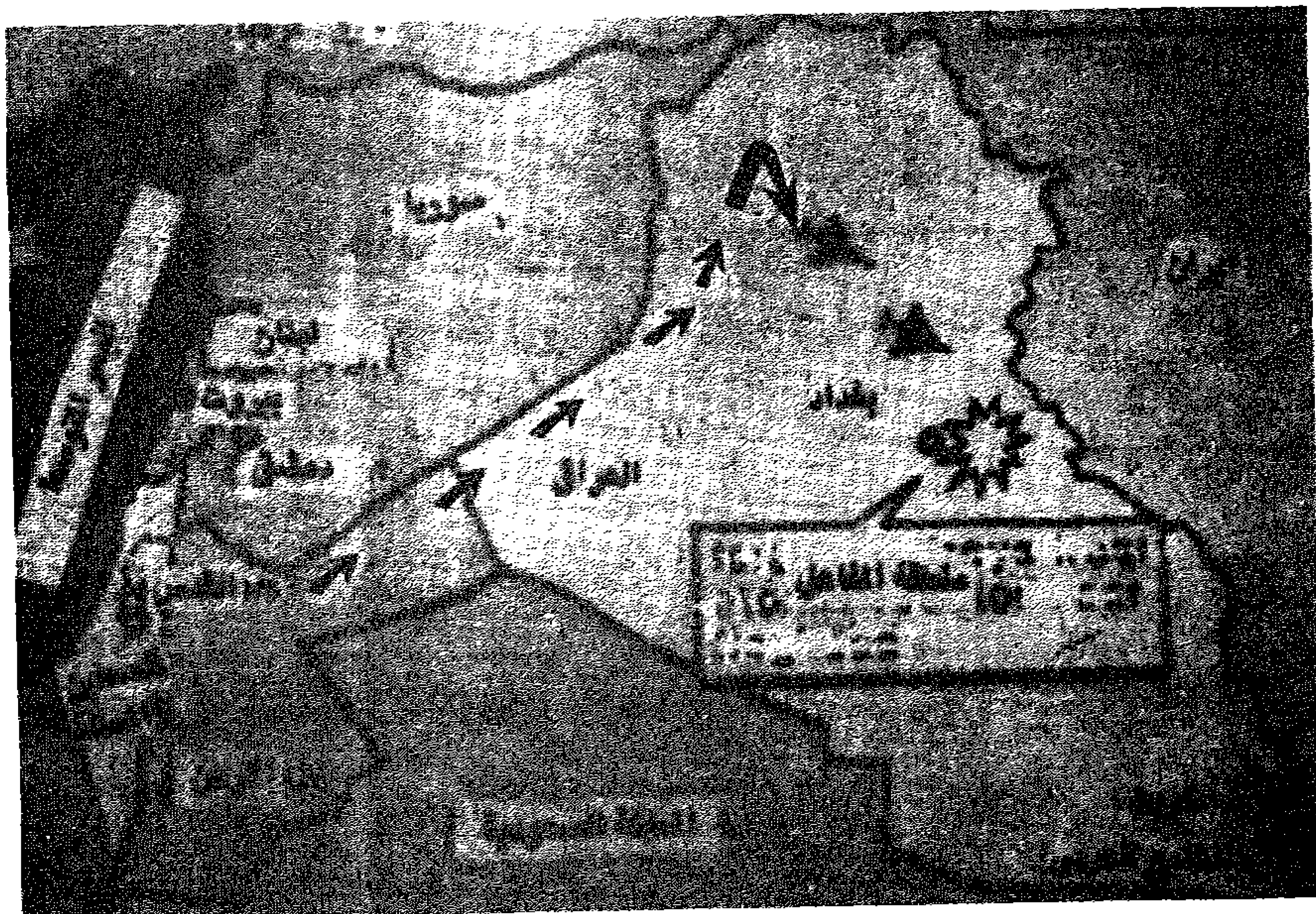
والمستعصية، ولكن العدو الصهيوني لم يكن ينظر الى هذه الأمور سوى من منظار الحقد الأسود.

فكيف تمتلك دولة عربية مفاعلاً ذرياً حتى ولو أنهم (المخابرات الاسرائيلية) كانوا يعرفون مسبقاً أن المفاعل قد أعد للأغراض السلمية والاصلاحية. وكانت اسرائيل في هذا الوقت قد تجاوزت مرحلة انتاج قنبلة نووية واحدة كما تدعي. وأخيراً أنتجت اسرائيل بالتعاون مع دولة جنوب أفريقيا العنصرية صاروخاً من طراز كروز يبلغ مداه ١٨٠٠ كيلومتراً. وسبق لاسرائيل أن أثارت ضجة كبرى ضد البرنامج العراقي النووي وقامت بعد الهجوم الجوي الغادر على المفاعل وهدمه وضمن مخططها للحيلولة دون امتلاك أية دولة عربية للتكنولوجية المتقدمّة، بالكثير من أعمال العدوان والتخريب. حيث قامت المخابرات الاسرائيلية بعملية مثل جميع عملياتها غير المسؤولة بتفجير المفاعلين الذين اشتراهما العراق قبل ذلك لنفس الأغراض السلمية في ١ تموز و ٢ تموز في مركز يقع قرب مدينة طولون في فرنسا، أثناء تحضيرهما للشحن الى العراق.

وفي تموز (يوليو) ١٩٨٠ احتج اسحق شامير « وزير خارجية اسرائيل في حينه » على التعاون الفرنسي العراقي النووي بدعوى أنه سيؤدي إلى استخدام بغداد الطاقة النووية للأغراض الحربية، رغم أن العراق كان من بين ١١٤ دولة وقّعت على الاتفاقية الدولية لخطر وتحريم الأسلحة النووية في عام ١٩٦٨. بينما رفضت اسرائيل « وحتى تاريخه » التوقيع على هذه الاتفاقية.

وبتاريخ ١٥ تموز (يوليو) ١٩٨٠ أذاعت وكالات الأنباء العالمية تعليقاً حول الضجة التي افتعلتها أجهزة الاعلام الصهيونية والغربية حول برنامج العراق النووي وجاء في التعليق أن الهدف من هذا الضجيج هو خلق جو من الضغوط يحول دون حصول العراق على التكنولوجيا

النووية التي تساعده على تسريع تقدمه العلمي وتطوير أساليبه ووسائل تنميته وأكد التعليق على أن التقارير الصادرة من الوكالة الدولية المختصة بشؤون الطاقة تفيد بأن العراق ملتزم تمام الالتزام بنصوص تلك الاتفاقية، ولكن حرص اسرائيل على تعطيل أي جهد عربي عراقي أو غيره في سبيل التطوير العلمي والتكنولوجي والحضاري لا يستهدف حمايتها من خطر امتلاك الدول العربية أو الاسلامية (الباكستان) للسلاح النووي بمقدار ما يستهدف « الحيلولة ». دون مضي المسيرة العربية الجديدة في مواجهة التحدي الحضاري الذي تزعم « تل أبيب » كما يزعم الإعلام الغربي الصهيوني بصورة دعائية خاصة، بأن اسرائيل قد حققت في مجال السلاح النووي التفوق الدائم على العرب وحالت بينهم وبين أن يردوا عن وطنهم ووجودهم أطماع الطامعين، وأن يحبطوا مخططات من لا يريد لهذه الأمة العريقة الخير، واستئناف دورها الحضاري في خدمة الانسانية وتطورها. فهل ندرك الآن ضخامة هذه المخططات



عملية الاغارة الغادرة على المفاعل الذري في بغداد...

الخبيثة، ووعي دور اسرائيل في المنطقة وتوحيد الجهود للوقوف صفاً واحداً ضد الأطماع الأمبريالية والصهيونية والرد عليها بمثلها أو أكثر لأن الشرع يسمح لنا بهذا الرد على مبدأ ذكرناه في مكان آخر من هذا الكتاب وهو مبدأ «العين بالعين والبادي أظلم» فهل ستقوم الميغ ٢٣ بالثأر من سارقها، ومن ورائه، والثأر من قاذفي المفاعل العربي العراقي، إن غداً لناظره قريب.

إغلاق شركات الرقيق الأبيض

○ أغلقت شركة استيراد الفتيات العازبات « اسماً » من تايلاند والفيليبين الاسرائيلية، في تل أبيب أبوابها بصفة نهائية بعد افتضاح أمرها ونشر أخبارها في الصحف الأسرائيلية التي تحدثت عن ممارسة هذه الشركة لتجارة « الرقيق الأبيض » الدعارة لمدة محدودة.

ويذكر أن هذه الشركة المسماة « شركة بيج بافلو العالمية » متخصصة في استيراد الفتيات الجميلات من دول الشرق الأقصى لوضعهن « كمرافقات » أو زوجات إذا قبل أحد الاسرائيليين الزواج. (والمقصود هنا جرحى الحرب الاسرائيليين). حيث كانت الشركة تحصل على ٢٢٠٠ دولار أميركي عن كل فتاة تحضرها من بلدها مع التعهد بدفع ٢٥٠ دولار شهرياً لأسرة الفتاة.

وهكذا يمكن لكل ذي عاهة من جرحى الحرب أن يستورد الفتاة التي يختارها لمرافقته بعد أن يلقي نظرة على كاتالوجات الشركة المستوردة للفتيات، التي تحوي على صور عشرات الفتيات وبأوضاع مغرية « سيكس ». وصرح سولو ليبوفيتز صاحب الشركة للصحافيين الاسرائيليين بأنه عوضاً من أن تنظر أجهزة المخابرات الاسرائيلية والاعلام بعين الاعتبار إلى ما أسماه (الجانب الانساني المحض) الذي تقوم به الشركة، التي تختص بتوفير مأوى لفتيات ليس لهن مستقبل كرفيقات

لجرحى الحرب الاسرائيليين، بالاضافة الى رفع الروح المعنوية للجرحى الاسرائيليين، فإن هذه الأجهزة هدمت شركته بحجة ممارسة تجارة الرقيق الأبيض والدعارة.

والواقع أنه علم فيما بعد أن هذه الشركة كانت تعرض فضلاً عن استيراد الفتيات على الشركات والمقاولين الاسرائيليين الكبار خدماتها بصدد توريد عمال من الشرق الأقصى قادرين على العمل اثنتي عشرة ساعة يومياً، وتحت درجة حرارة ٤٥ درجة مئوية في الظل ولمدة سبعة أيام وبأجور متواضعة جداً[١]. وبعد حملة افتضاح أمر هذه الشركة وجد ليبوفيتز صاحب الشركة نفسه وحيداً بعد أن تخلى عنه شركاؤه ومحاموه عقب حالة الاستنكار التي أثارتها أعمال شركته لدى الرأي العام الاسرائيلي، وسكوت المخابرات الاسرائيلية أيضاً فسكت هو الآخر ولكن على مضض.

(١) ويخشى من هذه الناحية للشروط المتدنية للعمال الأسيويين والصفات العالية لتحملهم درجات الحرارة العليا إرسالهم الى دول الخليج والسعودية والكويت للعمل فيها بعد أن تقوم المخابرات المعادية بتجنيد بعضهم للعمل لصالحها.

زائير قاعدة تجسس للمخابرات الاسرائيلية .

○ قام رئيس الكيان الصهيوني « حاييم هرتزوغ » الذي كان حين اغتصاب الأراضي الفلسطينية عضواً في المخابرات الاسرائيلية الأولى، بزيارة ودية إلى ليبيريا وزائير. وقد اعترف أثناء حديث أجراه معه راديو تل أبيب المسمى « صوت اسرائيل » بأن المساعدات التي تقدمها اسرائيل لبعض الدول الأفريقية « تقتصر » على المساعدات العسكرية والمخابراتية فقط. وأضاف أنه يطالب بأن تقوم اسرائيل بزيادة المساعدات العسكرية والمخابراتية للدول الأفريقية وشمولها للمجالات الاجتماعية والثقافية والنقل، لكي لا يتحدثوا في افريقيا عن اسرائيل كقوة عسكرية فقط.

ومن جهة ثانية أكدت مصادر خبراء المخابرات في باريس أن المخابرات الاسرائيلية تتخذ من « زائير » مركزاً مهماً للتجسس على بقية البلدان الأفريقية المجاورة ومأوى لتدريب العملاء المرتزقة والارهابيين الاسرائيليين ومن ثم إرسالهم الى الدول التقدمية للقيام بعمليات تخريبية.

وقد اعترفت هيئات دبلوماسية في زائير بعد ذلك بقولها : إن أجهزة المخابرات الاسرائيلية تعمل في زائير بشكل مكشوف بعد أن سمح

لها الرئيس «موجوتو سيسكو» رئيس دولة زائير باستخدام مراكز وسيارات وأدوات المخابرات الزائيرية للقيام بعملياتها ضد البلدان التقدمية في أفريقيا والشرق الأوسط. وللعلم فقط فإن زائير مضطرة للقبول بسيطرة المخابرات الاسرائيلية على بعض مرافقها ومؤسساتها بسبب المساعدات الاسرائيلية. لأن زائير تعاني من مصاعب اقتصادية كبيرة جداً، حيث بلغ التضخم ٧٠٪ أي زيادة خمسين بالمائة عن عام ١٩٨٧، مع ارتفاع الأسعار بشكل كبير، وانخفاض قيمة العملة الزائيرية. وهنا تكون المخابرات والسلطات الاسرائيلية بالمرصاد لاستغلال هذه الأمور. وإن أية دولة أفريقية «تعيد علاقاتها الدبلوماسية بعد قطعها عام ١٩٦٧» مع اسرائيل تكون معاناتها من هذه الأسباب وابتعاد المساعدات العربية عنها.



المجاعة في أفريقيا من أهم الأسباب لتغلغل الكيان الصهيوني ومخابراته إليها وعنا لأمر الدول العربية والبترولية بصورة خاصة

الجاسُوس الذي أعـدِمَ في مصر عام ١٩٧٧ وَعفا أنوَر السَادَات عَن زَوجتـهِ المحكُومَـة بالإعـدَام

الزّوجَة الجَاسُوسَة تظهر عَام ١٩٨٩ في إسرائيل باسم "عَائلة بن ديڤيد"



الجاسوس ابراهيم سعيد شاهين يحمل رتبة مقدّم "مزيّف" في الجيش الإسرائيلي، وآخر سيكارة قبل إعدامه بالقاهرة لتجسسه لإسرائيل ...



الجاسوسة انشراح موسى وتحمل رتبة ملازم أول في المخابرات الإسرائيلية، أنقذها أنور السادات من الإعدام عام ٧٤ ظهرت في إسرائيل عام ١٩٨٩.

إنقاذ الرئيس أنور السادات للجاسوسة المصريّة إنشراح

○ كانت المخابرات الحربية المصرية قد كشفت « عائلة كاملة تتعاطى التجسس لصالح المخابرات الاسرائيلية » وهذه العائلة مؤلفة من :

١ ــ الأب : ابراهيم سعيد شاهين مصري من العريش ــ ويحمل رتبة « مقدم » فخرية في جيش الدفاع الاسرائيلي[١].
٢ ــ الأم : الزوجة إنشراح علي موسى ــ من مواليد المنيا ١٩٣٧.
٣ ــ الابن : نبيل ابراهيم شاهين، مواليد ١٩٥٢.
٤ ــ الابن الحدث : محمد ابراهيم شاهين. مواليد ١٩٥٧.

وذلك بتاريخ ١٩٧٤/٨/٥. وكانت نتيجة التحقيق معهم واعترافهم بالتجسس لصالح المخابرات الاسرائيلية وتسليم هذه المخابرات لأسرار هامة عن مصر وقواتها المسلحة لقاء الآلاف من الدولارات « الحرام »، بأن أحيلوا الى المحكمة التي أصدرت حكمها بتاريخ ١٩٧٤/١١/٢٥ كما يلي :

---

(١) القصة الكاملة عن عملية تجسس عائلة شاهين لصالح المخابرات الاسرائيلية الموساد ونهايتها على يد المخابرات المصرية مسجلة في الصفحات من ٩٩ إلى ١١٠ في الجزء الثاني من سلسلة كتب المخابرات والعالم هذه لمن يهمه ربط الأمور الجاسوسية والمخابراتية مع بعضها البعض.

١ ــ الحكم بالاعدام « شنقاً » على ابراهيم سعيد شاهين...
٢ ــ الحكم باعدام الزوجة انشراح علي موسى أيضاً...
٣ ــ الحكم على الابن نبيل شاهين (طالب ثانوي في حينه) بالسجن خمس سنوات...
٤ ــ تحويل محاكمة الابن محمد شاهين لأنه من مواليد ١٩٥٧ (في حينه) إلى محكمة الأحداث.

ونظراً للضرر البالغ الذي ألحقته هذه العائلة بالأمن القومي المصري وعدم وجود أي مبرر « في حينه » لاعطائهم أي سبب لتخفيف الحكم فقد تم تصديق هذه الأحكام من قبل رئاسة الجمهورية. وسيق الجاسوس ابراهيم سعيد شاهين يوم الأحد الأخير من شهر كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٧ إلى الساحة العامة في سجن الاستئناف بالقاهرة حيث مثل أمام لجنة التنفيذ قبل إعدامه بدقائق وهو يضحك ضحكات هستيرية مكتومة ثم أخذ يقرأ ما يرد على لسانه من آيات القرآن الكريم ولكن على طريقة فرعون عندما غرق وأخذ يستغفر الله فجاءت الآية الكريمة بحقه : ﴿ **الآن آمنت وقد عصيت من قبل** ﴾، ثم أخذ مأمور التنفيذ في السجن يتلو عليه حسب العرف نص الحكم باعدامه وحيثياته. ثم تقدم منه « واعظ السجن » وطلب منه أن يتلو الشهادتين ففعل. عند ذلك سأله مأمور التنفيذ عن آخر طلب له قبل الاعدام (يقال أن للمحكوم بالاعدام الحق في طلب أخير قبل اعدامه حتى ولو كان هذا الطلب محرجاً للسلطات). فطلب الجاسوس كطلب أخير أن يدخن سيجارة فسمح له حسب الأصول. بعد ذلك كله اقتاده « عشماوي » (وعشماوي لقب من يقوم بتنفيذ أحكام الاعدام شنقاً فقط). إلى غرفة الاعدام حيث وضع حبل المشنقة المعد للجواسيس والمجرمين في رقبته. وفتحت الفجوة الخشبية من تحت رجليه فسقط « معلّقاً » بحبل المشنقة الذي ضغط على رقبته فخرجت روحه وهي تلعنه على هذه النهاية. عند ذلك تقدم طبيب السجن وفحص جثته فتبين له أن نبضه (ولشدة

تعلقه بالحياة التي لم يشعر بحلاوتها قبل انغماسه بالتجسس) قد استمر ينبض بعد التنفيذ ثلاث دقائق وعشر ثوان.

بينما جاءت الأنباء من المصادر المصرية « في حينه » أن زوجته الجاسوسة انشراح علي موسى قد تم إعدامها أيضاً في سجن النساء بالقاهرة.

ظهور الجاسوسة انشراح علي موسى في اسرائيل عام ١٩٨٩

○ نشرت صحيفة « حداشوت » الاسرائيلية بتاريخ ٢٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٩ قصة الجاسوس المصري ابراهيم سعيد شاهين على صفحاتها الأولى حيث قالت ان هذا الجاسوس سبق أن عمل لصالح المخابرات الاسرائيلية في مصر. وذكرت هذه الصحيفة أنه كان قد أخطر المسؤولين عنه في المخابرات الاسرائيلية حسب عمالته لاسرائيل، وقبل شهر من اندلاع حرب تشرين التحريرية عام ١٩٧٣ عن نيّة مصر بشن الحرب على اسرائيل ». وروت هذه الصحيفة أن السلطات المصرية سبق أن قبضت على ابراهيم سعيد شاهين، كما أسلفنا وحققت معه وشنق في القاهرة عام ١٩٧٧، وكان قد نقل معلومات عسكرية واقتصادية هامة إلى اسرائيل هو وعائلته طوال « سبع سنوات ». وأضافت الصحيفة أن زوجة الجاسوس : « انشراح علي موسى » التي حكم عليها بالاعدام أيضاً وتأجل تنفيذ الحكم بها « بأمر شخصي من الرئيس أنور السادات » ثم أصدر السادات عفواً رئاسياً عنها، قد تمكنت من عبور الحدود إلى اسرائيل « سراً » مع أولادها الثلاثة نبيل ومحمد وعادل، حيث أصبحوا لاجئين سياسيين لدى الكيان الصهيوني. ولكنهم محوا « خيانتهم » باعتناقهم الديانة اليهودية وبدلوا اسم العائلة من « شاهين »

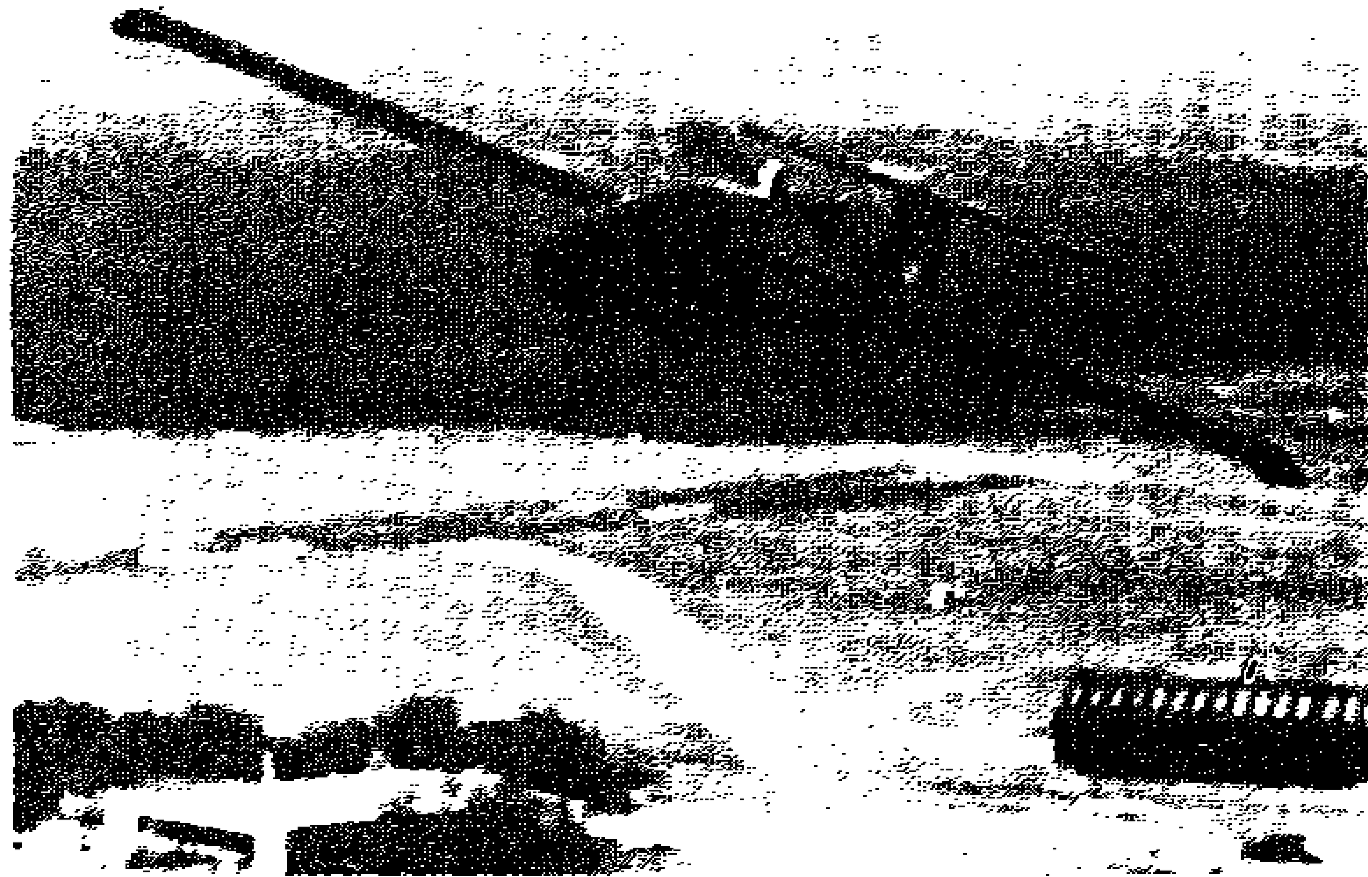
الى « بن ديفيد ». وقال أفراد العائلة رداً على أسئلة الصحيفة أن المسؤولين الاسرائيليين ولا سيما المخابرات الاسرائيلية « الموساد » لم « يأخذوا » بعين الاعتبار المعلومات التي نقلها لهم جاسوسهم ابراهيم سعيد شاهين « حول » تحركات الجيوش في منطقة قناة السويس وغيرها، مما يدل على تحضير مصر لشن هجوم وشيك على اسرائيل. حيث فاجأ الهجوم المصري الجيش الاسرائيلي وهدَّم له خط بارلين واخترق الدفاعات الاسرائيلية التي كانت اسرائيل « تعتقد » أنه من المستحيل اختراقها.

وروت الجاسوسة « انشراح وعمرها الآن ٥٢ سنة » والتي أصبح اسمها الاسرائيلي « دينا بن ديفيد » أنها سبق أن صوَّرت في إبان عملها التجسسي مع زوجها ابراهيم (الذي أعدم في مصر بسبب تجسسه هذا) جميع القواعد العسكرية المصرية المختلفة كما طلبت منهم الموساد. وإن هذه الصور الوثائق نقلت فيما بعد إلى اسرائيل وهي مخبأة ضمن لعب للأطفال. وقال ابنها رافي (نبيل سابقاً) بن ديفيد والذي كان قد شارك والده ووالدته بالتجسس وحكم عليه وسجن خمس سنوات في مصر، قال عبر اذاعة الجيش الاسرائيلي بنفس التاريخ ١٩٨٩/١١/٢٦ : « بأنه فخور جداً بما فعله والده من أجل اسرائيل ». أي أنه فخور بتجسس والده على بلاده العربية رغم أن فخره هذا قد أوصل والده إلى حبل المشنقة.

من أعمال المخابرات الإسرائيلية الجديدة
إرسالها
طائرات التجسّس بدون طيّار
فوق الأهداف العسكرية
السورية

جَواسيس بدون قلب ..

في السّماء العربيّة



التجسس من الجو

أول انطلاق للطائرات الجاسوسية دون طيار

○ نتيجة للخسائر الكبرى والفادحة التي منيت بها « المانيا النازية بقيادة أدولف هتلر » في أواخر الحرب العالمية الثانية في إسقاط المئات من طائراتها المقاتلة من قبل الحلفاء، عندئذ « أمر » هتلر بالاسراع بانتاج القذائف الطائرة « ١ ــ ٧ ». وهي قذيفة مجنحة على شكل طائرة ولكنها لم تكن طائرة بالمعنى المفهوم، حيث أصبحت هذه القذيفة تطلق من الأراضي الألمانية بعد أن توجه باتجاه الأراضي البريطانية على أمل أن تصل للعاصمة لندن. وكان هذا التوجيه عادياً « أي بتوجيه مقدمتها فقط في الاتجاه المطلوب دون أية وسائل أخرى»، ولهذا كان وصولها إلى لندن أو أية جهة في بريطانيا هو مجرد صدفة سعيدة للألمان وسيئة للبريطانيين.



هتلر أمر بصنع الطائرة بدون طيار.

وكانت هذه الطائرة القذيفة تزوّد بالوقود الكافي للوصول إلى منطقة الهدف المطلوب، وتفقد جناحيها بنظام آلي متى نفذ منها الوقود لتسقط وتنفجر فوق أيّ مكان يتصادف توقفها فيه.

ولكن المولد الحقيقي للطائرة بدون طيار كان في شباط ــ فبراير ــ ١٩٢٥ حين تمت بنجاح تجربة أجراها سلاح الطيران الملكي البريطاني على طائرة بدون طيار حملت اسم « لارينكس ». وكان يدفعها محرّك من نوع أرمسترونغ سيدلي وبقوة ٢٠٠ حصان ميكانيكي. وطارت تلك الطائرة خلال التجربة لمدة ٣٩ دقيقة قطعت خلالها حوالي ١٢٥ ميلاً، بسرعة وصلت الى ١٩٣ ميلاً بالساعة. وتمّت قيادة الطائرة من الأرض بواسطة الراديو. فقامت بتنفيذ ٤٩ أمراً صدر إليها من الراديو. وكان تصميمها معداً لحمل رأس قنبلة مدمرة زنتها ٢٥٠ رطلاً، ولم يتطور هذا الانجاز البريطاني إلى أبعد من هذه التجربة التي تم تنفيذها بالفعل.

بعد ذلك حدث التطور بانتاج طائرات التجسس بدون طيار في أميركا، حيث كانت شركة راديو بلين تقوم منذ عام ١٩٣٥ بانتاج « أهداف » على شكل طائرات مروحية تتم قيادتها بالراديو من الأرض لتساعد على تدريب رجال المدفعية المضادة للطائرات وكان يتم استرداد هذه الطائرات بواسطة مظلة تفتح آلياً. ثم تولت شركة رايان الأميركية تطوير هذه الطائرة عام ١٩٥٣، بعد أن أدخلت فيها محركاً نفاثاً قفز بسرعتها من ١٩٣ ميلاً إلى سرعة الصوت، لتدريب أنظمة الدفاع الجوي، وفي مقدمتها مدفعية سكاي سوبر، وصواريخ أرض ــ جو من طراز نايك. وكانت تطلق من الأرض أو من قاذفات ب ــ ٢٦، وتتم قيادتها من الأرض بواسطة الراديو، وطولها ٥,٢٦ امتار وبين طرفيّ جناحيها ٣,٤ امتار ووزنها ٨٣٩ كلغ. ويتم استردادها بواسطة مظلتين، الأولى لخفض السرعة، والثانية للهبوط برفق.

وقد تطلّب الموقف العسكري في جنوب شرقي آسيا في منتصف الستينات أن تقوم الولايات المتحدة بعمليات تجسس واستكشاف دائمة فوق شمالي فيتنام والصين وجنوبي كوريا، وحرصاً على تجنب المشكلات السياسية التي يمكن أن تترتب على سقوط الطائرات بطياريها مثل الطراز الذي أصبح معروفاً بعمليات التجسس (يو ــ ٢). لذلك قررت أميركا الاتجاه الى استخدام طائرات بدون طيارين لا تحمل أية علامات تكشف عن هويتها. ومن ثم تكليف شركة رايان التي أنتجت طائرة بدون طيار حملت اسم « إيه.جي.أم.٣٤ » يمكن اطلاقها في الجو من طائرات طراز « هيركيوليزسي ــ ١٣٠ » تحمل كل منها أربعاً من هذه الطائرات أو « الطيور » كما أطلق عليها وقتئذٍ. وقد تزوّدت كل منها بنظام ملاحي ألكتروني ذاتي. وكانت « الطيور » تصل إلى علوّ شاهق وتصوّر المنطقة المراد ضربها لتحديد مواقع الأهداف بدقة ومساعدة الطائرات الهجومية على ضربها ثم تقوم الطيور بعد ذلك بتصوير المنطقة لتقييم مدى نجاح الهجوم. وهكذا تم البدء باستعمال الطائرات بدون طيارين بعد أن انتقلت من ميدان التدريب إلى ميدان العمليات الجاسوسية لمواجهة التطورات الكبيرة في أسلحة الدفاع المضادة للطائرات بدون خسائر عالية ومؤثرة في الطائرات المستخدمة، وأهم من ذلك حماية « قائد الطائرة » الذي هو العنصر الأثمن.

مسبب الحاجة إلى الطائرات بدون طيارين

○ ثبت أن الدافع على هذا الاتجاه في تحسين صناعة الطائرات بدون طيار هو « الدراسة » التي أجرتها شركة « دورنيير » الألمانية وقد استندت هذه الدراسة إلى أن محاولة الطائرات الحربية التقليدية اختراق العمق المعادي عبر دفاعات مكثفة تؤدي إلى نسبة خسائر عالية وغير محتملة في تلك الطائرات بطياريها، وأنه يمكن « خفض » هذه النسبة

إذا تم دمج طرازات من الطائرات بدون طيارين مع الطائرات التقليدية حيث يمكن توجيه أعداد كبيرة من الطائرات بدون طيار لتتلقى الصدمة الأولى من قذائف أسلحة الدفاع الجوي التي تقل فاعليتها وهي تسعى إلى إعادة التعمير « أي التعبئة ».عندئذٍ تدخل الطائرات الهجومية التقليدية الحقيقية فيقل التعرض لها بالنيران وتقل نسبة الخسائر إلى حدّ معقول جداً « أي حدّ محتمل ».

وأهم العوامل التي ساعدت على هذا التطوير هو التقدم الكبير في التكنولوجيا في مختلف المجالات وبخاصة الالكترونيات. ومن جانب آخر ترتب على النجاح في استخدامات الموجات الألكترونية الأكثر قصراً أن انفتحت المجالات أمام بناء أجهزة ساعدت على نقل صور آنية وأصفى من قبل وبصورة فورية للأهداف باستخدام كاميرات تلفزيونية خافتة الاضاءة بالاشعاعات تحت الحمراء ونقل هذه الصور لاسلكياً لحظة التقاطها إلى مراكز المتابعة الأرضية أو تسجيل الصور على شرائط حساسة لاعادة دراستها بعد استرداد الطائرة بالمظلات كما أسلفنا. كما أمكن تعيين الأهداف وتحديدها بدقة عالية باستخدام أشعة اللايزر، مما يساعد الطائرات الهجومية التقليدية على اصابة هذه الأهداف. ثم جاء استخدام مواد خاصة مثل الألياف الألكترونية الكربونية باتخفاض جديد في وزن « الطائرة » وهي أساساً صغيرة الجسم. وساعد هذا على الزيادة في الوزن المفيد الذي يمكن أن تحمله الطائرة من أجهزة أو معدات تسليح. وكانت مهمة الحفاظ على حياة الطيارين قد بدأت بمهام الاستكشاف الجدي كخطوة أولى. وننتقل الى الانجاز البلجيكي في هذا المجال حيث تم انتاج الطائرة البلجيكية الأولى دون طيار « إيبير فيير » المجهزة بكاميرات من طراز « أوميرا » التي تتميز بقدرات عالية على التصوير أثناء النهار، باستخدام عدسة قطرها خمس بوصات وبعد بؤري ٧٥ ملم، للتصوير عن ارتفاع ١٣٠٠ متر، ثم ببعد بؤري ٤٤ ملم

للتصوير عن ارتفاع ٣٠٠ متر حيث يتم تسجيل ١١٠ صور على فيلم حساس عرضه ١٥ مم بالأبيض والأسود أو ملوّنة أو باشعاعات تحت الحمراء، كما يمكنها التصوير ليلاً باستخدام المشاعل. هذا ويمكن النقل الفوري لتصوير الكاميرا وهي تستخدم الاشعاعات لمحطات المتابعة الأرضية. كذلك برز اتجاه الى تنفيذ نظام الطائرة التكتيكية بدون طيار.

وهنا يبرز مشروع شركة « دور نيير » الألمانية الذي يهدف الى تكليف هذه « الطائرات » بعملية « تشبيع » الدفاعات المضادة للطائرات لاجتذاب نيران الدفاعات المضادة « نحوها » في أول الأمر. وهي تسعى الى اختراق ما يحيط بهذه الدفاعات بموجات تمهيدية لتتسلل الطائرات التقليدية إلى العمق المعادي وتوجه ضربات مؤثرة ضد الأهداف الثابتة مثل قواعد الصواريخ أرض/جو ومخازن الوقود والنقاط الهامة مثل الكباري والأنفاق وتقاطعات الطرق. وتطير هذه الطائرات على ارتفاعات منخفضة وبسرعات عالية تقترب من سرعة الصوت، ويساعدها على الملاحة النظام الراداري الذي تحمله والذي يتولى قراءة خريطة السطح الذي تطير فوقه ومضاهاته بالخط الملاحي الذي تتم برمجته وتخزينه مسبقاً في ذاكرة العقل الألكتروني الذي تحمله الطائرة. هذا إلى جانب امكان تدخل الطائرة الأم التي تتولى إدارة عمليات هذه الطائرات وذلك لتعديل برنامج الطيران السابق ببرمجته وذلك حسب الموقف القائم، والذي تعرضه وسائل « الرؤية » التي تحملها الطائرات بدون طيار الممزوجة مع الطائرات التقليدية، سواء كانت هذه الوسائل كهربائية/بصرية أو كهربائية/مغناطيسية أو تلفزيونية باستشعار الاشعاعات « تحت الحمراء ». وللحالات التي تنتشر فيها الأهداف المعادية بما يخرج عن القدرات الهجومية للطائرات بدون طيار فانه يمكن استخدام القنابل الانشطارية التي تنتشر لتغطي مساحات كبيرة، أو أن تقوم هذه الطائرات بتحديد الأهداف المنتشرة في المنطقة، لتقوم المدفعية

الصاروخية الأرضية البعيدة المدى بالاشتباك مع الأهداف المحددة وتدميرها.

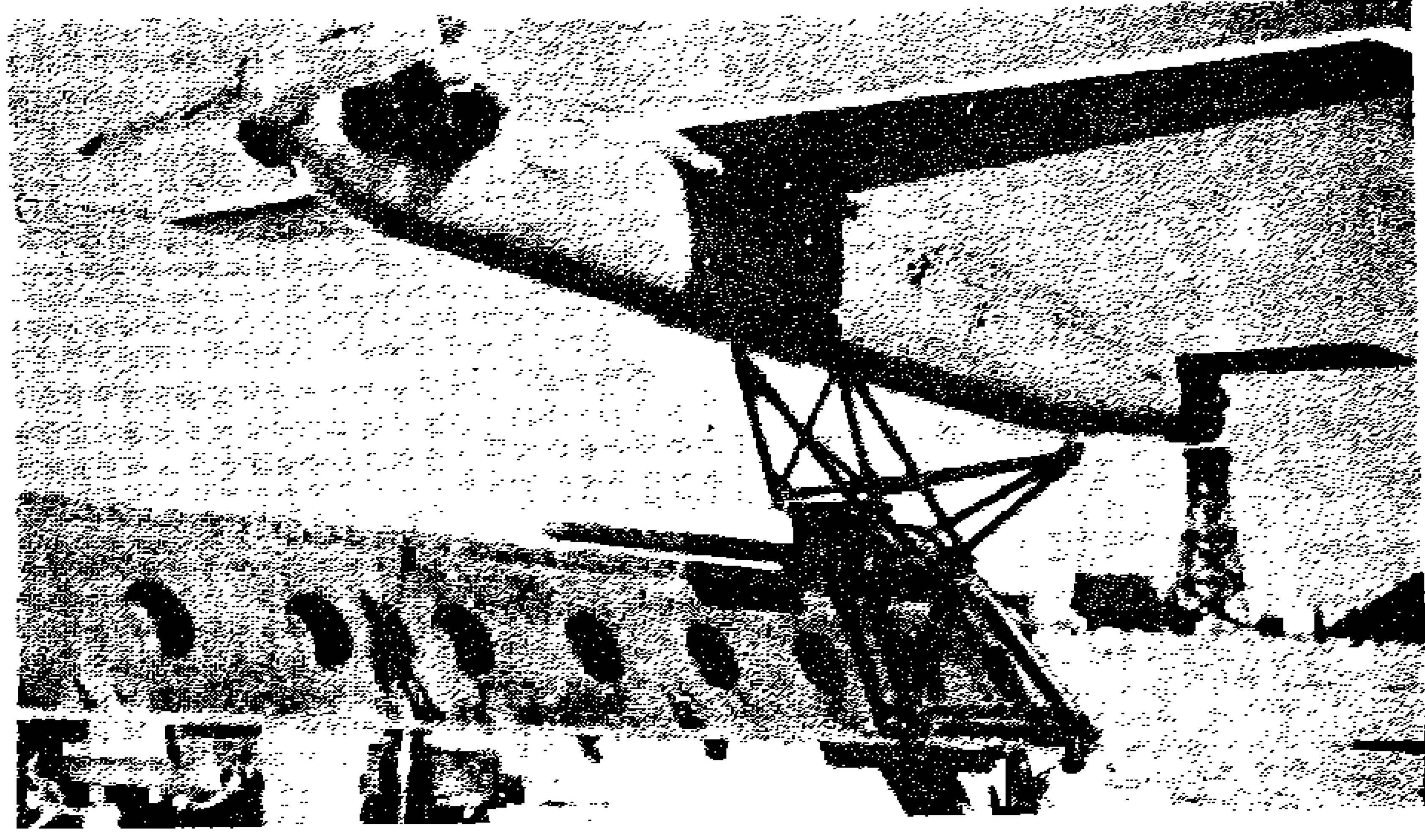
وفي أميركا، تعاقدت القوات البرية الأميركية مع شركة لوكهيد لتقوم هذه الشركة مقابل ١٠١ مليون دولار بتزويد الجيش البري الأميركي بمجموعة مكونة من اثنتين وعشرين طائرة بدون طيار، تديرها اربع محطات قيادة أرضية وثلاث قواعد لاطلاق هذه « الطائرات » وثلاث وحدات لاستردادها سالمة لاعادة تشغيلها. ويمكن لهذه المجموعة بأكملها أن تحملها سبع شاحنات كبيرة بجراراتها، كما يمكن نقل هذه الوحدة كاملة في إحدى الطائرات العملاقة من طراز « غالاكسي. سي. ١٥ » التي تستعمل غالباً لنقل المعونات الطارئة للدول المتضررة بالزلازل والكوارث الطبيعية. وتصبح طائرات هذه المجموعة الأثنتين والعشرين جاهزة للاطلاق لمباشرة مهامها التجسسية والحربية بعد ساعة واحدة من وصولها لموقعها الجديد. كما يمكن تحريكها إلى موقع جديد خلال نصف ساعة من انتهاء مأموريتها السابقة لتبدأ مهمة جديدة.

يتضح مما تقدم كيفية تزايد الاهتمام باستخدام الطائرات بدون طيارين التي تتم قيادتها من الأرض بواسطة الراديو، حيث جاءت تطورات الدفاعات المضادة للطائرات لتدفع بسرعة عجلة تطوير هذه الطائرات. فانتقلت أنشطتها كما ذكرنا من مجال التدريب إلى مجال العمليات الجاسوسية والحربية. وكان الهدف من وراء هذا الانتقال هو الحفاظ ما أمكن على حياة الطيارين الغالية وذلك بالاقلال من تعريضهم للدفاعات الأرضية التي تطوّرت كثيراً هي الأخرى.

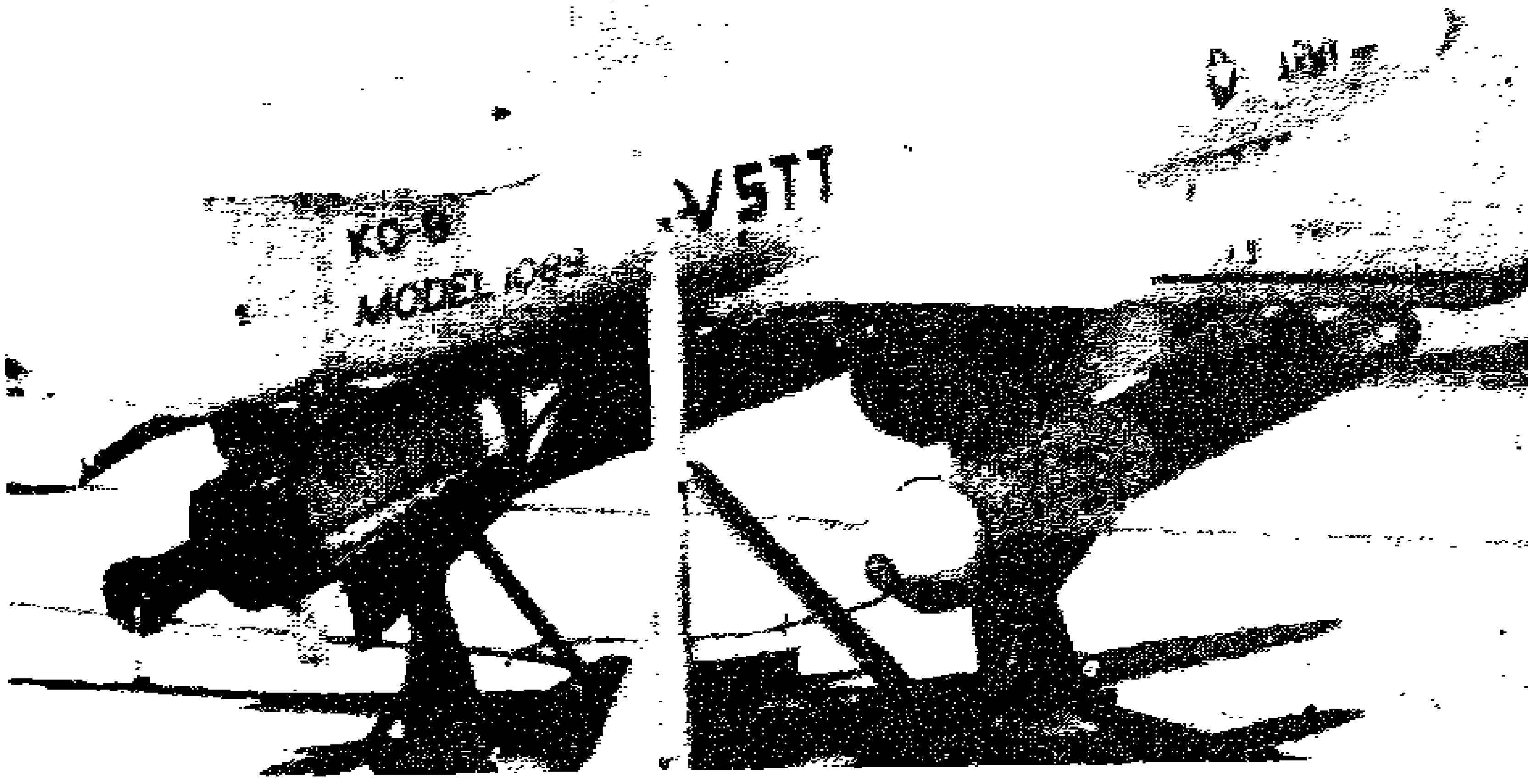
ومما مرَّ يتَّضح كيف ساهمت انجازات التكنولوجيا في نجاح هذا التطور السريع. وقد توافرت بواسطة الألكترونيات المتطورة قدرات « الطيار الآلي » لتلك الطائرات على قيادتها وفق خطط طيران سابقة البرمجة وقابلة للتعديل الفوري بتدخل محطات قيادة بعيدة، سواء أكانت أرضية أو طائرة، وذلك حسب تطورات الموقف وفي حينه. بينما ساعدت

المواد الخفيفة المستخدمة في بناء جسم الطائرة على التخفيف من حجمها ووزنها للزيادة من حمولة هذه الطائرات سواء من المعدات الفنية أو من الأسلحة التي انخفض وزنها وحجمها هي الأخرى دون الاقلال من قدراتها. ولعل أهم المزايا التي زادت من القيمة العملية لهذه الطائرات قلة تكاليف انتاجها مما يدخلها ضمن حدود القدرات الشرائية لميزانيات العديد من دول العالم. فنجد في أوروبا على سبيل المثال، ان الجيش البلجيكي قد طلب من الشركة المنتجة لطائرة « إيبير فيير » بدون طيار، خمسين طائرة كدفعة أولى يتبعها أربعون أخرى وعشرة احتياط.

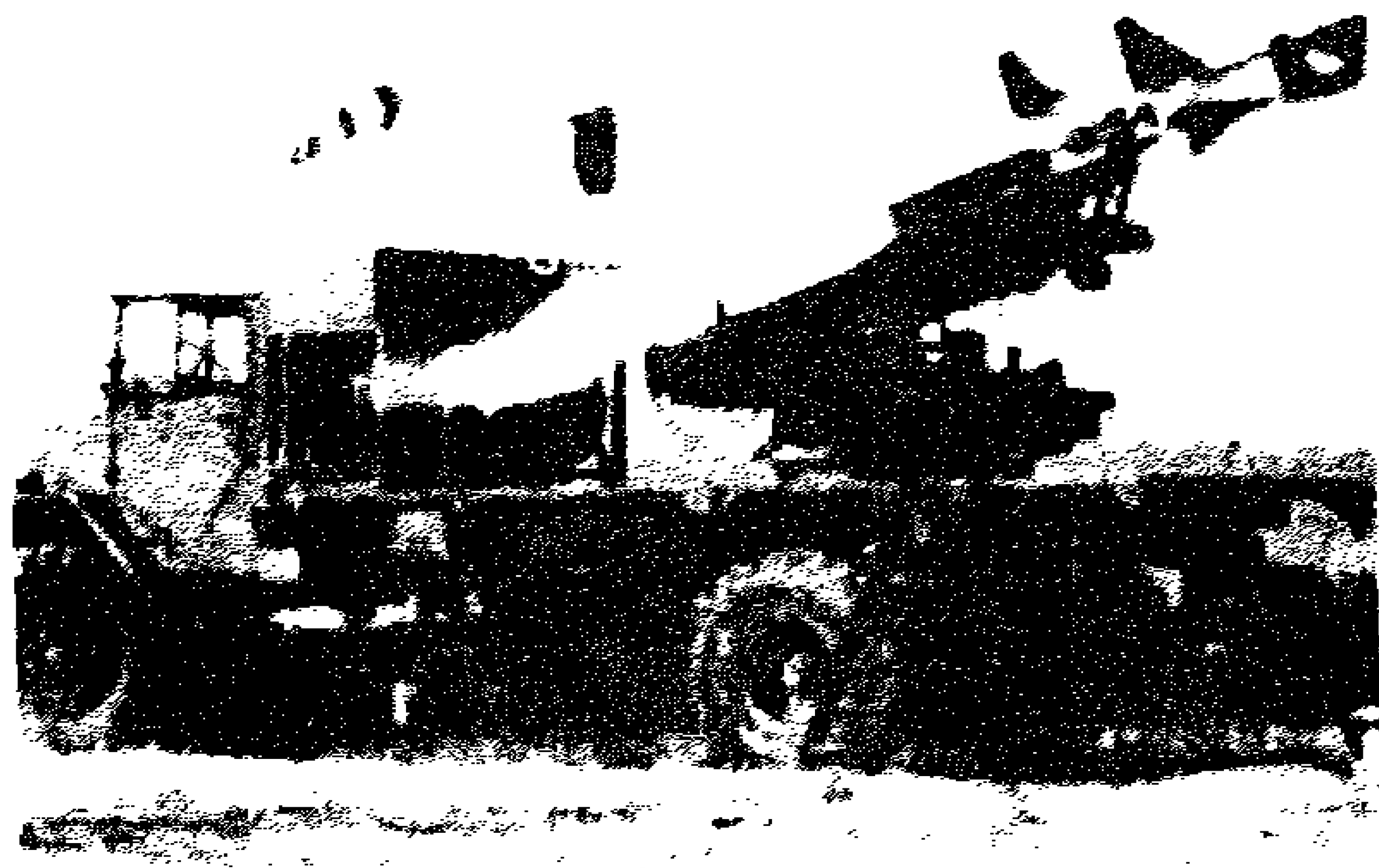
ثم نجد في أميركا نشوء قوة من الطائرات بدون طيارين « في حينه » تحددت في مجموعة قوامها ٢٢ طائرة مع الوحدات المعاونة طلبتها القوات البرية الأميركية كدفعة أولى لتليها دفعات أخرى وذلك لتأمين عمليات التجسس ومعاونة الطيران التقليدي الأميركي. وقد طورت الشركات الصانعة لهذه الطائرات النماذج اللاحقة حيث كانت أكثر تطوراً، سواء لخرق الدفاعات لاجتذاب نيران الأسلحة المضادة أو « للتصوير لصالح المخابرات »، مما يسبب بلبلة الأنظمة الدفاعية المضادة للطائرات، ومما يستنزف أيضاً قدرات هذه الدفاعات وينخفض بمستوى استعدادها لاستقبال الموجات التالية من الطائرات الهجومية التقليدية التي يقودها طيارون حقيقيون، سوف يسلّم الغالبية منهم بزوال « مناعة » الحائط الدفاعي. وهكذا ابتدأ استعمال الطائرات بدون طيار من المانيا النازية إلى الطيران الملكي البريطاني ثم الطيران البلجيكي والطيران الأميركي حتى وصل الأمر إلى الكيان الصهيوني الذي دخل عالم استعمال الطائرات بدون طيار بدعم ومساعدة بل ومسامحة بالمال وهو ثمن هذه الطائرات من الأم الكبرى للكيان وهي الولايات المتحدة الأميركية وحباً بالتقليد والأذى والضرر من استعمال الطائرات بدون طيارين كما سيجيء معنا.



(الطائرة بدون طيار البلجيكية « إيبير فيير »
على منصة الاطلاق)



(طائرة ستريكر بدون طيار موديل ١٠٨٩)



(طائرة « أوكيو ــ ١٩ د » بدون طيار...)

جواسيس بدون قلب في السماء العربية

○ ومن المعروف للجميع أن الاسرائيليين قد لجأوا عبر تاريخ صراعهم مع الدول العربية المسماة « دول المواجهة » إلى اساليب عديدة لتأمين أكبر قدر من المعلومات، تتيح لهم استيعاب معطيات هذه الأقطار المختلفة، واستثمار هذا الفهم لصالحهم، في زمن السلم، ولكشف تفاصيل البُنى، والقيادات، والتشكيلات والأسلحة، والمواقع، والميزات، والنقائص، لدى الجيوش العربية، لتحقيق التقدم على هذه الجيوش بأقل كلفة ممكنة من الدماء والرجال والعتاد.

ولتعويض النقص الفادح في الطاقة البشرية لدى « الاسرائيليين » بمواجهة محيط عربي، إحدى أبسط ميزاته عمق واتساع هذه الطاقة لجأوا إلى التكنولوجيا كعامل يتيح لهم التفوق وامتلاك زمام المبادرة باستمرار، ويدفع عنهم خطر الهزيمة والاندثار.

وقد عزز الصهاينة أجهزة تجسسهم التقنية بتسليم أحد العلماء الاسرائيليين وهو « العميد يوفال نئيمان » رئاسة الفرع التقني. وعاونه بعد ذلك في مهمته العميد « عاموس موريك » الخبير الرئيسي للمخابرات الاسرائيلية والذي يشغل أيضاً منصب رئيس معهد « تخينون للعلوم » وفي فترة لاحقة، صدر قرار بتعيين « يسرائيل دو ستروفسكي » من

معهد فايتسمان، عالماً رئيسياً في جهاز الأمن، وأوكلت إليه مهام تحديد سياسة البحث والتطوير في هذا الجهاز.

وقد ساعد التعاون التقني الاسرائيلي ــ الأميركي والاسرائيلي ــ الأطلسي، الاسرائيليين على تجاوز مشكلة التكاليف الباهظة التي يتطلبها تنفيذ الأبحاث العلمية والتقنية، خاصة في عملية ادخالها الطائرات بدون طيار على مبدأ التكنولوجيا، بدل البشر. حتى أصبحوا يعتمدون بشكل أساسي على الاستطلاع والتجسس، كأداة لكشف ما يدور وراء الحدود العربية، ويستخدمون لهذه الغاية، عدداً لا بأس به من طائرات الاستطلاع وطائرات الرصد والانذار المبكر وادارة العمليات الجوية، وطائرات التشويش الألكتروني، وطائرات الدورية والرصد البحري. كل ذلك بالاضافة الى الطائرات بدون طيار الموجهة عن بعد كما هو معروف. وتشكّلت بهذه المناسبة قوة الاستطلاع الجوي الاسرائيلية من الطائرات الآتية التي تشكل « سرباً » بكل معنى الكلمة:

○ ٤ طائرات « رصد وانذار جوي مبكر وادارة عمليات جوية » وهي من طراز « غرومان. إي. ٢ سي. هوك. آي » وهي مخصصة لكشف الأجواء العربية المجاورة وهي سوريا ــ الأردن ــ لبنان ــ مصر، واستطلاع كافة التحركات الجوية التي تجري فيها، والاكتشاف المبكر لأية عملية اختراق جوي محتملة بشكل دائم، ولتمييز الطائرات الصديقة من المعادية، ثم أخيراً لادارة العمليات الجوية بشكليها الهجومي الذي يتطلب قيادة وادارة هذه العمليات عبر مسافات بعيدة، والتلاحمي أو قتال المناوشة القريب، وما يستوجبه من قدرات على توجيه الطائرات الصديقة نحو الطائرات المعادية، مع تحديد كافة المعطيات التي تحتاجها، كالارتفاع والمسافة، وتمييز الهدف الطائر ونوعه ومواصفاته وبالتالي نقاط ضعفه، ومساعدة الطائرات الصديقة في اتخاذ القرار القتالي، وتوجيه صواريخها جو ــ جو نحو الأهداف المذكورة.

○ ١٢ طائرة استطلاع من طراز « ماكدونالد دوغلاس ف ـــ ٤ ـــ إي »، المشتقة من نموذج « ف ـــ ٤ ـــ فانتوم » والمزوّدة برادارات قوية تساعدها على اكتشاف الطائرات المعادية عن مسافات بعيدة، وتوجيه الطائرات الصديقة نحوها، بعد تزويدها بالمعلومات اللازمة. وطائرات « ف ـــ ٤ ـــ إي » مزودة بجهاز رادار حساس يتيح لها كشف شريط من الأرض يبلغ عرضه نحو ٢٠ كلم، وتحتوي على رادار يعمل بالأشعة تحت الحمراء، يساعد في عمليات الاستطلاع الليلي، وكشف منابع الحرارة (طائرات ـــ إنسان ـــ محركات ـــ آليات... الخ) وتحديد أماكنها بدقة تامة.

○ **الطائرات بدون طيار** : وأصبحت القوة الجوية الاسرائيلية تمتلك عدداً من الطائرات بدون طيار، بعضها من صنع أميركي والبعض من صنع اسرائيلي محلي وهي من طراز « ب.ق.م.٣٤ م فايربي » الأميركية الصنع، و « ماستيف م.ك.٣ » التي تنتجها شركة « تاديران » الاسرائيلية، وطائرة « نورثروب م.ق.م.٧٤ تشوكار » الأميركية الصنع التي تنتجها شركة نورثروب، وأخيراً طائرة « سكاوت » التي تنتجها مؤسسة الصناعات الجوية الاسرائيلية. أما طائرة « ب.ق.م. ٣٤م فايربي » فقد امتلكت القوة الجوية الاسرائيلية منها ثلاث طائرات منذ عام ١٩٧٦ وهي طبعاً بدون طيار. أسقطت أسلحة الدفاع الجوي السوري المتطورة اثنتين منها في شهر تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٩. وهذه الطائرة من صنع شركة « تيليداين ـــ ريان » الأميركية وتمتاز بكونها طائرة نفاثة صغيرة، مزودة بمحرك نفاث ويتم اطلاقها من منصة أرضية ثابتة بواسطة محرك صاروخي دافع، يتم التخلص منه بعد اتمام عملية الاطلاق. كما يمكن اطلاق هذه الطائرة من الجو بواسطة « طائرة أم » تحملها تحت جناحيها ويتم توجيه الطائرة أثناء التحليق والتحكم بمسارها بواسطة الراديو. أما استعادتها فتتم بواسطة مظلة تفتح بأمر يوجّه لاسلكياً إليها.

ويبلغ طول هذه الطائرة ٧ أمتار، وفتحة جناحيها ٣,٩ أمتار، ووزنها لدى الاقلاع ١١٣٥ كلغ، وقوة محركها ٧٧٠ كلغ/ضغط. وتبلغ سرعتها القصوى ١١١٥ كلم في الساعة على ارتفاع ٢٠٠٠ متر، ومعدل التسلق ٦٠ متراً في الثانية، ومدة التحليق العادية ٧٥ دقيقة، على ارتفاع ١٥ ألف متر.

أما الطائرة الاسرائيلية من دون طيار من طراز « ماستيف م.ك. ٣ » فهي من صنع شركة تاديران الاسرائيلية كما ذكرنا ويعرَّف عنها بقدرتها على الوصول حتى ١٠ آلاف قدم (نحو ٣ آلاف متر) والتحليق في مهمة جاسوسية لمدة ٤ ساعات ونصف الساعة قبل استعادتها، وهي مدة جيدة بالنسبة لقدرات الطائرات بدون طيار. وقد أعلنت ادارة الرئيس « السابق » ريغان عن رغبتها بشراء ٢٤ طائرة منها لصالح سلاح البحرية الأميركية لصلاحيتها لهم كما أفادوا لرئيسهم.

○ الطائرة « نورثروب م.ق.م. — ٧٤ — تشوكار » من دون طيار التي تملكها القوة الجوية الاسرائيلية والتي ثبت أن عددها لا يتجاوز الستة حتى الآن، وهي مخصصة لأعمال المراقبة، والاجراءات الألكترونية المضادة (التشويش الألكتروني).

○ الطائرة الاسرائيلية بدون طيار « سكاوت » هي الأكثر استخداماً في المهام المختلفة. وهذه الطائرة تنتجها « مؤسسة الصناعات الجوية الاسرائيلية » قد تم البدء في انتاجها عام ١٩٨٠، وهي ثاني طائرة من هذا النوع يتم انتاجها في اسرائيل بعد طائرة ماستيف م.ك.٣. وسكاوت طائرة متعددة المهام، يمكن استخدامها في أغراض ميدانية مختلفة، بعد تزويدها بالمعدات اللازمة للمهمة المحددة. وتشتمل هذه المهام : الاستطلاع النهاري والليلي، الرصد والمراقبة، السيطرة الميدانية، تحديد الأهداف، توجيه رمايات المدفعية، دوريات الحدود وخفر السواحل، تقدير مدى الأضرار التي تصيب الهدف بعد القصف، وتوجيه

الطائرات القاذفة والمقاتلة، كما يمكن استخدام هذه الطائرات في مهام التشويش الألكتروني، على أنظمة الدفاع الجوي. والمعدات التي يمكن لطائرة « سكاوت » أن تحملها متنوعة، وهي معدات وأجهزة استطلاع فوتوغرافي وليلي كاملة تشتمل على كاميرات تصوير يختلف نوعها باختلاف الحاجة التي تستعمل من أجلها وأهمها التجسس الجوي، وكاميرات تصوير تلفزيوني ذات عدسات « مقرّبة » زوم وكاميرا بانورامية لكشف منطقة باتساع ٦٠ درجة من كل جانب وغيرها من المعدات التي تتطلبها المهام الأخرى. والطائرة مزودة بمحرك مروحي صغير يُبرد بالهواء، ويعمل بمزيج من البنزين والزيت مثبت في مؤخرة هيكلها وهو بقوة ١٢ حصان، ويبلغ طولها ٣,٥ أمتار، وفتحة جناحيها ٣,٦ أمتار، ووزنها فارغة ٦٥ كلغ، ووزنها عند الاطلاق مع كافة التجهيزات ٩١ كلغ. وتبلغ سرعتها القصوى ١٥٠ كلم/الساعة وسرعتها العادية ١٠٠ كلم/الساعة، والارتفاع العملي الأدنى في مهام التصوير التجسسي الأقصى بين ٥٠ و ١٠٠ متر. أما الارتفاع النهائي الذي يمكنها أن تبلغه فهو ٣٠٥٠ متراً. أما فترة التحليق الزمنية فتبلغ ٤ ساعات ونصف الساعة.

ويقوم بتوجيه طائرات التجسس الاسرائيلية من دون طيار، في العادة طاقم مكوّن من ستة أفراد، يعمل واحد منهم في توجيه عملية الاقلاع والهبوط بواسطة جهاز راديو خفيف يحمل على طاولة خاصة، مستخدماً طرق الاقلاع والهبوط نفسها التي تعتمدها الطائرات الكبيرة العادية. وبعد اقلاع الطائرة، يتابعها بمنظارها حتى تغيب عن ناظريه، وهنا يستلم رفاقه مهمة متابعة الرحلة التجسسية من غرفة عمليات محمولة على سيارة خاصة. وفي هذه الحالة هناك نوعان من التوجيه والمتابعة الأرضية :

١ ــ قيام الطائرة بدون طيار برحلة مبرمجة سلفاً في جهاز طيران آلي. ويتضمن البرنامج كافة المهام المطلوبة، كتحديد مسار الطائرة

وارتفاعها عن سطح الأرض، وموعد بدء عملية التصوير والبث « التلفزيوني » وموعد انتهائه. ومكان وزمان بدء رحلة العودة حتى وصولها الى مسافة قريبة من المطار حيث يتلقفها الطاقم بجهاز الراديو ويتابع عملية توجيهها حتى وصولها الى مدى الرؤية البصرية للعامل الموجه الذي يتلقفها بدوره، براداره ويعمل على تنفيذ عملية الهبوط على المدرج الأسفلتي.

٢ ــ قيام الطاقم المتمركز في « غرفة التوجيه الأرضية » المحمولة على سيارة بتنفيذ كامل الرحلة من توجيه ومتابعة واستلام الصور « التلفزيونية » وتكبيرها بواسطة عدسة « الزوم » المقربة وتوجيه الطائرة نحو الأهداف المطلوبة وحسب التطورات الميدانية. الا أن التوجيه من دون برنامج مسبق للطيران الآلي، يحمل خطر ابعاد الطائرة بغير قصد عن مدى الرادار الموجه المجدي، مما يؤدي إلى فقدانها. ويتم في الغالب تنفيذ رحلات مبرمجة، في طيار آلي صغير تحمله الطائرة. وفي طاقم التوجيه ضابط تقني يهتم بالصيانة الدائمة للطائرة الصغيرة، وبالتوجيه اليدوي لرادار الالتقاط في بعض مراحل المهمة.

أما المهمة العسكرية التكتيكية للطائرة من دون طيار، فهي تأمين أرقى أشكال التجسس الجوي (الاستطلاع) وأكثرها أهمية، أي ما يعرف تقنياً بالاستطلاع الآني. ويسمح هذا الشكل من أنواع الاستطلاع بمتابعة تطورات معركة معينة خلف الخطوط او ادارتها عن بعد بتوجيه رمايات المدفعية نحو الأهداف التي تتم رؤيتها على شاشة « تلفزيون » غرفة المراقبة الأرضية، وتصحيح هذه الرمايات حسب النتائج المرئية على الشاشة. كما يمكن لهذه الطائرات أن تحمل أجهزة تشويش وتعمية لاسلكية، أو أجهزة لالتقاط الترددات اللاسلكية للصواريخ أرض ــ جو وتحويلها إلى المحطات الأرضية أو الجوية المحمولة مثل « طائرات الأواكس/أو الهوك آي ».

كما يمكن للطائرة بدون طيار تأمين مستوى نموذجي لادارة المعركة، بشكلها الأكثر حداثة وفعالية، عبر التنسيق بين « القيادة، التوجيه، والاتصالات » الذي يسمح بادارة المعركة مركزياً وبمتابعة أدق التفاصيل وتحريك أصغر المواقع العسكرية من قبل القيادة العليا، بالاستعانة طبعاً بطائرات الرصد والانذار الجوي المبكر، التي تتولى التقاط اشارات الطائرات من دون طيار، واعادة بثها لمن يستلمها من قيادة مركزية، وقيادات فرعية، يتاح لها استقبال هذه المعلومات على شاشاتها « التلفزيونية » أو على أجهزتها اللاسلكية.

وقد استخدم الاسرائيليون في اجتياح لبنان عام ١٩٨٢ الطائرات بدون طيار بشكل واسع، وفي كل المناطق ابتداء من الجنوب اللبناني وصولاً الى العاصمة بيروت. وكانت الطائرات من نوع « ماستيف م ك ٣ » و « سكاوت » تصوّر المواقع العسكرية للقوات العسكرية السورية والقوات المشتركة، وتنقل الوقائع الحيّة للعمليات الحربية حيث كانت الطائرات المذكورة تنقل صوراً واضحة لشوارع النبطية، صيدا، بيروت وكل ما يتحرك عليها. لذلك قلما تجد بناءً في القسم الغربي من مدينة بيروت، لم يتعرض لقذيفة مدفعية واحدة على الأقل، سقط قسم منها على الملاجئ وبالقرب من مداخل الأبنية[1].

أما عن سهل البقاع فقد أرسلت فوقه طائرات « ماستيف م ك ٣ » من دون طيار وقامت هذه الطائرات باعطاء إشارات « كاذبة » عن تحليق عدد من الطائرات الاسرائيلية المقاتلة فوق أجواء المنطقة، مما أدى إلى تحريك بطاريات الصواريخ السورية، لمطاردة واسقاط الطائرات « المزعومة ». فقامت طائرات (م ك ٣) بالتقاط ترددانها وإرسالها الى طائرات « سكاوت » بدون طيار أيضاً، كانت مرسلة للتحليق « خارج

(١) لا يمكن أن ننسب لهذه الطائرات القدرات الخارقة وبنفس الوقت لا يمكننا اغفال الحد الأدنى والجيد من الاستطلاع التجسسي الآني والمستمر.

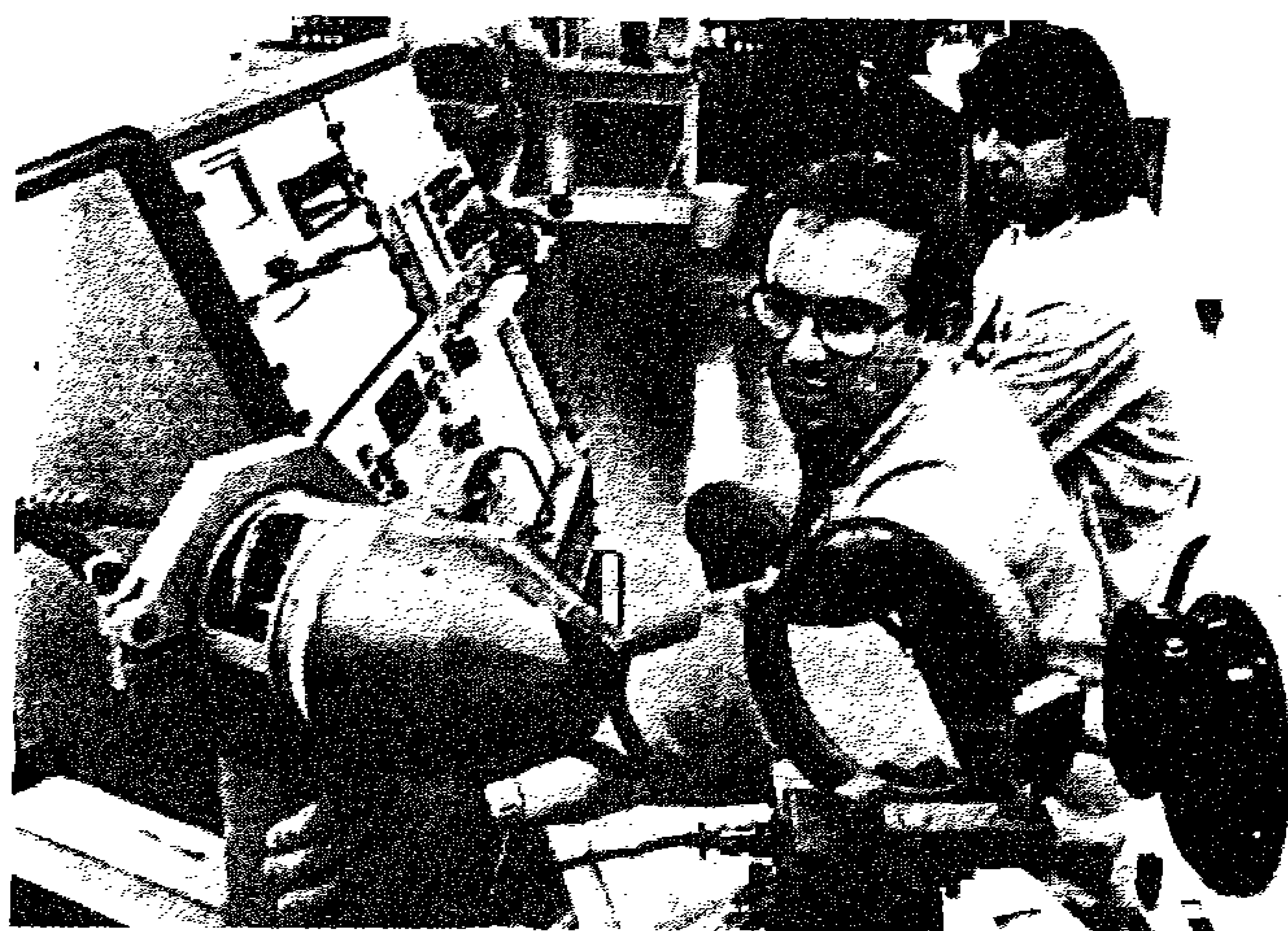
مدى الصواريخ السورية ». وهنا قامت طائرات السكاوت الاسرائيلية بدورها بنقل الاشارات التي التقطتها إلى طائرة رصد وانذار مبكر اسرائيلية من طراز « إي ــ ٢ ــ سي ــ هوك ــ آي » كانت تقوم بدورية بمحاذاة الشاطئ اللبناني. وهكذا فإن الطائرات من دون طيارين قامت باستشارة مسرح العمليات الكترونياً[١] بينما قامت طائرة الرصد من طراز « هوك ــ آي » وطائرة بوينغ ٧٠٧[٢] اسرائيلية متخصصة للاجراءات الألكترونية المضادة والتشويش، بتجميع هذه المعلومات وتحليلها. وبعد ذلك قامت الطائرات الاسرائيلية المقاتلة بالتحليق فوق المنطقة مستخدمة راداراً للتشويش والتعمية، من صنع شركة « ألتا » بينما تم تجميع المعلومات وتحليلها وتوزيعها إلى الوحدات الجوية والمدفعية البرية التي كانت قد وصلت وحداتها إلى محيط بلدتي حاصبيا وكوكبا. فقامت بقصف بعض بطاريات الصواريخ السورية لاجبارها على التحرك، وفي الوقت نفسه قامت طائرات قاذفة مقاتلة من طراز « ف ــ ٤ » و « ف ــ ١٦ » بالتحليق فوق هذه المنطقة وألقت أيضاً قطعاً ورقائق معدنية « لحرف » الصواريخ السورية عن أهدافها. وبعد إلقاء هذه القطع المعدنية قامت طائرات اسرائيلية أخرى كان لها الدور الأخير بقصف بطاريات الصواريخ السورية بصواريخ « أميركية » لاحقة للترددات اللاسلكية « من نوع شرايك ». وقد استهدف هذا الهجوم الذي شارك فيه مئات الفنيين والطيارين الاسرائيليين عدا عن الطائرات بدون طيارين، « ٧ صواريخ سام ــ ٦ من أصل ١٩ ». اما بطاريات صواريخ « سام ــ ٨ ــ وسام ــ ٩ ــ » فكانت أفضل تمويهاً ما

(١) المصدر الكاتب الأميركي ريتشارد غابرييل في كتابه المترجم « عملية السلام للجليل ».

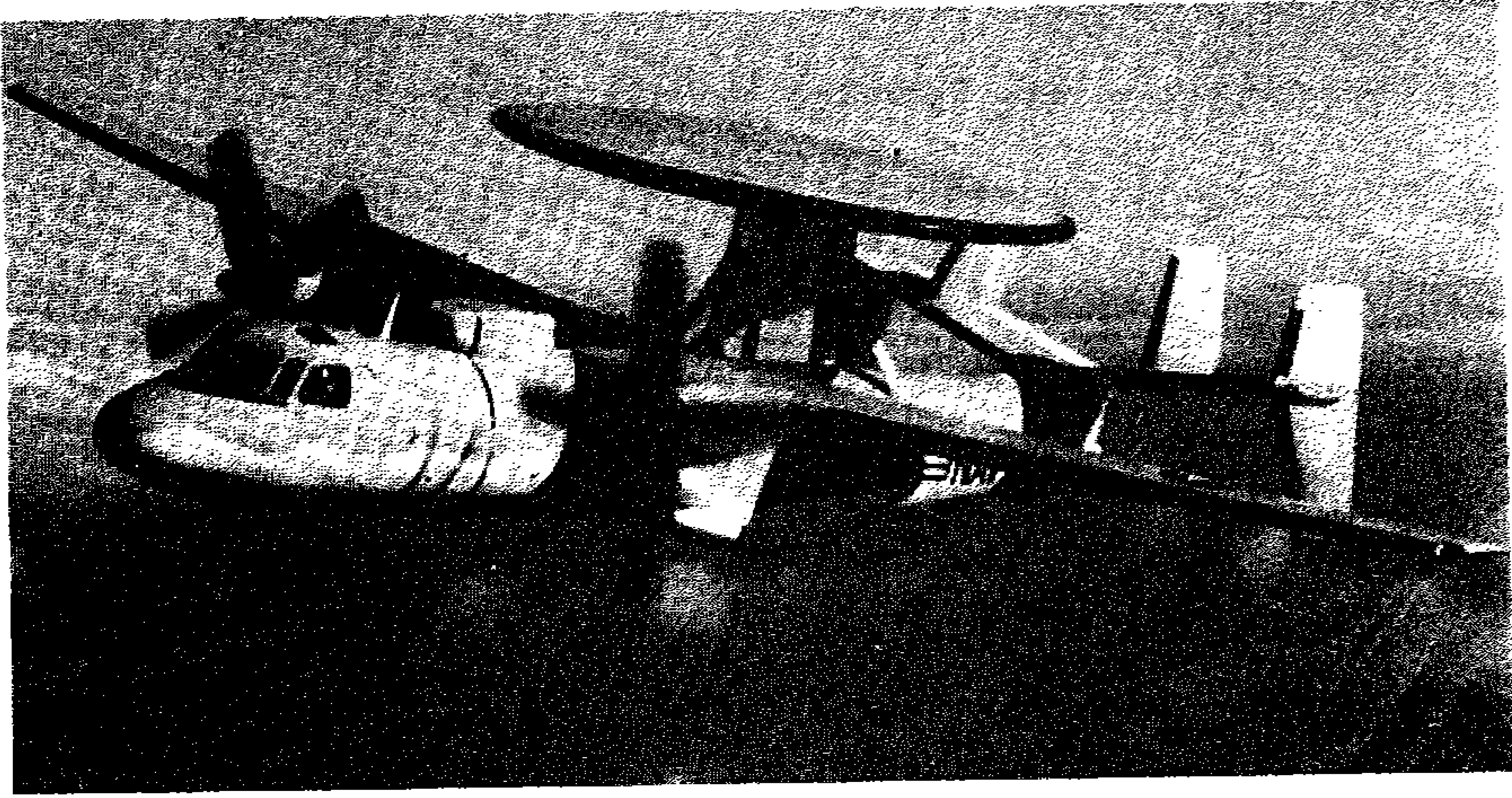
(٢) نفس الطائرة « بوينغ ٧٠٧ المعدلة » اشتركت في التشويش حين تنفيذ الموساد لاغتيال أبو جهاد.

عدا بطارية واحدة حاولت « تحريك مكانها » فشاهدتها مصادفة طائرات فانتوم ــ ١٦ ــ الاسرائيلية وكانت الخسارة فيها.

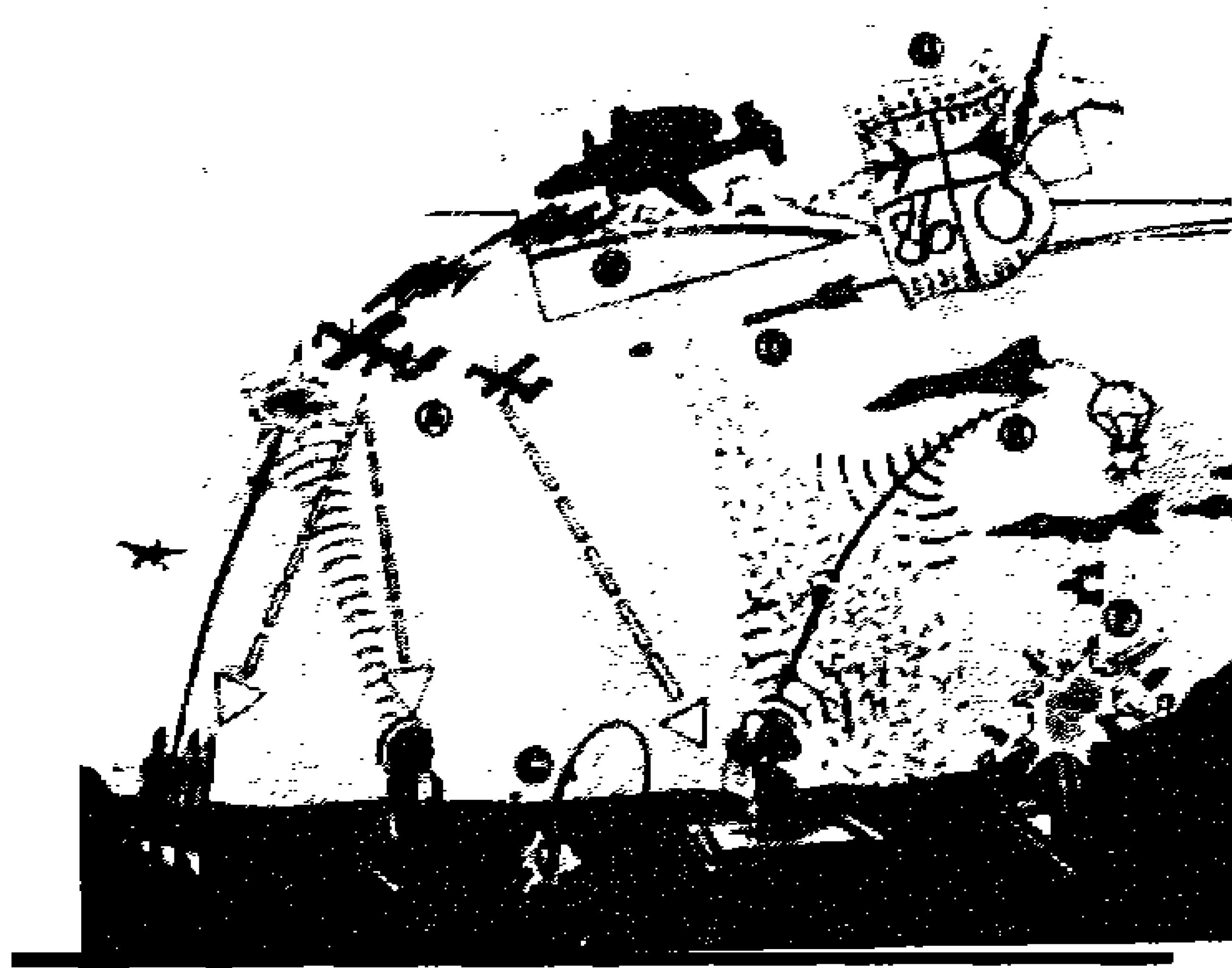
وإذا كانت الطائرات الاسرائيلية بدون طيار قد أدت بعض المهام الجيدة فإن لها سلبياتها أيضاً التي يمكن أن تتلخص بادارة العمل العسكري بشكل شامل ومفصّل، يدفع القيادة العسكرية والمخابرات المتابعة للأمور بالتدخل بأدق التفاصيل لدى أصغر الوحدات، الأمر الذي أدى إلى ضرب روح المبادرة الاسرائيلية، وشل الوحدات الميدانية الاسرائيلية وارباكها، وتعريضها بالتالي لضربات مضادة وقوية من القوات السورية والقوات المشتركة. وعلى أي حال تبقى « الطائرة بدون طيار » وسيلة تكتيكية متقدمة للتجسس الجوي والاستطلاع الفوري والدقيق، لمنطقة ما وراء الحدود. ومهما كان لدى الكيان الصهيوني من طائرات بدون طيار وطائرات بطيار فستبقى القوات الجوية العربية لها بالمرصاد حتى النصر القادم قريباً إن شاء الله بعد إعادة توحيد القلوب.



« أجهزة توجيه الطائرات بدون طيار من الأرض في مؤسسة « رفائيل » للتسلح ».



(طائرة رصد وانذار مبكر أميركية ــ اسرائيلية)



تصوّر عملية الطائرات بدون طيار...



اختطاف المخابرات الاسرائيلية للمهندس الاسرائيلي "مردخاي زعنونو"

مِن لندن وَإعادته بشكلٍ سرّي
إلى إسرائيل ؟



الذرة والأسلحة النووية ــ هم اسرائيل الأول للتخويف...؟

القصّة الملفّقة لاختطاف المهندس "مردخاي زعنونو"

○ هو مهندس مدني اسرائيلي من مواليد ١٩٥٣ بئر السبع في فلسطين المحتلة. عاش وترعرع في مدينة بئر السبع المحتلة وأنهى دراسته في جامعتها ثم تخصص في الفيزياء، انتسب الى الجناح اليساري في الجامعة فأصبح شيوعياً وتعاطف مع القضية الفلسطينية. انتدب للعمل في مفاعل « ديمونا » الاسرائيلي كمهندس فيزيائي مختص. وبطبيعة الحال كان له أول اتصال مع المخابرات الاسرائيلية لدى ابتداء عمله في مفاعل ديمونا الذري الاسرائيلي، حيث تم استدعاؤه لاملاء أوراق أمنية عن نشأته وأصله اليهودي...

في عام ١٩٨٦ طالعتنا وسائل الاعلام العالمية بنبأ مفاده أن المهندس المذكور اختطفته المخابرات الاسرائيلية، « الموساد » من لندن عبر روما بالطرق المخابراتية التي تتبعها المخابرات الاسرائيلية والتي اتبعتها في تاريخ عملها الاجرامي كاختطاف آدولف آيخمان بعد تخديره في بيونس آيرس ونقله لاسرائيل ومحاكمته والحكم باعدامه في اسرائيل[1]. ومحاولة اختطاف الوزير النيجيري عمر ديكو من لندن بعد تخديره

(١) القصة الكاملة والحقيقية لعملية اختطاف العميد آدولف آيخمان من قبل المخابرات الاسرائيلية في الجزء الأول من سلسلة كتب المخابرات والعالم هذه من الصفحة ٤١٥ الى صفحة ٤١٩...

ووضعه في صندوق بضائع[٢]. وإن سبب الاختطاف للمهندس الاسرائيلي واعادته مخدراً إلى اسرائيل ومحاكمته هو « بيعه » حوالي ٦٠ صورة من صور المفاعل ديمونا، ومعلومات هامة عن الصناعة النووية في اسرائيل إلى صحيفة « الصنداي تايمز » اللندنية التي نشرت هذه المعلومات والصور على صفحاتها الأولى لعدة أيام مما كان له أسوأ الأثر في اسرائيل.

القصة من أولها

○ في الأول من أيلول (سبتمبر) ١٩٨٦ نشرت صحيفة « الصنداي تايمز » التي تبيع ملايين النسخ في لندن والعالم مقالاً مطولاً عن « انتاج اسرائيل للقنابل الذرية » في مفاعل ديمونا. وأرفقت المقال بصور وخرائط دقيقة للمنشآت المستحدثة تحت الأرض وفوقها في ديمونا، وأوضحت الصحيفة أنها حصلت على هذه المعلومات النووية الاسرائيلية السرية والهامة من المهندس الاسرائيلي الموظف في مفاعل ديمونا « مردخاي زعنونو » جاء في بعض الأنباء أن اسمه أو لقبه « فانونو ». وأكدت الصحيفة في حينه أن المهندس مردخاي يختبئ في مكان ما من بريطانيا خشية انتقام المخابرات الاسرائيلية منه نتيجة اقدامه على افشاء الأسرار الاسرائيلية النووية.

○ في ٧ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٨٦ « اختفى » المهندس زعنونو من لندن في عملية خطف نفذتها عناصر من المخابرات الاسرائيلية « الموساد ». وفي ٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٦ ــ أعلنت واعترفت الحكومة الاسرائيلية أن المهندس زعنونو « معتقل » في اسرائيل وسوف

---

(١) قصة اختطاف الوزير النيجيري عمر ديكو نشرت أيضاً في الجزء الثالث من هذه السلسلة من الكتب عن أعمال المخابرات وفي الصفحات ٢٩٧ الى ٣٠٠.

يقدم للمحاكمة. وبعد يومين رفض اسحق شامير رئيس وزراء الكيان الصهيوني الاعتراف بطريقة « احضار » المهندس الفني الاسرائيلي إلى اسرائيل. ورغم نشر صحيفة التايمز التي نشرت الأسرار النووية الاسرائيلية (وكانت السبب في اختطاف مردخاي من قبل المخابرات الاسرائيلية) لموضوع خطفه من لندن، فقد اكتفت الحكومة البريطانية بطرح تساؤلات حول طريقة اختفاء زعنونو من بريطانيا وظهوره في اسرائيل بطريقة أوحت فقط أن هناك تواطؤاً رافق العملية.

واذا كان المهندس زعنونو قد كشف قبل سنوات عن جزء من الأسرار النووية الاسرائيلية فإن هذا الجزء لم يثر الاهتمام اللازم من جانب المنظمات الدولية العاملة في مجال الرقابة على الأسلحة النووية، كما أن رد الفعل العربي وهذا هو المهم لدينا كان وقوف الرأي العام العربي والمسؤولين في إطار « المراقبة والتفرج ».

في اسرائيل شكلت محكمة خاصة من القضاة الاسرائيليين « تسفى تال » و « الياهونوار » و « شالوم بريز ». وبدأت محاكمته استناداً لاتهامه من قبل النيابة العامة (نيابة المخابرات) بـ « الخيانة العظمى » نظراً لاعطائه معلومات في زمن الحرب وجمع ونشر معلومات سرية هامة على نحو يمس بأمن الدولة ».

وعندما طلبت المحكمة من المتهم زعنونو الدفاع عن نفسه قال انه كشف الأسرار النووية الاسرائيلية بهدف « تحذير الرأي العام الاسرائيلي والعالمي من خطر حرب نووية في المنطقة ». وأضاف أمام المحكمة بأن اسرائيل تستطيع انتاج ما بين ١٠ و ٢٠ قنبلة نووية لغاية عام ٢٠٠٠ م ما لم يطرأ شيء جديد يوقف الانتاج ».

أثناء إحضار المتهم زعنونو الى المحكمة لحضور الجلسة الثانية حدثت حادثة نقل معلومات من سجين للصحافة، لأول مرة في اسرائيل حيث لوّح مردخاي بيده اليسرى للصحافيين من خلال زجاج سيارة

المخابرات التي نقلته من السجن الى مقر المحكمة وقرب يده كثيراً من كاميرات الصحافيين ثم أدخل المحكمة، التي أجلت الجلسة لأسباب إدارية هي استكمال بعض المعلومات. وحدثت المفاجأة عندما عاد الصحافيون إلى مكاتبهم واداراتهم وأظهروا الصور التي التقطوها للمتهم وخاصة صورة يده اليسرى التي ظهر عليها بعض الكتابة باللغة الانكليزية فأعيد تكبير هذه الصور ٢٠ × ٢٠ فظهرت الكتابة التالية التي كتبها زعنونو على يده ليشاهدها الصحافيون وهي تقول :

« اختطفت من لندن إلى روما في ٣٠ أيلول (سبتمبر) ونُقِلت إلى إسرائيل في طائرة تابعة لشركة « بريتش أرويز » الخطوط الجويّة البريطانية ».

وبعد اعلام زعنونو الصحف بهذه الطريقة الغريبة والذكية بنفس الوقت اهتمت الحكومة الايطالية والصحافة الايطالية بوقت واحد حيث وصف رئيس الوزراء الايطالي الأسبق وزعيم الحزب الاشتراكي الايطالي « بنيتو كراكسي » عملية نقل المخطوف الاسرائيلي من الأراضي الايطالية بالقوة ، بعملية خرق للسيادة الوطنية الايطالية قامت بها المخابرات الاسرائيلية « الموساد ».

اصدار الحكم على المهندس مردخاي زعنونو

○ أثر ظهور نتيجة كتابة زعنونو عن كيفية اختطافه على راحة اليد اليسرى للصحافيين أوعزت رئاسة المخابرات الاسرائيلية الى ادارة السجن بمنع المقابلات عنه قطعياً ووضعه في السجن الانفرادي. كما كتبت هذه المخابرات إلى رئاسة المحكمة تستحثها الاستعجال في اصدار الحكم عليه (إتماماً للتمثيلية التي سنشرحها فيما بعد عن هذا الاختطاف الوهمي). فأحضر الى المحكمة لحضور الجلسة الثالثة التي

تقرر أن يصدر فيها الحكم بناءً لطلب المخابرات الاسرائيلية. وأحيطت هذه الجلسة بالسرية التامة وفرضت على أخبارها رقابة عسكرية صارمة. ولم يتمكن المصورون الذين تجمعوا أمام المحكمة في القدس المحتلة من رؤية مردخاي هذه المرة الذي نقلته إلى المحكمة من السجن الانفرادي سيارة للمخابرات الاسرائيلية طليت نوافذها باللون الأبيض.

ومع ذلك فقد تم إبعاد الصحافيين والمصورين إلى مسافات لا يستطيعون بها رؤية المتهم، تفادياً لتكرار ما حدث في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٦ عندما كتب رسالة على يده لوح بها للصحافيين من نافذة سيارة المخابرات كما ذكرنا.

في بدء الجلسة أعطيت الكلمة للدفاع فترافع المحامي لافيفدو دفيلدمان عن المتهم وقدم للمحكمة التماساً وقعه ٢٠ عالماً من الفائزين بجائزة نوبل طلباً للرأفة بزعنونو. ولكن المحكمة لم تأخذ بهذا الالتماس لأن حكمها كانِ جاهزاً وأعلنت المحكمة الحكم عليه بالسجن ١٨ عاماً بعد اثبات واقعة فضح ونقل معلومات سرية هامة.

وبعد صدور الحكم صرح محاميه بأنه سوف يتقدم باستئناف الحكم الى محكمة الاستئناف الاسرائيلية العليا وسوف يلتمس العفو لموكله من أعلى السلطات الاسرائيلية (يقصد رئيس الدولة). الى هنا نقف عند صدور الحكم عليه لنعود إلى إيطاليا لنعرف ما يدور في مخيلة العديد من المراقبين والأوساط السياسية في العاصمة الايطالية بعد مضي هذا الوقت على وقوع عملية الاختطاف من الأراضي الايطالية،التي شرحها وفنَّدها عن بكرة أبيها أشهر قاضي تحقيق إيطالي متخصص في مسألة الارهاب وممثل الحكومة الايطالية الشخصي ضد عصابات (المافيا)، القاضي المعروف « دومينيشيو سيكا » الذي استمع الى شرح لعملية الاختطاف من شقيق المهندس زعنونو « مائير زعنونو »، وبعد ذلك صرح القاضي سيكا أن كل ما نقل إليه إنما هو من نسج الخيال

ثم وضع بعد ذلك تقريراً موضحاً عن الحادثة المتعلقة باختراق السيادة الوطنية لايطاليا. وأوضح القاضي سيكا الذي هو بنفسه « النائب العام » في روما في تقريره أن مائير زعنونو شقيق الجاسوس المخطوف مردخاي زعنونو روى عن أخيه انه نقل إلى شقة في الطابق الثالث من منزل يقع في منطقة مكتظة بالسكان في روما، وسُلّم وهو غائب عن الوعي إلى رجال المخابرات الاسرائيلية (الموساد) المختصة بعمليات الاختطاف الذين قاموا بتهريبه فيما بعد إلى اسرائيل. وقال النائب العام سيكا في تقريره : إن المنطقة التي أشار إليها مائير زعنونو تُعتَبر غير ملائمة إطلاقاً لنقل جسد شخص « غائب عن الوعي ومخدّر » لأنّه من الواضح نظراً للازدحام أنه ما من مجموعة من المختصين، مخابرات، أو منظمات يمكن أن ترتكب مثل هذا الخطأ.

وأشار النائب العام الايطالي إلى حادثة وقعت أثناء محاكمة زعنونو في اسرائيل وكنا قد ذكرناها وهي أنه كتب على يده اليسرى رسالة الى الصحافة باللغة الانكليزية. وأضاف النائب العام أنه لم تخدعه هذه الحادثة أيضاً لأنه أثبت أن كتابات زعنونو باللغة الانكليزية مليئة بالأخطاء البدائية، وأوضح النائب العام أنه من غير المعقول أن يكون مردخاي قد كتب هذه الرسالة التي لا أخطاء فيها « بدون مساعدة ».

وقد درس النائب العام سيكا اثنتين وخمسين صورة للمفاعل النووي الاسرائيلي في ديمونا « حصل عليها من صحيفة الصنداي تايمز التي نشرتها ». وقال السيد سكيا أن هذه الصور حقيقية وغير مزيّفة كما أبلغه أحد خبراء وكالة الطاقة النووية الايطالية. وأن هذه الصور أكدت شكوكه في قضية زعنونو. وقال القاضي أن هذه الصور أظهرت بشكل دقيق ومنسق مختلف العمليات اللازمة لصنع رأس نووي.

وذكر سيكا أنه لم يظهر في أيّ من هذه الصور « أي انسان » حتى ولا أولئك الذين قاموا بعرض معدات المفاعل الذري الاسرائيلي،

وهي معدات توضع عادة وبشكل دائم تحت الحراسة المشددة. وأعرب النائب العام الايطالي عن دهشته وتساءل عن كيفية حصول زعنونو على هذه الصور الدقيقة لمفاعل نووي ذي طابع سري « إلى أقصى درجات السرية » ويخضع عادة لاجراءات أمنية فوق العادة. وأعرب النائب العام بصراحة عن اعتقاده بأن « زعنونو » حصل على هذه الصور بموافقة « المخابرات الاسرائيلية » التامة، وأن قصة الاختطاف هذه خدعة من قبل هذه المخابرات لغرض في نفسها سوف يتضح في الصفحات اللاحقة. واختتم النائب العام سيكا تقريره قائلاً : إن هذه المسرحية قصة غريبة عن عملية تسريب معلومات مدروسة ومنظمة بشكل جيد جداً ». ترتبط هذه القصة « برغبة الاسرائيليين » في اثارة مخاوف جيرانهم[1] من الانجازات النووية التي حققتها اسرائيل « حسب ادعائها » دون أن تتعرض لأي انتقاد من جانب الولايات المتحدة. ومع ذلك كله فقد أصدر النائب العام القاضي دومينيكو سيكا قراره بحفظ ملفات القضية. والقليل من الناس من يعرف أن (خليفة) هذا القاضي هو القاضي « روزاريو بريوري » الذي أحيلت اليه قضية زعنونو وأنه سيصدر حكمه النهائي بعد اطلاعه على كامل الأوراق. فإما أن يؤكد الحكم « قرار القاضي السابق سيكا » عن القضية وبالتالي التصديق على حكم « أرشفتها »، وإما أن يؤكد عكس ذلك ومتابعة الدعوى التي تحمل عنوان :

---

(١) حاولت اسرائيل قبل ذلك ايهام الرأي العام العالمي بأنها تملك عدداً من الرؤوس النووية حين أعلن وزير دفاعها دايان أنه تلقى الأمر من غولدا مائير رئيسة الوزراة في حينه بتركيب ٣ رؤوس نووية لتخليص اسرائيل من اطباق القوات السورية والمصرية عليها خلال حرب رمضان. والموضوع بكامله موجود في الصفحات ٤٠٩ الى ٤١٨ من كتاب « ملف الثمانينات ــ عن حرب المخابرات » بعنوان : « كادت الطائرات الاسرائيلية أن تسقط طائرة تجسس أميركية... ».

« المخابرات الاسرائيلية « الموساد تخرق السيادة القومية للدولة الايطالية ».

ولفهم خلفية ما يمكن أن تكون عليه طبيعة الحكم الجديد « النقض » الذي سيصدره القاضي بريوري، لا بد من فهم واستعادة التحليل الذي أصدر القاضي سيكا على أساسه الحكم بأرشفة القضية :

١ ــ استند القاضي سيكا على مواد الدعوى من الصحافة الاسرائيلية التي نشرت روايتها عن حادث الاختطاف.

٢ ــ إعلان زعنونو نفسه عن اختطافه عبر ايطاليا بالكتابة على كف يده وأبرزها لعدسات الصحافيين قبيل دخوله المحكمة باسرائيل.

٣ ــ ما قدمه مائير زعنونو شقيق المتهم مردخاي زعنونو من معلومات.

وتشير المعلومات التي قدمها شقيق زعنونو إلى أنه « بعد » أيام قليلة من نشر صحيفة الصنداي تايمز البريطانية لصور وقصة المفاعل النووي الاسرائيلي في ديمونا، التقى مردخاي بينما كان يتجول وسط لندن بالشقراء التي عرفها بالاسم المستعار « سندي »، وقد دفعه الغرام المفاجئ بها إلى قبول عرضها العفوي (تبين فيما بعد أنها من المخابرات الاسرائيلية) لقضاء عطلة نهاية الأسبوع أي يوميّ السبت والأحد في روما. ولما وصلا إلى روما انتقلا بتاكسي من المطار الدولي إلى إحدى ضواحي روما حيث صعدا إلى شقة سكنية ادعت سندي لعشيقها المفاجئ مردخاي زعنونو، أنها سبق أن استأجرتها عندما كانت تقضي مع والدتها (المخابرات الاسرائيلية) اجازة في روما، وأن الايجار مستمر لنهاية السنة.

في الشقة المفروشة في روما كانت المصيدة والفخ بانتظاره. فوضعت عناصر الموساد القيد في يديه عوضاً عن الحلم الذي كان يمني النفس به وهو قضاء العطلة بين أحضان سندي، التي كشفت له عن شخصيتها

بروح رياضية وقامت بنفسها بحقنه بالمخدر الذي ما أفاق من مفعوله حتى وجد نفسه في أحد سجون المخابرات الاسرائيلة.

هذه الرواية لم تبدو منطقية للقاضي سيكا الذي قَبِل كما ذكرنا بعد فترة من التردد بالتحقيق فيها. ولكنه روى بدلاً من ذلك « رواية جديدة » قال فيها :

« إن كل الرواية السابقة لا أساس لها من الصحة وإن زعنونو نفسه هو « عميل للمخابرات الاسرائيلية ». وأكد أن الرواية بأكملها « مختلقة » وأن عملية الاختطاف لم تقع في روما. وبنى القاضي سيكا الذي سافر إلى الكيان الصهيوني في مهمة تحقيق بالموضوع، تحليله على ما وصفه ببضعة حقائق ثابتة في المقدمة :

○ « إن العبارة التي كتبها زعنونو على كف يده باللغة الانكليزية تخلو من أي خطأ لغوي، مما يدل على أنها كتبت على يده بفعل فاعل مثقف لأن الرسائل الشخصية التي كتبها زعنونو ووقعت في يد القاضي تدل على أن معرفته للغة الانكليزية ضعيفة للغاية. وكتابته بالذات مليئة بالأخطاء الأبجدية.

○ أما العنصر الثاني الذي قدّمه القاضي سيكا فهو أن زعنونو الذي كان يقيم في لندن بجواز سفر مزوّر، أدلى بما لديه من معلومات وصور عن المفاعل الذري الاسرائيلي . ولكنه سافر فيما بعد مع عشيقته سندي بالجواز الحقيقي وكأنه يريد بذلك قصداً ترك أثر للمكان الذي اختفى فيه.

○ أما العنصر الثالث الذي طرحه القاضي سيكا فقد أكد أنه يكمن في الخاطفة سندي نفسها التي استخدمت أيضاً للسفر اسم العائلة الحقيقي « هانين » فتبين لاحقاً أنها « زوجة لضابط مخابرات اسرائيلي يدعى تسفي مور » وأنها كلفت بمهمة التعرف على مردخاي زعنونو في

لندن على أنها « فتاة طريق لقضاء الاجازة معها بأجرة يتفق عليها » حتى تستدرجه فيما بعد إلى مصيره في روما. وأنها قامت بشراء تذكرة سفر من نفس وكالة السفر التي ابتاع منها مردخاي تذكرته مما سهل على الصحافيين الأميركيين، (رغم استخدامها لوكالة تحقيق خاصة) اكتشاف الاسم الحقيقي للخاطفة وهو (شيريل هانين). وعلاوة على ذلك قال القاضي إن اعترافات زعنونو نفسها « تعاني من التبسيط والاعداد المسبق » مما جعلها عرضة للشك، فتأكيد زعنونو على أنه استوقف في شقة بالطابق الثالث من إحدى البنايات في ضواحي روما، غير منطقي بالنسبة للقاضي الذي لم يقتنع أن نقل « جسد مخدر — أي جثة — في هذه الحالة معرض لخطر الانكشاف المفاجئ من سلطات الأمن الايطالية. كما أنه ليس من المعقول أن يقوم فريق متخصص وكفوء بارتكاب مثل هذا الخطأ، أي نقل الجثة من الطابق الثالث إلى سيارة ومن ثم للمطار الذي يعج بعشرات رجال الأمن.

ويضيف القاضي إلى ذلك على نفس المنوال أخطاء أخرى في رواية التوقيف والحقن بالمخدر التي وصفها بأنها « رومانسية ». أما العنصر الأكثر أهمية في رواية القاضي سيكا فيكمن في الاثنين وخمسين صورة التي سلمها زعنونو لصحيفة الصنداي تايمز البريطانية. وانتهت نسخة طبق الأصل منها على طاولة القاضي كما ذكرنا. وقد كلف القاضي سيكا الخبير الفيزيائي المختص لوكالة الطاقة الايطالية « فابيو ستيلا » الذي قال بعد اطلاعه على هذه الصور :

« إن هذه الصور هي فعلاً للمفاعل الذري الاسرائيلي من الخارج وكذلك معمل المعالجة. واعادة المعالجة وحتى الصور لجزء من عملية تصنيع العبوات النووية وبعض العبوات المصنّعة أيضاً على حد قول الخبير، وأكد الخبير المذكور : « إن تسلسل الصور نفسها يعكس عملية منطقية « لعملية انتاجية » بدءاً من انتاج المادة ومروراً بعملية الانشطار

وتصنيع العبوات المتفجرة لكي تصنع منها القنبلة النووية بالنهاية وبتتابع دقيق. أي أن العملية التصويرية كانت مخرجة اخراجاً دقيقاً متقناً حيث لم يظهر في هذه الصور الأثنتين والخمسين « أي كائن حيّ » على الرغم من أن هذا مستحيل. لأن بعض الأجهزة النووية كما قال الخبير تحتاج لدى عرضها واخراجها للتصوير لشخصين على الأقل يجب أن يظهر أحدهما في أية لقطة تصويرية مسروقة كما يدعي زعنونو، وهذا لم يحدث في أية صورة. كما أن التقاط الصور بهذا الشكل « مثل تسلسل الصور السياحية » هو مناف لنظام الأمن والحراسة الموجود بالتأكيد في قاعدة ديمونا الذرية لأسباب معروفة تتعلق بالدرجة الأولى بحماية السر التكنولوجي من الأعمال الارهابية. « ولا أعتقد والكلام للخبير الذري الايطالي أنه من الممكن لأي شخص حتى لأحد الفنيين العاملين داخل المفاعل أن يدخل إلى المفاعل أي كاميرا أو يخرجها. فكيف يدخل الكاميرا ويصوّر بها هذه الصور الغزيرة. وبالحساب البديهي ادّعى زعنوا أنه صوّر ٥٢ أو ٦٠ صورة مهمة داخل المفاعل. ونحن نعرف أن عدد الصور لكل فيلم هو ٣٥ صورة فمعنى ذلك أن زعنونو قد استعمل فيلمين على الأقل في هذه العملية المزعومة. وقام بالتصوير صورة تلو الأخرى وكأن المفاعل « خالياً » من البشر لا سيما أن جميع هذه الصور التقطت بواسطة « الفلاش » الضوئي الذي يسطع نوره بما يعادل ١٥٠٠ ومضة عند التصوير، مما يستدعي مشاهدة ومضته الضوئية من مسافات طويلة، إلا إذا حدث التصوير كما قال القاضي سيكا في قلب العمل ودون صعوبات « بموافقة واطلاع المسؤولين ».

ومع أن رواية القاضي الايطالي الأقرب الى الحقيقة (بل هي الحقيقة نفسها وهي تنطوي على سرد تحليلي منطقي) فإنه لم يجب أبداً على تساؤل كل من شقيق مردخاي ومحاميه عما إذا كان قد قرأ

أو اطلع على الحكم الذي أصدرته المحكمة الاسرائيلية الخاصة بحق مردخاي وهو السجن ١٨ سنة. وهل يستمر على قناعته بأن القضية مختلفة من المخابرات الاسرائيلية. إضافة الى ذلك يتساءل المراقبون عن رأي القاضي في « الهدف » الذي حيكت من أجله كل هذه القصة لو كانت محض اختلاق. فهل كانت القصة موجهة ضد العرب في اطار حرب الأعصاب السيكولوجية التي تشنها اسرائيل بهدف « تخويف » من قوتها النووية المزعومة؟ هذا ما لا يجيب عليه القاضي سيكا وهو أمر منطقي أيضاً ولكن لماذا « أمر » بعد قناعاته بحفظ القضية وأرشفتها؟ فحتى لو كانت عملية الاختطاف « مختلقة ومتفق عليها » مسبقاً فقد أكد القاضي بصورة غير مباشرة « مرور » زعنونو ومرافقيه بالعاصمة الايطالية من جهة وكشف بدون لبس عن محاولة اسرائيل لتوريط ايطاليا في حربها السيكولوجية ضد العرب من جهة أخرى. من هذا المنطلق، هل يصح حفظ القضية؟

بعد اطلاع القاضي الجديد روزاريو بريوري على جميع هذه المستندات والتحليلات « بشكل استئناف » لقضيةٍ أمَرَ سلفهُ القاضي سيكا بحفظها، أصدر قراره الجريء بنقض والغاء القرار القاضي بحفظ القضية وطلب الاستمرار في محاكمة « المخابرات الاسرائيلية »، ممثلة بالأفراد الذين قاموا بعملية استدراج المهندس الفيزيائي الاسرائيلي مردخاي زعنونو إلى روما، ثم تخديره ونقله مخدراً بطرق لصوصية وبدون علم السلطات الايطالية، مما شكل في مجموعه « جرم خرق السيادة الايطالية » بشكل تحدّ وبدون الالتفات إلى حرمة البلاد وأجوائها واستقلالها ومركزها الدولي. وأخيراً جاءنا أن شمعون بيريز رئيس وزراء اسرائيل في حينه أعلم مارغريت تاتشر رئيسة وزراء بريطانيا أن « مخابراته » سوف تخطف مردخاي من لندن فوافقت له.

جوازات سفر بريطانية للمخابرات الاسرائيلية « الموساد »

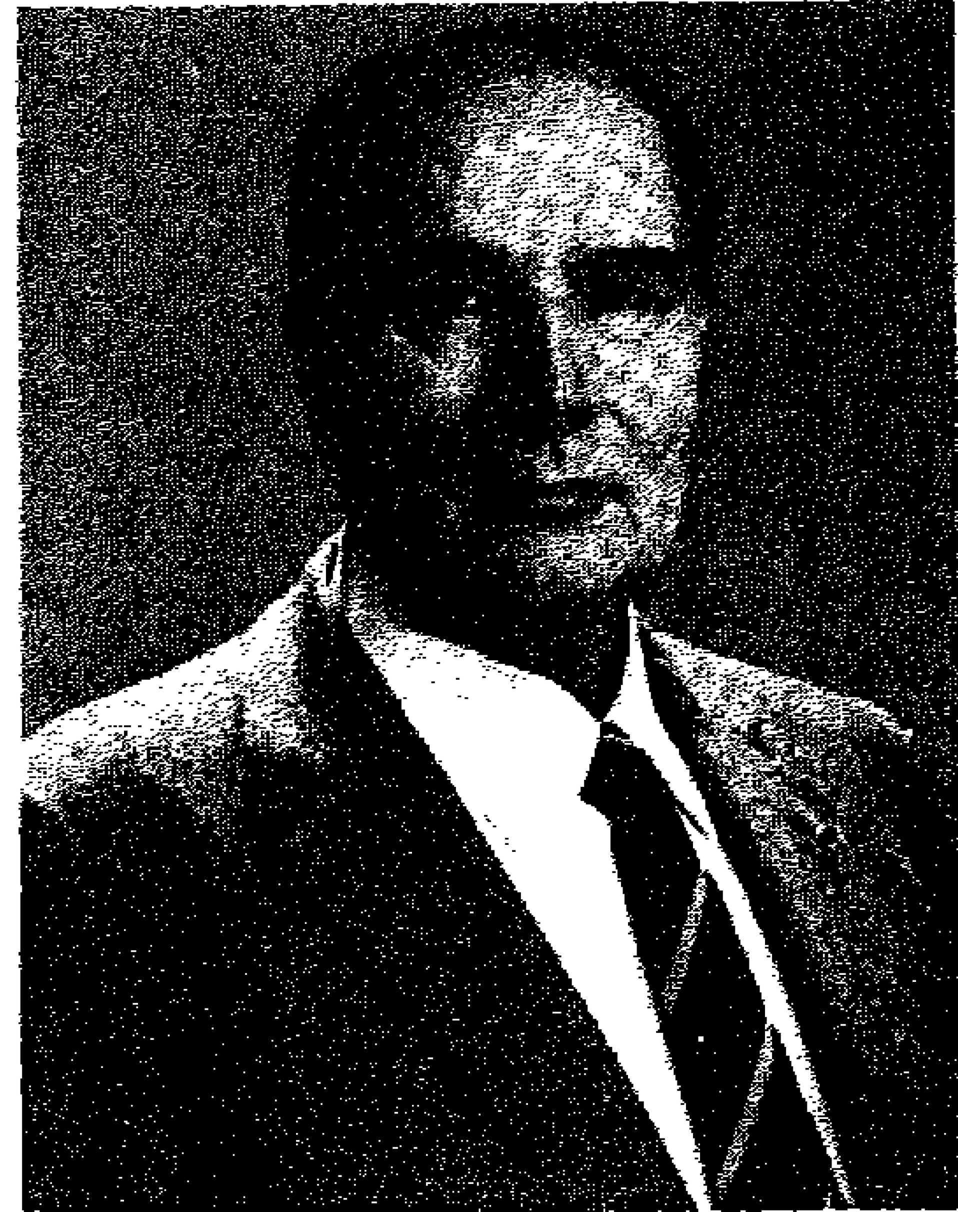
○ كشفت مصادر المخابرات البريطانية الأنتلجانس سرفيس وصحيفة الصنداي تايمز البريطانية التي قامت بعملية نشر صور ووثائق المفاعل النووي الاسرائيلي، المنشور تفصيلاتها في الصفحات السابقة عن قيام المخابرات الاسرائيلية « الموساد » باستخدام جوازات سفر بريطانية مزوّرة لعملياتها في الدول الأجنبية. وتأكد لهذه المصادر أنه تم العثور على ثمانية جوازات سفر بريطانية مزوّرة في حقيبة تركها اسرائيلي « سهواً » في غرفة للهاتف في المانيا الاتحادية ببرن، حيث كان مع هذه الجوازات الأوراق التي تشير إلى صلتها بالسفارة الاسرائيلية. فقامت السلطات الالمانية الغربية بارسال الجوازات البريطانية مع وثائق ولوائح الأسماء التي كانت ستملأ بها هذه الجوازات لصالح المخابرات الاسرائيلية (وعنا لأمر أجهزة الأمن العربية) إلى وزارة الخارجية البريطانية التي قدمت احتجاجاً شديد اللهجة إلى الحكومة الاسرائيلية. مع العرض لعلم القارئ أن وزارة الخارجية البريطانية كانت قد احتجت سبع مرات لدى السلطات الاسرائيلية عن اكتشاف جوازات سفر بريطانية تسرق وتمنح بتزوير متقن الى عملاء المخابرات الاسرائيلية. ويأتي اكتشاف الجوازات المزوّرة « في وقت اكتشاف قضية اختطاف المهندس الاسرائيلي مردخاي زعنونو من لندن عبر روما وإعادته لاسرائيل مخدراً لمحاكمته بجرم تسريب معلومات هامة عن القدرة النووية الاسرائيلية. وبهذا الصدد قالت مصادر دبلوماسية أن المخابرات البريطانية اكتشفت مخططاً اسرائيلياً لاستخدام جوازات سفر بريطانيّة مزوّرة لتنفيذ عمليات مخابراتية لصالح المخابرات الصهيونية في تل أبيب. وقد علم أن وزير الخارجية البريطانية بالذات طلب من المستر تيموت رنتون وزير الدولة

للشؤون الخارجية، أن يسلم الاحتجاج الشديد اللهجة كما يقال دبلوماسياً الى شمعون بيريز وزير الخارجية الاسرائيلي أثناء زيارته الى لندن.

وقد علم فيما بعد أن الجوازات البريطانية المصادرة من عناصر المخابرات الاسرائيلية كانت ستعدّ ليستعملها رجال قسم « الاغتيال » في المخابرات الاسرائيلية ــ الموساد في مختلف دول العالم.

الجديد من أعمال المخابرات الفرنسيّة

- المخابرات الفرنسيّة قامت بعمليّات اغتيال وتفجير في بيروت
- عمليّات المخابرات الفرنسيّة الضخمة في دائرة الضوء
- المخابرات الفرنسيّة أغرقت سفينة السّلام الأخضر



الرئيس فرنسوا ميتران



الجنرال رينيه امبو رئيس المخابرات الفرنسية الحالي

الرئيس ميتران
يرفض إعطاء الضوء الأخضر للمخابرات

○ المخابرات الفرنسية عايشت القضايا العربية « عن كثب » فحقّقت نجاحات وعرفت إخفاقات. لكنّها لم تكن تتوقّع أبداً أن تتحوّل فرنسا نفسها إلى ميدان لعمليّات مضادّة أدّت إلى سقوط قتلى وجرحى.

« إنها مرحلة العنف والعمليّات الإرهابيّة الآتية من الشرق الأوسط بسبب تدخّل فرنسا ».

إذن هناك عنف وإرهاب في فرنسا نفسها. ورهائن وقتلى في لبنان. ومعارك وضحايا في تشاد. ملفّات مشتعلة كان على المخابرات الفرنسية أن تعالجها في عهد الرئيس فرنسوا ميتران الاشتراكي. أمَّا الصعوبة الكبرى التي اعترضت عمل المخابرات في هذه المرحلة فكانت تكمن في موقف الرئيس الفرنسي نفسه. فالمخابرات الفرنسية اتّسمت بالعنف والقتل والتجسّس والتصفية في بعض الحالات. والرئيس ميتران لا يحب هذا الأسلوب. أي أنه حكم سلفاً بشل عمل مخابراته في بلده. ومع ذلك كانت المخابرات تقوم بعملها، وفي بعض الأحيان كانت تقوم « ببعض الأعمال » من وراء ظهر الرئيس.

أعمال المخابرات الفرنسية في عهد الرئيس فرانسوا ميتران

○ أعمال المخابرات الفرنسية فيها أكثر من قصّة « مخابراتية »: منها مَن له علاقة مباشرة بالشرق الأوسط ومنها على سبيل المثال لا الحصر :

١ ـــ عمليّة في باريس نتيجتها « ستّة قتلى وسبعة وعشرون جريحاً » هذه العملية قام بتنفيذها أربعة رجال على أكمل وجه. قنبلة يدويّة ثم رشقات من مدافع رشّاشة كلاشينكوف وكان الهجوم قد انتهى على مقهى « غولدنبرغ » اليهودي في شارع روزيه في باريس. العاصمة الفرنسية التي لم تشهد في تاريخها الحديث عملية من هذا النوع. لذلك فان هذه الضربة التي تمّت في الساعة الواحدة والدقائق العشر من بعد ظهر يوم الاثنين في التاسع من آب (أغسطس) ١٩٨٢ قد روّعت الوسطين الشعبي والسياسي في فرنسا. التحقيقات الأوّلية وجّهت اتهاماتها إلى جماعة « أبو نضال » الفلسطينية. لكن المسألة كانت أكثر تعقيداً من عملية اتّهام بسيطة « عبر تصريح صحفي ». كان لا بدّ من البحث في غير اتّجاه لمعرفة أصحاب المصلحة الحقيقيّة في العمليّة. والبحث الحقيقي كان يجب أن يبدأ بعد ساعات معدودة من الضربة: فقد استنفرت الأوساط اليهودية في العالم كله. وتظاهرت مجموعات متطرّفة في شوارع باريس تهتف ضد الرئيس ميتران بالذات.

الرئيس الفرنسي كان الرئيس الأوروبي الأول الذي « يزور اسرائيل » حيث طلب من اسرائيل نفسها أيضاً إلى الاعتراف « بحق الشعب الفلسطيني ». وكان هذا الموقف كافياً لإثارة عاصفة من التعليقات. وبعد ذلك قامت قوّات تساحال الإسرائيلية بتنفيذ عملية « السلام في الجليل » وتحتلّ الجنوب اللبناني وصولاً إلى العاصمة اللبنانية بيروت « في حينه ». في هذه الأجواء تمّت عملية روزيه. في إطار هذه الظروف يجب البحث عن الفاعل الحقيقي. لكن قلّة من المراقبين السياسيّين

كانت تعرف أن الرئيس ميتران والرئيس المصري حسني مبارك كانا قد اتّفقا قبل أيام معدودة من العملية على إعداد نصّ قرار يصدره مجلس الأمن الدولي. ويلزم هذا القرار « جميع القوات الأجنبية على الانسحاب من الأراضي اللبنانية ». وجاءت العملية لتربك الرئيس ميتران وتضعف موقعه الداخلي والخارجي وتظهره « عاجزاً » عن حفظ حياة وأمن اليهود في بلده . مَن هو صاحب المصلحة في إحراج الرئيس ميتران ؟ مَن هو الطرف الذي رفض الانسحاب من لبنان ويرفض بصورة دائمة تنفيذ مقرّرات الأمم المتحدة ومجلس الأمن ؟ مَن هو الرجل الذي عرف بنيّة الرئيسين المصري والفرنسي وخطّط لضربته ونفّذها بهذه السرعة الخياليّة ؟ الردّ على هذه الأسئلة يصل بنا إلى الجهة التي ضربت المقهى اليهودي في باريس.

ضربة شارع روزيه كانت في الحقيقة بداية إغراق عهد الرئيس فرانسوا ميتران في الدماء. لأنه من المعروف ولعلم مَن يهمّه الأمر أن الرئيس ميتران وصل إلى الحكم والسلطة في العاشر من أيار (مايو) ١٩٨١. وقد نعم بالسنة الأولى من حكمه بهدوء استغلّه مع اليسار العائد إلى الحكم بعد غياب ربع قرن « ٢٥ سنة » في تحقيق إصلاحات اجتماعيّة واقتصاديّة مهمّة لفرنسا. وبعد سنة واحدة التفت الحكم الاشتراكي الجديد إلى الخارج ليقوم بدور على مسرح السياسة الدوليّة. وبدأ في بؤرة التفجير الرئيسيّة في العالم « الشرق الأوسط ». فإذا بجهات كثيرة متضرّرة من هذا الدور تنقل الصراع بشكل دموي إلى « قلب فرنسا نفسها ». هذا العنف الدموي الآتي من الشرق الأوسط في ظل ميتران استمرّ حتى ١٩٨٧ أو حصد أكثر من ستّين قتيلاً و٧٠٠ جريح « معظمهم من الأبرياء ». ممّا يدعونا كخبراء في علم المخابرات للتساؤل أين المخابرات الفرنسية ؟ أين الأجهزة المتخصّصة في كشف المعلومات ؟ أين القوى الفرنسية المطلوب منها حفظ الأمن في الداخل مع المخابرات ؟

الجواب : المخابرات موجودة والأجهزة متوفّرة وهي كانت مستعدّة لتنفيذ ضربات وقائية وانتقامية لا أحد يعرف حجمها، خصوصاً أنها كانت قادرة على العمل بحرّية كبيرة في وسط تأييد الدول الغربية الحليفة الأخرى ممّا يسهّل حركتها. إلّا أن الرئيس ميتران نفسه « رفض » هذا الأسلوب وقد قالها أكثر من مرّة : « بأنه لا يحب أجهزة الأمن » بما فيها المخابرات. وعندما أصرّ بعض قادة أجهزة الأمن على إطلاق يدهم في مسألة العمل الأمني خصوصاً العمل الأمني — والأعمال المضادّة، ذكرهم الرئيس ميتران بقوله انه الرجل الذي يريد إلغاء الإعدام على المجرمين الذين تثبت إدانتهم، فكيف يقبل بتوجيه الأجهزة الأمنيّة للقيام بأعمال قد تقتل الأبرياء في خلال تنفيذ عملياتها ؟

موقفه الوحيد تضمَّن دعوة المخابرات وباقي الأجهزة الأمنيّة إلى اعتقال الفاعلين وإحالتهم للقضاء « فقط » دون التعذيب والاعتقال الكيفي بدون تهم ثابتة من قبل بعض ضباط الأجهزة الذين يبقون هؤلاء المعتقلين حسب نوعيّتهم مدة معينة في سجونهم. وقد ظهر هذا الموقف في مسألتين تابعهما الرئيس ميتران بنفسه شخصيًّا وهما :

- التصدّي لجماعة أبي نضال.
- تخليص الرهائن الفرنسيّين المحتجزين في لبنان.

— منذ خريف عام ١٩٨٢ والمخابرات الفرنسية تحقّق في عمليات إرهابيّة « آتية » من الشرق الأوسط. وهذه المخابرات حصلت على معلومات مفيدة جدًّا في هذا الإطار من المخابرات الإسرائيليّة « الموساد » ومن جهاز المخابرات التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية. والتحقيقات كانت تتركّز في عملية اغتيال الفرنسي « غي كافالو » وزوجته في بيروت بتاريخ ١٥ نيسان (أبريل) ١٩٨٢، ومتفجّرة شارع ماربوف بتاريخ ٢٢ من الشهر نفسه، وعملية شارع روزيه في الصيف فيما بعد. واستناداً إلى المعلومات الفلسطينية/الإسرائيلية، أعدّت المخابرات

الفرنسية خطّة محكمة لتصفية القاعدة اللوجستيّة التي تعتمد عليها الجهات التي تقف وراء هذه العمليات. وقد حصل عملاء المخابرات الفرنسية على كل المعلومات الكاملة المتعلقة بأسماء الذين طلبت « تصفيتهم » وحركاتهم وعاداتهم وعناوينهم. ولم يبق إلّا انتظار الضوء الأخضر من باريس (قصر الاليزيه أو الرئيس ميتران بالذات) من أجل الانتقال إلى العمل و « إعدام » الأشخاص المطلوبين. هذا الضوء الأخضر « لم يأتِ » لأن الرئيس ميتران شخصيًّا رفض تنفيذ أية عملية يحتمل قتل أبرياء من ورائها.

— في مطلع عام ١٩٨٦ بدا وضع الرهائن الفرنسيّين في لبنان وكأنّه صار في باب النسيان. والانتخابات التشريعيّة في فرنسا صارت على الأبواب « في حينه » والاتصالات المكثّفة من أجل إطلاق الرهائن الفرنسيّين في لبنان لم تصل إلى نتيجة. فكّرت الحكومة الفرنسيّة قبل ذلك باستخدام القوّة من أجل حلّ هذه الإشكالات في لبنان. إلّا أنها كانت تؤجّل إطلاق العملية « مفضّلة الحوار ». أما الطريق المسدود الذي وصلت إليه القضيّة دفع الحكومة إلى التحرّك العملي. وبالفعل توجّهت مجموعة « كوماندوس فرنسية » إلى اسرائيل في نهاية شهر شباط (فبراير) ١٩٨٦، (وهنا يظهر التعاون الإسرائيلي — الفرنسي) وانتقلت في اسرائيل الى جنوب لبنان حيث رابطت في الشريط الذي تسيطر عليه الميليشيات المتعاونة مع اسرائيل بقيادة سعد حدّاد في حينه. وكانت المجموعة قد حصلت على معلومات من المخابرات الإسرائيلية « التي تسرح وتمرح هناك » كما يحلو لها، في غاية الأهميّة وهي معلومات دقيقة جداً وهامّة تتعلّق بأمكنة تواجد الرهائن الغربيّين في بيروت. ووفقاً لهذه المعطيات، بدا وكأن عملية الكوماندوس الفرنسي لإنقاذ الرهائن ممكنة التحقيق. إلّا أن القرار النهائي جاء بتجميد العمليّة ثم بإلغائها نهائيًّا.

وقد ردّ مسؤول كبير في المخابرات الفرنسية على إلغاء العملية وعدد في فريق الكوماندوس من اسرائيل باقتراح يقضي باعتقال عشوائي لجميع الأشخاص الذين ينتمون إلى عائلات عناصر « حزب الله » المتورّطين بالخطف، أو غيرهم من الخاطفين والمقيمين في باريس للعمل أو الدراسة ويعدون بالعشرات وذلك بأن تداهم أماكن سكنهم واعتقال مَن « يصلح » بفضل اسمه أو قرابته « للخاطفين » لعملية التبادل، ولكن الرئيس ميتران أيضاً لم يعطِ الضوء الأخضر و « نصح » بالبحث عن فكرة ممكنة.

لذلك أصبحت المخابرات الفرنسية تعرف مسبقاً ردّ الرئيس ميتران على اقتراحات عملياتها الميدانية الداخلية والخارجية وبدأت العمل على هذا الأساس.

عمليّة خاطفة للمخابرات الفرنسية في بيروت وضاحيتها من وراء الرئيس ميتران

بادرت المخابرات الفرنسية إلى تنفيذ عمليات سريعة وخاطفة قبل إطلاع السلطة السياسيّة العليا « الرئيس ميتران » ثم قدّمت اعتذارها في وقت لاحق ومن العمليات التي تمّت من دون معرفة الحكومة والرئيس الفرنسي يمكن ذكر الآتي :

○ عشرات الأشخاص المعادين للسياسة الفرنسيّة في لبنان سقطوا صرعى في ظروف غامضة في بيروت وضاحيتها وفي الجنوب اللبناني ولم يعرف أحد شيئاً عن الفاعلين. ثم تبيّن لخبراء المخابرات العالميّين أن عملاء محترفين من المخابرات الفرنسيّة « صفّوا » هؤلاء سرًّا. ونفس المخابرات لم تعترف بهذه العمليات أمام السلطات السياسيّة الفرنسيّة إلّا بعد حصول عمليات ضد المصالح الفرنسية أو ضد الرعايا أو الجنود الفرنسيّين في لبنان. وفي مجال تفسير المخابرات لهذه العمليات المعادية

لفرنسا أمام الحكومة، كانت تضطرّ إلى الحديث عن عمليات التصفية التي نفّذتها المخابرات الفرنسية في لبنان.

○ المسلّحون الثلاثة الذين هاجموا السفير الفرنسي في بيروت « لويس دولامار » بتاريخ ٤ أيلول (سبتمبر) ١٩٨١، قُتِلوا في عام ١٩٨٣ في ظروف غامضة، وتبيّن بعد ذلك أن المخابرات الفرنسيّة صفّتهم « انتقاماً » لاغتيالهم السفير الفرنسي دولامار. وقد ذكر بعض المطلعين على أعمال المخابرات الفرنسية في لبنان أن هذه المخابرات قد نظّمت عدّة عمليات زرع متفجّرات « بمساعدة بعض اللبنانيّين مع الأسف » وأن هذه العمليات حصدت عشرات الضحايا الأبرياء اللبنانيّين في إطار هذا الانتقام.

○ قرّرت المخابرات الفرنسية « الانتقام » لضحايا العمليّة الانتحارية التي أدّت إلى مصرع ٥٨ مظلياً فرنسياً، في ٢٣ تشرين الأول (اكتوبر) من عام ١٩٨٣. ورأت أن تردّ على العملية بعملية مضادة من العيار نفسه. وفي صبيحة يوم من أيام الربيع من عام ١٩٨٤ أوقف ضابط من المخابرات الفرنسية سيارته المحمّلة بمئات الكيلوغرامات من مواد شديدة الانفجار أمام السفارة الإسلامية الإيرانية في بيروت وغادر المكان بسيارة ثانية كانت تتبعه. وكان من المقدّر فنيًّا أن تنفجر السيارة بحمولتها الهائلة من المتفجّرات بعد نصف ساعة من تاريخ مغادرة قائدها لها[1]

(١) من المعروف أن الكميات الكبيرة من المتفجّرات لا تملكها إلّا الدول المستقلّة والفنيّة وانه ليس باستطاعة أي منظمة أو تنظيم امتلاك مئات الكيلوغرامات من هذه المتفجّرات والمثال على ذلك حوادث التفجير الآثمة التي حصلت في دمشق ــ القابون ــ والأزبكية. واغتيال الرئيس الراحل رينيه معوض بكمية مائتين وخمسين كيلوغراماً من المتفجرات نفسها ومن نفس المصدر « ليس الفاعل بل الدولة التي تدفع ثمن هذه المتفجرات »...

ممّا يكفي فيما لو حدث الانفجار لتدمير السفارة كلها والحي الموجودة فيه بأكلمه. وتشاء الصدف أن حرّاس السفارة الإيرانية في بيروت يملكون أجهزة لكشف المتفجرات ويقومون بجولات متواصلة حول السفارة احتياطاً لحدوث مثل هذه المؤامرات. وعندما شاهدوا السيارة متوقفة بدون سائق، على الفور اكتشف خبراء المتفجرات الإيرانيون حقيقة السيارة الشيطانية وقاموا بإبطال المفعول قبل « عشر دقائق » فقط. وفهم الإيرانيون الرسالة فتوجّهوا حالاً إلى قيادة القوات الفرنسية في بيروت « طالبين إيضاحات » باعتبار أن السيارة للإفرنسيّين. فكان الردّ : هل تعتقدون أننا أغبياء لدرجة استخدام سيارة عسكرية وعليها رقم عسكري فرنسي ضدّكم ؟ مطلقاً لا بدّ من وجود طرف ثالث يريد الإيقاع بيننا فسرق السيارة وخطّط لهذه العملية.

والغريب في القصة أن الرئيس ميتران ووزير دفاعه « شارل أرنو » عرفا بها في وقت متأخر فطلبا على الفور سماع رأي المسؤولين في المخابرات فكان الردّ أيضاً من دون تغيير : « إنه طرف ثالث يريد الإيقاع بين الفرنسيّين والإيرانيّين في لبنان ».

○ المخابرات الفرنسية قائمة على أشخاص يقودون عملها وينفذون ما ينسب إليها فيما بعد. والأشخاص يرتكبون أخطاء وأحياناً تؤدّي الأخطاء إلى موت عناصر منها أو أبرياء. وأحياناً أخرى تؤزّم الأخطاء العلاقات على مستوى السلطات والدول. وهذه قصة أخرى عانت منها المخابرات الفرنسية في لبنان : في الثاني من شهر شباط (فبراير) ١٩٨٦ نشرت الصحف الفرنسية واللبنانية صورة ضابط فرنسي يسبح في بركة من دمائه في حي الأشرفية من بيروت الشرقية. شهود لحظة القتل قالوا انهم شاهدوا شابين يطلقان النار على الرجل عندما كان يستعدّ لركوب سيارته الحمراء الصغيرة.

الضابط كان جاك موران نائب رئيس جهاز المخابرات الفرنسية

في لبنان. وهو من ضبّاط المخابرات في الجيش الفرنسي من عناصر ثكنة مورتيه «Mortier» ويقيم في لبنان منذ عام ١٩٨٤ ويعرف كل التفاصيل عن هذا البلد.

القصّة غريبة الآن بعد إعادة كشفها مترجمة في كتابنا هذا وهذا يعني أن الرجل يعرف لبنان جيداً ويعرف اللعبة السياسية فيه. وهذا يعني أيضاً وهو المهمّ « أن المخابرات الفرنسية لم تترك لبنان لحظة واحدة » بل انها وسّعت عمليّاتها بعد عام ١٩٧٥ في بداية الحرب الأهليّة التي حصدت الأخضر واليابس حتى هذا التاريخ. حتى أنها كانت تقوم بتدريب بعض المليشيات اللبنانية المحلية، كما كانت تقوم دوريًّا باستطلاعات وعمليات تفجير واغتيال. وتحضّر لوصول المبعوثين الفرنسيّين إلى لبنان وسفرهم. لقد كانت المخابرات الفرنسية تتحرّك بحرّية مطلقة في هذا البلد، ويبدو أنها أخذت حرّيتها أكثر من اللزوم وهو الأمر الذي كلّفها حياة عدد من عناصرها ومنهم الضابط جاك موران، إذ أعلن المسؤولون عن المخابرات على موت الأخير بالقول: « أنه لم يعرف كيف يختار الخط الوسط بين تيّارين كان على علاقة بهما ». كان موران قبل دقائق من مصرعه في مكاتب الأمن العام اللبناني يحقّق في قضايا مصرع المهندس ريشار جيجل والعسكريّين كريستيان موندون وأندريه كروز في المنطقة الشرقيّة من بيروت. وإذا به ينضمّ إلى لائحة القتلى.

كان موران يعمل على خط متوتّر بين تنظيمين أو تيّارين كما ذكرنا ويبدو أن طرفاً من الطَرفين « لم يتحمّل » علاقة موران مع الطرف الآخر فقرّر تصفيته. ومع مصرع موران لم يعرف أحداً لماذا مات أو قُتِل وحتى القتيل نفسه لم يعرف لماذا مات ؟ ولماذا مات الفرنسيّون الثلاثة الذين كانوا في ذهنه لدى مصرعه ؟

المخابرات الفرنسية بدت عاجزة في هذه القصّة ولم تستطع إرسال

مَن يحقّق عن كيفيّة مصرع موران أو التفكير بمخطط للانتقام له ولمَن سبقوه من الفرنسيّين « المتدخّلين » في لبنان « خشية » اللحاق بهم. كل ما فعلت هذه المخابرات هو الإيعاز إلى بعض الجنرالات الكبار للاشتراك في احتفال سرّي لدفن موران في مقبرة قاعدة تولوز رانكازال «RANCAZAL» في تولوز. لكن أحداً من الذين اشتركوا في التشييع « لم يعرف » لماذا مات الضابط موران ضابط المخابرات الفرنسية المقيم في لبنان.

عمليّات المخابرات الفرنسيّة الضخمة في دائرة الضوء

○ عندما جاء الاشتراكيّون برئاسة الرئيس ميتران إلى الحكم في فرنسا عام ١٩٨١ « تمرّد » عدد من عناصرها العاملين في « قسم الحركة » وأعلنوا رفضهم التعاون مع المخابرات الفرنسية. بل وأحرقوا الوثائق الخاصّة بعمليات التدريب أو مهام التخريب التي قاموا بها من قبل وبات واضحاً أن هناك مقاومة للاشتراكيّين ذات وضوح أكبر مما حدث في قاعدة فرقة الكوماندوس البحريّة الفرنسيّة في جزيرة كورسيكا حيث يتمّ تدريب « مجموعات تخريبيّة » سرّية لحساب المخابرات الفرنسية تحت اسم « فرقة القوارب الخاصة ». واستمراراً لإظهار المعارضة استمرّ ضباط المخابرات الفرنسية الموالون لليمين في تعليق صورة الرئيس « السابق » فاليري ديستان، وتخلّصوا من الجنود الصغار الذين اعتبروا موالين للنظام الاشتراكي اليساري الجديد.

والمعروف أن « قسم الحركة » هو أهمّ الأقسام التنفيذيّة في المخابرات الفرنسية التي تُسَمَّى رسميًّا « الإدارة العامة للأمن الخارجي » المعادلة للمخابرات المركزيّة الأميركيّة. ويتولّى المسؤولون في المخابرات في قاعدة كورسيكا للكوماندوس مهمّة تجنيد صغار الشبّان وتدريبهم على القيام بعمليات التخريب والتجسّس. وذلك في عمليات سرّية يوكل إليهم تنفيذها في مختلف مناطق العالم لصالح فرنسا. وقد علم الرجال

الذين خدموا في هذه القاعدة بأن رؤساءهم في « قسم الحركة » قد أصدروا إليهم أوامر بأن ينتهجوا « سياسة متمرّدة » بهدف إحباط الإجراءات التي كانت تعتزم الحكومة الاشتراكيّة الجديدة تنفيذها لإدخال إصلاحات جوهريّة على نظام المخابرات الفرنسيّة.

هذا القدر من المعلومات الجديدة عن أعمال المخابرات الفرنسية[1] جرّنا إليه موضوع إغراق السفينة « رينبو وريـر ــ محارب قوس قزح » التابعة لحركة « السلام الأخضر » والتي تدعو لمناهضة الوجود والتسلّح النووي والحفاظ على البيئة ووقف سباق التسلّح بين الشرق والغرب. إذ كشفت هذه التحقيقات عن أن الرجل الأول في هذه القضية هو في حقيقة الأمر ضابط في قاعدة الكومانوس البحريّة الفرنسيّة السرّية بجزيرة كورسيكا، وإن زميله المتّهم الثاني هو ضابط أيضاً برتبة كابتن في الجيش الفرنسي العامل ومُلتحق بشكل كامل للعمل في المخابرات الفرنسية.

ما هو الدور السياسي للمخابرات الفرنسية الآن ؟

○ هذا الكشف يدعو إلى التساؤل عن الدور السياسي الذي تلعبه المخابرات الفرنسية عبر البحار وكذلك مدى السيطرة والمراقبة اللتَين تمارسهما الحكومة الفرنسية على نشاط مخابراتها الآن.

والأمر انواضح خلال تلك المرحلة هو أنه لن يكون هناك وضوح بشأن ما إذا كانت عملية إغراق السفينة « رينبو ورير » هي عملية

(١) المعلومات السابقة عن تكوين وأعمال المخابرات الفرنسية بصورة كاملة مسجلة في الصفحات من رقم ٣٨٣ إلى الصفحة ٤٠٥ من كتاب المخابرات والعالم الجزء الأول من هذه السلسلة من موسوعة « المخابرات والعالم ».

من الباطن. (أي من داخل المخابرات الفرنسية نفسها) بهدف إحراج الحكومة الاشتراكية الفرنسية وهي على وشك خوض معركة انتخابات عامّة « في حينه »، أم أنها عملية رسميّة حكوميّة أمرت بتنفيذها المخابرات حماية للمواقع النوويّة الفرنسيّة في جزر المحيط الهادي، حيث لوحِظ وجود بعض الانتقادات لقيام فرنسا بإجراء التجارب النووية في الجزر النائية المهجورة في هذه المنطقة. ولا يكون مستغرباً بالتالي حدوث عملية إغراق السفينة في مياه نيوزيلندا وهي الدولة المتزعّمة لاتجاه تخليص المحيط الهادي من الوجود النووي. وإن عدم الوضوح هذا ظل قائماً حتى بالرغم من أن الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران نفسه قد أمر بإجراء تحقيق في هذا الموضوع، لأنه بات من المؤكد أن المخابرات الفرنسية هي المسؤولة عن عملية تخريب وإغراق السفينة رينبو. وتؤكد دوائر فرنسية كما ذكرنا أن الأمر بالتخريب قد جاء على الأقل من الرجل الثاني في المخابرات الفرنسية. وبعد تزايد الأقاويل والتأويلات التي تمسّ أعلى المناصب، رأى الرئيس ميتران أن«تشكّل لجنة خاصة للتحقيق ومعاقبة أي مسؤول بشدّة ومهما كان موقعه إذا تثبت علاقته بالجريمة » وهذا ما حصل فعلاً. كما قال الرئيس ميتران الذي أراد الحدّ من حجم الضرر، فكيف أن دولة بموقع وحجم فرنسا لم تعد تحتمل اعتراضات سلمية من حركة عالمية لم تقتل يوماً أي كائن حي ؟

كانت السفينة المسالمة تستعدّ للإبحار على رأس مجموعة من سفن أخرى للاحتجاج على تفجيرات نووية فرنسية في جنوب المحيط الهادي. ولكن انفجارين متلاحقين أغرقاها وقتلا أحد أفراد حركة السلام. وقد اعتقلت الشرطة النيوزيلندية بعد ذلك شخصين يرتبطان مع المخابرات الفرنسية بشكل مباشر. ممّا أدّى إلى قرار الرئيس بإجراء التحقيق الفوري كما ذكرنا. ويقول الصحافي الفرنسي فيليب شاتينيه وهو أحد الذين واصلوا عملية البحث بشأن علاقة المخابرات، أن مجلّته لديها علاقات

داخل المخابرات الفرنسية، وأن أربعة من ضباط المخابرات الفرنسية، أكّدوا له أن المعتقلين في نيوزيلندا بجوازات سفر سويسريّة « مزيّفة » هما في الحقيقة من ضباط المخابرات الفرنسية وقال أيضاً إن الضوء الأخضر لهذه العملية جاء من الرجل الثاني في قيادة المخابرات الفرنسية. وقال الصحافي إن المركب الذي كانت تبحث عنه الشرطة النيوزيلندية والذي كان قرب السفينة أثناء إغراقها ثم اختفى بعد ذلك، كان يحتوي على مجموعة مرتزقة من الاتجاه اليميني ثمَّ استقطابهم من فرنسا في ذلك العام من قبل المخابرات الفرنسية. وإن هذا الفريق هو الذي وضع العبوات « لصقاً » في جوانب السفينة ثم تمّ تفجيرها عن بعد بينما كان المعتقلان مكلّفين بمراقبة ودعم المرتزقة الذين هربوا بعد الانفجار.

ويبدو أن الهدف العام من العمليّة هو الانتقام لقصص سابقة، ومن ثم منع السفينة من مهمّتها بإغراقها. وروّجت أوساط فرنسية أن هذه السفينة كانت تحمل معدّات حسّاسة لقياس التفجيرات النوويّة الفرنسية (وهذا يعني تهمة تجسّس). وهذا ما ترفضه حركة السلام الأخضر خاصّة وان الشرطة النيوزيلندية دخلت إلى السفينة فور تفجيرها « ولم تذكر وجود مثل هذه المعدّات ». ومن المؤكد أن البحث والتحقيق في هذه القضيّة أدّيا إلى تبرئة حركة السلام من تهمة باطلة أصلاً. وأصيبت الحكومة الفرنسية بالضرر الرئيسي من هذا التحقيق. وأضاف الصحافي شاتينيه أن مصدراً في قصر الرئاسة الفرنسية أكّد له اختيار الحكومة لعدّة احتمالات للعمليّة هي :

١ ــ إن العملية تمّت بإشراف المخابرات الفرنسية « وقد عوقِب المسؤولون ».

٢ ــ الاحتمال الثاني هو أن بعض ضباط المخابرات عملوا مع المرتزقة للقيام بهذه العملية وليس بتصريح من أي مسؤول بالمخابرات.

٣ ــ الاحتمال الثالث الذي درس في الأليزيه « القصر الجمهوري »

هو أن ضباطاً محلّيين من المحيط الهادي « كاليدونيا الجديدة » تابعين للمخابرات قد ساعدوا مرتزقة من سكان المستعمرة. وهم الذين نسفوا هذه السفينة.

الأمر الواضح هو أن قصر الأليزيه « رئاسة الجمهورية » وبغضّ النظر عن الخيار الذي وقع عليه، أكّد مشاركة جهات أمنيّة فرنسيّة في هذا العمل الإرهابي الذي حاولت عدّة دول تمييعه بتشويشٍ حول المستفيد منه. وذهبت بعض وكالات الأنباء للتذكير فقط بصراع حركة « السلام الأخضر » ضد الاتحاد السوفياتي حول قضيّة اصطياد الحيتان، واعتقال القوات البحرية السوفياتية لفريق من عناصر حركة السلام.

والحقيقة التي أكّدها ماك تاغرت زعيم الحركة العالميّة للسلام أن حركة السلام الأخضر متّهمة من كل طرف دولي بأنها عميل للطرف الآخر، رغم أنها حركة شعبيّة عالميّة. ولم يتهم ماك تاغرت أي طرف في الحادث. ولكن الصورة بدأت تتّضح لأن هذا الزعيم يرأس ١٢ منظمة أقليميّة للسلام منتشرة في أنحاء العالم تحت لواء حركة « السلام الأخضر ». وقد اعتقل من قبل القوات الفرنسية عام ١٩٧١ في نفس المنطقة التي أرادت السفينة الإبحار إليها. وتمّ « ضرب » ماك تاغرت آنذاك من قبل المخابرات الفرنسية هو ومَن معه من الرجال والنساء، حتى أن أحد عناصر المخابرات « فقأ » له عينه أثناء إهانته وضربه المبرح. كما أن سفينة الحركة سبق أن تعرّضت لقصف مدفعي وإطلاق نار من سفن حربيّة فرنسيّة في نفس المنطقة التي تجرّب فيها فرنسا قنابلها النوويّة.

معلومات جديدة عن نشوء المخابرات الفرنسية وأصلها.

○ علمنا أن المخابرات الفرنسيّة كانت قد نشأت بالأساس من جماعات المقاومة السرّية الديغوليّة أثناء الحرب العالمية الثانية.. وكانت أولى المهام التي أنيطت بها هي مقاومة النفوذ الشيوعي في فرنسا وخارجها. وتزايد هذا الاتجاه اليميني تدريجيًّا مع انقراض العاملين المدنيّين وسيطرة الجيش الفرنسي على عمليات المخابرات.

ومنذ البدايات الأولى ارتبطت المخابرات الفرنسية « بالفضائح » فمنذ أربعين عاماً، أي بعد بضع سنوات من تأسيسها، تمّ التخلّص من عشرة آلاف من العاملين فيها بعد أن اتّضح أنها أصبحت ملجأً لانتهازيّي الحرب والمخادعين. وحتى عندما عزّز الديغوليّين سيطرتهم عليها فان ذلك لم يُجدِ كثيراً في إنقاذ المخابرات الفرنسيّة من مزيد من العثرات والفضائح والتي تراوحت بين الخطف السياسي وبين التورّط في تهريب المخدرات.

○ ونتيجة لذلك اضطرّ الرئيس الفرنسي « السابق » جورج بومبيدو إلى أن يعيد غربلة هذا الجهاز من جديد خاصّة بعدما أشيع عن وجود مؤامرة لتلويث سمعة بومبيدو نفسه.

وحرص بومبيدو في هذه الغربلة على إضعاف الروابط القائمة بين نظام المخابرات وبين جماعات المقاومة السرّية الفرنسيّة الديغوليّة المتخلّفة من وقت الحرب. وأصبحت الخدمة في المخابرات الفرنسيّة تتركّز على التدريب على عمليّات العنف والتخريب بدلاً من عمليّات التجسّس المضاد. واعتباراً من هذه المرحلة أصبحت « العمليات السيّئة السمعة » التي نفّذتها المخابرات الفرنسيّة محلاً للهمس وخاصة في أفريقيا.. كذلك فإن بعض العمليات كانت ذات طبيعة شخصيّة بحتة مثل اختفاء ما قيمته ملايين الدولارات من المجوهرات عقب سقوط

امبراطور أفريقيا الوسطى « فيدل بوكاسا »، بالإضافة إلى اشتراك بعض عناصر المخابرات الفرنسية باختطاف وتصفية المناضل المغربي الشهيد المهدي بن بركة[1]. وكان قسم الحركة بالتحديد هو الجهة الظاهرة في هذه العمليات.وهو القسم الذي أصبح يتكوّن من عناصر يمينيّة متطرّفة يتمّ تجنيدها بعناية من القوّات الخاصّة في الجيش النظامي الفرنسي، وفي الوقت نفسه أصبحت المخابرات الفرنسيّة وعلى رأسها قسم الحركة مستقلّة في عملها إلى درجة أنها أصبحت ذات قانون خاص بها. ذلك أنه بالرغم من أن المخابرات الفرنسيّة هي بموجب القانون « تخضع لوزارة الدفاع الفرنسية »، إلّا أن الإشراف العام عليها وعلى مختلف فروعها في الداخل والخارج يقع تحت مسؤولية « نائب الرئيس الفرنسي » المسيو فرانسوا جروسوفر. لذلك فإنه في محاولة للربط بين المخابرات الفرنسية وبين حادث إغراق السفينة « رينبو ورير » تعرّض هذا النائب « أي نائب الرئيس » لحمله من الصحافة اليمينيّة باعتباره الرئيس الفخري للمخابرات الفرنسية. رغم أن قبضته على هذه المخابرات لم تكن قوية وخاصّة في العامين الأوّلين من الحكم الاشتراكي في فرنسا. إذ كان بيير ماريون وهو صديق مقرّب لشارل إيرنو وزير الدفاع الفرنسي هو الرئيس الفعلي للمخابرات الفرنسية. ولكن ماريون أُقيل من منصبه وعُيِّن بدلاً منه الأدميرال بيير لاكوست الذي كان في وقت ما ملحقاً عسكريًّا في الحكومة السابقة التي كان يرأسها اليميني « ريمون بار ».

وكانت وجهة نظر المراقبين ازاء هذا التعيين هو أنه محاولة لتعزيز

---

(١) القصّة الحرفيّة والحقيقيّة لاختطاف وتصفية المناضل المهدي بن بركة ومشاركة المخابرات الفرنسية في هذه التصفية السياسية لصالح المغرب الملكي موثقة في الجزء الأول من هذه الكتب المسلسلة عن المخابرات في العالم من الصفحة ٣٨٨ إلى الصفحة ٤٠٥ لمَن يحب الاطلاع وربط الأمور ببعضها.

نفوذ الرئيس الفرنسي على جهاز المخابرات. وخاصّة المرسوم الذي أصدره الرئيس بأن تتفرّغ الوكالات الخارجية التابعة للمخابرات للعمل في ميدان مكافحة التجسّس فقط، وأن « تخفف » اهتماماتها بعمليات العنف والتخريب. بيد أن التقارير المسربة من مقرّ المخابرات الفرنسيّة الواقع في إحدى الضواحي الصناعيّة بقرب باريس، تشير إلى أن العاملين بجهاز المخابرات الفرنسيّين لا يزالون غير قادرين على تحقيق ذاتهم من خلال جمع المعلومات عن التجسّس المضاد، فالمعلومات المتعلّقة بروسيا والصين الشعبيّة يُقال إنها غير ذات فائدة بالمقارنة مع تلك التي تجمعها المخابرات المركزية الأميركية أو المخابرات البريطانية « الأنتلجانس سرفيس ». وازداد هذا الشعور بعد عدد من النكبات ومظاهر الفشل للمخابرات الفرنسيّة خاصّة في لبنان (سوف نذكرها لاحقاً) وأفريقيا وتشاد. وقد حاولت المخابرات الفرنسية تبرير هذا الفشل بأنها تفتقد إلى المال بالمقارنة مع ما تصرفه المخابرات الأميركية مثلاً، وان هذا النقص يؤدّي إلى قصور في التدريب على أساليب التعامل الصحيح في ميدان المخابرات، وهو الأسلوب الذي يمكّنهم من رصد وإحباط عمليّات التخريب ضد المصالح الفرنسية. مع ذلك فإن « قسم الحركة » في المخابرات الفرنسية لا يزال متمتّعاً بالموارد التي تكفيه للعمل مستقلاً من خلال شبكة اتصالات واسعة في أفريقيا وجنوب شرقي آسيا وأميركا الشمالية. ومؤخّراً كان ذلك القسم مشغولاً بعملية أفريقيّة تتضمّن تخريب عملية إمداد كانت تتمّ لصالح العناصر الموالية للشيوعية في إحدى دول منطقة وسط أفريقيا. وأيضاً لوحِظ وجود نشاط للمخابرات الفرنسية في دعم الثوّار اليمينيّين في أنجولا ودعم القوّات المحاربة ضد الوجود الفيتاميني في كمبوتشيا وكذلك تقديم العون لقوّات المقاومة الأفغانية ضد السوفيات في أفغانستان، وكذلك الإشراف على قمع اتجاه الاستقلال اليساري في مستعمرة نيوكاليدونيا الفرنسية.

وهكذا نجد أن أغلب نشاطات « قسم الحركة » والمخابرات الفرنسية

بصورة عامة تنحصر في إحباط محاولات ومؤامرات شيوعيّة تستهدف السيطرة على أجزاء من العالم « حسب اعتقادهم ». لذلك فإنه من غير المُستَبعد على الإطلاق أن يكون قد استقرّ في أذهان رجال قسم الحركة في المخابرات الفرنسيّة أن الاتحاد السوفياتي يقوم « بتمويل » جماعة السلام الأخضر ودفعها إلى التحرّك في منطقة الباسيفيكي لمنع فرنسا من إجراء تجاربها النووية (كل شيء محتمل في عالم المخابرات الغريب والقوي). كذلك فإنه ليس من المستبعد أن يكون ردّ المخابرات الفرنسية « قسم الحركة » غاية في العنف، ومن هذا الردّ إغراق السفينة « قوس قزح ».

المخابرات الفرنسيّة أغرقت سفينة السلام الأخضر

○ بعد تفجير سفينة السلام الأخضر من قبل عناصر مدرّبة تابعة للمخابرات الفرنسيّة أصبح الجو العام في فرنسا متوتّراً والجميع أخذوا يتساءلون. هل يمكن السيطرة على أزمة سياسيّة متفاقمة أشعلتها المخابرات الفرنسية وتسبّبت بإحراج أهمّ المسؤولين في البلاد وعلى رأسهم الرئيس فرانسوا ميتران ؟ وهل يمكن داخل دولة ديموقراطية تتمتّع بصحافة حرّة مئة في المائة مثل فرنسا أن ينجح رئيس الدولة ورئيس الوزراء في « التهرّب » من الإجابة على تساؤلات الصحافة الحرّة وإصرارها على معرفة الحقيقة للمصلحة العامة؟ وهل يكفي أن يقوم كبار المسؤولين الفرنسيّين بإجراء « تصفيات » على أعلى مستويات القيادات ـــ سواء ما تعلّق باستقالة وزير الدفاع الفرنسي « شارل هرنو » أو ما تعلّق « بإقالة » رئيس المخابرات الفرنسيّة الأميرال لاكوست لكي تمرّ الأزمة بسلام، وتتمّ تبرئة رئيس الدولة ورئيس وزرائها من الاتهامات التي كانت تدينهما ولو بصورة غير مباشرة؟. وأخيراً هل ينجح الرئيس فرانسوا ميتران في الصمود في الحكم حتى نهاية فترته الجديدة بالرغم من ردود فعل القضية التي أطلق عليها في حينه « قضيّة السلام الأخضر »؟ وعلى الرغم من قيام السلطات الفرنسيّة بإغلاق ملفّ هذه القضية ما زالت مختلف الجهات الرسميّة ـــ فرنسيّة كانت أم نيوزلندية أم عالميّة ـــ تبدي مواقف وردود فعل مختلفة حول مسألة تفجير وإغراق سفينة

حركة السلام الأخضر « الرينبو واريور » في المحيط الهادي، الأمر الذي ترتّب عنه مقتل المصوّر الصحافي البرتغالي العضو في هذه الحركة « فرناندو بيريرا » وعلى أثر ذلك ظهر رئيس الوزراء الفرنسي لوران فابيوس أمام شاشة التلفزيون الفرنسي القناة الأولى ليبحث عن جواب للسؤال الآتي :

« مَن الذي أمر بنسف سفينة الرينبو واريور » ؟

وردّ فابيوس « محمّلاً » وزير الدفاع الفرنسي « شارل هرنو » المسؤوليّة السياسيّة عن هذه العمليّة، كما حمّل الأميرال لاكوست رئيس المخابرات الفرنسيّة المسؤوليّة المتعلّقة بتنفيذها. وأكّد فابيوس أن « هرنو » لم يبلغه بتفاصيل القضيّة، وأنه لم يتوصّل إلى كشف أغلب المعلومات إلّا بعد « إقالة » لاكوست واستقالة هرنو، وأضاف قائلاً : إن العمليّة قد تمّ تنفيذها بصورة سيّئة للغاية (اعتراف ضمني). كما أكّد على وجود ثغرات بها وهو الشيء الذي يؤكّد المزاعم القائلة بأن المخابرات النيوزيلندية كانت على علم مسبق بالعملية ومنذ بدايتها في مراحلها الأولى، وأنها تريّثت حتى يتمّ التنفيذ لتلقي القبض على العملاء الفرنسيّين في أوكلاند وتحرج المخابرات الفرنسيّة. بالإضافة إلى ذلك قام رئيس الوزراء الفرنسي بتبرئة ساحة العسكريّين الفرنسيّين الذين نفّذوا العملية، وأشاد بدورهم في خدمة وطنهم، وأخيراً أكّد على ضرورة حماية الرئيس ميتران من المكيدة التي استهدفته في المقام الأول (وهو يشير بالطبع وبصورة غير مباشرة « للمعارضة الفرنسيّة » التي قِيل إنها كانت المسؤولة عن تسريب المعلومات إلى الصحف). ومن الجدير بالذكر أن الصحف الفرنسيّة قد لعبت في هذه القضية دوراً أساسيًّا في الكشف عن الحقائق ولولا دور الصحافة ما أثيرت هذه الفضيحة « الووترغيتية ».

التفاصيل الكاملة

○ لمعرفة تفاصيل هذه القضيّة التي شغلت الرأي العام الفرنسي والعالمي ندعو القرّاء لنتابع معاً التسلسل الزمني لمختلف أحداث قضية (السلام الأخضر)، حيث أعلنت هذه الحركة عن قيامها بإعداد حملة مكثّفة ضد التجارب النوويّة التي تجريها فرنسا في المحيط الهادي بالقرب من جزيرة موروروا. ولذلك فقد تمّ تجهيز إحدى سفن حركة « السلام الأخضر » واسمها الرينبو واريور بأجهزة ذات تقنية عالية بالإضافة إلى بيلينوغراف (مصوّرة تلغرافية) تولّت فيما بعد نقل الصور مباشرة لأجهزة الإعلام في كافّة أنحاء العالم.. وخلال شهر واحد أدّت نشاطات حركة السلام الأخضر إلى إثارة حالة من الذعر بين صفوف المسؤولين عن الأسطول الفرنسي بالمحيط الهادئ، حيث أبدى الأميرال « هنري فاج » والأميرال « رينيه هيوج » وهما مسؤولان فرنسيّان في جزيرة مورروار، قلقهما الشديد من الحملة الجديدة التي بدأت بها حركة السلام الأخضر في حينه. وعلى الفور أبلغ المسؤولان وزير الدفاع « شارل هرنو » بالأمر وطالبوه بإعداد خطّة للتصدّي لهذه الحملة حتى لا تسبّب عرقلة التجارب النوويّة الفرنسيّة في جزيرة موروروا. وفي الحال قام وزير الدفاع بإعداد دراسة مفصّلة عن الإجراءات الفرنسيّة التي يمكن اتخاذها لمحاربة حركة السلام الأخضر وبالإضافة إلى ذلك تقرّر تكليف أحد أفراد جهاز المخابرات الفرنسيّة بالتغلغل في أوساط الحركة وجمع المعلومات عن نشاطاتها في نيوزيلندا، وقد وقع الجنرال « روجيه ايميه » الرجل الثاني في المخابرات الفرنسية على الأمر الخاص بهذه المهمّة كما تمّ صرف الاعتمادات الضرورية من الأموال لتنفيذ العمليّة. وبعد بدء المهمة أرسل عملاء المخابرات الفرنسية في أوكلاند إلى المسؤولين الفرنسيّين « المخابرات » أول معلومات هامّة توصّلوا إليها. وعلى الفور تمّ إبلاغ وزارة الدفاع الفرنسية وقصر الأليزيه بها (في

جميع دول العالم يوضع الرئيس أو الملك في صورة أي حدث هامّ يحدث أو تقدّم المخابرات على تنفيذه). وبعد ذلك أصبحت الخطوة التالية إعداد الردّ الفرنسي على نشاطات حركة السلام الأخضر. فتمّ تكليف الملازم « كريستين جابون » وهي امرأة من المخابرات الفرنسية واسمها المستعار « فريدريك بونليو » بهذه المهمّة حيث نجحت هذه الأخيرة في التغلغل في صفوف حركة السلام الأخضر في أوكلاند، كما توصّلت إلى جمع أكبر قدر من المعلومات عن نشاطاتها ثم تسلّلت هاربة.

وبعد ذلك وصلت مجموعتان من العملاء الفرنسيّين إلى نيوزيلندا :

ــ المجموعة الأولى التي أطلق عليها اسم « أوفيبا » وهي مكوّنة من أربعة أفراد ومهمّتها تهريب المعدّات اللازمة لتفجير السفينة. وقد غادرت هذه المجموعة نيوزيلندا في الليلة السابقة للعملية « أي بعد تنفيذها مهمّتها ».

ــ المجموعة الثانية التي تتكوّن من الزوجين « تورنج » وصلت إلى مطار أوكلاند بهدف مساعدة المجموعة الأولى والقيام بالتخلّص من المعدّات التي استخدمت في تنفيذ العملية في آن لاحق.

عمليّة إغراق سفينة السلام :

ــ قامت مجموعة مخابرات فرنسية « ثالثة » من الضفادع البشرية بوضع العبوة الناسفة في أسفل السفينة « لصقاً » وابتعدت بما يسمح لها توقيت التفجير، ممّا أدّى إلى نسف السفينة وإلى مقتل مصوّر برتغالي يُدعَى « فرناندو بيريرا » خلال محاولته إنقاذ معدّات التصوير التي كانت له على ظهر السفينة.

وبعد يومين من انفجار سفينة الرينبو واريور قامت السلطات

النيوزيلندية باعتقال الزوجين « المجموعة الثانية » ووجّهت إليهما تهمة « القتل ».

وكان الزوجان « تورنج » اللذَين يحملان جوازَي سفر سويسريّين على وشك السفر إلى سنغافوره.. وقد لاحظ رجال الأمن أثناء دخول الزوجين إلى البلاد وجود خطأ في رموز جوازاتهما وقد استفسرت السلطات النيوزيلندية لدى المسؤولين الأمنيّين في سويسرا عن الأمر وهكذا تمّ اكتشاف الجوازات المزيّفة. الزوج واسمه الحقيقي « ألان مافارت » استغلّ كرم وإنسانيّة المخابرات النيوزيلندية فاتصل هاتفيًّا مع باريس ليخطر حلقة اتصاله بالمسؤولين الفرنسيّين « المخابرات » بالقبض عليه (طبعاً كانت هذه المكالمة تحت مراقبة المخابرات النيوزيلندية التي طلبت عن طريق « الشرطة الدولية » الأنتربول فيما بعد من السلطات الفرنسية التعرّف على رقم التلفون الذي اتصل به العميل الفرنسي. وتبيّن أنه تلفون أحد أعوان وزير الدفاع الفرنسي شارل هرنو). وقد قام جهاز سكرتارية القصر الجمهوري « الأليزيه » وكذلك وزير الداخلية الفرنسي « بيير جوكس » باعلام « الرئيس فرانسوا ميتران » بحقيقة ما جرى. وعلى الفور تمّ استدعاء وزير الدفاع شارل هرنو ورئيس المخابرات الفرنسيّة الجنرال لاكوست. وبعد لقائهما وسؤالهما أكّد الرئيس ميتران أن « المخابرات الفرنسيّة » لا علاقة لها بعملية نسف سفينة « الرينبو واريور » وان مهمّة العملاء كانت تنحصر فقط في التجسّس على نشاطات « حركة السلام » وجمع المعلومات اللازمة عنها وعن خططها.

وقد أبلغ الرئيس ميتران من قبل مستشاريه أنه إذا كانت « مخابراته » تكذب عليه فإن الصحف الفرنسية سوف تكشف النقاب عن الدور الذي لعبته المخابرات الفرنسيّة في عمليّة تفجير سفينة السلام الأخضر. فقام بدوره بتكليف رئيس وزرائه بإطلاعه على الحقيقة. فكلّف لوران

فابيوس رئيس الوزراء مستشار الدولة « برنار تريكوه » وهو ديغولي ينتمي للمعارضة ومحايد ومعروف بنزاهته وإخلاصه لوطنه بإعداد تقرير شامل عن القضيّة. وبعد أسبوعين قدّم برنار للمسؤولين تقريراً أكّد فيه على « براءة عملاء المخابرات الفرنسيّة ». إلّا أن أحداً لم يقتنع بالتقرير ولا بمضمونه، وحينئذٍ طالب رئيس الوزراء وزير دفاعه « هرنو » بمزيد من التوضيحات.

وفعلاً قامت صحيفة « لوموند » الفرنسيّة بتفجير القضيّة على صفحاتها بعد أن علمت من « مصادر موثوقة » ما يفيد بأن المخابرات الفرنسية هي المسؤولة عن تفجير سفينة « الرينبو واريور »، كما كشفت عن هويّة أفراد المخابرات الذين قاموا بتنفيذ العملية، وبعد يومين وخلال انعقاد مجلس الوزراء الفرنسي طالب الرئيس ميتران رئيس وزرائه بالكشف عن الحقائق. وقد عقد في وقت لاحق وزير الدفاع شارل هرنو « مؤتمراً صحفيًّا » أكّد فيه على براءته من تهمة إصدار أمر بتفجير سفينة السلام. غير أن الرئيس ميتران شخصيًّا أوعز إلى رئيس وزرائه فابيوس أن يطالب وزير الدفاع بالاجتماع بالجنرال لاكوست « مدير المخابرات الفرنسيّة » والجنرالين « سولتييه » و « لاكاز » من كبار ضبّاط المخابرات الفرنسيّة للحصول منهما على اعتراف رسمي بأسماء الأفراد المسؤولين عن تنفيذ العمليّة. وكانت النتيجة أن الجنرال لاكوست رئيس المخابرات « رفض » الامتثال للأمر رفضاً قاطعاً وباعتبار أن الأمر صادر من القصر مباشرة في الموضوع فقد أوعزت مصادر القصر « بإقالة » الجنرال لاكوست فوراً من رئاسة المخابرات. وفي اليوم التالي قدّم وزير الدفاع الفرنسي شارل هرنو استقالته بعد أن أصرّ على تأكيد براءته من التهمة المنسوبة إليه ولكنه « اعترف » بأن المسؤولين في المخابرات الفرنسيّة ووزارة الدفاع الفرنسية « قد أخفوا عنه الحقيقة ».

تطهير ميتران للمخابرات الفرنسيّة

○ تمّ تعيين وزير دفاع فرنسي جديد هو المسيو « بول كيليس » فقرّر لوران فابيوس رئيس الوزراء الفرنسي خلال حديث أدلى به « للتلفزيون الفرنسي ـــ القناة الخامسة » أن عملية التخريب قد تمّت بواسطة عملاء فرنسيّين بعد تلقّيهم « الأوامر ». وأكّد رئيس الوزراء أن المسيو « برنار تريكوه » الذي كلّفه بتقصّي الحقائق عن الموضوع لم يتوصّل إلى هذه المعلومات عن ثبوت قيام المخابرات الفرنسيّة لأن الحقيقة قد أخفيت عنه. ثم أعلن رئيس الوزراء عن تعيين رئيس للمخابرات الفرنسيّة، وأكّد أن المخابرات الفرنسيّة سيُعاد تنظيمها وتطهيرها من العناصر الفاسدة والمرتزقة. كما أشاد بدور العسكريّين وأكّد على تبرئة ساحتهم. وبالإضافة إلى ذلك أعلن رئيس الوزراء عن إنشاء « لجنة نيابيّة للتحقيق ». وإذا عدنا إلى وصف عمليّة التفجير وما سبقها نجد أن قائدة المجموعة الثانية في العملية هي السيدة « صوفي تورنج » وهي بالواقع العملي « الكابتن دومينيك بريور » قد لعبت دوراً هامًّا في تفجير هذه القضيّة التي حاولت السلطات الفرنسيّة في البداية « التنصّل » من مسؤوليتها. وكانت المخابرات النيوزيلندية قد نجحت في إقناع هذه السيدة بأنها ستنال حكماً بسجنها عشرين عاماً على ما اقترفته باشتراكها في العملية، وبالتالي فإنها ستحرم من رؤية ابنتها الصغيرة (كان عمر ابنتها في حينه خمس سنوات)، « أما » إذا تعاونت معهم فستحصل على مساعدة قانونيّة. ويظهر أن عاطفة الأمومة وحبّ الابنة قد تغلّبا على نفس دومينيك وعلى واجبها العسكري، فتعاونت مع المخابرات النيوزيلندية ثم تمّ نقلها إلى سجن أردمو الحربي في نيوزيلندا « حفاظاً عليها » من أن تقوم المخابرات الفرنسيّة بعمليّة بهدف الإفراج عنها وتخليصها، أو الإقدام على التخلّص منها، ريثما يتمّ عرضها على المحكمة المختصّة. ولهذا السبب وخوفاً من اعترافها الكامل قرّر المسؤولون الفرنسيّون « الإقرار » بمسؤوليّة رجال المخابرات الفرنسيّة

في عمليّة نسف السفينة التابعة لحركة السلام الأخضر. وقد كشفت الصحف الفرنسيّة بالمثل عن واقع آخر هو وجود شخص ينتحل اسم المسيو « دوي موند » أقام فترة ستّة أيام بجناح ضخم في فندق « هيات كنجزجيت » في أوكلاند، وقد توصّل مخبرو الصحافة الى أن هذا الشخص « الغامض » اسمه الحقيقي « لويس بيير ديلليه » وهو الذي أشرف بالكامل على تنسيق العملية ثم غادر الفندق بعد التفجير مباشرة.

وأضافت الصحف الفرنسيّة التي تتحرّى حقيقة أعمال المخابرات الفرنسيّة أو تجاوزاتها بأن السيدة صوفي أو الكابتن دومينيك ليس بإمكانها الكشف عن هويات أهمّ المسؤولين عن عمليّة نسف السفينة، إلّا أنها تستطيع أن تروي تفاصيل مختلف مراحل إعداد العملية وهذا أمر كاف بالنسبة للسلطات القضائية النيوزيلندية والمخابرات.

أمّا المصوّر البرتغالي فرناندو بيريرا الذي راح ضحيّة نسف السفينة فكان الكثير عنه مجهولاً، كما كان من المتوقّع أن تستغل حركة السلام الأخضر تفاصيل ما حدث لمصلحة قضيّتها وكان من المتوقّع أن تقيم جنازة كبيرة للقتيل، غير أن الذي حدث غير ذلك. فقد أسرعت الحركة بإحراق جثّته ثم أرسلت رمادها في وعاء مذهّب إلى عائلته في قرية « شافييز » بالبرتغال. وهناك اقتصر الجنّاز « التشييع » على أهل القتيل وأفراد من حركة السلام الأخضر. وبالإضافة إلى ذلك فقد نصحت الحركة أسرة المتوفّي بالبرتغال وزوجته وأبناءه بتفادي أي اتصال مع « الصحافة » وكأنّها تحرص على إخفاء هويّته الحقيقيّة.. ولكن التحرّيات من قبل الصحافة التي تلاحق مثل هذه الأحداث كشفت



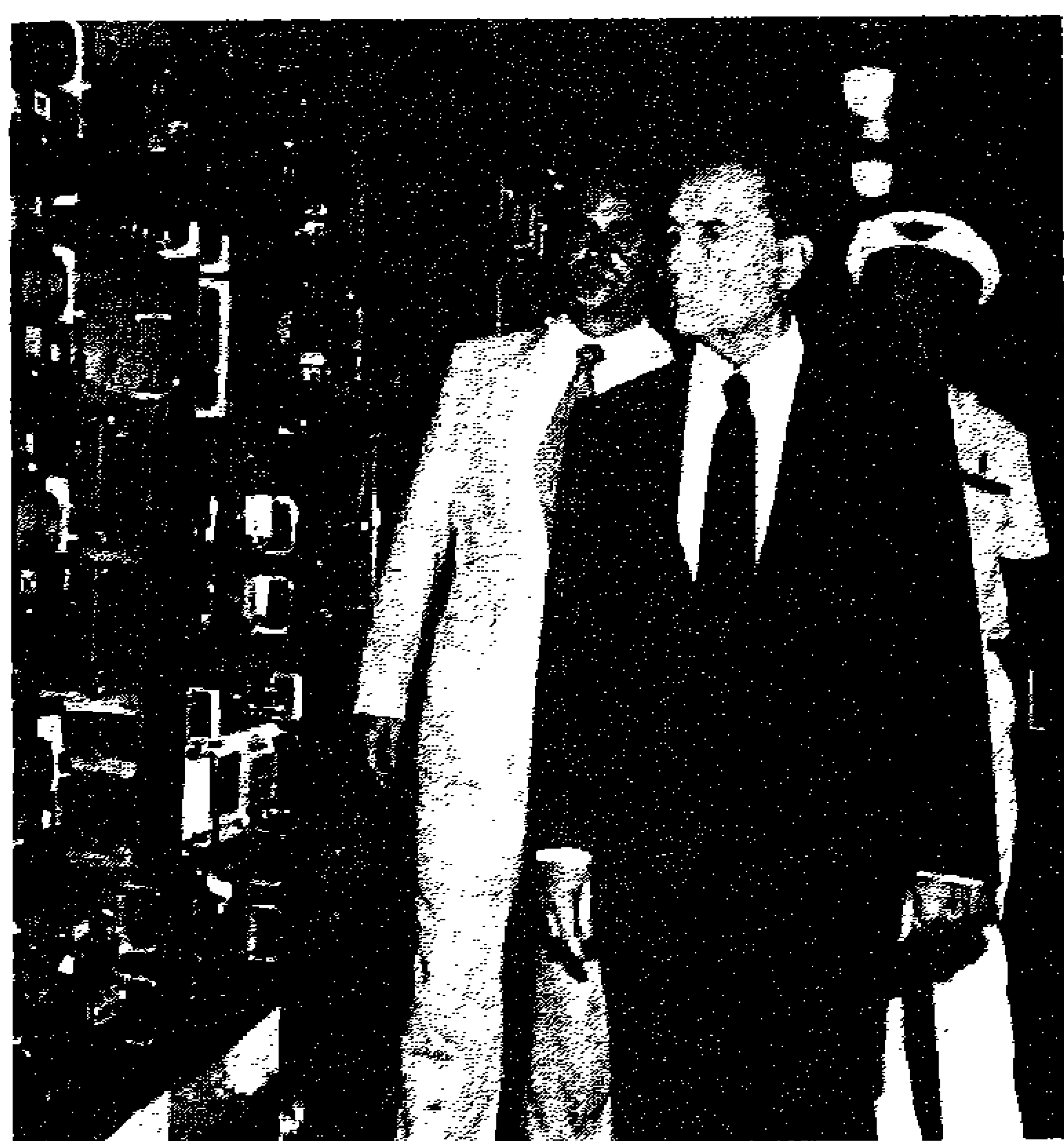
فرناندو ضحيّة المخابرات الفرنسيّة

عن القتيل كان طالباً في الدراسة هرب من تأدية الخدمة العسكرية في بلاده وغادر متَّجهاً الى فرنسا ثم الى المانيا وأخيراً إلى هولندا حيث استقرّ وتزوَّج بهولندية، وانجب منها طفلين. ثم هجر هذه الأسرة ليعمل كمصوّر لصحيفة شيوعية يومية ولينضم بصورة مفاجئة إلى حركة السلام الأخضر التي تنادي بحماية البيئة من المخلّفات والنفايات الكيمائية والنووية. ثم أن راتبه من الصحيفة كان متواضعاً وبالرغم من ذلك فقد عاش حياة مرفهة واقتنى سيارة من طراز « الفاروميو » فمن أين أتى بهذه النقود ؟.. وهل يُعقَل بعد عشر سنوات من انتماءاته الماركسيّة واتصاله الوثيق بالحزب الشيوعي الهولندي أن ينضمّ فرناندو إلى حركة « سلمية » لحماية البيئة ؟ أجاب زميله في حركة السلام « بارت رومين » : « هناك احتمال قوي في كون فرناندو « جاسوساً » انضمّ إلى حركتنا مدسوساً. فنحن لا نجري أيّة تحرّيات مسبقة عن أي فرد قبل انضمامه إلى حركتنا فلسنا مخابرات ».

وبعد ذلك كله نتساءل ؟ مَن هم الذين دفعوا الثمن ؟ انهم وزير الدفاع الفرنسي السابق « شارل هرنو » الذي استقال، ورئيس المخابرات الفرنسيّة الذي « أُقيل » وكذلك الزوجان تورنج اللذين حرصت الحكومة الفرنسيّة بعد اعترافهما بالعملية على تكليف محام فرنسي بارع للدفاع عنهما، وأربعة من العسكريّين هم : « جوزيف فورييه ــ ٥٧ عاماً » وهو نائب رئيس مكافحة الجاسوسية بالمخابرات الفرنسيّة. و « آلان بوداس ــ ٣٤ عاماً » و « رتشارد جيلله ــ ٣٢ عاماً » و « برنار دافيد ــ ٢٧ عاماً » وهم الأفراد الذين اتّهموا بتسريب المعلومات الهامّة عن هذه العمليّة للصحف. وقد وجّهت إليهم تهمّة « تسريب معلومات تضرّ بالأمن القومي » كما اتّهم الكابتن « باريل لوار » الرجل الثاني في فرقة التدخّل السريع بأنه كان حلقة اتصال بين الصحف والأفراد الذين قاموا بتسريب معلومات هامّة عن قضيّة السلام الأخضر. ولكن مَن هم المسؤولون الحقيقيّون عن تفجير سفينة السلام الأخضر وهل

يُعقَل ما ادّعاه رئيس الوزراء لوران فابيوس من أنه لم يكن يعلم بهذه المهمّة التي نفّذتها المخابرات الفرنسية إلّا قبل حديثه التلفزيوني بيوم واحد.. ؟ إن هذه العمليّة قد كلّفت خمسة ملايين فرنك فرنسي، وقد صدر قرار تمويل هذه العمليّة بموافقة الجنرال سولنييه الذي كان يعمل آنذاك رئيساً لهيئة الأركان الخاصّة بميتران في قصر الأليزيه، وقد تمّ سحب هذا المبلغ من « المخصّصات السرّية » في موازنة رئاسة الحكومة. فكيف يُعْقَل ألَّا يُحاط رئيس الوزراء أو الرئيس ميتران علماً بالمهمَّة التي يستحيل أن تكون نفقاتها قد صُرِفَت دون موافقتهما ؟ وهل يعقل ان تكون المخابرات الفرنسية قد أوهمت هذين المسؤولين بأن الأمر يتعلّق بتمويل عمليّة تجسّس وجمع معلومات عن نشاطات حركة السلام الأخضر وليس عمليّة نسف سفينة ؟ أليس هذا بمثابة « عذر أقبح من ذنب » كما يقول المثل العامي، وإن دلّ على شيء فإنّما يدلّ على أن رئيس الدولة ورئيس وزرائها « متّهمان » إمّا بالجهل أو عدم المسؤولية ؟ وفي اليوم التالي لتولّي « بول كيليس » وزير الدفاع الجديد مهامَّه « أعلن » عن اختفاء أوراق هامَّة من ملفّ قضيّة سفينة السلام، هذه الأوراق التي « اختفت » دوّنت عليها تفاصيل نفقات العمليّة وبالتالي فهي تحمل توقيعات المسؤولين الذين أمروا بتنفيذها ولا يُعقَل بالطبع أن يكون أفراد من المخابرات هم الذين سرقوا أو أخفوا هذه المستندات التي تبرئ ساحتهم في حالة اضطرارهم إلى الدفاع عن أنفسهم.وخلاصة القول فإن قضيّة السلام الأخضر قد أغرقت الرئيس فرانسوا ميتران ومحيطه واصدقاءه من الاشتراكيّين المعتدلين، كما أغرقت شعبيّته في الداخل ومصداقيّته في الخارج وإذا جاز أن نؤكّد على واقع ما، فهو أن العناصر المتطرّفة في الحزب الاشتراكي ومعظمهم صحافيّون سابقون في جريدة « لوموند » وهم في الوقت الحالي يحتلّون مراكز قياديّة في فرنسا قد نجحوا في تلويث سمعة زعيمهم الاشتراكي فرانسوا ميتران بقصد أو بدون قصد. وهكذا أغلق ملف أشهر فضيحة مخابراتيّة فرنسيّة.

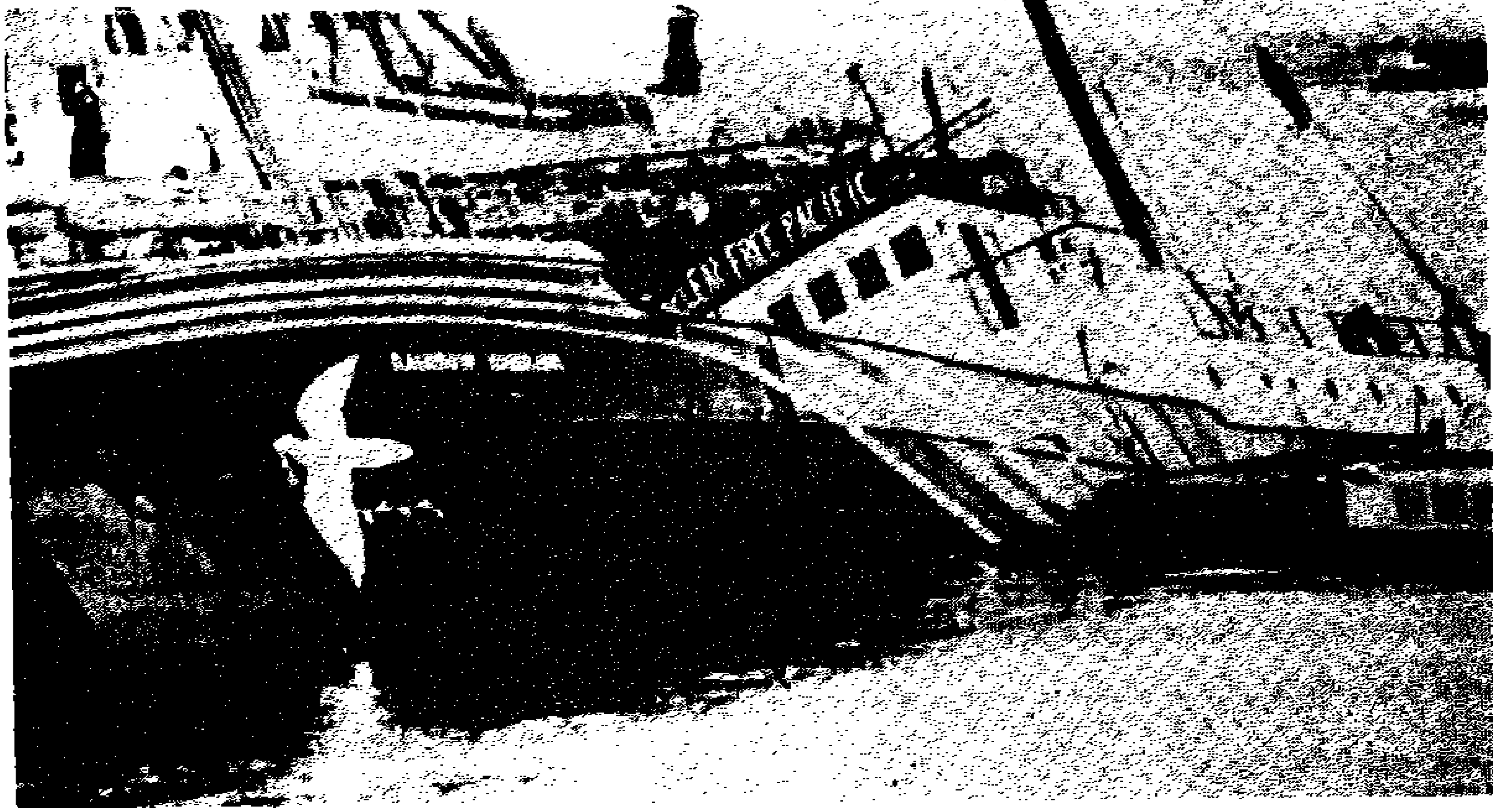
لكن هل انتهت هذه القضيّة بالفعل عند هذا الحدّ أم أنّها مرشّحة من قبل الذين أثاروها إلى أن تكون « ووترغيت فرنسيّة » نسبة لووترغيت الأميركية التي أسقطت الرئيس نيكسون وإدارته، ولكن الرئيس ميتران « صمد » وواجه العاصفة بجرأته المعروفة بل وأُعيد انتخابه رئيساً لفرنسا لفترة رئاسيّة جديدة وبذلك استمرّت فرنسا كدولة نوويّة عالميّة بإجراء تجاربها النوويّة في جزيرة مورورروا، مع استمرار المخابرات الفرنسيّة بتنفيذ مهمّات الحفاظ على أسرار هذه التجارب.



الرئيس ميتران يتفقّد المنشآت النوويّة
في جزيرة مورورروا

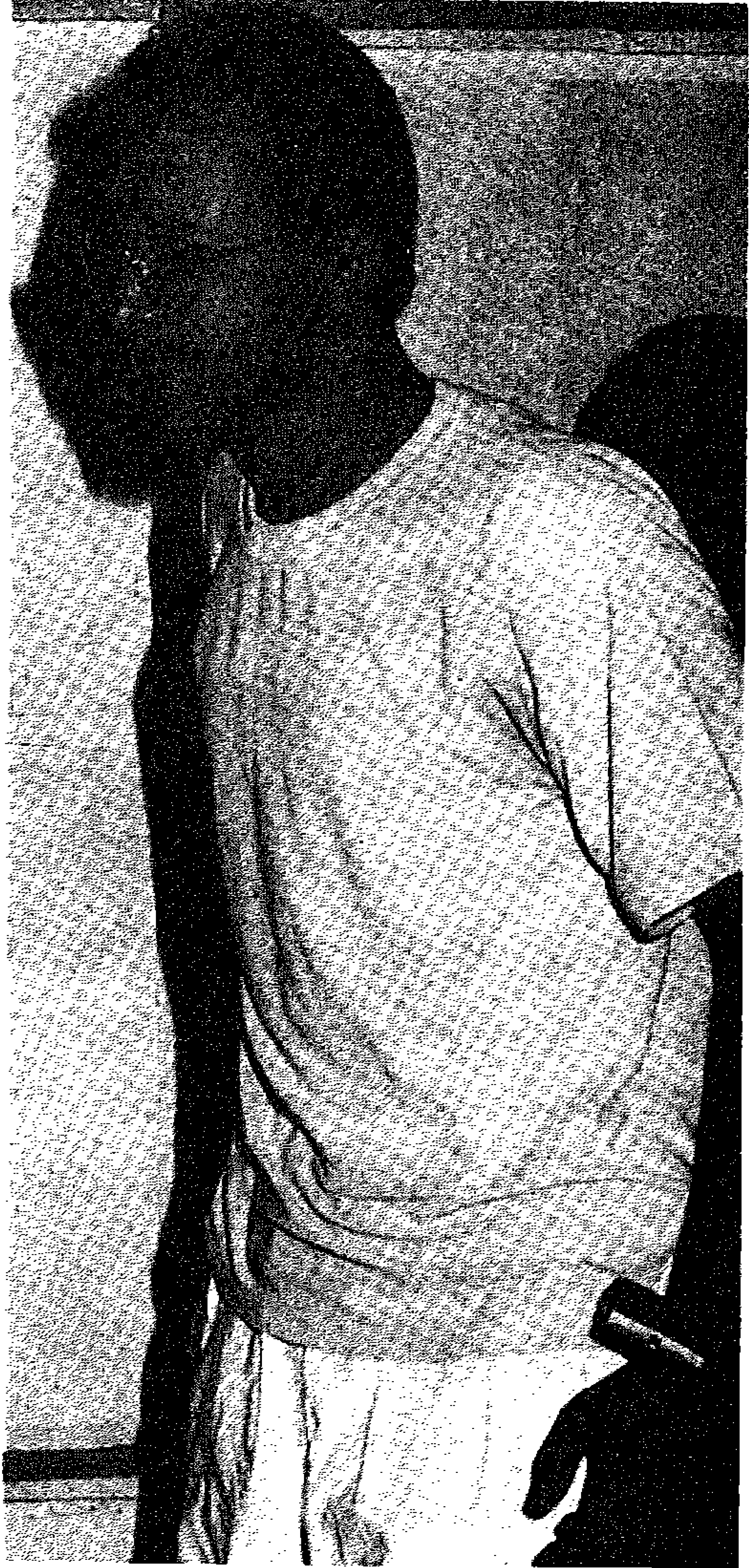


شارل هرنو، إغراق السفينة كلّفه
الاستقالة من وزارة الدفاع



سفينة السلام الأخضر جانحة بعد إغراقها من قبل عملاء
المخابرات الفرنسيّة.

المخابرات المصريّة تعمل لاستعادة مكانتها العالميّة .



- إلقاء القبض على جواسيس للمخابرات الأميركيّة .
- إلقاء القبض على جواسيس للمخابرات الإسرائيليّة .
- مكافحة التزوير وإغراق مصر بالعملات المزيّفة .
- مكافحة إغراق مصر بالمخدّرات .
- كشف عمليّة زرع فيروس للإيدز في مصر .
- معلومات جديدة تبشّر بعودة مصر للصف العربي .

إستعادة المخابرات المصريّة نشاطها الوطني

○ عقب مؤتمر القمّة الأخير واستعادة مصر العربيّة لمكانتها بين الدول العربية أخذت تظهر علامات فارقة على تبديل عمل المخابرات المصريّة وبقيّة أجهزة الأمن المصريّة ومن هذه العلامات عدم الالتفات للتسويات التي كانت تقوم بها سفارة الكيان الصهيوني في القاهرة لدى إلقاء هذه الأجهزة القبض على الجواسيس أو العملاء أو المجرمين كمهرّبي المخدّرات... الخ، حيث ضبطت المخابرات المصريّة « فرع الاسكندرية » شبكة تجسّس اسرائيلية تضمّ ثلاثاً من رعايا الولايات المتحدة: بينهم « دبلوماسي يتمتّع بالحصانة من سفارة الولايات المتحدة نفسها » إضافة إلى بعض الموظّفين في السفارة. وقد اعترف أعضاء الشبكة بأنهم يعملون لحساب جهاز المخابرات الإسرائيليّة « الموساد » وأنهم قاموا خلال السنتين الماضيتين ١٩٨٧ — ١٩٨٨ ومنذ تجنيدهم، بنقل معلومات هامّة ودقيقة عن النشاط العسكري المصري في الصحراء الغربيّة التي تتمركز فيها القوات المدرّعة المصريّة، وتُعد المكان السرّي المعتمد للمخزون الاستراتيجي للقوّات المسلّحة المصرية. وفيما يجري التحقيق مع أعضاء هذه الشبكة، تستمرّ المخابرات المصريّة جديدة بفتح ملف المخابرات الإسرائيلية والأميركية في مصر إذ أعلنت في

أوائل عام ١٩٨٩ عن ضبط جاسوس مصري يعمل لمصلحة المخابرات الأميركية، وجاسوسين يعملان لمصلحة المخابرات الإيطاليّة. كما أعلن بأن المخابرات المصريّة ألقت القبض منذ عام ١٩٨٥ على جاسوس يعمل لمصلحة المخابرات الإسرائيلية. وقد حصر نشاطه في منطقة سيناء، ممّا يشير أن الملفّ « الإسرائيلي » قد فُتِح فعلاً، وان الضربة الإجهاضيّة التي وجّهها رئيس المخابرات السابق « كمال حسن علي » عام ١٩٧٩ « عام كمب ديفيد » إلى المخابرات المصريّة وصفّى فيها ٧٥٪ من كوادر هذه المخابرات الفاعلة والناشطة ضد اسرائيل، لم تفلح في إنهاء هذه المؤسّسة العريقة التي سبق لها أن خاضت (أيام العزّ) أي أيام الوحدة وبعد ذلك لغاية كمب ديفيد حرباً شرسة ضدّ المخابرات الإسرائيلية وغيرها. ولذلك وجدنا أن نعود لتسجيل بعض أعمال هذه المخابرات للقارئ العربي وخاصة « النشاط التجسّسي الإسرائيلي في مصر » وأساليب المواجهة الجديدة التي تتبعها حاليًّا المخابرات المصريّة التي أخذت تعود لنشاطها الوطني والعود أحمد...

المخابرات المصريّة تعود للعمل الوطني

○ تحدّثنا وسجّلنا على صفحات هذا الجزء وهو الرابع من سلسلة « المخابرات والعالم » عن الاختراق المنظّم للمجتمع المصري ١٩٧٧ ــ ١٩٨٨ حيث انتشرت شبكات التجسّس الإسرائيلية من ناحية والمخابرات الأميركية من ناحية أخرى. ولكن التاريخ القريب شهد حوادث بارزة لجواسيس اسرائيليّين وعملاء مصريّين للمخابرات الأميركية والإسرائيلية في قصص كثيرة ومتنوّعة لغزو الموساد للقاهرة. منها ما اكتشفته المخابرات المصريّة بعد ١٩٨٥/٥/١ فقامت المخابرات المصريّة باعتقالهم والتحقيق معهم ومن ثم إحالتهم إلى محاكم « أمن الدولة » المختصّة بمحاكمة الجواسيس، والحكم عليهم بما يتناسب مع ما ارتكبوه

من تآمر وتجسّس بحق مصر. وهذا ما لم يكن يجري أثناء سنوات كمب ديفيد الأولى وبالتحديد قبل مؤتمر القمّة.

○ في عام ١٩٨٥ اكتشفت المخابرات المصريّة شبكة تجسّس واسعة النطاق تضمّ بعض المسؤولين الإسرائيليين في المركز الأكاديمي السوفياتي والسفارة الإسرائيلية وقد تمّ التكتّم على أسماء الشبكة التي حصلت على أسرار عسكريّة وسياسيّة دقيقة بناءً على اعترافاتهم، فتمّ ترحيلهم فقط من مصر دون اتّخاذ أي إجراء قانوني بحقّهم.

في العام نفسه كانت المخابرات الإسرائيلية قد جنّدت المدرّس المصري عبد الحميد صبح اللباد من منطقة « جوز غانم » في شمال سيناء، ولكن المخابرات المصريّة كانت له بالمرصاد هذه المرّة فرصدت تحرّكاته الجاسوسيّة ومنها تسلّله إلى اسرائيل عبر الحدود الدوليّة بمساعدة حرس الحدود الإسرائيليّين. وقد استأذنت المخابرات المصريّة النيابة العامة حسب الأصول باعتقاله فتمّ توقيفه. وأثناء التحقيق معه اعترف أنه تدرّب على أعمال الجاسوسيّة بعد تجنيده بإتباعه دورة جاسوسيّة على أيدي ضبّاط من الموساد بقيادة ضابط اسمه الحركي « أبو هارون » وذلك في منزل خاصّ في مدينة بئر السبع الفلسطينية. وشملت التدريبات إتقان أحدث الوسائل في إرسال المعلومات وكيفيّة الكتابة بالحبر السرّي. ووسائل الاستقبال وحلّ الشيفرة. ولدى تقديمه للمحاكمة اعترف أيضاً أن كل ما تقاضاه من المخابرات الإسرائيلية « الموساد » نظير أعماله التجسّسية لم يتخطّ مبلغ ستّة آلاف جنيه. وقد حكم عليه رئيس محكمة أمن الدولة بالسجن « ٢٥ عاماً » وهذا الحكم يشبه في مصر الحكم بالسجن المؤبّد، مع دفعه غرامة عشرة آلاف جنيه مصري لثبوت أدلّة الاتهام عليه وهي : التخابر مع دولة أجنبيّة هي « اسرائيل » وإمدادها بمعلومات عسكريّة وسياسيّة واقتصاديّة هامّة، من شأنها تعريض أمن مصرَ للخطر وهذا الحكم يُعتَبر الأقسى والأول من نوعه بعد معاهدات

كامب ديفيد ولنا ملاحظة هامّة على هذا الحكم رغم « قساوته » فإنه لم يتضمّن كلمة « معادية » بعد كلمة : دولة أجنبية. لانتفاء الحاجة لهذه الصفة بعد معاهدة الصلح مع اسرائيل.

كما قامت المخابرات المصريّة بوضع « المركز الأميركي للمعلومات » الكائن في مصر الجديدة ـــ ميدان السبع عمارات تحت المراقبة الدقيقة حيث يعمل في هذا المركز ٣٥ أميركيًّا يعتبرون جميعاً أعضاء في المخابرات الأميركيّة. وهذا المركز واحد من عدّة جهات أميركيّة تعمل على أرض مصر تمثّل قنوات ربط لنقل المعلومات عن مصر إلى « الموساد ». ومن بين هذه الجهات الجاسوسيّة :

١ ـــ الجامعة الأميركية بالقاهرة.
٢ ـــ مؤسّسة رائد الأميركية.
٣ ـــ المركز الثقافي الأميركي التابع للسفارة الأميركية.
٤ ـــ مركز البحوث الأميركيّة. شارع قصر الدوبارة بالقاهرة.
٥ ـــ مؤسّسة « فورد فونديشن » القاهرة.
٦ ـــ هيئة المعونة الأميركية.
٧ ـــ معهد ماساشوستس وفرعه الرئيسي بالقاهرة.
٨ ـــ معهد الـ « أم.أي.تي ».
٩ ـــ فرع مؤسّسة روكفلر للأبحاث.
١٠ ـــ مؤسّسة كارينجي.
١١ ـــ معهد دراسات الشرق الأوسط الأميركية.
١٢ ـــ معهد التربية الدوليّة المتخصّصة في منح السلام.
١٣ ـــ معهد بروكنجر الأميركي.
١٤ ـــ معهد المشروع الأميركي.
١٥ ـــ الأكاديمية الدولية لبحوث السلام.
١٦ ـــ مشروع ترابط الجامعات المصريّة ـــ الأميركية.

وتقوم هذه الجهات « رغم كثرة عددها ومصاريفها الباهظة » بنقل الإحصاءات والمعلومات التفصيليّة الدقيقة عن قضايا المجتمع المصري إلى الجهات الإسرائيليّة التالية :

ـــ المخابرات الإسرائيليّة « الموساد ».
ـــ معهد. موريس فولك للبحوث الاقتصاديّة الإسرائيلي.
ـــ مؤسّسة بوزناتسكي للاستثمار.
ـــ معهد هاري ترومان للبحوث من أجل تقدّم السلام. تل أبيب.
ـــ مركز شيلواخ التابع لجامعة تل أبيب.
ـــ مؤسّسة فان لير الإسرائيليّة في القدس.

ولم تكتف المخابرات الأميركية بتقديم العون والمساعدة المكشوفة للمخابرات الإسرائيليّة « عبر » مؤسّسات فكريّة وعلميّة أميركيّة الاسم والمضمون، تصرف عليها من الخزينة الأميركية ملايين الدولارات بل تعدّت كل ذلك وذهبت إلى تجنيد العملاء المصريّين « طبعاً من ذوي الضمائر الضعيفة ونقاط الضعف الهدّامة التي توصل إلى التورّط بالتجسّس ». ومن هؤلاء العميل المصري ـــ الأميركي الدكتور سامي يوسف واصف الطبيب في مستشفى قصر العيني (قصّته في الصفحات اللاحقة مع هذا الموضوع).

ومن المعروف أنه في عام ١٩٨٢ أُنشئَ المركزالأكاديمي الإسرائيلي في القاهرة لأغراض خدمة الجاسوسيّة الإسرائيلية، وتولّى رئاسته عدد من الباحثين الإسرائيليين من عملاء الموساد المكشوفين وهم:
ـــ شمير شامير ـــ اتّهم بالتجسّس ثم أصبح سفيراً لإسرائيل.
ـــ جبرائيل داريوج.
ـــ رأشير عوفاديا.

ويقوم المركز لمَن يهمّه الأمر بإجراء البحوث عن الأمور الآتية :

١ ــ بحوث في الأصول العرقية للمجتمع المصري (وفي كيفيّة تفتيته طائفيًّا).
٢ ــ بحوث في الوحدة الثقافية والعقائدية بين الإسلام واليهود.
٣ ــ بحوث عن الشعر العربي الحديث.
٤ ــ بحوث في قضايا التعليم والزراعة واستصلاح الأراضي.
٥ ــ بحوث في توزيع الدخل وحياة البدو والبربر.
٦ ــ بحوث في تأثير السلام على العقل العربي المصري وكيفيّة السيطرة عليه.

وبهذا الأسلوب يقدّم المركز نفسه كإطار مؤسّسي متقن ومخصّص للتجسّس. وقد اكتشفت المخابرات المصريّة خلال عامَي ١٩٨٥ ــ ١٩٨٦ ثلاث شبكات للتجسّس في داخله مكوّنة من عدد من الجواسيس الأميركيّين والإسرائيليّين واليهود المصريّين. وقد تمّ ترحيل اثنين من موظفي المركز البارزين لثبوت ضلوعهما في عملية التجسّس ضد مصر وهما : موشي ابراهام، حاييم كوشي.

واستمرّت المخابرات المصريّة بالقيام بواجبها بالمراقبة فثبت لها أيضاً أن الإدارة الأميركية قد ساهمت من خلال « وكالة التنمية الدولية » في توظيف عدد من كبار اليهود المصريّين الرأسماليّين في ظل حالة السلام بين حكومتَي مصر وإسرائيل، وحالة الانفتاح الاستهلاكي المتلازمة معها. ومنذ السنوات الأولى لعمليّة التطبيع قامت الوكالة بتذليل كل العقبات المتّصلة بمخاوف الجانب المصري التي حدّدها تقرير « بروتون ــ بروكنز » وهو المرجع الأساسي لكل التحرّكات « الإسرائيليّة » والخطط الاقتصاديّة الصهيونيّة داخل مصر. وقد ذكر التقرير المذكور أن عامل الخوف يمكن إزالته من خلال مشاريع مشتركة يكون فيها اليهود والمصريّون الأثرياء طرفاً متكاملاً، إضافة إلى نسج شبكة واسعة تتصل بالفئات الاجتماعيّة المؤثّرة في المجتمع المصري. وتضمّنت الشبكة

أسماء مشهورة داخل المجتمع المصري. وقد عاونت هذه الأسماء مشاهير اليهود في عالم التجارة للسيطرة على السوق المصريّة أمثال اليهودي المصري المليونير « نسيم جدعون ».

ولهذه الشبكة علاقة بعمليّة تهريب الدولارات « المزيّفة » من اسرائيل إلى مصر، حيث أنه تمّ خلال النصف الثاني من العام ١٩٨٩ ضبط ٣٠٠ ألف دولار « مزيّف » مع بعض الإسرائيليّين الذين قدموا إلى مصر للسياحة عبر منفذ « رفح » الحدودي. وبلغ عددهم ألف إسرائيلي، وفي شهر تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٨٩ ضبطت المباحث المصريّة عشرة آلاف دولار « مزيّف » مع موظّفي أحد مكاتب السياحة الإسرائيليّة « جيباتي » المرافقين للمجموعات السياحية.

وإذا عدنا لعام ١٩٨٨ حيث أبلغ مدير فندق البدر في بور سعيد المباحث المصريّة أن سائحة إسرائيليّة تحمل جواز سفر إسرائيلي رقم ٤٠٩٥٣١٦ ــ وتبلغ من العمر ٢١ عاماً، قدّمت ثلاث ورقات من فئة الـ ١٠٠ دولار « مزيّفة » وذلك لتبديلها بنقود مصريّة. فاكتشف أنها « مزيّفة » تزييفاً متقناً حيث تمّ وضعها تحت المراقبة وهي في الفندق. وأثناء مراقبتها من قبل عناصر مباحث بور سعيد تلقّت المخابرات المصريّة فرع مدينة بور سعيد « بلاغاً » عن الفتاة ذاتها يتضمّن الاشتباه بها لحملها كاميرا تصوير تقوم[1] بتصوير الأماكن الهامّة والحسّاسة في بور سعيد. « فتمّ » التنسيق بين المخابرات المصريّة والمباحث وأسفرت المراقبة عن إلقاء القبض على جاسوسة للمخابرات الإسرائيليّة وشريكة في عصابة تزوير وترويج الدولارات الأميركيّة المزوّرة وامرأة لعوب

---

(١) قصّة حمل السياح الإسرائيليّين للكاميرات وقيامهم بالتصوير للأماكن الهامّة تذكّرنا بحادث « رأس بركة » حيث أطلق الشهيد سليمان خاطر رصاصات متتالية على جواسيس إسرائيليّين كانوا يصوّرون الأماكن الحسّاسة في سيناء وقصّة الشهيد في الصفحات اللاحقة...

بنفس الوقت عرضت نفسها وجسدها على الدورية المشتركة التي ألقت القبض عليها.

○ على صعيد آخر فقد تمّ ضبط شبكة من العاهرات الإسرائيليّات المدرّبات خصّيصاً من قبل المخابرات الإسرائيليّة، من قبل مباحث الآداب في شقّة بالمهندسين. وتبيّن أنهنّ مريضات بالايدز بعد الفحص الطبّي فتمّ حجرهن بالمحجر الصحّي لمرضى الإيدز بالقاهرة، ثم ترحيلهن إلى اسرائيل (يُرجَى مراجعة الصفحات السابقة عن موضوع إدخال الإيدز إلى مصر من قبل المخابرات الإسرائيليّة).

○ وقد تمّ إلقاء القبض من قبل المباحث المصريّة على مهرّب المخدّرات الإسرائيلي المعروف « يوسف طحّان » وهو يحمل ٤ كلغ من الهيرويّين (أيضاً له علاقة مع المخابرات الإسرائيليّة التي تتيح له نقل المخدّرات داخل الكيان الصهيوني بقصد إدخال هذه المخدّرات إلى مصر فقط لغرض في نفس المخابرات الإسرائيليّة). وقد تدخّلت السفارة الإسرائيلية « كعادتها » لدى السلطات المصريّة حيث طالبت أكثر من مرّة، نقلاً عن حكومتها الإسرائيليّة في « تل أبيب »، بعدم محاكمته في القاهرة. وتعهّدت للحكومة المصريّة بمحاكمته في إسرائيل، كما زاره في السجن المصري بعض أعضاء السفارة الإسرائيلية حيث زوّدوه بمبالغ خياليّة ليتصرّف بها وهو في سجنه. ثم تواترت بعد ذلك أنباء عن « اختفائه » من السجن...

مساهمة المخابرات الأميركيّة والإسرائيليّة في اغتيال علماء الذرّة المصريّين

○ في الخمسينات اتّضح أن هناك مخطّطاً أميركياً إسرائيلياً لحرمان الدول العربية من علماء الذرّة قبل أن يبدأوا عملهم. وقد بدأت المخابرات

الأميركيّة بالتنفيذ بعد أن تلقّت من المخابرات الإسرائيليّة معلومات تفيد أن « عالمة الذرّة المصريّة الدكتوره سميرة موسى » في طريق عودتها إلى مصر بعد أن أنهت دراستها الأكاديميّة عن الذرّة وأبحاثها. فجرى الترتيب المخابراتي الخاص[1] للتخلّص منها قبل عودتها للوطن. وسقطت بها السيارة التي كانت تركبها مع صديق بتاريخ ١٩٥٢/٢/١٥ إلى واد سحيق في طريق كاليفورنيا ممّا أدّى إلى قتلها بالحال بعد، أن قفز الصديق من السيارة حسبما تمّ تدريبه. وهذه هي الطريقة للتخلّص من الذين تقرّر المخابرات الغربيّة التخلّص منهم لسبب أو لآخر. وخير دليل على « اعتماد » هذه الطريقة هو التخلّص من المطربة الراحلة أسمهان أيضاً[2] بعد أن قفز سائقها من وراء المقود، وترك السيارة تغرق بها في ترعة ماء بجانب قرية مصريّة قرب المنصورة تُدعَى « قرية طلخا ».

واغتيال الدكتوره سميرة موسى في ذلك الوقت أعطانا دليلاً قويًّا على العمق الإستراتيجي في التشابه بين تفكير المخابرات الإسرائيلية (ومن ورائها زعماء الكيان الصهيوني) وتفكير المخابرات الغربيّة بصورة عامّة، والمخابرات الأميركيّة بصورة خاصّة.

ففي العام نفسه كانت اسرائيل قد بدأت في الإعداد لبناء مفاعل ديمونا، ومعنى اغتيال عالمة ذرّة عربية وغيرها فيما بعد هو قرارها بأن تبقى الوحيدة في المنطقة صاحبة القرار النووي وسلاحه.

○ ومن الخمسينات إلى الثمانينات حيث أقدمت اسرائيل متخطّية الأعراف الدوليّة والحدود والمنطق بإرسال طيرانها الحربي بتاريخ السابع

---

(١) المعلومات الكاملة عن اغتيال الدكتوره سميرة موسى مسجّلة في صفحة (٢٨٥) من الجزء الأول من هذه الكتب المسلسلة عن أعمال المخابرات المعادية.

(٢) قصّة أسمهان مختصرة ومسجّلة في الصفحات ١٦٨ إلى ١٧٩ من الجزء الثاني من سلسلة كتب المخابرات والعالم من تأليفي أيضاً.

من شهر حزيران (يونيو) ١٩٨١ فقام بقصف وتخريب المفاعل النووي العراقي قرب بغداد وهو مفاعل أُعِدّ للأبحاث العلميّة (هذا الموضوع بالتفصيل مسجّل في هذا الكتاب وفي مكان آخر). وقد استمرّ مسلسل الاغتيالات للعلماء العرب والمصريّين حتى وصل عددهم إلى ١٢ عالماً، أبرزهم « الدكتور يحيى المشدّ »، وهو عالم الذرّة المصري الذي شارك في بناء المفاعل الذرّي العراقي. كما اغتيل الدكتور « سعيد سيد بدير »، عالم الالكترونيّات المصري وحامل الدكتوراه من جامعة كنت البريطانيّة عام ١٩٨١، وكان موضوعها في فلسفة الهندسة الإلكترونيّة، وقد تعاقد الدكتور بدير مع جامعة « ديوز بورج » في المانيا الغربية، وفيها واصل أبحاثه في مجال تصميم دوائر « الميكروديف » وأبحاث الفضاء والجاسوسيّة وهي التجسّس على الأقمار الصناعيّة. وفي حقل تخصّصه وصل إلى مرتبة العالم الثالث ضمن ١٢ عالماً فقط على مستوى العالم أجمع في هذا التخصّص النادر. كما أنّه صاحب ٦ مراجع ضمن ١٦ مرجعاً في علمه. ولأن الدكتور سيد بدير وصل قبل اغتياله إلى بحث هامّ حول التشويش على الأقمار الصناعيّة التجسسيّة، وسفن الفضاء، فقد أرسلت إليه السلطات الأميركية العليا رسالة تتضمّن رغبتها في أن ينتقل للعمل في وكالة « ناسا » لأبحاث الفضاء الأميركيّة مقابل أي مبلغ يحدّده. وحين رفض العرض تقرّر تصفيته والتخلّص منه. بدأت المخابرات الأميركية بالتنسيق مع المخابرات الإسرائيليّة بتنفيذ مخطّطها الإجرامي في المانيا. وطبقاً لأقوال زوجته فيما بعد فإن مسكنهما في ألمانيا تعرّض للسرقة أكثر من مرّة، وتعرّض أثاث المنزل للتفتيش أيضاً وبعثرت كتب مكتبته، مع البحث حتى في الصور المعلّقة على الجدران. وأمام هذه المضايقات والاستفزازات قرّر الدكتور سعيد العودة إلى وطنه مصر ليحمي عائلته وفي القاهرة « وطنه » وبعد استقراره فيها « شعر » مرّة ثانية بمراقبته فبعث برسالة إلى الرئيس حسني مبارك « يطلب حمايته » (وهنا لا بدّ من وقفة إنسانيّة أمام هذا الموضوع وهو موضوع الرسائل

إلى الرؤساء والملوك من مواطنين اعتباريّين يطلبون فيها مطالب شتّى وهذه الرسائل تأخذ طريقها إلى سلّة المهملات لدى « بعض » المستشارين في القصور، أو تُوضَع بمصنّف الحفظ وهذا أضعف الإيمان ولكن الأصول المُتبَعة حتى من أيام الإسلام الأولى والعصور اللاحقة كان الأمراء والحَكّام يستلمون الرسائل والعروض من مواطنيهم ويبحثون مضمونها. فإذا كانت تحوي شكوى أُنصِفَ مُرْسَلها، أو طلباً للمساعدة الإنسانيّة سواء الماليّة أو المداواة التي لا يقدر عليها إلّا الرؤساء والملوك فكانوا يرسلون أو يقدمون المساعدة « بعد التأكد طبعاً ». وأنا شخصيًّا سبق أن تلقّيت برقية جوابيّة من الرئيس الراحل جمال عبد الناصر لا أزال أحتفظ بها للذكرى وطبعاً إن الرئيس الراحل ليس هو مرسل البرقية لي ويمكن أن لا يكون رحمه الله قد اطّلع على برقيّتي الأساسيّة ولكن الاهتمام من قبل المستشارين في قصر الرئاسة أعطى الانطباع الطيّب في حينه. كما أني لا أزال أحتفظ ببطاقات المعايدة الجوابيّة باسم صاحب السمو أمير الكويت الراحل الشيخ عبدالله السالم الصبّاح كما أحتفظ ببطاقات معايدة وتهنئة جوابية من القصر الأميري في الكويت وباسم صاحب السمو أمير الكويت الراحل أيضاً الشيخ صباح السالم الصبّاح. وبعد ذلك لم أعد أتلقّى أي جواب لرسائل التهنئة والرجاء لا من الكويت ولا غيرها. ويظهر أن بعض المستشارين يعمدون إلى عدم إيصال أو رفع أو دراسة بعض الرسائل التي غالباً ما تكون تحمل شكاوى أو استرحام أو حتى تهنئة بالمناسبات الوطنيّة وذلك بحجّة عدم إشغال الملك أو الرئيس بهذه الأمور. ونحن مع هذا الحرص ولكن الاهتمام بالرسائل الموجّهة « واجب » وباسم صاحب الجلالة أو السيد الرئيس أو صاحب السمو بما في تلك الرسائل من تهاني ورجاء ومظالم تستحق المعالجة بالكرم العربي المعروف).

وبعد هذه المعالجة أعود إلى رسالة الدكتور سعيد بدير الذي كتب

للسيد الرئيس حسني مبارك لحمايته ممّا يشعر به من مراقبة المخابرات الأميركية أو الإسرائيليّة وهو في وطنه مصر. ولكن الرسالة طبعاً لم تصل للسيد الرئيس مبارك.. وإلّا لكان أوعز سيادته واهتمّ بتأمين الحماية «لعالم» من علمائه المشهورين. ممّا سبّب اغتيال هذا العالم من قبل المخابرات المعادية وعلى أرض وطنه بعد أن لاحقوه من المانيا. فهل حياة عالم أو رجاء إنسان أو شكوى لا تستحق الاهتمام؟ وعنا لأمر المسؤولين في القصور الملكيّة والجمهوريّة والأميريّة.



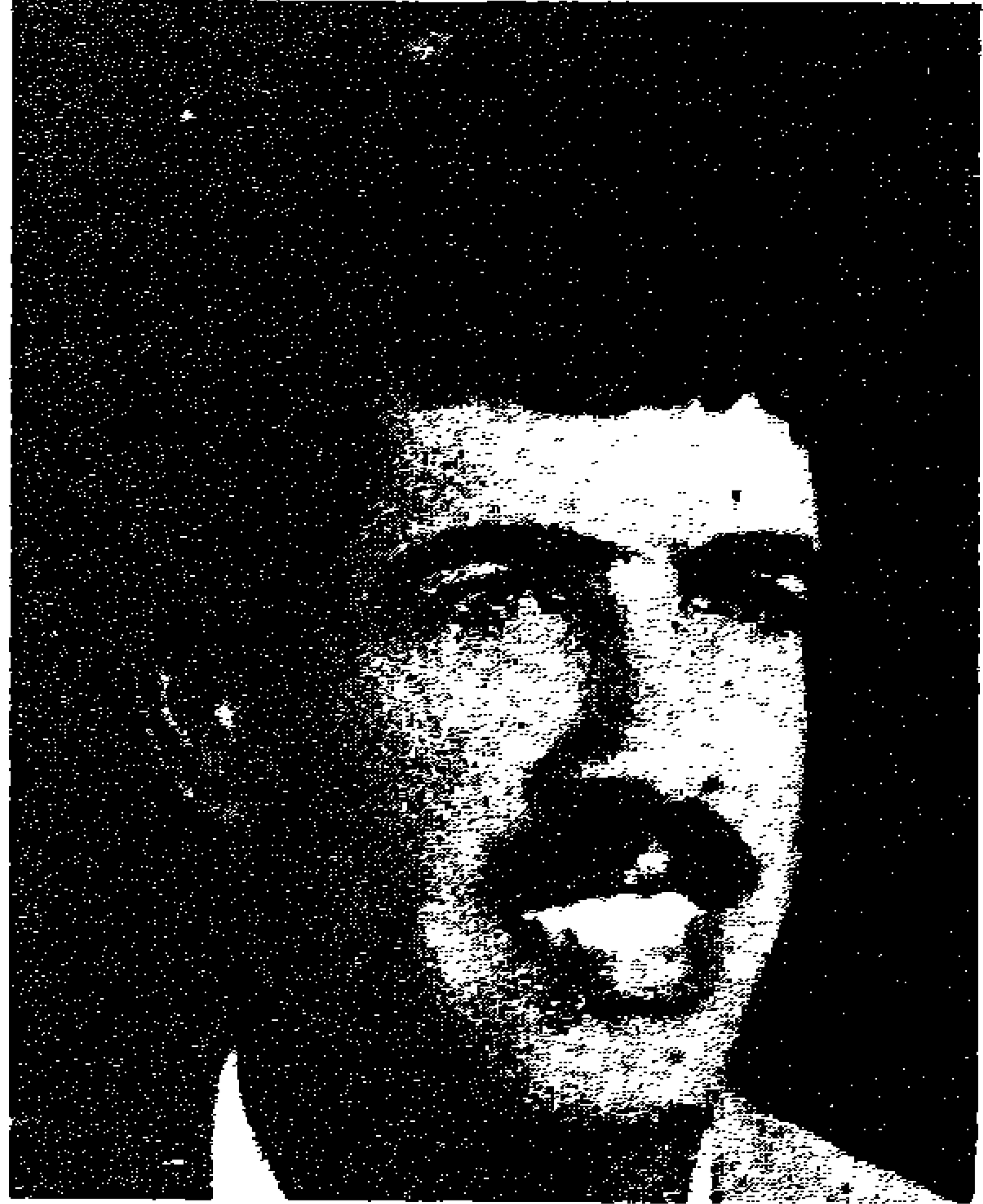
زوجة الدكتور سعيد بدير : لاحقوا زوجي
إلى القاهرة واغتالوه.

○ وتتابع المخابرات المصريّة بسرّية تامّة صحافيّة أميركية جميلة تتعاون مع الموساد بوسائل مختلفة وسبق أن شُوهِدت في الأهرام والجيزة وسافرت للإسكندرية مراراً ثم اختفت في الفترة الأخيرة وأشيع في الفنادق الراقية التي كانت تتردّد إليها بأنها غادرت مصر ولكن المخابرات المصريّة تأكدت من المطار والموانئ فتبيّن أنها لم تغادر مصر بشكل رسمي حتى الآن وسوف يُكشَف النقاب عن تجسّسها قريباً.

هذه اليقظة في المخابرات المصريّة تأتي استكمالاً للعديد من



أول صورة تُنشَر للجاسوس المصري في إسرائيل
« رأفت الهجان ».



جاسوس سيناء الجديد عبد الحميد اللبّاد
كانت له المخابرات المصريّة بالمرصاد.



رأفت الهجّان، أو علي الجمّال ؟
ربع قرن وراء ظهر المخابرات الإسرائيليّة.

الانتصارات التي سجّلتها هذه المخابرات في الخمسينات والستينات. وتمّ تصوير بعض هذه الانتصارات في مسلسلات تلفزيونية منها « دموع في عيون وقحة » ومسلسل ١٥ حلقة عن الجاسوس المصري العالمي « رأفت الهجان » وفي السينما المصريّة هناك فيلم « الصعود إلى الهاوية » وفيلم « إعدام ميت » وقد كتبهما الروائي المصري المختصّ بالكتابة عن أعمال المخابرات، الأستاذ صالح مرسي.

هذه الوقائع تؤكّد كلّها أن عيون المخابرات المصريّة، مفتوحة لرصد جواسيس العدو، لأن الخطر الرئيسي الذي تتعرّض له مصر الآن هو محاولات اسرائيل للإجهاز على الروح الوطنية المصريّة التي استعادت حيويّتها، من الداخل بمختلف الوسائل. ولنا في التقارب العربي مع مصر بعد مؤتمر القمّة الأمل الكبير في عودة مصر العرب للصف العربي بعد تخلّصها أولاً بأول من معاهدة كمب ديفيد ومخلّفاتها.

إلقاء القبض على جواسيس للمخابرات الأميركيّة .

○ إذا تابعنا المسيرة الجديدة مع المخابرات المصريّة نجد أنه لأخبار إلقاء القبض على الجواسيس وتقديمهم للمحاكمة دون الالتفات للمراجعات الأميركية والإسرائيلية أكثر من معنى. فمن جانب تضمّنها قراراً رسميًّا بأن محاولات الاختراق الصهيوني والأميركي لم تتوقّف يوماً، رغم كل صيحات وضجيج « السلام » والعلاقات الخاصّة التي صدرت طوال العقبة الماضية، وغابت وسط ضجيجها ــ أو كادت ــ أية محاولة جادّة لتأمين المجتمع المصري ضد مخطّطات الاختراق التي نشطت بشكل محموم منذ منتصف السبعينات. ومن جانب آخر فإن أخباراً من هذا النوع ــ طال غيابها ــ جاء أخيرا لتشير إلى اتجاه جديد فسّره البعض، بأنه يدخل ضمن إطار توجّهات الحكومة المصريّة في مناخ الانفراج، في العلاقات الرسميّة مع المحيط العربي وخاصة مع سوريا، لا سيّما بعد قمّة الدار البيضاء الأخيرة كما ذكرنا. كما عزا البعض هذا الاتجاه بأنه يدخل في إطار الحرب السرّية التي لا بدّ وان رحاها دارت منذ أن أعلنت واشنطون عن اعتقال ضابط مصري بتهمة محاولة تهريب موادّ عسكريّة هامّة ومتطوّرة « محظور تصديرها »، كانت مصر تزمع استخدامها في تطوير طراز معيّن من الصواريخ « البعيدة المدى ».

وبعيداً عن مدى صحّة أو دقّة التكهّنات عن دوافع وأسباب هذا النشاط الجديد الطيّب للمخابرات المصريّة، فإن أخبار تعقّب ومعاقبة « الجواسيس » تثير لدى الكثيرين الأمل في اتخاذ إجراءات أكثر فاعليّة وشمولاً لمواجهة مخطّط الاختراقات المخابراتية، سواء الأميركية أو الإسرائيلية. وهو المخطط الذي نُفِّذ عبر سنوات سابقة ووجد مناخاً أمنيًّا وسياسيًّا، بل واجتماعيًّا مؤاتياً، خاصة في أعقاب اتفاقيات « كمب ديفيد » كما ذكرنا في صفحات سابقة، هذا المخطط كانت له أبعاد مختلفة ومتعدّدة، كما لم تقتصر أدواته على أساليب التجسّس التقليديّة، باعتبار أن أغراضه لم تنحصر فقط في إطار هدف الحصول على المعلومات الأمنيّة والعسكريّة، بل شملت هذه الأغراض « كافّة » أوجه الحياة في المجتمع المصري تقريباً ابتداء من بنيته وتكوينه الاقتصادي والاجتماعي، وحتى تشكيله بشكل موسّع.

وكان اتّساع الرقعة التي يتحرّك عليها هذا المخطط يخدم في الحقيقة أهدافاً لها نفس القدر من الشمولية، وبدت واضحة في كل ما تعرّض له المجتمع المصري من محاولات التركيع الاقتصادي، وفرض التبعيّة عليه، فضلاً عن محاولات تحطيم قدراته البشريّة والمادية التي ترتكز عليها طموحات الاستقلال السياسي والاقتصادي الوطني في كل بلد.

ورغم أن محاولات الاختراق الأمني « التجسّس » واجهت موانع وصعوبات حقيقيّة يتعلّق أغلبها بمشاعر « العداء الشعبي » الذي لم يتأثر كثيراً بإلحاح دعاية « السلام » التي لم تتوقّف خلال سنوات طويلة، بالإضافة إلى استمرار دور المخابرات المصريّة الوطنيّة التي ظلّت بحكم تكوينها وطبيعة العقدة التي صاحبت نشأتها، ترى في الكيان الصهيوني « اسرائيل » عدواً استراتيجيًّا.

رغم هذا فإن المحاولات الإسرائيلية لم تعدم الكثير من الثغرات التي استغلّتها للنفاذ إلى جسم المجتمع المصري، وكان أخطرها تطبيق

ما سُمِّي بسياسة « التطبيع » مع العدو، حيث أتاحت له هذه السياسة ميزة الوجود المباشر والشرعي في قلب المجتمع المصري. وكان ذلك بمثابة التدشين العملي لواحدة من أخطر الحلقات في مسيرة الاختراق الدامية، التي ترتدّ بداياتها الأولى إلى مطلع النصف الثاني من السبعينات (أيام حكم السادات)، حين أتاح المناخ الذي أفرزه الانفتاح الاقتصادي على الغرب، المجال لعدد كبير من العمليات المشبوهة التي كانت تبدو « بريئة » كدراسات الجدوى الاقتصادية التي أخذت العديد من الشركات الأجنبية الكبرى تضع لها مخطّطات، وتجهّز لها أدوات معقّدة بحجّة دراسة اتجاهات ومؤشّرات السوق المصريّة. وتحت غطاء هذه الدراسات تمّت عمليات مبرمجة لسرقة المعلومات من داخل المجتمع المصري بواسطة المعاهد والعملاء.

فعلى سبيل المثال للعرض في هذا البحث : قامت بعض الشركات الاحتكاريّة الغربيّة بالتجنيد العلني لمئات الشباب المصريّين للعمل في مشاريع جمع المعلومات من آلاف المواطنين في الحضر والريف وفق استمارات معدّة سلفاً. وتكفي نظرة واحدة عليها لكي تثير الريبة والشك في أغراضها الحقيقيّة التي تبدو بعيدة تماماً عمّا هو مُعلَن من أهدافها، أي دراسة اتجاهات السوق حيث كان بعضها أقرب إلى ما يشبه دراسة « اتجاهات الرأي العام ».

فقد كانت هذه الاستمارات تحتوي على عدد كبير من الأسئلة التي ينبعي أن يجيب عليها الفرد. وبالتالي فإن حجمها وحده كفيل بإثارة الشك، إذ بلغ حجم بعضها حوالي عشرين صفحة فولسكاب. أمّا من حيث الأسئلة التي تحتويها، فقد كانت تتنوّع ابتداءً من الأسئلة التقليدية عن الاسم واسم الأب والأم والسن، والعنوان ومروراً بالسؤال عن عدد أفراد العائلة وأحياناً أسماء الأسر بكاملها، وعدد الزوجات والأولاد وعدد حجرات المنزل، ونوع الدراسة والعمل، والأجر،

والهوايات الشخصيّة لغاية السؤال عن الشذوذ ؟ كل ذلك تهتمّ به المخابرات المعادية، وتنتهي الأسئلة بمحاولة مكشوفة لمعرفة رأي المواطن في بعض القضايا الاجتماعيّة والدينيّة والسياسيّة. وقد انتشرت هذه « الاستطلاعات » بكثافة غير عاديّة في أعوام ١٩٨٧ ــ ١٩٨٨ وسجّلت المخابرات المصريّة « مخاوفها » من أغراضها الحقيقيّة، خاصّة وإن بعض الشركات لم تكتف بإجراء هذا المسح المعلوماتي الهامّ مرّة واحدة بل تكرّرت لمرات عدة، كما تنوّعت الأسئلة المشبوهة والنماذج.

وما كادت ظاهرة الدراسات والاستطلاعات التي أجرتها الشركات المشبوهة وجمعت بها المعلومات من مختلف طبقات الشعب وفئات المجتمع تهدأ أو تخف، حتى ظهرت حلقة أخرى من المخطط. لكنها هذه المرّة أكثر فاعليّة وخطورة من سابقتها. وتركّزت حول اتخاذ البحوث العلميّة والأكاديميّة ستاراً لها ولعمليّة اختراق منهجي واسع النطاق لأخطر وأدقّ المعلومات عن المجتمع المصري. وذلك من خلال ما سُمّي في مصر بظاهرة « البحوث المشتركة » التي بدأت بسيل متّصل من مشاريع البحوث التي تتولاّها مؤسّسات غربية مشبوهة « أغلبها أميركية » وقد ذكرنا أسماءها بالتفصيل في الصفحات السابقة من هذا الموضوع. وجميعها تعرض التعاون مع المؤسّسات الأكاديمية المصريّة. وتناولت هذه البحوث التي خصّصت لها ميزانيات ماليّة ضخمة عدداً كبيراً من العناوين التي لم تترك قضيّة أو ظاهرة اجتماعية أو بيئيّة أو اقتصاديّة. فمن قضايا الأسرة والمرأة وحتى النقابات والمجتمعات المشبوهة كمدمني المخدرات والنشّالين، الخ.. كل ذلك يهمّهم معرفته بالتفصيل (انها المخابرات). وكان أخطر ما في هذه الحلقة من مخطط الاختراق ليس فقط حجم المعلومات التي أتاحتها للجهات التي وقفت وراءها، بل أيضاً ما صاحب هذه العملية من محاولات إفساد واسعة للكوادر العلميّة والأكاديميّة المصريّة، من خلال الإغراءات الماليّة الكبيرة

التي تمثّلت في « المفاجآت السخيّة »، التي تدفعها هذه المؤسّسات المشبوهة لمَن يقبل المشاركة في هذه البحوث، بالإضافة لمحاولة ربط وتوجيه إبداعات وجهود هذه المراكز لخدمة أهداف أجهزة جمع المعلومات الكثيرة والتي تصبّ معلوماتها في النتيجة في قناة المخابرات الأميركية.

وقد تصاعدت هذه الحلقة من مخطّط الاختراق حينما لم تعد مقتصرة على البحوث المشتركة مع جهات مصريّة، ولم تعد مرتبطة بالدراسات النظريّة، بل وصلت الى حدّ قيام بعض المؤسّسات الغربيّة بإجراء بحوث مستقلّة وميدانيّة، وتركت لها حرّية الحركة في داخل المجتمع المصري. ولعلّ من أكثر الأمثلة فجاجة على ذلك ما حدث في مجال بحوث « تحديد النسل » حيث استخدمت بعض النساء المصريّة كحقل تجارب وخاصّة في الريف. ونتيجة التجارب ظهرت آثار ضارّة وصلت إلى حدّ التسبّب في العقم الكامل لهنّ بدلاً من « تحديد النسل ». وبعضها ثبت أنه يسبّب مضاعفات مرضيّة مزمنة وخطيرة، بل وينقل هذه المضاعفات بالوراثة.. ورغم نجاح هذا النشاط المشبوه في إنجاز عدد كبير من الدراسات التي استهدفت كشف المجتمع المصري، إلّا أنّه واجه مقاومة شديدة ومتصاعدة، وعمليّات فضح إعلامي اتّسع نطاقه مع الأيام، بعد أن قام عدد كبير من الكوادر العلميّة والأكاديميّة والمثقّفين المصريّين بفضح الدور التخريبي المشبوه لهذا النوع من الدراسات. كما تصاعدت الحملة في الجامعات والمعاهد ومؤسّسات البحث العلمي المصريّة ضد الاتفاقيات التي أبرمتها المؤسّسات الغربية مع بعض الهيئات العلميّة والأكاديمية المصرية. وكان من شأن هذه الحملة أن جعلت المشاركة من جانب الأكاديميّين والباحثين المصريّين في هذه البحوث المشبوهة تبدو كما لو كانت مشاركة في عمليّة تجسّس مفضوحة لصالح المخابرات المعادية، وهو ما ساهم بدوره في تقليص المساهمات المصريّة فيها بعد اكتشاف مراميها.

أين هي مراكز التجسّس الجديدة؟

○ وبعكس عمليّة ابتعاد الهيئات الوطنيّة المصريّة عن المشاريع الجاسوسيّة الأميركيّة والإسرائيليّة، قامت الدوائر الأميركية والصهيونيّة بنشاط محموم لضمان تدفّق أكبر قدر من المعلومات عن المجتمع المصري، واختراق أدقّ تكويناته الاجتماعيّة والاقتصاديّة والسياسيّة ولم تتوقّف عند هذه الحدود بل تجاوزها إلى ما يشبه عمليّة زرع مراكز التجسّس الضخمة الكاملة لتتحرّك بحرّية في المجتمع المصري، وليس أدلّ على ذلك من الأنشطة التخريبيّة والمشبوهة التي تقوم بها بعض المؤسّسات الرسميّة الأميركيّة والإسرائيليّة، ومن أهمّها « هيئة المعونة الأميركية في القاهرة » التي يبلغ مجموع موظّفيها حسب الوثائق الأميركية نفسها « ألفَي شخص » غالبيّتهم يتمتّعون بالحصانة الدبلوماسيّة، وكان من شأن هذا الجيش الجرَّار من الدبلوماسيّين الأميركيّين المشبوهين في مصر، أن جعل السفارة الأميركيّة بالقاهرة « تضمّ » أكبر عدد من الدبلوماسيّين في أية سفارة أميركية في جميع أنحاء العالم.

وتردّدت في القاهرة شائعات قويّة عن تورّط السفارة الأميركيّة ذاتها في بعض الأنشطة التي تندرج تحت ما يمكن وصفه بـ « النشاط التخريبي » خاصّة ما يتعلّق بحوادث الفتنة الطائفيّة في صعيد مصر. وقد ازدادت هذه الشائعات قوّة وساندتها بعض الوقائع العربيّة، منذ تولّي السفير الأميركي (فرانك وايزنر) مهام منصبه في القاهرة قبل أربع سنوات، حيث يعدّ السفير واحداً من أهمّ كوادر المخابرات الأميركيّة ولا يزال كذلك. وهو يجيد اللغة العربيّة بطلاقة لأن المخابرات الأميركيّة تتكلّم العربيّة أيضاً، وقد عزّز سلوكه المشبوه والبعيد عن العرف الدبلوماسي، منذ تسلّمه السفارة بالقاهرة، الشائعات الكثيرة حول دور السفارة الأميركيّة ودور السفير شخصيًّا في بعض حوادث الفتنة الطائفية التي حدثت أخيراً في صعيد مصر. فعلى غير العادة وبدون سبب واضح،

كانت زيارته لمحافظات الصعيد تتكثّف في أعقاب أو قبيل تفجير هذه الحوادث. وفي هذا السيّاق تردّد أن هناك تقارير رسميّة صدرت عن المخابرات المصريّة أشارت صراحة إلى دور السفارة الأميركيّة في هذه الحوادث الخطيرة، نتيجة مراقبة دقيقة لأعضاء السفارة الأميركية.

وفي هذا السيّاق أيضاً ــ هناك الدور التخريبي الذائع الصيت لسفارة الكيان الصهيوني بالقاهرة وقد ذكرنا البعض من هذا الدور المدمّر ومنه أن هذه السفارة منذ وجودها أيام السادات هي مركز ووكر لترويج المخدّرات في مصر وخاصّة الأشدّ فتكاً منها كالكوكايين والهيروين التي لم تكن معروفة في مصر قبل كامب ديفيد وقبل سنوات التطبيع وأخيراً أُضيف نشاط جديد للسفارة الصهيونية بالقاهرة بالاتفاق مع المخابرات الإسرائيليّة وهو « إدخال مرض الإيدز »، (يُرجَى مراجعة الموضوع في الصفحات السابقة عن المخابرات الإسرائيلية).

وعلى صعيد آخر هناك الدور التجسّسي الفاضح الذي يقوم به « المركز الأكاديمي الإسرائيلي بالقاهرة » والذي وصل في تصرّفاته المغايرة للقانون المصري إلى حدّ اضطرار السلطات المصريّة، إلى اتخاذ قرار بطرد رئيسه السابق « شمعون شامير » وإبعاده خارج مصر في حينه. ولكنّه عاد من الباب كما يقول المثل سفيراً للكيان الصهيوني وبقدرة قادر، ليتابع عمله التجسّسي الذي طرد لأجله من الشباك .

والحقيقة فإن هذه الأنشطة قد وصلت إلى حدود مفرغة في اختراق أخطر المؤسّسات السياسيّة في البلاد. ومن الأدلّة ما كشف في الصفحات السابقة ضمن هذا الكتاب عن قيام المخابرات الأميركية بزرع أجهزة تنصّت على أجهزة الاتصال الهاتفيّة الخاصّة برئاسة الجمهوريّة في مصر، والتنصّت على أحاديث الرئيس حسني مبارك « شخصيًّا » وهو ما أدّى إلى معرفة خط سير الطائرة المصريّة التي اختطفتها المقاتلات الأميركيّة « في حينه » وأجبرتها على الهبوط في إحدى القواعد العسكريّة الأميركيّة

في إيطاليا « المستعمرة » واعتقال الفلسطينيّين الذين كانوا على متنها نتيجة اختطافهم سفينة لاورو.

وربّما كان هذا المسلسل الطويل من عمليات الاختراق للمجتمع المصري باختلاف مستوياته وتكويناته الاجتماعيّة والسياسيّة والاقتصاديّة يكشف ضمن ما يكشف عنه الأهمّية التي توليها الدوائر الأميركيّة والصهيونيّة لمصر ودورها، بغضّ النظر عن طبيعة السياسة والتوجّهات المعلنة في مرحلة من هذه المراحل، حيث تبقى مصر تشكّل بالنسبة لهذه الدوائر مشروعاً إقليميًّا قويًّا، خاصّة إذا عادت « لدورها المأمول في قلب أمّتها قريباً إن شاء الله »، ممّا يستوجب في نظر هذه الدوائر « حصاراً دائماً » لهذا « المشروع » خارجيًّا وداخليًّا بطوق صارم من الإجراءات التي تستهدف إنهاكه باستمرار. ولعلّ الضغوط الاقتصادية التي تواجه مصر في هذه المرحلة كفيلة بتوضيح هذا الهدف الذي يمكن اختصاره في ضمان بقاء مصر على حافة الانهيار لإحكام الطوق على حركتها المستقلّة.

ومع ذلك يبقى لنا تساؤل لا بدّ منه، يتعلّق بفاعليّة مواجهة هذه المؤامرة المتعدّدة الحلقات والوسائل وما تستند إليه داخل المجتمع المصري ذاته من ركائز خطيرة لا بدّ من مواجهتها واجتثاثها حتى تفلح المحاولات والجهود الأمنيّة للمخابرات المصريّة لمواجهة هذا المخطط.

ولعلّ أكثر ما يثير الاهتمام بهذه « الركائز » تلك الظاهرة الغريبة التي تضمّنتها كل من القضيّتين المعلنتين أخيراً، وتتمثّل في « تفاهة » المقابل المادي الذي كان يتقاضاه الجواسيس ـــ سواء من المخابرات الأميركية أو الإسرائيليّة ـــ مقابل خيانتهم. إذن فنحن أمام نوعيّة من الخونة لا تتورّع عن بيع أسرار بلادها مقابل « مبالغ تافهة » وهذا بلا شك مؤشّر خطر، ليس لأن الخائن الغالي الثمن أفضل من الخائن

مخطط اختطاف الطائرة المصريّة التي كانت تنقل العناصر الفلسطينية التي اختطفت السفينة لاورو، نتيجة تنصّت المخابرات الأميركية على هاتف الرئيس حسني مبارك.

بخث الثمن فكلاهما « خائن » يستحق معالجة المخابرات المصريّة لتجسّسه وتقديمه للقضاء كما درجت العادة مؤخراً.. ولكن لذلك دلالة قويّة على تهاوي الشعوب بالانتماء الوطني إلى حدّ أن مجرّد الإغراء بمبالغ تافهة كان كفيلاً بأن يخرج بعض ضعيفي الضمائر من نطاق الوطنيّة إلى « الخيانة ». وهو أمر استندت فيه المخابرات الأميركية والإسرائيليّة أيضاً إلى نتائج دراساتها عن الأزمة الاقتصاديّة في مصر.

ومن ناحية أخرى فإن هذه الظاهرة تكشف في واقع الأمر عن النتائج التي أدّى إليها مخطط « تضليل المواطن المصري » الذي كان ذكيًّا وقدّم إجابات مشوهة عن السؤال « مَن هو العدوّ ؟ ومَن هو الصديق ؟ ». إذ يبدو من هذه الظاهرة أنَّ هذا التضليل الإعلامي المكثّف لم يذهب بغير أثر لأن الشباب المصري كان من ضحايا هذا التضليل وما أفرزه من عوامل تشوّه الوعي الوطني لذلك فإذا كان ثمّة مشروع جاد لحماية الأمن الوطني المصري من عمليات الاختراق المعادية، (وكانت الأخبار الأخيرة ذات دلالة في هذا الاتجاه)، فإن علاج الآثار المدمّرة لمرحلة التضليل السابقة هو إحدى الخطوات الضرورية لضمان فاعلية أيّة مواجهة جادّة، كما لا بدّ وأن تتضمّن هذه المواجهة « إعادة الاعتبار » لكل ما تمّ استبعاده من برامج وشعارات وطنيّة وقوميّة وشعبيّة وأن يتمّ تقديم إجابة واضحة وصحيحة عن السؤال الهام : مَن هو العدو ؟ ومَن هو الصديق ؟..

ما هي نوعيّة الجواسيس الجدد بعد كامب ديفيد ؟

○ بعد مرور ستّة أشهر على حرب ٥ حزيران (يونيو) الغادرة ١٩٦٧ قرّر الطبيب المصري يوسف واصف الهجرة إلى الولايات المتحدة فحزم حقائبه مع عائلته وسافر في هجرة دائمة. وصلت الأسرة : الأب الدكتور يوسف واصف. الأم آنجي واصف. الولدان سمير وسامي.

سارت الحياة بالأسرة المصريّة في الولايات المتحدة كما خطّطت. وعندما كبر الابنان كان لا بدّ من تحقيق الأمنية القديمة ليعملا في مهنة الأب وهي « الطب ». وكانت الصدمة كبيرة بسبب ظروف المجتمع الأميركي التي تحتّم دفع مصاريف باهظة « مقابل دراسة الطب في أميركا » بالإضافة إلى القيود الكثيرة التي وقفت حائلاً دون تحقيق هذه الرغبة. لكن سرعان ما تبدّد القلق فنصائح الأصدقاء دعمت نيّة الوالدين. فالشقيقان حصلا على مجاميع عالية في الثانوية العامة الأميركيّة ممّا يتيح لهما دراسة الطب في مصر دون تكاليف. وبالرغم من أنهما اكتسبا الجنسيّة الأميركية، فقد حافظا على الجنسيّة المصرية واعتبرتهما مصر من أبنائها بغض النظر عن الجنسيّة الأميركيّة وقدّمت لهما مقعدين في كلية الطب يتنافس عليهما العشرات من الطلاب المصريّين المتفوّقين في الثانوية العامة. وقدّر الشابان موقف البلد الذي يعتبر نفسه وطناً لهما حتى تاريخه ، لكن على طريقتهما الخاصّة، فقدّما نفسيهما إلى المخابرات الأميركية للعمل لصالحها قبل العودة إلى الوطن.

○ بدأت قصّتهما مع المخابرات الأميركية بإتباعهما دورة مخابرات مكثّفة، وحصل الشقيق الأكبر سمير عام ١٩٧٩ على تدريب شاق على سبل جمع المعلومات المتعلّقة بالتجمّعات وخصوصاً الشباب داخل الجامعات ثم تطوّرت المعلومات التي يقدّمها فباتت تشمل العلاقات بين المسلمين والمسيحيّين في مصر وأثر النزاعات على نفوس المواطنين، إضافة إلى أيّة حوادث وماهيّة ردود الفعل لدى الشعب تجاهها. واستمرّ عمل سمير بالعمل للمخابرات الأميركية بادئ الأمر منفرداً، وتكرّرت لقاءاته المنتظمة مع المخابرات الأميركية حتى عام ١٩٨٣. فطلب من شقيقه سامي الانضمام إليه للعمل لصالح المخابرات الأميركيّة من خلال خدمات تحقّق هذا الغرض الذي لم يكن سوى توفير معلومات وتقديمها إلى ضبّاط المخابرات الأميركيّة. وكانت هذه المعلومات تتعلق بما يدور

في الجامعات المصريّة، وخصوصاً حول نشاط الجماعات الإسلاميّة وما إذا كان أعضاؤها في تزايد مستمرّ وهل تمثّل هذه الجماعات قوّة مؤثّرة فعلاً أم أن ما يتردّد عنها مجرّد شائعات؟.

وطلب سمير من شقيقه أن يتخصّص في جمع المعلومات عن أية خلافات أو مشاحنات بين المصريّين المسلمين والمصريّين المسيحيّين سواء داخل الجامعات أو في المساكن خصوصاً في محافظات الوجه القبلي. وأكّد له أن لا تكون المعلومات من النوع الذي تنشره الصحف « أي أن لا يجمع المعلومات لتقاريره من الصحف مثل بعض المخبرين ». وأكّد سمير لشقيقه سامي أن وجوده في كليّة طب القصر العيني الذي يقع في جامعة القاهرة التي تشهد أكثر النشاطات الطلاّبية حيوية، خصوصاً، الجماعات الإسلاميّة، يتيح له جمع معلومات أكثر دقّة وسهولة. وأضاف سمير لشقيقه أن كل المعلومات التي سيجمعها سوف يقوم بتسليمها إلى مندوب المخابرات الأميركية بالقاهرة ويُدعَى « طوني » وهو ضابط برتبة مقدّم في المخابرات الأميركية واسمه الحقيقي « نيكولاوس ادوارد رينولدز » وقد دخل إلى مصر باعتباره موظفاً في شركة (إيه.بي.إيه) ومقرّها الرئيسي في شارع سورية في حي المهندسين. وصاحب ومدير عام هذه الشركة الوهميّة والمخابراتيّة يُدعى « وليام هاريسون ». وأقام المقدّم طوني عقب وصوله لمباشرة عمله التجسّسي في مصر في شقّة مفروشة في ٤ شارع يحيى باشا ابراهيم ليعمل « تمويهاً » بعد ذلك كرجل أعمال في مجال السياحة، عن طريق جلب الأفواج السياحية التي ترغب في زيارة الأماكن الصحراويّة المختلفة وخصوصاً سيناء.

قبل سامي العمل مع شقيقه وبدأ بجمع المعلومات ليمليها شفهيًّا ويسلّمها بعد ذلك إلى « طوني » مضيفاً إليها المعلومات المكتوبة.

وفي إجازة صيف ١٩٨٤ غادر الشقيقان « الجاسوسان » مصر إلى

واشنطون حيث كانت هناك مفاجأة بانتظارهما. فقد أبلغا أن المقدّم طوني وضابط آخر من المخابرات الأميركية (المقدّم طوني كان قد سبقهما من مصر إلى واشنطون) يرغبان في مقابلتهما في مقرّ فرعي للمخابرات الأميركية. فتوجّها حسب الطلب وهناك التقى الجميع حيث أُعلم الجاسوسان أنه ستُقام لهما « دورة تدريبيّة » في مجال تجديد عملهما، كما قدّما الشكر على نوعيّة المعلومات التي قدّمها سامي مؤخراً، وقبل انتظامهما الدورة عرضا على « جهاز الكشف عن الكذب » لتطمئن المخابرات الأميركية إلى ولائهما وعدم انحرافهما، فنجحا بجدارة على جهاز الكذب. واستمرّت الدورة خمسة أيام على أيدي خبراء من المخابرات الأميركية تدرّبا خلالها على أساليب جمع المعلومات المطلوبة وكيفيّة نقلها وتوصيلها إلى مندوب المخابرات وسبل تفادي الوقوع تحت مراقبة المخابرات المصريّة. وبعد انتهاء الدورة احتُفِي بهما وقدّم المقدّم طوني لهما التهنئة قائلاً : لقد أصبحتما الآن فعلاً من رجال الـ (C.I,A.).

○ عاد الشقيقان إلى مصر وتابعا عملهما التجسّسي مع راتب شهري ٣٠٠ دولار لسمير و٢٠٠ دولار لسامي وحيث أن الدولار يساوي ٢ جنيه مصري فمعنى ذلك أن الأول راتبه يساوي ٦٠٠ جنيه مصري والثاني ٤٠٠ جنيه مصري ومعنى ذلك أن هذه الرواتب « رغم ضآلتها » فإنها تُعتَبر أكبر من راتب ضابط كبير وموظف درجة ممتازة.

وعندما انتهت امتحانات كلية الطب ولمجرّد بدء الإجازة الصيفيّة سافر الاثنان إلى واشنطون في يوليو (تموز) ١٩٨٥ للمرّة الثانية وكالعادة أعدّت المخابرات الأميركية بالقاهرة تذاكر السفر بالطائرة وكافّة النفقات وهناك التقيا مرّة أخرى بضبّاط المخابرات الأميركية في دورة تدريبيّة مكثّفة « لترقية مستوى عملهما » في الحصول على المعلومات المطلوبة وكيفيّة تحليلها وتوصيلها إلى مندوبي المخابرات بالقاهرة بالطرق

النظريّة والعمليّة. وإزاء التقارير المرفوعة عن نشاطهما والنجاح الذي حقّقاه في الدورة التدريبيّة الجديدة، فقد قرّرت المخابرات الأميركية « رفع الراتب الشهري لكل منهما مائة دولار » وبعد انتهاء الإجازة الصيفيّة عادا إلى مصر لمتابعة العمل الجاسوسي وتقديم المعلومات إلى المقدّم « طوني » والتي لم تعد مقصورة على مجالات محدّدة وإنما وفق التعليمات التي يحدّدها المندوب ويطلب الحصول عليها.

ولتسهيل عمل الشقيقين قدّم لهما المقدّم طوني مبلغ (٧) سبعة آلاف دولار لشراء سيارة لتحرّكاتهما، وكان القصد من تقديم هذا المبلغ المتواضع هو أن لا يلفتا إليهما الأنظار إذا اقتنيا سيارة باهظة (مرسيدس مثلاً) أمام زملائهما في الجامعة. ومنذ وصولهما حتى نيسان (أبريل) ١٩٨٦ قدّم الاثنان عدّة تقارير هامّة إلى المقدّم طوني كان من بينها تقرير شامل حول الجماعات الإسلامية وتطوّرها داخل الجامعات المصريّة وخارجها وأهمّ مبادئها وأهدافها وأسلوب التعامل بين أعضائها، وكذلك علاقاتها ببقيّة المواطنين أو الطلاب ومدى معاداة هذه الجماعات لـ « الساميه » و « اسرائيل » والتأثيرات التي تحدثها هذه النشاطات على الناس، وعن حجم المسيرات والمظاهرات والحوادث التي وقعت بفعلها ومدى تأثير نشاطها على هيئات التدريس في الجامعات. وكان هناك تقرير إضافي تضمّن دراسة تفصيليّة عن أسباب تكاثر الجماعات الإسلاميّة التي تبدو في المجتمع والشارع المصري من خلال مظاهر مختلفة وأهمّها « تربية الذقن » لشخص عادي ممّا يدلّ على انخراطه في هذه الجماعات « حديثاً ». لأن مَن يريد أن يترك العنان لذقنه لأسباب دينيّة واسوة ببقيّة تنظيمه تراه فجأة وقد نبتت ذقنه أو تركها تنمو بشكل غزير. وإذا ترك التنظيم قام بحلاقتها كيفيًّا وهكذا.

وكانت تقاريرهما بشأن ما يسود الشباب المصري من خرّيجي الجامعات من إحباط ويأس تجاه مستقبلهم بسبب البطالة وكذلك ضآلة

الرواتب التي لا تكفي لتحقيق ما يحلمون به. وعندما وقعت أحداث الأمن المركزي خلال شهر شباط (فبراير) ١٩٨٦ طلب طوني من الأخوين الجاسوسين تقريراً مفصّلاً عن موقف طلبة الجامعات وردود فعلهم على هذه الأحداث.

وتطوّر نشاط الشقيقين ليبلغ تقديم تقارير حول الأوضاع الاجتماعيّة بعيداً عن الجامعة، وحول الظروف التي يعيش فيها أهل الصعيد وهم مواطنو محافظات الوجه القبلي، حيث ذكروا في التقارير التي أعقبت زيارة ميدانيّة إلى هذه المحافظات، أن المواطنين هناك يعاملون كدرجة ثانية ويعانون الحرمان نظراً لأن الحكومة لا توفّر لهم المواد الغذائية الأساسيّة خلافاً لأهل العاصمة.

كما احتوت التقارير التي قدّماها معلومات عن الخلافات التي تنشب بين عنصرَي الشعب هناك، والحوادث التي تقع في المحافظات. وأهمّ ما أكّدته هذه التقارير موقف السلطات من هذه الحوادث. وتضمّنت التقارير حصراً للأحداث التي وقعت والاعتداءات المتبادلة في بعض المحافظات. كما أرفقا بالتقارير نماذج من المنشورات والبيانات التي كانت تُوزَّع عقب الأحداث في أماكن وقوعها.

○ في نيسان (أبريل) ١٩٨٦ تخرج سمير الجاسوس الأول من كليّة الطب وتقرّر سفره إلى الولايات المتحدة ليلحق بالأسرة ويقيم معها هناك حيث تبدأ مرحلة جديدة في النشاط الذي يقوم به « الجاسوس الثاني » الشقيق الأصغر سامي لوحده إذ تمّ تدريبه على أساليب متطوّرة لإعداد المعلومات التي يجمعها ويسلّمها مباشرة إلى مندوب المخابرات. التقى سامي بالمندوب ووصفا خطّة العمل التي سيسير عليها من خلال لقاءات دوريّة منتظمة، يتمّ أثناءها تقديم المعلومات ثم تصدر تعليمات فيما يجب تجهيزه بعد ذلك. وقد قام بتسليمه فعلاً كميّة من الأوراق الخاصة بتدوين المعلومات عليها بخط صغير جدًّا. فحجم أو مساحة

هذه الأوراق لا يتعدّى صفحة الملاحظات الصغيرة. وتمّ الاتفاق على أن تكون اللقاءات أو في أماكن شديدة الازدحام، أو في أماكن هادئة جدًّا، خصوصاً التي يتواجد فيها أو يتردّد عليها الأجانب لتبدو هذه اللقاءات أمراً طبيعيًّا لا يلفت الأنظار مثل الفنادق والأماكن السياحيّة. وانحصرت اللقاءات بينهما أمام فندق « جرين بيراميدز » ويقع في المنطقة الهادئة المحصورة بين شارعَي الملك فيصل والهرم في منطقة الهرم، وأحد المطاعم الواقعة في تقاطع شارعَي قصر النيل وسليمان باشا، والمكان الأخير كان مهيّئاً للقاءات العاجلة والطارئة حيث سلّم مندوب المخابرات إلى سامي رقم هاتف (٣٥٥٥١٩٠) القاهرة طالباً منه الاتصال به فوراً إذا وقعت أحداث أو حصل على معلومات لا تحتمل التأجيل إلى حين اللقاء الدوري المعتاد. وقد أكّد له المندوب أن هذا الرقم الهاتفي لا يجيب عليه أحد سوى (السكرتيرة الآلية). فيترك فيها بصوته الرسالة الهامّة، أو الموعد الذي يطلبه على أن يذكر له أن اسمه « ريتشارد » ليعرف المندوب أنه هو « أي سامي » وبعد ذلك يلتقيان معاً أمام دورة مياه المطعم الذي تعوّدا الارتياد عليه، وكأن الأمر تمّ صدفة. وحذّره الضابط المندوب من ذكر أيّة معلومات لأي صديق مهما كان عزيزاً عليه كما يجب عليه عدم ذكر رقم التلفون لأحد (وها نحن ننشر رقم التلفون ضد رغبة المندوب بعد أن نقلناه من السلطات المسؤولة مع كامل الموضوع). وأخيراً عاد المندوب عن تعليماته إلى سامي وطلب منه عدم التحدّث إلى السكرتيرة الآلية سوى بقوله : أنا ريتشارد اتصلت للاطمئنان عليك ولم أجدك . وأفهمه أن معنى ذلك لقاء مستعجل في الساعة السابعة مساءً أمام دورة مياه المطعم.. وأفهمه أن ذلك خوفاً من أن يكون الهاتف تحت مراقبة المخابرات المصريّة « فنتسبّب في إيذاء ناس أبرياء ». ولم يكن هؤلاء الأبرياء سوى أعضاء السفارة الأميركية حيث ركب التلفون في شقّة مفروشة استأجرتها السفارة كاستراحة للعاملين فيها كما كشفت المخابرات المصريّة لدى

تتبّعها نشاط هذا الجاسوس. وأثناء اجتماعاتهما درّب المندوب عميله سامي على طريقة « إيه.بي.سي » عمليًّا بعد أن كان قد تدرّب عليها في واشنطون. وتتلخّص هذه الطريقة المخابراتية بأن على سامي « وقد أصبح يملك سيارة من أموال المخابرات الأميركية للتجسّس على وطنه مصر العربية » إذا أراد كشف أية محاولة لمراقبته النظر في مرآة السيارة (أعطوه مرآة خاصة وحتى هذه الأمور التقنيّة البسيطة لا يتركونها) من زوايا مختلفة فإذا ارتاب في سيارة تتبعه فعليه أن لا يتوقف وأن يدور حول المكان المحدّد للقاء عدّة دورات بسيارته فإذا وجد أن السيارة نفسها تتبعه أو دخلت سيارة ثانية لملاحقته فعليه أن يترك المكان ويلغي الميعاد ليسجّل مكالمة هاتفيّة ويحدّد بها موعداً في مكان آخر..

ولزيادة الحرص وتأمين وصول رسائل التجسّس من سامي إلى ضابط المخابرات الأميركية دون وقوعها في أيدي المخابرات المصريّة، طلب المندوب من سامي أن يقوم بلف الرسالة حول زجاجة الترمس الداخلية (وهو الوعاء الذي يحفظ البرودة أو الحرارة). فإذا شعر أن هناك ما يهدّده ألقى الترمس بقوّة موحيًا بأنه سقط منه، ومع كسر الزجاجة ينتهي الخطر حيث تختفي الكتابة والمعالم وتتحوّل إلى ورقة سوداء.

وأكدت تقارير المخابرات المصريّة بعد ضبط بقيّة الأوراق فيما بعد لدى الجاسوس سامي أنها « ألياف سيلوز » قصيرة فيها نسبة قليلة من المواد الصحفيّة التي تؤدّي إلى تماسكها. ويتمّ التحكّم في أثناء صناعة هذه الأوراق ويمكن التأثير على أليافها بسهولة وقوّة تماسكها بماء ساخن. والغريب أن الجاسوس سامي أراد الاطمئنان إلى هذه الخاصيّة من إنتاج المخابرات الأميركية لتأمين نفسه فقام بتجربة في إحدى المرّات بقذف « الترمس » على الأرض حسب التدريب وطبعاً كسرت الزجاجة الداخلية ولمّا فتح الترمس لم يجد الرسالة التي تحوّلت إلى ورقة سوداء فعلاً حيث ضاعت جميع معالمها.

وبدا سامي أكثر نشاطاً من شقيقه سمير لا لكونه استمرّ في العمل لوحده فحسب، بل لأنه كلّف بجمع معلومات من نوعيّة خاصة « تفوق المعلومات السابقة ». وساعده في ذلك « تخرّجه » وعمله كطبيب امتياز في نفس مستشفى « القصر العيني ». فجانب التقارير التي احتوت أدقّ التفاصيل حول تطوّر نشاطات الجماعات الإسلاميّة والأوضاع القائمة بين عنصرَي الأمّة المصريّة، حيث ذكر في أحد تقاريره أن الحكومة المصريّة « منحازة » إلى جانب المسلمين لدى وقوع خلافات، وهو عكس ما يقع فعلاً حيث تبادر الحكومة إلى حماية المسيحيّين ضد أي إزعاج أو استفزاز لدى حصول المشاكل. كما أعدّ عدّة تقارير عن ظاهرة الأخذ بالثأر بين مواطني محافظات الوجه القبلي وحجم الأسلحة ونوعيّتها وطريقة وصولها إليهم ومصادرها الأصليّة بسبب كثرة وجود هذه الأسلحة لدى هؤلاء المواطنين.

تعرّف سامي على زميلة له في كليّة الطب تُدعَى : « فيفيان ماهر زكي يونان » واتفقا على الزواج الذي تمّ في آذار (مارس) ١٩٨٧ وبعد أن أصبحت زوجته أخبرها بحقيقة نشاطه وصلته بالمخابرات الأميركية وأقنعها بأنّه يجمع معلومات عن الجماعات الإسلاميّة. وهنا اكتشفت الزوجة أسباب الأسئلة التي كان كثيراً ما يوجّهها لها وهي حقيقة نشاطه الذي علمت به بعد الزواج، وقد سافرت معه للتعرّف على أهله في واشنطون في كانون الثاني (يناير) ١٩٨٨. وهناك اعترف لها بأنه أجرى لقاءات مع مندوبي المخابرات الأميركيّة من وراء ظهرها.

النهاية الحتميّة لجميع الجواسيس والعملاء

○ لم يخطر على بال الجاسوس سامي أن المخابرات المصريّة قد وضعته تحت المراقبة الدقيقة نتيجة تصرّفاته وأسئلته المخصّصة لأناس كان من بينهم « مرشدون باللهجة المصرية ومخبرون بباقي الدول ».

قامت المخابرات برصد جميع تحرّكاته ووضعته تحت سيطرتها المرئيّة ٢٤ ساعة على ٢٤ ساعة، حتى أتت اللحظة المناسبة حيث أعدّ نفسه لمغادرة مصر نهائيًّا إلى الولايات المتحدة ومعه زوجته بعد أن أدّى للمخابرات الأميركية خدمات لا تُنسَى. عند ذلك استصدرت المخابرات المصريّة وحسب الأصول القانونية الإذن باعتقاله وزوجته قبل مغادرة الأراضي المصريّة، وقبل هبوطه السلم متوجّهاً إلى مطار القاهرة فوجئ برجال المخابرات المصريّة يحيطون به ويعرفونه بأنفسهم ويطلبون منه مرافقتهم بكل هدوء فامتثل لأمرهم صاغراً.

تمّت إحالته بعد التحقيق الطويل معه في مبنى المخابرات المصريّة إلى « نيابة أمن الدولة العليا » بتاريخ الخامس من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٨. ومنذ الجلسة الأولى في تحقيق النيابة الذي تولّاه الأستاذ علي الهواري « وكيل أول نيابة أمن الدولة » وتحت إشراف المستشار عبد المجيد محمود. المحامي العام في النيابة. لم يحاول الجاسوس سمير الإنكار بل كانت المفاجأة عندما بدأ يدلي باعترافات كاملة كالسيل تجاوزت مئات الصفحات، حتى أن المحامي الذي اندبته النيابة العامة للدفاع عنه (قبل أن توكل له والدته محاميين) لم يجد شيئاً يقدّمه في دفاعه أمام النيابة غير الطلب العادي والروتيني الذي يقدّمه أي محامي في مثل هذه الحالات وهو طلب الإفراج عن المتهم بكفالة. واستمرّت الجلسات وسجّلت اعترافات مطوّلة وتفصيليّة. وقد علمت والدة سمير في واشنطون بخبر اعتقال ولدها بجريمة التجسّس من جريدة الاهرام الطبعة الدولية. فتقدّمت إلى الكونغرس الأميركي بطلب لبحث مساعدتها في الإفراج عن ابنها وذلك كان قبل الفترة التي زار فيها الرئيس حسني مبارك الولايات المتحدة. واطمأنّت والدة الجاسوس من الذين قابلتهم بالكونغرس مؤكّدين وقوفهم معها. فسافرت إلى مصر لتكون بجانب ابنها أثناء المحاكمات حيث اتفقت مع محاميين جيدين للدفاع عنه وقد ظهر أثرهما سريعاً بعد مقابلتهما للمتهم (بعض الدول لا تسمح

للمحامين بمقابلة المتهمين بالتجسّس) حيث حاول المتهم إنكار عمله كجاسوس وادّعى أنه كان يقوم بجمع معلومات صحفيّة (حسب تدريب المحامين له) وأنه كان يقدّم هذه المعلومات الصحفيّة لطوني مندوب صحيفة أجنبيّة. وبدت هذه المحاولة « ساذجة » لأن اتهامه تأكد من الأول وأكّدت هذه الرواية السخيفة اتهامه أكثر من قبل لأن عمله كطبيب لا علاقة له بالصحافة حيث لا يجد الطبيب الذي سيتخرّج بعد دراسة خمس سنوات بين الجثث والمحاضرات « وقتاً » للكتابة للصحافة، عدا عن اعترافه بإتباع دورتين للتدرّب على أعمال الجاسوسية في مقرّ المخابرات الأميركيّة في واشنطون.

بدأت محاكمته بعد انتهاء تحقيقات النيابة معه حيث ابتدأت الجلسة الأولى بإعلان رقم القضيّة ٧٥ جنايات وتجسّس لعام ١٩٨٩ (أمن الدولة). وفي الجلسة الأولى التي لم تستغرق سوى خمس دقائق نودي على المتهمين فاكتشف أن زوجة المتهم لم تحضر (لم تكن موقوفة) فأجّلت المحكمة الجلسة.

وقد عقدت المحكمة الجلسة الثانية للنطق بالحكم فوقف المتهم داخل قفص الاتهام طالباً الكلمة حسب الأصول القانونيّة فسمح له وتحدّث مدافعاً عن نفسه ومحاولاً إنكار التهمة قائلاً أنه « ضحيّة » المخابرات المصريّة التي أوقعت به، لتتمّ مبادلته بالمهندس المصري عبد القادر حلمي المعتقل في الولايات المتحدة على ذمّة محاكمته بتهمة الحصول على رقائق الكربون الخاص بصناعة الصواريخ وتهريبها إلى مصر، وادّعى سامي أيضاً (وبتدريب سابق من محاميه) أن ما قام به عبارة عن عمل صحفي عادي كما ادّعى أن المعلومات التي حصل عليها تنشر مثلها الصحف العاديّة ويعرفها عدد كبير من الناس. وعقب ذلك « رافع » ممثل الادّعاء العام (حاولت آنجي أم المتهم مقاطعته) وفنّد كل الاتهامات الحقيقيّة الموجّهة إلى المتهم وشركائه

من خلال اعتراف الجاسوس سامي نفسه وبدون ضغط أو إكراه وطالب للمتهم سامي وشقيقه سمير الذي أفلت من قبضة المخابرات المصريّة بمغادرته إلى واشنطون وللمقدّم في المخابرات الأميركية نيكولاس ادوارد رينولدز الملقّب « طوني » ولزوجة المتهم سامي، طالب لهؤلاء جميعاً بوضعهم في الأشغال الشاقة المؤبّدة لقيام الشقيقين بالاتفاق مع المتهم الثالث « ضابط المخابرات » وآخرين من العاملين في جهاز المخابرات الأميركيّة لمدّ هؤلاء بمعلومات وبيانات وتقارير عن الأوضاع السياسيّة والقوميّة والاجتماعيّة الداخليّة للدولة. وفي سبيل ما اتفقوا عليه حصل الشقيقان إثباتاً لقيامهما بالتجسّس على دورات تدريبيّة بشأن تعلّم سبل التوصّل إلى هذه المعلومات، وقبلا وأخذا أموالاً وفوائد من مندوبي دولة أجنبيّة هي « أميركا » بقصد ارتكاب أعمال التجسّس الضارّة بالمصالح القوميّة للبلاد. وطلب ممثّل الادّعاء العام بسجن الزوجة لعلمها بنشاط زوجها واعترافها بذلك دون أن تبلغ السلطات المسؤولة.

وبعد مرافعة المحامي الدكتور حسن الأبراشي الذي تولّى مع زميل له الدفاع عن الجاسوس المتهم سامي وطلب « البراءة » له بالطبع، اختلت المحكمة للتداول ثم عادت للانعقاد وأصدرت حكمها التالي الهام. ولأول مرّة عاد القضاء المصري العريق لاحتلال مركزه العادل دون تسييس وهذا هو نصّ قرار الحكم :

باسم الشعب العربي في مصر
رئاسة محكمة أمن الدولة العليا ــ القاهرة

في القضية ٧٥ لعام ١٩٨٩:

ــ المتهم فيها الماثل أمام المحكمة هو سامي بن يوسف واصف، الطبيب السابق في مستشفى القصر العيني.

ـــ المتهم الثاني: سمير بن يوسف واصف الذي غادر البلاد بعد ارتكابه اعمال التجسس.

ـــ المتهم الثالث: الضابط في المخابرات الاميركية «نيكولاوس ادوارد رينولدز» الذي غادر البلاد ايضا.

متهمون بالقيام باخراج بيانات ومعلومات وتقارير وصور عن الأوضاع السياسية والقومية الهامة والضارة بالمصلحة العليا للدولة وامنها لقاء تقديم اموال وفوائد من المتهم الثالث للمتهمين الأول والثاني.

ونتيجة ذلك كله وبعد الاطلاع على التحقيقات واوراق الدعوى، وبالاتفاق مع ممثل الادعاء العام، صدر الحكم الآتي:

١ ـــ سجن المتهم الغائب سمير يوسف واصف عشر سنوات مع الشغل. مع غرامة عشرة آلاف جنيه.
٢ ـــ سجن المتهم المحبوس سامي يوسف واصف عشر سنوات مع الشغل. مع غرامة عشرة آلاف جنيه.
٣ ـــ سجن المتهم الغائب نيكولاس ادوارد رينولدز خمس سنوات. مع غرامة خمسة آلاف جنيه.
٤ ـــ براءة الزوجة فيفيان ماهر زكي يونان لعدم ثبوت قيامها بأي نشاط ضارّ. وإن علمها بنشاط زوجها يلزمها أدبيًّا فقط بإعلام السلطات.

صدر وأفهم علناً للمتهم المحبوس سامي يوسف واصف بمثابة الوجاهي، وغيابيًّا بالنسبة للمتهم الأول والثالث.

القاهرة ـــ رئاسة محكمة أمن الدولة العليا

خلفيّة الحكم على الجاسوس سامي واصف من وجِهة نظر محاميه

○ على أثر الحكم الصادر عن رئاسة محكمة أمن الدولة العليا بسجن المتهم سامي واصف الذي يحمل الجنسيّتين المصريّة والأميركيّة لمدّة عشر سنوات، التقى مراسل مجلة المجلة التي تصدر في لندن، المحامي الدكتور حسن الابراشي الذي تولّى الدفاع عن المتهم الجاسوس. ووجّه إليه بعض الأسئلة المتعلّقة بالقضيّة بكاملها وكان جواب المحامي من وجهة نظره كمحامي قبض مبلغاً كبيراً مقدّما كأتعاب دفاع ومرافعته عن المتهم (ولا يستبعد كون والدة المتهم « المدام آنجي » قد اشترطت عليه « براءة » ولدها، رغم أن الحكم البسيط لمثل هؤلاء الجواسيس هو « الإعدام » نتيجة خيانتهم لوطنهم وتنكّرهم لوطنيّتهم). ولكن ظروف هذه المحاكمة كانت صعبة جدًّا بالنسبة للجرأة من جميع مَن عمل بهذه القضية ابتداءً من المخابرات المصريّة وعودتها (والعَوْدُ أحمَد...) لمراقبة أعداء مصر من الجواسيس وغيرهم وإلقاء القبض



المتهم بالتجسّس سامي واصف يتحدّث مع محاميه من وراء القضبان...

على المتلبّسين منهم بجرائم التجسّس، التي تُسوَّى على أعلى المستويات سابقاً. ولا ننسى جرأة وكيل أول نيابة أمن الدولة الأستاذ القاضي علي الهواري والمستشار عبد المجيد محمود المحامي العام في النيابة في التحقيق بالقضيّة بدون الالتفات إلى أيّة ضغوط. وهنا يقول الخبراء المختصّون أن الجرأة الأصليّة هي بإعطاء هؤلاء « الضوء الأخضر » من السلطات العليا . وهذا جواب المحامي الدكتور حسن الأبراشي :

« كلّفت بالترافع عن المتهم بعد فترة من القبض عليه والتحقيق به والتقيت معه مرّتين داخل السجن ثم اطّلعت على ملفّ التحقيق الذي يحتوي على اعترافاته في خمسمائة صفحة. وأؤكد أن الجريمة المنسوبة إلى المتهم هي جريمة فاقدة لركنَيها المادي والمعنوي. فالركن المادي في جريمة التخابر هو نقل الخبر الذي لا يتأتّى العلم به إلّا للخاصة من الناس. أمّا الخبر المنشور في الصحف والمجلات وعلى موجات الأثير فلا يمكن أن ينطوي على جريمة في نظر القانون. أمّا الركن المعنوي فهو قصر الإضرار بالصالح العام. ولا يمكن أن ينسب إلى المتهم الإضرار بالأمن الخارجي للدولة إذا كان الباعث على نقل الخبر هو الحرص على استقرار النظام لا قلب النظام. وكان المتهم ينقل أخبار الجماعات الدينية وصداماتها مع الأجهزة المختلفة إلى الولايات المتحدة (المخابرات طبعاً) لأنه من المهم للولايات المتحدة استقرار السياسية المصرية، ولا تريد لمصر أن تكون « إيران أخرى » ومن واقع الاعترافات يتّضح أن المتهم لم يكن سوى « مراسل صحفي »[(1)] لأن

---

(١) يعرف المحامي الأبراشي قبل غيره أن المراسل الصحفي يكون معتمداً من صحيفته خارج البلد لدى وزارة الإعلام في البلد الذي يعمل به، بينما الجاسوس سامي كان طبيباً وبعيداً كل البعد عن الصحافة لكن السيد المحامي أراد بدفاعه أن يحمّل الصحافة همًّا جديداً هو إلحاق الجواسيس بالعمل الصحفي لتخليصهم من أحكام الجاسوسيّة القويّة.

المدعو « طوني » كان يعمل في صحيفة « كايرو تودي » « القاهرة اليوم »[1] ويهمّه كأي صحفي مسؤول في صحيفة (والكلام للمحامي وليس لأي جهة رسمية تثبت أنه صحفي وليس ضابط مخابرات سوى الأستاذ) أن ينشر فيها أخباراً تشدّ القرّاء وتُسمَّى السبق الصحفي. ونظراً لأن المتهم كان يعيش داخل الجامعة « كليّة الطب » بحكم الدراسة، سهل عليه القيام بهذا العمل ومن الاتهامات الموجّهة لموكّلي كتابة تقارير عن قلق شباب الجامعات على مستقبلهم بسبب البطالة. وأعتقد أنه ليس عيباً أو « جاسوسيّة » تقديم هذه المعلومات إلى دولة صديقة لمصر تقدّم لها سنويًّا مليارَي دولار كمعونات وتساعدها على حلّ مشاكلها » (استغلّ المحامي هنا حاجة مصر للمعونة أبشع استغلال وهو يعرف في قرارة نفسه أن المعلومات الهامّة التي نقلها موكّله الجاسوس سامي واصف إلى المخابرات الأميركيّة الصديقة كما يدّعي كانت تتقاسمها مع المخابرات الاسرائيلية ، الصديقة أيضاً بالنسبة للمحامي الأبراشي).

ويكمل المحامي:

« والحديث عن البطالة في مصر « ليس سرًّا » لا يعرفه أحد بدليل أنه كان موضوع مناقشات الحزب الحاكم. وقدّمت دليلاً آخر يؤكّد أن عمل موكّلي لم يكن « سوى المراسلة الصحفية » لأن المبلغ الذي كان يتقاضاه لم يتجاوز ٣٠٠ دولار وهو مبلغ يساوي ٦٠٠ جنيه وهي كما ذكرنا تعادل راتب « ماهية موظف كبير جدًّا » (يقول عن هذا المبلغ الأستاذ الأبراشي أنه مبلغ بسيط جدًّا لا يمثّل شيئاً لشخص

---

(١) لم تؤكّد صحيفة « كايرو تودي » القاهرية عمل المذكور لديها ويعتقد أنه كان يقدّم لها بعض المقالات المجانيّة وبشكل إفرادي وبدون التزام ليثبت أنه يعمل بالصحافة. مع أنه دخل إلى مصر بحجّة عمله بالسياحة وجلب المجموعات السياحيّة تغطية لعمله كضابط في المخابرات الأميركيّة.

يعرض نفسه لعقوبة السجن بالأشغال الشاقّة على أقلّ تقدير). وأضاف المحامي : « إن النفوس في الولايات المتحدة لا تُباع وتُشتَرى بهذه المبالغ الزهيدة » (طبعاً يا أستاذ لأن مخابرات العام سام تدفع الكثير لقاء الحصول على معلومات مثل المعلومات التي تقول عنها إنها معلومات صحفية، ولكن ما ذنبها إذا توفّر لها أناس يبيعون أنفسهم ووطنهم بأبخس الأسعار، لذلك فهذه المخابرات تمارس لعبة العرض والطلب مع العملاء). « وأنا غير مقتنع باعترافات موكّلي التي ساقها في التحقيقات. فالمتّهم في مثل هذه القضيّة الخطيرة لا يعترف إلّا إذا ضُبِط متلبّساً أو عليه الدليل الثابت ».

وحول اعتراف موكّله في محضر التحقيق الذي أُجري معه في نيابة أمن الدولة العليا أقرّ بأنه لم يتعرّض لأي نوع من أنواع التعذيب والإكراه على الاعتراف . أجاب الأستاذ الابراشي :

ـــ « لم يعد الإكراه على الإدلاء باعترافات مطلوبة هو « التعذيب بأنواعه وهي الضرب بأسلاك الكهرباء المبرومة والكرابيج النايلون والعصي المسمّاة بالخيزران وغير ذلك من أنواع التعذيب التقليديّة التي تهدر الكرامة وتجعل المتهم يعترف بأشياء اقترفها وأي أشياء تُضاف إليها » بل أصبحت هناك وسائل حديثة أكثر تأثيراً من الضرب والتعذيب تؤدّي إلى انهيار المتهم نفسيًّا وتجعله يعترف بكل شيء. وفي جميع مقابلاتي مع موكلي في السجن لم يذكر لي أنه تعرّض لأي تعذيب أو إكراه. واعتقادي الراسخ أن هذه القضيّة ملفّقة تلفيقاً واضحاً ليكون موكّلي « كبش فداء »، بدليل أنه لماذا تركنا « رأس الأفعى » وهو المدعو « طوني » الذي كان يتعامل مع موكّلي ويستلم التقارير منه و « قِيل » أنه ضابط في المخابرات الأميركية ؟ لماذا يترك ويسمح له بمغادرة مصر قبل القبض على موكّلي بسنة كاملة ثم أمسكوا بذيل الأفعى وهو سامي واصف ؟ إن الأمر كلّه لا يخرج عن « مقايضة » مع الولايات

المتحدة لاستعادة مصر للمهندس عبد القادر حلمي المعتقل هناك كما ذكرنا، بتهمة الحصول على معلومات عسكريّة أميركيّة هامّة وسرّية عن صناعة الصواريخ وتسليمها لمصر. لكنني أعتقد أن الولايات المتحدة لن تقبل بهذه المقايضة. فسامي لا يملك عقلاً مفكّراً مثل عبد القادر حلمي الذي أصبح يعرف معلومات خطيرة اطّلع عليها ولا تسمح الولايات المتحدة بوصولها حتى لأصدقائها. ومعنى الإفراج عنه هو إطلاق وإيصال هذه المعلومات للجميع. وحتى الحكم كان ظاهره سياسيًّا ومكشوفاً فكيف يحكم بحبس ذيل الأفعى عشر سنوات والرأس وهو الضابط طوني خمس سنوات فقط ؟ ».

وأخيراً ينتهي هذا البحث المطوّل عن عودة المخابرات المصريّة ومن ورائها باقي أجهزة الأمن المصريّة لتأخذ دورها التاريخي في حماية الشعب المصري من دسائس ومؤامرات المخابرات الأمبريالية والصهيونيّة. وسنبقى في انتظار الكثير من إنجازاتها الوطنيّة لننشرها تباعاً لكي يطّلع الشعب العربي على هذا التبديل الذي سيدوم إلى الأبد إن شاء الله.

النهاية

○ وبعد، هذه نهاية أحداث الجزء الرابع من سلسلة كتب المخابرات والعالم وأعمال الجاسوسية العالمية. وقد قدّمت به كل جديد عن أعمال ومؤامرات المخابرات المعادية وسلّطت الضوء بعد سنوات طويلة على عودة المخابرات المصريّة إلى الخط الوطني في مكافحة الجاسوسيّة الأميركيّة والإسرائيليّة. وذلك لكي يضيف القارئ هذه المعلومات الموثقة إلى الأجزاء الثلاثة التي يحفظها في مكتبته. وبما أن الحياة مستمرّة وأعمال المخابرات مستمرّة ما دامت الحياة وفي كل يوم تحمل إلينا الأخبار معلومات جديدة وتكشف لنا الأيام عن أعمال سبق أن أُنجزت من قبل المخابرات العالميّة وكانت خافية علينا وعلى القارئ « حين حدوثها »، لذلك كان من الواجب عليّ الاستمرار في تقديم هذه الأحداث أولاً بأول إلى قرّائي من نخبة القرّاء المعروفين بحب المطالعة. ولكن حين وصل رقم الأجزاء إلى (٤) وجدت من الأصلح أن أتوقف لمدّة سنتين أعتبرها (استراحة المحارب) أولاً، وثانياً لمعرفة رأي قرّائي الذين شجّعوني سواء بشرائهم الأجزاء الأربعة أو بمراسلة البعض التي أعتزّ بها كثيراً، وأيضاً لمعرفة طبيعة الإقبال على شراء هذه النوعيّة من سلسلة الكتب عن أعمال المخابرات والجاسوسية بعد توفّرها في الأسواق العربية، وبذلك أكون قد قدّمت للمكتبة العربية ما كان ينقصها

من هذه الكتب الوثائقيّة المدعمة بالوقائع والأرقام عن أحداث لم يكن بالإمكان الاطّلاع عليها لولا الجهود التي بذلتها خلال العشرين سنة الماضية ليكون القراء على بيّنة من جميع الأحداث الهامّة التي جرت وتجري في العالم.

وأخيراً، إذا قدّر الله سبحانه وتعالى لي أن أعيش « والأعمار طبعاً بيده تعالى » وهذه سنّة الحياة فسوف أعود لإصدار (الجزء الخامس) من هذه السلسلة بعد عامين إن شاء الله بحلّة جديدة، وسوف أبقى خلال هذه المدّة بانتظار رأي قرّائي الكرام في قراري هذا. والله وليّ التوفيق.

سعيد الجزائري

الفهرس

إن نظام

[illegible] المكافآت الصحيح هو [illegible]

[illegible] المكافآت [illegible]

[illegible] الرجال والنساء [illegible]

[illegible] وترسخه [illegible]

[illegible] وتسنده [illegible]

[illegible] الفترة [illegible]

[illegible] أنها [illegible] العواطف

ويستخدم الرئيس [illegible] أعظم [illegible]

والمكافآت [illegible] خطط [illegible]

ويبرز الوسائل التي تحقق

أغراضها